

١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الجــات ومصيـر العـرب

(المجلد الخامس عشر)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ش ٩ب المعادى – ت : ٣٨٠٢٠٣٣



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلد رقم ١٥ الجات ومصر العرب (المجلد السادس عشر)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
انضمام الدول النامية لاتفاقيات اورجواى والتكتلات ضرورة ولكن			
جميل جورج	الاخبار	١	٠١-٠١-٩٨
هموم مصرية			
عباس الطرابلسى	الوفد	٢	٠٣-٠١-٩٨
اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة (الجات وأثرها على مسيرة الاقتصاد القومى			
عبدالله طابل	الاهرام	٣	٠٤-٠١-٩٨
نظام الجات لمكافحة الاغراق			
مصطفى سلامة	الاهرام	٥	٠٤-٠١-٩٨
"الجات" وكيفية الوصول الى عقل وعاطفة المستهلك			
عبدالمعطى احمد	الاهرام	٦	٠٥-٠١-٩٨
مصر تملك مقومات بناء مركز عالمى للدواء			
خالد المبارك	الاهرام	٨	٠٦-٠١-٩٨
تأمين الخطر ! البحث عن بوليصة ضمان لشركات التأمين فى عصر الخصخصة !!			
على محمود	الاهرام المسائى	١٠	٠٦-٠١-٩٨
تأثير "الجات" على مستقبل عمال النسيج فى رسالة جامعية			
	الوفد	١٤	٠٧-٠١-٩٨
اثر الانضمام للجات على قطاعات الاعمال العربية			
فوزى مخيمر	الاخبار	١٥	٠٩-٠١-٩٨
مؤتمر دولى فى دبى حول تأثير الجات على الدول العربية			
	الاحرار	١٦	٠٩-٠١-٩٨
مؤتمر دولى فى دبى يناقش اثار الانضمام الى "الجات" على قطاعات الاعمال العربية			
عبدالمعطى احمد	الاخبار	١٧	١١-٠١-٩٨
الاجانب قادمون بالتكنولوجيا والمهارات الفنية والموارد المالية			
عاطف فهيم	العالم اليوم	١٨	١٢-٠١-٩٨
حماية الصناعة الوطنية ومكافحة الاغراق			
	الاخبار	٢٣	١٢-٠١-٩٨

مجلد رقم ١٥ الجات ومصير العرب (المجلد السادس عشر)

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الامن الدوائى			
	الوطن العربى	٢٤	٩٨-٠١-١٣
لجان من الشخصيات العامة لمراقبة الاحتكارات الاجنبية			
	العالم اليوم	٢٥	٩٨-٠١-١٤
جمعت المليون الاولى فى ١٠ سنوات : ابنى عامل فى مصنعى ويلبس العفريتة ويقوم بتركيب وصيان			
	العالم اليوم	٣٦	٩٨-٠١-١٧
"الجات" .. وخراب السوت نعمة ام نقمة للتجارة والصناعة المصرية ؟!			
محمد على ابراهيم	المساء	٣١	٩٨-٠١-١٧
الموسوعة الاقتصادية			
	الاهرام الاقتصادى	٣٤	٩٨-٠١-١٩
أخطاء الجات وهموم الدول النامية			
ابراهيم عباد المراغى	العالم اليوم	٣٧	٩٨-٠١-٢٠
القرار التزام باتفاقية الجات .. واسعار حكمية لضمان عدالة المنافسة			
	العالم اليوم	٣٩	٩٨-٠١-٢١
البنود السرية لاتفاقية الجات : قيود صارمة على دعم الصناعة الوطنية			
عبداللطيف وهبة	الاهالى	٤١	٩٨-٠١-٢٨
السياحة وتحديات الجات			
صبرى أبو المجد	الاخبار	٤٥	٩٨-٠١-٢٨
المنتجون يطالبون بتشديد الرقابة على المنافذ الجمركية			
سهير ابوالعلا	الجمهورية	٤٦	٩٨-٠١-٣١
... والراى الاخر : تحرير التجارة بداية النهضة			
	الأهرام العربى	٤٧	٩٨-٠١-٣١
تقارير فنية تطالب بتطوير الميكنة لمواجهة المنافسة العالمية فى انتاج المنسوجات			
	الوفد	٤٨	٩٨-٠٢-٠١
مشروع قانون جديد لبراءات الاختراع			
	الاهرام المسائى	٤٩	٩٨-٠٢-٠٢
ضوابط لمنتجات النسيج بعد تطبيق الجات			
	الاخبار	٥٠	٩٨-٠٢-٠٢
التفرقة لا تكون فى الجودة !			
محمد زايد	العالم اليوم	٥١	٩٨-٠٢-٠٥
دستور موحد للادوية العربية فى مواجهة تحديات "الجات"			
أ.ش.أ	الوفد	٥٢	٩٨-٠٢-٠٦

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الجات والصناعة المصرية			
خالد حمزة	العالم اليوم	٥٣	٩٨-٠٢-٠٨
المطالبة بتنفيذ السوق العربية فى مجال الدواء			
	الشعب	٥٤	٩٨-٠٢-١٠
مليون دولار يطلبها طبيب مصرى من شركة امريكية			
اميمة كمال	اخبار اليوم	٥٥	٩٨-٠٢-١٤
الموسوعة الاقتصادية			
	الاهرام الاقتصادى	٥٦	٩٨-٠٢-١٦
لجنة لحماية صناعة الدواء المصرى من مخاطر اتفاقية "الجات" والمنافسة			
فاروق عبد المجيد	الاهرام	٥٨	٩٨-٠٢-١٦
الدول الصناعية تربط بين حركة التجارة وحقوق الانسان !!			
نادر ناشد	الوفد	٥٩	٩٨-٠٢-١٧
اتخاذ الاجراءات القانونية لاستعادة ١٠٠ عمل فنى درامى مصرى تم ضبطها بكندا			
عبد الفتاح ابراهيم	الاهرام	٦٠	٩٨-٠٢-١٧
بدء اجتماعات الاتحاد العربى للاسمدة بالقاهرة			
	الاهرام	٦١	٩٨-٠٢-١٩
تراجع معدل نمو الاستثمار الصناعى الى ٧%			
خالد سيف الدين	العالم اليوم	٦٣	٩٨-٠٢-١٩
مصرى محكما دوليا بمنظمة "الجات"			
	العالم اليوم	٦٤	٩٨-٠٢-٢٣
د.حاتم... محكما دوليا فى الجات			
	الاهرام الاقتصادى	٦٥	٩٨-٠٢-٢٣
منافسة غير متكافئة مع المطابع الاجنبية			
عزة نصر	العالم اليوم	٦٦	٩٨-٠٢-٢٦
تهريب الادوية .. الى اين ؟ أدوية المكيفات والمنشطات يتم تهريبها وبيعها فى صيدليات معروفة بالقا			
على النويشى	الاهرام المسائى	٦٧	٩٨-٠٣-٠١
داء "الجات" .. بسبب الدواء المصرى			
	الاهرام المسائى	٦٩	٩٨-٠٣-٠١
الارتقاء بمستوى الانتاج العربى لمواجهة المنافسة اقتصاديات السوق تتيح الفرص للصادرات العربية			
	الاهرام	٧٠	٩٨-٠٣-٠٣
اقامة منطقة عربية حرة لتكون نواة لتكتل اقتصادى يحقق التنمية			
محمد الدرينى	الاهرام	٧١	٩٨-٠٣-٠٣

مجلد رقم ١٥ الجات ومصير العرب (المجلد السادس عشر)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
ندوة عن اثر اتفاقية "الجات" على السلع الغذائية			
احمد نصرالدين	الاهرام	٧٣	٩٨-٠٣-٠٤
من قريب- نحن والعولمة			
سلامة احمد سلامة	الاهرام	٧٣	٩٨-٠٣-٠٥
المشتريات الحكومية وتحديات الجات			
	الاهرام	٧٤	٩٨-٠٣-٠٥
اتفاقية الجات وصناعة المنسوجات			
	الاخبار	٧٥	٩٨-٠٣-٠٨
تحذر من تصدير المواد الخام والقوى البشرية			
	الوفد	٧٦	٩٨-٠٣-١١
زيادة ... وبعدها "الخراب" ! وفد من الشركات الامريكية فى القاهرة قريبا .. لقتل صناعة الدواء بزعم ت			
عبد حسن	الاحرار	٧٧	٩٨-٠٣-١١
مصر .. ومهزلة التجارة مع اوروبا			
	الاهرام المسائى	٨٠	٩٨-٠٣-١١
الدواء المصرى "والجات" حسابات ادارة الازمة			
محمد رؤوف حامد	الاهرام	٨١	٩٨-٠٣-١١
تساؤلات			
عبد اللة نصار	الجمهورية	٨٤	٩٨-٠٣-١٣
مؤامرة امريكية على صناعة الدواء امريكا تطلب "الجات" فورا والتنازل عن فترة السماح			
	الاحرار	٨٥	٩٨-٠٣-١٤
مفيد شهاب : خطة لتصدير ٢٠% من انتاج الدواء والاعتماد على التقنية الحديثة بنسبة ٧٠%			
مجاهد مليجى	العالم اليوم	٨٦	٩٨-٠٣-١٤
جمال بيومى : جولة جديدة لمفاوضات الشراكة مع اوروبا الشهر القادم			
مجدى عبد	العالم اليوم	٨٧	٩٨-٠٣-١٤
اتفاقية الجات : لن تؤثر على صناعة السيارات فى مصر			
	اخبار اليوم	٨٩	٩٨-٠٣-١٤
٦ مليارات جنيه استثمارات صناعة السيارات مهددة بالضياع			
عبد الناصر محمد	السياسة	٩٠	٩٨-٠٣-١٥
٥١٢٠ مليار دولار صادرات العالم السلعية			
	الاسبوع	٩١	٩٨-٠٣-١٦
الدواء والجات مناوشات متصلة			
	الاهرام الاقتصادى	٩٢	٩٨-٠٣-١٦

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
تطوير سوق التامين لمواكبة المتغيرات الدوبة الجديدة			
	العالم اليوم	٩٦	٩٨-٠٣-٣١
"الجات" تختار مصريا محكما دوليا			
	الجمهورية	٩٧	٩٨-٠٣-٢٣
"الجات" ...ومراكز بحوث التطوير أهم تحديات قطاع الدواء			
محمد النجار	العالم اليوم	٩٨	٩٨-٠٣-٣١
افكار المصريين ... سرقها اللصوص !			
حنان عثمان	الوفد	١٠١	٩٨-٠٤-٠١
انتهاء جولة المفاوضات بين مصر والاتحاد الاوروبى			
عائشة عبدالغفار	الاهرام	١٠٥	٩٨-٠٤-٠٣
اوروبا تضغط لتوقيع الاتفاق وتغلق ابوابها فى وجه صادراتنا النسيجية "حجاج" يطلب اعادة النظر			
احمد عبد المنعم	الشعب	١٠٦	٩٨-٠٤-٠٣
عاصفة "الجات" صناعة دواء .. ام تعبئة وتغليق ؟			
عبدالرسول الزرقانى	العالم اليوم	١١٠	٩٨-٠٤-٠٦
التزامات مصر بتطبيق "الجات"			
عبد الجواد على	الاهرام الاقتصادى	١١٤	٩٨-٠٤-٠٦
الجات الثقافية			
جمال فاضل	الاهرام الاقتصادى	١١٥	٩٨-٠٤-٠٦
الجات والتعبئة الثقافية			
	الاهرام الاقتصادى	١١٧	٩٨-٠٤-٠٦
لجنة "الجات" تؤكد استقرار سوق الدواء المصرية			
فاروق عبد المجيد	الاهرام	١١٩	٩٨-٠٤-٠٧
تحديات تواجه سوق التامين فى مصر !			
ابتسام سعد	الاهرام	١٢٠	٩٨-٠٤-١٠
قطاع المنسوجات بمصر .. بعيدا عن خطر الجات			
	الاهرام المسائى	١٢٢	٩٨-٠٤-١١
ان قوانين مقاومة الاحتكار تكفى			
محمد محمود الامام	العربى	١٢٣	٩٨-٠٤-١٣
شهادة دولية تحدد مواصفات "رجل تكنولوجيا المعلومات" وتغلق فرص العمل امام غير حامليها			
جمال محمد غيطاس	الاهرام	١٢٥	٩٨-٠٤-٠٤
الاتفاقية المتعددة الاطراف للاستثمار : امكنة الصراع والعطب			
	الحياة	١٢٨	٩٨-٠٤-١٤

مجلد رقم ١٥ الجات ومصير العرب (المجلد السادس عشر)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
وزير المالية : مجموعة بحثية لاعداد دراسة حول حماية حقوق الملكية الفكرية فى مجال الدواء			
	الاهرام	١٣٠	٩٨-٠٤-١٨
ملتقى القاهرة درس اثر تطبيق اتفاقية "تريبس" على اقتصادت الدول العربية			
	الحياة	١٣٢	٩٨-٠٤-١٨
استراتيجية جديدة لحل جميع المشاكل التى تواجه الصناعة المصرية			
حامد محمد حامد	الاهرام المسائى	١٣٣	٩٨-٠٤-٢٠
حماية الملكية الفكرية .. شرطا للمشاركة فى النظام التجارى العالمى			
	الاهرام الاقتصادى	١٣٥	٩٨-٠٤-٢٠
لبنان : مؤتمر عربى - دولى لحماية الملكية الفكرية			
	الحياة	١٣٧	٩٨-٠٤-٢٢
جلال غراب : ٤ محاور اساسية لمواجهة آثار "التربس" على صناعة الدواء			
حسام سليمان	العالم اليوم	١٣٨	٩٨-٠٤-٢٢
نحن والتعاون الدولى فى مجال الملكية الفكرية			
ابراهيم احمد ابراهيم	الاهرام	١٤١	٩٨-٠٤-٢٢
المستهلك بين الجات وصناع المنسوجات			
سناء فتح الله	الاخبار	١٤٣	٩٨-٠٤-٢٢
اتفاقيات الجات !! وصناعة المنسوجات !!			
مصطفى كامل مراد	الاحرار	١٤٣	٩٨-٠٤-٢٣
اتفاقية بين مصر والجات لمواجهة قضايا الدعم والاغراق			
ابتسام سعد	الاهرام	١٤٤	٩٨-٠٤-٢٤
اتفاقية بين مصر ومنظمة "الجات" لمواجهة عمليات المنافسة والاحتكار .			
محمد خليفة	الوفد	١٤٥	٩٨-٠٤-٢٤
مراجعة امكانات استفادة مصر من اتفاقيات الجات			
	الاهرام	١٤٦	٩٨-٠٤-٢٥
شكوى للجات ضد اغراق السوق المصرية بحديد تسليح رومانى والاتحاد الاوروبى يقرر فرض عقوبات			
	الاحرار	١٤٧	٩٨-٠٤-٢٦
الصناعة المصرية بعد الجات ..الدواء ...			
	الاهرام	١٤٨	٩٨-٠٤-٢٧
التكنولوجيا لعلاج الدواء			
الفت ابراهيم	الاهرام	١٥٣	٩٨-٠٤-٢٩
انشاء منطقة التجارة الحرة .. وحماية الملكية الفكرية على جدول اعمال قمة مبارك -جور			
	العالم اليوم	١٥٩	٩٨-٠٤-٣٠

مجلد رقم ١٥ الجات ومصير العرب (المجلد السادس عشر)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
بحث تأثير اتفاقية "الجات" والازمة الاسيوية على التجارة والتنمية			
	العالم اليوم	١٦٠	٩٨-٠٤-٣٠
الدواء .. المنسوجات .. الملكية الفكرية قضايا شائكة فى محادثات مبارك - جور			
محمد على ابراهيم	المساء	١٦١	٩٨-٠٥-٠٢
مواجهة مخاطر "الجات" على قطاع الدواء			
	الاهرام المسائى	١٦٤	٩٨-٠٥-٠٢
"الجات" ستؤدى الى زيادة الواردات وهبوط الصادرات العربية			
	الاحرار	١٦٥	٩٨-٠٥-٠٣
ندوة حول اتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية			
سهير هدايت	الاهرام	١٦٦	٩٨-٠٥-٠٣
مصر : مركز اقليمى لابحاث الدواء يضم ٥ دول عربية			
	الحياة	١٦٧	٩٨-٠٥-٠٣
علام الاعمال والشركات فى ظل الاتفاقيات الدولية : الملكية الصناعية ... كيف نحميها ؟			
	الاهرام الاقتصادى	١٦٨	٩٨-٠٥-٠٤
تعديل القوانين والاتفاقيات الخاصة بالعلامات التجارية			
	الاهرام المسائى	١٧٢	٩٨-٠٥-٠٥
اسرائيل تحتج على قرار امريكى يتعلق بحقوق الملكية الفكرية			
	الحياة	١٧٤	٩٨-٠٥-٠٧
انشاء جهاز وطنى لرعاية حقوق الملكية الفكرية الصناعية			
	الاحرار	١٧٥	٩٨-٠٥-٠٩
"الملكية الفكرية" تنتهك حقوق الانسان العلم .. افضل سلاح للمستقبل			
محمد على ابراهيم	المساء	١٧٦	٩٨-٠٥-٠٩
مصر والكويت وعشر دول اخرى فى لائحة الدول المراقبة اميركا			
نتسى لاون المعلوف	الحياة	١٧٩	٩٨-٠٥-٠٩
"استنفار" الشركات الصغيرة			
	الاهرام الاقتصادى	١٨١	٩٨-٠٥-١١
نطالب "الجات" بتحقيق مبدأ العدالة وازالة العوائق التجارية امام الدول النامية			
	الوفد	١٨٣	٩٨-٠٥-١٣
مبارك يقود الدول النامية ضد ظلم الجات			
نبيل لوقا بباوى	الاخبار	١٨٥	٩٨-٠٥-١٤
الجات ... تحتفل بعيد ميلادها - الدخول الى عائلة الجات "بالقواعد الرسمية وعلى المتضرر اللجوء للة			
	اخبار اليوم	١٨٦	٩٨-٠٥-١٦

مجلد رقم ١٩	الجات ومصير العرب (المجلد السادس عشر)		
العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
التامبم فى عصر الجات			
	الاحرار	١٨٧	١٧-٠٥-٩٨
تأكيد التزام الدول المتقدمة بتنفيذ بنود جولة اوروجواى			
	الاهرام	١٨٨	١٨-٠٥-٩٨
اول محاولة عملية لكسر انياب العولمة			
سالم عبد الغنى	الاهرام المسائى	١٩٠	١٨-٠٥-٩٨
اليوم : الاجتماع الوزارى الثانى لمنظمة التجارة العالمية			
خالد حسن	الاهرام الاقتصادى	١٩٣	١٨-٠٥-٩٨
الاسرار الصناعية .. من يحميها ؟			
	الاهرام الاقتصادى	١٩٣	١٨-٠٥-٩٨
مصطلحات سياسية			
	الشعب	١٩٦	١٩-٠٥-٩٨
تحركوا لحماية صناعة الدواء المهددة بالخطر			
محمد شبل	المصور	١٩٧	٢٤-٠٥-٩٨
مصر اكدت اهمية تنفيذ اتفاقيات "الجات" لضمان مصداقية النظام التجارى			
حسن عبد المنعم	الاهرام	١٩٨	٢٥-٠٥-٩٨
اليوبيل الذهبى .. لمنظمة الجات			
صليب بطرس	الاخبار	١٩٩	٢٥-٠٥-٩٨
نتائج اجتماعات منظمة التجارة العالمية "الجات" مصر ترفض الاجراءات التعسفية للدول الكبرى فى ؤ			
محمد خليفة	الوفد	٢٠١	٢٦-٠٥-٩٨
طوفان الجات !			
نبيل لوقا بباوى	الاهرام	٢٠٣	٢٧-٠٥-٩٨
جويلى يبحث انجازات مصر لتنفيذ قانون حماية الملكية الفكرية			
حسن عبد المنعم	الاهرام	٢٠٤	٢٧-٠٥-٩٨
الصادرات المصرية تواجه مشاكل النقل والمارك والضرائب			
	الوفد	٢٠٥	٣١-٠٥-٩٨
ثغرات عديدة .. رغم توفر السلع والخدمات بسعر ارخص			
	المساء	٢٠٨	٠٣-٠٦-٩٨
الشركات الامريكية تعطى اولوية للاستثمار فى مصر			
محمد خراجة	الاهرام المسائى	٢١٠	٠٩-٠٦-٩٨
الدول النامية تنجح فى مراجعة اتفاقيات الجات الدورية المتعلقة بالصناعة			
	العالم اليوم	٢١١	١٣-٠٦-٩٨

مجلد رقم ١٩ الجات ومصير العرب (المجلد السادس عشر)

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الخبراء ٣ بوابات لحماية المنتجات الوطنية من "الجات"			
خالد سيف الدين	العالم اليوم	٢١٣	٩٨-٠٦-١٧
من يحمى الصادرات المصرية من اثار تطبيق اتفاقية الجات ؟			
	الاحرار	٢١٤	٩٨-٠٦-١٨
برنامج مشترك مع مصر لتطوير القوانين التجارية وتعاون فى مجال الاتصالات			
جابر القرموطى	الحياة	٢١٥	٩٨-٠٦-٢٠
متطلبات جديدة بتعين مواجهتها			
	الاهرام الاقتصادى	٢١٦	٩٨-٠٦-٢٢
اتفاقية "الجات" ودور مصر فى اصدارها			
	الاهرام الاقتصادى	٢١٧	٩٨-٠٦-٢٢
الجات .. تجاهلها لا يفيد .. التعامل معها ضرورى			
محمد ابراهيم	الاهرام الاقتصادى	٢١٨	٩٨-٠٦-٢٢
تعقد منظمة التجارة العالمية .			
	الاهرام الاقتصادى	٢٢٥	٩٨-٠٦-٢٢
مصر والدول العربية بين العولمة والجات والشراكة			
ابراهيم عباد المراغى	اخبار اليوم	٢٢٦	٩٨-٠٦-٢٧
صباح الانس			
وجدى زين الدين	الوفد	٢٢٨	٩٨-٠٦-٢٩
الشركات الدنماركية تستخدم اسم دمياط للترويج لمنتجات الالبان			
	الاهرام	٢٢٩	٩٨-٠٦-٢٩
الحق .. والباطل			
محمد عبدالمقصود	الاخبار	٢٣٠	٩٨-٠٧-٠٢
هل يجرى تعديل على قانون براءات الاختراع ؟			
عبدالمعطى احمد	الاهرام الاقتصادى	٢٣١	٩٨-٠٧-٠٦
الاجانب يلتهمون كعكة الاستثمارات العربية			
	الكفاح العربى	٢٣٢	٩٨-٠٧-٠٦
من يكسب المعركة ؟ امريكا تطلب التنازل عن مهلة الجات فى انتاج الدواء .. والشركات المصرية ترف			
	الاحرار	٢٣٣	٩٨-٠٧-٠٩
تحرير التجارة الدولية فى المنسوجات والملابس			
	الاهرام الاقتصادى	٢٣٥	٩٨-٠٧-١٣
تأخرنا كثيرا .وعلينا عبور حقل الغام "التربس"			
	الاهرام الاقتصادى	٢٤٣	٩٨-٠٧-١٣

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
٢٤ مليون جنيه لتحديث السجل التجارى وحقوق الملكية الفكرية			
	الاهرام الاقتصادى	٢٤٧	٩٨-٠٧-١٣
لاول مرة .. اختيار القاهرة مقر اقليميا للحلف التعاونى الدولى لافريقيا والدول العربية			
عبدالوهاب حامد	الاهرام	٢٤٨	٩٨-٠٧-١٦
التجارة الالكترونية بدون جمارك .. اقتراح امريكى			
زينب ابراهيم	الاهرام الاقتصادى	٢٤٩	٩٨-٠٧-٢٠
القرصنة الامريكية والالمانيةوالكندية على الاختراعات المصرية			
زينب ابراهيم	الاهرام الاقتصادى	٢٥٨	٩٨-٠٧-٢٠
٥٠ سنة .. "جات"			
	الاهرام الاقتصادى	٢٦٠	٩٨-٠٧-٢٠
حتى لا نكتوى بنار "الجات"			
رشاد ابراهيم	الوفد	٢٦٣	٩٨-٠٧-٢١
لا خطورة على الصناعة الوطنية فى ظل اتفاقية التجارة العالمية			
محمد الغتر	الاخبار	٢٦٥	٩٨-٠٧-٢٦
الدواء المصرى .. والجات			
	الجمهورية	٢٦٦	٩٨-٠٨-٠٧
صناعة الدواء تواجه التحديات			
	روزاليوسف	٢٦٨	٩٨-٠٨-١٠
صناعة الدواء فى مصر تحت الضغط الامريكى			
	العربى	٢٧٦	٩٨-٠٨-١٠
منازعات الملكية الفكرية فى ظل العولمة من صلاحية القضاء ام التحكيم ؟			
	الحياة	٢٧٨	٩٨-٠٨-١٠
تمكن الدول الصناعية من اقرار اتفاقية حماية الاستثمار من خلال منظمة التجارة العالمية .. يعنى تهد			
	الاهرام	٢٨٣	٩٨-٠٨-١٥
٢٤ مليار جنيه استهلاكنا من الادوية بعد عام واحد			
اكرم القصاص	العربى	٢٨٤	٩٨-٠٨-١٧
١٠٠ مليون جنيه لانقاذ الصناعت الدوائية من الجات			
رمضان عبد العال	الاحرار	٢٨٥	٩٨-٠٨-١٨
" جات" ... تانى !			
على محمود	الاهرام المسائى	٢٨٦	٩٨-٠٨-٢٢
هل تصبح منظمة التجارة العامية معوقا للتنمية فى الدول النامية ؟			
	الاهرام	٢٨٧	٩٨-٠٨-٢٣

مجلد رقم ١٩ الجات ومصير العرب (المجلد السادس عشر)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الاتحاد الاوروبى يربح ٨٠ مليار دولار من اتفاقية "غات"	الحوادث	٢٨٨	٢٨-٠٨-٩٨
مؤامرة اووبية وامريكية على "صناعة الدواء" فى مصر	العربى	٢٩٠	٣١-٠٨-٩٨
الشراكة بين الاسد والارنب / رجب هلال حميدة	الاحرار	٢٩١	٠١-٠٩-٩٨
دعم صناعة الدواء وفتح اسواق جديدة لصادرات مصر / فاروق عبد المجيد	الاهرام	٢٩٢	١١-٠٩-٩٨
تعاون مختلف الاجهزة لتحقيق انطلاقة فى صناعة الدواء	الاهرام المسائى	٢٩٣	٢٢-٠٩-٩٨
نقيب الصيادلة يتهم الحكومة باهمال البحث العلمى	الوفد	٢٩٤	٢٢-٠٩-٩٨
صادرات دول البحر المتوسط بين "كماشة" الجات / صلاح زلط	الاهرام المسائى	٢٩٥	٢٤-٠٩-٩٨
مصر تتلقى صورة من اترشيح للمدير الجديد لمنظمة التجارة العالمية / ايناس نور	الاهرام	٢٩٦	٢٥-٠٩-٩٨
الغرفة الامريكية تدعو لاعفاء مستلزمات انتاج المنسوجات من الجمارك وضريبة المبيعات / خالد سيف الدين	العالم اليوم	٢٩٧	٢٦-٠٩-٩٨
وزير الصناعة اوروبا تستغل "الجات" فى عرقلة صادراتنا	الاحرار	٢٩٩	٢٨-٠٩-٩٨
"الجات قادمة" .. وزيادة معدلات التنمية والانتاج "هو الحل" / صلاح زلط	الاهرام المسائى	٣٠٠	٢٨-٠٩-٩٨
دول كبرى تتلاعب بنصوص الجات الصادرات المصرية	العالم اليوم	٣٠١	٢٩-٠٩-٩٨
تحرير الاستثمارات ... مأزق يواجه العرب بسبب الجات / عاطف عبد الله	الاهرام	٣٠٢	٠٥-١٠-٩٨
الجات .. والابواب الخلفية	الاهرام	٣٠٣	٠٥-١٠-٩٨
٣٦ شهرا .. وتبدأ حرب الجات مع الملابس الجاهزة / سهير ابوالعلا	الجمهورية	٣٠٤	٠٦-١١-٩٨
الجات ومستقبل صناعة الدواء فى مصر / رأفت سليمان	الاهرام	٣٠٧	١٨-١١-٩٨

مجلد رقم ١٥ الجات ومصير العرب (المجلد السادس عشر)

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلس الشورى يطالب بموقف موحد للدول النامية تجاه الجات			
	اخبار اليوم	٣٠٨	٢١-١١-٩٨
انشاء مصانع مشتركة للدواء لمواجهة "الجات"			
صادق حشيش	الوفد	٣٠٩	٢٤-١١-٩٨
اتفاقية الجات تدمر جهود التنمية الشاملة فى مصر			
رمضان عبد العال	الاحرار	٣١٠	٣٠-١١-٩٨
ان الاوان لاستعدادات حقيقية فى دول الخليج لتطوير اليات التفاوض مع الشركات العملاقة			
طارق فتحى	البيان	٣١١	٠١-١٢-٩٨
اتجاهات : الغذاء والجات			
	البيان	٣١٨	٠٢-١٢-٩٨



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١/١/١٩٩٨

السفير منير زهران:

انضمام الدول النامية لإتفاقيات أورجواى والتكتلات ضرورة ولكن..

مطلوب الاستفادة من جهاز تسوية المنازعات للحماية

كتب جميل جورج:

اتفاقيات جولة اورجواى المعروفة سابقا باسم «الجات» هل هى فى مصلحة الدول النامية.. أو الاقل نموا؟ وكيف تتمكن الدول الضعيفة من مسايرة هذه الاتفاقيات والاستفادة منها؟ وما هى الآثار المترتبة على انضمام مصر لاتفاقية تحرير الخدمات؟. حول هذه الاسئلة كان حديث السفير منير زهران مندوب مصر الدائم فى المقر الاوربى بجنيف والذى رأس وفد مصر فى الجولة الاخيرة للمفاوضات وتحدث باسم الدول الافريقية فى محاضرة علمية القاها فى مكتبة مبارك بمناسبة بدء موسمها الثقافى.. وحضرها عدد كبير من الدبلوماسيين ورجال الاعمال..

بدأ السفير زهران حديثه مؤكدا اهمية دخول الدول النامية فى تكتلات اقتصادية مثل السوق العربية المشتركة والسوق الاسلامية.. والسوق الافريقية.. وذلك للتمتع بمختلف المزايا لهذه التكتلات بما فيها اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة والتى دخلت حيز التنفيذ فى اول يناير عام ٩٥..

ووصف السفير زهران هذه التكتلات بانها سمة العصر التى يجب على الدول النامية مواكبتها متحدية للمصاعب التى قد تواجهها وتجنب تحويلها الى دول هامشية.. خاصة ان الدول الكبرى تبحث عن مصالحها فى وقت تريد فيه انها وضعت القواعد وضبط العلاقات بين الشركاء . لكن الواقع يكشف أن هذه القواعد تصلح للعلاقات بين الدول المتقاربة فى النمو . وليس بين الغنى والفقير.. أو القوى والضعيف والصحيح والمريض

واعرب السفير منير زهران عن اسفه لانعدام وضعف المساعدات المقدمة للدول الاقل نموا. وكانت مصر والنرويج فى مقدمة الدول التى تقدمت بمساعداتها..

الممارسات غير المشروعة

وحول معالجة الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية فى اطار اتفاقيات اورجواى قال ان على هذه الدول ومن بينها مصر الاستفادة من جهاز تسوية المنازعات لانها خير ضمان وفائدة لضبط للمارسات غير القانونية وغير الشرعية التى قد تمارسها بعض الدول المتقدمة، لسد الطريق امام اغراق منتجاتها فى اسواق الدول النامية.. واشار الى التعسف الذى تعرضت له المنسوجات والملابس المصرية فى بعض الدول.. واشار الى التزام مصر بتنفيذ اتفاقية المنسوجات والملابس والفترة الانتقالية.

وقال السفير زهران ان مصر قاومت بشدة فرض الدول المتقدمة ربط تحرير التجارة باحترام معايير العمل والتجارة والاستثمار لانها ليست تجارية بحتة ولكن تجارية مالية تخرج عن اختصاص المنظمة العالمية للتجارة.. ومن المعروف ان مصر من الدول الموقعة على ٦ اتفاقيات دولية خاصة بمعايير العمل.. بينما امريكا لم تنضم الا الى اتفاقيتين فقط والهند ٤ اتفاقيات..

وطالب مندوب مصر الدائم بضرورة تقييم وتنفيذ الدول المتقدمه لتعهداتها قبل مناقشة اى موضوعات جديدة والتاكد من تحقيق [illegible] بين الحقوق والالتزامات من الدول المتقدمة تجاه الدول النامية.. وتستفيد الدول النامية الاستفادة القصوى من الفترات الانتقالية التى تضمنتها الاتفاقيات..

اتفاقية الخدمات

وحول انضمام مصر لاتفاقية الخدمات المالية . قال السفير منير زهران ان الاتفاقية تشمل البنوك والسمسرة والبورصة والتامين ولم تتضمن اتفاقيتى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.. وان انضمامنا سيحقق لنا مكاسب جيدة لان القوانين المصرية فى هذا المجال تحقق لنا التحرر فى هذا المجال.. لذلك يتوقع بعد الاتفاقية سيزيد تدفق رأس المال الاجنبى لتمويل العمليات التجارية المختلفة. اما بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات فان شركات الدول الكبرى تسيطر على ٧٧٪ من التجارة فيها مما يضعف استفادة الدول النامية امامها.



هموم مصرية

بدأ تنفيذ قرار رفع الحظر عن استيراد الأقمشة والغزل.. وهذا يعني أيضا تخفيض الجمارك علي هذه المنتجات تنفيذا لاتفاقية الجات.. ولكن هل استعدت مصانعنا لمواجهة الغزو الاستيرادي المتوقع!! بمعني أكثر دقة: هل دخلت شركاتنا وسائل جديدة لتحسين الانتاج علي معداتها حتي تستطيع أن تنافس وتصمد في الاسواق المحلية.. وتستطيع أن تخرج إلي أسواق العالم؟!

أن أخطر مافي اتفاقية الجات وتوابعها فتح أسواق الدول أمام المنتجات بلا أي قيود.. والويل لأي منتج لا يقدم علي تحسين انتاجه. لأن هذا يفتح الباب امام السلع الاجنبية لتكون في متناول يد المستهلك وبأسعار معقولة، بعد تخفيض الجمارك.

●● وبعيدا عن الفذلكة الاقتصادية والنظريات نسأل: أين الصناعة الوطنية من كل مايجري وهل تستطيع أن تحمي نفسها وسط المنافسة التي بدأت بالفعل؟. نحن بداية مع «الحماية الوطنية» للمنتج المصري ولكننا أيضا نبحث عن «الجودة» لأنه في الوقت الذي يجد المستهلك أمام عيونه سلعا جيدة لا يقبل أن يرتدي الخيش تحت مبدأ الحماية الوطنية.

●● ونعترف بداية أن هناك منتجات مصرية ممتازة، خصوصا في السنوات العشر الأخيرة وبالذات في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بالذات والسجاد.. ولكن هذه الجودة مازالت مقصورة للأسف علي شركات القطاع الخاص والاستثماري. وعلي الجهود الفردية الرائدة التي فرضت نفسها.. ولكننا نسأل عن مصير شركات القطاع العام وبالذات في الغزل والنسيج. نقول هذا لأن هذا القطاع يستوعب وحده أكثر من ٣٠٪ من الايدي العاملة المصرية وأي ضربة توجه لهذا القطاع تعني دمار هذه الصناعة التي «كانت» رائدة الصناعة الوطنية.

وعلينا أن نعترف انه حتي وان كانت «الادارة العامة» لهذه الشركات قد توسعت من حيث للماكينات وعددها.. الآن هذه العمليات كانت من ناحية الكم لا الجودة بسبب جوهري هو أن العقلية التي تسيطر علي معظم هذه الشركات مازالت تفكر بأسلوب الانتاج الكمي حتي تقول للسيد: لقد نجحت سياستنا.. والدليل تعاظم حجم الانتاج.. ثم يأتي فيحاول تغطية كارثة الانتاج الراكد الذي يملأ المخازن فيطلق عليها اسم «سلع تحت البيع»!!

●● اننا نعلم أن الحكومة وعدت صندوق النقد الدولي بالانتهاء من عملية بيع شركات القطاع العام.. ونعلم أن هذه السياسة من اهدافها تحسين الانتاج بعد خصخصة هذه الشركات، ولكن علينا ان نعترف أن هناك شركات ومصانع تعدت عمرها الافتراضي وحان وقت تكهينها، لان عمليات الاحلال الفعلية لم تطلها عمليا.. ومالم يسرع الملاك الجدد الذين ستؤول إليهم هذه الشركات بالشراء بتحديثها وتطويرها فان انتاجها سوف يزداد ركودا..

●● أن زمن المقاطعة الاقتصادية ولي وانتهي، في ظل سياسة الجات والاغراق المتوقع.. وأيضا بسبب عشق المصري للمنتج الاجنبي خاصة بعد القحط الصناعي الناصري الذي لم يقم بعملية تحديث الانتاج وان زاد عدد المصانع. وعلي الشركات، عامة وخاصة أن تعلم أن امامها معركة شرسة بدأت بالفعل وان التهريب يمكن ان يهدد انتاجها، حتي في ظل القيود. وان البقاء سيكون للسلعة الافضل.. فما بالنا وان القوانين الجمركية الجديدة سوف تقدم هذه السلع بأسعار رخيصة.

●● وعلينا ان نضيف ان ماكنا نقوله في الزمن الماضي عن انخفاض تكاليف الانتاج في مصر لم يعد له وجود. وان حكاية انخفاض أجور الأيدي العاملة عندنا في صالح أي شركة، هذا ايضا انتهي عصره.. والحل هو تخفيض الأسعار من خلال تحسين الانتاج وبالتالي إقبال المستهلك عليه.

فهل نحن حقا علي قدر خطورة المرحلة التي بدأت بالفعل؟

عباس الطرابيلي

٠٠٠٠٠٠٢



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : [illegible]/ ٧ /١٩٩٨

إتفاقية المنظمة العالمية للتجارة (الجات) وأثرها على مسيرة الإقتصاد القومى

تجـــارة

عبد الله طايل
رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب

بعد سلسلة من المفاوضات والتى استمرت منذ عام ١٩٤٧ حتى ١٩٩٤ وخلال ثمانى جولات كان آخرها جولة اورجواى التى بدات منذ عام ١٩٨٦ واستمرت لأكثر من سبع سنوات تم التوصل خلالها الى اتفاقية تجارية متعددة الأطراف منظمة لحركة التجارة الدولية وعرفت هذه الاتفاقية باسم «الجات».

وفى مراكش عام ١٩٩٤ تم الاتفاق على تاسيس المنظمة العالمية للتجارة على ان تدخل حيز التنفيذ اعتبارا من اول يناير ١٩٩٥ وهدفها الرئيسى هو تحرير التجارة الدولية والاشراف على تنفيذ الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف.

وقد نصت المادة الثالثة من اتفاقية مراكش المنشئة للمنظمة فى ١٥ ابريل ١٩٩٤ على المهام المكلفة بها المنظمة وهى:

١- تنفيذ وادارة أعمال الاتفاقيات التجارية المتعددة الاطراف

٢- توفر للمنظمة محفلا للتفاوض فيما بين اعضائها بشان علاقاتها التجارية متعددة الأطراف.

٣- تشرف المنظمة على سير وثيقة التفاهم المتعلقة بالقواعد والاجراءات التى تنظم تسوية المنازعات.

٤- تتعاون المنظمة على النحو المناسب مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير والوكالات التابعة له بهدف تحقيق قدر اكبر من التناسق فى وضع السياسات الاقتصادية العالمية.

ويلاحظ ان المهام المختلفة للمنظمة العالمية للتجارة تشمل وظائف الادارة والتنفيذ لاتفاقات الجات مع العمل على تحقيق اهدافها والرقابة على احترامها، ومن أهم المبادىء التى تحكم عمل المنظمة العالمية للتجارة عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاعضاء وحل المنازعات التجارية الدولية بالوسائل السلمية.

إن قيام المنظمة العالمية للتجارة المسئولة عن تنفيذ الاتفاقيات التجارية المتعددة الاطراف المعروفة باسم «الجات» سيكون لها تاثيرات عديدة على مسيرة الإقتصاد المصرى.

بالنسبة للصناعة المصرية فقد تمتعت خلال فترات معينة بسياسات حمائية مكنتها من الاستمرارية وتحقيق الأرباح، وبقيام المنظمة العالمية للتجارة وتحرير التجارة الدولية والانفتاح على الأسواق الخارجية وبعد مرور فترة السماح الممنوحة للدول النامية والتى تبلغ عشر سنوات، فإنه اعتبارا من سنة ٢٠٠٤ يجب ان تكون الصناعة المصرية مؤهلة للمنافسة امام السلع الدولية وهذا لن يتحقق الا بالعديد من الامور:

١- الاهتمام بجودة المنتج والسعر المناسب والتركيز على السلع التى تتمتع بمزايا تنافسية.

٢-استجلاب التكنولوجيا المتقدمة والمتطورة المناسبة لمتغيرات العصر.

٣-دراسة الأسواق الخارجية دراسة دقيقة لمعرفة احتياجاتها واذواق المستهلكين.

ونقترح اقامة شركات متخصصة فى التسويق الخارجى يمولها البنوك ورجال الاعمال حتى تتمكن من عمليات التسويق الدولى، فالتسويق علم له ابحاثه وتكنولوجياته.



المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ٢/٦/١٩٩٨

٤- لابد من الاستفادة القصوى من علمائنا فى الداخل والخارج من اجل اجراء البحوث وتسجيل براءات الاختراع للنهوض بمستوى الصناعة وحتى يمكننا التصدى للآثار السلبية لاتفاقية الجات فى مجال الملكية الفكرية.

أما القطاع الزراعى فان اتفاقية الجات تفرض علينا ضرورة الاهتمام بالمدخلات مثل التقاوى الجيدة والابحاث الزراعية حتى يمكننا التصدير للسوق العالمى خاصة وأن الحصص المخصصة لنا قد تضاعفت وعلى الأخص لدول الاتحاد الاوروبى



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٧/١٩٩٨

نظام الجات لمكافحة الاغراق

د. مصطفى سلامة حسين

وكيل كلية الحقوق جامعة الاسكندرية

تهدف اتفاقات الجات الموقع عليها فى اطار منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٤ الى حرية التجارة الدولية. ويقتضى ذلك التزام الدول اطراف هذه الاتفاقات ومنها مصر بالعمل على سريان قواعد الدول الأكثر رعاية، والمعاملة الوطنية، وازالة القيود والعوائق والحواجز الجمركية وما فى حكمها التى تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول. ان تحرير التجارة الدولية امر مطلوب، حتى تتخصص كل دولة فى النشاط الاكثر تهيؤا له، من خلال التنازلات المتبادلة فيما بين الدول والتى تستند الى ما تتمتع به كل دولة من مزايا نسبية فى السلعة التى تنتجها. غير ان حرية التجارة الدولية لاتعنى ممارسة اوجه السلوك غير المشروع التى تهدف الى المساس او الالتفاف على قواعد حرية التجارة الدولية بتغيير الوضع المعتاد، او الحقيقى لسلعة من السلع. فاية محاولة للتحايل على قواعد حرية التجارة الدولية امر غير مقبول، وغير مشروع، ترتيبا على ما تقدم حظرت اتفاقات الجات الالتجاء الى الاغراق. ويقصد بالاغراق الوضع او الحالة التى يكون فيها سعر السلعة المصدرة يقل عن قيمتها المعتادة عند تصديرها الى دولة اخرى، او حيث تقل عن تكاليف انتاجها. ولدى وجود الاغراق، فان للدول المستوردة ان تفرض رسوما معينة لمكافحته. اى لامتصاص اثاره.

ان ممارسة الاغراق تجىء لتحقيق اهداف متعددة اهمها: التخلص من فائض مخزون سلعة معينة، او لتحقيق مركز احتكارى لهذه السلع اثر خروج المنافسين من السوق محل الاغراق او اخيرا لفتح اسواق جديدة على حساب الصناعات الوطنية القائمة.

ويلزم لبيان نظام الجات فى هذا الشان بيان العناصر اللازمة للإقرار بوجوده، والتدابير الواجب اتخاذها فى عذا الشان، وضمانات احترام هذا النظام.

اولا ـ عناصر الاغراق:

١ ـ فعل الاغراق: ويتحقق اذا كان منتج ما قد تم تصديره الى دولة معينة باقل من قيمته العادية اذا كان سعر تصدير المنتج المصدر من دولة الى اخرى اقل من السعر المماثل فى مجرى التجارة العادية، للمنتج المشابه حين يوجه للاستهلاك فى دولة التصدير. فالمعول عليه المقارنة بين الاسعار: اى عدم ترجمة سعر التصدير للسعر الحقيقى، والذى يستدل عليه من خلال ذلك الذى يتم البيع به فى دولة التصدير ولابد ان يتصف الفعل بعدم المشروعية. وذلك خلال وجود اغراق مؤثر يتضمن عناصر متعددة. لذا، فان هناك هامشا للاغراق يسمح به بنسب قليلة حيث لا يتصف حينئذ الفعل بعدم المشروعية فيطلب الاعتداد بكل من التقدير الحقيقى لحساب تكاليف السلعة المغرقة، ووقت التقدير، وسعر الصرف.... الخ.

٢ ـ حدوث ضرر مؤثر: وقد تم التوسع فى التحقق من وجود هذا الضرر الذى يستدل عليه استنادا الى زيادة حجم الواردات سواء بالنسبة للحجم المطلق او بالنسبة للانتاج او للاستهلاك من خلال تخفيض سعر الواردات المغرقة. يضاف لذلك الاعتداد بالاثر اللاحق للواردات على المنتجين المحليين (الصناعة الحلية). فحالة هذه الصناعة محل اعتبار من جانب اتفاقات الجات حيث يتم تقييم كل العوامل والمؤشرات الاقتصادية ذات الصلة التى تؤثر على حالة الصناعة، بما فيها الانخفاض الفعلى والمحتمل فى المبيعات او الارباح او الناتج او النصيب من السوق، او الانتاجية او عائد الاستثمار او الاستغلال الامثل للطاقات والعوامل التى تؤثر على الاسعار المحلية. كذلك الاثار السلبية الفعلية او المحتملة على التدفق النقدى والمخزون والعمالة والاجور والنمو والاستثمارات.

٣ ـ توافر علاقة السببية بين الاغراق والضرر: فلابد من وجود رابطة فعلية ومنطقية بين القيام بالاغراق وحدوث الضرر. لذا، فان اغراقا قد يتم بمعدلات مرتفعة دون ان يؤدى ذلك حتما الى حدوث ضرر بالدولة المستوردة، التى قد يصيبها ضرر نتيجة لعوامل اجنبية ليس من بينها الاغراق. ويعتد فى هذا الصدد، بالوقائع الثابتة الناتجة عن تحقيق تجربة الدولة المستوردة الذى لابد ان يستند الى ادلة.

ثانيا ـ تدابير مكافحة الاغراق: وهى نوعان:

١ ـ التدابير المؤقتة: وتتخذ شكل رسم مؤقت فى صورة ضمان مؤقت بوديعة نقد شراء سند يعادل مقدار رسم مكافحة الاغراق المقدر مؤقتا، ولايزيد على هامش الاغراق المقدر مؤقتا. ويتم ذلك لدى بدء التحقيق من جانب الدول المستوردة، ويقتصر على اقصر فترة ممكنة.

٢ ـ رسوم مكافحة الاغراق: وهى التدابير الاكثر فاعلية، والاطول مدى فى مواجهة الاغراق. وصاحب التقدير فى تحديد مقدار هذه الرسوم، سلطات الدول المستوردة مع ممراعاة قيدين: القيد الاول سريان الرسوم فى كل اراضى الدولة، وبان تكون هذه الرسوم اقل من هامش الاغراق اذا كان هذا الرسم كافيا لازالة الضرر اللاحق بالصناعة الوطنية. القيد الاخر: ان تجىء هذه الرسوم المفروضة من جانب الدولة المستوردة بالقدر المناسب فى كل حالة، وعلى اساس غير تمييزى، اى ان الضرورة تقدر بقدرها.

يضاف الى ما تقدم انه يمكن للمصدرين للسلعة المغرقة ورغبة منهم فى وقف التدابير السابقة قيامهم بتقديم تعهدات سعرية بمراجعة الاسعار او وقف الصادرات الى الدولة المعنية باسعار اغراق بحيث يتم ازالة هامش الاغراق المسجل.

ثالثا ـ ضمانات احترام نظام الجات:

وهى بدورها نوعان: موضعية اجرائية:

١ ـ الضمانات الموضوعية: وتتضمن:

ا ـ سريان قواعد الجات على جميع الدول اعضاء منظمة التجارة العالمية حيث تم استبعاد اى تحفظ بشان اتفاق الجات دون موافقة الاعضاء الاخرين.

ب ـ الالتزام بمبدا التناسب بين الاغراق ورسم مكافحته. فالرسم لايفرض لمجرد الفرض، ولكى يكون غطاء لحماية جديدة تعرقل انسياب حركة التجارة الدولية سواء بالنسبة لوقف فرضه او مقداره او مدة سريانه.

جـ ـ وجوب تطابق قوانين ونظم كل الدول لقواعد الجات. وهذا الالتزام ناتج عن المادة ٤/١٦ من اتفاقية مراكش لانشاء منظمة التجارة العالمية.

٢ ـ الضمانات الاجرائية: وتشمل:

ا ـ اخطار الاطراف المعنية بالتحقيق الذى تجريه سلطات الدولة المستوردة.

ب ـ إنشاء لجان متخصصة فى المنظمة تختص ببحث كل المسائل المتعلقة بالاغراق.

جـ ـ سريان وسائل فض المنازعات من مشاورات، وتكوين فريق جزاء وكذلك المساعى الحميدة والتوفيق والوساطة والتحكيم.

ان هذه الضمانات لايمكن ان تسقط الحقائق التالية:

اولا ـ ان للدولة محل الاغراق مجالا تقديريا متسعا للحكم بمدى وجود الاغراق واثاره من خلال اجراء التحقيق واختيار تدابير الرد من رسوم مؤقتة او تعهدات سعرية او رسوم مكافحة الاغراق ومدى استمراريتها.

ثانيا ـ ان هناك عناية خاصة قد تم بمنحها اتفاقات الجات لمصالح الدول النامية.

ثالثا ـ ان كل ما تقدم لايخرج عن كونه محاولة للتوفيق بين حماية الدولة محل الاغراق: الدولة المستوردة، وعدم استخدام مثل هذه الدولة لرسوم مكافحة الاغراق بحيث تتحول الى حماية مقنعة او مبالغ فيها تفضى الى، الالتفاف على هدف حرية التجارة الدولية.



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥/١/١٩٩٨

«الجات» وكيفية الوصول إلى عقل وعاطفة المستهلك

عبدالمعطى أحمد

بعد موافقة مجلس الشعب على انضمام مصر الى المنظمة العالمية للتجارة W.O.T بدءا من يناير ١٩٩٥ أصبح السؤال الرئيسى الذى يجب أن نتوصل لإجابة عملية عنه هو ماذا نحن فاعلون لمواجهة الاثار السلبية للجات والاستفادة من الاثار الإيجابية لها؟ ويقول الدكتور فؤاد ابواسماعيل استاذ ادارة الأعمال بتجارة الأزهرلقد شاهدنا على التليفزيون إعتراضات بعض اعضاء مجلس الشعب على انضمام مصر لهذه الإتفاقية وحمدنا الله ان الأغلبية لم تسر فى هذا الاتجاه لانى تساءلت وقتها كيف يمكن لمصر وهى من اوائل الدول التى إنضمت لإتفاقية «الجات» بعد الحرب العالمية الثانية ان تخرج من أكبر تجمع إقتصادى عالمى يستحوذ على ٩٢٪ من حجم التجارة العالمية (باستثناء النفط والسلاح) فى الوقت الذى يتحول فيه الإقتصاد المصرى نحو الخصخصة.

وللعلم إن فإن الصين عضو مراقب فقط فى المنظمة العالمية للتجارة، واثناء زيارة رئيسها للولايات المتحدة الأمريكية منذ شهرين تقريبا، كان من بين اولوياتها ان تحصل على وعد من الولايات المتحدة بان تساعدها فى الحصول على العضوية الكاملة لهذه الاتفاقية مقابل عدم مساعدة بعض الدول فى الحصول على الاسلحة المتقدمة تكنولوجيا.

ولقد قدمت مصر للمنظمة العالمية قائمة بالتعريفة الجمركية لجميع السلع المستوردة، وبدأت من يناير ١٩٩٦ فى إجراء التخفيضات الجمركية على السلع المختلفة طبقا لاشتراطات «الجات» بحيث تصل تلك التخفيضات إلى نسبة تتراوح مابين ٢٦٪ ٤٠٪ من المستوى الذى كانت عليه فى يناير ١٩٩٥. وحتى لاينزعج رجل الأعمال المصرى فإن الاتفاقية اعطت لكل دولة الحق فى رفع معدل التعريفة الجمركية مرة اخرى لحماية الصناعة المحلية من المنافسة الخارجية اذا وصل حجم المخزون من السلعة المطلوب حمايتها الى مايكفى الاستهلاك المحلى أكثر من ١٣ شهرا، بالاضافة إلى جوانب الحماية الاخرى فى حالة إغراق السوق بالمنتجات الرخيصة، او تلك التى تمثل اختراقا للأمن القومى وغيرها من جوانب الحماية.

ولنعود للتساؤل الرئيسى وهو: ماذا نحن فاعلون لغزو عقل وعاطفة المستهلك؟

وبالرغم من ان الموضوع يحتاج لمساحة كبيرة ليس هذا مكانها إلا اننا نختصر النقاط الهامة فى الآتى والتى يحددها لنا الدكتور فؤاد ابو اسماعيل الاستاذ بتجارة الازهر

دراسة سلوك المستهلك لم تعد نوعا من الرفاهية، وهى من التعقيد بحيث يجب إسنادها إلى المتخصصين فى هذا المجال.

د. فؤاد أبواسماعيل

ولقد كنت فى نقاش عابر مع أحد رجال الاعمال فقال لى إنه يتعجب من إنه عندما عرض «فيلا» مع خمسة افدنة من الأراضى الزراعية بطريق مصر الاسكندرية الصحراوى بسعر نصف مليون جنيه كان الإقبال محدودا، وعندما رفع السعر فى المرحلة الثانية الى ٢ مليون جنيه كان لديه قائمة انتظار طويلة فلماذا حدث هذا؟

فقلت له: ان الصدفة وحدها قد اخذت بك دون أن تدرى إلى معرفة إن المستهلك الذى اقبل على شراء القطعة بمبلغ ٢ مليون جنيه فى منطقة صحراوية هو فى الحقيقة يشترى «الوجاهه» والتميز على الآخرين وكلاهما لايصلح معهما السعر المنخفض، بل على العكس من ذلك كلما إرتفع السعر كلما كان ذلك افضل بالنسبة للشريحة من السوق التى تبحث عن التميز ومعها الدخل الذى يسمح لها بذلك.

وبالرغم من اهمية دراسة سلوك المستهلك ضمن علوم الادارة، لا إنه لايدرس كعلم مستقل باى من كليات التجارة المصرية، وعندما يقدم كبرنامج تدريب لرجال التسويق يكون الاقبال عليه ضعيفا للغاية، ربما لان الوعى باهميته مازال منخفضا او لعدم الإقتناع بجدوى التدريب عليه او لغيرها من الأسباب.

أرجو ان يقتنع رجال التسويق بشركات قطاع الأعمال العام بأن أول عنصر يتم تقييمه بواسطة الخبراء الذين يقومون بتقييم مدى استحقاق الشركة للحصول على شهادة «الايزو» هو مدى توافر نظم التسويق القادرة على قياس درجة رضاء المستهلك عما تقدمه الشركة من منتجات، وخدمات مابعد البيع المقدمة له، واسلوب معاملة رجال البيع للعملاء، وغيرها.

ومن المعروف ايضا ان فروع الشركات العالمية بمصر تطبق نظم التسويق التى تكفل لها الحصول على الرضاء المستمر للمستهلك، حيث يقوم بعضها بقياس درجة رضاء هذا المستهلك على مستوى كل منطقة بيع، لدرجة انهم يسالون المستهلك عن عدد الدقائق التى انتظرها قبل ان ترد عاملة التليفون على مكالماته، وهل استقبله رجل البيع بوجه باسم ام بوجه عابس؟.. الخ.

والشيء الغريب ان تاتى الرغبة فى دراسة درجة رضاء العملاء عن الخدمة المقدمة من إحدى المصالح الحكومية التى كلفت الكاتب بإعداد نظام يقيس لها ذلك ولا داعى لذكرها حتى لا نتهم بالاعلان عنها، وبالمقابل لاتعرف الكثير من شركاتنا الا الشيء اليسير عن المستهلك الذى تتعامل معه.

هناك اربعة عناصر رئيسية اذا احسن اختيارها وتطبيقها فإنها تكفل السيطرة على عقل وعاطفة المستهلك وهو المنتج القادر على اداء وظائفه بمستوى أعلى من الكفاءة بالمقارنة بالمنتجات المنافسة، والسعر الذى يتوافق مع قدرة المستهلك على الدفع ومع قيمة المنتج فى ذهنه، ووسائل الترويج القادرة على أن تضع المنتج فى مركز البطل المنتصر، وقنوات التسويق التى باستطاعتها ان توفر المنتج فى المكان والزمان المناسبين لظروف هذا المستهلك.

وبؤرة المشاكل التسويقية لشركاتنا تقع فياختيار وتطبيق نظم الادارة لهذه العناصر الاربعة، حيث لايكفى توافر نظام فعال فى ادارة إحداها وترك بقية العناصر، لانها كلها مكملة

لبعضها الاخر.

لقد آن الاوان للاهتمام بالرافد العلمي بجانب الرافد التطبيقي في مجال الادارة، وعلى رجال الادارة ان يسعوا للاستفادة من الرافد الاول، وكفانا ترديدا للشعارات التي نشات في الستينات والسبعينات لاسباب سياسية والتي تقول بان علوم الادارة هي مجرد نظريات لافائدة منها، لان اى شركة متعددة الجنسية من بين الخمسين شركة الكبرى في العالم والتي يحقق بعضها مبيعات سنوية تزيد على اربعة اضعاف الناتج القومي المصرى لم تحقق هذا النجاح الا عندما استطاعت ان توجد رابطة قوية بين اقسام بحوث المنتجات وبحوث التسويق، واقسام الانتاج ، والتمويل وغيرها.

فاقسام البحوث تنتج الافكار الجديدة واضعة في ذهنها حاجات ورغبات المستهلك واقسام الانتاج تحول تلك الافكار الى برامج تطبيقية، والكل يعمل فى شكل فريق، لكل فرد فيه مهام محددة، ونظم متابعة للتاكد من تحقيق تلك المهام، مع ربط ذلك بنظم حوافز مناسبة لكل فرد من أفراد الفريق.

إن الوصول إلى قلب وعقل المستهلك العالمى لم يعد حكرا على الشركات المتعددة الجنسية والشركات العالمية الكبيرة لأن «الانترنت» جعلت من الشركات المحلية الصغيرة منافسا عالميا للشركات الكبيرة وبتكلفة زهيدة واخر الاحصاءات تقول ان هناك ١٠٠ مليون مستخدم لشبكة معلومات «الانترنت» فى ٧٠ دولة، وتصل عمليات التبادل التجارى من خلالها الى مايزيد على ١٠٠ مليار دولار سنويا، اى مائة الف مليون دولار.

وبدخول المؤلف لهذه الشبكة لم يقع تحت يده شركة قطاع أعمال واحدة حجزت لها مساحة على هذه الشبكة، وليت بعضها يجرب ذلك وستجد أن هناك الكثير من طلبات الاستيراد ستنهال عليها، المهم ان تعرف ماذا تقول للمستهلك الاجنبى وكيف تقول ذلك، وأن تعتمد على الدراسات العلمية فى تصميم حملاتها الاعلانية الموجهة للسوق العالمية وايضا للسوق المحلية.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦/١/١٩٩٨

د. ماجد ابو غربية :

مصر تملك كل مقومات بناء مركز عالمى للدواء

من اين نبدا ؟ ومتى ؟ وكيف؟ اسئلة كثيرة تطرح نفسها وبقوة للرقى بالصناعة الدوائية المصرية الى العالمية، فى ظل دخول حقوق الملكية الفكرية ضمن اتفاقيات الجات والبداية المنشودة تتطلب وجود مراكز بحوث دوائية على مستوى عالمى تديرها وتشرف عليها عقول مفكرة ومبدعة ومبتكرة تسجل لمصر ملكية فكرية خاصة تغزو بها العالم وتحجز لها مقعدا متميزا فى مجلس الدول صاحبة الملكية الفكرية،

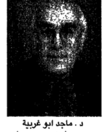
والحقائق تؤكدان أن مصر تمتلك هذه العقول

ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر الدكتور ماجد عبدالمجيد ابو غربيه نائب رئيس شركة وايث ليدرلى العالمية وهو واحد من عشرات الطيور المهاجرة التى شقت طريقها الى العالمية واستطاع باقتدار ان يحتل هذا المركز المرموق فى واحد من اشهر واكبر المراكز العلمية العالمية فى عالم الدواء، ولا تندهش عزيزى القارئ، لو علمت ان العالم المصرى الفذ قد حصل مع مجموعة العمل التى يقودها على ٩٠ براءة اختراع هى بمثابة هدية لكل البشر للتخفيف من وطاة الامهم المستعصية او شفائهم التام منها، وقد نال الدكتور ماجد عشرات الجوائز العالمية المتميزة كثمرة لجهوده وابحاثه المتميزة، ولكنه وكعادة كل مصرى اصيل يعتز ويفخر بمصريته فإنه يرى أن اول وأعظم جائزة تقدير حصل عليها كانت يوم تخرجه كأول دفعته فى كلية الصيدلة جامعة القاهرة عام ١٩٧١

يقول د. ماجد تخرجت فى كلية الصيدلة جامعة القاهرة ٧١ ثم ماجستير الكيمياء العضوية ١٩٧٤ (جامعة القاهرة) ثم الدكتوراه فى الكيمياء ٧٩ جامعة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الامريكية، ثم عملت فى مجال الابحاث لمدة عامين بالمعهد القومى للصحة والابحاث بامريكا، والتحقت للعمل بشركة وايت ايرث ليدرلى العالمية عام ٨٢ كباحث وتدرجت فى المناصب القيادية حتى وصلت الى منصبى الحالى كنائب لرئيس الشركة للابحاث

ماهو سر نجاح تلك المراكز؟

اى مركز من هذه المراكز يضم مجموعة ضخمة من الباحثين المخترعين والمبدعين المتخصصين فى كافة التخصصات اللازمة لصناعة الدواء فى مجال الكيمياء والبيولوجى والأطباء والمهندسين ايضا كافة التخصصات الاخرى المتعلقة بهذه الصناعة ويصل عدد هذه الكوادر فى المركز الواحد لاكثر من ١٠٠٠ متخصص وتعمل المجموعة فى ظل نظام متكامل لوضع الخطوط العريضة لاكتشاف اى دواء جديد لم يتم التوصل اليه من قبل أو تطوير دواء موجود فعلا، وهذا يتم بتخليق المركبات الجديدة التى يتم فحصها بعناية فائقة لتحديد مدى فعاليتها فى علاج مرض معين ثم يتم اختبارها، ثم تبدأ بعد ذلك عملية تطويرها للحصول على افضل النتائج، ويتضح مما سبق أن الكيميائيين المبدعين يلعبون الدور الاكبر وهم عماد هذه العملية



د . ماجد ابو غربية

● هل يتم التوصل الى مستحضر معين بسهولة من خلال عمل تلك المجموعات؟

– (يضحك د. ماجد) لك ان تتخيل مدى صعوبة التوصل الى ابتكار دواء واحد اذا علمت انه قد تتوصل الى الحصول عليه من ٦٥٠٠ مركب وبتكلفة عالية جدا تتراوح ما بين ٢٠٠ الى ٥٠٠ مليون دولار ومن هنا فإن الشركات الكبرى ترصد مبالغ طائلة للابحاث الدوائية وهذا بهدف ضمان الوصول الى افضل واحدث الادوية باستمرار، فى ظل المنافسات القوية، وعلى سبيل المثال فإن الشركة التى أعمل بها (وايث ايرث ليدرلى) تقتطع من مبيعاتها السنوية نسبة تتراوح ما بين ١٢٪: ١٥٪ لتمويل الابحاث الدوائية

- دكتور ماجد وفريق العمل الذى يتولى قيادته سجل نجاحات باهرة كان ثمرتها ٩٠ براءة اختراع هى انجاز بكل المقاييس، معنى ذلك أن هناك أمراضا كثيرة قد ساهمت فى علاجها أو التخفيف من وطاة الامها، حدثنا بالتفصيل ؟

فانا اعمل فى واحد من ثلاثة مراكز بحثية كبرى تملكها الشركة (وايث ايرث ليدرلى) تقع فى ولايات بنسلفانيا ونيوجرسى ونيويورك تركز على اجراء الابحاث على العديد من الأدوية التى تعالج الأمراض المستعصية والمزمنة مثل امراض الجهاز الدموى (امراض القلب - ضغط الدم) كذلك امراض الجهاز العصبى (الاكتئاب - انفصام الشخصية (الشيزوفرينيا) - القلق - الأرق - جلطة المخ - النسيان) كذلك الأمراض التى تعانى منها المرأة بعد سن اليأس (هشاشة العظام - امراض القلب)

كذلك كافة انواع السرطان والمضادات الحيوية بالإضافة إلى الأبحاث البيوتكنولوجية والحمد لله كان لى مساهمات فعالة فيها خاصة ادوية الجهاز العصبى بالذات أدوية ضد الاكتئاب التى سوف تتداول فى الأسواق المصرية قريبا وهى ادوية ستفيد أصحاب هذا المرض خاصة الذين لم يستجيبوا للعلاج بأدوية مماثلة وهذا الدواء متداول الآن فى امريكا، كذلك هناك دواء جديد لضغط الدم سوف يتم تداوله فى امريكا مع بداية عام ١٩٩٨ ونأمل ان يتم تداوله فى مصر قريبا، بالإضافة إلى ادوية لمعالجة منع طرد (لفظ) الجسم للاعضاء المزروعة وهذه الادوية ليست لها اثار ضارة على الجسم كما هو الحال فى الادوية المتداولة حاليا

- علمت ان السيد وزير الصحة يفكر فى جدية فى انشاء مركز ابحاث دوائية على أعلى مستوى فى مصر، فهل ترى أنه من الممكن ان ترقى صناعة الدواء المصرية إلى العالمية خاصة بعد مقررات الجات الأخيرة؟

- الاحظ فى سؤالك هذا نبرة قلق وخوف من تطبيق مقررات الجات، والواقع انني ارى ان الامر لايستدعى كل ذلك كما اننى ارى ان فئات كثيرة فى مصر تعتقد ان ذلك سوف يؤدى إلى ارتفاع باهظ فى اسعار الدواء العالمية وهذا غير صحيح، لان الأدوية التى تنتج عالميا ذات مواصفات خاصة ويدخل فى صناعتها بعض التفاصيل غير المعلنة (سر الصنعة) بمعنى انه يمكن ان ينتج نفس الدواء فى مكان اخر وبنفس الخامات ومع ذلك يفتقر إلى نفس المواصفات، ومن هذا المنطلق فإن تطبيق مقررات الجات حقوق الملكية الفكرية فى مصر سوف يشجع شركات الدواء العالمية على اعطائنا هذه المواصفات الخاصة للدواء وهى مطمئنه بإقامة مراكز ابحاث ومصانع خاصة لاكبر الشركات على أرض مصر.

اما بخصوص اقامة مركز مصرى للابحاث الدوائية على مستوى عالمى فهذا بالطبع ممكن وبفكر مصرى وامكانيات مصرية وعالمية أيضا، وانا كواحد من أبناء النيل المصرى على استعداد تام وليس لدى اى مانع من المشاركة فى اى جهود لإقامة هذا الصرح، والمهم البداية التى يمكن ان تكون بسيطة وغير مكلفة وغير معقدة ايضا فلتبدأ بداية بسيطة ثم تتوسع، وبصفتى ممثلا لشركة وايث ايرث ليدرلى وعن طريق فرعها فى القاهرة او بصفتى الشخصية يمكن ترشيد الجهود المكثفة لتحقيق ذلك

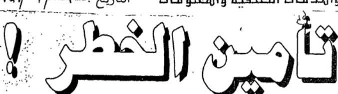
وتم تعييني اخيرا استاذا غير متفرغ
بجامعة القاهرة.

خالد مبارك



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ١ / ١٩٩٨



البحث عن بوليصة ضمان لشركات التأمين في عصر الخصخصة!!

.. قبل ٣ سنوات، عندما وقعت ١٢٠ دولة من بينها مصر على إتفاقية «الجات» أعلن الرئيس الامريكى بيل كلينتون بعد ساعات قليلة من التوقيع فى مؤتمر صحفى قائلا: ان الولايات المتحدة حققت اليوم أكبر انتصار لها فى التاريخ، ووصف موافقة العالم على تحرير التجارة بانه انجاز القرن.

وبلاشك أن الرئيس الأمريكى لم يبالغ فى وصفه لاتفاقية «الجات» فحسب التقارير الاقتصادية الدولية فان الولايات المتحدة ستحقق من وراء صادراتها السلعية والخدمية في إطار هذه الاتفاقية أرباحا تصل الى ٢٧ مليار دولار سنويا، ودول الاتحاد الأوروبى ٣٠ مليارا، واليابان والدول الاسيوية ٤٠ مليارا، وهذه المبالغ هى عائد تصدير السلع والخدمات للدول المستوردة لها، وتضم الخدمات، التأمين، وخدمات البنوك والبورصة.

والاتفاقية كما هو معروف تقضى بإلغاء كافة القيود أمام تدفق السلع والمنتجات والخدمات بين جميع الدول الموقعة عليها بشرط الإلتزام بقواعد وآداب المنافسة الحرة.

وتسعى مصر بإعتبارها عضوا بالاتفاقية إلى تعظيم إستفادتها من المزايا التى توفرها الاتفاقية، والعمل على مواجهة أية آثار قد تكون سلبية بعد إنهاء المرحلة الانتقالية فى ٢٠٠٥.

ويأتى قطاع التأمين فى مصر فى مقدمة القطاعات الخدمية التى سيتم تحريرها تنفيذا للاتفاقية التى تقضى بتحرير قطاع الخدمات بمفهومه الشامل. ومن هذا المنطلق جاء قرار مجلس الوزراء منذ أيام بإجراء تعديل تشريعى يسمح بدخول القطاع الخاص سواء كان مصريا او أجنبيا فى سوق التأمين. مع البدء فى خصخصة الشركات العامة والتأمين يعنى، إتفاقا بين مؤسسة أو فرد وشركة تأمين بموجب وثيقة تقوم بمقتضاها الشركة بدفع التعويضات اللازمة عند حدوث خطر أو كارثة تؤثر على الشيء المؤمن عليه، كما تقوم بدور الاستشارى الذى يمنع هذا الخطر ومن هنا تتضح الأهمية الكبرى التى تقوم بها شركات التأمين فى ضمان استمرار العمل فى المؤسسات والمصانع والمنشآت والسيارات وغيرها فى حالة حدوث أى طارئ يحول دون استمرارها.

ومع البدء فى تحرير هذا القطاع بمصر بالاعلان من خصخصة الشركات العامة، تتبادر الى الذهن مجموعة من الاسئلة، فى مقدمتها ما هى آثار دخول القطاع الخاص فى تقديم هذه الخدمة وماهى الضمانات التى تحمى حملة الوثائق فى حالة دخول اجانب لتقديم خدمات تأمينية ؟

وهل تستطيع الشركات العامة المنافسة فى دخول شركات أجنبية؟

وما هو المطلوب لمواجهة هذه التحديات؟ كل هذه الاسئلة وغيرها يجيب عليها هذا التحقيق.

بداية، يؤكد الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد ان تحرير قطاع التأمين فى مصر يستهدف بالدرجة الأولى تطوير هذا القطاع مساعدته على المنافسة فى ظل تحرير الخدمات، والتطوير يشمل الاداء والخدمة، مواكبة التغيرات الإقتصادية، والتكنولوجية فى العالم.

وقال: أنه سيتم الاستعانة بالخبرات العالمية فى قطاع التأمين بمالها من خبرات واسعة فى هذا المجال يستفيد منها القطاع المصرى، فى تقديم الخدمات التامينية مشيرا إلى ان الهدف ان يصل حجم نشاط قطاع التأمين فى مصر إلى ٤ او ٥٪ من حجم الناتج الاجمالى المحلى.

وأوضح أن صناعة التأمين تقوم على أساس استشقاق المخاطر التى تساعد العناصر الاقتصادية على التعرف على المخاطر بصورة مسبقة، وأن أى نشاط إقتصادى له مخاطره.

خدمات جديدة

وقال : أن الواقع الاقتصادى فى مصر يستلزم جذب الاستثمارات الاجنبية فى قطاع التأمين كعنصر محفز للاقتصاد المصرى للدخول فى الاقتصاديات العالمية وأن صناعة التأمين تقوم على احتمالات وجود مخاطر وبالتالى تعتبر المعلومات من اهم العناصر لشركات التأمين لأداء عملها

واعترف الوزير ان هناك عدداً من منتجات التأمين لا توجد بمصر حتى الان متعلقة بسوق المال والتعاملات المالية.

ومن هذا المنطلق يأتى قرار تحرير قطاع التأمين والسماح بإدخال خدمات تأمينية جديدة تواكب الحركة الاقتصادية فى مصر.

وحول الضمانات التى وضعتها وزارة الاقتصاد للحفاظ على حقوق العمالة فى ظل تحرير قطاع التأمين، اكد الوزير ان خطة التطوير تستهدف مضاعفة عدد العاملين الحاليين البالغ عددهم ١٤ الف عامل، مشيرا الى أنه سيتم رفع كفاءة العنصر البشرى من خلال التدريب على أحدث النظم فى مجال التأمين، خاصة فى مجال المعلومات حتى تتاح الفرصة أمام جميع العاملين فى مواكبة هذه التغيرات.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ / ١ / ١٩٩٩

تحقيق: على محمود

أصحاب الصناعات يرحبون.. والخبراء يحذرون.. والمسئولون متفائلون..

وإذا انتقلنا الى واقع التأمين فى مصر، نجد انه يعانى من مشكلات كثيرة جعلته يحتل مكان المؤخرة بالنسبة لمشاركته فى حجم الناتج المحلى، كما انه لاتزال هناك حالة من فقدان الثقة بشركات التأمين والبعض يرى فيها انها لا تدفع أى تعويض فى حالة الخسائر، كما انه لاتزال اسعار التأمين البعض منها محدود ولا يخضع لنظم وقواعد محددة، وكذلك وجود ثغرات فى شروط بواليص التأمين تعطى للشركات فرصة التهرب من دفع التعويض المستحق.

هذه النقاط ناقشناها مع خبراء التأمين، الذين أكدوا ضرورة التخلص منها حتى تتاح الفرصة كاملة لشركات التأمين فى المنافسة، وحتى لا يضار قطاع التأمين المصرى بعد دخول شركات أجنبية.

الدكتور فؤاد الانصارى المستشار الفنى للاتحاد المصرى للتأمين ورئيس معهد التأمين بمصر، يرى أن المقصود بالخصخصة هو التطوير من جميع النواحى، وهى لا يعنى نقل ملكية القطاع العام الى الخاص بعدما تعنى التطوير فى الادارة، والخدمة، وغيرها.

ومن هذا المنطلق فان خصخصة شركات التأمين لابد ان يكون هدفه التطوير، والعمل وفق اليات وقواعد تأخذ فى اعتبارها المتغيرات الاقتصادية المختلفة، مشيرا الى الدور المتواضع للشركات الخاصة فى مجال التأمين والتى نشأت فى مصر منذ عام ١٩٧٩.

سوء الادارة

قال أيضا أن المطلوب اطلاق سلطات الادارة بحيث تستطيع الشركات بعد الخصخصة التحرك دون قيود أو لوائح ودون أجهزة رقابية كثيرة تعرقل عملها، ففى الوضع الحالى مثلا يكون مجلس الادارة من التنفيذيين أنفسهم فكيف يتخذ المجلس قرارا سيقوم بتنفيذه ؟! أما فى ظل شركة قطاع خاص فان المجلس يمثل اصحاب رأس المال وبالتالى فان قراراته يحاسب عليها من صاحب المال.

لذلك فان الدكتور الانصارى يرى أن إيجابيات الخصخصة هى حسن الادارة، وان هذه الادارة فى كل الاحوال تسعى الى تحقيق الربح بأقل تكلفة.

ثم ينتقل الى نقطة مهمة من شرحه لواقع وإيجابيات الخصخصة، وهى المنتج الذى تقدمه شركات التأمين فيقول : ان الخدمات التأمينية فى العالم أصبحت تخضع لتقنيات وتكنولوجيات عالية جدا، وفى ظل حرية التجارة العالمية لابد أن يواكب قطاع التأمين المصرى هذه المتغيرات وضرب مثلا : أن يوجد حاليا تأمين على الاقمار الصناعية، فهل نحن مستعدون للدخول فى هذا المجال.

وأشار إلى أهمية النظر الى هذه النقطة حتى تستطيع الشركات المنافسة، مع الشركات الأجنبية.

ومن تطوير المنتج، الى رفع مستوى الأداء حيث يؤكد الدكتور فؤاد الانصارى أهمية تطوير الأداء فى ظل الخصخصة، فلا توجد فرصة لتقاعس عامل، فالكل يعمل وفق اليات وقواعد متطورة لانجاز عمل فى وقت محدد. ففى شركات التأمين الأجنبية الكل يعمل بالكمبيوتر، وهناك شبكة متكاملة بالاتصالات تربط بين الشركة وفروعها فى الداخل والخارج، ويستطيع مسئول التأمين إجراء وثيقة تأمين او عقد مع عميل فى أى مكان من خلال شبكة الكمبيوتر دون الحاجة الى الانتقال. وهذا تعانى منه الشركات المصرية حاليا، فلا يوجد شبكة اتصالات متكاملة تعطى للمسئولين فرصة العمل كما لاتزال اجراءات بوليصة التأمين معقدة وتخضع لمراحل وإجراءات كثيرة، خاصة اذا عرفنا أن الشركات الأجنبية حاليا لديها وسائل اتصال على الانترنت، وتستطيع انهاء إجراءات بوليصة تامين من خلال شبكة الانترنت فى اي مكان بالعالم. وتحقيق أي نوع من التأمين بطلبه العميل

ومن هنا يؤكد ضرورة تغيير هذا النمط المتخلف فى اداء شركات التأمين، حتى تستطيع مواجهة المتغيرات الدولية فى هذا المجال، وهذا يتطلب توفير الكوادر المدربة، والعمالة الماهرة التى تستطيع التعامل مع المتغيرات الجديدة.

.. ولكن فى ظل سوق مفتوحة تظهر الضرورة الملحة لتأمين وضمان حقوق حملة الوثائق فى شركات التأمين، فمن الممكن ان تأتى شركة اجنبية الى مصر وتحصل على اموال المؤمن عليهم ثم تقوم بتحويلها للخارج، وتخرج من السوق المصرية!

فى هذه الحالة يطلب ضرورة وجود خطة تحمى حقوق حملة الوثائق من حدوث مثل هذه الحالات وموضحا انه اذا كان القانون يسمح للمستثمر بحرية بتحويل ارباحه للخارج فانه فى قطاع التأمين يجب ان تلتزم الشركات بتخصيص احتياطى مالى لديها يحظر تحويله لمواجهة دفع حقوق حملة الوثائق وهذا معمول به فى الخارج.

وقال: ان هذا الاحتياطى يسمى بالاحتياطيات الفنية التى تخصصها الشركات لمواجهة الطوارئ، بحيث ان يكون لدى كل شركة احتياطى من النقد يعادل قيمة الوثائق التأمينية..

نقطة اخرى يثيرها الدكتور فؤاد الانصارى وهى أن البعض يتهم شركات التأمين بعدم دفع التعويضات فى بعض الحالات وان هذا القول حتى وان كان غير صحيح فانه يطرح اشكالية اخرى فى هذا القطاع وهى الثقة بين الشركة والعميل او صاحب الوثيقة. فالسوق المصرية تعانى من انخفاض شديد فى الوعى التأمينى بأهمية التأمين من جهة، وعدم اهتمام الشركات بتوفير الوسطاء الاكفاء القادرين على شرح اهمية التأمين.

ويرد على ذلك بتأكيده على ضرورة الاهتمام بوسطاء التأمين، وذلك من خلال تأهيلهم باعدادهم حتى يكونوا على فهم ودراية بأنواع التأمين واهميته، والقيام بالشرح الامين والصادق لشروط الوثيقة التأمينية حتى يكون المؤمن عليه

على دراية وعلم بمتى يحصل على التعويض وحتى لايفاجأ بشرط فى الوثيقة التى يحملها يمنعه من الحصول على التعويض هذا من ناحية، كما انه لابد من وجود مرشدين لمنع حدوث الخطر وتوعية المؤمن عليهم باتخاذ الاحتياطات الامنية اللازمة مثل ادوات مكافحة الحريق وغيرها من وسائل الامان حتى لايحدث الخطر.

فعلى سبيل المثال يوجد شرط فى وثائق التأمين يقول:انه يجب الابلاغ عن الخسائر فور وقوع الحادث، وفى حالة التأخير يسقط حق صاحب التأمين حتى صرف التعويضات!!.. وبالطبع فانه فى الغالب يتأخر الابلاغ عن وقوع الحادث، وبالتالى يسقط حق صاحب الوثيقة فى صرف التعويض.

.. والمطلوب :

(١) تطوير الأداء وإدخال التكنولوجيا فى شركات التأمين المصرية

(٢) إعادة النظر فى شروط وثيقة التأمين وغرس الثقة فى الشركات

(٣) إلزام الشركات بعدم تحويل الاحتياطات إلى الخارج لضمان حقوق حملة الوثائق

(٤) نشر الوعى التأمينى بين المواطنين لتوسيع قاعدة المؤمن عليهم

ومن هنا فان هذه المشكلة تطرح اهمية تطوير سلوكيات واخلاقيات رجال التأمين، للعمل فى هذا المجال سواء فى العلاقة مع العميل او فى علاقة الشركات بعضها البعض.

.. ولكن ما رأى القطاع الخاص، وأصحاب الأعمال فى تحرير التأمين ؟

لا خوف من الخصخصة

رجل الأعمال محمد فريد خميس يؤكد أنه لا خوف على شركات التأمين فى ظل الخصخصة. ربما الخصخصة تعطى الإدارة فرصة اكبر لحرية الحركة وسهولة إتخاذ القرار لان المنافسة هى المحرك للتطوير والإبداع مشيراً إلى أن شركات المصرية من الكيانات العملاقة لها قواعد ثابتة فى السوق المصرية بشكل يمكنها من القدرة على المنافسة والحركة

وأضاف أن تحرير التجارة العالمية يشمل تحرير تجارة الخدمات ومن هذا المنطلق يجب على شركات التأمين المصرية النفاذ إلى العالم الخارجى وتحديث اساليب وطرق الإدارة ، واستحداث انشطة تامينية جديدة مع الاستعداد للمنافسة الأجنبية عندما يتم تحرير التجارة الدولية

ويشير إلى تجربة مرت بها العاشر من رمضان عندما تعرضت بعض المصانع إلى خسائر طارئة، اكدت ان شركات التأمين المصرية كانت على وعى وطنى، وأثبتت أنها على دراية بأصول العملية التأمينية، وحافظت على سمعتها وهذا كله من أهم القواعد والأليات التى يجب أن تتوافر فى الشركات المصرية سواء خاصة او عامة، وهو البعد الوطنى فى إتخاذ القرار.

وأكد أن فتح السوق امام شركات أجنبية فى التأمين لن يكون له مخاطر على الشركات المصرية، التى هى دائماً تقوم بتحقيق البعد الأهم والوطنى فى إتخاذ القرار، كما أن المنافسة سوف تتيح لها فرصة التطوير فى كافة النواحى.

..ولكن ما المطلوب منها لتفعيل دورها اكثر واكثر ؟

السؤال طرحه فريد خميس وأجاب عليه بقوله أن تشترك شركات التأمين فى تنمية الوعى بأهمية التأمين وذلك بهدف توسيع قاعدة المؤمن عليهم سواء من افراد أو شركات لإن ذلك من وجهة نظره يتيح للشركات تنمية قدراتها المالية، ويجعلها قادرة على مواجهة التحديات، ويدعم دورها للمشاركة فى دعم الأقتصاد الوطنى .

وهذا يتطلب وضع خطة متكاملة ومستمرة لخلق الوعى التأمينى لدى الجماهير وتجمعات رجال الأعمال والمنتجين لان التأمين مرتبط بالسلوك.

إيجابيات للقطاع الخاص

أما عبد المنعم سعودى رئيس إتحاد الصناعات المصرية، فيرى أن خصخصة قطاع التأمين سوف تكون لها نتائج إيجابية وإنعكاسات مهمة على السوق المصرية، من خلال جلب الخبرات الأجنبية الواسعة والمتميزة فى هذا المجال وإدخال الوسائل التكنولوجية فى أداء الخدمات التأمينية وتطوير العنصر البشرى وإن كان أداء شركات التأمين المصرية أفضل مما سبق.

أوضح أن عدم الترخيص بشركات تامين جديدة للقطاع الخاص كان يشكل عقبة فى سوق التأمين بمصر، ويتعرض نوع من الاحتكار ولا يحق المنافسة الحرة التى تؤدى فى النهايةالى خدمة متميزة فى هذا المجال، وأن إتخاذ قرار السماح بدخول القطاع الخاص فى هذا المجال لهو قرار صائب ومهم بالنسبة لتطوير ـ صناعة التأمين لتواكب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى تمر بها مصر.

دعم التنمية

واكد اهمية شركات التأمين فى التنمية الاقتصادية بإعتبارها تقوم بدور المستشار بالنسبة للمؤمن عليهم، فى كافة الأمور سواء فى الاستيراد أو التصدير، لذلك فأن تطوير هذه الصناعة ضرورى للغاية لتحقيق الاهداف الاقتصادية التى تسعى إليها، فلا يكفى إقامة مصنع وأنما يجب أن توفر لهذا المصنع كل وسائل التأمين التى تضمن إستمراريته فى الانتاج وإستيعاب المزيد من العمالة.

وإذا كان من اهداف الخصخصة، تحرير التجارة هو الانفتاح على العالم، فإن رجل الأعمال محمد ابوالعينين عضو مجلس الشعب يرى أنه لقد ان الأوان لتحقيق هذه الاهداف، مؤكداً ان قرار خصخصة شركات التأمين، وتحرير هذه الخدمة تأخر كثيراً فقد تأخر قطاع التأمين المصرى عن البعض بأستحداث انواع جديدة من الخدمات التأمينية او متابعة ما يحدث لفترة طويلة حرم منها المستهلك المصرى من تكنولوجيا التأمين المتطورة.

وعاء إدخارى

ومن هذا المنطلق، فانه يطالب بضرورة إعادة تنظيم هذا القطاع وأن تنظر إليه بصفته وعاء إدخاريا هاما تشارك فيه كل طبقات الشعب وكل هيئاته.

وقال أبو العينين: أن تحرير هذا القطاع تأخر كثيراً عن مثيله فى العالم المتقدم نتيجة لمعتقدات دينية او ثقافية، وها نحن اليوم نسوق هذا القطاع على المستوى العالمى بتحريره من هذه القيود، سواء كانت قيودا إدارية او تكنولوجية، فبعد إستقطاب شركات متعددة الجنسيات فهذا يعنى نقل الخبرة الاجنبية والتكنولوجيا الحديثة، ثم السماح للمستثمر فى هذا القطاع سواء مصرى ـ عربى أو أجنبى، وخصخصة الشركات الحالية يعطى دفعه قوية لتأهيل هذا القطاع ليواكب ما تطلبه حركة التنمية، وسد الحاجة الماسة له.

وحول اهمية وجود رقابة مشدودة على هذه القطاعات، اكد محمد أبو العينين ضرورة هذه الرقابة، ورفع الضوابط اللازمة لعمل هذه الشركات، لتحقيق الثقة فى الشركات وتوسيع قاعدة المؤمن عليهم فى السوق المصرية.

أما القطاع الخاص العامل فى مجلس التأمين صحبا له رأى يتفق مع الحكومة فى الخصخصة للشركات العامة، ولكنه يختلف فى فتح الباب أمام الأجانب للدخول فى

السوق . المصرية، ويرى البعض ان يكون التحرير تدريجيا لأعطاء فرصة أمام الشركات للتأهل والاستعداد للدخول فى منافسة حرة ولتكتسب خلال هذه الفترة الامكانيات لذلك، وهو ما ترفضه الحكومة على لسان الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد الذى اكد خلال إجتماعه مع رؤساء الشركات أننا لن ننتظر حتى تأتى مواعيد تنفيذ التزامات الجات، ولكن ستبدأ بالتحرير حتى لاتفاجأ بها السوق المصرية، مع تأكيده على توفير الضمانات اللازمة لحماية السوق المحلية.

وهذه النقطة يتفق عليها السيد خيرى سليم نائب رئيس هيئة الرقابة على التأمين حينما أعلن أمام مؤتمر للغرفة الامريكية حول صناعة التأمين فى مصر بقوله أن القانون المصرى رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ الذى ينظم سوق التأمين المصرية يضمن سلامة الممارسات واعلاوة المالية للشركات ويضمن حقوق حملة الوثائق

أرقام وإحصائيات

وأضاف أن إحصائيات وأرقام القائمين بمصر اغفلت نشاط صناديق التأمين الخاصة والتى تبلغ اقساطها نحو ٥٦٠ مليون جنيه، بالاضافة الى التأمينات الاجتماعية والتى تصل الى ٨ مليارات جنيه سنويا لاتضاف الى حجم نشاط التأمين وإذا إضيفت سيتغير بصورة كبيرة من مساهمة هذا القطاع فى الناتج المحلى الأجمالى

وفى النهاية نخلص من هذا التحقيق الى مجموعة من الحقائق فى مقدمتها السوق المصرية فى حاجة الى فكر تامينى متطور يواكب الحركة النشطة للاقتصاد ومن ثم فان ذلك يتطلب من الشركات القائمة تغييرا جذريا فى الأداء والإدارة لتقديم خدمة تامينية متميزة نستطيع من خلالها المنافسة ، بعد أن إنتهى عصر الإحتكار وفرض الامر الواقع.

ثانيا: أن تحقيق الهدف السابق لن يأتى إلا من خلال تحرير قطاع التامين المصرى ، وإتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص والخبرات الأجنبية فى تحقيق التطوير المنشود ، من خلال إدخال احدث الوسائل التامينية التى تفتقدها السوق المصرية.

ثالثا: انه لاخوف على ١٤ الف عامل بشركات التامين العامة فى ظل الخصخصة، بل ستتاح الفرقة الى استيعاب المزيد من هذه العمالة خاصة فى ظل التوسع فى الانشطة التامينية، ولكن المطلوب فى المرحلة القادمة تاهيل هذه العمالة وإعدادها فنيا للتعامل مع الظروف الجديدة ، فعلى سبيل المثال أنه فى حالة دخول شركات أجنبية لن تستعين إلا بالعمالة المدربة التى تستطيع التعامل مع التامين كصناعة .

رابعا: لابد من تشديد الرقابة على الشركات العاملة فى مصر والتاكد من وجود احتياطى يوازى قيمة الوثائق حتى نضمن حقوق حملة هذه الوثائق ونغرس الثقة فى سوق التامين المصرية.

خامسا: لابد من تغير المفاهيم الخاطئة لدى الجمهور عن التامين وذلك لتوسيع قاعدة المؤمن عليهم ، وخلق وعى تامينى لدى المواطنين.

سادسا: اعادة النظر فى شروط الوثائق وبواليص التامين حتى تتسم بالوضوح والشفافية ولاتكون هناك ثغرة تتهرب من خلالها الشركة من د فع التعويضات مع الاهتمام بالمرشدين فى مجال التامين الذى يقع عليهم عائق شرح حقوق واجبات صاحب الوثيقة ، وحتى يتم التقليل من المخاطر.



المصـدر : الـوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧ / ١ / ١٩٩٨

تأثير «الجات» على مستقبل عمال النسيج فى رسالة جامعية

انعكاس اتفاقية التجارة العالمية «الجات» على مستقبل العمالة فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر.. موضوع رسالة ماجستير للباحث أشرف محمد البنان وتناقشها غدا لجنة مكونة من الدكتور أحمد حسن البرعى استاذ ورئيس قسم التشريعات الاجتماعية ومدير مركز علاقات العمل بحقوق القاهرة، والدكتور خلاف عبد الجابر استاذ ورئيس قسم المالية بتجارة بنى سويف والدكتور مهندس عبد المنعم محمد بخيت نائب رئيس اتحاد الصناعات المصرية..



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩/١/١٩٩٨

مؤتمر دولى يبحث:

أثر الانضمام للجات على قطاعات الأعمال العربية

كتب فوزى مخيمر:

تشارك جامعة الدول العربية فى أعمال المؤتمر الدولى حول آثار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على قطاعات الأعمال العربية، يعقد المؤتمر خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٣ مارس فى دبى بدولة الامارات العربية المتحدة، تحت رعاية حمدان بن راشد ال مكتوم وزير المالية والصناعة بدولة الامارات العربية المتحدة. ينظم المؤتمر المجمع العربى للادارة وغرفة تجارة وصناعة دبى بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

صرح بذلك طلال ابوغزالة رئيس المجمع العربى للمحاسبين القانونيين عقب لقائه بالدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية وقال: إنه بحث مع الأمين العام للجامعة العربية دعم أى مشروع عربى يعزز دور الجامعة العربية، كما جرى بحث تطوير ودعم أهداف المجمع العربى للمحاسبين فى اطار الاتفاقية المعقودة على الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا الرامية إلى تطوير اساليب ومفاهيم العمل العربى لتنسجم مع المعايير الدولية.



المصدر : الأحـــــرار

التاريخ : ٩ / ١ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مؤتمر دولى فى دبى حول تأثير الجات على الدول العربية

يعقد فى دبى بدولة الامارات العربية المتحدة مؤتمر دولى حول اثار الانضمام الى منظمة التجارة العالمية «الجات» على قطاعات الاعمال العربية خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ مارس القادم ينظمه المجمع العربى للادارة بالاشتراك مع غرفة تجارة وصناعة دبى ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية «الاونكتاد» وتحت رعاية الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبى ووزير المالية والصناعة بدولة الامارات. صرح طلال ابو غزالة رئيس المجمع العربى امس للمحاسبين القانونيين بأنه وجه الدعوة الى الدكتور احمد عصمت عبد المجيد الامين العام لجامعة الدول العربية لحضور المؤتمر وذلك خلال استقبال الدكتور عبد المجيد له يوم الاثنين الماضى بالقاهرة واشار الى انه جرى خلال المقابلة استعراض انجازات المجمع ودوره فى تاهيل المحاسبين العرب ومجالات تطوير ودعم اهداف المجمع فى اطار الاتفاقية المعقودة مع معهد الادارة المتقدمة فى الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا التابعة لجامعة الدول العربية والذى يسعى الى تطوير اساليب ومفاهيم العمل لتنسجم مع المعايير الدولية.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١/١/١٩٩٨

مؤتمر دولى فى دبى يناقش آثار الانضمام إلى «الجات» على قطاعات الأعمال العربية

كتب - عبد المعطى أحمد :

استعرض الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية انجازات المجمع العربى للمحاسبين القانونيين، ودوره فى تأهيل المحاسبين العرب، وتعزيزه لمهنة المحاسبة العربية عالمياً، وذلك خلال اجتماعه مع السيد طلال أبو غزالة رئيس المجمع.

كما جرى بحث تطوير ودعم أهداف المجمع فى إطار الاتفاقية المعقودة مع معهد الإدارة المتقدمة فى الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا التابعة للجامعة العربية.

ووجه أبو غزالة دعوة الي الأمين العام للجامعة للمشاركة فى المؤتمر الدولى حول «أثار الانضمام الى منظمة التجارة العالمية على قطاعات الأعمال العربية» الذى سيعقد فى دبى خلال الفترة من٢١حتى ٢٣مارس المقبل برعاية الشيخ حمدان بن راشدال مكتوم نائب حاكم دبى ووزير المالية والصناعة بدولة الامارات العربية المتحدة وينظم المؤتمر المجمع العربى للإدارة بالاشتراك مع غرفة تجارة وصناعة دبى، وبالتعاون مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية(الاونكتاد).

واقترح أبو غزالة خطة عمل محددة لتعزيز الاستفادة من انضمام دول مجلس التعاون الخليجى الى اتفاقية منظمة التجارة العالمية«الجات» وتقليل الاضرار الناتجة عن ذلك، ودعا إلى إنشاء لجنة وطنية تنبثق منها لجان قطاعية تتناول أثر الاتفاقية على كل قطاع وشرح إيضاً قيام المنظمة، والهيكل التنظيمى الذى تقوم عليه والأهداف التى تسعى إليها، واستعرض تاريخ الاتفاقيات التى نتجت عنها، والأوضاع الاقتصادية الحالية للدول العربية، والتحديات الدولية التى تواجهها تلك الدول عامة، ودول مجلس التعاون الخليجى بشكل خاص نتيجة انضمامها للمنظمة، وكيفية تحقيق المعادلة بين المصلحة الوطنية والمصلحة الشمولية التى تعرضها المنظمة على الدول الأعضاء



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٨/١/١٨

«الأجانب قادمون»!!.. يافطة يرفعها المعترضون المنغلقون.. ليس من أجل التنبيه والتحذير وانما من أجل التخويف من الأهوال القادمة فى ظل الجات التى باتت تدق على الأبواب بقوة فى هذه الآونة.. فكيف السبيل والحال وقد اقتربت بالفعل من قطاع حيوى وخطير، بل يعد أحد أهم الدعامات فى اقتصادنا الوطنى.. وهو قطاع التأمين.

المتفائلون من أنصار التحرر والانطلاق يرحبون بالأجانب منفردين أو شركاء.. بنسبة 51٪ أو حتى 80٪ لا يهم.

فالأرض مصرية.. والسوق مصرى.. والملعب فى بدايته لنهايته مصرى.. ولا خوف ولا أضرار.. حتى لو أن رؤوس أموال الاجانب خرجت فجأة من السوق بدون مبررات.

بين المعترضين والموافقين.. بين المتشائمين والمتفائلين.. أحالت الحكومة للبرلمان مشروعا بتعديل بعض الأحكام الخاصة بشركات التأمين واعادة التأمين التى تتبع القطاع العام وتعديل بعض أحكام قانون الاشراف والرقابة على التأمين بما يجيز التصرف بالبيع إلى القطاع الخاص فى كل أو بعض أسهم أى شركة من هذه الشركات.

وتقضى التعديلات بالغاء الحكم الخاص باشتراط ألا تقل نسبة مساهمة المصريين عن 51٪ من رأس المال فى شركة التأمين.

«العالم اليوم» طرحت القضية على خبراء التأمين.. وهذه هى تقديراتهم



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ / ١ / ١٩٩٨

«اجات».. تدق أبواب التأمين في مصر

الأجانب قادمون بالتكنولوجيا والمهارات الفنية والموارد المالية



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/١/١٩٩٨

محمد الطير: دخولهم للسوق المصرى يدعمنا
د. أبو السعود السودة: المواطن المصرى.. هو المستفيد
د. برهام عطا الله: الضوابط تحمى السوق من أى فوضى

عاطف فهيم:

● محمد الطير رئيس الاتحاد الدولى لشركات التامين واعادة التامين فى العالم الثالث ورئيس مجلس إدارة مصر للتامين يقول: بداية وقبل التحدث عن تحرير قطاع التامين المصرى لابد أن نعى جميعا أنه لن يكون بمقدور أى دولة على وجه الأرض مهما كانت قوية أو مكتفية ذاتيا أن تتحمل البقاء خارج اتفاقية «الجات» فجميع الدول تدرك المنافع الاقتصادية الكبيرة المترتبة على تنفيذ هذه الاتفاقية كما أنها تعى تماما الثمن الباهظ الذى ستدفعه فى حالة اخفاقها فى تنفيذ الاتفاقية، ويكفى فى هذا الصدد أن نعرف أنه بحلول عام 2005 وبعد أن تكون الدول الاعضاء فى الاتفاقية قد أوفت بوعودها الخاصة بتحرير التجارة فإن اجمالى الناتج المحلى للعالم سيزيد بمقدار 510 مليارات دولار سنويا وسوف تكسب أمريكا لوحدها 122 مليار دولار سنويا أو ما يعادل 2٪ من اجمالى ناتجها المحلى، أما الاتحاد الأوروبى فإن الزيادة فى اجمالى ناتجه المحلى ستكون 164 مليار دولار سنويا واليابان 27 مليار دولار.

أما الدول النامية وتلك الدول التى تحولت من النظام الشيوعى فإنها ستحقق زيادة مجموعها 116 مليار دولار سنويا فى اجمالى ناتجها المحلى، وقد يقال إن هذه الأرقام مبالغ فيها إلا أننى أرى أن الجات متحفظة فى تقدير منافع الاتفاقية حيث إن الارقام المذكورة لا تتضمن المكتسبات المتوقعة من التحرير الكامل للتجارة فى الخدمات مثل البنوك والسياحة والتأمين.

التأمين قطاع عالمى

وفيما يختص بقطاع التامين فى مصر وتحريره تحريرا كاملا طبقا لاتفاقية الجات.. يقول محمد الطير: إن زيادة حقوق ملكية الاجانب من 49٪ إلى 51٪ ليست بجديدة علينا فى مصر فهى موجودة فى البنوك منذ فترة وهى لم تكن مفاجأة للقائمين على قطاع التامين فنحن نعرف جيدا أن العولمة تسير وتدق على أبواب جميع القطاعات.. ومن باب اولى ان تدق على أبواب التامين خاصة أنه قطاع عالمى بالفعل ولم يكن يوما ما محلى النشاط أو الاهداف، ثم أن الشركات الاجنبية التى ستدخل مشترية بنسبة 51٪ أو أكثر من ذلك فى أى شركة مصرية هى بكل تاكيد إما قائمة فى مصر كفرع للشركة العالمية الأم أو مساهمة بالفعل ولكن بنسبة اقل قبل التعديلات الأخيرة التى ستتم اى بنسبة 49٪.

وعلى كل فدخول الشركات الأجنبية سيساعدنا هنا فى مصر بكل تاكيد لأنه سيعمل على توسيع دائرة النشاط بطرق مجالات جديدة، كما سيعمل على دخول التقنية المتقدمة جدا إلى جانب ما تتمتع به هذه الشركات الأجنبية من عناصر بشرية على أعلى المستويات الفنية وهو من شانه أن يرفع من الكفاءة الفنية للعنصر البشرى المصرى فى هذا القطاع.

ويقول محمد الطير: اى شركة اجنبية حين تدخل برأسمال كبير سوف تتحول الإدارة بشكل تلقائى إلى الاجانب ونحن لا نستطيع أن نحجر على الأجانب فى حالة تحول سلطة اتخاذ القرار لهم فى الاستعانة بالخبرات الوطنية ثم لماذا نسبق الاحداث، من المؤكد فى ظل التعديلات الجديدة أن تطرح شركات التامين للاكتتاب ومن المؤكد أن من يمتلك النسبة الاعلى من أسهم اى شركة هو وحده صاحب الحق فى الادارة واتخاذ القرار فلماذا لا نتوقع أن يشترى المصريون النصيب الاعلى فى شركات التامين؟ ثم لماذا لا نتوقع أن يشترى العرب أيضا مثل هذه النسب العالية وهم يملكون ذلك الحق الذى يملكه الأجانب وينطبق عليهم تماما ما ينطبق على الأجانب.

ثم أخيرا ألا يمكن أن يدخل المصريون والعرب معا كشركاء فى شراء النسبة الأعلى لأى شركة تامين، وفى جميع الاحوال ليس هناك ما يدعو للخوف، لأن تحرير قطاع



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠/١/١٩٩٨

التامين من شانه أن يرفع من مستويات عمل هذا القطاع ومن ثم من نسبة مساهمته فى التنمية.

ثم أن هذا القطاع حتى ولو تحول بالكامل للأجانب فهو لا يمكن أن يلعب نشاطه ويمارس دوره بعيدا عن أى ضوابط يمكن ان تضعها الهيئة المصرية العامة للرقابة للتامين.

التحرير لايلغى الضوابط

ويرى د. أبو السعود السودة ـ رئيس منظمة التأمين الافريقية ورئيس مجلس ادارة شركة الشرق للتامين ـ ان تحرير السوق فى الاقتصاد المفتوح لايعنى مطلقاً التحرر غير المنضبط وانما يزداد دور الاجهزة الرقابية كلما زاد تحرير النشاط الاقتصادى بهدف تحقيق التوازن فى السوق ومنع الممارسات غير الصائبة فالرقابة لاتعنى القيود والاغلال، وانما تعنى الوقاية من حدوث فوضى فى السوق، ومنع اى تلاعبات من شانها ان تؤثر على مجريات الاقتصاد الوطنى، ومن هنا فإننى ارى ان قرارات مجلس الوزراء الاخيرة بتحرير سوق التامين فى مصر، وفتح الباب لمشاركة رأس المال الأجنبى دون قيود، يزيد من مسئولية هيئة الاشراف والرقابة على التأمين. وقد جاءت تعديلات قانون الاشراف والرقابة على التامين رقم 91 لسنة 1995 لتؤكد وتدعم دور الهيئة فى ممارسة حقها فى الرقابة.

ويستطرد د. أبو السعود السودة ان دخول الشركات الاجنبية سوف يكون حافزاً بلا شك على سرعة تطوير العمل وتحسين الخدمات التى تقدمها شركات التامين الوطنية حالياً بما سيعود على المستأمن المصرى بالفائدة والنفع، هذا بالإضافة إلى ان الاحتكاك الفعلى بين الشركاء فى سوق التامين سواء الاجانب أو الوطنيين سوف يزيد من الخبرات المكتسبة ويعمل بكل تأكيد على توفير الكوادر الفنية للسوق المصرية اسوة بما تم فى قطاع البنوك.

ثم.. لماذا الخوف من الأجانب وهم موجودون فى البورصة ويمارسون دوراً كبيراً وفعالاً وحتى لو انسحبو برؤوس اموالهم من البورصة فلن يتاثر السوق.. لان الضوابط موجودة.

هذا إلى جانب ان سوق المال فى مصر كبيرة بالفعل لايؤثر فيها الخروج الفجائى لراس مال سواء كان اجنبياً او غير اجنبى، والحال نفسه بالنسبة لشركات التامين هم سيدخلون لادارة انشطة قائمة واضافة انشطة جديدة هم يملكون المهارات الفنية والتقنيات وهم سيعملون بكل تاكيد بالتعاون مع الخبرات الوطنية وفى ظل ضوابط محكمة وإذا قرروا الخروج فلن نضار فى شئ.

ويرى أبو السعود السودة ان دخول الاجانب لسوق التامين فى مصر سيشعل المنافسة بكل تاكيد بين البنوك وشركات التامين ولذا فإن الضرورة الوطنية تحتم علينا كشركات تامين وطنية وكبنوك مصرية ان نتعاون معاً فى خضم هذا النظام العالمى الجديد بما يحتويه من تقدم تكنولوجى ومعلوماتى هائل. فلا يمكن الفصل بين اعمال البنوك والتامين. فلماذا نسميها منافسة بدلاً من ان نسميها تعاوناً مشتركاً أو «مناطق ظل مشتركة».

ففى تامين الائتمان لاشك انه يمكن للمستامن ان يشترى وثيقة تامين تضمن امكاناته على سداد قرض معين أو التزام محدد على السداد فى وقت معين أو يستطيع من جهة أخرى شراء خطاب ضمان هذه منطقة ظل مشتركة بين شركات التامين والبنوك فوثيقة التامين اصبحت تعمل تماماً مثل خطاب الضمان.

والقضية ليست فى وثيقة التامين وانما فى توافر الخبرات الفنية لدى شركات التامين القادرة على التحليل المالى لملاءة العميل حتى يمكن ان تصدر له مثل هذه الوثيقة، كذلك توافر قاعدة بيانات عن رجال الاعمال والمؤسسات وانشطتهم وخبراتهم السابقة فى عمليات الائتمان مع البنوك أو المؤسسات المالية الاخرى.

أفهم رأى المعترضين

● د. برهام عطاالله أحد ابرز الخبرات التأمينية على المستويين الوطنى والدولى يتفق مع الآراء المؤيدة لتحرير قطاع التامين المصرى لان من شان ذلك ان يحقق طفرة كبيرة فى مساهمات قطاع التامين فى كل من الدخل القومى والناتج المحلى الاجمالى الذى لايتعدى 1٪. ولكن علينا ايضاً ان نتفهم مشاعر ودوافع بعض المعترضين على مشاركة الاجانب بنسبة 51٪ ومن وجهة نظرى ـ يقول د. برهام عطاالله ـ ان اعتراض هؤلاء يرجع لعاملين اساسيين لايتوافران حالياً وهما: «العامل الفنى» و«العامل التكنولوجى».



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/١/١٩٩٨

والعامل الفنى هو الذى يشتمل على اعداد مكتتبى التامين فى مصر حيث ظل يعتمد لفترة طويلة على تعريفات محددة مقيدة لايستطيع مخالفتها إلا بالتحايل مما جمد فكر مكتتبى التامين الذين اصبحوا اسرى هذه التعريفات المصدرة من الاتحاد المصرى للتامين والموافق عليها من قبل الهيئة المصرية للرقابة على التامين وقد ادى ذلك الجمود الفكرى إلى الحد من مقدرة المكتتبين على تقييم الاخطار وتقدير اسعارها.

وفى ظل الجات التى تتيح للشركات الاجنبية بمواردها الهائلة وامكاناتها الفنية الكبيرة الدخول لمختلف الاسواق فى ظل حرية التجارة وحرية المنافسة فسوف يشهد السوق التامينى المصرى نوعية مختلفة تماماً من المكتتبين الاجانب تعتمد على احصائيات مدققة للاخطار، وبناء عليها تقوم بتقييم الخطر، مستخدمين بالتالى لتعريفات مرنة، هذا بالإضافة إلى انه لن تكون هناك الوثائق النمطية التى تعودنا عليها لفترة طويلة، ولكن نوعية اخرى من الوثائق تفصل من قبل هذه الشركات بما يتلاءم مع العميل ومتطلباته.

ومعنى ذلك ان مكتتبى الشركات الاجنبية لابد وان تتوافر لديهم معرفة شاملة لاكثر من نوع وفرع من فروع التامين المختلفة حتى يكون متفهماً للمتطلبات والمستحدثات التى يطلبها العملاء بعيداً عن الاشكال النموذجية والنمطية المتعارف عليها لدى مكتتبينا فى الشركات الوطنية.

والعامل الثانى وهو «العامل التكنولوجى» يقول د. برهام عطاالله انه بالإضافة إلى المهارات الفنية المتوافرة لدى العاملين فى الشركات الاجنبية فهذه الشركات تتوافر لها ايضاً النظم الآلية التى توفر قدراً كبيراً من البيانات للمكتتبين لمساعدتهم على اتخاذ القرار السريع وكذلك توفر للادارة العليا للشركات قدراً وفيراً من البيانات لاحكام الرقابة المالية والمتابعة السريعة والدقيقة لمستوى المصروفات المختلفة حيث انها تؤثر بدرجة عالية على نتائج الشركات.

وان كنا - يقول د. برهام عطاالله - بعد قانون التامين الصادر عام 1995 قد تخلصنا من التعريفات جزئياً إلا اننا لم نتخلص منها كلية فعلى سبيل المثال كانت ولاتزال تعريفة التامين على السيارات تسبب خسائر دائمة نتيجة لعدم ملاءمة هيكل هذه التعريفة لهذا الخطر، ولم تحاول شركات التامين الوطنية العامة منها والخاصة تعديل هيكل هذه التعريفة.

هذان العاملان وحدهما كفيلان بان يثيره الخوف لدى المعترضين لعدم التأهل والاستعداد للتحرير الكامل ولكنى أرى أن فتح الابواب ودخول الاجانب لايجب أن يثير الخوف لهذه الدرجة طالما أن المشروع المصرى فى التعديلات الجديدة سيضمن حقوق العمالة الوطنية ويصونها، ويقى السوق من اى تلاعبات وفوضى يمكن أن تحدث.

٠٠٠٠٠٣٢



المصدر : الأخبـــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ / ١ / ١٩٩٨

اللجنة الاقتصادية تطلب:

حماية الصناعة الوطنية ومكافحة الإغراق

ربط الإعفاءات للمستثمرين بحجم العمالة

طالبت اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب برئاسة عبد الله طايل بضرورة اتخاذ الحكومة الإجراءات اللازمة لحماية الصناعة الوطنية ومكافحة سياسة الإغراق المتوقع تزايدها مع التدرج فى تطبيق اتفاقية الجات.. وفى نفس الوقت الارتفاع بجودة الإنتاج المصرى وتحقيق انطلاقة التصدير وتوسيع قاعدة الإنتاج السلعى والخدمى.

كما طالبت اللجنة فى ردها على بيان الحكومة بضرورة الاستمرار فى إقامة المشروعات العملاقة فى جنوب الوادى وخليج السويس وشرق التفريعة وشرق العوينات وفوسفات أبو طرطور.. وكذلك الاستمرار فى مراعاة البعد الاجتماعى لمحدودى الدخل وتخفيف العبء الضريبى عليهم.

واكدت اللجنة أهمية إيجاد حلول حاسمة وسريعة لمشكلة البطالة فى مصر وربط الإعفاءات التى تُمنح للمستثمرين بمدى إقبالهم على المشروعات كثيفة العمالة.

وقد أشادت اللجنة بحرص الحكومة على الاستمرار فى سياستها لرفع كفاءة الاقتصاد القومى من خلال سياسة خفض العجز فى الموازنة العامة وجذب المدخرات وتوفير الائتمان المصرفى للقطاعات الإنتاجية والخدمية والمناخ الجاذب للاستثمار والسيطرة على التضخم وتطوير سوق رأس المال والتنسيق بين السياسات النقدية والسياسات المالية.

كما أشادت اللجنة بحرص الحكومة على زيادة نصيب القطاع الخاص من إجمالى الاستثمارات ليرتفع من ٨٪ فى السبعينات إلى حوالى ٧٠٪ فى الموازنة القادمة ٩٨/٩٩.

وكانت اللجنة قد اقرت أمس هذه التوصيات بعد مناقشات شارك فيها د. أحمد أبو إسماعيل وصلاح شلاضم ومحمد أبو العينين وممدوح ثابت مكى وأحمد شيحة وطلعت القواس ود. صلاح عبد الغنى ود. مصطفى السعيد وعبد الرحمن بركة وسعيد الألفى.



المصدر : الوطن العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣/١/١٩٩٦

مصريات

الأمن الدوائى

اذا كان الهدف فى مصر هو تنمية الانتاج فلا يمكن تحقيق هذا كما ينبغى الا بتعاون عربى حتى يمكن الاعتماد على سوق اوسع ، فنحن نعيش عصر اتفاقية الجات وعصر التكتلات الاقتصادية .

الدكتور زكريا جاد نقيب صيادلة مصر رجل جاد كاسمه ، مصرى مخلص معجون بحب تراب هذا البلد .

هذا الرجل أعد ورقة عمل حتى يمكن حل مشاكل صناعة الدواء فى مصر ، لم ناخذها بما تستحقه من اهتمام ، شرح فيها المشكلات التى تواجه قطاع التصنيع الدوائى فى مصر واهمها :

- عدم وجود التنسيق بين الشركات المختلفة وانتاج العديد من المستحضرات القديمه بمسميات جديدة بهدف رفع اسعارها !!.
- حرية القطاع الخاص والشركات الاستثماريه فى التعامل عالميا واعطائها مزايا كبيرة غير متوفرة لشركات قطاع الاعمال !!
- ازدياد نفوذ الشركات العالميه حيث أصبح لها حق التصنيع فى العديد من الشركات المحلية .
- عدم الاهتمام بتوفير أدوية جديدة لمجموعات دوائية هامة مثل الرمد والتخدير .
- الشركات الجديدة ركزت على إنتاج المستحضرات المكررة والتى لا تختلف عن الادوية التى تنتجها شركات قطاع الاعمال وباسعار تزيد كثيرا !!
- ازدياد الحملات الاعلانية والدعائية الموجهة للاطباء مما أوجد طلبا كبيرا على بعض المستحضرات عديمة الفاعلية ، واصبح رواج المستحضر يتوقف على قوة الحملة الاعلانية وليس قوة فاعلية الدواء !!

يجب ان نعلم ايضا أن الدواء دون أى سلعة أخرى لا يمكن اخضاعه لآليات السوق لأن المستهلك هنا وهو المريض ليست له الارادة الحرة فى اختيار سلعة الدواء .

وحيث ان المناخ السياسى والاقتصادى قد تم تغييره وبدأنا نتبنى سياسة الانفتاح ، فقد تغيرت نسبة المساهمين فى الشركات المشتركة ومالت الى ملكية كاملة للجانب الاجنبى ، كما دخلت بعض الشركات العالمية لشراء شركات قائمة ، واصبحت باعتبارها المالك - لها السيطرة الكاملة على برامج انتاجها واختيار مستحضراتها . وهذا هو مكمن الخطورة ، حيث ليس من اهدافها الآن انتاج مجموعات دوائية لخدمة شعب مصر ، وانما فقط انتاج مجموعات مكررة ولسنا فى حاجة اليها مثل الفيتامينات والمضادات الحيوية ، حتى يمكن لها ان تحقق هامش ربح اكبر !! واصبحت الآن الشركات المحليه معرضه للانقضاض من قبل الشركات العالميه العملاقة . والخوف أن تنتقل الملكية شيئا فشيئا وتصبح الغلبة لهذه الشركات الاجنبيه التى لا يعنيها غير الربح ، ولا تربط نفسها بطبيعة الحال بالحاجات الاساسيه للمجتمع المصرى واحتياجات المريض بل قد لا تربط نفسها بالأمن الدوائى !! والاتجاه التخريبى السائد الآن هو خصخصة شركات قطاع الاعمال وبيع بعضها للمساهمين . فاذا كان لابد ان يحدث هذا فاننا نطالب بأن يتم التمليك فقط للمصريين افرادا أو مؤسسات خوفا من أن تنتقل الملكية تدريجا للشركات الاجنبيه التى تتربص بنا !! وأرجو الا نصل الى الحد الذى نعيش فيه على أرض ليست لنا ولا نملك منها شيئا .

د. محمد الكرداوى



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤/١/١٩٩٨

المجلس القومى للانتاج يدعو للعودة إلى عام 61!!

لجان من الشخصيات العامة لمراقبة الاحتكارات الاجنبية

□ كتب – عمرو محمد:

أكد المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية ان تنفيذ مصر لاتفاقية «الجات» يتطلب تشكيل اجهزة ولجان تختص بمراقبة الاحتكارات الاجنبية، ومراعاة تطبيق ما نصت عليه الاتفاقية بشان مكافحة الاغراق، والعمل على تحقيق حرية المنافسة الكاملة ومنع الاحتكار، وذلك عن طريق قيام الجهات المعنية بتيسير الاجواء المناسبة لإمكان ووجود أكبر عدد من المنتجين او القائمين بالخدمات، وكذلك وجود أكبر عدد من المستهلكين.

ودعا المجلس فى اجتماع له برئاسة الدكتور عاطف صدقى المشرف العام على المجالس المتخصصة بضرورة الانتفاع بالتجارب الناجحة للدول المتقدمة فى مجال التحرر الاقتصادى وآليات السوق، وما اتخذته من تشريعات واجراءات لمكافحة الاحتكار، وتحقيق حرية المنافسة وانشاء مجالس أو لجان مستقلة عن الجهاز الادارى تشارك الشخصيات العامة فى عضويتها تكون مهمتها البحث فى المنازعات او المخالفات او المشكلات كمرحلة سابقة على اللجوء الى القضاء.

وأوصى المجلس بضرورة ان يعهد الى القطاع الخاص بالاحتكارات الاقتصادية التى تتولاها الدولة، وخصخصة المرافق العامة، لتقديم خدمة افضل للمستهلك ، كما كان الحال فى مصر حتى عام 1961، والنظر فى ان يقتصر دور الدولة 0 فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى - على مجالات العدالة والامن والدفاع، والاهتمام بوضع برنامج زمنى محدد المراحل لتحقيق حرية المنافسة الكاملة على ضوء آليات السوق سواء فى مجالات الاستهلاك او الخدمات.

واكد المجلس ان حرية المنافسة والاحتكار تتطلب ايجاد تشريعات مناسبة ويمكن تحديد نسبة معقولة للمساهمة الاجنبية كما يحدث فى دول أوروبا.

١٠١١٣٥



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢/١/١٩٩٨

رحلتى مع البيزنس (4)

محمد جنيدى صاحب جى.ام.سى:

جمعت المليون الأول فى 15 سنوات

أبنى عامل فى مصنعى ويلبس العفريتة ويقوم بتركيب وصيانة الأجهزة فى المنازل

معظم المصانع فى مصر لاتملك تكنولوجيا الجات

أنا مع الخصخصة لأن الشعب كان يدفع ثمن الدعم فى صورة ضرائب



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧/١/١٩٩٨

■ حوار - إيمان مطر : ■

التاجر لا ينجح الا اذا درس السوق جيداً.. والصانع قد يفشل مشروعه الصناعي اذا لم يكن يمتلك عقلية تجارية.. والمستثمر الناجح هو مزيج من الإثنين.

ومحمد جنيدى رجل اعمال نجح في جمع الصفات الثلاث.. فهو تاجر وصانع ومستثمر.. بدأ حياته تاجر سيارات ومن خلالها درس السوق جيداً واستوعب احتياجاته وقرر ان يقيم عدة مصانع ومن خلالها اصبح مستثمراً ناجحاً..

وبهذا المنطق نجح في تفادى مخاطر اغراق الغسالات في السوق بالاغراق المضاد.. فهو يستطيع تحويل انتاج مصانعه إلى منتجات اخرى وهكذا فإن مصنعه لا يعرف التخزين كما ان السوق متعطش دائماً لمنتجاته. وهو يؤكد ان تكاليف انشاء المصنع في مصر يتكلف ضعف تكاليف إنشائه في السعودية.

ولانه عصامي نشأ في اسرة غنية.

ورفض الاعتماد على اموال ابيه فهو يرفض مبدأ القفز على الكراسي بدون تعب او تدريب ويرى ان من يراس مصنعاً يجب ان يكون قادماً من بين العمال والاقسام المختلفة حتى يكون قراره سليماً.. وبهذا المنطق فهو لا يخجل من ان يكون احد ابنائه عاملاً في مصنعه ويلبس «العفريتة» بل ويقوم بتركيب وصيانة الاجهزة بالمنازل دون ان يعرف أحد انه ابن صاحب المصنع الذى ينتج هذه الاجهزة.

وباراء صريحة جريئة واسلوب متميز كان الحوار مع محمد حسين جنيدى صاحب اكبر قاعدة صناعية في الشرق الاوسط لصناعة الاجهزة المنزلية بالاضافة لـ 16 شركة لم تتكون من فراغ بل نتيجة مشوار كفاح بداه منذ طفولته وبدأ حياته من الصفر ثلاث مرات كان آخرها عام 1983 اصيب معها بذبحة صدرية وله نشاط كبير سواء في جمعية مستثمرى السادس من اكتوبر حيث يشغل منصب نائب رئيسها او في اتحاد الصناعات المصرى اوفي الحزب الوطني.. في حوارنا معه اوضح رأيه في الكثير من القضايا الاقتصادية التي نعيشها الآن بالاضافة لالقائه الضوء على بعض جوانب العمل التجارى التصديرى في مصر وصعوباته.

□ في البداية قلت له.. لماذا لم تنتهج مجال والدك بالرغم من عملك معه منذ طفولتك؟

● تركزت ميولي في الناحية التجارية اكثر منها في الناحية الصناعية وخاصة في مجال الملابس بالاضافة انه من طبيعة شخصيتي معرفة دقائق الامور في المجال الذي اعمل به ولذلك لم اتأقلم مع مجال الملابس لوجود معادلات في صناعة الملابس تؤخذ كما هي وحاولت ان اتعلمها ولكني فشلت لانها لا تتفق مع طبيعتي الخاصة وبالتالي اتجهت إلى التجارة في محل والدي ايضا للملابس ونجحت جداً في هذا المجال وكنت اعقد صفقات انجح من الصفقات التي كان يعقدها والدي بالرغم من فارق الخبرة والسن ويعتبر عملي في مجال السيارات مصادفة بحتة وذلك لاني لا احب الفشل واعتبره نقطة تحول بالنسبة لي فعندما كنت اتاجر بالملابس اشتريت سيارة وخسرت فيها 70٪ من رأسمالي وكان حجم الخسارة حوالي 500 جنيه وبعد فترة كونت 700 جنيه ودرست سوق السيارات واسباب خسارتي وبدأت اكتسب الخبرة وقررت ان اعوض خسارتي في نفس المجال الذي خسرت فيه فاشتريت اول سيارة في عام 1973 وكانت اوبل موديل 64 وثمنها 900 جنيه وبعتها بـ 1200 جنيه فعوضت 300 جنيه من خسارتي الاولى ففرحت واصبحت اشترى وابيع والذي شجعني على ذلك ان تجارة الملابس قديما كان مكسبها بالقروش اما السيارات فالبرغم من رأسمالها الكبير فإن مكسبها يكون دفعة واحدة وخلال 15 يوما عوضت خسارتي وحولت نقطة الفشل إلى نجاح وخلال ستة شهور كسبت 700 جنيه من السيارات واستهواني ذلك بصورة كبيرة مما شجعني على الاستمرار واكسبني سمعة كبيرة في سوق السيارات فقد درستها جيدا وكنت اذهب إلى السمكرية والميكانيكية وادرس كيف يفحصون السيارة وكنت المع السيارات التي اشتريها بنفسي ولا اخجل من ذلك وادخل الجراجات ابحث عن السيارات المعروضة للبيع وكنت اعمل حوالي عشرين ساعة يوميا فصباحا من الساعة التاسعة وحتى الثانية ظهرا في وظيفتي الحكومية في جهاز الاحصاء وبعد الظهر وحتى العاشرة مساء في محل والدي ومن الساعة العاشرة وحتى الثانية بعد منتصف الليل اعمل في مجال السيارات وكان ذلك بلا يأس او ملل واصرار على النجاح وقد فكرت في بداية عملي في السيارات ان اشترى تاكسي واعمل سائقا له وهذا ليس عيبا ابدا.

ومن ذلك اعتقد انني اكثر من عصامي لان العصامي هو الذي ينشأ في اسرة فقيرة وهذا ليس عيبا ولكن الاكثر من عصامي هو الذي ينشأ في اسرة غنية ويرفض الاعتماد على اموال والده ويبني نفسه بنفسه وقد ظللت عامين خاطبا ورافض ان يمنحني والدي الفا وخمسمائة جنيه لاتمم بها الزواج وبالفعل جهزت اثاث منزلي بنفسي وكان اثاثا متواضعاً واقمت فرحا ايضا وكل الذي كنت امتلكه سيارة فقط واستدنت نقودا من والدي واخي حتى استطيع قضاء اسبوع في الاسكندرية وعندما رجعت بعت السيارة وسددت النقود وبدأت حياتي في اغسطس 1974 بمبلغ 1450 جنيها وخلال عامين استطعت تجميع مكسب 7000 جنيه وكنت قد قدمت استقالتي من العمل الحكومي ولذلك انصح الشباب ان ينطلقوا في العمل الحر دون خوف وخلال عامين فتحت معرض جنيدي مشاركة 25٪ مع والدي وكان المعرض يضم السيارات بالاضافة إلى بعض الاجهزة المنزلية والتي استهوتني كثيرا وكانت تلك هي البداية مع الاجهزة المنزلية ولم يكن مسموح حينئذ للقطاع الخاص ان يستثمر في اي صناعة.

التصنيع ممنوع

□ لماذا لم تستثمر اموالك في انشاء مصنع للسيارات نظرا لخبرتك في هذا المجال؟

● لم يكن مسموحا بالتصنيع في هذا المجال وكانت الحكومة تشترط موافقة شركة النصر لصناعة السيارات على انشاء مصنع خاص وبالتالي الشركة لن توافق لانها تريد الاحتكار وخلال فترة وجيزة درست السوق المحلي وبعد ستة اشهر سافرت إلى الخارج لكي احصل على توكيل لاحد المنتجات وبدأت في الاستيراد لمدة اربع سنوات واثناء زيارتي للمصانع في الخارج استهوتني جدا فكرة التصنيع وقررت انشاء مصنع للاجهزة المنزلية ولكي احصل على الموافقة الحكومية امضيت عامين ونصف العام.

□ لك فكرة جديدة في اسلوب انشاء مصنعك؟

● افخر ان تصميم المصنع وإنشائه وتركيبه وتكنولوجياته مصرية 100٪ وقد صممت المصنع بعد زيارتي للمصانع في الخارج فعندما زرت المصانع في الخارج، وجدت مصنعا لانتاج الغسالات وآخر للسخان وثالثا لغسالات الاطباق وكل المعدات الموجودة تقريبا شبه واحدة وكلها تعمل وردية واحدة ووجدت انى لن استطيع منافستهم نظرا للتكلفة المرتفعة جدا لهذه الصناعات وظل هناك سؤال يتردد داخلي ولا اجد له اجابة لمدة ثلاث سنوات وهو لماذا لا انشيء قاعدة صناعية مرنة وبالفعل تم تنفيذ ذلك والآن لدي ادارة بها 22 مكبسا تتراوح من 50 إلى 500 طن ولدينا ادارة للدهان وخط اينامليبنج يصنع الحلة الداخلية للسخان والغسالة وفرن البوتاجاز والشوايات وبذلك اكون قد ضمنت اقصى قدر ممكن من الاستثمار واقل قدر من التكلفة الفعلية ويأتي تصميمي للمصنع على اساس تسويقي وليس هندسيا كما يحدث في المصانع الاخرى لاني تاجر واي مصنع آخر ينتج ثلاجات يضطر لتخزين انتاجه في فصل الشتاء وهذا لا ينطبق على فالثلاجة اذا وقف تسويقها اوقف انتاجها وانتج شيئا آخر وهكذا مما يمنحني المرونة ومواجهة اي اغراق لاي نوع من المنتجات المنزلية فإذا تم اغراق الغسالة استطيع تحويل الانتاج إلى منتجات اخرى وافاجئهم باغراق مضاد لهم في هذه المنتجات وهذا يمنحني اولا فرصة انتاج ما يتطلبه السوق وثانيا تنوع المنتج بكميات صغيرة بالرغم من اني استطيع الانتاج بكميات ضخمة ولكن لابد ان يكون السوق متعطشا دائما لمنتجاتي باقل سعر.

تكنولوجيا مصرية

□ قلت انك لا تخشى اتفاقية الجات كمصانع جي ام سي ولكن تخشى على المصانع الاخرى منها؟

● بالفعل اخشى عليهم لانهم لا يملكون مقومات المقاومة العالية وللاسف فهذه حقيقة واقعة بمعنى ان معظم مصانع مصر لا تملك تكنولوجياتها ولا اساليب الادارة الحديثة ولا القاعدة الانتاجية العريضة ولا اسمها التجاري وخاصة التوكيلات التي افتتحت مصانع لها في مصر فمن الممكن ان تغلق هذه التوكيلات مصانعها في مصر نتيجة تخفيض الجمارك المرتقب في ظل اتفاقية الجات العالمية الا اذا كان في مخططها غزو المنطقة من خلال مصانعها في مصر ولذا اطالب الدولة ان تشجع ايجاد تكنولوجيا مصرية وبمنتهى السرعة فالوقت ليس في صالحنا وقد تقدمت بهذا الاقتراح بصفتي رئيس شعبة الاجهزة في غرفة الصناعات ولا اعتقد في مسألة نقل التكنولوجيا لان الذي يملك التكنولوجيا هي الشركات العالمية العملاقة والتي تنفق ببذخ على تطوير ابحاثها وليست مستعدة ان توجد كيانات منافسة لها الا اذا كانت كيانات مكملة لسياستها او محققة لاهدافها غير ذلك لن تنقل لنا التكنولوجيا اما مصانعي فلدينا تكنولوجيا مصرية خالصة والاهم



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/١/١٧

وجود فريق من الفنيين على مستوى عالى من الخبرة الفنية وكل توسعاتنا من اجل تخفيض التكلفة وزيادة الانتاج وفى تخطيطنا انه خلال ثلاث سنوات ستكون منتجاتنا اقل سعر فى السوق حتى لو تم تخفيض الجمارك واصبحت 30٪.

□ هل تعتقد ان مصر ستتمتع بمزايا متعددة من اتفاقية الشراكة المصرية الاوروبية؟

● نحن نحارب بشدة فى مجال الحاصلات الزراعية فجميع الدول الكبرى تحاول حماية صناعتها ولذلك على الدولة ان تحمى صناعاتنا من مخاطر الاتفاقية واعتقد اننا لابد ان نخرج من اطار الستة مليارات دولار التى سيتم توزيعها على دول شمال افريقيا ومطالبتى بخروجنا من هذا الحيز يرجع إلى تعاظم استفادتهم من الاتفاقية بالمقارنة باستفادتنا فانعدام الجمارك سيمنحهم ميزة تنافسية عالية وسيحرم مصر من موارد كانت تنفق على البنية الاساسية وبالتالى لابد ان تستفيد مصر ولابد ان تحسب التكلفة كلها وحجم الخسارة التى ستتعرض لها ولابد ان تطالب بهذه التكلفة وثانيا تشترط الاتفاقية انتقال العمالة ورؤوس الاموال فهل من المعقول ان افتح المجال لراس المال المصرى ان يستثمر هناك وانا فى اشد الاحتياج لهذه الاستثمارات فى مصر وبالطبع فالاتفاقية ليست كلها سلبيات ولكن على المفاوض المصرى ان يعظم من الايجابيات الممنوحة لنا باقصى ما يستطيع وقد تؤثر الاتفاقية على المستوى القريب والمتوسط ولكن لها مزايا على المستوى البعيد.

ليتهم يفعلونها

□ بين الحين والآخر تلوح امريكا بورقة المعونة.. هل تعتقد ان الاقتصاد المصرى يتحمل قطع المعونة الامريكية عنه؟

● لى رأى متطرف فى هذا الشأن واقول ليتهم يقطعونها اولا لانها ان عاجلا او آجلا ستنقطع ولان الشعب المصرى يظهرمعدنه الاصيل وقت الشدة وقادر دائما على مواجهة هذا القطع وقادر على العمل وقت الازمات وايضا الالتفاف حول الحكومة واهدافها واعتقد ان قطع المعونة سوف يحيى الروح الوطنية وقد اعلنها الرئيس مبارك بوضوح اكثر من مرة ان قطع المعونة لن يؤثر على اتخاذ القرار الذى يؤدى لمصلحة مصر والامة العربية.

■ كونتم المليون الاولى فى عشر سنوات من 74 : 84 فكم يلزم حاليا لتكوينها؟

● بدات من الصفر 4 مرات اثناء هذه العشر سنوات وحوربت بشدة وواجهت مشاكل من اقرب الناس لى وكنت استقبل هذه المشاكل بهدوء شديد وانضباط عصبى وبدراسة متانية واتخاذ القرار المناسب البعيد عن الانفعال وهذا سر النجاح فقد كنت اعتبر هذه المشاكل نوعا من انواع الصقل والدروع التى تحمينى بعد ذلك ولم افكر ان اصبح مليونيرا ولكن يسعدنى ان اكون رجل اعمال ولذلك انصح الشباب بان لا يضعوا نصب اعينهم ان يصبحوا أغنياء فمن الممكن تحقيق ذلك ولكن قد يكون ذلك على حساب اسمك وسمعتك لذلك لا تنظروا للنقود فقط بل ارض ضميرك وربك وتمتع بمصداقية مع نفسك ومع الناس وقد تاخذ فترة اطول للنجاح ولكن ستكون جذورك اعمق فى تربة السوق المصرى.

□ ما رأيك فى الاسلوب التى تتبعه الدولة فى الخصخصة وهل سينجح أسلوب تطوير المصانع الخاسرة؟

● لدينا مثل يقول الخسارة القريبة ولا المكسب البعيد وعندما كنت اتسوق مع والدى من التجار اليهود فى حارة اليهود كانوا دائما يقولون ان الجنيه أصله مليم وكبر ولذلك لا تستهر بالمليم ولهم مقولة اخرى ان التاجر الغنى هو الذى يكسب 100 جنيه ومصاريفه 99 جنيها والتاجر الفقير الذى يكسب مليون جنيه ومصاريف مليون جنيه وواحد واريد ان اوجه كلامى للشعب المصرى واقول له لا تحزن لبيع القطاع العام لانك انت الذى تدفع الثمن ومن يرددون ان وجود القطاع العام كان ضرورة لمرحلة معينة اقول لهم ابدا لم يكن له لزوم لان الفرد عندما كان يشترى ثلاجة بـ 100 جنيه وكانت تكلفتها 200 جنيه كانت المئة جنيه الاخرى تضاف على الموازنة العامة للدولة ويتحملها المواطن فى صورة ضرائب وبالتالى كان الشعب المصرى يدفع ثمن الدعم ولا يزال لذلك على الحكومة ان تبيع ولو بالخسارة لانها الرابحة فوجود هذا القطاع الذى يمثل ربحا وملايين لاناس معينين يحولوها للخارج هو خسارة يتحملها الشعب المصرى ولو لدى مشروع غير مربح وعائده اقل من عائد البنك على الودائع فالافضل تصفيته وعندما تبيع الدولة هذه الشركات سيعود ذلك بالنفع على العمال ويرفع من مستوى الخبرة لديهم وسيضخ فى السوق اموالا جديدة ستوجد المزيد من فرص العمل.

ضرر فادح

□ هل تعتقد ان قانون حوافز وضمانات الاستثمار قد قلل من المزايا التى منحت للمستثمرين؟

● ارى ان هناك بعض الظلم اصاب المستثمرين قد يكون للدولة وجهة نظر اخرى وهم بالطبع اصحاب القرار ولكن المفروض الا يتم الغاء الاعفاء على النشاط الخدمى داخل المدن الجديدة لانه يمثل اعفاء مكانيا وليس نشاطا فعندما اريد ان اشجع تنمية مجتمع جديد واجذب الناس إلى الهجرة اليه من اصحاب المهن الخدمية المختلفة وخاصة ان نسبة السكان ليست مرتفعة فى هذه المدن ولا توجد وسائل مواصلات ميسرة وبالتالى لا يحقق نشاطهم فى البداية الربح المطلوب وما موقف المستثمرين الذين اتموا دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروعاتهم فى ضوء هذا الاعفاء واشتروا الارض من الدولة بسعر اغلى من سعرها الحقيقى 800٪ واقترضوا من البنوك على اساس انهم يبيعون النشاط المعفى ولكن بعد صدور القانون سيعيد كثير من المشترين المحلات إلى الملاك وسيتسبب ذلك فى حدوث بلبلة شديدة وبالمناسبة انا لست مستثمرا عقاريا فى المدن الجديدة ولكنى اطرح وجهة نظرى بصفتى نائب رئيس جمعية مستثمرى مدينة السادس من اكتوبر واعتقد انه لابد للدولة الا تفقد مصداقيتها وفى النهاية فهم أولو الامر وإذا تم تطبيق القانون وظهرت به سلبيات فلدينا ثقة فى ان رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية لن يسمحا بهذه العقوبات ان تستمر.

□ صرحتم بان قانون ضريبة المبيعات الذى كان بصدد الظهور كان كفيلا بادخال كل رجال الاعمال إلى السجن وكان لكم دور فى تقديم مواد مضادة للقانون وتم الاخذ بمعظمها فما هو هذا الدور؟

● لم يكن دورا فقط ولكن انا الذى وضعت القانون بالكامل فالقانون الاول كان يمنح كل الصلاحيات لرئيس مصلحة الضرائب العامة على المبيعات وعندما فوجئت به ذهبت للدكتور/ سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى وجلسنا فى نقاش للساعة الرابعة صباحا وبعد ذلك قدمنا مذكرة للرئيس وتم مناقشتها داخل الحزب وتم عمل فالقانون مضاد اخذ بـ 90٪ فى القانون الحالى وتم فيه عرض النصوص الحالية والمقترحة والفرق وبالرغم من هذا القانون الحالى قاصر ولابد ان يتغير لانه يتضمن نقاطا غير دستورية وهو

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٢ / ١ / ١٩٩٨

يحمل الصانع اعباء غير ملزم بها لانها ضريبة يدفعها المستهلك النهائي عند بيع السلعة فانا ادفعها

نيابة عنه وانتظر عاماً او عامين لكي ابيع السلعة واحصل الضريبة لذلك فانا اتحمل قصور مصلحة الضرائب بالاضافة لمسئولية جنائية ومدنية في تحصيل الضريبة فليست مسئوليتي ان ادبر للدولة نقوداً وخاصة عند وجود مجالات كثيرة تعوض بها ذلك ولا تفعل فلا يوجد تاجر ولا مهني في مصر يدفع ضرائب فلابد ان يكون هناك نظام ولدينا فوضى في سداد الضرائب والتهرب غير عادي فنحن مجتمع متهرب بنسبة 99٪ فهل يعقل أن توضح أوراق مستورد خسارته وبالرغم من ذلك يستمر في الاستيراد لمدة عشر سنوات وكيف يشتري مستورد سلعة من الخارج بـ 100 دولار ويبيعها في مصر بـ 1500 جنيه وللقطاع العام فاين مصلحة الضرائب فالمجتمع التهريبي يحيا حاليا على المجتمع الصناعي وهي معادلة لابد ان تنعدم في اسرع وقت فالدولة تكافيء الانشطة غير المفيدة لها ويجب تغليظ العقوبة ورفعها إلى اقصى حد فالاستثمار لا يعيش الا في مجتمع منضبط ضريبيا بالاضافة لذلك فالغش الصناعي يندرج تحت بند المطالبة بالانضباط فالسوق به انابيب تعتبر قنابل موقوتة بالاضافة لوجود منتجات اخرى مثل السخانات ولو طبقت المواصفة سيتم اغلاق ثلاثة ارباع مصانع البلد لذلك يجب تطبيق المواصفة ومنحهم مهلة لتوفيق اوضاعهم والا تم اغلاق المصنع وقد وجدت اسمي على مروحة غسالة في احد شوارع الاسكندرية وفي التحقيق تبين انها من أحد مصانع بير السلم واقصى عقوبة له هي 100 جنيه لذلك فانا اطالب بتشديد العقوبة على الغش الصناعي والتجاري والتهريب ولابد من نظام متكامل يربط بين الجمارك والضرائب العامة وقد اعددت نموذجا لذلك وسلمته لوزير المالية واعتقد انه سيصدر قريبا انباء بخصوص هذا الربط وعندما يحدث هذا سيرفع اعباء كثيرة عن الصانع المصري وستصبح المنافسة متكافئة فلو قارنا بين تكاليف انشاء مصنع في مصر ومصنع في السعودية سنجد ان تكاليف الاول ضعف تكاليف الثاني.

□ ما هي الاسواق المقترحة للسلع الصناعية المصرية بخلاف الاسواق التقليدية؟

● لا نستطيع الجزم فمثلا افريقيا سوق كبير ومساحته شاسعة ولكن قوته الشرائية ضعيفة فالشعوب فقيرة وتعاني من انقلابات واضطرابات سياسية وحروب اهلية فاي بلد من بلدان اوروبا الغربية افضل من إفريقيا كلها وقد يتم تبادل تجاري في حالة تبادل الخامات من هذه الدول امام سلع مصنعة في مصر لذلك لابد ان تكون صناعتنا قادرة على المنافسة في كل الاسواق.

□ بمناسبة المنافسة فما هي الدول المنافسة لكم في مجالكم؟

● فاجاب جنيدي قائلا (بالطبع ايطاليا فانتاجها يمثل 80٪ من انتاج اوروبا في الاجهزة المنزلية تليها تركيا ثم اسبانيا)..

الاجبار مرفوض

□ ولمحمد حسين جنيدي ثلاثة ابناء ولدان وبنت الابن الاول يدرس الهندسة والثاني يدرس ادارة الاعمال اما البنت فمازالت في المدرسة قلت هل اجبرت اولادك ان ينتهجوا نفس مجالك؟

● انا لا اجبر احدا بل تركتهم يحددون ما يريدون وبذلك ابني فيهم شخصيتهم الذاتية كما احببت ان ابني نفسي لذلك تركتهم يختارون المجال الذي يرغبون العمل فيه وقد اكون وجهتهم بطريق غير مباشر فعندما سالت ابني الكبير وسنه 15 عاماً ماذا تريد ان تكون فلم يعرف فقررت ان اساعده على الاختيار فصحبته معي في رحلة لاوروبا لشراء معدات صناعية شعر حينئذ باهمية رجل الصناعة فقرر ان يكون مهندساً وفي الرحلة التي تليها اصطحبنا ابني الثاني وبعد العودة قرر ان ينتهج ادارة الاعمال ودائما اقول لابني انا اريدك ان تعمل بذراعك وليس باسم ابيك وحاليا فهو يتدرب في المصنع في خطوط الانتاج المختلفة ويلبس العفريتة وذهب إلى مركز خدمة ما بعد البيع وركب اجهزة في المنازل بدون ان يعلم احد من هو وذلك لاني اريده ان يجلس على كرسي رئاسة مجلس الادارة وهو قادم من بين العمال والاقسام المختلفة وبذلك يكون قراره سليما ويعلم كل شيء ولكن ان يقفز على الكرسي بدون تعب وتدريب فلن يحدث هذا وقد كان لوالدتهم الفضل الكبير في تنشئتهم تنشاة جيدة ولها نشاط اجتماعي بارز وقد رفضت في احدى المرات ان تشارك في حفل تكريم له فهي تبغى العمل الخيري بدون دعاية.



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/١/١٩٩٧



بقلم: **محمد على ابراهيم**

«الجات».. وخراب البيوت
نعمة أم نقمة للتجارة والصناعة المصرية؟!

نحن فى عام «الجات».. أو اتفاقية التجارة والتعريفة العالمية GATT.. ولقد نجح رجال الاعمال المصريون ومعهم بعض الاقلام فى تصوير «الجات» التى انضمت اليها مصر، باعتبارها وحشا سيلتهم الصناعات الوطنية المصرية، وسيجد أصحاب المصانع انفسهم مضطرين لتسريح العمال لانهم لن يستطيعوا صبرا على المنافسة مع دول متقدمة وغنية تطرح المنتجات بكثرة وبوفرة وباسعار تنافسية فتلتهم مافى السوق كعصا موسى التى التهمت حيات السحرة فى لمح البصر..

والحقيقة التى لا يمكن انكارها أن «الجات» جزء من النظام العالمى الجديد الذى جعل العالم كله اشبه بقرية صغيرة بلا حدود أو عوائق، ولكنها ليست بالضرورة حربا تشنها دول العالم الغنى المتقدم على الدول الهامشية والصغيرة لفتح اسواقها بالقوة وحلب اقتصادياتها، كما كانت تفعل الدول الاستعمارية السابقة.

من يقولون انها حرب الاغنياء ضد الفقراء فى القرن الـ ٢١ يبنون فرضياتهم على اساس ان الاغنياء يستطيعون تخفيض تكلفة الانتاج وبالتالى ستكون اسعار منتجاتهم أرخص، الى ان يتمكنوا من السيطرة على اسواق العالم الثالث كلها، بحكم ان هناك «عقدة» المستورد دائما عند الشعوب الفقيرة.. عند هذه النقطة ـ تحقيق السيطرة ـ تتحول الدول الغنية الى تحقيق المكاسب الفظيعة بعد ان ترفع اسعار المنتجات وتتاكد انها قضت على الصناعات الوطنية (الغلبانه) التى لا تملك الوسائل التكنولوجية او القدرة الاقتصادية للمنافسة.

استنادا الى هذه النظرية او الفرضية الاقتصادية ستزداد الدول الغنية ثراء وسيزداد فقر الدول المنتمية للعالم الثالث..

لا نستطيع ان نقول ان اصحاب هذه النظرية مخطئون، ولكن هناك جانبا آخر فى (الجات) لابد وأن ننتبه اليه وناخذه فى الحسبان ونحن نخطط لصناعاتنا الوطنية فى القرن الـ ٢١..

.. هذا الجانب هو مانصت عليه اتفاقية الجات وهو اعطاء دول العالم الثالث الفرصة للانتقال التدريجى من «الانغلاق» ومن «الحماية الجمركية» الى الانفتاح والليبرالية.

هذه الفترة استعدت لها مصر جيدا، فسياسة الانغلاق انتهت فى العالم كله.. فلا نستطيع أن نطبقها وحدنا، لأننا ببساطة لانعيش بمعزل عن العالم، فنحن جزء منه نتاثر به ونؤثر فيه.



وعندما طبقت مصر سياسة الاصلاح الاقتصادى ابرمت اتفاقا مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لتنفيذ برنامج متكامل، واهم عناصر هذا البرنامج تحرير التجارة الخارجية والغاء الدعم عن بعض السلع والخدمات..

الا ان مصر عندما طبقت سياسة الاصلاح الاقتصادى احتفظت لنفسها بحرية اتخاذ القرار، وكان قرار الرئيس مبارك هو الانتقال الى اقتصاد السوق تدريجيا، ورفض الزعيم المصرى ببعد نظره الانتقال بسرعة من سيطرة الدولة على الاقتصاد الكامل الى نظام الليبرالية والحرية الكامل، فكان هذا القرار الاستراتيجى الرائع سببا فى حماية مصر مما حدث فى روسيا وشرق اوروبا، بل وحتى دول جنوب شرق آسيا التى كانت حتى شهور مضت يضرب بها المثل كمعجزة اقتصادية فاذا بها تتحول الى كارثة فى غمضة عين، ومازال الناس لا يصدقون ان كوريا الجنوبية سادس اقوى قوة اقتصادية فى العالم تسولت ٥٦ مليار دولار من صندوق النقد الدولى، اما روسيا والدول الشرقية السابقة التى طبقت «روشتات» الاصلاح الاقتصادى بحذافيرها فقد انتشر بها الفقر والجوع والمافيا.. بل والرقيق الابيض.

..ومصر وهى فى الفترة الانتقالية الآن يهمها أن تتعامل مع «الجات» باسلوب الخطوة خطوة.. فقد انهينا حظر الاستيراد او تحديد حصص للاستيراد، وهو ماصدرت بشانه القوانين الشهر الماضى، والآن اصبح مباحا استيراد كل السلع، لكن من خلال الجمارك تستطيع مصر حماية الصناعة الوطنية دون مبالغة، كما حدث وفرضنا نسبة ٥٤٪ جمارك على المنسوجات والاقمشة المستوردة

هنا لابد ان أؤكد ايضا ان اتفاقية الجات لا تمنع دولة من حماية انتاجها الوطنى، وهذا النظام يطبقه الاتحاد الاوروبى مثل «الحماية الزراعية» التى يطبقونها على البطاطس المصرية مثلا زاعمين انها مصابة بالعفن البنى وتحديد «حصص الاستيراد» هى أيضا نوع من الحماية كالذى طبقته الولايات المتحدة ضد «القمصان المصرية»

اننا نريد لمصر أن تحمى الصناعة المحلية، لكن دون ان تنعزل صناعاتنا المحلية عن المستويات العالمية وعن المنافسة وعن المقاييس والمستويات الاوروبية والامريكية والا وجدت هذه الصناعة نفسها فى تابوت مغلق ولن يعيدها الى الحياة كل قوانين الحماية والدعم فى العالم كله.

لقد أدت سياسة «الانغلاق» التى كنا نطبقها فيما مضى الى تخلف انتاجنا وعدم تطويره، وأدى ذلك الى خسارة بالمليارات للمصانع التى مازلنا نعانى من نتائجها ونواجه صعوبات بالغة فى خصخصتها..

وهناك فرق هام لابد أن اوضحه وهو أن هناك فرقا بين الدعم الذى تقدمه مصر للسلع والمنتجات والدعم الذى تقدمه اوروبا وامريكا..

فالدعم فى الدول الصناعية يوجه الى فئات او قطاعات بعينها مثل المزارعين وأصحاب المعاشات والارامل والاطفال الذين لا يحظون برعاية الأب والأم معا، ولا يوجه الدعم الى سلعة أو منتج زراعى بعينه..

أيضا مصر تقدم دعما قدره واحد الى ٢٠ بالنسبة لاقتصادها القومى اما فى اوروبا وامريكا فالدعم قدره واحد الى تريليون دولار وهو تفاوت رهيب جدا..

المهم ان الجات كما قلت لا تمنعنا من حماية انتاجنا الوطنى.. وهى تعطينا الحق فى التكيف مع الوضع الجديد وليس هناك داع لأن نحرم انفسنا من هذه المزايا.. فنستطيع مثلا ان نقلل الجمارك او نلغى حصص الاستيراد بالنسبة للسلع الامريكية والأوروبية على ان تعاملنا بنفس المعاملة فتخفض الجمارك وتلغى الحصص بالنسبة لما نستطيع تصديره اليها..

لكن بنفس الاستقلالية التى تعاملت بها مصر مع روشتة الاصلاح الاقتصادى، فإننا ينبغى أن نتنبه لخطر «الإغراق» اذا فتحنا اسواقنا لكافة المنتجات دون شروط ودون رقابة، وهذا الخطر يتمثل فى منتجات الدول الآسيوية وجنوب شرق آسيا التى تقوم بدعم كل انواع صادراتها، وهنا لن يستطيع المنتج المصرى الصمود امام هذه المنتجات الرخيصة وسينهار امامها لأن هناك فرقا جوهريا بين المنافسة والإغراق.. كما ان هناك فرقا بين دعم ودعم.. وبين حماية وحماية.

ونخلص الى أن اتفاقية «الجات» بها مناطق كثيرة خطر امام منتجات وصناعات الدول النامية، لكن بها جوانب ايجابية نستطيع استغلالها لندرأ عن أنفسنا الأخطار ونطور صناعتنا ونجد لإنتاجنا مكانا تحت الشمس فى العالم المتقدم.

المعادلة الصعبة المطلوب منا تحقيقها هى كيف نطور منتجاتنا ونطبق الجات وتحرير التجارة دون ان نؤثر على الزراعة والصناعة والتجارة المصرية.. والشىء المطمئن ان مصر نجحت فى التجربة الاصعب وهى الاصلاح الاقتصادى فلماذا نتوقع هزيمتها مع الجات رغم انها تملك مقومات النجاح؟!



المصدر : الأهرام الاقتصادى

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/١/١٩٩٨



وثائق مرفقة

APPENDED DOCUMENTS / DOCUMENTS ANNEXES

ومن مشتقات كلمة مرفقة يوجد مصطلح :-

١- ملحق الاتفاقية

APPENDIX TO THE AGREEMENT / ANNEXE DE L.ACCORD

٢- تطبيق

APPLICATION 1.APPLICATION 2.REQUETE

٣- تطبيق التدابير الواجبة

OF NECESSARY MEASURES

APPLICATION / APPLICATION DES MESURES NECESSAIRES

٤- طلب اعادة النظر

APPLICATION FOR REVISION / DEMANDE DE REVISION

٥- تطبيق المعاهدة

APPLICATION OF THE TREATY / APPLICATION DU TRAITA

٦ قدم أو رفع طلبا

APPLICATION, TO FILE AN / PRESENTER UNE DEMANDE

٧- طلب خطى

APPLICATION, WRITTEN / DEMANDE ECRITE

ومن مشتقات كلمة تطبيق نجد :

الأحكام قليلة التطبيق

APPLICABLE, THE PROVISIONS ATE

ILES DISPOSITIONS CIAUSES-SONT APPLICADIES

الاقتصاد التطبيقى

APPLIED ECONOMIES

ECONOMIE APPLIQUEE

هو فرع من فروع علم الاقتصاد يعنى بدراسة المشاكل العملية بالاستناد الي مبادئ ووسائل التحليل المعروفة فى فلك الاقتصاد فهو يتناول تطبيق التحليل الاقتصادى النظرى على الاوضاع الاقتصادية العالمية الواقعية ، ويسعى الاقتصاد التطبيقى الى توظيف التنبؤات الناشئة عن النظرية الاقتصادية ECONOMIC THEORY لتقديم المشورة في لغة السياسة الاقتصادية فى قطاعات والزراعة والتجارة وشئون المال أى استخدام النظرية الاقتصادية كاداة تحليلة ويقتضى ذلك معرفة أولية على الاقل



بالعلوم الاجتماعية الأخرى .

تقيم - تثمين

APPRAISAL
EVALUER- ESTIMER

تعنى الكلمة عموما تقدير شئ ما سواء أكان ذلك الشئ عقارا أم ملكا غير منظور أو فكرة أو مشروعا كان نقول : تقييم برنامج أو خطة عمل أو اسلوب وفى العقارات والتامين : بصورة خاصة تعنى الكلمة تقييم .

تقيم - تثمى

APPRAISE
EVALUER- ESTIMER

يضع قيمة لشيء ما، يقدر سعره أو قيمته العادلة لاغراض البيع أو الشراء أو لفرض الضريبة او التامين أو ما شابه ذلك .
ومن مشتقات كلمة يثمن

Appraise

١- مثمن : Appraiser شخص لديه مقدرة معينة ومدرب تدريبا خاصا ، يستخدم أو يعين لعرفة وتحديد القيمة الصحيحة لشيء أو ملك ما ، وفى معظم البلدان ، يزاول المثمن وظيفته هذه بترخيص من الحكومة بعد أن يثبت أنه مستوف لجميه شروطها المطلوبة ، ويمكن الاستفادة من خدمات المثمن فى تحديد قيمة الملك التى يجب اعتمادها سواء بعد وقوع خسارة فيه أو قبلها أو فى تحديد قيمة البضاعة المستوردة لغرض فرض الرسوم الجمركية عليها ، أو تحديد قيمة الممتلكات العقارية أو الشخصية فى تركه شخص متوفى لغرض توزيعها بين الورثة .
٢- مخزن التثمين Appraiser,s Store فى مصلحة الجمارك التابعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، اسم المخزن أو مستودع حكومى تخزن أو تودع فيه البضائع المستوردة الى البلاد بانتظار معاينتها أو حصها أو تثمينها من جانب موظفى الجمرك المختصين . ويوجد مخزن كهذا أو أكثر فى كل ميناء دخول .

رفع قيمة العملات

appreciayion
Ectimation . plus-value

١- العملات هو رفع قيمة عملة Currency مقابل عملات اخرى فى ظل نظام سعر الصرف العائم Floating Exchange Rate System يؤدى رفع قيمة العملة الى خفض أسعار الواردات imports وغلاء أسعار الصادرات ، مما يشجع على زيادة الواردات ولجم الصادرات ومن ثم المساعدة فى ازالة فائض ميزان المدفوعات Balance Of Payments وزيادة تراكم الاحتياطات الدولية Internation-al Reserves ويتوقف مقدار نجاح رفع قيمة العملة فى ازالة فائض المدفوعات على تفاعل احجام الصادرات والواردات مع التغير فى الاسعار ، أى المرونة السعرية للطلب Elsticity Of Semand price بالنسبة للصادرات والواردات . ان



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٩٩٨/١/١٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كانت هذه القيم منخفضة اى ان الطلب غير مرن فلن يزيد حجم التجارة كثيرا وقد يزيد رفع قيمة العملة من الفائض بالمقابل أن كان الطلب على الصادرات والواردات مرنا فسوف يعمل تغير حجم التبادل التجارى على ازالة الفائض ويستعاد توازن ميزان المدفوعات Balance Of-Payments Equilibrium إن كان مجموع مرونة الصادرات والواردات أكبر من الوحدة - شرط مارشل ليرنر Marshal Lerner Condition .

٢- زيادة فى سعر أصل Asset من الاصول يسمى ايضا القيمة المضافة Capital appreciation أن الاصول طويلة الاجل مثل مبانى المصنع أو المكاتب أو البيوت هى الاكثر عرضه لزيادة القيمة نظرا لآثار التضخم Inflation وارتفاع قيمة المواقع ، رغم ان قيم الاصول قصيرة الاجل مثل الاسهم Stock قد تزيد . وعندما ترتفع قيمة الاصول فان تكلفة الاحلال والتجديد Replacement Cost تزيد على التكلفة التاريخية Historic Cost مما يستدعى اعادة التقويم الدورية لهذه الاصول لتتماشى قيمها الدفترية مع قيم السوق .

تخصيص - استملاك

Appropriation
Appropriation

تفويض رسمى بتعيين مبلغ من المال لصرفه فى أغراض معينة ، وفى العادة خلال فترة زمنية محددة مثال على ذلك : تخصيص مجلس النواب مبلغا من المال للانفاق على مصروفات دوائر أو أقسام معينة فى الدولة أو على مشروع حكومى معين خلال السنة ، أو لتنفيذ أحد القوانين .

ويشتق من كملة تخصيص Appropriation :

يخصص . يستملك Appropriate

١- فى الشئون المالية : تعنى الكلمة تعيين أموال لفرض محدد ، أو التفويض بتعيين مثل هذه الاموال لصرفها على مشروع محدد أو لتسديد دين عند استحقاقه كتخصيص الشركة ، حسبما يقتضى نظامها الأساسى ، مبلغا يزيد على حد معين لدفعه اتعابا الى اعضاء مجلس ادارتها .

٢- فى القانون : تعنى الكلمة استملاك شئ والاستيلاء عليه وحيازته .



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ١ / ١٩٩٨

«مع بداية القرن ستزداد الدول العربية التى ستنضم لاتفاقية التجارة الدولية وستتضاعف المشاكل..»

أخطاء الجات وهموم الدول النامية

فى 30 أكتوبر 1947 وقعت حكومات 23 دولة منها 10 دول نامية على النص النهائى للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وكانت الدول النامية التى شاركت فى التوقيع على الاتفاقية هى البرازيل وبورما وسيلان وتشيلى وكوبا والهند وباكستان وسوريا ولبنان والصين وإن كانت الدول الثلاث الاخيرة انسحبت فيما بعد، واعتبارا من أول 1995 تحولت الجات إلى منظمة التجارة العالمية وكان الهدف هو تحرير التجارة العالمية من القيود الجمركية وغير الجمركية وتعنى غير الجمركية معوقات التجارة الدولية مثل وضع حصص الاستيراد وتحديد كمية العملات الاجنبية التى تستخدم فى الاستيراد واشتراط أن يودع المستورد مقدما نسبة معينة من قيمة الواردات فى أحد البنوك العامة إلى غير ذلك من قيود ـ كذلك عدم التميز بين البلدان المختلفة فى المعاملات التجارية كذلك تحريم السلوك الجائر ومكافحة الاغراق.

ومع قيام منظمة التجارة العالمية فإن من المتوقع زيادة عدد الدول العربية المنضمة إليها حتى بداية هذا القرن غير أن بعض الدول العربية ستواجه بصعاب فى الانضمام بسبب سياسات تسعير البترول وسياسات الاوبيك ويسبب هذا الموضوع مشكلة وحساسية حتى أن إحدى الدول العربية طردت «خبيراء بسبب تسريبه مقالا نشر عن احتمال انضمامها لمنظمة التجارة العالمية! ولكن هذه الدول لن تجد مفرا من الانضمام إلى المنظمة خوفا من العزلة أو خشية فقد مكاسبها وبذلك ينتهى دور «اوبيك» كتجمع احتكارى للمنتجين يهدف إلى التحكم فى الاسعار والغاء المزايا التفضيلية وسياسة الدولة الأولى بالرعاية ولا شك أن الجات أضرت بالدول النامية فانه قبل أن تأتى اتفاقية التجارة العالمية لم يحدث بالنسبة للقيود غير الجمركية تخفيض كبير وبالنسبة للتجارة الدولية بين البلاد النامية والصناعية فقد استفادت منها البلاد الصناعية ـ ولم تستطع الدول النامية أن تصدر انتاجها وتبيعه بصورة أفضل لأن لديها ميزة نسبية افضل مثل المصنوعات الجلدية والزجاجية والاثاث والسجاد والاخطر من ذلك أنه بالنسبة للمنسوجات والملابس فقد وقعت اتفاقية تسمى اتفاقية المنسوجات وكانت مقصورة فى البداية على المنسوجات القطنية إلا أنها اتسعت منذ عام 1974 لكى تشمل كل المنسوجات والملابس من قطن وغيره وهذه الاتفاقية تقوم اساسا على تحديد حصة لكل بلد وحصة لكل مستورد للمنسوجات مما أخر بالبلاد النامية باعتبار أن صناعة المنسوجات لها ميزة نسبية



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/١/١٩٩٨

ابراهيم عياد المراغي

فى الدول النامية وهكذا كانت الجات.
- السلع الزراعية لم يحدث لها أى تحرير للتجارة فى السلع
- الدول النامية لم تستفد فى تجارة بعض السلع التى تنتجها وتحقق فيها ميزة نسبية.
- لم تستفد تجارة المنسوجات وصناعة الملابس ولم تحرر السلع الزراعية.

وازاء هذا اصبح للجات ضرر لابد من معالجته وجاءت دورة اوراجواى وتمخضت عن عقد اتفاقية التجارة العالمية واصبح هناك مثلث هو.
- البنك الدولى يحكم تدفقات الاموال.
- صندوق النقد سعر الصرف.
- منظمة التجارة تحرير التجارة.

وقد تصدت الاتفاقية للعيوب التى تشكو منها الدول النامية ومنها مصر كما ادخلت مجالات عديدة وهى الخدمات والملكية الادبية والفنية وقضايا الملكية الادبية.

وتحتاج الدول العربية إلى سوق حقوق الملكة الفكرية خصوصا فى مجال صناعة الطباعة التى تطغى عليها سرقة المؤلفات المطبوعة من بلد لأخر كما تحتاج إلى هذه السوق لرفع قيمة حقوق اصحاب الابتكارات والاختراعات ذات التطبيقات التجارية كذلك فتح باب المنافسة فى مجال الخدمات وتحرير المعاملات فى الميادين المرتبطة بها ومن شأنه زيادة قدرة شركات الخدمات المحلية على المنافسة وتطوير الاداء والحصول على نصيب كبير من السوق المحلية.

ولاشك أن سياسات الحماية التجارية أدت إلى الكثير من التشوهات فى هيكل الانتاج الدولى وتقسيم العمل الدولى وأدى ذلك إلى تشوهات فى الصناعة مما سيؤدى إلى الاصلاح المعتمد على التجويد حتى يتسنى لنا مواجهة السوق العالمى بتطوير القدرة على المنافسة وتحسين الأداء وتعظيم الانتاج المحسن.

فهل مصر تواجه ذلك كله ما الموقف؟

لقد وضعت اتفاقية منظمة التجارة العالمية جزاءات وعقوبات على الممارسات غير الشريفة ومنعت الاغراق والاحتكار وإذا كان القطاع الزراعى هو من هم القطاعات نظرا لان اتفاقية التجارة العالمية بعد تحرير التجارة فى السلع الزراعية اصبح من الممكن أن يؤدى ذلك إلى رفع الاسعار العالمية للغذاء وما يتبعه من آثار سلبية وقد وجهت الانتقادات للاتفاقية مؤداها أن تحرير التجارة سيضعف اقتصاديات الدول الاقل نموا من ناحية تلاشى الشروط التفضيلية للتجارة مع الدول الغنية كما أن واردات السلع الغذائية تتكلف مبالغ كبيرة خاصة للدول التى لا تستطيع زيادة انتاجها من سلع الغذاء كما أن حقوق الملكية الفكرية تعنى أن تدفع الدول الفقيرة أكثر على السلع والخدمات والتى سوف تساعد اقتصادياتها على الانطلاق وإذا كان من ضمن العيوب التى امتدت إليها هو قطاع الخدمات وهو قطاع كان يمكن أن تتميز فيه بعض الدول النامية لذلك فان منافسة الدول الكبرى فى تحرير قطاع الخدمات سوف تؤدى إلى التأثير فى هذه الدول إلا أن اتفاقية التجارة العالمية قد نصت على معونات تقدم للدول النامية وعلى شروط معاملة افضل للدول النامية لمواجهة منافسة الدول الكبرى فيما يتعلق بهذه الخدمات ولكن لا شك أن انتعاش الاقتصاد العالمى سينعكس على الدول النامية وسوف تنال جزءا منه.

لاشك أن التحولات العالمية الكبرى التى ينصهر فيها العالم كله الآن تتطلب تعديلات وتغيرات جذرية فى كل شىء وقد استصدرت الحكومة الكثير من القوانين لكن المطلوب ايضا فكر جديد لمواجهة ذلك فالقوانين وحدها لا تكفى.



الغريب بعد موافقة مجلس الشعب على تعديل التعريفة الجمركية للأقمشة

القرار إلتزام بإتفاقية الجات.. وأسعار حكمية لضمان عدالة المنافسة

□ كتب- ماجد كريم:

اكد الدكتور محيى الدين الغريب وزير المالية انه ستكون هناك أسعار حكمية لبعض الاقمشة فى بعض الحالات لضمان عدم تسرب أقمشة مخالفة للمواصفات.

جاء ذلك عقب موافقة مجلس الشعب فى جلسته أول أمس على تعديل التعريفة الجمركية التى تفرض رسوما جمركية على الاقمشة المستوردة بعد رفع الحظر عنها.

وأوضح ان فتح باب الاستيراد للأقمشة والذى تقرر اعتباراً من أول هذا العام تنفيذاً لاتفاقية الجات يعتبر شيئاً حيوياً لصناعة الملابس الجاهزة فى مصر والتى تحتاج الى الاقمشة المستوردة والمحلية من اجل صناعة المنتج الجيد الذى ينافس المثيل الاجنبى.

وأوضح ان هذه التعريفة وملحقاتها كافية تماما لحماية المنتجات المحلية وان الحكومة حريصة على حماية الصناعة المصرية خاصة صناعة الغزل والنسيج.. والتى تضم عدداً كبيراً من العاملين فيها.

وأكد ان هناك ضمانات قوية تم وضعها تحول دون دخول اقمشة رديئة.. وانه تم منع استيراد الاستوكات وانه تم تحديد 4 منافذ فقط للاستيراد هى الاسكندرية ودمياط وبورسعيد والسويس.

وشكلت لجنة بكل منفذ تضم ممثلين عن الجمارك والرقابة الصناعية والرقابة على الصادرات والواردات للتاكد من مواصفات وأسعار الاقمشة المستوردة مؤكدا انه لن يكون هناك تلاعب فى فواتير الاقمشة المستوردة وهذا امر مؤكد..

ومن جانبه أكد د. احمد جويلى وزير التجارة والتموين انه ليس هناك اجبار على مصر لتنفيذ الاتفاقية ولكن هذا التزام مصرى بما وقعت عليه. وهناك كم هائل من الحماية للصناعة الوطنية..

وأكد ان الاستيراد لا يضم فضلات من الاستوكات ولكن تكون قد انتجت خصيصاً للمستورد المصرى.. مشير الى ان الاستوكات كانت تمثل خراباً لصناعة النسيج وقد تم وقف استيرادها.

واضاف د. جويلى ان الضريبة حاليا على المنسوجات تبلغ 40٪ وتم رفعها الى 54٪ و4٪ رسوم واردات و10٪ ضريبة مبيعات..

الجزء الثانى

وقد دارت مناقشات مهمة حول التعريفة المنسقة .. وقال العضو محمد عبد العزيز شعبان.. ان مصانع المنسوجات تضرب فى الصميم بسبب اتفاقية الجات وفتح باب استيراد المنسوجات ودخول المنسوجات المستوردة سيقضى على هذه الصناعات نهائيا فى القطاع الخاص والعالم. وطالب بمقاومة التهريب ومحاربة الفساد الذى يؤدى الى هذا التهريب بدلا من التسرع فى فتح باب الاستيراد..

وحذر من خطورة الفواتير المزورة للمنسوجات والتى تؤدى الى تخفيض اسعار وايجاد منافسة معدومة التكافؤ.

وقال د. طلبة عويضة رئيس

لجنة الخطة والموازنة ان الحكومة وضعت جميع الضوابط التى تحول دون دخول مستوى ردئ من المنتجات وايضا حماية المنتجات المصرية..

وأكد ان فتح باب الاستيراد لن يقضى على هذه الصناعة بل ان الصناعة المصرية سوف تندفع نحو الجودة.

واوضح د. زكريا عزمى ان حماية صناعة المنسوجات واجبة .. ولكن مصر ملتزمة بما وقعت عليه فى اتفاقية الجات .. مشيرا الى انه لن توجد حماية جمركية عام 2005..

واكد العضو فتحي بيومى انه لايمكن ان تتهم القطاع العام بالتحيز لقطاع الغزل والنسيج وقال انا اعرف ان رجال الاعمال ومستوردى الاقمشة والملابس المستوردة يرحبون بفتح باب الاستيراد.. وانا ارفض ان يقال ان قطاع الغزل والنسيج قطاع خاسر..

واوضح العضو د.فيصل الشرقاوى ان صناعة المنسوجات تعانى كثيرا وتحملت العديد من الاعباء فى فترة الانطلاق وحرمت من التطور التكنولوجى ونحن نعمل حاليا بتكنولوجيا اصبحت قديمة جدا.



المصدر : الأهــــالــى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٨/١/٢٨

البنــــود الســـرية لاتفـــاقية الجــات

هل فى اتفاقية الجات بنود سرية

هذا السؤال يطرحه الاكتشاف «المفاجئ» للشروط التى وضعتها الاتفاقية بخصوص دعم الحكومات للصناعة الوطنية.

وهى الشروط التى فجرت الأزمة أخيراً بين رجال الصناعة والحكومة المصرية.

فالاتفاقية لا تحظر فقط الدعم الموجه لتشجيع السلع المصدرة، بل تشمل حظر الدعم المتعلق بانتاج السلع بتكلفة أقل مما يتحملها المنتج فى بلد آخر وكذلك الدعم الموجه للنقل والتوزيع، أو المساهمة المالية عن طريق الجهات الحكومية أو المؤسسات العامة التى تسهل للدولة المصدرة عملية ترويج إنتاجها.

هذه الشروط وصفها لنا مصدر حكومى بأنها البنود السرية للجات.

قيــود صــارمــة على دعــم الصــناعــة الــوطنــية

الأزمــة بــدأت بالمنسوجات المصــرية والبقية تــأتى

مواجهة ساخنة فى اجتماع سنغافورة بين جـويلى ومسـئولى منظمة التجارة

فالدعم الوحيد الذى تجيزه اتفاقية الجات هو دعم الأنشطة البحثية. والأنشطة التنموية فى إقليم معين أو للحفاظ على البيئة من جراء التصنيع فقط... أما كل سياسات الدعم الأخرى المتعلقة بتشجيع الصناعة فقد أصبحت محظورة «بحكم الجات» ومع اقتراب الجدول الزمنى لتطبيق هذه الشروط على بعض الصناعات كالنسيج أصبحت الصناعة المصرية وجها لوجه أمام ما اطلق عليه المسئول الحكومى وصف البنود السرية لاتفاقية التجارة الحرة.

مصاعب المنافسة

وكانت الحكومة قد وقعت قبل عامين على الاتفاقية واعلنت انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبالتحديد فى مارس ١٩٩٥.

ومنذ ذلك الوقت صارت الاتفاقية الدولية بإنشاء منظمة التجارة والمتضمنة الاتفاقيات المنظمة لمواجهة الدعم ومكافحة الإغراق جزءاً من التشريع الداخلى المصرى.

اعتبرت الحكومة أن التوقيع على الاتفاقية سوف يحقق مزايا كثيرة للإنتاج والصادرات المصرية رغم اعتراضات رجال الاعمال والمستثمرين الذين اعلنوا أن المنتجات المصرية ليست على الجودة التى تمكنها من المنافسة فى الأسواق الدولية.. وتعللت الحكومة فى ذلك الوقت بان لديها فترة سماح لتنفيذ الاتفاقية بكامل بنودها..

لكن سرعان ما تكشفت حقيقة الجات عندما أصبحت مصر مطالبة بتنفيذ معايير العمل الدولية ووفقا لها فإن الدولة التى يثبت دعمها لأى صناعة تصديرية.. فإنها تتعرض لقضايا إغراق بالتبعية. الذى تستخدمه الدول الصناعية لكبح الدول النامية..

لكن هل استعدت فعلا الصادرات المصرية والسوق المحلى لاستقبال السلع الأجنبية وهل انشات الأجهزة الرقابية الخاصة بمكافحة الدعم والإغراق..؟!

السمك الصغير والحيتان

لكن التعامل فى سوق المنافسة التجارية الحرة غالبا ما يرتبط بمعدلات العرض والطلب الذى يسمح بتحقيق وفرة إنتاجية علاوة على الارتقاء بمستوى الجودة مع تطوير أدوات الإنتاج بما يدعم قدرات وكفاءة المنتجات المحلية. لكن هذه التوقعات المرتبطة بمبادىء التجارة الحرة - كما يقول د. حسن جميعى أستاذ القانون التجارى الدولى بحقوق القاهرة فى تقريره عن الدعم والاغراق الذى قدم إلى وزارة التجارة والتموين - ماهى إلا مبادىء مثالية وتوقعات مستقبلية غالبا ما تصطدم بواقع تحكمه سلوكيات دولية تتصف بالتعسف فى استعمال هذه الحرية أو توظيف الياتها لخدمة اغراض خاصة بالخروج على قيم التنافس التى تقتضيها التجارة الحرة والعادلة.

فى الواقع فإن العديد من الدول النامية بعد أن ظهرت اتفاقية التجارة الحرة «الجات» انقسمت على نفسها أثناء التوقيع. ما بين مؤيد ومعارض لتلك الاتفاقية. وذلك لأسباب كثيرة.. فالدول النامية طلبت فترة سماح لصادراتها ومنتجاتها خاصة وانها ليست على الدرجة المطلوبة من الجودة للمنافسة فى السوق العالمية. وفى مصر ضربت الحكومة عرض الحائط باقتراحات الخبراء الذين طلبوا - بالإضافة لفترة السماح - قيام الدول المتقدمة الصناعية بتقديم الدعم المالى والفنى والتكنولوجى أسوة بدول أوروبا الشرقية التى أصرت على ذلك حتى تتمكن منتجاتها من المنافسة فى الأسواق الخارجية. ووقتها حذر الخبراء ورجال الصناعة المصريون من أن السوق المصرى سوف يتحول مع اتفاقية التجارة الحرة إلى سوق استهلاكى اكثر من كونه سوقاً إنتاجياً. واستند أصحاب الرأى المتحفظ على الاتفاقية على أن الدول الصناعية ذات القدرات الاقتصادية والقادرة على الإنتاج

تحقيق: عبد اللطيف وهبة

تبحث دائما عن الاسواق التى تتميز باستهلاك كثيف.

كساد متوقع

كما أوضح أصحاب الرأى المتحفظ على أن الدول النامية وفيها مصر تقوم بوضع نظم حماية تفرضها الدولة من خلال تقييد الاستيراد وفرض رسوم جمركية عالية. وبسبب هذه الحماية تفوقت صناعات ومنتجات وطنية ذات ميزة نسبية مثل الأقطان والمنسوجات والمصنوعات الجلدية والحديد والصلب بالرغم من انخفاض مستويات الجودة.

وفى هذا الصدد يقول د. جميعى - إذا كانت مصر قد تبنت سياسة تحرير التجارة واتجهت للتمشى مع التوجه العالمى فى تحقيق اجواء المنافسة الحرة وفتح الأسواق للمنتجات والخدمات الاجنبية - إلا ان حداثة عهدها بهذه الاجواء يجعل تخوفها من الآثار السلبية أعلى درجة من الدول التى سبقتها فى هذا الإطار والتى تحصنت بهدف مواجهة صعوبات وقضايا الاحتكار ومشكلات الاغراق. ويعد خطر إغراق السوق الوطنى بسلع ومنتجات تقل اسعارها كثيرا عن تكلفة واسعار المنتجات المحلية من المخاطر الكبرى..

الأخطر من ذلك ان الحكومة فى مصر تبنت التوقيع على الاتفاقية ولم تدخل التعديلات التشريعية فى القوانين المصرية سواء التجارية أو الاقتصادية وبعد مرور عامين من التوقيع ظهرت المشكلات وتفجرت حدة الخلافات بين المؤسسات الحكومية التجارية ورجال الصناعة وقد ظهرت تلك الخلافات بصورة واضحة خلال الايام الماضية. خاصة بعد أن اضطرت وزارة التجارة والتموين لفتح باب استيراد المنسوجات والأقمشة طبقا لتلك الاتفاقية وهاج اصحاب مصانع النسيج والشركات العامة خاصة أن مصر تتمتع بميزة دولية فى ذلك المجال مما اضطر إلى صدور قرار جمهورى بقوة القانون لفرض رسوم جمركية على الإنتاج المستورد تصل إلى ٥٤٪.

ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد بل تواجه الصادرات المصرية حملة شرسة من جانب بعض الدول الاوروبية التى اتهمت مصر بإغراق اسواقها. مثل قضايا الإغراق ضد صادرات مصر من المنسوجات والالومنيوم فى جنوب افريقيا..

حقوق العمالة

ولكن سرعان ما تكشفت الحكومة حقيقة منظمة التجارة العالمية ولكن متاخرا. ففى اجتماع وزراء تجارة دول المنظمة والذى عقد فى سنغافورة.. ظهرت النوايا - او طبقا لمقالة إحدى المسئولين فى الحكومة حقيقة الاتفاقية. فقد طرح مسئولو المنظمة على وزراء التجارة التوقيع على اتفاقية حقوق العمالة - المنبثقة عن الجات وتقتضى بمنع استخدام العمالة الرخيصة أو الاطفال باعتبار ان ذلك نوعا من

الدعم غير المباشر ولابد من مساواتهم بالعمالة الاخرى فى دول المنظمة وهنا اعترض د. احمد جويلى وزير التجارة والتموين ممثل مصر وقاد حملة الرفض بين الدول النامية التى تتشابة ظروفها ومصر.. وبررت مصر موقفها بأن دخل العمالة يتناسب والحالة الاقتصادية فيها..

وإزاء هذا الموقف تبنت الدول الغربية موقفاً أخر - واشترطت ضرورة حصول الدول النامية على شهادة براءة اجتماعية تفيد احترامها لحقوق الإنسان وعدم استخدام عمالة الاطفال فى المنتجات المصدرة إليها. وهذا سر الحملة التى قادتها تلك الدول ضد القطن المصرى فى الخارج وذلك لصالح بعض الدول الأخرى، حيث اشترطت ضرورة حصول مصر على شهادة البراءة الاجتماعية.

دعم المستهلك الأجنبى

وقد حدثت مواجهة بين د. أحمد جويلى وزير التجارة وبعض الخبراء الاجانب العاملين فى مجال قضايا الدعم والإغراق الاوروبى.. عندما قال تيم مكنمارا - الخبير الإنجليزى - إن هناك فجوة كبيرة بين سعر البيع المحلى والتصدير حيث يلجأ المصدرون المصريون إلى البيع فى الخارج باقل من أسعار السوق المحلى.. مستفيدين بالدعم وما تقدمه الحكومة من تسهيلات وهذا يمثل مخالفة لاتفاقية الجات.

وهنا أعلن د. احمد جويلى أن الوزارة بصدد مراجعة التسهيلات التى تقدمها الحكومة. لان رجال الاعمال المصريين يدعمون المستهلك الاجنبى بل أن أسعار الصادرات المصرية فى الخارج تعطى فرصة للدول الأجنبية لرفع قضايا دعم وإغراق ضد مصر. ولابد أن تعود الحماية الجمركية بالفائدة على المستهلك المصرى!!

واقترح محمد الطاهرى - احد الخبراء المصريين فى مجال الدعم والإغراق فى بريطانيا ضرورة قيام الحكومة المصرية بتعديلات تشريعية حتى تتمكن من مجابهة التكتلات الغربية. حيث تتضمن الاتفاقية أن اى دعم للصادرات او لشركة معينة او لصناعة محددة يعرض الدولة لعقوبات دولية.الاغرب من ذلك أن الاتفاقية حددت انواعا أخرى من الدعم مثل المساعدات المالية الحكومية فى صورة تخفيض ضرائب او قروض ميسرة الدفع أو حتى الإعفاء من اعباء قروض سابقة.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/١/٢٨

السياحة وتحديات الجات

د. صبرى عبدالسميع

رئيس قسم الدراسات السياحية ـ جامعة حلوان

تحدث الكثيرون عن اتفاقيات الجات التى تمت فى مراكش بالمغرب منذ اكثر من عام وبالتحديد فى شهر ابريل عام ١٩٩٤ دورها فى تحرير تجارة السلع والخدمات بين مختلف دول العالم حيث بدات جولات المناقشات عام ١٩٤٧ حتى انتهت عام ١٩٩٤ فى اوروجواى بإنشاء منظمة التجارة العالمية W.T.O فى مطلع عام ١٩٩٥ ولكن على الرغم مما قيل وكتب عن هذه المنظمة فى مختلف وسائل الاعلام الا انها مازالت بعيدة عن اذهان عدد كبير من افراد المجتمع من حيث طبيعة تشكيلها وشروط العضوية فيها وبنود الاتفاقات الخاصة بها والآثار المترتبة عليها فى مختلف المجالات.

ويهمنى فى هذا المقام ان اركز حديثى حول تاثير الجات على قطاع الخدمات فى مصر وخاصة النشاط السياحى فكما نعلم جميعا ان مصر دولة سياحية لها وزنها السياحى الكبير على مستوى العالم وتتميز بموقع مهمة على خريطة السياحة العالمية فالسياحة تمثل احد الأنشطة الخدمية المهمة التى يترتب عنها آثار اقتصادية ملموسة وإجتماعية وثقافية متعددة الى جانب ما تحدثه من آثار اخرى فى المجتمع. لذلك فإنه من الضرورى أن نتعرف جيدا على الآثار المختلفة الناتجة عن إنضمامنا لمنظمة التجارة العالمية فى مجال السياحة بوجه خاص سواء كانت إيجابية اى نافعة وفى صالح المجتمع المصرى ام سلبية وليست فى صالحه ومن هذا المنطلق فإننى ارى انه فى ظل هذه الاتفاقيات سوف تتنافس الدول النامية مع الدول الصناعية الكبرى تنافسا غير متكافىء نظرا للتباين الكبير فى إمكانياتها وقدراتهم المادية والبشرية والتكنولوجية وسينشب صراع حاد بين الدول المتقدمة وبعضها البعض كالولايات المتحدة الامريكية ودول المنطقة الاوروبية ودول النمور الأسيوية الى غير ذلك من الدول الأمر الذى سيؤدى الى الإضرار بدول اخرى نامية وخاصة فى القارة الافريقية مما يفرض علينا ان نعيد حساباتنا من جديد فى ضوء المتغيرات العالمية الحالية والمتوقعة التى سوف تتسم بالتحدى الشديد والمنافسة القوية.

فقطاع السياحة بإعتباره احد قطاعات الدولة الاقتصادية يقع عليه عبء كبير ومسئولية ضخمة لمواجهة هذا التحدى القادم الينا من الدول الاخرى خصوصا بعد ان شهدت السياحة تطورا ملحوظا فى كثير من دول العالم الآن ولذلك فإنه من الواجب علينا ان نرقب بحذر ما يدور على الساحة العالمية من أحداث وتطورات قد تؤثر على النشاط السياحى العالمى وفيما يلى يمكن عرض اهم التأثيرات المتوقعة نتيجة لدخولنا فى فلك السياحة العالمية الحرة:

اولا: سوف يشهد المنتج السياحى المصرى إرتفاعا ملحوظا فى أسعاره لدخول عدد من الشركات السياحية الأجنبية العملاقة فى مجال الاستثمار السياحى وما يترتب على ذلك من توظيف لمنجزات العلم الحديث فى هذا المجال مما ينعكس إنعكاسا إيجابيا على مستوى الأسعار السياحية بشكل عام هذا وإن كان ذلك فى صالح مصر على المدى القريب إلا أنه على المدى البعيد سوف سيؤثر على إتجاهات الطلب السياحى على مصر الذى يحركه سلبا وإيجابا بدرجة كبيرة مستوى الأسعار السائدة فى دول المقصد السياحى اى الدول المضيفة.

ثانيا: إتجاه مستوى جودة المنتج السياحى المصرى نحو الإرتفاع نتيجة لاهتمام الشركات السياحية الأجنبية التى سوف تدخل الى السوق المصرية باستخدام الانظمة المتطورة ذات التكنولوجيا العالية فى مختلف مراحل العمل السياحى الى جانب اهتمامها بتطبيق الافكار المتجددة والمتطورة التى تسهم فى تحسين وتطوير الخدمات السياحية وهذا بالضرورة سوف يجعل الشركات السياحية المصرية تتسابق هى الأخرى للدخول فى فلك الشركات الاخرى وبذلك تصبح صناعة السياحة فى مصر قادرة على المنافسة مع الدول السياحية الاخرى.

ثالثا: سوف يترتب ايضا على انضمامنا لإتفاقيات الجات الخاصة بالخدمات السياحية إتاحة فرصة كبيرة امام القوى العاملة المصرية الماهرة والمتخصصة فى هذا المجال للدخول والعمل فى المشروعات السياحية الأجنبية مما يسهم بدرجة كبيرة فى حل مشكلة من اخطر المشكلات الاجتماعية فى هذا العصر وهى مشكلة البطالة التى تواجه المجتمع المصرى هذا الى جانب تحقيق معدلات مرتفعة فى متوسطات دخول العاملين فى القطاع السياحى بشكل عام.

رابعا: إرتفاع مستوى اداء العنصر البشرى الوطنى فى الشركات السياحية المصرية نتيجة لدخول هذه الشركات فى منافسة شرسة مع الشركات الأجنبية فلا تجد الشركات المصرية حلا لهذا الموضوع الا بالاعتماد على الذات والاهتمام برفع مستوى اداء العاملين فيها من خلال التدريب الداخلى والخارجى لمواكبة التطورات المتلاحقة التى تحدث فى الأسواق السياحية العالمية.

خامسا: حدوث إنخفاض فى حجم العرض السياحى فى مصر نتيجة للدخول فى دائرة المنافسة العالمية وخروج بعض الشركات السياحية المصرية من السوق السياحية لعدم قدرتها على مواجهة هذه المنافسة التى تعتمد على تقديم خدمات وبرامج سياحية رفيعة المستوى ومتميزة نظرا لتكلفتها العالية مما يؤثر سلبا على بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع نتيجة لتحول هذه الشركات الى انشطة اخرى أكثر امانا من النشاط السياحى واقل ربحية. لذلك فإننا يجب ان نستعد من الآن بكافة الوسائل والسبل والامكانيات المتاحة لتاهيل واعداد كوادر بشرية قادرة على ادارة اليات صناعة السياحة بمفهوم جديد وفكر متطور يحمل ابعادا كثيرة اهمها:

- ضرورة اعطاء الادارة المصرية فى مختلف مجالات العمل السياحى مزيدا من الحرية فى إتخاذ القرارات السليمة والمناسبة لمواجهة المواقف المختلفة وتطوير هذا النشاط وايجاد المناخ المناسب للإبداع والتطوير والابتكار.
- زيادة حوافز الاستثمار السياحى لتشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للدخول بجدية دون خوف او تردد فى مجالاته المختلفة بشكل يخدم احتياجات واتجاهات الطلب السياحى العالمى التى تتغير دائما بشكل مستمر.
- الاستفادة بالتسهيلات الجمركية التى اقرتها الدول الصناعية التى تقضى بتثبيت التعريفة الجمركية على وارداتها لتنمية الصادرات المصرية الى هذه الدول من السلع السياحية كالعاديات والهدايا التذكارية ويتطلب ذلك تطوير هذه الصناعة المهتمة المرتبطة بالسياحة لما تحققه من عوائد اقتصادية كبيرة الى جانب دورها الدعائى لمصر فى الخارج.
- التركيز على إعطاء العنصر البشرى فى قطاع السياحى الأولوية من حيث تاهيله وتدريب ورفع مستوى ادائه وتنمية قدراته الفنية والادارية بما يتفق مع متطلبات القرن الحادى والعشرين.
- الاهتمام بحل المشكلات التى يواجهها قطاع السياحة فى مصر حلا جذريا بدلا من الاعتماد على المسكنات الوقتية واهمها مشكلة المرافق الاساسية والخدمات السياحية وكذلك مشكلة التلوث بانواعه المختلفة المائى والهوائى والبصرى والضوضائى التى اصبحت ظاهرة غير حضارية فى مجتمعنا المصرى تشوه الصورة السياحية لمصر هذا الى جانب التصدى بكل قوة لمشكلة الإرهاب للقضاء عليها نهائيا لتوفير الامان والامن والإستقرار بإعتبارها العنصر الحقيقى للجذب السياحى فى اى دولة من الدول السياحية.

بعد السماح باستيراد الأقمشة

المنتجون يطالبون بتشديد الرقابة على المنافذ الجمركية

اعفاء المواد الاولية ومستلزمات الانتاج من الرسوم

تحقيق

سهير ابو العلا

بعد السماح باستيراد الاقمشة والمنسوجات طبقا لاتفاقية الجات.. طالب المنتجون بضرورة وضع بعض الضوابط لتشجيع الانتاج المحلى على المنافسة والتطوير امام المنتجات المستوردة كما تساعد على خفض تكلفة الانتاج المحلى لانه مازال محملا بكثير من الاعباء. فقد طالب المنتجون وأصحاب المصانع.. بضرورة احكام المنافذ الجمركية وتشديد الرقابة عليها حتى لايتم تهريب اى سلعة بدون دفع رسوم جمركية.

وخفض الجمارك على المواد الاولية التى تحتاجها المصانع.. الى جانب تخفيض الرسوم الجمركية على قطع غيار للماكينات والآلات . وجميع مستلزمات الانتاج..

تقول ليلى البنان عضو مجلس ادارة غرفة الصناعات النسجية.. ان رفع الحظر عن الاقمشة والمنسوجات التزام طبقا لاتفاقية الجات يجب تنفيذه ولكن يجب ان يصاحب ذلك عدة ضوابط لحماية الصناعة المحلية حتى نستطيع مواجهة الاقمشة المستوردة والتى قد ترد بأسعار اقل من الانتاج المحلى... وحتى يستطيع المنتج المحلى تطوير انتاجه.. اهمها.

* وضع ضوابط على المنافذ الجمركية وتشديد الرقابة عليها حتى لايتم تهريب اى سلعة بدون سداد الرسوم الجمركية عليها.

* تعيين موظفين متخصصين فى الغزل والنسيج.. فى المنافذ الجمركية حتى يكون لديهم دراية بمستوى الاسعار ونوعية المنتجات وتحديد الرسوم الجمركية على اساسها.

* انشاء مراكز متخصصة فى تدريب العمالة.. لخلق كوادر مدربة تدريبا جيدا تساهم فى تحسين الانتاج وتطويره.

* كما يجب خفض اسعار الكهرباء لمصانع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ويقول محيى العلمى.. عضو مجلس ادارة جمعية منتجى الملابس الجاهزة.. ان السماح باستيراد الاقمشة والمنسوجات لمصلحة جميع الأطراف.. وذلك حتى يتم تطوير وتحسين الانتاج المحلى.. وحتى يهتم المنتجون بتقليل نسب العيوب فى منتجاتهم.

واكد انه يجب ان يكون هناك عدة قرارات اهمها خفض الرسوم الجمركية على المواد الاولية التى تحتاجها المصانع..

ويقول حسن سويلم.. صاحب مصنع.. ان الانتاج المحلى يجب ان يطور نفسه عن طريق تطوير فى ماكيناته وعمالة واذواقه وطالما تم السماح باستيراد الاقمشة.. والملابس الجاهزة فى عام ٢٠٠٥ يجب وضع ضوابط تساهم فى منافسة الانتاج المحلى للمستورد الذى سيدخل البلاد.. واهمها اصلاح هياكل شركات الغزل والنسيج لتطوير انتاجها وخفض تكلفتها.. مع خفض الرسوم الجمركية عن الماكينات والالات التى تحتاجها مصانع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.. الى جانب اعفاء مستلزمات الانتاج من الرسوم الجمركية مع انشاء مراكز لتدريب العمالة حتى تكون على درجة كافية من التعليم بحيث تساهم فى تطوير وتحسين الانتاج المحلى وفى نفس الوقت سيساهم هذا فى خفض تكلفة الإنتاج المحلى.. والقدرة على مواجهة السلع المستوردة.

كمال عثمان..

ويؤكد هذا الكلام.. كمال عثمان.. رئيس مجلس ادارة شركة الازياء الراقية. ويقول ان السماح باستيراد الاقمشة يجب ان يصاحبه اهتمام بالانتاج المحلى من خلال اصلاح هياكل شركات الغزل والنسيج لتطوير وتحسين انتاجها من حيث الجودة والذوق.. خاصة وان هناك بعض النوعيات من الاقمشة المستوردة اسعارها اقل من الانتاج المحلى ويقبل عليها المستهلك وذلك لان الانتاج المحلى مازال محملاً باعباء كثيرة.. كما يجب اعفاء مستلزمات الانتاج من الجمارك وذلك لخفض تكلفة الانتاج المحلى.. ليواجه السلع المستوردة التى ستغرق الاسواق.



المصدر : الأهرام العربى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣١/١٠/١٩٩٩

..والرأى الآخر

تحرير التجارة بداية النهضة

كل الذين تحدثوا عن مخاطر الجات وأهوالها ومصائبها هم بكل بساطة دعاة «بلادة»، ومن أنصار الركون إلى الراحة دون إعمال الذهن فى التفكير والتخطيط والتنظيم.. الجات فى تقديرى هى المحك الحقيقى لتطوير أداء الاقتصاديات العربية.. فنحن فيما قبل لم نكن ننافس سوى أنفسنا فقط، وكانت حكومات بعض الدول العربية «تدلل» صناعاتها العامة والخاصة، وتفرض لحمايتها عشرات القيود الجمركية واللوائح الضريبية، معتقدة بذلك أنها توفر لتلك الصناعات المناخ الملائم لنهضتها، لكن النتيجة كانت تخلف الصناعات العربية وعدم قدرتها على المنافسة وانحصارها فى بعض الصناعات التقليدية الموروثة فى بعض الأقطار العربية دون التفكير فى خوض تجارب صناعية جديدة، أو حتى إدخال تطويرات مفيدة على الصناعات القائمة.

الحماية لا تعنى سوى «البلادة»، والخاسر الأول والأخير هو المستهلك الذى لا يمكنه التفضيل بين السلع، ويضطر إذا أراد اختيار سلعة أفضل أن يلجأ إلى تهريبها من الخارج بطرق ملتوية، وما أكثر وأسهل هذه الطرق الملتوية.

إن ما تفعله عملية تحرير التجارة هو مجرد إطلاق نفير اليقظة والتأهب والإخلاص والتفانى فى العمل.. إن ما تفعله الجات هو إشعال نيران التحدى الذاتى للصناعات العربية وإلهامها قدرات جديدة خلاقة تكون بمثابة طوق النجاة ومن الركود والتخلف والاعتماد على وجود مستهلك لا يملك حق الاختيار.. ويمكن أن نسجل فى هذا المقام بعض التغيرات والتطورات الإيجابية التى أسفرت عنها عمليات الاستعداد لتحرير التجارة.. فبعض الصناعات العربية شهدت طفرات حقيقية فى مستويات إنتاجها، وفى معدلات أسعارها.. ويمكن لمن يرصد حركة التصدير العربية أن يلحظ هذه المنتجات الجديدة التى أضيفت للائحة الاستيراد الأوروبية من العالم العربى، وهو أحد نتائج تحرير التجارة.

الجات أيضا هى التى دفعت العرب للتفكير فى إمكاناتهم الاقتصادية والبحث فى مجتمعاتهم عما يتمتعون به من ميزات نسبية يمكن أن تؤهلهم لخوض مجالات المنافسة المتعددة، وبدأ التفكير فى تكوين وتفعيل وحدتهم الاقتصادية، باعتبارهم تكتلا دوليا له قيمته، وسوق واسعة لها أهميتها.. لذلك لا ينبغى أن نتباكى على اللبن المسكوب، ولا ننظر للوراء، «ونمصمص» الشفاه على أيام كانت فيه الصناعة والتجارة تحت الحماية.. لأن الطريق الصحيح للنهضة قد بدأ بالفعل.

عبدالباسط بوحيش
تونس





المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ / ٢ / ١٩٩٦

تقارير فنية تطالب بتطوير الميكنة لمواجهة المنافسة العالمية فى إنتاج المنسوجات

المنتجات المصرية تدخل أسواق أوروبا عام ٢٠١٥ لكسر حاجز الخوف

اكدت تقارير مكاتب التمثيل التجارى وقطاع التجارة الخارجية بوزارة التجارة والتموين، ان مصر تستطيع خلال الفترة الزمنية المقبلة وحتي عام ٢٠١٥ أن تدخل ضمن الدول المنتجة للمنسوجات من طريق اكتسابها الميزة التنافسية، واضافت التقارير بضرورة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة وخلق كوادر جديدة عن طريق زيادة التدريب والقدرة على انتاج منتجات ذات جودة عالمية.

كما أكدت الاحصاءات التى ينظرها حاليا الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين ان قطاع صناعة النسيج يضم ٢٥٪ من اجمالى العاملين فى مجال الصناعة، وتؤكد التقارير الأولية ان القيمة الاجمالية لصادرات النسيج بلغت حتى الآن ٥٠٠ مليون دولار سنويا. كما تشير المعلومات الى ان قضية نظام التصدير بالحصص المفروضة على مصر فى ظل اتفاقية الجات ليست هى السبب المباشر لانزعاج منتجى الملابس وتخوفهم من وجود عقبات تصديرية لانتاجهم إنما يكمن الخطر فى قضايا الاغراق التى يتم اقامتها ضد مصر!! نتيجة للاشتراطات الجديدة للتصدير وتشمل الاشتراطات البيئية والمعايير والايزو وقواعد المنشأ. وطالب الدكتور جويلى باعتماد الانتاج المصرى في المستقبل على نظريتى الميزة النسبية والتنافسية.

واكدت التقارير التى تم رفعها الى الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء ان امانة اتفاقية التجارة العالمية «الجات» اشارت الى ان التبادل التجارى فى مجال صناعة المنسوجات بين مصر ودول العالم سوف يزداد خلال عام ٢٠٠٥ بشرط التزام مصر باحكام اتفاقية دورة اورجواى. وأكدت التقارير ان حجم التبادل التجارى بين الدول النامية ومن بينها مصر سوف يزداد الى ٥٠٠ مليار دولار سنويا فى مجال الصادرات بصفة عامة منها ٢٩ مليار دولار للمنسوجات، و١٤٠ مليار للملابس سنويا. كما تؤكد تقارير وزارة التجارة ان قطاع النسيج سيشهد نموا فى حجم التبادل التجارى بين الدول النامية ودول العالم يصل حجمه الى ١٠٠ مليار دولار سنويا. واكدت التقارير ان حجم الاستفادة من اتفاقية «الجات» سيكون له الاثر الطيب على الدول المصدرة للنسيج بآسيا لان هذه الدول لم تقم حتى الآن بالتوقيع على الاتفاقية وتشمل الصين وتايوان وفيتنام وروسيا وغيرها من الدول الاخرى حيث ان هذه الدول ستتعامل مع مصر بعيدا عن الاتفاقية مما يسبب تحريك السوق وزيادة حجم التبادل التجارى فى المجال المذكور. واشارت التقارير الى ان الدول الصناعية ستشهد اسواقها نموا مما سيكون له الاثر على الصناعات وسيتم خفض الرسوم الجمركية بين مصر والصين واندونيسيا وتايلاند.

□ أمام مجلس الوزراء:

مشروع قانون جديد لبراءات الاختراع

كتب ـ سلامة حربى: أعلن الدكتور مفيد شهاب ـ وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى انه تم تعديل التشريعات الخاصة بقانون براءات الاختراع بما يتناسب ونصوص اتفاقية الجات من خلال مشروع قانون مصرى جديد لبراءات الاختراع تم ارساله الى مجلس الوزراء لاتخاذ ما يلزم من اجراءات التصديق عليه الى جانب تحديث معدات واجهزة هيئة تسجيل الابتكارات والاختراع لتسهيل عمليات تسجيل البراءات وسرعة استرجاع المعلومات فى وثائق البراءات، الى جانب وضع برامج مكثفة لتنمية القوى البشرية داخليا وخارجيا. وقال الدكتور مفيد شهاب ـ فى تصريح خاص لمندوب «الاهرام المسائى» ـ ان نجاحنا فى مواجهة التحديات التى تطرحها اتفاقية الجات فى مجالات حماية الملكية الفكرية يتوقف على مدى الكفاءة التى ندير بها انشطة البحث العلمى والتطوير التكنولوجى بشكل يجعلنا قادرين عالميا على الملاحقة وفى ندية معقولة، ولهذا تم اعداد خطة كاملة للتطوير السريع لمرفق براءات الاختراع باكاديمية البحث العلمى بشكل يمكنه من القيام بدوره القومى والدولى المطلوب منه فى ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة وتحرير التجارة واتفاقية الجات.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٢/١٩٩٨

ضوابط لمنتجات النسيج بعد تطبيق الجات

طلبت النقابة العامة للغزل والنسيج تشكيل لجنة فنية من النقابة واصحاب المصانع الخاصة والوزارات المعنية لوضع ضوابط لحماية الصناعة الوطنية من الاغراق فى ضوء القرارات الخاصة بفتح استيراد الصناعات النسجية. واوضح السيد راشد رئيس النقابة ورئيس الاتحاد العام للعمال فى مذكرته للدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال العام ان هذه القرارات هدفها تحقيق مزايا لبعض منشآت القطاع الخاص على حساب شركات قطاع الاعمال العام التى يعمل بها نحو ١/٢ مليون عامل. وصرح سعيد الجوهرى الامين العام للنقابة بأن النقابة طلبت اصلاح هياكل الشركات عن طريق التخلص من مديونياتها المتراكمة نتيجة لتحملها الاسعار الاجتماعية واعادة هيكلة العمالة بتطبيق نظام المعاش المبكر فى هذه الشركات.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥/٢/١٩٩٨



أنسانيات

محمد زايد

التفرقة لا تكون في الجودة!

هل لابد أن تكون «سلعة التصدير» .. أعلى جودة من «سلعة السوق المحلية»؟.. لكى نحقق انتشار سلعنا فى الخارج... ونصل الى «الدخل الطموح» الذى نتطلع اليه من التصدير؟

اذا جاءت اجابة الاقتصاديين بنعم.. يكون محتما عليهم الاقرار بأن «سلعة الاستيراد».. لابد بالضرورة ان تكون... أعلى جودة من المنتج المحلى... وهذا يصادر على ما يقطع به رجال الصناعة فى مصر بان نوعيات غير قليلة من المنتجات الصناعية المصرية... ارتقت بالفعل الى مستوى من الجودة يفوق مستوى الاجنبى.. وبالذات فى المنتجات ذات الميزة النسبية مثل منتجات الغزل والنسيج من الاقطان المصرية التى لا مثيل لصفاتها فى العالم.

واذا جاءت اجابتهم بلا... وبان «سلعة التصدير» ليس مفروضا ان تكون أجود من «سلعة السوق المحلية»... وان التميز ينبغى ان يكون فى توافر عناصر أخرى... وليس فى الجودة... فان المستهلك المصرى يكون على حق فى انتقاده لبعض نوعيات الانتاج المحلى.. التى كثيرا ما يجدها فى مقارنتها مع المخصص منها للتصدير اقل جودة... ويدهش بل ويتالم.. حين يدافع بعض رجال الصناعة عن هذه التفرقة الغريبة بين المستهلك المحلى... والآخر الاجنبى.. بادعاء ان هذا أمر حتمى... لكى نكسب الاسواق الخارجية!! وعلى المستهلك المصرى ان يتحمل!

ما هو اذن «الحكم الفاصل» فى هذه القضية.. التى يحار فيها المستهلك المحلى عن ما هو مفروض له من حق؟

المؤكد ان هناك «عناصر خاصة»... ينبغى فعلا مراعاة توافرها فى «سلعة التصدير» لكن ليس من بينها ضرورة ان تكون أعلى جودة من المحلى... ذلك لأن «الجودة العالمية» ضرورة وبنفس الدرجة لجميع المنتجات... وهذا ما تفرضه «الجات».

ويصبح السؤال الآن: ما هو المقصود بالعناصر الخاصة التى ينبغى توافرها فى «سلع التصدير» والتى لاتمس صالح المستهلك المحلى؟.

أول هذه العناصر فيما أظن.. أن تختار لكل سوق تصديرية... نوعيات السلع التى تحتاج اليها بالذات... ويشتد طلب مستهلكى البلد الاجنبى.. ولايتوافر منها ما يكفى فى انتاجه المحلى.

وثانى العناصر ان تصل «سلعة التصدير» المختارة الى السوق الخارجية المصدرة اليها فى التوقيت المناسب تماما.. ليس قبله ولا بعده.. فلكل سوق خارجية توقيتات ومواسم.. تروج فيها أكثر السلع الوافدة اليها... وبالاخص فى الحاصلات الزراعية.

وثالث العناصر... ان تطرح «سلعة التصدير» فى السوق الخارجية ناضجة وسليمة تماما فى كل كمياتها.. فلا يضطر المستهلك الاجنبى للانتقاء من بينها... وكثيرا من رسائل التصدير ردت الينا بسبب سوء حالتها.

ورابع العناصر.. ضرورة ان يراعى فى عبوات «سلعة التصدير».. ان تكون لها قدرة تحمل أخطار السفر واحتمالاته والشحن والتفريغ.

وخامس العناصر.. مراعاة السعر المناسب فى طرح «سلعة التصدير».

هذا ما اتصور ضرورة توافره فى سلع التصدير... وأما ارتقاء الجودة.. فلا أتصور ان تكون فيها تفرقة بين ما يصدر للمستهلك الاجنبى... وبين ما يعرض للمستهلك المحلى... من منتجات بلده.. التى ينبغى ان يفاخر بها... ولا يجد فيها ما يدعوه لتفضيل المستورد عليها.

وحين ناقشت هذه المسالة مع المهندس سليمان رضا وزير الصناعة... أقر بسلامة ما أراه... وأكد ان هذا هو ما تعمل على أساسه مراكز الانتاج فى مصر.



المصدر : الوفد

التاريخ : ٦/ ٢/ ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دستور موحد للأدوية العربية في مواجهة تحديات «الجات»

القاهرة ـ أ.ش.أ: يبدأ غدا اجتماع هيئة مكتب اللجنة الفنية لدستور الادوية العربى الموحد بمقر جامعة الدول العربية. ويناقش الاجتماع المسائل الفنية المتعلقة بوضع دستور موحد للادوية وفق المتطلبات والمواصفات العامة وفى ظل تزايد استهلاك الدول العربية للادوية البالغ قيمته ٣,٤٨ مليار دولار سنويا بما يعادل ١,٥٪ من جملة استهلاك العالم للادوية. وكان معدل استهلاك الدول العربية عام ١٩٨٧ ٢,٤ مليار دولار. ويشارك فى الاجتماع ٥٠ من خبراء الادوية العرب وممثلى اتحاد الصيادلة والاطباء العرب، والمكتب التنفيذى لوزراء صحة مجلس التعاون الخليجي.

ويكتسب اجتماع هيئة مكتب اللجنة الفنية اهمية خاصة بسبب الظروف التى تفرضها اتفاقيات الجات على الصناعات الدوائية العربية. وتقدم اللجنة تقريرا عن نتائج اعمالها لعرضه على وزراء الصحة العرب فى اجتماعهم القادم فى مارس بالعاصمة السورية دمشق.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/ ٤/ ١٩٩٨

على لسانهم

الجات والصناعة المصرية



خالد حمزة

المهندس خالد حمزة رئيس لجنة الاستيراد بجمعية رجال الأعمال المصريين يقول: يبدى كثير من المستثمرين ورجال الأعمال فى مصر تخوفهم من بدء تطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية «الجات» والعمل بآليات السوق. والتحرير الكامل للتجارة وتواجد سلع اجنبية منافسة فى الاسواق المحلية .. يتخوفون من تاثير ذلك على الانتاج المصرى ولكنى أؤكد أن الصناعة المصرية عليها أن تبدأ من الأن وبجدية أن لم تكن قد بدأت بالفعل فى تطوير وتحديث المصانع وجذب التكنولوجيا العالمية لتطوير الانتاج وتخفيض التكلفة وجعله فى وضع تنافسى مع الانتاج الاجنبى.

وأؤكد ايضا أنه لابد من استغلال الميزات النسبية لصناع مصر فى مجالات الغزل والنسيج والسيراميك والسجاد والالومنيوم ودباغة الجلود والمواد الغذائية للنفاذ لاسواق جديدة وزيادة الصادرات.

وأؤكد ايضا أنه إذا تكاتف رجال الأعمال المنتجون وتعاونوا ككيان صناعى واحد سوف يتمكنون من رفع كفاءة المنتج وتأهيل مصر للتواجد على خريطة العالم الصناعية وكسب مزيد من الاسواق الواعدة فى افريقيا والدول العربية ودول شرق أوروبا فالقطاع الخاص المصرى قطاع قوى ومتطور ويمكنه مواجهة «الجات» بدون تخوف.

المطالبة بتنفيذ السوق العربية فى مجال الدواء

اكد د.جلال غراب -رئيس الشركة القابضة للأدوية- على إمكانية تنفيذ .ترحات إنشاء سوق عربية مشتركة خ.مة فى مجال الدواء، وأنه يمكن تخطى عقبة اتفاقية الجات والتى حددت الجمارك بما لا يقل عن ١٠٪ بينما يمكن النزول عن هذا الحجم بإلغاء الجمارك التبادلية عن طريق تكامل التبادل التجارى بالسلع المختلفة، حيث تقوم كل دولة بتصدير منتجاتها دون جمارك مقابل استيراد سلع مقابلة دون جمارك أيضا.

وكان د.مصطفى إبراهيم قد تقدم بدراسة وافية عن إمكانية تنفيذ السوق العربية فى مجال الدواء، وطالب د.فتحى سرور -رئيس مجلس الشعب- بطرحها للمناقشة والتنفيذ.

أول تطبيقات «الجات»:

مليون دولار يطلبها طبيب مصرى من شركة أمريكية

كتبت أميمة كمال:

د. شوقى طموم

طالب الطبيب المصرى شوقى طموم احدى الشركات الامريكية بتعويض مليون دولار بسبب الضرر الذى اصابه من استخدام الشركة لمقترحاته العلمية دون استئذانه.. رفع الطبيب دعواه امام اللجنة المشكلة لحماية حقوق الملكية الفكرية فى مصر تنفيذا لاتفاقيات الجات لتكون هذه الدعوى هى أول قضية من نوعها تنظرها اللجنة. وكان الطبيب المصرى قد اشترى جهاز قياس نسبة السكر فى الدم من الشركة الامريكية واكتشف فيه بعض الاخطاء العلمية فارسل للشركة بمقترحاته لتطوير استخدام الجهاز.. فأرسلت الشركة له خطاب شكر واعتذار لعدم امكانية تطبيق مقترحاته. وعندما اشترى الطبيب نفس الجهاز بعد فترة فوجيء بأن كافة التعديلات التى اقترحها يتضمنها الكتيب الخاص بالجهاز!. يرأس اللجنة التى تنظر دعوى الطبيب فخر ابوالعز رئيس هيئة الرقابة على الصادرات والواردات وتعقد اللجنة اجتماعا خلال الايام القادمة لنظر الدعوى تمهيدا لاتخاذ الاجراءات اللازمة مع اللجنة الامريكية المماثلة والتى تسمى «نقطة الاتصال».



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/ ٢ /١٩٩٨



الموسوعة الاقتصادية

اعداد المستشار الدكتور :
عبد الفتاح مراد

ثنائى BILATERAL
BILATERAL

تطلق هذه الكلمة على المعاهدات أو الاتفاقات المعقودة بين دولتين ويقابلها المعاهدات المتعددة الاطراف أو الجماعية ولكل منها أحكام خاصة .

اتفاقية الدفع الثنائية BILATERAL AGREEMENT
ACCORD BILATERAL

برز دور اتفاقيات الدفع الثنائية على أثر الازمة الاقتصادية فى عام ١٩٢٩ وماترتب عليها من انهيار قاعدة الذهب وعدم وجود نظام شامل متفق عليه للمدفوعات الدولية ولجوء الدول الى تطبيق القيود على التجارة والمدفوعات لزيادة الحواجز الجمركية وتطبيق انظمة الحصص وفرض الرقابة على التحويل الخارجى وحصره فى سلطات مركزية ولم تعد العملات قابلة للتحويل فيما بينهما أو الى الذهب وفى مثل هذه الظروف لم يعد ممكنا استمرار التجارة بحرية الا عن طريق الاتفاق بين كل حكومتين على شروط التبادل التجارى والمدفوعات حسب القوة التساومية بينها وهكذا اخذت الدول تعقد اتفاقيات تجارية ثنائية بينها يصاحبها اتفاق حول تسوية المدفوعات يأخذ عادة شكل المقاصة البسيطة التى تطورت فيما بعد الى اتفاقيات الدفع التى نعرفها اليوم ، ولعل ابسط اشكال هذا النوع من الاتفاقيات هو النوع الذى تتحدد بموجبه قيم التبادل التجارى استيرادا وتصديرا وتتعهد فيه الحكومتان بمنح اجازات استيراد وتصدير السلع حسب القيم المقرر تبادلها خلال فترة سنة . وتجرى تسوية كل المدفوعات الناجمة عن هذه الاتفاقية عن طريق قيدها فى حسابات لدى السلطات النقدية لكلا البلدين وفى هذه الحالة لايجرى تحويل اية عملات بل تتم التسوية عن طريق المقاصة بين الارصدة الدائنة والمدينة وقد تسمح اتفاقيات الدفع الثنائية باجراء التسوية عن طريق الدفع الفعلى بالعملات اذا تجاوز الرصيد المدين حدا معينا ويسمى هذا الحد بالبندول حيث يمكن للرصيد ان يكون لصالح اى من



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠/٢/١٩٩٨

الطرفين فى فترة معينة ومادامت المديونية أقل من الحد المقرر فلا يجرى تسديد فعلى - ويعتبر الرصيد المدين فى هذه الحالة بمثابة ائتمان بدون فائدة - اما اذا تجاوز هذا الرصيد الحد المتفق عليه فيجب عندها التسديد للدولة الدائنة بالعملة التى يتفق عليها ، وقد ينص فى اتفاقيات الدفع الثنائية كذلك على وجوب تسوية كل المدفوعات سواء تعدت الحد المقرر أم لا ، وذلك خلال فترات معينة كأن يسدد الرصيد المدين كل ستة أشهر او نهاية كل سنة أو قد تفرض أسعار فائدة على الارصدة المدينة .

تجارة ثنائية
BILATERALISM
BILATERALISME

هى على النقيض من نظام التجارة المتعددة الاطراف Muitilateral Trade/Commerce Multilateral فان التجارة الثنائية تدل على نظام التجارة الخاصة وترتيبات الدفع بين كل دولتين من الدول وفى ظل مثل هذه التنظيمات كالاتفاقات المعقودة بين الجمهورية العربية المتحدة وبين كثير من دول الكتلة الشرقية والغربية يتفق عادة على أن قيمة التجارة فى كل اتجاه من الاتجاهين لابد ان تنفق فى الدولة الاخرى المعنية . ومن الناحية المثالية قد تقضى التجارة الثنائية الى تقيد التجارة الدولية ولكن فى عالم مابعد الحرب - الحرب العالمية الثانية - فمن المحتمل جدا أن بعض التجارة قد اجرى فى ظل الاتفاقات الثنائية وهذه التجارة قد لاتجرى فى غيبة مثل هذه الاتفاقات



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦/٢/١٩٩٨

لجنة لحماية صناعة الدواء المصرى من مخاطر اتفاقية «الجات» والمنافسة

كتب ـ فاروق عبد المجيد:

أصدر الدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة والسكان قرارا بتشكيل لجنة موسعة لاتخاذ الاجراءات التى تكفل حماية صناعة الدواء المصرى من مخاطر تطبيق اتفاقية الجات عند الانتهاء من فترة السماح التى تستفيد منها مصر حاليا.

وانه يتم الان التحرك فى وقت مبكر واتخاذ الاجراءات القانونية والتشريعية والتنظيمية لحفظ حق مصر فى براءات الاختراع، وحقوق الملكية الفكرية، والية حل المنازعات وتفهم ابعادها لحماية الصناعة الدوائية من المنافسة غير المشروعة، وحماية السوق من الاغراق والحفاظ على جودة الدواء ومناسبة اسعاره للمواطنين واضاف الوزير ان صناعة الدواء فى مصر عملاقة وحققت الحماية للمواطن المصرى لسنوات طويلة من الازمات الدوائية العالمية وقال ان الدولة تبذل جهدا لحماية هذه الصناعة وتقديم العون اللازم لها، وان الدواء المصرى أصبح يتمتع بقدرة عالية على المنافسة، وان هناك طلبا متزايدا على استيراده. وصرح الدكتور مصطفى الحضرى رئيس مركز التخطيط والسياسات الدوائية بأن اللجنة التى قرر الوزير تشكيلها تضم ممثليهن من وزارات الخارجية والتجارة الخارجية والبحث العلمى والجامعات واتحاد الصناعات وممثلى الصناعات الدوائية، وستتولى هذه اللجنة دفع شركات الأدوية، الوطنية بايداع ملفات تسجيل ادويتها بالدول الاخرى لأخذ اولويات التسجيل، واكد ان عمل هذه اللجنة التى تجتمع دوريا بالوزارة يمكن ان تستفيد منه باقى الوزارات والصناعات الاخرى، و التى تتعرض لنفس المخاطر التى يتعرض لها الدواء المصرى بخلاف دراسة صياغة الاتفاقات الثلاث التى نتجت عن الاتفاقية العالمية والاستعانة بالخبرات المحلية والدولية. □

جويلي في معرض الكتاب

الدول الصناعية تربط بين حركة التجارة وحقوق الإنسان !!

كتب ـ نادر ناشد:

انتقد الدكتور احمد جويلى وزير التموين والتجارة الداخلية، موقف الدول الصناعية، من الدول النامية، اشار الوزير فى ندوة معرض الكتاب أمس الاول، الى ان هذه الدول تضع قيودا على صادرات الدول النامية وتربط بين الصادرات وقضايا حقوق الانسان.

قال الوزير: اننا فوجئنا اثناء الاجتماع الاول لوزراء منظمة الجات بان هناك دولا وضعت قيودا على صادرات دول نامية مثل الهند وباكستان ومصر، خاصة صادراتها من القطن.

وزعمت تلك الدول ان عمالة الاطفال دليل على انها لا تحترم حقوق الانسان.

قال الوزير انه فى ظل اتفاقية الجات لم تعد هناك حرية وعلى رجال الصناعة والقطاع الخاص، ان يفهموا جيدا ان من شروط اتفاقية الجات تحسين الجودة وتنويع المنتج لغزو الاسواق الخارجية. ثم اضاف الوزير: انه اذا كان البعض يشكو من اتفاقية الجات فإن تلك الاتفاقية، اعطت حقوقا لبعض الدول لايجاد وسائل لحماية صناعتها الوطنية فعندما تقرر فتح باب استيراد الدواجن من الخارج، كانت هناك معارضة شديدة في مصر، ومع ذلك وضعنا شروطا لكى تكون الدواجن المستوردة مطابقة للمواصفات، وفرضت تسعيرة تحكمية عليها وعلى المستورد حتى لا تأتينا مخلفات الدول المتقدمة.

د. أحمد جويلى

قال وزير التموين ان حجم التجارة العالمية تجاوز ٥ بلايين دولار الى جانب ١,٥ بليون لتجارة خدمات. وتجارتنا ضعيفة بالنسبة لهذه الارقام.

وتحدث وزير التموين عن رغيف الخبز وقال ان الدولة تولى اهمية كبيرة للخبز لانه يمدنا بـ ٧٠٪ من الطاقة و٧٠٪ من البروتين وهو وجبة اساسية فى كل البيوت المصرية ونحن نطحن ٥٠٠ ألف طن فى الشهر الواحد.



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧ / ٢ / ١٩٩٨

في أول تطبيق لاتفاقية الجات

اتخاذ الاجراءات القانونية لاستعادة ١٠٠ عمل فنى دراسى مصرى تم ضبطها بكندا

كتب ـ عبدالفتاح ابراهيم:

تتخذ وزارة الاعلام بالتعاون مع مكتب التمثيل التجارى المصرى فى كندا الاجراءات القانونية لاستعادة أكثر من ١٠٠ عمل ومصنف فنى مصرى من أعمال اتحاد الاذاعة والتليفزيون مستولى عليها فى كندا، وذلك فى أول تعاون بين الوزارة والمكتب فى المتابعة لاحكام اتفاقية الجات بالنسبة لحقوق الملكية الفكرية، صرح بذلك السيد على جلال وكيل اول وزارة الاعلام.

وكانت توجيهات السيد صفوت الشريف وزير الاعلام بضرورة مواكبة احكام اتفاقية الجات وفى إطار هذا التوجيه قامت السلطات الكندية وشرطة للمصنفات الفنية بكندا بحملات على جميع المحلات التى تبيع شرائط الفيديو بمدينة «كويبك» الكندية، وصادرت اعدادا كبيرة من الأعمال والمسلسلات المصرية المنتجة داخل اتحاد الاذاعة والتليفزيون واكد السيد على جلال انه يجرى الآن فحص الاعمال حتى يمكن حصر الاعمال الفنية المعتدى عليها الخاصة بالاتحاد والاعمال الفنية العربية الأخرى بهدف إبلاغ كل صاحب عمل لتحريك الدعوى فى هذه القضية وأضاف وكيل اول الوزارة انه يجرى حاليا اتخاذ الاجراءات القانونية لاقامة الدعوى للحفاظ على حقوق الاعلام المصرى، ومن الاعمال الفنية التى تم ضبطها على سبيل المثال «لن اعيش فى جلباب أبى، والبرارى والحامول، وياعزيزى كلنا لصوص، ونصف ربيع الآخر، أمواج لاتصل الشاطئ، وأيام الغربة، والابطال ويوميات ونيس وشئ فى صدرى، وبوابة الحلوانى، الجزء الثالث، ومن الذى لايحب فاطمة، ورأفت الهجان، والعاصفة» وقال انه يجرى الآن التوسع فى التعاون مع مكاتب التمثيل فى البلدان الأخرى للتحرك فى هذا الاتجاه أسوة بما تم فى كندا.

٠٠٠٠٠٠٦٠



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٢/١٩٩٨

بدء اجتماعات الاتحاد العربى للأسمدة بالقاهرة

بمشاركة ٢٣٠ من الجهات العربية والدولية فى مجال انتاج الاسمدة بدات بالقاهرة اجتماعات الملتقى الدولى السنوى الرابع للاتحاد العربى للأسمدة برئاسة المهندس اسامه الجنايني رئيس الاتحاد ورئيس مجلس ادارة شركة أبوقير للأسمدة.

وقد ناقش الخبراء ٢٠ ورقة عمل تتعلق بالسياسات المتبعة فى نطاق السوق الدولية والنظرة المستقبلية فى ظل تطور الطلب واتفاقية الجات والجديد فى عالم استخدام التقنيات الحديثة فى تطبيقات الاسمدة الكيماوية بالزراعة وأثر الارشاد الزراعى على تطور الطلب.



اسامة الجنايني

كما نوقش ما يجرى على الساحة العالمية من توسعات فى المشروعات الجديدة لانتاج الاسمدة النيتروجينيه وأثر ذلك على حركة التبادل العالمى فى مجال الأسمدة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩/٢/١٩٩٨

سليمان رضا يفجر القضية والخبراء يتهمون «الجات»

تراجع معدل نمو الاستثمار الصناعى إلى 7٪

أبو زغلة يطالب بحوافز ضرائبية وجمركية لتشجيع الاستثمارات الصناعية

□ كتب ـ خالد سيف الدين:

فجر المهندس سليمان رضا وزير الصناعة والثروة المعدنية قضية تراجع الاستثمارات الصناعية مشيرا إلى أن معدل نمو الاستثمار الصناعى وصل إلى 7٪ خلال 96/1997 حيث تراجع معدل النمو من 38٪ خلال الفترة من عام 88 إلى 1995 إلى 15٪ فى عامى 95/1996.

وقد أكد بيان صادر عن وزارة الصناعة أن هذا ينعكس على الصادرات الصناعية حيث وصلت نسبتها فى الدخل القومى عام 95 ما بين 6 إلى 7٪ وذلك لسيطرة الفكرة الكلاسيكية عن الاحلال محل الواردات والتمسك بالحماية الجمركية.

وذكر البيان أن برنامج الخصخصة هو الآخر لم يساهم حتى الآن فى تغيير هذه النسبة.

ومن جانبهم أرجع خبراء الصناعة والمعنيون بالاستثمار التراجع فى معدل نمو الاستثمارات الصناعية إلى الخوف من اتفاقية الجات وارتفاع تكلفة استيراد المواد الخام وظهور نشاطات أخرى أكثر جذبا وأمانا للاستثمار.

ويقول المهندس فؤاد أبو زغلة وزير الصناعة الأسبق إن أغلب المستثمرين اتجهوا إلى الاستثمارات السياحية وهو ما يظهر فى ظهور العديد من القرى فى الساحل الشمالى وغيره.. وذلك لتوافر عائد أكبر كما اتجه البعض إلى الاستثمار فى التعمير خاصة فى المجتمعات العمرانية الجديدة.

وقال إن كل ذلك انعكس بالسلب على الاستثمارات الصناعية.. حيث تأثر بشكل ملحوظ رغم أهميته القصوى فى تحقيق التنمية ودعم الصادرات المصرية.

مشيرا إلى أن انخفاض عوائد النشاط الصناعى ساهم هو الآخر فى تراجع الإقبال على الاستثمارات الصناعية، فضلا عن كونه يستغرق وقتا طويلا كما أنه لا يخلوا من المشاكل ويتطلب تكنولوجيا وقدرة على منافسة المستورد الذى أدى حاليا إلى تراكم المنتج لدى كثير من المنشآت الصناعية.

وطالب أبو زغلة بأن تكون حوافز مغرية من قبل الدولة للمستثمرين فيما يتعلق بالضرائب خاصة على المعدات والذى تأخذ الدولة ضرائب عليها تصل إلى 10٪ كذلك الجمارك مطلوب مزيد من التخفيضات فى ظل المنافسة العالمية والتى تفرضها اتفاقية الجات.

كما طالب بأهمية دعم الصناعات الصغيرة من خلال توفير تكنولوجيا حديثة لانها الوسيلة الوحيدة لزيادة الاستثمارات الصناعية.

وقال المهندس فؤاد هجرس رئيس شركة هجربوتا إن رجال الاعمال يخشون من ارتفاع تكلفة المنتج لعدم توافر الخامات اللازمة للصناعة محليا وارتفاع



تكلفة استيرادها مشيرا إلى أن المستثمر الصناعى الآن فى حالة ترقب لما سوف تسفر عنه اتفاقية الجات.

وقال المهندس بهى الدين محمود رئيس شركة سيناء للمنجنيز سابقا إن هناك نقطتين مهمتين تعد الأسباب الأساسية لتراجع معدل نمو الاستثمارات الصناعية فى مصر الأول يتعلق بالإعفاءات من الجمارك حيث لم تاخذ الصناعة حقها من هذه الاعفاءات أسوة ببقية النشاطات الأخرى كالسياحة والتجارة.

الثانى يعود إلى أن الاستثمار الصناعى يتطلب وقتا كبيرا لجنى ارباحه وهو شىء لا يتماشى مع رغبات المستثمرين حيث يتطلعون للربح السريع بجانب ارتفاع مصاريف التشغيل الصناعى.. مشيرا إلى أن على الدولة أن تعطى حافزا أكبر للمستثمرين خاصة أن المخاطر الصناعية أكبر من أى نشاط آخر وأن تعطى فترة سماح للضرائب.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢/٢/١٩٩٨

مصرى محكما دوليا بمنظمة «الجات»

اختار جهاز فض المنازعات بمنظمة التجارة الدولية «الجات» الدكتور سامى عفيفى حاتم ليكون محكما دوليا بالمنظمة.

يذكر أن الدكتور عفيفى يرأس قسم اقتصاديات التجارة الخارجية بكلية التجارة وإدارة الأعمال بجامعة حلوان ويأتى اختياره لهذا المنصب تقديرا من المنظمة الدولية للدور الذى تقوم به مصر فى مختلف المجالات خاصة المجال القانونى.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤/ ٢/ ١٩٩٨

د . حاتم .. محكما دوليا فى الجات

وافق جهاز فض المنازعات بمنطقة التجارة العالمية المعروفة بالجات ومقره جنيف بسويسرا على اختيار الدكتور سامى عفيفى حاتم محكماً دولياً فى نطاق التجارة الدولية فى السلع والخدمات.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٦/٢/١٩٩٨

فى مذكرة من غرفة الطباعه لرئيس الوزراء:

منافسة غير متكافئة مع المطابع الاجنبية

□ كتبت ـ عزة نصر:

كشفت غرفة الطباعة عن أنها تتعرض حاليا لهجمة شرسة من العديد من الدول بالمنطقة عن طريق بعض الوكلاء للمطابع فى هذه الدول ومنها قبرص واليونان وبعض الدول العربية.

وأوضحت الغرفة فى مذكرة قدمتها للدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء أن مصلحة الجمارك تسعى لأن تمنح وسائل التعبئة والتغليف الورقية وغير الورقية إعفاءات جمركية وفقا لاتفاقية الجات بينما الورق والكارتون اللازم لصناعة الطباعة للمغلفات وغيرها تخضع لجمارك ورسوم من 15٪ إلى 45٪ مما يهدد صناعة العلب بالاندثار بخلاف طباعة الكتب التى تميزت بها واجتذبتها دول عربية أخرى حيث تتمتع المطابع هناك بإعفاءات جمركية على الخامات تشجيعا للصناعة.

وأكدت المذكرة أن الاستيراد المنظم للماكينات المستعملة بدون تحديد سنة الصنع جعل مصر مستودع للحديد الخردة وبدأ يتقهقر مستوى الطباعة عن الدول الأوروبية التى تبيع لنا مخلفاتها بمبالغ زهيدة للحصول على ماكينات حديثة بتكنولوجيا عالية مما يؤثر على المستوى الفنى وإمكانيات التصدير زهذه المشكلة أوجدتها صعوبة التمويل لشراء الجديد والمستحدث من الآلات لسوء سياسة الإقراض الصناعى فى مصر حيث مازالت باهظة التكاليف ويجعل عملية الإحلال والتجديد صعبة على أصحاب المطابع فى ظل منافسة داخلية حكومية وخارجية واردة من دول شرق أسيا ودول عربية وبأسعار منخفضة لا تنافس. وناشدت المذكرة تعديل سياسة البنك الصناعى وإعطائه من الإمكانيات ما يساعده على الإقراض وبسعر فائدة مميز حيث تصل التكلفة الحالية إلى 25٪ مما يوجد مجتمع من المتعثرين رغما عنهم. كما طالبت الغرفة بحظر إنشاء مطابع حكومية وشبه حكومية حيث إن ذلك على حساب غلق مطابع قطاع خاص مع عدم القدرة على التجديد لاختفاء عنصر الربح نتيجة لمنافسة غير متكافئة بين المطابع التابعة للدولة والقطاع الخاص ذات الإمكانيات المحدودة.

د. كمال الجنزورى



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١/ ٢/ ١٩٩٨



الحرب على الدواء المصرى لا تاتى من الخارج فقط.. ولا تاتى من تحديات تطبيق اتفاقية الجات.. ولكن الخطر الكبير ياتى من الداخل، بل من بعض الصيادلة، او من بعض الفئات الدخيلة على مهنة الصيدلة، واستطاعوا النفاذ إليها من خلال بعض الثغرات لتنفيذ مخططاتهم الرهيبة للكسب غير المشروع.. حيث ان اكبر نسبة ربح تكون موجودة فى الدواء والسلاح والمخدرات.. هذا المثلث الرهيب الذى ياتى بارباح ضخمة لاقبل للبعض بها،

واذا كانت التجارة فى المخدرات محرمه ومجرمة، وفى السلاح غير ممكنة واحيانا تكون مستحيلة، فالتجارة فى الدواء هى الممكنة والسهلة والمربحة ايضا. مع انها فى الاساس اخطر من السلاح والمخدرات لإتصالها المباشر بصحة الإنسان.

أدوية المكيفات والمنشطات يتم تهريبها وبيعها فى صيدليات معروفة بالقاهرة والاسكندرية

واذا كان الدواء المصرى مازال يصارع أباطرة الطمع ويدافع عن مكانته ويدفع كل من تسول له نفسه ان يقترب من المنطقة التى يعمل بها، فإن كثيرا من الادوية يتم تهريبها إلى داخل مصر لمنافسة الدواء المصرى.. وهذه الأدوية معروف عالميا عنها أنها خطر إستخدامها إلا أنها أحيانا تفاجىء الصيادلة الشرفاء.

وحول هذا الموضوع يقول د. سراج الدين الحلفاوى صيدلى أحيانا تأتينى روشته مكتوبة بشكل غريب، وبخط غير مقروء ومن خلال معرفتى ومهنتى لعشرات السنين فأنا لم يمر على دواء بهذا الاسم وأنظرفى قوائم الأدوية فلا أجد وأحيانا اسأل حامل الروشته عن هذا الطبيب وهل قال إصرفها من صيدلية معينة؟

وهنا يجيبنى بالايجاب، فإن الطبيب أمرنى بصرفها من صيدلية معينة بشارع رمسيس أو بمدينة نصر أو ما إلى ذلك.. والخطير فى هذه الحكاية أننا لو استطعنا الجمع بين هذا الطبيب وصاحب هذه الصيدلية سنجد أن بينهما إتفاقا غير مكتوب حول هذه الأدوية التى غالبا ماتكون مهربة وفى الغالب ايضا يتم كتابتها بطريقة معينة لايقراها إلا صاحب هذه الصيدلية.

من هنا لابد وأن تعرف أن هناك مايشبه المافيا لاستغلال الناس أولا، ولتدمير سمعة الدواء المصرى ثانيا..

وهناك عشرات من الأدوية المستوردة ويوجد البديل لها ومتوافر وبنفس الفاعلية مثل بعض ادوية قرحة المعدة والتى يصل سعر المستورد منها إلى حوالى ٢٠٠ جنيه إنما المحلى لايتعدى سعره عشرين جنيها.

واحيانا نفاجأ بالبعض يشككون فى فعالية الدواء المصرى وذلك من اجل السماح لمجموعات فروع شركات الادوية العالمية والمكاتب العلمية الموجودة فى مصر والتى تشكل فيما بينها مجموعات من المهربين تحت ستار انهم رجال اعمال أو من الذين لهم علاقات بالسفر والطيارون أو عن طريق الحقيبة الدبلوماسية، وبكل هذه الطرق يتم دخول ماخف وزنه وغلا ثمنه من الدواء، وهناك كثير من الصيدليات فى وسط البلد ومدينة نصر والاسكندرية معروفة بالاسم، ويعرفها جيدا التفتيش الصيدلى من خلال ضبطيات وسوابق كثيرة ولايقع اصحابها تحت طائلة العقاب لأن القضية فى النهاية تكون غير متوافرة الأركان

أحد مرضى السرطان كتب له أستاذ كبير اسم عقار ثبت له فاعلية كبيرة فى علاج حالته ولكن هذا العقار غير موجود فى مصر وعندما بدأت أسأل عن كيفية إحضار هذا العلاج سألت اكثر من صيدلى ولكنهم كانوا يعتذرون، وفى شارع رمسيس هناك صيدلية مشهورة استمهلنى الصيدلى بها بعض الوقت ثم سمح لى بالدخول، وقال لى ان هذا العلاج ممكن يكون متوافرا بعد اسبوعين وعليك أن تقوم بدفع ألف وخمسمائة جنيه تحت الحساب.. ولما قلت له وهل هذا العلاج غال؟ قال طبعا.. ولكن طريقتنا فى إستيراد الدواء تحتاج لنفقات لانه غالبا ما يأتى عن طريق الحقيبة الدبلوماسية.

ويشير د. سراج الحلفاوى إلى أن هناك نوعين من الأدوية الرائجة فى الشوق ويقوم ببيعها بعض اصحاب الصيدليات الذين لاينتمون إلى مهنة الصيدلة بشىء وهما أدوية الكحة والأدوية المخدرة، والمكيفات، والأدوية الجنسية، فبعد أن كانت محلات العطارة هى المكان الوحيد لمثل هذه الاشياء تحولت بعض

الصيدليات للعمل والاتجار بها.

واذا كانت حدة الاتجار فى ادوية المكيفات قد هبطت بعض الشيء فمع الضغوط المادية والنفسية التى تولد الضعف الجنسى يلجأ المتضررون الى الصيادلة مباشرة اما عن جهل او لضعف الامكانات التى لاتسمح للذهاب لطبيب متخصص.. وتوجد مافيا لتهريب هذه الادوية خاصة مع القادمين من دول الخليج وذلك لانتشار مثل هذه الادوية هناك ومن السودان وليبيا واسرائيل..

وهذه الادوية فى الاساس تدمر الحياة الجنسية لدى مستعمليها لانها تصل بهم لدرجة الادمان. وهى ادوية لاتخضع لرقابة وزارة الصحة وغير معروف الشركة المنتجة لها وتصل للصيادلة عن طريق تجار الشنطة الذين يتمركزون فى بعض المناطق بوسط القاهرة، وهى ادوية ليس لها تأثير حقيقى على متعاطيها، بل ايحاء وتأثير نفسى فقط ولذلك فهى مدمرة وعلى المدى القصير تسبب احباطا لمستخدميها وادمانا لاستخدامها، وللاسف فلقد انتشر استخدام مثل هذه الادوية فى بعض مراكز الشباب ومراكز رفع الاثقال ويصف فيها المدربون هذه الادوية بادعاء انها تعمل على بناء الجسم

وحتى فى حالة ما اذا تم ضبط المخالفات فى الصيدليات فإن القانون تصبح عقوبته غير مؤثرة كما يقول د. محمود غراب الاستاذ بكلية الصيدلة فقانون الصيدلة رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والذى ينص على العقوبات غالبا ماتكون عقوبات هزيلة وغير رادعة ولذلك فلابد من اعادة النظر فى هذا القانون حتى يصبح اكثر تأثيرا ونطالب بالتشديد على المخالفين او من يكرر المخالفة، فهل تصدق انه توجد عقوبة غرامة تتراوح من جنيهين الى عشرة جنيهات (او عشر ليرات سورية) وذلك فى حالة عدم وجود مدير الصيدلية ووجود بائع لايملك صفة الصيدلى

واذا ماتم ضبط هذا البائع الذى لايحمل صفة الصيدلى فى كمين تم اعداده فيتهم البائع بممارسة مهنة بدون ترخيص وعقابها هو الحبس لمدة سنتين. وبالتالى فعقوبة الغرامة على صاحب الصيدلية غير كافية،

على النويشى

ولم نسمع عن بائع تم حبسه

وفى حالة ضبط ادوية مخالفة او مهربة فهنا توجد ثلاثة اتهامات وليست تهمة واحدة الاولى: تهمة الاتجار فى ادوية مهربة، والثانية: تهرب ضريبى والثالثة ادوية غير صالحة للاستعمال وذلك فى حالة عدم معرفة مصدرها او فسادها. والغريب ان التهمة الاخيرة تصنف كتهمة تموينية وعقوبتها اشد.

ويشير الى ان هناك مجموعة من الادوية يتم تهريبها من الدول العربية وخاصة السعودية مثل بعض ادوية السرطان وادوية الربو وبعضها، وليس هذا هو الخطير فى الامر فهناك نقطة تحتاج الى ايضاح، فبعض العبوات قد يكون تاريخ الصلاحية المدون عليها ساريا ولكنها مهربة ولكن فى الاصح ان الدواء يكون قد وصل لدرجة الفساد لان اغلب تلك الادوية المهربة لايراعى اثناء نقلها من البلاد البعيدة طرق الحفظ المناسبة من درجة حرارة ورطوبة وضوء، وبالتالى يؤثر عليها التخزين لمدد طويلة سواء تم نقلها بالطريق البرى او بالجو، والخطير ايضا ان بعض الشركات تقوم بتقليد شكل العبوات والزجاجات وتقوم باعادة تعبئة الدواء، واحيانا تجمع هذه العبوات من اكوام القمامة او بالاتفاق مع بعض المستشفيات الخاصة لشراء تواريخ الحقن منها.

وكثيرا ماتم ضبط ادوية معبأة بنفس الدواء .. او معبأة فى عبوات مختلفة تحمل اسما مختلفا عما بها من دواء، واحيانا تكون العبوة مملوءة بالماء.. والان اصبحت صناعة الدواء المقلد صناعة وتجارة مربحة وقد تم ضبط عدة مصانع تقوم بتعبئة امبولات بالشربات وتوزعها على انها فيتامينات.



المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ١/ ٩/ ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إذا لم نطبق أسلوب الوقاية:

داء «الجات».. يصيب الدواء المصرى

مما لا شك فيه أن قطاع الدواء فى مصر من القطاعات المهمة التى يجب الاهتمام بها وحمايتها من آثار اتفاقية «الجات» التى أصبحت تهدد العديد من الصناعات فى الدول النامية.

وقطاع الدواء فى مصر من القطاعات التى تواجه تحديات «الجات» وأن هذه التحديات ستشكل مخاطر كبيرة على هذه الصناعة.

ومن هذا المنطق دق الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للأدوية أمس ناقوس الخطر محذرا من أن صناعة الدواء فى مصر ستواجه خلال الشهرين القادمين العديد من المشكلات نتيجة الضغوط التى تمارس على صناعة الدواء فى مصر من قبل الدول الكبرى.

واتهم فى حديثه أمام لجنة الصحة بمجلس الشعب أمس القيادات بشركات الأدوية بعدم تغيير أسلوب عملها بما يتواكب مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة فى ظل تحرير التجارة التى أكدت عليها «الجات» مشيرًا إلى أنه تم أخيرا حل العديد من مجالس إدارات بعض الشركات وتحويل عدد منهم للنيابة العامة. وأوضح أن خسائر بعض الشركات بلغت أكثر من ٣٠٠ مليون جنيه منها ١١٧ مليونا فى شركة النصر إلى جانب مديونياتها لدى البنوك والتى تقدر بنحو ٢٠٠ مليون جنيه ووصلت فوائد القروض عليها إلى ٣٤ مليون جنيه.

وأضاف أنه تم اعتماد مبلغ ١٣٠ مليونا جنيه للنهوض بالشركة من عثرتها، ولكن الشركة خصصت المبلغ لزيادة المرتبات والمكافآت، ولذلك قررت الجمعية العمومية حل مجلس إدارتها. وقال فاروق بجاوى وكيل وزارة بالجهاز المركزى للمحاسبات إن إجمالى الطاقات العاطلة بشركات الدواء تصل إلى ١٨٠ مليون جنيه وهناك مخزون راكد منتهى الصلاحية قيمته ٧٤ مليون جنيه وبلغت مديونيات الجهاز الحكومى لدى شركات الدواء ٢٨ مليون جنيه منها ٢٧ مليونا لدى وزارة الصحة. وأكدت المناقشات ضرورة أن تقوم شركات الأدوية بوضع خطة لمواجهة التحديات التى تفرضها اتفاقية الجات على قطاع الأدوية حتى تحمى هذه الصناعة من الخطر.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/٣/١٩٩٨

مبارك فى كلمته لمؤتمر العمل العربى بالأقصر:

الارتقاء بمستوى الإنتاج العربى لمواجهة المنافسة

اقتصاديات السوق تتيح الفرص للصادرات العربية

طالب الرئيس حسنى مبارك - فى كلمته لمؤتمر العمل العربى الذى افتتح أمس بالاقصر - بضرورة الارتقاء بمستوى جودة الإنتاج العربى لمواجهة المنافسة، واكد أن إقامة منطقة عربية حرة ستكون نواة لتكتل اقتصادى يحقق التنمية فى الدول العربية، وذلك بعد أن اتسم النظام الاقتصادى العالمى الجديد بظهور تكتلات، وعقد اتفاقيات تجارية عالمية وإقليمية مثل اتفاقية «الجات».

وأضاف الرئيس - فى كلمته التى القاها نيابة عنه السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة - أن جهودنا العربية المستمرة لتنفيذ استراتيجية نحو اقتصاديات السوق، وارتباطنا باتفاقية الجات، يمكن أن تشكل أساسا متينا لتبادل الامتيازات بين دولنا العربية، لتعويض الفرص التى يحتمل ضياعها بالنسبة للصادرات العربية فى أسواق الاتحاد الأوروبى، نتيجة فقدان المعاملة التفضيلية التى كانت تتمتع بها بلادنا قبل اتفاقية الجات.



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢١/٣/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مبارك فى مؤتمر العمل العربى بالأقصر يطلب:

اقامة منطقة عربية حرة لتكون نواة لتكتل اقتصادى يحقق التنمية

الأقصر ـ من محمد الدردير:

طالب الرئيس حسنى مبارك فى الجلسة الافتتاحية لمؤتمر العمل العربى الذى عقد فى الأقصر امس بضرورة الارتقاء بمستوى جودة الانتاج المحلى فى الدول العربية لمواجهة المنافسة العالمية، وذلك بعد أن اصبحت هناك معايير عديدة للجودة، واتسم النظام الاقتصادى العالمى الجديد بظهور التكتلات الاقتصادية، وعقد الاتفاقيات التجارية العالمية والاقليمية، مثل اتفاقية «الجات» ومع سريان هذه الاتفاقية وتحرير التجارة العالمية، ازدادت حدة المنافسة فى انحاء العالم، كما طالب باقامة تعاون مشترك بين الدول العربية، وخلق نموذج لتبادل المنفعة على اساس أن معظم العناصر العملية الاقتصادية متوافرة سواء كانت رؤوس اموال او مواد خام أو عمالة او الأسواق.

وأضاف الرئيس فى كلمته التى القاها نيابة عنه السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة فى المؤتمر الذى عقد برياسة السيد مساعد بن محمد السنانى وزير العمل السعودى، أن جهودنا العربية المستمرة لتنفيذ استراتيجية التوجه نحو اقتصاديات السوق وارتباطنا باتفاقيات «الجات» يمكن أن تشكل اساسا متينا لتبادل الامتيازات بين دولنا لدخول الأسواق العربية، وبذلك يمكن تعويض الفرص التى يحتمل ضياعها بالنسبة للصادرات العربية فى أسواق الاتحاد الأوربى، نتيجة فقدان المعاملة التفضيلية التى كانت تتمتع بها بلادنا قبل اتفاقية الجات،، وأشاد الرئيس بقرار القمة العربية باقامة منطقة عربية حرة من اول العام الحالى، كنواة لتكتل اقتصادى عربى يسعى بالسوق العربية المشتركة الى سوق موحدة لتحقيق التنمية الشاملة للشعوب العربية.

واشار الرئيس مبارك فى كلمته الى أن برنامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر يستهدف تحول الاقتصاد الى اليات السوق، وتوفير بيئة عمل مستقرة متحررة من تعقيدات التدخل الحكومي، وأكد أننا حريصون على توفير فرص عمل جديدة للمواطنين فى القطاعات المنتجة سلعيا وخدميا، كما أننا حريصون على الا يضار اي عامل من جراء الخصخصة، وقد اتجهنا الى غزو الصحراء، باقامة مشروعين هما ترعة السلام فى سيناء، وتوشكى فى جنوب الوادى، وأكد أن التنمية تتحقق بوجود سلام دائم، وهى قضية مصر لتوفير المناخ الملائم لنجاحها وتذليل المصاعب التى تواجهها.

واكد الرئيس أن مصر مصممة على تحقيق السلام وستقاوم كل مايعوق مسيرته بالتشاور والتنسيق مع الأشقاء العرب ومع الأصدقاء فى المجتمع الدولى وفى كل المحافل الدولية والاقليمية وذلك لتحرير الأرض العربية المحتلة واقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. وأكد رئيس المؤتمر أن التحديات التى نواجهها اليوم وفى مقدمتها تعثر عملية السلام الناجم عن تعنت الحكومة الاسرائيلية يجعلنا أحوج ماتكون لوحدة الصف العربى لمواجهة هذه التحديات .

وتحدث فى المؤتمر السيدان خليل ابو عقيقة ممثل جامعة الدول العربية وابراهيم قويدر رئيس منظمة العمل العربية.



المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ٤/ ٣/ ١٩٩٨

ندوة عن أثر اتفاقية «الجات» على السلع الغذائية

كتب ـ أحمد نصر الدين:

تعقد الاثنين المقبل ندوة «نظم الجودة الشاملة فى مصانع الاغذية» بكلية الزراعة جامعة القاهرة تحت رعاية الدكتور فاروق اسماعيل رئيس الجامعة لمناقشة أثر تنفيذ اتفاقية «الجات» وتحرير التجارة العالمية على السلع الغذائية المنتجة بالمصانع المصرية من قطاعات : الأعمال العام، والخاص، والاستثمارى.

وصرح الدكتور سمير عبد الوهاب ابو الروس رئيس الندوة وعميد الكلية بأنه تم تحديد ٤ محاور تطرح للمناقشة وقضايا ادارة نظم الجودة الشاملة فى ظل الاقتصاد العالمى الجديد، ومتطلبات الجودة فى المواصفات الدولية واستراتيجية المنافسة وتطوير الصناعات الغذائية ومن المقرر أن يشارك فى الندوة عدد من مسئولى الشركات الصناعية المنتجة للغذاء فى مصر والخارج وأساتذة كليات الاقتصاد والتجارة والزراعة ومسئولى الجامعة والمراكز العلمية المصرية العاملة فى مجال موضوع الندوة.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/٣/١٩٩٨

من قريب

نحن والعولمة...

فى الأسبوع الماضى اعلن السفير الامريكي فى مصر أن وفدا امريكيا من شركات الادوية يسعي إلى إقناع مصر بسرعة تطبيق قوانين الملكية الفكرية وحقوق الاختراع على صناعة الدواء، دون انتظار للفترة الانتقالية التى نصت عليها اتفاقية الجات... وذلك لمساعدة هذا القطاع على تطوير نفسه لمواجهة المنافسة العالمية .. كما انه سيسعى إلى تحقيق نفس الهدف بالنسبة لقطاع التامين فى مصر .

وفى نفس هذا الاسبوع اتيح لى ان أشهد ندوة أقامها البنك الدولى عن مصر والاقتصاد العالمي. تركز الحديث فيها حول التغيرات المثيرة التى شهدتها الاسواق العالمية وكيف ان العولمة اصبحت هى القوة الفعالة التي تحرك النمو وتؤثر على مسار التنمية، بحيث لم يعد امام مصر وغيرها من دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا خيار غير اللحاق السريع بالاقتصاد العالمى وتطبيق الياته .. فلم يعد السؤال هو هل نشارك او لا نشارك فى العولمة، بل كيف نفعل ذلك بصورة فعالة ومدى الفترة الزمنية اللازمة لذلك .. وقد بدا واضحا من ارقام البنك الدولى أن الانجازات التى تحققت فى مصر خلال الفترة من ٩٣ الى ٩٦، والطفرة الهائلة فى أسواقها المالية، تقدم امالا طموحة تشير إلى الفرص الكبيرة التى تملكها مصر للوصول إلى هدف يحافظ على وتيرة مطرده من النمو الاقتصادى بنسبة ٦٪ حتى عام ٢٠٠٠.

وحين يطلع المرء على كثير من الادبيات والمناقشات التى تدور حول تأثير الشركات الكوكبية(المتعددية الجنسيات) وموقفها من العالم الثالث، فسوف يدرك حجم الاخطار التى يمكن أن تتعرض لها الشركات المصرية التى جرى خصخصتها حديثا حين تدفع دفعا الى دخول الاسواق العالمية، قبل أن تكتمل هياكلها التكنولوجية والمالية فى اقامة انظمة أنتاج قادرة على المنافسة العالمية، ومايترتب على ذلك من ارتفاع أسعار منتجاتها بما يفوق قدرة المستهلك فى الأسواق المصرية على نحو يضر بالاقتصاد الوطني ويتسبب في مشكلات إجتماعية صعبة.

ويحذر كثير من الخبراء الاقتصاديين من ان معظم الشركات الكوكبية التي تقدم علي الاستثمار في الدول النامية، لا يهمها في المقام الأول غير انها أسواق كبيرة للانتاج العالمي، دون اعتبار للبعد الاجتماعي.. وهو مايثير تساؤلات عديدة حول اصرار هذه الشركات علي تجاوز الفترة الزمنية التي حددتها اتفاقيات الجات ومحاولة اختصارهادون مبرر واضح.

وقد كان من أكثر المناقشات اثارة في الندوة التي عقدها البنك الدولي تلك التي دارت حول الانهيار الاقتصادي والمالي الذي تعرضت له دول جنوب شرقي إسيا، والذي سرعان ما ظهرت اثاره الاجتماعية والسياسية في دول مثل اندونيسيا.. وتزداد هذه المخاطر وضوحا إذا ما فكرنا في اوضاع السلام المتعثرة وغيوم الحرب المتراكمة في بالشرق لاوسط بسبب ازمة العراق .

وفي النهاية فقد يبدو لي من الاهمية بمكان، ان يعرف الرأي العام ماذا يعني اللحاق بقطار العولمة بالنسبة لنا.. ما الثمن الذي سندفعه وما هي المكاسب التي سنجنيها، قبل أن نجد انفسنا نركب قطارا في الاتجاه الخاطيء.

سلامة أحمد سلامة



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/٣/١٩٩٨

المشتريات الحكومية وتحديات الجات

يستلفت النظر في البيان الرسمي للمجلس الرئاسي المصري ـ الأمريكي في ٢٦ يناير ١٩٩٨ تاكد حرص مصر على الإندماج في الاقتصاد العالمي وزيادة مكانة القطاع الخاص في التنمية المستديمة ، إلا انه وردت به فقرة حول «إعادة تعريف دور المشتريات الحكومية في الاقتصاد بما يستلزم إعادة صياغة قانون المناقصات والمزايدات وفقا للاعراف الدولية» . ثم جاء قرار إعادة النظر في قانون المناقصات المعروف بقانون «٩٠» كخطوة في هذا الاتجاه ، فما هي هذه الاعراف الدولية وأين نحن منها وما أثر تطبيقها وقدرتنا على مواكبتها والاستفادة منها؟

أعفت اتفاقية «الجات» القديمة المشتريات التي تقوم بها الحكومة وهيئاتها من منح المعاملة الوطنية للشركات والمنتجات الاجنبية وهي لا تلزم الدولة المعنية بتطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية على الموردين الاجانب وتقتصر التزامها فحسب على منحهم معاملة عادلة ومتساوية . وهي تسمح للهيئات الحكومية بان تشترى احتياجاتها – اذا رغبت – من المنتجين المحليين حتى اذا عرض موردون اجانب منتجات مثيلة بسعر اقل . والنتيجة هي تحميل دافعي الضرائب أعباء اكبر .

ولكن النظرة لهذه المشتريات الضخمة تطورت في إطار العمولة ومنظمة التجارة العالمية التي انضمت مصر اليها رسميا عام ١٩٩٥ ، ليلزم اتفاق المشتريات الحكومية الجديد اعضاءه بتطبيق الوطنية ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية على هذه المشتريات بحيث تتم عن طريق مناقصات عامة معلنة تتاح فيها فرصة عادلة ومتساوية للموردين الاجانب وهذا الالتزام ينطبق على مشتريات الهيئات حكومية التي تحددها كل دولة على ضوء مصالحها ويبرز أهمية المشتريات الحكومية حجمها الضخم اذ تشكل ١٠ - ١٥٪ من إجمالي الناتج القومي في العالم وتتزايد قيمتها باطراد في التجارة العالمية للسلع والخدمات لتبلغ مليارات الدولارات مما قد يتيح فرصة للصناعة المصرية للتقدم لمناقصات المشتريات الحكومية في الدول الاخرى ليفتح لها ابوابا واسعة لم ترتدها من قبل ، مثلما تستفيد اسرائيل في علاقاتها بالولايات المتحدة وكندا والاتحاد الاوروبي . وفي المقابل سنتعرض لما يسمى منافسة عادلة ومتساوية مع تخفيف العبء عن دافعي الضرائب نتيجة للشراء من «أنسب» المصادر اقلها تكلفة .

والهدف الرئيسي لاتفاق المشتريات الحكومية هو الالتزام بتطبيق قواعد المنافسة التجارية عند شراء السلع والخدمات دون تمييز مورد محلي واجنبي ، ليتم استخدام الاموال العامة بشكل اكثر كفاءة . ولعل ابرز مواد الاتفاق هي مادته الثالثة التي تلزم الجهة المشترية بتطبيق مبداى المعاملة الوطنية ، ومعاملة الدولة الاولى بالرعاية – على ما تشتريه . والمبدا الاول يمنعها من منح تفضيل في السعر أو خلافه للموردين المحليين كما يمنعها المبدا الثاني من التمييز بين الدول الاجنبيـــة الموردة . ويستلزم ذلك أن تكون المشتريات الحكومية عن طريق مناقصات عامة معلنة تتيح فرصة عادلة للموردين الاجانب للمشاركة فيها وتتم الترسية على أقل أو أنسب عطاء واكثرها ميزة .

وهو ما طالب به خبراء ضرائب واساتذة جامعات ورجال أعمال في مصر مؤخرا ونامل الا يفهم من ذلك تدخلا او مساسا بسيادة او صناعة ، مادمنا قد ارتضينا اصول لعبة العولمة التي نشارك فيها بشكل متزايد يوما بعد يوم بحكم عضويتنا في منظمة التجارة العالمية ، فالمشتريات الحكومية من جانب هي مبيعات/صادرات من القطاعين الخاص والعام على الجانب الآخر ، كما انه من الناحية النفسية والافصاحية يتم وضع كل الاوراق على المائدة دون تعتيم مع قطع الطريق على المشككين والمتشككين بدلا من العبارة التاريخية «للجهة حق رفض العطاء دون إبداء اسباب» والتي تفتح أبواب الجحيم عن دعاوى رشاوى وعمولات في عصر العولمة .

ويسمح الاتفاق لموردي الدول النامية التي تقيم إليه باستفادة كاملة من فتح سوق المشتريات الحكومية في الدول الاخرى الاعضاء وان تقدم الدول الصناعية بيانات كاملة عن : قوانين ولوائح وإجراءات المشتريات الحكومية لديها ، عناوين التي يغطيها الاتفاق ، انواع وحجم السلع والخدمات التي تشتريها الحكومة وهيئاتها والمناقصات التي ستطرحها . كما تقدم منظمة التجارة العالمية هذه البيانات لحكومات الدول النامية حتى التي لم تنضم للاتفاق . والاهم من ذلك ان الإتفاق يغطي مشتريات حكومية من عدد كبير من مجموعات سلعية تنتجها مصر حيث يتناول : المنسوجات والملابس - الاحذية - اثاث المكاتب - كيماويات دوائية اغذية ومنتجات غذائية- ادوات صحية واضاءة وتدفئة- ورق ومنتجاته - منتجات مطاط وبلاستيك - مواد ومعدات تنظيف .

ومن ثم تتاح لسلعنا التصديرية المنافسة (من هذه المجموعات) دخول حلبة المنافسة في هذه السوق الحكومية الضخمة في الدول المتقدمة صناعيا حتى ولو لم نكن أعضاء في الاتفاق وهو ما تسمح به هذه الدول ماعدا الولايات المتحدة .

ومن ناحية العلمية يتخوف منتجون من عدم القدرة على المنافسة في الاسواق العالمية للمشتريات الحكومية كما يشكون من عدم توافر معلومات عن المناقصات التي تصدرها الهيئات الحكومية في الدول المتقدمة . والتخوف له مبرراته وهو مرحلي ويجب أن يتاهبوا له ويتم تمكينهم من التغلب عليه . اما توفير المعلومات فهو مهمة المكاتب التجارية وسفارات مصر ويجب ان تتم بشكل وبترتيب عملي منتظم يقدم لمن يطلبها بثمن زهيد لتاكيد الجدية فالخدمات المجانية لا تستهوي المصرين الاكفاء ، كما انها ليست هي الترتيب الافضل في هذا المجال .

إن إعادة صياغة قانون المناقصات والمزايدات وفقا للاعراف الدولية وابرزها إتفاق المشتريات الحكومية يمكن أن تؤدي إلى خفض تكلفتها وتحقيق وفر للموازنة العامة بالإضافة الى ما تتيحه من فرص تصديرية . ومع ذلك فقد اثار تخوفات عدد كبير من رجال الصناعة بما يستحق دراسة عميقة ومناقشة صريحة واسعة بعيدا عن التقوقع والهيمنة ، تاخذ في الاعتبار صناعات ومصالح قائمة واخرى قادمة ولكنه يجب أن يصل بنا في النهاية الى التاهل للانضمام الى الاتفاق بعد فترة نحددها دون ان نترك في العراء .

أيوب محمود أيوب

وزير مفوض تجارى



اتفاقية الجات وصناعة المنسوجات

فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ظهرت الحاجة الى تطوير المعاملات الاقتصادية الدولية وخاصة فيما يتعلق بالتجارة الدولية وفى هذا النطاق عقد فى جنيف عام ١٩٤٧ مؤتمر دولى ضم ٢٣ دولة من أجل العمل على تخفيف القيود التى تعترض التجارة الدولية وقاموا بالتوقيع على اتفاقية فى هذا الشأن هى «الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة» والمعروفة باسم «اتفاقية الجات».

وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ فى بداية عام ١٩٤٨ وكان هدفها الرئيسى هو العمل على تحرير التجارة الدولية.

ثم تطورت هذه الاتفاقية فيما بعد لتأخذ مقومات وشكل المنظمة الدولية ومقرها مدينة جنيف حيث يوجد المكتب التنفيذى للاتفاقية، وقد انضمت مصر الى هذه الاتفاقية فى عام ١٩٧٠. ومنذ انشاء الاتفاقية حتى الآن عقدت ثمانى جولات من المفاوضات وتعتبر الجولة الثامنة المنعقدة فى اورجواى ١٩٨٦ ـ١٩٩٣ اهم واخطر هذه الجولات وذلك للاسباب الآتية:

١ـ طول مدة المفاوضات حيث استمرت من سبتمبر ٨٦ وحتى ديسمبر ١٩٩٣.

٢ـ وجود العديد من العقبات والمشاكل حول عدد من القضايا المطروحة للتفاوض.

٣ـ ارتفاع عدد الدول المشاركة من ٩٧ دولة فى بداية المفاوضات لتصل الى ١١٧ دولة فى نهايتها.

٤ـ دخول سلع وخدمات مجال المفاوضات لم تتضمنها الاتفاقية من قبل.

٥ـ الاتفاق على انشاء «المنظمة الدولية للتجارة العالمية» وذلك بهدف:

اولا: الاشراف على التجارة الدولية والعمل على تحريرها.

ثانيا: الاشراف علي تنفيذ الاتفاقيات التى تم التوصل اليها.

●●●

وقد اسفرت جولة اورجواى عن حوالى ٢٨ اتفاقا فضلا عن العديد من القرارات والبيانات والترتيبات فى مختلف المجالات، وتم التوقيع على اتفاقية اورجواى فى مراكش بالمغرب فى ١٩٩٤/٤/١٥ على ان يبدأ سريانها مع بداية عام ٩٥ بعد الموافقة التشريعية من جانب الدول الاعضاء وكانت مصر بالطبع من ضمن الدول الموقعة على هذه الاتفاقية.

ومن الاتفاقيات التى تم التوقيع عليها اتفاقية خاصة بالملابس والمنسوجات تهدف الى تحرير التجارة الدولية للملابس والمنسوجات تدريجيا خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات بداية من عام ٩٥ حتى بداية عام ٢٠٠٥، ومع حلول عام ١٩٩٨ بدأت المرحلة الثانية وتم رفع الحظر على دخول المنسوجات الى مصر كما نصت على ذلك الاتفاقية ووقعت عليها مصر ويعلم بها جميع العاملين بقطاع المنسوجات والملابس منذ عام ١٩٩٣، الا انه مع اقتراب موعد بدء تنفيذ هذه المرحلة فوجئنا باصوات المسئولين عن صناعة المنسوجات فى مصر ترتفع مطالبة الحكومة بتأجيل تنفيذ الاتفاقية!!

●●●

وذلك لأن صناعة الغزل والنسيج والملابس (كما قالوا) تواجه العديد من المشاكل تتمثل فى ارتفاع اسعار القطن المحلى وتتحمل بضرائب ورسوم تزيد على ١٠ انواع، وارتفاع إسعار الكهرباء، وفى ظل هذه الظروف فنحن غير مستعدين للمواجهة المتوقعة والتى ستؤدى الى انهيار هذه الصناعة الاستراتيجية ومايترتب على ذلك من اضرار فى اغلاق شركات ومصانع وتوقفها عن الانتاج وتشريد العمالة.

لذلك نريد فرصة اخرى لاستكمال خطوات الاصلاح والتأهيل والاستعداد لمرحلة التحرير الكامل ومواجهة المنافسة بالاضافة الى حماية الصناعة الوطنية وجميع الدول تعمل على حماية صناعتها خاصة الدول النامية..

سبحان الله !! لماذا لم يتحركوا طوال الفترة الماضية؟ لماذا لم يستعدوا لمواجهة هذه الظروف وهى معلومة لهم منذ مايقرب من ٥ سنوات؟

اين كانوا طوال تلك السنوات؟ هل سندخل القرن الحادى والعشرين بهذا الاسلوب وهذا التفكير؟

اين الاستعداد لدخول القرن الحادى والعشرين التى تطالعنا به وسائل الاعلام كل يوم ؟

واذا لم يستعد لذلك قطاع هام وحيوى واستراتيجى من قطاعات الصناعة المصرية، فمن اذن الذى يستعد؟

ام انكم ستطالبون الحكومة بتأجيل قدوم القرن الحادى والعشرين؟؟

ولله الامر من قبل ومن بعد.

عبدالفتاح عبدالوهاب
محاسب قانونى

مساعد وزير الخارجية بمجلس الشعب

يحذر من تصدير المواد الخام والقوى البشرية

أكد السفير جمال بيومي مساعد وزير الخارجية، ان اتفاقية الجات ليست مؤامرة على مصالح الدول الصغيرة. وانما تفتح المجال أمام صراع للمصالح وللمنافسة الحرة، وتؤدى الى التوظيف الامثل لامكانيات الدول. واعلن السفير امام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب، انهيار نظرية الانتاج من الابرة الى الصاروخ، حيث ينبغي التركيز على في انتاج السلع والخدمات التي للدولة ميزة نسبية فيها. واعرب عن ثقته في قدرة الشعب المصري على مواجهة التحديات والمنافسة وحذر السفير من تصدير المواد الخام والقوى البشرية الخام ايضا، مشيرا الى اهمية التميز في الانتاج من اجل التصدير، ومن اجل حماية للمستهلك وحصوله على سلعة او خدمة متميزة بأسعار اقل. واكد أن اتفاقية الشراكة الأوروبية تستلزم ازالة للعوقات التي تواجه المنتج والمصدر، وتوفير وسائل نقل بأسعار تنافسية وخفض نولون الشحن، لمنح المنتج المصري موقفا مساويا للمنتج الأجنبي، كما تستلزم ايضا تبسيط اجراءات التقاضي في القضايا التجارية، التي تستغرق حاليا ٩ سنوات وتتكلف ٩٠٪ من القيمة. ما تستلزم ايضا رفع معدلات الادخار والاستثمار. ردا على سؤال للنائب الوفدي فؤاد بدراوى بشأن تأثير الشراكة الأوروبية على اقامة سوق عربية مشتركة أكد السفير ان التأثير ايجابي الآن، وهناك ٨ دول عربية مع مصر في اتفاقية الشراكة الأوروبية، وان مصلحة مصر تتطلب اقامة منطقة تجارة حرة مع العرب ومع امريكا ايضا.

وردا على سؤال الدكتور محمد عبدالله رئيس اللجنة بشأن المزايا التي تحصل عليها مصر، أكد السفير ان الاتفاقية تؤدى الى اعلاء قيمة العمل وتوفير فرص عمل منتجة من اجل التصدير مشيرا الى ان برنامج الاصلاح الاقتصادى المصري اكثر طموحا من اتفاقية الجات وتخفيض الجمارك. وان الشراكة الأوروبية تتطلب اجراء حوارات برلمانية وموافقة برلمانات ١٥ دولة الى جانب موافقة برلمان الاتحاد الاوروبي. واشار السفير الى ان مصر تصدر ٦٪ فقط من انتاجها الصناعي وتستهلك ٩٤٪ من هذا الانتاج، وهذا يؤدى الى عدم تطور الانتاج من حيث الجودة وخفض السعر.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ١١/٣/١٩٩٨

انتبهوا...

زيارة.. وبعدها «الخراب»!

وفد من الشركات الأمريكية في القاهرة قريباً.. لقتل صناعة الدواء بزعم تطبيق قوانين الملكية الفكرية

مازالت المخططات الأمريكية تتوالى لتقويض وهدم الصناعات الاستراتيجية ليس فى مصر وحدها وانما فى المنطقة كلها.

ولا يتورع المسئولون الامريكيون عن كشف هذه الخطط فى تصريحات علنية.

فمنذ ايام اعلن السفير الامريكى الجديد بالقاهرة دانييل ليرتزر لصحيفة الاهرام ويكلى بان هناك وفدا من الشركات الامريكية العاملة فى مجال الدواء سيزور القاهرة بهدف اقناع مصر بسرعة تطبيق قوانين الملكية الفكرية وذلك قبل انتهاء الفترة الانتقالية الممنوحة لصناعة الدواء فى مصر والتى بدات عام ١٩٩٤ وستنتهى مع بدايات عام ٢٠٠٤. هذه الزيارة تحمل فى ظاهرها الرحمة وتخفى فى باطنها العذاب فهى تهدف كما يبدو من تصريحات السفير الأمريكى الى زيادة القدرات المصرية وتطويرها فى مجالات صناعة الدواء وذلك تشجيعاً ودعماً من واشنطن للصناعة المصرية ولكن الحقيقة غير ذلك فهى تهدف الى «قتل» صناعة الدواء فى مصر بعدم الاستفادة من «المهلة» التى منحتها «الجات» لتطوير هذه الصناعة ودعم قدراتها.

بداية نعود للبدايات الاولى لصناعة الدواء فى مصر حيث بدات صناعة الدواء فى مصر عام ١٩٣٩ بإنشاء مصر للادوية وهى اول شركة ادوية فى مصر تلتها بعد ذلك شركات القطاع العام فى أعوام ٤٠،٤١،٤٣ وكانت هذه الشركات لاتفى الا بنسبة ضئيلة من الاحتياجات المحلية لأن الامر الذى ادى لنشاة الشركات المشتركة عام ١٩٦٠ وذلك بالاتفاق مع الشركات المصنعة للدواء فى بلد المنشا وبموجب ترخيص منها حتى بدات شركات القطاع الخاص فى الظهور حتى بلغ عددها ٢٥ شركة خاصة بالاضافة إلى شركة لصناعة الادوية البيطرية لتغطية احتياجات السوق المصرى من الدواء بنسبة ٩٤٪ وهو ماجعل صناعة الدواء فى مصر من الصناعات الاولى من ناحية الجودة والكفاءة واشتراطات التصنيع.

ابتداء من الحصول على الترخيص من بلد المنشا ومروراً بموافقة وزارة الصناعة على عملية التصنيع المحلى.

مخاطر الجات

نقابة الصيادلة ادركت على الفور مخاطر اتفاقية الجات القادمة على الدواء المصرى لذلك حذرت من خطورة تنفيذها فى ظل ركود السوق البحثى فى مجال صناعة الدواء وعدم قيام كليات الصيدلة وشركات الدواء بدورها الايجابى لخلق كوادر جديدة للبحث العلمى تستطيع المنافسة وهو مايؤدى بالضرورة لذلك تقوم كليات الصيدلة بتغيير مناهجها لمواجهة تحديات سوق الدواء وتزويد الصيادلة بالابحاث العلمية وضرورة قيام شركات الدواء بدورها فى مجال البحث العلمى وانشاء مراكز لخلق كوادر جديدة.

د. زكريا جاد نقيب الصيادلة الاسبق يشير الى أن الشركات العالمية تبيع ٣٦٪ من الدواء فى اوروبا واليابان وكندا وتبيع ٤٪ من انتاجها فى آسيا وافريقيا مؤكدا ان الابحاث ليست قليلة مما جعلهم يندمجون فى ظل سوق مفتوح وترصد الشركات العالمية ٣ آلاف مليون دولار سنوياً لخدمة الابحاث.



تحقيق : عيد حسن

اما فى مصر فإننا مطالبون بسرعة اندماج داخلى للارتقاء بالجودة مع خصخصة القطاع العام مع ضرورة ان يضع القطاع الخاص جزءاً من ميزانياته فى خدمة الابحاث العلمية .

ضغوط امريكية

اما الدكتور رءوف حامد استاذ علم الادوية بالهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية فيرى ان الضغوط الامريكية مزعزعة وتحجيم القدرات المصرية فى تطور الدواء

وهو ليس وليد اليوم بل بدا منذ توقيع الاتفاقية فى عام ١٩٩٤ فى الوقت الذى لم تستعد فيه الهيئات الدوائية فى مصر للاستفادة من فترة الاستثناء قبل تطبيق ملكية الحقوق الفكرية-ولاحتى الاستفادة من التطبيق الفورى مؤكداً انه لو تمت الاستجابة للضغوط الامريكية منذ بدايتها لهوت صناعة الادوية الى الحضيض

ويضيف د. رءوف حامد ان الضغوط الامريكية لااخلاقية مؤكداً انه كان من الاولى ان تقوم الولايات المتحدة بتقديم المساعدات فى هذا المجال لمصر بدلاً من وضع العراقيل امامها لتحجيم قدراتها فى هذه الصناعة.ويطالب د. رءوف بقيام تحالف استراتيجى فى صناعة الدواء تشارك فيه البنوك و الشركات بالإضافة للحكومة مع البدء فى تنفيذ هذه الاستراتيجية.

وليكن هذا هو مدخلنا للالتحاق بالملكية الفكرية فالولايات المتحدة قادرة على إقناعنا باهمية ما تفعله وان ذلك يدخل فى إطار سعيها الدائم لتطوير قدراتنا الدوائية وهذا غير صحيح.

اجراءات سريعة

وتطالب الدكتورة نوال ابا دير رئيس قسم الكيمياء الحيوية بعلوم حلوان بضرورة اتخاذ الاجراءات السريعة لانقاذ صناعة الدواء من خلال إحلال مواد خام مصرية وادخال تقنيات حديثة فى صناعة الدواء مع خلق تكامل بين الصناعة والبحث العلمى وتنمية الكوادر العاملة فى مجال الدواء ودعم ميزانية شركات صناعة الدواء من خلال قيام تحالفات وتكتلات بينها فيكفى أن تشير الى أن ابتكار دواء فى مصر يستلزم مبلغ ٣٠٠ مليون دولار وهو مبلغ لابد من توفيره من خلال قيام تحالفات بين شركات صناعة الدواء. وقد حان الوقت كما تؤكد د. نوال لإنشاء وزارة مستقلة للصناعات الدوائية للإشراف والبحث والرقابة على صناعة الدواء فى مصر. ويرى الدكتور محمد بلامة استاذ البيولوجيا الجزئية بكلية العلوم بجامعة عين شمس أن التسابق الدولى بين الدول المشتركة فى اتفاقية الجات والسوق الدولية المفتوحة فى مجال صناعة الدواء يتطلب منا ضرورة ان تقوم الجهات المسئولة عن صناعة الدواء بالاستعانة بالتقنيات الحديثة فى مجال التكنولوجيا الحيوية وبصفة خاصة الهندسة الوراثية.

مشيرا إلى ان أمريكا لن تساعدنا فى تطوير صناعة الدواء لانها فى النهاية تبحث عن مصالحها الخاصة وتستطيع ذلك من خلال اقناع مصر بالاسراع فى اختصار الفترة الإنتقالية وسوف تحجب عنا كل اسرار التقنيات الحديثة لتنفرد بها فى ظل السوق العالمى للدواء وهو ما يتطلب منا الاعتماد على الذات فى الكشف عن اسرار الطبيعة فى وقت تنخر فيه مصر بالنباتات الطبية وذلك لإنتاج لقاحات طبيعية بعيدة عن التدخلات الكيماوية وهذه الابحاث تتمثل فى انتاج لقاحات مضادة للحمى الشوكية وانتاج لقاح شلل الاطفال فى الموز ولقاح الالتهاب الكبدى الوبائي فى البرسيم الحجازى.ويشير د. سلامة إلى اهمية رفع ميزانية الابحاث فى مجال البحث العلمي قبل الدخول فى الاتفاقية واستغلال فترة الانتقال فى تطوير الجانب الابتكارى لصناعة الدواء لان الهندسة الوراثية هى السلاح الفعال والقوى القادم فى مجال صناعة الدواء.ويكفى كما يقول د. سلامة ان اسرائيل لديها ١٨ مركزاً للهندسة الوراثية تصب نتائجها فى هيئة واحدة فى حين ان مصر لاتمتلك سوى مركز واحد كما تسود بعض المراكز البحثية العشوائية فى مجالات البحث العلمى وهذا لايساعدنا علي الدخول بقوة فى اتفاقية الجات.

ضرورة التطوير

الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للادوية يؤكد ضرورة تطوير شركات الدواء التابعة للدولة لمسايرة المتغيرات العالمية من خلال رفع كفاءتها الاقتصادية وكذلك ضرورة حصولها على شهادة الجودة بالإضافة الى احكام الرقابة على الادوية الاجنبية التى تدخل السوق المصرى ويتم ذلك بمنع تسجيل هذه الادوية والتى تكون مرتفعة السعر طالما إنه يوجد بديل لها من الانتاج المحلى ويشيد الدكتور غراب علي بدور القطاع الخاص لكنه يؤكد انه لايستطيع ان يفى باحتياجاتنا الدوائية بالكامل لذا لابد من تدخل الشركات الوطنية للعمل على ضبط اسعار الدواء مع ضرورة رسم سياسات ثابتة للتطوير والتسعير وإحكام الرقابة على الدواء.

وزارة مستقلة

اما الدكتور طه خليفة الاستاذ بصيدلة الازهر فيرى ان البداية الصحيحة هو انتاج خامات مصرية لصناعة الدواء وذلك درءا للهدف الامريكى الذى يهدف لمصلحة الشركات الامريكية المستثمرة فى مجال الدواء خاصة التكنولوجيا الحيوية حيث تحاول الحصول عليها من مصر باسعار زهيدة لاضاعة الفرصة على مصر فى التطور مشيرا الى ان التعاون بين شركات الدواء مازال محدودا ولم يصل الى المستوى المطلوب لان صناعات الدواء تحتاج للتكتلات اقتصادية عملاقة لابتكار دواء كما يحتاج لميزانية بحثية كبيرة والعبرة ليست بالمعامل الكبيرة التى لايستثمرها القائمون عليها بقدر جدية والتزام العلماء ويتهم الدكتور خليفة العلماء المصريين بالتقصير والانانية الشديدة لعدم وجود مجموعة عمل تلتقى على هدف واحد.

ويطالب الدكتور طه خليفة بانشاء وزارة مستقلة للصناعات الدوائية للاشراف على استراتيجية صناعة الدواء ومكوناته وتسويقه والمتغيرات التى سوف تواجه فى ظل التحولات الاقتصادية اتفاقية الجات بما فيها من سلبيات وايجابيات وذلك للحفاظ على الحقوق المصرية فى الملكية الفكرية المتعلقة بصناعة الدواء.

العولمة

الدكتور حسين سليم الخبير الدوائى بالهيئة القومية للرقابة والبحوث الادوائية يقول: اننا نسير بخطط ثابتة فى احلال المواد الخام المستوردة بمواد مصرية مؤكدا ان الاستعجال ليس فى صالح مصر خاصة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية.

محمد سلامة

جلال غراب

حمدي عبد العظيم

وينتقد الدكتور سليم البحث العلمى وسياسته التخطيطية وغياب فعالية التكامل بينه وبين الصناعة فى ظل التكتلات الاقتصادية القائمة والاتجاه نحو العولمة والشركات متعددة الجنسيات وهذا يتطلب منا ان تكون هناك خطط تكاملية بين علماء الطب والصيدلة والزراعة والهندسة والعلوم خاصة فى مجال صناعة الدواء مؤكدا ان هذا التكامل لم يبدا حتى الآن.

ولذلك لابد من ربط الصناعة بالابحاث التطبيقية وليست الابحاث الاكاديمية التى لاتخدم الصناعة مع ضرورة ان تكون ترقية اساتذة الجامعات عن طريق اسهاماتهم فى البحث التطبيقى الذى يخدم الصناعات الوطنية.

ويطالب د. سليم ان تكون هناك ضريبة على السلع يوجه عائدها للبحث العلمى لدعم توجهاته فى مجال الدواء وغيره.

مصالح امريكا

اما الدكتور حمدى عبد العظيم استاذ الاقتصاد وعميد اكاديمية السادات للعلوم الادارية فرع طنطا فيعلن بصراحة ان الولايات المتحدة تريد تحقيق مصالحها الشخصية من خلال قضائها على الفترة الانتقالية والتى تعنى السرعة فى تطوير صناعة الدواء لانه اذا تم تحرير صناعة الدواء الآن كما تريد امريكا فهذا يعنى زيادة اعباء الدواء المستورد والمواد المركزة المستخدمة فى التصنيع المحلى وتكون نتيجة ذلك زيادة كبيرة ينوء بها كاهل الانتاج ويتضرر منها المستهلك وهو ما يخدم مصلحة الشركات الامريكية التى تريد التوسع [illegible]ى التكنولوجيا الحيوية وتصدي[illegible]اد المركزة الى مصر بقصد تحة[illegible]باح اقتصادية



مصر.. ومهزلة التجارة مع أوروبا

هل سمعت من قبل عن اللجنة الأوروبية لمكافحة الاغراق؟.. اذا كنت لم تسمع من قبل شيئا عن تلك اللجنة فتأكد أنك ستسمع عنها كثيرا من الآن فصاعدا.. فما هى حكاية تلك اللجنة؟

هذه اللجنة تمثل بشكل عام أحد الأوجه السلبية لاتفاقية «الجات» وسياسة الكيل بمكيالين التى تتبناها الدول الغنية فى علاقاتها الاقتصادية بالدول النامية والفقيرة.

وهذه اللجنة كل وظيفتها فى الدنيا هى احباط أى نجاح تجارى تحققه أية دولة نامية فى أسواق الدول الأوروبية الغنية وبالتحديد الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى. وتقوم اللجنة المذكورة بتلك المهمة من خلال علاقاتها المفتوحة والمتواصلة مع كل الحكومات والشركات الأوروبية الكبيرة والصغيرة على حد سواء.

فاذا أحست أية شركة من تلك الشركات بأن شركة منافسة لها فى الدول النامية قد بدأت تتفوق عليها بعرض سلع أرخص ثمنا وأفضل جودة أسرعت على الفور لايصال شكواها من هذا المنافس الى اللجنة الأوروبية لمكافحة الإغراق التى تقوم بدورها وبدون أية معايير موضوعية بفرض رسوم جمركية حمائية بزعم حماية الأسواق الأوروبية من الإغراق.

ومع الأسف الشديد فقد مارست تلك اللجنة نفس هذه اللعبة الأنانية مع مصر التى تربطها علاقات ممتازة مع دول الاتحاد الأوروبى سواء على الصعيد السياسى أو الاقتصادى، فقد عمدت تلك اللجنة إلى اصدار قرار بفرض رسوم حمائية بنسبة ١٣.٥ فى المائة تقريبا على صادرات مصر من القطن المبيض و «ملاءات الأسرة» و «التى شيرتات» وهو مايعنى تكبيد الشركات المصرية خسائر تصل قيمتها إلى خمسمائة مليون جنيه سنويا.

جاء هذا القرار بعد اتهام بضعة شركات أوروبية للشركات المصرية بمحاولة اغراق أسواق أوروبا بهذه المنتجات!!

وتطور الأمر الى حملة قادتها كل من فرنسا وايطاليا وبلجيكا واليونان والبرتغال ضد المنتجات القطنية المصرية.

والتساؤل الذى يطرح نفسه الآن هو: أين شعارات التجارة الحرة والعولمة والمنافسة الدولية الشريفة التى ترفعها الدول الغنية أناء الليل وأطراف النهار كلما حاول أحد التحفظ على سلبيات إتفاقية الجات أو العولمة الاقتصادية الجديدة؟

ولماذا هذا الاصرار من جانب الدول الغنية على إحباط اى تقدم اقتصادى أو تجارى تحققه الدول النامية؟

ان هذا الموقف المتناقض فى الممارسات التجارية للدول الغنية يسلط الضوء بشدة على كم المفارقات والتناقضات التى تعصف باتفاقية الجات.

فهذه الاتفاقية تجعل من «حق» الدول الغنية اقتحام اى سوق من أسواق الدول النامية كيفما تشاء ووقتما تشاء كما تجعل من «حقها» ايضا معاقبة أية دولة نامية «تتجاوز الخطوط الحمراء» فى علاقاتها التجارية مع الأسواق الدولية.

فأى عقل او منطق يقر هذا الخلل الهائل فى العلاقات التجارية بين الشمال الغنى والجنوب الفقير؟

المفارقة فى الأمر أن مايحدث الآن بين مصر والاتحاد الأوروبى يأتى فى الوقت الذى تستعد فيه مصر لتوقيع اتفاقية مشاركة جديدة مع ذلك الاتحاد وفى الوقت الذى تستفيد فيه نحو ٢٥٠ شركة أوروبية من المنتجات القطنية المصرية.

اننا نطالب الحكومة بوقفة حاسمة لوقف المعاملة التجارية وذلك باثارة هذه القضية بشكل قوى خلال مفاوضات المشاركة الأوروبية - المصرية، فالذى يجب أن تدركه أوروبا جيدا اننا لسنا الطرف الأضعف فى هذه المفاوضات حيث أن الدول الأوروبية ستحقق مكاسب كبيرة من هذه المشاركة إذ أن صادرات أوروبا إلى مصر تعادل نحو ست مرات قيمة صادرات مصر الى دول الاتحاد الأوروبى وهى ميزة كبيرة لن تضحى بها العواصم الأوروبية بسهولة.

«المحرر»

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١١/٣/١٩٩٨

هذه وجهة نظر متكاملة عن صناعة الدواء المصرية وتحديات التعامل مع اتفاقية «الجات». حيث يطرح الكاتب رأيه في المعوقات الذاتية لهذه الصناعة «الحيوية المهمة» ثم يقدم تصوره لما يسميه «بالسيناريو الانتقائي» الذي يقترح التعامل به مع اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (الجات).

الدواء المصرى «والجات»: حسابات إدارة الأزمة

د. محمد رءوف حامد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :.....الأهـــــــرام.....

التاريخ :.....١١/[illegible]/١٩٩٨.....

رغم تمتع مصر بالاستثناء من تطبيق حقوق الملكية الفكرية منذ يناير ١٩٩٥، ولمدة محتملة قدرها عشر سنوات، فإن السنوات الثلاث الاولي قد مضت (أو تاكلت) بدون اي اجراء حقيقي لحسن استغلال هذه الفترة الاستثنائية، والتي قصد منها اعطاء فرصة للدول النامية لتقوية عودها، وترتيب امورها. واكثر من ذلك فإننا نقابل الضغوط الأجنبية المطالبة بالتطبيق الفوري (وهي اساساً ضغوط امريكية) بالرفض التام، دون أية اجراءات عملية للاستفادة واقعيا من اي من التطبيق، او عدم التطبيق. لقد اصبحنا نحاصر انفسنا باتهامات «للجات» باعتبارها معوقا كبيرا سيؤدي الي رفع اسعار الدواء. والصحيح في تقديري أنه رغم أن «الجات» تمثل عقبة كبيرة، الا ان لدينا في منظومة صناعة الدواء المصرى عقبات ذاتية اشد تاثيراً من عقبة «الجات». ان حرج موقف صناعة الدواء المصرية (رغم عراقتها والامكانيات الكامنة فيها)، وشدة تحديات «الجات» وحقوق الملكية الفكرية، يتطلبان شفافية حقيقية في التعامل مع امرين مهمين وهما:

١ ـ المعوقات الذاتية في صناعة الدواء المصرية

٢ ـ سيناريوهات التعامل مع «الجات»

اولا: المعوقات الذاتية

يمكن الاشارة الي أربع عقبات رئيسية نوجزها فيما يلي

● العقبة الأولي: الاعتماد علي معايير خاطئة في التقييم ومن أهم هذه المعايير الخاطئة معيار تغطية الانتاج الوطني للاستهلاك المحلي. حيث يجري التفاخر بان مصر تغطي ٩٣٪ من احتياجاتها من المستحضرات الدوائية. ان الارتكاز علي هذا المعيار أمر مضلل فهو لا يصلح لتقويم صناعة تعتمد علي البحث العلمي (مثل صناعة الدواء)، وترتفع فيها القيمة المضافة، وتحتاج الي سوق كبيرة اكبر من سوق البلد الواحد. وهو أيضا امر كوميدي حيث يعني أن مصر اكثر تفوقا في صناعة الدواء من دول مثل سويسرا وانجلترا واليابان والتي لا تعطي صناعاتها الدوائية اكثر من ٤٠ ـ ٦٠٪ من الاحتياجات المحلية (لكن لها في نفس الوقت انصبة الاسد في السوق العالمية). بل وفي هذه الحالة تكون فلسطين المحتلة والمغرب وسوريا (وكلها تنتج ما يزيد علي ٧٥٪ من احتياجاتها الدوائية) أكثر تقدماً من جميع دول اوروبا. إن المعيار المذكور قد يصلح في صناعة مثل صناعات الخبز ومنتجات الالبان، ولكن ليس ابداً في صناعة الدواء.

■ العقبة الثانية: القبول الغريب لوضع «كش ملك» في صناعة الدواء المصرية ونقصد بذلك عدم وجود منظومة فعالة في أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الدوائي. لقد بلغ الوضع الغريب حد أن ٤٠٪ من الأدوية المصنعة في مصر تصنع من خلال تصاريح اجنبية. رغم أن معظم هذه الأدوية (حوالي ٩٠٪) قد انتهت فترة براءات اختراعها. وللعلم، فإن الادوية المصنعة بتراخيص أجنبية في الأردن تبلغ ٢٪ فقط

ملحوظة:

منذ ١٩٩٣ وحتي الآن تصدر الاردن من الادوية ٢,٥ ـ ٤ مرة ضعف ما تصدره مصر وذلك رغم أن صناعة الدواء الاردنية قد بدأت منذ السبعينات بينما قد بدأت الصناعة المصرية العريقة منذ الثلاثينات).

● العقبة الثالثة: وقوف صناعة الدواء المصرية عند حد الدمج الصناعي للمواد الدوائية لتكون في صورة أشكال صيدلية مختلفة وهو ما يعرف بالتشكيل الصيدلي. ذلك مع تناسي ضرورة التكامل والتفوق في حزمة تكنولوجيات الدواء (التشكيل الصيدلي المتطور ـ المواد الخام ـ مواد التعبئة ـ التكنولوجيا الحيوية.. الخ).

● العقبة الرابعة: الخلل في التسيير الاداري لصناعة الدواء والمجالات المرتبطة بها، ويظهر ذلك فيما يلي:

ا ـ استاتيكية في الرؤي، والآليات، والقيادات.

ب ـ عدم وجود ادارة للتغيير التكنولوجي في شركات صناعة الدواء. رغم أن التغيير في هذه الصناعة يحدث في كل لحظة وهناك حاجة الي بحثه ورصده ودفعه، علي مستوي التغيير اليومي والتغيير الجذري.

جـ ـ عدم التحام الشركات القائمة مع البحث العلمي التطويري (وليس الخدمي) داخلها أو خارجها. ولقد قدمت شركة النصر النموذج الحقيقي الوحيد في هذا الخصوص (في الهندسة العكسية للمواد الخام). لكن هذا النموذج لم يصادف الرعاية المناسبة.

د ـ عدم اعمال التوجهات الادارية الحديثة في صناعة الدواء المصرية (بقطاعيها العام والخاص)، مثل التحالفات الاستراتيجية، وإعادة الهيكلة، والتقويم المتعارف... الخ.

لقد أدي استمرار وجود المعوقات الذاتية في صناعة الدواء المصرية منذ اوائل السبعينات الي ما يلي:

ـ تأخر شديد عن البلدان التي بدات مسيراتها الدوائية معنا أو بعدنا. فالهند تنتج ٨٥٪ من المواد الخام التي تحتاجها، وهي علي وشك طرح ثلاث مواد دوائية (هندية تماما) في السوق العالمية وإسرائيل تصدر كبري شركاتها أدوية قيمتها ٦٠٠ مليون دولار. وهي الأخري تقوم بطرح مواد دوائية جديدة في السوق العالمية. وأما الأردن الشقيق فلقد تفوق في التصدير وفي التطوير.

ـ هدر الامكانيات العلمية المتجددة باستمرار والمتمثلة في الذين يتأهلون بالدكتوراه من مختلف انحاء العالم المتقدم، ويأتون من الخارج وهم علي مستوي عالمي ثم لا يجدون في مصر منظومة علمية تكنولوجية حقيقية ينخرطون فيها، فتكون النتيجة رحيلهم الي الخارج، أو غيابهم في الداخل من خلال بحوث الترقي الوظيفي وذلك فضلا عن دارسي الدكتوراه داخل مصر.

ـ موقف اللا فعل في مجابهة «الجات» حيث يتم التركيز علي جانب واحد فقط وهو الخوف من ارتفاع الأسعار (وبطريقة فيها قدر من المبالغة) بينما يغفل الجانب الأكثر اهمية وهو الخطر الذي يهدد استمرار وتطور صناعة الدواء في ظل منافسة أجنبية قوية قادمة.

ثانيا : سيناريوهات التعامل مع «الجات»

يحتاج التعامل الايجابي مع «الجات» الى مستويين من التناول. المستوى الاول يختص بمتطلبات تصحيحية وتأهيلية لابد من استيفائها لتصحيح مسار صناعة الدواء المصرى. وهو تصحيح مطلوب سواء فى وجود أو فى عدم وجود تحدى «الجات». وأما المستوى الثانى فيختص بالسيناريو الانتقائى الذى سنتعامل به مع اتفاقية حقوق الملكية الفكرية.

□ أولا : آليات تصحيح أوضاع صناعة الدواء المصرية: وفيما يلى نشير بإيجاز الى عدد ١٤ آلية فى اتجاه تصحيح وتأهيل البنية الأساسية للصناعة الدوائية.

١ ـ تصحيح معايير تقويم الصناعة الدوائية المصرية. وذلك من خلال الاحتكام الى معايير مثل: القيمة المضافة ـ البراءات ذات المردود التجارى ـ تقديم مواد دوائية جديدة ـ تقليص نسبة الانتاج بتراخيص اجنبية ـ التقويم المالى لأنشطة البحث العلمى والتطوير التكنولوجى...الخ.

٢ ـ تنظيم المنافسة بحيث تأخذ فى الاعتبار تكامل المسار التكنولوجى (المواد الخام ـ التشكيل الصيدلى المتطور ـ التكنولوجيا الحيوية..الخ.) مع تحفيز التنافسية داخل كل اتجاه.

٣ ـ استخدام وسائل صريحة للتحفيز على التطوير التكنولوجى (مثل الضرائب ـ التسعير ـ الجوائز.. الخ)

٤ ـ تصنيف الصناعة القائمة الى مستويين. احدهما خاص بصناعة الأدوية التى زالت عنها براءات الاختراع، والآخر صناعة تقوم على التطوير العلمى والتكنولوجى المباشر.

٥ ـ إدخال إدارة التغيير التكنولوجي في شركات الدواء، وفي المنشآت البحثية الدوائية.

٦ ـ تطوير إدارة القيمة المضافة من خلال التنسيق بين سلاسل القيم العلمية والتكنولوجية والصناعية والاقتصادية في المجال الدوائي على المستويين الوطني، والقطاعي.

٧ ـ استيعاب المتغيرات العالمية في إدارة واقتصاديات الصناعة الدوائية (مثل العملقة، والتحالفات، وشبكات البحوث، والخصخصة البحثية)، مع استحداث أنشطة وتحويرات موازية أو مناظرة لها تبعا للظروف الوطنية.

٨ ـ دراسة وتشجيع وتنظيم التعامل الرشيد مع الشركات والتحالفات العالمية بهدف اكتساب معارف وتقنيات جديدة.

٩ ـ إنشاء مركز بحثي وطني في مجال الدواء من خلال «تحالف» بين الشركات الدوائية والبنوك ويكون بمثابة شركة قطاع خاص تهدف الى عمل اختراقات علمية وتكنولوجية وتقديم منتجات وعمليات إنتاجية جديدة تحتكرها الشركات المصرية.

١٠ ـ استغلال براءات الاختراع من الناحية العلمية (وليست التجارية) في تعميق القدرة الوطنية على عمل هندسة عكسية للمنتجات والعمليات الدوائية.

١١ ـ الالتفاف الايجابي حول حقوق الملكية الفكرية من خلال استراتيجية التطويرات البسيطة المتصاعدة، والتي يمكن ان تكون ذات عائد تطويري وتجاري مهم.

١٢ ـ التواصل الأفقي مع الموارد المحلية والاقليمية القائمة (الصناعات البتروكيماوية والتعدينية ـ النباتات والحيوانات في البر والبحر).

١٣ ـ استخدام التعليم كآلية رئيسية في التغيير التكنولوجي الدوائي، وذلك من خلال التحالف بين الدراسات العليا في الكليات ومراكز البحوث من ناحية وشركات الدواء من ناحية أخرى، وكذلك تحفيز الإعارة المتبادلة بين الكليات العملية وشركات الدواء.

١٤ ـ إنشاء مجلس اعلى للدواء يكون هدفه إدارة «الدفة» بشأن تطوير صناعة وسياسات الدواء.

إن التعامل الإيجابي مع الآليات المشار اليها من شأنه تأهيل صناعة الدواء المصرية للانتقال الى «المدار العالمي». إن ذلك الاعتقاد يرتكز على معطيات كثيرة نذكر منها مايلي:

ـ عظم شأن وتنوع الامكانيات البشرية الوطنية في تخصصات العلوم ـ الزراعة ـ الصيدلة ـ الطب، وكذلك إمكانيات العمل الفني الهندسي.

ـ أنه قد ثبت أن إمكانية التطوير في أعمال الدواء على المستوى العالمي ليست مرتبطة بشكل مطلق بـ ـجة عملقة الشركات. وأن الشـ ـكات متوسطة الحجم والصغيرة قد ـا قادرة على استحداث قيمة مضافة عالية من خلال حسن الادارة.

ـ إن الحكومة المصرية لم تلعب منذ الستينات دورا منظما في تحفيز تطوير صناعة الدواء. وفي تقديري أن قيام الحكومة بمبادرة في هذا الاتجاه ستحدث طفرة تطويرية هائلة.

□ ثانيا : السيناريو الانتقالي في التعامل مع حقوق الملكية الفكرية:

وتوجد ثلاثة سيناريوهات ممكنة. السيناريو الأول هو الحفاظ على الفترة الانتقالية في تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية مع تحقيق مكاسب نتيجة ذلك.

والسيناريو الثاني هو التنازل عن الفترة الانتقالية مع تحقيق مكاسب نتيجة هذا التنازل. اما السيناريو الثالث فهو عدم تحقيق اي مكاسب .. لا من التمسك بالفترة الانتقالية، ولا من التنازل عنها، وهذا هو ـ إلى حد كبير ـ الوضع السائد حاليا.

نحن إذن بحاجة سريعة إلى ان نعوض السنوات الثلاث الماضية «الميتة» من الفترة الانتقالية. وأن نسعى لاتخاذ موقف إيجابي سواء عند الاستمرار في الاحتفاظ بالفترة الانتقالية او عند التنازل عنها.

والسؤال هنا يكون : ماهي الحركيات الواجب اتخاذها (او الاهداف المطلوب تحقيقها) مع كل سيناريو ؟

(١) عند الاحتفاظ بالفترة الانتقالية وهنا يمكن ان تكون الاهداف كما يلي:

ـ تطوير فوري للقوة البحثية والتكنولوجية على المستوى الوطني بحيث تتوافر لمصر القدرة على تقليد مايمكن تقليده من المنتجات الدوائية، وابتكار تغييرات وتطويرات جديدة لتعضيد القدرة التنافسية بعد انتهاء الفترة الانتقالية. ـ تضبيط السياسة الدوائية الوطنية. بحيث تكون مؤهلة للتعامل مع مستجدات وانعكاسات حقوق الملكية الفكرية عند تطبيق الاتفاقية (التسعير ـ الترخيص الاجباري... الخ). وهناك ايضا حاجة لهذا الهدف في حالة التنازل عن الاستثناء ـ تطبيق الاتفاقية.

ـ تطوير الدواء المصري الى الحد الذي يدفع الشعور الوطني للمصريين بالافتخار به ومؤازرته، خاصة ما يتعرض للمنافسة الأكبر بعد تطبيق حقوق الملكية الفكرية. وهذا يتطلب تطوير أجهزة الرقابة الدوائية الوطنية بحيث تصل الى المستوى العالمي.

(٢) عند التنازل عن الفترة الانتقالية: وفي هذه الحالة يفضل اتباع الخطوات التالية.

ـ وضع تصور متقن لبنية وطنية متطورة في البحوث والتطوير

ـ الانتاج بالتكنولوجيات الجديدة.

ـ شحذ القدرة الوطنية في مفاوضة صناعة الدواء العالمية على تقديم المساعدة المادية والتقنية لملء فراغات وعناصر البنية الوطنية في البحوث والانتاج (إرجع الى البند السابق).

وهنا نود ان نشير الى ان المساعدات الأجنبية يجب ان تأتي في إطار المساهمة في تنفيذ تصورات وأهداف وطنية موجودة بالفعل وفي غياب هذه التصورات والأهداف فان المساعدات الأجنبية تأتي في إطار عشوائي او اطار منظم لفائدة الجهة الأجنبية في الأساس.

ـ تنسيق تفعيل الامكانات الوطنية (بشرية ومادية) مع الاستثمار الأجنبي وحماية هذه الامكانات ومساعدتها في تحقيق احسن فائدة للعنصر الوطني.

ـ وضع سياسة بخصوص ما يسمح وما لا يسمح به من مجالات للاستثمار الأجنبي.

وفي كل الأحوال نجذب الانتباه الى ضرورة الاستعداد للتأثير في المفاوضات القادمة بخصوص مراجعة اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (٢٠٠٠). وكذلك ضرورة الأخذ في الاعتبار ان اتفاقية «الجات» تتضمن اتفاقيات اخرى سيكون لهاعند التطبيق آثار اضافية بخصوص مجالات كثيرة منها صناعة الدواء.

هذه الاتفاقيات هي تلك المتعلقة بالاستثمار TRIMS وبالخدمات GATS وبالاشتراطات الصحية SPS.

ان الامر يحتاج الى «استراتيجية» توضع بعناية وتخضع للمناقشة والمراجعة والاتفاق في اجتماع عام، يحضره كل المهتمين ـ مؤسسيا ـ بمستقبل صناعة الدواء في مصر. بعدها يبدأ تطبيق برامج وطنية محددة في الاطار الاستراتيجي الذي يجري الاتفاق عليه□

كاتب هذا المقال، استاذ الرقابة والبحوث الدوائية ـ مصر□



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٣/٣/١٩٩٨

تساؤلات

قال لى الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين عقب الضجة التى ظهرت حول الغاء حظر استيراد الاقمشة.. اننا وقعنا اتفاقيات.. ونحترم كل ماتوقع عليه.. ولهذا فاننى ادعو كل المنتجين فى مصر الى قراءة وفهم اتفاقيات الجات.. والمواعيد التى سيبدا تنفيذ البنود المتعلقة بكل نشاط..

واذا كانت هذه الاتفاقيات قد اصبحت سارية وهناك مرحلة انتقالية فان على كافة القطاعات ان تستعد خلال هذه المرحلة ولاتضيع هباء ثم تخرج الاصوات شاكية باكية على اللبن المسكوب.. فقد اصبحنا فى بعض الاحوال نبكى على الفرص التى ضاعت بايدينا وعلمنا..

وهناك اتفاقية فى اطار اتفاقيات الجات يجب ان تحظى بالاهتمام من كل الاجهزة فى الدولة وهى اتفاقية العوائق الفنية للتجارة وقد تم التوقيع عليها عام ١٩٩٦.. وهذه الاتفاقية تهدف الى مناقشة ومراجعة الاتفاقيات الخاصة بالمواصفات القياسية والتوحيد القياسى للمواصفات والتى تمنع اى دولة من اصدار مواصفات لأى منتج بهدف عرقلة حركة التجارة العالمية.. ولو حدث هذا كان من حق الدول الاخرى المتضررة ان تلجأ لمنظمة التجارة العالمية وتطالب بتوقيع عقوبات على هذه الدولة مع الغاء هذه القيود..

والاتفاقية تحتاج الى هيئة على مستوى عال لتنفيذها ومراقبة العمل فى هذا القطاع الحيوى حتى لا تتعرض مصر لاجراءات انتقامية بدون مبرر من الدول الاخرى فى حالة صدور مواصفات من اى جهة فى مصر دون التشاور مع باقى الاجهزة المختصة.

والامر يحتاج الى تعاون بين وزارات عديدة وهى التجارة والتموين والصحة والزراعة والتجارة والانتاج الحربى كل هذه الوزارات يجب ان يتم تشكيل جهاز واحد او هيئة واحدة تتولى متابعة المواصفات القياسية.. وبعيدا عن العمل باسلوب المكاتبات او الجزر المنعزلة او عدم الالمام بقواعد هذه الاتفاقية التى تحتاج الى اجراءات عاجلة تكفل وضع الاسلوب الامثل لتنفيذها بعيدا عن المنازعات بين الاجهزة الحكومية والتى قد تعرض مصر لاجراءات انتقامية من دول اخرى بسبب اصدار مواصفات لسلع قد تكون مخالفة لهذه الاتفاقية وبهذا فنحن نطالبهم بالدراسة العاجلة حتى لا يحدث شىء يؤثر على سمعتنا التجارية.

عبد الله نصار



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/٣/١٩٩٨

مؤامرة أمريكية على صناعة الدواء

أمريكا تطلب تطبيق «الجات» فورا والتنازل عن فترة السماح

واشنطن - أ.ش.أ

طلبت الادارة الامريكية من شركات صناعة الدواء في مصر اسقاط حقها في حماية المنتج المحلي مدة ست سنوات طبقا لاتفاقية الجات اكد الجانب الامريكي ضرورة تشديد الحماية علي براءة اختراعات الادوية لتتمكن الشركات الامريكية من الدخول بقوة الي الاسواق المصرية. [تهدد الخطوة الامريكية مستقبل صناعة الدواء وزيادة اسعاره. كان وفد من رجال الاعمال المصريين قد اجتمع مع المسئولون الامريكيين من البيت الابيض والكونجرس امس قبل انتهاء زيارتهم لواشنطن. وصرح الدكتور احمد شوقي رئيس الوفد المصري ورئيس الغرفة التجارية المصرية الامريكية الجانب المصري اثار مع الجانب الامريكي دور جماعة الضغط التي تمثل صناع النسيج الامريكيين في تقييد حصص الواردات المصرية.

وقال في ختام الاجتماعات ان في مصر يوجد لوبي في صناعة الدواء يعمل من اجل مصلحته ولديكم في امريكا لوبي لصناعة النسج.

واضاف ان الامر متروك للقطاع الخاص المعني بمجال الصيدلة لحل هذه القضية بين الجانبين.

وحول المساعدات الاقتصادية الامريكية السنوية لمصر. قال شوقي ان الحكومة الامريكية تدرس اقتراحا لتقدمه للكونجرس والادارة الامريكية حول كيفية اعادة النظر في برنامج المساعدات وخفضه علي مراحل وذلك بسبب ضغط الكونجرس. واشار الي أن الاطراف كلها مقتنعة بان المساعدات الامريكية ستقطع طال الامر ام قصر وأن الكونجرس الامريكي لا يستهدف مصر بل سيطبق الاستقطاعات علي كل البلدان المتلقية للمساعدات. وقال الدكتور احمد شوقي ان الوفد استعرض اهمية استقدام استثمارات امريكية للمشاريع الاربعة الكبري في توشكي وشرق التفريعة والعوينات وشمال خليج السويس. وذكرت مصادر امريكية ان مسئولي الادارة كرروا موقفهم في هذا الصدد وهو ان الادارة الامريكية لا يمكنها الضغط علي رجال الاعمال الامريكيين لزيادة الاستثمارات ولكن الدكتور شوقي اوضح في حديث مع وكالة انباء الشرق الاوسط ان الادارة يمكنها العمل من خلال هيئة تامين الاستثمار فيما وراء البحار الامريكية من اجل تقليل تامين المخاطر الامر الذي سيشكل حافزا واثارة قوية لهذه الشركات علي جاذبية الاستثمار في مصر.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤/٦/١٩٩٨

مفيد شهاب: خطة لتصدير 30٪ من انتاج الدواء والاعتماد على التقنية الحديثة بنسبة 70٪

كتب - مجاهد مليجي:

تقرر تنفيذ استراتيجية جديدة للتنمية التكنولوجية فى مجال صناعة الدواء وتقوم باعدادها لجنة عليا تم تشكيلها مؤخرا برئاسة وزيرى قطاع الاعمال والبحث العلمى وترتكز على انتاج دواء يعتمد على التكنولوجيا الحديثة بنسبة 70٪ وزيادة الصادرات الى 30٪ من الانتاج.

صرح بذلك الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى وقال في افتتاح مؤتمر مستقبل صناعة الدواء فى ظل الجات والذى عقد مؤخرا بالاسكندرية ان الاستراتيجية تستهدف تحقيق مجموعة من النتائج المحددة خلال العشرين سنة القادمة يتم خلالها استبدال 50٪ من الخامات الدوائية المستوردة بخامات مصنعة محليا.

واكد الوزير انه يسعى للوصول بنسبة الانفاق على تطوير تكنولوجيا الدواء الى 7٪ من قيمة الانتاج المحلى تتضمن التفاعل الايجابى بين اجهزة البحث والتطوير والخدمات التكنولوجية وبين الصناعة بزيادة الاستثمارات فى هذا المجال وتحقيق تحالفات استراتيجية ومشاركات فعالة بين صناعة الدواء الوطنية وعدد من كبريات الشركات العالمية.

وقال شهاب ان الوزارة وضعت استراتيجية قومية للتنمية التكنولوجية في مجال الدواء وذلك لمواجهة التحولات العالمية المتمثلة فى عولمة الاسواق واتفاقية التجارة الدولية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية لحماية المنتجات الدوائية وما يترتب عليه من ارتفاع درجة احتكارية التكنولوجيا مع الانحسار التدريجى للادوية التقليدية لصالح الادوية الحديثة.

واكد على ضرورة الاعتماد على الذات لتحقيق توازن بين التكنولوجيا المستوردة والتى يمكن تطويرها ذاتيا لتخفيف الاعباء عن المواطنين والمرضى.

واشار الى اهمية تنمية قدرة الصناعة الوطنية فى مجال استغلال النباتات الطبية والمنتجات الطبيعية وانتاج الكيماويات العضوية من المواد الاولية والوسيطة اضافة الى تنمية القدرة الوطنية فى مجال التقييم الدوائى فى تنفيذ تلك الاستراتيجية القومية لتطوير صناعة الدواء في مصر.



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٤/٣/١٩٩٨

لبحث قواعد المنشأ وحقوق الملكية والسلع الزراعية المصنعة

جمال بيومى: جولة جديدة لمفاوضات الشراكة مع أوروبا الشهر القادم

□ كتب- مجدى عبيد:

أكد جمال بيومى مساعد وزير الخارجية أن جولة جديدة من مفاوضات الشراكة المصرية الاوروبية تعقد فى ابريل المقبل وذلك لمناقشة 4 قضايا وهى قواعد المنشأ وحقوق الملكية الفكرية وبرنامج تحديث الصناعة والسلع الزراعية المصنعة.

وقال انه لا توجد خلافات كما تزعم وسائل الاعلام. إذ انه ليس مطلوبا من مصر ان تتنازل عن أى مزايا حصلت عليها فى إطار اتفاقية الجات.

وأكد أن موضوع السلع الزراعية المصنعة من أعقد الموضوعات مشيرا الى أن كلا من المغرب وتونس وقعتا اتفاق المشاركة مع الاتحاد الاوروبى بدون انهاء ملف السلع الزراعية المصنعة.

واضاف انه يتوقع ان يأخذ ملف السلع الزراعية المصنعة مفاوضات مضنية بحكم أن مصر لديها صناعة غذاء هام. واعرب عن ثقته فى التوصل الى اتفاق بخصوص هذا الموضوع مشيرا الى أن جولة المفاوضات المقبلة ستتناول ايضا الملف الاجتماعى والذى يتضمن موضوعات من بينها حقوق الجالية المصرية فى أوروبا وتحسين نظام منح التاشيرات من السفارات الاجنبية.

وقال جمال بيومى إنه مازالت هناك بعض الطلبات المصرية بخصوص موضوع قواعد المنشأ وأكد انه لا يشعر بالقلق بخصوص موضوع برنامج تحديث الصناعة المصرية الذى حقق- على حد قوله- أفضل النتائج.

جمال بيومى

ومن ناحية أخرى أكد السفير جمال بيومى أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب انه يرفض تصوير اتفاقية الجات وأثارها على أنها مؤامرة من الدول المتقدمة ضد الدول الفقيرة مشيرا الى أنه على من يرددون هذه النظرية الا يندفعوا فى تفسيرهم للامور باستخدام نظرية المؤامره.

وقال أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب مساء أمس الاول والتى يرأسها الدكتور محمد عبد الله أنه لايجب التخوف من اتفاقية الجات التى تهدف لصالح المستهلك.

وتحدث بيومى عن الشراكة مع أوروبا مشيرا الى أن أوروبا تعد الشريك التجارى الاول حيث يبلغ حجم التجارة بين مصر ودول أوروبا 42٪ من حجم التجارة الخارجية لمصر بينما تأتى الدول العربية فى المركز الثانى ويبلغ حجم التبادل التجارى بينها وبين مصر 18٪ وتأتى الولايات المتحدة فى المركز الثالث.

وشرح السفير لاعضاء اللجنة خطوات وإجراءات تطبيق اتفاقية الجات مؤكدا أن برنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى سبق الجات فيما تنص على تطبيقه من اجراءات جمركية.. فالتخفيضات تزيد عما تطالب به الجات.

وأشار إلى أن برنامج الاصلاح أكد صحة الاقتصاد المصرى حيث وصل الفائض فى ميزان المدفوعات إلى مليار دولار كما بلغ حجم الاحتياطى 20 مليار دولار بالبنك المركزى.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ / ٣ / ١٩٩٨

انسانيات

محمد زايد

.. وبنوكنا ايضا قادرة!

اذا كان تطبيق اتفاقية الجات.. يفرض علينا بالضرورة مواجهة تحديات ضخمة في مختلف مجالات الانتاج والتجارة.. لكى لانسقط من طولنا فوق «حلقة المنافسة» التى لا ترحم.. فالمؤكد ان التحديات سوف تكون اضخم واصعب فى مجال العمل المصرفى بالذات.. باعتباره يمثل باوعيته الادخارية ونشاطه التمويلى «العمود الفقرى» للحياة الاقتصادية التى اصبح «القطاع الخاص» مسئولا عن معظم مجالاتها..

ولان هذا القطاع اعتاد في حركته «الانطلاق المحسوب».. الذى يجمع بين «جسارة الاقتحام» لمختلف ميادين العمل.. وبين «روية الدراسة» لكل منها قبل ان يقدم عليها.. فانه يتطلع الى تطوير وتحديث الاداء بصفة مستمرة فى الجهاز المصرفى الداعم والمساند لاستثماراته.. لكى تؤتى ثمارها المرجوة في الزمن المقدر لها فى دراسات الجدوى الاقتصادية.. وفى برامج التنمية التى يتولى القطاع الخاص مسئولية تنفيذ الكم الاكبر من مشروعاتها..

واسهامها فى وضع «العمل المصرفى» بمصر فى مستوى العصر.. بعد ان خرجنا من مرحلة «الاقتصاد المغلق».. الى مرحلة «الاقتصاد الحر».. تلقيت من خبراء المجالس القومية المتخصصة.. «اطلالة واسعة» على احدث ما شهدته بنوك العالم الكبرى والشهيرة من تطوير لخدماتها .. اوجد اشكالا وقوالب جديدة من التعاملات المصرفية التى يدعمها التقدم التكنولوجى .. تلبى بكفاءة احتياجات عصر الانفتاح الاقتصادى.

وقد اسعدنى كثيرا ما اكد عليه خبراء المجالس المتخصصة فى حصرهم للخدمات الجديدة للبنوك العالمية.. من ان البنوك المصرية تدرك بالفعل متطلبات المنافسة مع الاسواق المفتوحة .. ومع قدوم العديد من البنوك الاجنبية فى ظل الجات.. فضلا عن ان البنوك المصرية - فيما اضافه الخبراء فى شهادتهم لها - تعمل بها حاليا ويدير حركتها عديد من كوادر الخبرة المصرفية القادرة على متابعة وتطبيق احدث الخدمات المصرفية واكثرها تعقيدا..

وفى مقدمتها ومن اهمها - فيما اشار اليه خبراء المجالس القومية المتخصصة - استخدام البطاقات الائتمانية على اختلاف انواعها.. واجراء عمليات «الهندسة المالية» التى تستخدم الادوات المالية الجديدة مثل داخل غرف المعاملات.. واعادة الهيكلة وترويق الديون بتحويلها الى اوراق مالية الى جانب شراء وتطوير المساهمات.. والتوسع فى عمليات التاجير التمويلى باعتباره احد الادوات المستحدثة لتمويل المعدات ولوازم التعمير وخطوط الانتاج بما يسهم فى خفض التكلفة الاستثمارية للمشروعات.. ويضاف الى ذلك كله اقتحام البنوك لمجال شركات رأس المال المخاطر، وكذلك ادارة الشركات حتى تصبح البنوك قادرة على ارتياد الاسواق فى ظل المنافسة المتزايدة..

على ان جميع هذه الاشكال لتطوير ادوات العمل والخدمات المصرفية.. ليس مطلوبا ابدا ان تكون لها صفة الثبات.. اذ لابد ان تخضع لتعديل دورى حسب احتياجات السوق المصرية.

ولكن لكى تنجح هذه الدورات الجديدة فى حالتى ثباتها او تعديلها فانها تحتاج الى اعادة نظر عاجلة في التشريعات القائمة التى تحكم عمل البنوك..

وفى الغد .. نطل معا على الابعاد المقترحة .. لهذا التعديل التشريعى الذى اصبح لازما لاثراء الاداء المصرفى فى مصر..



المصدر : أخبار اليوم
التاريخ : ١٢ / ٢ / ١٩٩٩

رئيس هيئة الاستثمار:

اتفاقية الجات ... لن تؤثر على صناعة السيارات فى مصر

١٣٥ مشروعا لتصنيع وتجميع السيارات توفر ٧٥ ألف فرصة عمل

أكد الدكتور ابراهيم فوزى رئيس هيئة الاستثمار ان اتفاقية الجات لن تؤثر على صناعة السيارات فى مصر وقال ان امكانيات الصناعة المصرية فى هذا المجال تؤهلها للانتاج بجودة عالية وبسعر منافس واضاف قائلا ان هناك اقبالا كبيرا على اقامة العديد من المشروعات الاستثمارية التى تعمل فى مجال انتاج وتجميع السيارات ومكوناتها فى مصر واكد ان ذلك يؤهل مصر لان تكون مركزا لصناعة السيارات فى منطقة الشرق الاوسط والتصدير الى الدول المجاورة.. سواء تصدير سيارات تامة الصنع او المكونات.

واشار د. ابراهيم فوزى الى حجم المشروعات التى تمت الموافقة عليها فى مجال « انتاج » السيارات فقال ان عددها وصل حتى نهاية ديسمبر الماضى الى ٢٢ موافقة برؤوس اموال قدرها ٥٫٦ ملايين جنيه وباستثمارات تصل الى ١٫١ مليار جنيه وهذه المشروعات توفر نحو ٨ الاف فرصة عمل جديد.

ابراهيم فوزى
رئيس هيئة الاستثمار

وقال انه صدرت موافقات ١١٣ مشروعا فى مجال الصناعات المغذية لانتاج السيارات برؤوس اموال قدرها ٤٤٧ مليون جنيه وباستثمارات تصل الى ٩٤٣ مليون جنيه وتوفر هذه المشروعات حوالى ١٦ الف فرصة عمل جديدة.. وهذه الفرص هى فرص عمل مباشرة أما فرص العمل غيرالمباشرة التى توفرها تلك المشروعات فانها تزيد عن ٦٠ الف فرصة عمل فى مجال الصناعات المغذية لانتاج السيارات.

وقال رئيس هيئة الاستثمار ان الاقبال على تاسيس مشروعات انتاج السيارات يؤكد الثقة فى السيارات التى تنتج بمصر وخاصة فى ضوء توافر مراكز الصيانة والخدمة وكذا قطع الغيار اللازمة لها وقال د.فوزى ان تصنيع سيارة واحدة يتيح فرصة عمل واحدة لمدة ٢٧شهرا او٢٧ فرصة لمدة شهر واحد.

وقال ان امكانيات مصر فى هذا المجال كبيرة وبامكان المصانع القائمة بالفعل تجميع وتصنيع أكثر من ١٢٠ الف سيارة ركوب سنويا واشار الى أنه تم تصنيع نحو نصف مليون سيارة ركوب منذ بداية هذه الصناعة فى مصر مؤكدا ان المرحلة القادمة سوف تشهد طفرة فى انتاج السيارات وذلك بعد تنفيذ المشروعات التى تمت الموافقة عليها.



المصدر : السياسى المصرى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/٣/١٩٩٨

«الجات» بريئة والشراكة مع أوروبا الخطر الحقيقى

٦ مليارات جنيه استثمارات صناعة السيارات مهددة بالضياع

تتجاوز الجمارك التى تسدد عن كل سيارة مستورده نصف ثمنها بالنسبة للسيارات الصغيرة ، وتصل إلى نسبة ١٠٠ ٪ للسيارات المتوسطة أو الشعبية ، وتزيد عن ذلك بالنسبة للسيارات الكبيرة والتى تصل جماركها إلى ١٢٥ ٪ .

ولكن يثور تساؤل هل من الأفضل اتباع الاسلوب السهل بتوفير اقصى حماية للمنتج المحلى حتى يفاجأ برفعها مرة واحدة عند تحرير تجارة السيارات سواء فى اطار سياسة الاصلاح الاقتصادى او مفاوضات الشراكة مع اوروبا وليس فى اطار اتفاقيات الجات حيث لاتدخل السيارات ضمن السلع التى تفاوضت عليها مصر عند انضمامها للاتفاقية عام ١٩٦٤ أم يفضل رفع تلك الحماية تدريجيا حتى لا تكون امام تلك الصناعة مفاجأة غير سارة فى مرحلة من المراحل ؟

ويقول الدكتور على القريعى رئيس احدى شركات التجارة ووكيل احدى الماركات العالمية من السيارات ان الحماية الحقيقية للتصنيع المحلى لا تكون بمنع المنافسة تماما عن المنتج المصرى لأن ذلك يحرمه من الاحتكاك وتطوير الانتاج بشكل يواكب تطور الانتاج العالمى ، ويمنع ايضا الحافز لهذا التطور طالما ان السوق مغلق الى حد كبير على عدد محدود من المنتجين المحليين . موضحا ان الفئات الاكثر حماية على الاطلاق وهى الاكثر طلبا فى السوق ولم يطرأ عليها أى تخفيض منذ عام ١٩٩١ وبرغم مرور الفئات الأخرى كلها باكثر من ثلاث أو اربع مرات انخفاض خلال هذه السنوات انخفضت فيها نسبة الجمارك على السيارات ذات السعة اللترية الاقل من ١٠٠٠ سم٣ من ٦٠ ٪ إلى ٤٠ ٪ . كذلك انخفضت جمارك السيارات ذات السعة بين (١٠٠٠ - ١٣٠٠ سم٣) من ٨٥ ٪ عام ١٩٩١ إلى ٥٥ ٪ والسيارات الاكثر من ٢٠٠٠ انخفضت جماركها من ١٦٠ ٪ عام ١٩٩١ الى ١٣٥ ٪ فى اخر تخفيض للتعريفة الجمركية بينما ظلت جمارك الفئات المتوسطة ١٠٠ ٪ للسيارات ذات سعة (١٣٠٠ - ١٦٠٠ سم) وثبتت جمارك الفئة بين (١٦٠٠ - ٢٠٠٠ سم٣) على نسبة ١٣٥ ٪ .

ويضيف الدكتور على القريعى ان كل شركات التجميع المحلى التى إعتادت على الحماية سوف تواجه مأزقا صعبا عند اضطرارها الى مواجهة منافسة صناعة متقدمة بدرجات متفاوته من دول العالم وبأسعار منافسة جدا من شركات اعتادت على الإنتاج للتصدير ولديها خبرات كبيرة فى اقتصاديات الاسواق الخارجية .

ويعلق شريف مجدى مدير العلاقات الخارجية بشركة جنرال موتورز على صحة هذه الملاحظة بانه مع استبعاد نسب الرسوم الجمركية فمن الطبيعى ان يكون سعر السيارة المنتجة فى مصر اعلى من مثيلتها المنتجة فى المانيا مثلا ولان المصنع فى مصر ينتج ٢٠ سيارة فى اليوم فى الوقت نفسه الذى ينتج فيه المصنع الالمانى ٧٠ سيارة فى الساعة الواحدة ، من نفس الطراز بما يعنى تقسيم تكلفه تشغيل المصنع الالمانى من طاقة وعمال فى الساعة على ٧٠ سيارة فى حين توزع تكلفة تشغيل المصنع اليوم كامل فى مصر على ٢٠ سيارة فقط مع افتراض ثبات قيمة المكونات الداخلة فى السيارة الواحدة .

وتكشف دراسات السوق سوى فى مصر والذى يصل حجمه الى ٧٠ الف سيارة تمثل المستورد نحو ٥٤ ٪ منه ، اذا استبعدنا فئة السيارات الفاخرة من ناحية اخرى تتوقع وزارة الصناعة أن يتم تصنيع اول سيارة مصرية ١٠٠ ٪ خلال العام الحالى

وطبقا لتصريحات المهندس سليمان رضا وزير الصناعة والثروة المعدنية بأنه قد تم الانتهاء من وضع التصميم الذى سيكون عليه شكل السيارة والسعة اللترية على ان يتم تصنيع ٣ موديلات سيارة صغيرة شعبية سعة ١٠٠٠ سى . سى ، وسيارة كبيرة ١٦٠٠ سى . سى وستقوم شركات القطاع الخاص بالاشتراك فى انتاج هذه السيارة بالتعاون مع بعض المستثمرين العرب . خصوصا بعد ان اصبحت تلك الصناعة فى مصر من الصناعات العملاقة بعد ان تجاوزت استثماراتها ٦ مليارات جنيه فى ١٨ شركة لانتاج سيارات الركوب والنقل الخفيف والاتوبيسات يبلغ حجم انتاجها السنوى اكثر من ١٢٠ الف وحدة . واتاحت فرص عمل لاكثر من ٥ الف فنى ومهندس وعامل .

عبد الناصر محمد



المصدر : الأسبوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦/٢/١٩٩٧

فى التقرير السنوى لمنظمة الجات:

٥١٢٠ مليار دولار صادرات العالم السلعية

اكد التقرير السنوى لمنظمة التجارة العالمية ان إجمالى الصادرات السلعية العالمية بلغ ٥١٢٠ مليار دولار عام ٩٦ منها ٧٥٪ صادرات سلع صناعية بمعدل نمو ٥,٥٪ وذلك مقابل معدل ٢٪ فقط للسلع الزراعية و ٢,٥٪ للتعدينية .

وحققت منطقة الشرق الأوسط وافريقيا أعلى معدل نمو فى الصادرات حيث بلغت ١٦٪ للشرق الأوسط و١٢٪ لأفريقيا وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول فى عام ٩٦ .

وحققت دول أمريكا اللاتينية معدل نمو ١١٪ فى الصادرات والواردات، أما دول أمريكا الشمالية وشرق أوربا فقد بلغ معدل نمو الصادرات فيها ٦٪ وأوربا الغربية ٣٪ ودول اسيا ١٪ .

واوضح التقرير ان صادرات الخدمات التجارية حققت معدل نمو بلغ ٥٪ عام ٩٦ مقابل ١٤٪ عام ٩٥ ويرجع ذلك لارتفاع سعر الدولار، وبلغت قيمة هذه الصادرات ١٢٦٠ مليار دولار وجاءت دول الأمريكتين فى المقدمة حيث حققت اعلى معدل للزيادة وخاصة أمريكا اللاتينية ٨٪ . وكذلك اسيا ٨٪ فى حين بلغ معدل نمو هذه الصادرات بدول أوربا الغربية ٣٪ فقط .

ويتوقع التقرير استمرار زيادة حجم التجارة العالمية وتقلص الفوارق بين مستويات النمو بالأقاليم المختلفة خاصة مع استمرار نمو النشاط الاقتصادى فى دول غرب أوربا والدول التى تشهد تحولات اقتصادية . كما توقع التقرير استمرار النمو فى افريقيا ولكن بمعدلات اقل من عام ٩٦ وذلك مع توقع استمرار الارتفاع فى أسعار الدولار .

واشار التقرير للتطورات الأخيرة فى القطاع المالى فى عدد من دول آسيا وآثارها المحتملة على نمو اقتصاديات هذه الدول وان نتائج هذه التطورات تتوقف على ما ستتخذه هذه الدول من اجراءات مباشرة للتعامل مع المشاكل الهيكلية والسياسات الادارية على مستوى الاقتصادى الكلى .

واكد التقرير استمرار العوامل التى ساهمت فى تحقيق النمو فى هذه الدول وهو المعدل العالى للادخار والاستثمار والمستوى المرتفع فى مجالات التعليم والتدريب والسياسات التجارية، وهذا من شأنه استمرار الثقة فى اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا .

ويعدد التقرير مجالات النشاط المستقبلى على مستوى المنظمة وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه من حيث توسيع العضوية وتحسين الفرص التجارية أمام الدول الأقل نموا والمفاوضات المتعلقة باستكمال عملية الإصلاح فى مجال الزراعة وتحقيق المزيد من التحرر فى تجارة الخدمات وتسهيل التجارة والشفافية فى المشتريات الحكومية .

بسنت عادل



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٣/١٩٩٨

الدواء والجات

مناوشات متصلة

وقعت مصر على الإشتراك فى العمل بإتفاقية الجات (الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية) ٠والعمل بموجب الإلتزامات الواردة ببنودها ٠ والبنود الواردة فى إتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية ولعل مايدور هذه الأيام فى الندوات الإقتصادية والعلمية ، وحلقات البحث حول مشكلة تصنيع الدواء - وأهميته لارتباطه بالصحة العامة للمواطنين والآثار التى تترتب أوتنتج عن تطبيق إتفاقية الجات هو مادفعنى لتناول هذا الموضوع حيث أن مشكلة صناعة الدواء ٠

قد بدأت أو يرجع تاريخها إلى الجولة الثامنة والأخيرة لإبرام إتفاقية الجات ،وكانت بدايتها عام ١٩٨٦ ٠ فى (إرجواى) ونهايتها عام ١٩٩٤ فى (مراكش) وقد تم فى هذه الدورة توقيع عدة إتفاقيات ولعل أهمها وهو مايعنينا فى هذا الصدد (إتفاقية إنشاء منظمة التجارة الدولية) وقد إتضح من أسس وقواعد إنشاء هذه المنظمة أن كل ماجاء بها قد وضع خصيصا لصالح الدول العظمى ومصالحها دون أن يضع فى الإعتبار مصالح الدول النامية ٠ وقد تمثل ذلك على وجه التحديد فيما يخص حقوق الملكية الفكرية - وبالذات فيما يخص براءات الإختراع حيث إثير جدل شديد وطويل - حول اعتبار إنتاج الدواء بمثابة براءة إختراع أم لا ٠ !

ولبيان ذلك علينا أن نوضح الفرق بين أن يكون إختراع مكونات الدواء وتركيبته وإنتاجه ينتمى إلى إحدى الدول العظمى وبين أن هذا الإختراع الدوائى ينتمى إلى



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٦/٣/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ياسر سامى قرنى

إحدى الدول النامية ففى الحالة الأولى الخاصة بالدول العظمى فإن التقدم العلمى والتكنولوجى المذهلين قد جعل هذه الدول

تحقق قصب السبق فى تعدد الإختراعات وتكاثرها وتقدمها علاوة علي أن نظام الاحتكار

المعمول به فى هذه الدول والمصاحب لبراءة الإختراع ينطبق على كل من الطريقة والتركيب والمنتج ،

وبالرغم من ذلك فإن تعدد الإختراعات واحتكارها طبقا للقوانين السائدة فى هذه الدول لايضير مواطنيها لعوامل عدة أهمها :-

أ) أن الرعاية الصحية هناك تكفلها الدول فى شكل التامين الصحى على كافة المواطنين ،

ب) أن الصحة العامة لأفراد ومواطنى هذه الدول ترتفع كثيرا عن مثيلاتها فى الدول الفقيرة والنامية ،

ج) أن مستوى الدخل العام للمواطنين فى هذه الدول يرتفع عن نظيره كثيرا فى الدول الآخرى فلا يجدوا عناء فى شراء الدواء مهما إرتفع سعره ،

أما بالنسبة للإختكار وتطبيق براءة الإختراع على الدواء بالنسبة للدول النامية فإن أضراره تتمثل فيما يلى :-

أولا : أن القوانين الوضعية فى هذه الدول تطبق الإحتكار على الطريقة دون المنتج ،

بمعنى أن من يستطيع أن ينتج دواء متماثلا مع دواء آخر ولكن بطريقة مختلفة وإن تشابهت نفس العناصر والمكونات فإنه لايكون قد خالف القانون الحالى السائد فى هذه الدول ،

ومن ثم تتعدد المنتجات المتماثلة والمختلفة فى طريقة التحضير ، ويترتب على ذلك بديهيا ان يكثر المعروض من الدواء ، ويستتبع ذلك حدة المنافسة ومن ثم إنخفاض الأسعار وخلق وسائل الترغيب والإغراء فى تسويق هذه المنتجات مما يعود بالفائدة العظمى على مواطنى هذه الدول ،

أما عند تطبيق قواعد إتفاقية الجات والجانب الخاص بقانون الإحتكار وتطبيق قواعد الإحتكار طبقا لما جاء بهذه الإتفاقية - والتى حددت براءة الإختراع على الطريقة والمكونات والعناصر والمنتج ،

فإن ذلك سيجعل صاحب الطريقة والإنتاج هو المحتكر وحدة فى سوق الدواء وحيدا فريدا لاينافسه أحد مما يجعله يتحكم فى الأسعار ويزايد عليها لأنه لايخشى المنافسة ، ويكون ذوى الحاجة لهذا الدواء من المرضى بالدول النامية هم وحدهم العائد عليهم الضرر من تطبيق الإتفاقية المذكورة للإسباب التالية :-

أولا : أن نظام التامين الصحى المعمول به فى الدول النامية لايغطى إلا جموع الموظفين والعاملين فى الدولة فقط ،

ثانيا : إنخفاض مستوى دخل الفرد فى هذه الدول لايجعله قادرا على تحمل تبعات نفقات العلاج التى يجعلها الإحتكار فوق مستوى قدرته المادية ،



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ / ٣ / ١٩٩٨

ثالثاً : إن عدم وجود الرعاية الصحية الكافية أو سرعة إنتشار الأوبئة والأمراض فى هذه الدول يجعل طلب الدواء المحتكر أكثر من المعروض مما يؤدى بالضرورة إلى إرتفاع سعره والأغلب تعذر تواجده لعدم وجود منتج يماثله وينافسه حيث أن ذلك هو النتيجة الحتمية لتطبيق نظام الإحتكار كما جاء فى الإتفاقية المذكورة ٠

وعلى ذلك يكون تطبيق قواعد براءة الإختراع والإلتزام بالنصوص الواردة بالنسبة للإحتكار فى صناعة الدواء - ستكون فوائده بالنسبة للدول العظمى وفيره وعظيمة وستكون مساوئه بالنسبة للدول النامية كبيرة وفادحة ٠

وعليـــه تكون المادة ١/٢٧ الواردة فى الجزء الخاصة بحماية الملكية الفكرية (براءة الإختراع.. الإحتكار) والتى نصت على أن يكون الإحتكار منطبقاً على كل من الطريقة والمنتج خاصة ماسوف يتم إنتاجه فى ظل التقدم التكنولوجى والعلمى المطرد للدول العظمى ٠ فإنه يدل دلالة قاطعة على ماسبق ذكره ٠

وبهذا تكون الدول العظمى قد نجحت فى فرض نظام براءة الإختراع على سياسة الدواء - وأعطت مخترعه وصاحب فكرته وإنتاجه حق إحتكاره لوحده وبفرده أيا كانت الدولة التى ينتمى إليها لمدة ٢٠ عاما كاملا.

وجاءت المادة المذكورة لتتعارض تماما مع القانون المصرى رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ فى المادة الثانية التى حظرت الإحتكار فى الإختراعات الخاصة بالمواد الغذائية والأدوية - حماية للمواطنين المصريين وتوفيرا للرعاية الغذائية والصحية ٠

إذن عند تطبيق إتفاقية الجات ستكون هذه المادة غير متفقة ولا متوافقة مع قواعد تطبيق الإتفاقيـــة المذكورة وكان من الضرورى أن يلجأ المشرع المصرى فى إعداد قانون جديد يعدل أو يلغى المادة المشار إليها ويجيز تطبيق قواعد الإحتكار على إنتاج الدول من حيث الطريقة والمنتج ٠

وبذلك تكون حلقات البحث والدراسات التى تجرى حاليا فى المؤتمرات والمنتديات العلمية - غير ذات جدوى بعدما وقعت مصر على إشتراكها وإلتزامها بكافة نصوص إتفاقية الجات بل وعدلت من تشريعاتها المحلية بما يتفق ونصوص الإتفاقية المذكورة ٠ ولابد من سائل يتساءل ٠ وما العمل وماهو الحل لأن ذلك فيه إضرار بالدول النامية عامة ولمصرنا العزيزة بصفة خاصة ٠ والإجابة على هذا التساؤل تكون بأن علينا أن نتحرك بسرعة فائقة فى إتخاذ خطوات عملية فى ضوء المدلولات والمعطيات التى جاءت من فرضية تطبيق إتفاقية الجات ويكون تحركنا العاجل المطلوب على هذا النحو التالى :

أولا : إن المادة ٦٦ من إتفاقية الجات وقد منحت فترة سماح فى تطبيق الإتفاقية لمدة عشر سنوات للدول النامية التى تريد توفيق أوضاعها بالنسبة لبنود الإتفاقية المذكورة عند بداية تطبيقها ٠

ثانيا : يمكن إستغلال فترة السماح المذكورة وهى فترة ليست بالقصيرة فى تهيئة المناخ العلمى المناسب ٠ والعمل على تشجيع الباحثين على مداومة وجدية البحث العلمى ٠ والإرتقاء به لمواكبة التقدم العالمى ٠

ثالثا : خلق كوادر علمية من الباحثين بإرسال البعثات للخارج للتدريب والدراسة والإستفادة من التطور المذهل الذى طرأ على أساليب البحث العلمى فى الدول العظمى لإستيعابها والنهل من منهلها لنقلها وتطبيقها بمصر ٠

رابعا : تطوير مراكز الأبحاث والمعامل وتدعيمها وتجهيزها بأحدث المعدات والأجهزة المتقدمة لتساعد على تحقيق النهضة العلمية فى جميع المجالات بصفة عامة وفى مجال تصنيع الدواء بصفة خاصة ٠

خامسا : خلق نوع من التعاون والمشاركة فى شكل سوق عربية دوائية مشتركة تساعد على الفكاك من براثن الدول العظمى المحتكرة لصناعة الدواء ٠



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٩٩٨/٣/١٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وخلق كيان صناعي وإقتصادي كبير ، يتفق مع نظام التكتلات الإقتصادية التى تتسم بها سياسة القرن القادم ،

سادسا : جاءت المادة ٢/٢٧ من إتفاقية الجات بما يلى :

« يجوز للدول الأعضاء إستبعاد أى إختراع من المجالات التى تتطبق عليها براءة الإختراع والتى تؤدى إلى الإستغلال التجارى فى أقاليمها » إلى الإضرار بمواطنيها وحماية للنظام العام ،

ولن يمكننا الإستفادة بما جاء بالمادة السابقة إلا بالتمسك بالحلول التى أوردناها لإمكان إنتاج البديل الذى يمكننا من الإستغناء عن هذه المنتجات الدوائية الواردة لنا من الخارج بشروط الإتفاق المجحفة والتى يفرضها نظام الاحتكار حسبما هو وارد بإتفاقية الجات

■■



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١/٣/١٩٩٨

منها نظام جديد لاتحاد التأمين

تطوير سوق التأمين لمواكبة المتغيرات الدولية الجديدة

يجرى حاليا اعداد دراسات لتطوير سوق التامين بما يتواءم مع المتغيرات العالمية الحديثة في صناعة التامين خاصة في ضوء تطبيق اتفاقيات الجات وما يترتب عليها من دخول شركات التامين العالمية للعمل في السوق المصري.

ولقد كانت الخطوة الأولى في هذه الدراسات هي اعداد النظام الاساسي الجديد للاتحاد المصرى للتامين في الاسبوع الماضي والذي يعد واحدا من تعديلات وقرارات عديدة تنوى وزارة الاقتصاد اصدارها او تعديلها بحيث تكون المحصلة النهائية هي تطوير النظام القانوني والرقابي الخاص بصناعة التامين على نحو شامل ووفقا للسياسات المدروسة التي تضعها الحكومة المصرية بشأن تطوير الاسواق المالية على وجه العموم وسوق التامين على وجه التحديد.

ولقد اكد د. يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد أن الاتحاد المصرى للتامين سوف يكون عنصرا اساسيا وفاعلا في تطوير صناعة التامين في مصر ونواة لترطيد مفهوم الرقابة الذاتية بالاضافة الى دوره في وضع قواعد السلوك المهني وترسيخ الاعراف السليمة ومتابعة الالتزام بها في اطار الرقابة الشاملة التي تمارسها اجهزة الدولة وفقا للتشريعات السارية.

واكد وزير الاقتصاد انه وفقا للاختصاصات والصلاحيات الجديدة الممنوحة للاتحاد سوف يقوم بتمثيل مصالح اعضائه والتفاوض والتشاور باسمهم وبالنيابة عنهم مع الجهات الرسمية والرقابية المختلفة على النحو الذي يؤدي الى تحسين العلاقة بين شركات التامين والجهات المسئولة عن الرقابة عليها وبما يحفظ حقوق حملة الوثائق وسائر المستفيدين من الخدمات التي تقدمها شركات التامين.

ولقد اكد مصدر مسئول أن يجرى حاليا اعادة صياغة لقانون الاشراف والرقابة على التامين في مصر والذي ينظم نشاط سوق التامين المصرية ولائحته التنفيذية مشيرا الى ان التطوير الذي سيشهده السوق من تشريعات سيكون من شأنه التيسير على شركات التامين في الحصول على احدث الخبرات والتقنيات العالمية بما يحسن من أدائها ويرفع من كفاءتها كما سوف يفتح باب المنافسة في صناعة التامين ويرسخ قواعد الشفافية والافصاح بما يحمى مصالح حملة الوثائق التامينية.

كما سيتم تطوير النظام الرقابي والاشرافي في مصر بما يؤدي الى اعطاء الهيئة المصرية للرقابة على التامين دورا اكثر فاعلية في الاشراف على تنفيذ القوانين ومراعاة السلوك المهني السليم.

كما يقوم خبراء وزارة الاقتصاد باعادة النظر في جميع القواعد التي تنظم السلوك المهني للعاملين في مجال التامين بالتعاون مع مختلف الجهات الرقابية المعنية ومع الشركات الرائدة في هذا المجال واصحاب الخبرات المحلية أو العالمية بما يضمن اقامة التوازن السليم بين المستثمرين في شركات التامين وحملة الوثائق



«الجات» تختار مصريا محكما دوليا



د.سامى عفيفى

وافق جهاز فض المنازعات بمنظمة التجارة العالمية الجات.. على اختيار الدكتور سامى عفيفى حاتم استاذ الاقتصاد الدولى ورئيس قسم اقتصاديات التجارة الخارجية بكلية التجارة الخارجية وادارة الاعمال بجامعة حلوان محكما دوليا حكوميا وخاصا.. فى مجالات تسوية المنازعات التى تنشا عن تطبيق احكام اتفاقيات اورجواى.. وذلك فى مجالات التجارة الدولية فى السلع مثل مكوناتها الزراعية والصناعية والملابس الجاهزة والخدمات السياحية، البنوك، التامين، النقل،



□ كتب ـ محمد النجار:

تواصل «العالم اليوم» عرضها للمستويات السعرية فى البورصة والاسباب التى تؤدى إلى تباين تقييم المتعاملين لأسهم الشركات والقطاعات سواء كانت نفسية أو اقتصادية مرتبطة بأداء الشركات وارباحها، أو الاتفاقيات الدولية التى من الممكن أن تؤثر على أداء الشركات مستقبلا وفى مقدمتها اتفاقية «الجات» وحقوق الملكية الفكرية فى مجال



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣١/٣/١٩٩٨

المستويات السعرية فى البورصة (4-6)

«الجات» .. ومراكز بحوث التطوير أهم تحديات قطاع الدواء

محدودية عدد أسهم الشركات وراء قلة تداولها!!

ياتى مستوى الاسعار فى قطاع الدواء ليقترب بشدة من متوسط السوق يدور مضاعف الربحية فى قطاع الادوية حول 10,2 مرة مقابل 10,4 مرة بالنسبة للمتوسط السارى فى السوق تبلغ نسبة النمو المتوقعة فى أرباح شركات القطاع 3,64٪، وعائد السهم 7,45٪، ومضاعف القيمة الدفترية 3,32 مرة ومعامل الارتباط السعرى مع السوق 0,27 وبيتا للسهم 0,10

موقف الشركات

باستعراض سريع للمؤشرات المالية لشركات القطاع نجد أنه بالنسبة لشركة ممفيس للأدوية القيمة الدفترية للسهم 31,39 جنيه وربح السهم العام الماضى1997 كان 8,32 جنيه وكوبون السهم 6,13 جنيه ونسبة النمو فى الارباح 18,86٪، ومضاعف الربحية 11,41 مرة وعائد السهم 6,45٪ ومضاعف القيمة الدفترية 3,03 مرة وبيتا للسهم 0,01 ومعامل الارتباط السعرى مع السوق 0,03

بالنسبة لشركة الاسكندرية القيمة الدفترة للسهم 24,49 جنيه وربح السهم العام السابق 1997 كان 12,69 جنيه وكوبون السهم فى نفس العام 7,85 جنيه ونسبة النمو فى الارباح 16,21٪ ومضاعف الربحية 12,92 مرة وعائد السهم 4,79٪ ومضاعف القيمة الدفترية 6,7 مرة .. شركة القاهرة للادوية القيمة الدفترية 48,27 جنيه وربح السهم العام الماضى 1997 حوالى 6,6 جنيه، وكوبون السهم فى نفس العام 4,53 جنيه ونسبة النمو فى الارباح 4,6٪ ومضاعف الربحية 7,42 مرة وعائد السهم 9,24٪ ومضاعف القيمة الدفترية 1,02 مرة.

بالنسبة للشركة العربية للادوية القيمة الدفترية للسهم 41,67 جنيه وربح السهم العام الماضى 97 حوالى 6,94 جنيه، وكوبون السهم 5,14 جنيه ونسبة النمو فى الارباح 0,58٪ ومضاعف الربحية 8,48 مرة وعائد السهم 8,74٪ مضاعف القيمة الدفترية 1,41 مرة. شركة النيل للادوية القيمة الدفترية للسهم 21,28 جنيه وربح السهم العام 97 الماضى حوالى 6,3 جنيه وكوبون السهم بنفس العام 5,04 جنيه، ونسبة نمو الارباح سالب 35,05٪ ومضاعف الربحية 8,62 مرة، وعائد السهم 9,28٪ ومضاعف القيمة الدفترية 2,55 مرة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١/٣/١٩٩٨

.. بالنسبة لشركة ايبيكو القيمة الدفترية للسهم 42,98 جنيه، وربح السهم العام السابق 97 حوالى 18,05 جنيه، وكوبون السهم فى نفس العام 14 جنيها ونسبة نمو الارباح 16,62٪، ومضاعف الربحية 12,46 مرة، وعائد السهم 6,22٪ ومضاعف القيمة الدفترية 5,23 مرة.

رؤية مستقبلية

فى البداية أكد عيسى فتحى العضو المنتدب لشركة المستقبل للوساطة فى الاوراق المالية .. أن معظم الادوية التى تنتجها الشركات .. وتقديرا حوالى 90٪ منها مازالت تراخيص انتاجها سارية .. كما أن الادوية التى تنتج منذ فترات طويلة تزيد على 20 عاما اصبحت حقا «دستوريا» .. ولن تتأثر بتطبيق اتفاقية «الجات» وحقوق الملكية الفكرية فى قطاع الدواء.

طالب عيسى فتحى شركات الادوية بضرورة النظر إلى المستقبل قبل أن تصبح اتفاقية «الجات» سارية مؤكدا على ضرورة أن تساهم جميع شركات الادوية فى تكوين شركات للبحوث الدوائية وتطويرها واستثمارها بشكل جيد باعتبار أن مصر تاريخيا من الدول التى لها قدرات فى هذا المجال علاوة على تملكها الخامات والكفاءات العلمية اللازمة.

اشار عيسى فتحى إلى وجود سوق واسع للادوية المصرية التى يتم تصديرها حاليا للدول العربية وبعض الدول الافريقية .. وهو ما يدعونا إلى ضرورة الاهتمام أكثر بوجود وحدات للبحوث الدوائية وتطوير القائم منها .. مشيرا إلى أنه فى ظل الجات يوجد دواء واحد لشركة واحدة ولا يمكن التلاعب فى تغيير محدود للمكونات لان المكونات أيضا سوف تخضع لحقوق الملكية الفكرية فى ظل تطبيق اتفاقية «الجات» التى ستصبح الحماية بمقتضاها لمدة 20 عاما.

اضاف عيسى فتحى أنه لو صدق القطاع والقائمون عليه فإنه يستطيع تطوير نفسه لأن الامكانيات العلمية متوافرة وهناك الخامات الرخيصة حتى الامكانات المادية تؤهله لذلك، وفى حالة تحقيق ذلك من الممكن أن يصبح من أقوى القطاعات فى البورصة.

طبيعة القطاع

من جانبه برر المحلل المالى عصام مصطفى التوازن السعرى فى قطاع الدواء مع المتوسط السارى فى السوق أنه يعود لطبيعة القطاع الذى ينمو بمعدلات ثابتة سنويا - علاوة على أن معظم منتجاته مسعرة، ولا يواجه حاليا مخاطر خلال الأجل القريب لكنه سيواجه مشاكل كبيرة على المدى الطويل مع تطبيق اتفاقية «الجات».

أشارعصام مصطفى إلى أن محدودية عدد أسهم القطاع يؤدى إلى قلة تداولها بالقياس للاسهم النشطة فعلى سبيل المثال عدد أسهم شركة ممفيس المتداولة حوالى 2,5 مليون سهم، والعربية للادوية 1,2 مليون سهم فقط.

سيطرة الدولة

أكد الدكتور سامى شاوش المدير العام والعضو المنتدب لشركة ايجيبشيان انجلو فينا انفست ..أن اتفاقية «الجات» ستكون من أهم العوامل المؤثرة على مستقبل قطاع الدواء، ويجب على الشركات أن تتحرك من الآن قبل البدء فى تطبيق الاتفاقية لتطوير نفسها، وزيادة قدراتها البحثية.

اضاف شاوش ان من أهم الاسباب التى تؤثر على حركة قطاع الدواء: سيطرة الدولة على أكثر من 60٪ من أسهم الشركات، بينما لا تتعدى نسبة الإسهم المتاحة للتداول 40٪ من أسهم الشركات وهى النسبة التى تم تخصيصها، فى الوقت الذى تحتفظ الدولة بجانب كبير من أسهم القطاع باعتباره قطاعا استراتيجيا يمس المصالح المباشرة للجمهور .. وهو ما يؤثر على سهولة تسييل بعض شركات القطاع وحركتها السعرية ومعدلات تداولها.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١/٤/١٩٩٨

أفكار المصريين .. سرقها اللصوص!

حقوق الملكية الفكرية فى مصر كانت محل اهتمام فى الآونة الأخيرة.. خاصة وقد اقترب موعد تطبيق اتفاقية «التربس» المنبثقة عن اتفاقية «الجات» والخاصة بالتجارة الحرة.. وبات الأمر يشكل قضية تطرح نفسها للنقاش.. من المسئول عن حماية الملكية الفكرية فى مصر؟ خاصة ونحن أعضاء فى اتفاقات عالمية ومعاهدات دولية.

ومؤخرا تقدم طبيب مصرى بشكوى أمام اللجنة المشكلة لحماية الملكية الفكرية فى مصر ضد احدى الشركات الأمريكية التى استغلت مقترحاته الغلمية فى تطوير منتجاتها دون الرجوع اليه وطالب بالتعويض المادى عما لحق به من أضرار.. الأمر أمام المحكمة بعد أول تطبيق لاتفاقية الجات..

فماذا أعدت مصر لمواجهة تطبيقات «التربس» فى المرحلة القادمة؟

تطبيق الاتفاقيات العالمية يطالبنا بحماية الملكية الفكرية

ملايين الابتكارات المصرية غير مطبقة.. ويحكمها قانون عتيق عمره ٥٠ عاما





تحقيق :
حنان عثمان

العقول المصرية تخرج كل يوم ابداعات جديدة وفي مكتب براءات الاختراع وجهاز تنمية الابتكار والاختراع آلاف الأفكار التي لو طبقت لحققت فائضا انتاجيا.. منها آلة مبتكرها علاء الدين محمد - مهندس زراعي - لتسميد التربة تعتمد على وجود خزانين للسماد البلدى والسماد الكيماوى ويتم خلطهما بعد تفتيت السماد البلدى بالنسب اللازمة لكل نوع من الأرض والنبات كما يوجد بالآلة سلاحان لفج الأرض وإضافة السماد وردمها وهى آلة مسجلة بمكتب براءات الاختراع.

وجهاز مخبز دوار ابتكار عماد الدين عبدالقادر - أعمال حرة - عبارة عن مخبز دوار من المعدن محيط المخبز يساوى طول الخبز النصف آلى ويعمل عن طريق موتور كهربى ومجموعة تروس ويتم تداخل العجين والخبز الناضج عن طريق فتحتين احداهما لتلقى العجائن والأخرى لاستقبال الخبز بعد نضجه ويتم التسخين عن طريق ولاعة أسفل القرص وهذا المخبز يوفر الطاقة الحرارية بنسبة ٦٠٪ وكذلك يوفر فى استخدام الطاقة الكهربية..

كذلك هناك جهاز لإرسال المكالمات التليفونية لاسلكيا بتكلفة قليلة يصلح لجهاز الشرطة وأفضل من الأجهزة المستوردة.

إن الملكية الفكرية هى كل عمل ينتج من فكر الإنسان وتنقسم الى قسمين حق المؤلف ويختص بالمصنفات الفنية والأدبية والملكية الصناعية ويختص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية، وتتبع العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية مصلحة التسجيل التجارى بوزارة التجارة والتموين وتتبع براءات الاختراع مكتب براءات الاختراع بوزارة البحث العلمى.

يرى المهندس محمد يوسف عمر رئيس مصلحة التسجيل التجارى أن حماية حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بالرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية ليس بالأمر الحديث بل ان مصر منضمة الى المعاهدات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية وبموجب هذه العضوية فإننا أعضاء أيضا فى اتفاقية باريس الموقعة فى ١٨٨٣ والخاصة بحماية الملكية الصناعية واتفاقية برن ١٨٨٦ والخاصة بحماية المصنفات الأدبية والفنية واتفاقية مدريد ١٨٩١ بشأن التسجيل الدولى للعلامات التجارية والصناعية واتفاقية مدريد ١٨٩١ بشأن قمع بيانات مصدر السلع الزائفة والمضللة.

ومع بداية تطبيق اتفاقية الجات والتربس المنبثقة منها فقد أعدت وزارة التجارة والتموين مشروع قانون للرسوم والنماذج الصناعية تجرى مراجعته حاليا ويحوى أحكاما متكاملة روعى فيها ما ورد فى اتفاقية التربس كذلك تعديل بعض أحكام قانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن العلامات والبيانات التجارية..

ويشير رفعت عزمى بطرس مدير إدارة شئون الملكية الصناعية الى أن الإدارة تقوم بتسجيل الرسوم والنماذج الصناعية محليا وتطبيق القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ واللائحة التنفيذية الخاصة به والصادرة بالقرار الوزارى ٣٢ لسنة ١٩٥٢ ووجودنا فى الساحة الدولية أوجب علينا ضرورة المواكبة لذلك فقد تم وضع بعض التعديلات لنواجه اتفاقية التربس خاصة فى الجزاءات حيث كان القانون الحالى المادة ٤٨ يقضى بحبس سنة وغرامة ١٠ جنيهات لكل من قلد موضوع اختراع أو موضوع رسم أو نموذج صناعى أو باع أو عرض للتداول منتجات مقلدة أو عليها رسم أو نموذجا صناعيا مقلد مع علمه بذلك متى كان مسجلا فى مصر وقد تم تعديل بعض هذه الأحكام.. وبالنسبة لتسجيل النماذج الصناعية المفروض فيها أن تكون جديدة وأصلية ولكن للاسف لا يوجد إلزام للتسجيل في القانون ورغم ذلك هناك ١٧ ألفا و٥٠٠ طلب لتسجيل رسوم ونماذج صناعية.

محمد يوسف

تشريعات

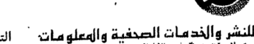
وتؤكد بهيجة شكرى عبدالعزيز مدير عام إدارة العلامات التجارية ان القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ والخاص بحماية العلامات التجارية مازالت نصوصه تسير في نفس الاختصاص واتفاقية التربس تعرضت لبنود بسيطة منها تجديد العلامة حيث ان القانون القديم ينص على تجديد العلامة كل ١٠ سنوات واذا لم تجدد العلامة تشطب وتظل لمالكها مدة ٣ سنوات وانتقال الملكية مع مشروع الاستغلال أما فى الاتفاقية فتظل العلامة لمالكها مدة سنة واحدة فقط اذا لم تجدد كما أن انتقال العلامة مع المشروع أو بدونه وبالنسبة للعقوبات من المقترح تشديدها حيث كانت العقوبة ٣٠٠ جنيه غرامة أو حبس سنة وتشير مدير عام إدارة العلامات انه حتى الآن فإن قانون العلامات التجارية ليس إجباريا مما يسبب مشكلة ويؤدى الى التلاعب والتزوير والتقليد وننادى بأن يتم التسجيل إجباريا لمواجهة التحديات القادمة.

اتفاقية التربس

وقد جاءت العلامات التجارية والنماذج والتصميمات الصناعية فى الجزء الثانى من الاتفاقية، وذلك بوضع المعايير المتعلقة بتوفير حقوق الملكية لهذين العنصرين ونطاقها واستخدامها ففى المواد من ١٥ حتى ٢١ والمادتين ٢٥ و٢٦ حول تعريف العلامة والتزام الدول الأعضاء بنشر كل علامة تجارية اما قبل تسجيلها أو بعده فورا واعطاء فرصة معقولة لتقديم الالتماسات بإلغاء التسجيل واجازة اتاحة فرصة الإعتراض على تسجيل

تهانى عثمان





المصدر : الوفد

التاريخ : ١ / ٢ / ١٩٩٨

علامة تجارية ومنع الأطراف الأخرى التي لم تحصل على موافقة صاحب العلامة من استخدام العلامة ذاتها أو علامة مماثلة في أعمالها التجارية بالنسبة للسلع أو الخدمات ذاتها أو المماثلة لتلك التي سجلت بشأنها العلامة التجارية اذا كان يسفر ذلك الاستخدام عن احتمال حدوث لبس فقد حددت المادة ١٨ ان التسجيل الأول للعلامة التجارية وكل تجديد لذلك التسجيل لمدة لا تقل عن سبع سنوات وأن يكون تسجيل العلامة التجارية قابلا للتجديد لمرات غير محددة وذكرت المادة ١٩ انه اذا كان استخدام العلامة التجارية شرطا لاستمرار تسجيلها فلا يجوز إلغاء التسجيل إلا بعد انقضاء مدة لا تقل عن ثلاث سنوات متواصلة من عدم استخدامها إلا اذا كان هناك أسباب وجيهة تستند الى وجود عقبات تحول دون هذا الاستخدام كما ذكرت انه حين تكون العلامة التجارية خاضعة لسيطرة صاحبها يعتبر استخدامها من قبل أى شخص آخر استخداما لها لأغراض استمرار تسجيلها، وأعطت المادة ٢١ الحق لصاحب العلامة التجارية فى التنازل عنها مع أو بدون نقل المنشأة التى تعود العلامة التجارية اليها لصاحب العلامة الجديد وجاءت المادة ٢٥ تحدد شروط منح الحماية للتصميمات الصناعية فألزمت الدول الأعضاء بمنح الحماية للتصميمات الصناعية الجديدة أو الأصلية.

وأعطت المادة ٢٦ الحق لصاحب التصميم الصناعى المتمع بالحماية فى منع الأطراف التى لم تحصل على موافقته من صنع أو بيع أو استيراد السلع المتضمنة أو المنسوخة من التصميم المتمع بالحماية حيث يكون القيام بذلك لأغراض تجارية كما ذكرت أن تكون مدة الحماية الممنوحة لا تقل عن ١٠ سنوات.

وعالجت الاتفاقية موضوع تطبيق حقوق الملكية الفكرية فى الجزء الثالث فى المواد من ٤١ الى ٦١ فنصت المادة ٤١ على أن تلتزم الدول الأعضاء بضمان اشتمال قوانينها لإجراءات الإنفاذ لتسهيل اتخاذ التدابير الفعالة ضد أى تعد على حقوق الملكية الفكرية والجزاءات السريعة لمنع التعديات والجزاءات الرادعة بأسلوب يضمن تجنب إقامة حواجز أمام التجارة المشروعة وتوفير ضمانات ضد إساءة استعمالها وأن تكون إجراءات الإنفاذ عادلة ومنصفة، وأن تكون القرارات الصادرة فى القضايا مكتوبة ومسببة ومتاحا للأطراف الاطلاع عليها مستندة الى ما طرح على المحكمة من مستندات وأدلة ومتاحا للأطراف جهة تقاض للنظر فى القرارات الإدارية النهائية وجاءت المواد من ٤٢ الى ٤٩ بما يتعلق بالإجراءات والجزاءات المدنية والإدارية بما يشمل التخلص من المواد والمعدات التي تستخدم بصورة رئيسية فى صنع السلع المتعدية.

وجاءت المادة ٥٠ بالتدابير الوقتية وتقرير صلاحيات للسلطات القضائية بما يحول دون حدوث تعد على أى حق من حقوق الملكية الفكرية لاسيما منع السلع بما فيها تلك المستوردة بعد التخليص عليها جمركيا من دخول القنوات التجارية مع إصدار الأمر للمدعي بتقديم ضمانة أو كفالة بتنفيذ التدبير الوقتى وجواز إلزام المدعى بدفع تعويضات للمدعى عليه حال إلغاء التدابير الوقتية. وجاءت المواد من ٥١ الى ٦٠ بالمتطلبات الخاصة بالتدابير الحدودية وذلك بتقرير حق صاحب الشأن الذى لديه أسباب مشروعة بالتقدم بطلب مكتوب الى السلطة المختصة لكى توقف السلطات الجمركية إجراءات الإفراج عن السلع المشتبه في حملها علامات تجارية مقلدة وذلك كله اذا قدم صاحب الشأن أدلة كافية لإقناع السلطات المختصة بوجود تعد ظاهر على حقوقه مع إجازة تقديم المدعى كفالة أو ضمانة تلغى للحيلولة دون إساءة استعمال الحقوق، وألزمت المادة ٥٧ البلدان الأعضاء ـ دون إخلال بسرية المعلومات ـ اعطاء السلطات المختصة صلاحية صاحب الحق فرصة كافية لمعاينة أى سلعة تحتجزها السلطات الجمركية بغية اثبات ادعاءاته وأفردت المادة ٦٠ حكما خاصا للواردات قليلة الشأن من الناحية التجارية بأن أجازت للبلدان الأعضاء أن تستثنيها اذا وردت ضمن أمتعة المسافرين الشخصية أو أرسلت في طرود صغيرة.. أما المادة ٦١ فجاءت بالإجراءات الجنائية وفيها ألزمت الاتفاقية البلدان الأعضاء بفرض تطبيق الإجراءات والعقوبات الجنائية فى حالات التقليد المتعمد للعلامات التجارية على نطاق تجارى وتشمل هذه العقوبات الحبس والغرامة أو احدهما مع إمكان حجز السلع المخالفة أو أى مواد ومعدات تستخدم فى ارتكاب الجرم ومصادرتها وإتلافها وأجازت المادة تطبيق الإجراءات والعقوبات الجنائية فى حالات أخرى من التعدى على حقوق الملكية الفكرية اذا اتخذت هذه الحالات طابع العمد ووقعت على نطاق تجارى.

براءة الاختراع

وتشير المهندسة تهانى عثمان مدير عام تنمية الابتكار والاختراع والمشرفة على الإعلام الفنى والتكنولوجى بمكتب براءة الاختراعات ان براءات الاختراع تأتى فى الجزء الثانى من الملكية الفكرية التى تنقسم الى قسمين حق المؤلف والملكية الصناعية وتمثل براءات الاختراع أول أجزاء الملكية الصناعية والجهة المعنية به هى مكتب براءات الاختراع التابع لأكاديمية البحث العلمى بوزارة البحث العلمى وقد دخلت مصر فى اتفاقية فى ١/١/٩٥ والتطبيق بدأ فى ١/١/١٩٩٦ غير أن فى مجال حماية الملكية الفكرية وبصفة خاصة للاختراعات أمامنا مهلة حتى عام ٢٠٠٥ ونحن بصدد إصدار قانون جديد لبراءات الاختراع يتمشى مع اتفاقية الجات والتربس المنبثقة عنها وتضيف المهندسة تهانى أن القانون القديم رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ كان ينص على حماية طريقة التحضير في الأدوية أما فى القانون الجديد فلابد من أن يتمشى مع اتفاقية التربس التى تنص على حماية المركب الكيمائى للأدوية والأغذية سواء مصرية أو أجنبية وأن تكون مدة الحماية ٢٠ سنة من



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٨/٤/١

تاريخ تقديم الطلب بتجميع الاختراعات وكان القانون القديم ينص على ١٠ سنوات فقط فترة حماية للأدوية و١٥ سنة لأى اختراع آخر..

وتشير المهندسة تهانى الى أن مكتب براءة الاختراع يقوم بالحماية القانونية للاختراعات المقدمة بنشرها فى جريدة رسمية لبراءات الاختراع فى مصر كما أن المكتب يعمل فى ١٦ مليون براءة اختراع فى كافة المجالات منها حوالى ٢٠ ألف براءة مصرية ويتولى مكتب براءة الاختراع إرسال جريدة البراءات الى المعاهد البحثية والمصانع ويقوم بإعداد أبحاث تقنية للباحثين أما جهاز تنمية الابتكار والاختراع فيتلقى الأفكار فى التخصصات المختلفة واذا ثبت جديتها توجه الي مكتب براءة الاختراع لحماية الحق القانونى للمخترع.. وأحيانا مساعدة المخترع فى تنفيذ النماذج الأولى وعرضها فى معارض مختلفة..

ورغم تميز الاختراعات والأفكار المقدمة من العقول المصرية إلا انها للأسف لا تأخذ حقها فى الظهور بسبب ضعف الاستجابة من قبل المصانع والشركات وهذا فى حد ذاته يمثل مشكلة إذ اننا نحتاج الى شكل مختلف لمواجهة تحديات اتفاقية الجات منها على سبيل المثال توجيه المخترعين للبحث عن المشكلات الإنتاجية الصناعية وحلها وكذلك تطوير معامل للبحث والتطوير فى المصانع والشركات المختلفة ومحاولة الاستفادة قدر الإمكان من الاختراعات الموجودة بالفعل وهذا يتطلب مبادرة من القطاع الخاص ورجال الأعمال للاستفادة من جهود العقول المصرية.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٣/٤/١٩٩٨

انتهاء جولة المفاوضات بين مصر والاتحاد الأوروبى

الاتفاق على قواعد حماية الملكية الفكرية دون التنازل عن الفترة الانتقالية

كتبت ـ عائشة عبدالغفار:

انتهت أمس جولة المفاوضات بين مصر والاتحاد الاوروبى حول اتفاقية المشاركة الاوروبية ـ المصرية، وشارك فيها من الجانب المصرى ممثلو ١٢ وزارة وهيئة برئاسة السفير جمال البيومى مساعد وزير الخارجية لشئون المشاركة الاوروبية ـ المصرية.

وتاتى هذه الجولة فى إطار ٣ جولات من المفاوضات الرامية لحل المشكلات المعلقة بين الطرفين تمهيدا للوصول إلى صياغة نهائية للاتفاقية والتوقيع عليها فى خلال العام الحالى، وكانت الجولة الأولى قد عقدت فى بروكسل فى فبراير الماضى، وتعقد الجولة الثالثة فى مايو المقبل ببروكسل ايضا.

وصرح السفير جمال البيومى بأن جولة الأمس اسفرت عن اتفاق الطرفين على تغيير قواعد المنشأ لصالح الجانب المصرى، بما يخدم ايضا توجه مصر نحو التكامل الإقتصادى العربى وذلك من خلال اعتماد قاعدة التراكم الاقليمى للمنشأ التى تسمح باستخدام مدخلات ناشئة فى الدول العربية المتوسطية فى المنتجات الصناعية المصرية التى تصدر إلى الاتحاد الأوروبى معفاة من الجمارك.

جمال البيومى

ويؤدى هذا الاتفاق إلى تعميق التكامل الاقتصادى والصناعى بين الدول العربية المتوسطية.

واضاف السفير جمال البيومى أن الجولة اسفرت أيضا عن الاتفاق على قواعد حماية الملكية الفكرية، حيث اتفق الجانبان على استكمال الانضمام لمجموعة من الاتفاقيات التى توفر آليات لحماية الملكية الفكرية، وذلك دون ان تتنازل مصر عن الفترات الانتقالية التى تتمتع بها بوصفها دولة نامية فى إطار اتفاقية الاستخدامات التجارية للملكية الفكرية.

وبحث الجانبان مستقبل التعاون فى مجال المنتجات الزراعية المصنعة «الصناعات الغذائية» والاعفاءات الجمركية التى يتبادلها الطرفان فى هذا المجال.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٤/١٩٩٨

بدأت أوائل هذا الشهر جولة جديدة من مفاوضات الشراكة المصرية الأوربية بغرض حل المشكلات التى تعترض سبيل توقيع الاتفاق النهائى وأبرزها مشكلات الملف الزراعى، إضافة إلى ملف قواعد المنشأ وحقوق الملكية وبعض الاشتراطات الأوربية فيما يخص قضايا البيئة وتشغيل الأطفال، بل وحقوق الإنسان.

اتفاق الشراكة يصطدم بعدة عقبات:

أوربا تضغط لتوقيع الاتفاق وتغلق أبوابها فى وجه صادراتنا النسيجية

«حجاج» يطلب إعادة النظر فى مفاوضات الشراكة بعد رسوم الإغراق الأوربية

الضغوط على قطاع الدواء مستمرة.. والخسارة فادحة

تحقيق: أحمد عبد المنعم

الصناعة المصرية، وأنه يعنى التزام الحكومة بما سبق أن تعهدت به عند توقيعها على الاتفاقية من ضرورة تحرير تجارة المنسوجات وفتح أبوابنا للواردات الأوربية والآسيوية من المنتجات النسيجية.

ضغوط على قطاع الدواء

الضغوط التى وقعت على صناع الغزل والنسيج تمارس الآن على قطاع الدواء بغية أن تطبق عليها قواعد التربس فورا، لكن الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للأدوية يقود فريقا يمارس ضغوطا مقابلة للاستفادة من الفترة الانتقالية الممنوحة لصناعة الدواء وفق نصوص الجات، والتى إن جرى تطبيقها فورا فسوف تزيد أسعار الدواء وتغلق مصانع الدواء المصرية أبوابها.

تحرير تجارة المنسوجات أو الدواء كلها أمور تدخل فى نطاق التعاون الدولى بما فيه التعاون الاوربى، وبالتحديد الشراكة. والسؤال الذى يطرح فى هذا المقام: من المستفيد؟ ولماذا نسارع فى فتح أسواقنا ودول أوربا تغلقها أمام منتجاتنا؟

يجيب عن السؤال الدكتور حمدى عبدالعظيم -عميد أكاديمية السادات للعلوم الإدارية بطنطا- قائلا: إن الجانب الاوربى يهدف من الشراكة أغراضا بعيدة المدى، منها أن تعتبر السوق العربية سوقا لترويج منتجاتهم، وبالتأكيد لا يعنى الدول الاوربية أن نكون أقوياء أو بمثابة «ند» لهم لكنها تحتاج إلى زبائن تروج خلالهما بضائعها.. وغير صحيح -كما يقول الدكتور حمدى عبدالعظيم- إنهم سيعطوننا منحا أو معونات، وحتى لو قدموا لنا معونات فنية ففى المقابل هم سيروجون بضاعتهم وسط ٢٤٠ مليون عربى، وهذا أمر ليس هينا، ولو كانت لدى الدول الاوربية نية خالصة فى شراكة حقيقية لما أغلقت أبوابها أمام الأقمشة والمنسوجات المصرية، لكنها أولا وأخيرا تسعى إلى تحقيق مصالحها أولا.

حديقة خلفية لأوربا

هذا الكلام يتفق معه رئيس اتحاد الصناعات السابق ورئيس لجنة الصناعة بمجلس الشورى محمد فريد خميس، ويقول تعبيرا مختصرا ومفيدا هو: أن أوربا تهدف من الشراكة مع مصر والدول العربية جنوب البحر الأبيض المتوسط أن تجعل تلك المنطقة العربية بمثابة «Back Garden» حديقة خلفية يلقون فيها بمخلفاتهم، بل إنه يقول إن ما تعرضه المجموعة الأوربية من تقديم معونات فنية أو تكنولوجية مسألة لا تمثل إغراء؛ لأن أية تكنولوجيا يمكن شراؤها من أسواقها، لكننا وصلنا لشروط أفضل من خلال التفاوض، وإن كانت هناك ملفات مازالت فيها مشاكل، ومع ذلك لابد أن ندخل فى الشراكة ونتعلم كيف نأخذ حقوقنا.. ولا بد أن نعرف أن النظام العالمى الجديد وضع شروطه الطرف القوى، وهى «حلقة جهنمية» لابد أننا سندخلها، لكن لابد أن ندخلها بوطنية ووعى.. لأنهم ابتدعوا وسائل حماية جديدة ربطوها بالحرص على حقوق الإنسان والشروط البيئية.. وكلها وسائل حمائية جديدة.

ويضيف فريد خميس أن هناك وعيا قوميا شديدا وإحساسا بحجم المسئولية مع إدراك أنه لا يوجد بديل عن الاندماج فى النظام العالمى الجديد.

ومع هذا يبدى فريد خميس خوفا شديدا من التطبيق الفورى لاتفاقية التربس فى قطاع الدواء، ويقول إنه رغم حاجتنا لهذا الاندماج الدولى إلا أن قطاع الدواء المصرى سيئن من أثر الجات، وكل ما تقوله الشركات الأجنبية فى شأن المزايا التى سنحققها مجرد مزاعم كاذبة.. وأنا مصر على الا تتنازل عن الفترة الانتقالية، وللعلم تلك الشركات الأجنبية لن تأتى باستثمارات لمصر كما



يزعمون، لأن استثمارات الدواء عالية جدا والافضل لهم تصنيع الدواء عندهم وتصديره إلينا.

لكن محمد فريد خميس لم يتكلم فى موضوع تحرير تجارة المنسوجات، إنما تحدث فى هذا الموضوع المحاسب عبدالحكيم حجاج -رئيس الشركة القابضة للغزل والنسيج- وطالب بإعادة النظر فى مفاوضات الشراكة المصرية الاوربية لان نسبة الصادرات المصرية إلى وارداتها من اوربا هى نسبة ١:٦ بما يعنى أن الميزان لصالح أوربا.

الدكتور حلمى نمر -نقيب التجاريين- يقول: إنه غير متفائل بوجود تكتل اقتصادى عربى على المدى المنظور، ولهذا فإن الدخول فى تكتل الشراكة الاوربية مسالة ضرورية.. ومع هذا فنحن لن نستطيع فرض رسوم إغراق على المنتجات الأوربية لاننا لن نستطيع المنافسة معهم من الاساس.

ويضيف فى تفسير هذا أن معدلات النمو لدينا غير كبيرة، كما أن جودة المنتجات لدينا غير كافية للصمود فى وجه المنافسة، ومع هذا فالافضل الدخول فى الشراكة.. كما قال، ويتفق إلى حد بعيد مع هذا الرأى سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الاعمال، ويقول: إنه لا توجد دولة يمكنها الآن أن تعمل بمفردها، ولابد من التعاون مع دول العالم، ولهذا إذا وقعنا على الاتفاق فهو لمصلحتنا.. المهم أن نطور إنتاجنا ونبتكر ونعمل جودة عالية ونصدر مثل أية دولة فى أوربا.

ويضيف أن عصر المنافسة الذى نحيا فيه يستلزم العمل بآليات المنافسة وأن نستمر، وإذا فرضوا رسوم إغراق ضد منتجاتنا الداخلة لاسواقهم، يمكننا ايضا ان نفرض رسوم إغراق ضد المنتجات الاوربية التى نحقق فيها مزايا نسبية يعنى «المعاملة بالمثل».

ويقول: نحن لن نهرول لا فى الشراكة ولا فى الجات، لكننا نحتاج إلى خلق أسواق للتصدير لان إنتاجنا اصبح يفوق احتياجاتنا، وبالتالى فنحن ايضا فى حاجة لاسواق خارجية ومنها أسواق أوربا، يعنى لابد من الاستمرار فى الشراكة وإزالة جميع المعوقات.

القضية بهذا الشكل ستظل مطروحة.. طبعا لسنا ضد التعاون، لكن التعاون المطروح من جانب المجموعة الاوربية تشوبه كثير من المخاطر، فهم يطرقون ابوابنا بعنف ليدخلوا بضاعتهم، وفى ذات اللحظة يغلقون ابوابهم بعنف أيضا أمام منتجاتنا النسجية.. فكيف يستقيم التعاون؟!

ومن المؤكد أن هناك خطأ تم فى تحرير تجارة المنسوجات، وبات فى حكم المؤكد أن نخسر سنويا نصف مليار جنيه، فهل يتكرر الخطأ ونفتح باب «الدواء» أيضا أم نتمسك بالفترة الانتقالية لعلنا نستطيع خلالها ان نطور صناعة الدواء المصرية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٤/١٩٩٨

عاصفة "الجات"

صناعة دواء..

أم تعبئة وتغليف؟

صادراتنا 150 مليون جنيه من إنتاج قيمته 3 مليارات

جمال نور: لم تشهد طفرات تكنولوجية خلال 30 سنة

وفيق الشرقاوى: صندوق تنمية لتعويض شركات الدواء الخاسرة

- عمر الأحمدى: مركز أبحاث متطور للاختراقات العلمية

- محفوظ قاسم: الاستعداد لعبور فجوة الجات والملكية الفكرية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٦/٤/١٩٩٨

تواجه صناعة الدواء فى مصر مشكلات لاحصر لها.. من هذه المشكلات.. ان المصانع التى تنتج المواد الخام الدوائية، اصبحت معرضة للتوقف عن الانتاج بسبب تغطية حاجة السوق المحلى من المنتجات العالمية باسعار رخيصة، عن التى تنتجها المصانع المصرية.. بالإضافة إلى ان معظم ما تنتجه شركات الدواء لايخرج عن نطاق التعبئة والتغليف والتشكيل الصيدلى، الذى يتم بتراخيص اجنبية.

كما تعانى صناعة الدواء فى مصر من الفصل الذى يكاد ان يكون تاماً بين مراكز الابحاث والمصانع، ومن عدم الاحتكام للمعايير الصحيحة التى يمكن الاحتكام إليها فى تقويم هذه الصناعة، وهى المعايير التى تعتمد على: القيمة المضافة، والبراءات ذات المردود التجارى وتقديم مواد دوائية جديدة.

«العالم اليوم الاسبوعى» ناقشت هذه المشكلات مع العديد من خبراء هذه الصناعة بهدف الوصول لآليات محددة يمكن من خلالها النهوض بصناعة الدواء لكى تتمكن من الوقوف امام تحديات الجات.

الملف من إعداد
■ عبد الرسول الزرقانى ■

صناعة الدواء فى مصر، تعتبر من الصناعات الاستراتيجية التى لاتقل بأى حال عن انتاج الغذاء وصناعة السلاح، ومازالت هذه الصناعة المصرية فى أشد الحاجة إلى اعادة النظر فى اهدافها واستراتيجيتها، وسياستها وآلياتها، خصوصاً ونحن نقترب من نهاية فترة الانتقال الاولى المسموح بها لنا قبل تطبيق اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية، دون ان نستعد الاستعداد الكافى والمناسب لمواجهة ذلك.

«العالم اليوم الاسبوعى» تفتح ملف هذه الصناعة لتناقش فيه المشكلات والعقبات التى تواجه صناعة الدواء، وآليات النهوض بها.

■ يقول الدكتور جمال نور عضو مجلس ادارة الشركة القابضة للأدوية:

لسنا هنا فى مجال تقييم انجازات الصناعة الدوائية المصرية من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتى، وتوفير اكثر من 92٪ من احتياجات الشعب المصرى من خلال الانتاج المحلى، ولانحن بصدد ابراز ما حققته صناعة الدواء فى مصر من الارتفاع المستمر فى نصيب الفرد المصرى من الدواء حيث وصل الاستهلاك المحلى من الادوية إلى اكثر من 3 مليارات جنيه مصرى فى عام 1997 ولكن المهم هو ان نحلل القدرة التنافسية للدواء المصرى فى الاسواق العالمية وايضاً تحليل قدرة الصناعة الدوائية المصرية على الابتكار والتطوير لانتاج ادوية جديدة.

انجازات ضعيفة

ويضيف د. جمال نور: ان التحليل المنصف وغير المتحيز للاوضاع التكنولوجية والاقتصادية للصناعة الدوائية المصرية رغم تعدد اشكال الملكية والادارة فيها «شركات قطاع اعمال ـ قطاع مشترك ـ قطاع خاص ـ قطاع اجنبى بالكامل» يوضح لنا مقدار الفرق الشاسع والمسافة الكبيرة التى تفصل بين ما هو حادث لدينا وما يجرى فى العالم المتقدم.

وعلى سبيل المثال إذا اخذنا ارقام تصدير الدواء المصرى كمؤشر للتقدم الاقتصادى فى مجال الدواء، نجد ان انجازاتنا فى هذا المجال ضعيفة، ولاتتناسب مع ما حققناه من التوسع الافقى فى مصانع التشكيل الصيدلى والتى وصل عددها إلى ما يقرب من 30 مصنعاً.

فارقام التصدير للدواء المصرى من القطاع العام والخاص لاتتجاوز 150 مليون جنيه تقريباً من حجم انتاج ما يقرب من 3 مليارات جنيه فى حين ان دولة مثل الصين تقدر صادراتها من الخامات الدوائية والمستحضرات الصيدلية بحوالى 1,33 مليار دولار فى عام 1996 فى حين يقدر انتاجها من الخامات الدوائية بحوالى 10,36 مليار دولار.

ويضيف د. جمال نور: ان هناك عجزاً كبيراً فى الميزان التجارى المصرى بالنسبة للدواء اذا ادخلنا فى الحسبان ما نستورده من خامات دوائية ومستلزمات تعبئة وتغليف وغيرها، وكذلك استيراد بعض الادوية تامة الصنع، فى حين ان دولة مثل الهند، تحقق فائضاً كبيراً فى الميزان التجارى الدوائى ففى عام 93ـ94 استوردت الهند بما قيمته 235 مليون دولار فى حين انها قامت بتصدير ما قيمته 650 مليون دولار وتمثل الخامات الدوائية جزءاً كبيراً من هذا التصدير.

لاطفرات فى أى مجال

وأعلن د. جمال نور فى ندوة عن صناعة الدواء عقدت مؤخراً بالمركز القومى للبحوث انه لم تحدث اى طفرات تكنولوجية فى مصر فى هذه الصناعة الاستراتيجية طوال الثلاثين عاماً الأخيرة، اللهم إلا فى مجالات فنية محدودة مثل نظم الرقابة وتاكيد الجودة وتطبيق أساليب التصنيع الجيد، وفى المقابل لم يحدث اى تطور مهم فى منظومة البحث والتطوير الدوائى فى مصر، سواء فى شركات قطاع الاعمال العام أو الخاص، حيث ان الشركات المشتركة والشركات الاجنبية العاملة فى مصر، تستخدم التكنولوجيا الحديثة الواردة لها من الشركات الام المتعددة الجنسيات.

ايضاً لم تحدث اى طفرات أو اختراقات تكنولوجية عن طريق مراكز البحوث والجامعات، بل لم يحدث ايضاً التقدم الكافى فى نظم الادارة وتكنولوجيا المعلومات. ويعود هذا التخلف عن اللحاق بالتطور التكنولوجى العالمى إلى اسباب رئيسية منها:

1 ـ عدم التخطيط المبكر لوضع الصناعة الدوائية على طريق تحقيق القدرة التنافسية للدواء المصرى فى السوق العالمى، بالاهتمام بالتصدير، الذى يؤدى إلى تطوير الادوية القديمة، والعمل على انتاج ادوية حديثة مصرية التصميم والتطوير والانتاج.

2 ـ ضعف التنسيق والتعاون بين الجامعات ومراكز البحوث وبين شركات انتاج الدواء، وذلك لتعظيم الاستفادة من الكوادر العلمية والبحثية المتوافرة فى مصر والتى تحتاج فقط إلى ادارة جيدة لتحقيق اقصى استفادة علمية وتكنولوجية منها.

3 ـ ضعف التمويل والانفاق المخصص للبحوث والتطوير بصفة عامة، وليس فقط فى مجال الدواء، حيث ان تكلفة انتاج دواء واحد جديد «مركب كيماوى، او منتج بيولوجى» تصل الآن إلى مئات الملايين من الدولارات، الامر الذى جعل شركات عملاقة متعددة الجنسيات تصرف على البحث والتطوير معدلات تصل فى بعضها إلى اكثر من 30٪ من ايراداتها السنوية.

4 ـ عدم تطوير التعليم الطبى والصيدلى والكيماوى والهندسى بالدرجة الكافية بالإضافة إلى عدم الاهتمام بما حدث فى العالم من ثورة فى مجال نظم وتكنولوجيا المعلومات ونظم الادارة الجديدة.

5 ـ عدم القدرة على تعظيم الاستفادة من تجربة نقل التكنولوجيا الاجنبية لصناعة الدواء المصرية، والتى حدثت فى منتصف الستينات، عن طريق عقود التصنيع لمستحضرات بعض الشركات العالمية.

6 ـ غياب التنسيق والتعاون بين الحكومات العربية، لايجاد كيان اقتصادى قوى، يمكن من خلاله تطوير صناعة الدواء العربية.

تكنولوجيات مطلوبة

ويطالب د. جمال نور نائب رئيس الشركة القابضة للأدوية بضرورة توفير حاجة المصانع المصرية من فروع التكنولوجيا الحديثة لكى نتمكن من مواجهة اتفاقية الجات والاستعداد لدخول القرن القادم ومن اهم فروع التكنولوجيا الحديثة التى تحتاجها صناعة الدواء:

- تكنولوجيا البحوث والتطوير والاستنباط وادوية جديدة واهمها البيوتكنولوجى والهندسة الوراثية بفروعها الجديدة.
- تكنولوجيا واقتصاديات صناعة الخامات الصيدلية والمواد الوسيطة والمساعدة خصوصاً واننا لم ننجح حتى الآن بدرجة كافية للسيطرة على هذه الصناعة المهمة جداً، والمرتبطة بصناعات اخرى كثيرة مثل صناعة البتروكيماويات وصناعة التخمير وغيرها علماً باننا تقدمنا إلى حد كبير فى اجادة صناعة التشكيل الصيدلى التقليدية.
- تكنولوجيا تصميم وبناء المصانع الدوائية الحديثة طبقاً لاحدث الشروط والمواصفات، وتكنولوجيا تصنيع معدات وآلات الانتاج واجهزة الفحص والتحليل.

مقترحات للتطوير

ولكن كيف يمكن تحقيق النهوض الشامل بصناعة الدواء فى مصر؟

يقترح الدكتور وفيق محمد الشرقاوى الخبير فى مجال صناعة الدواء فى ضوء التجارب السابقة:

أولاً: وضع سياسة قومية دوائية، تشارك فيها الوزارات المعنية مثل: الصناعة، والمالية، والبحث العلمى، وقطاع الاعمال والصحة بالإضافة إلى اتحاد نقابات المهن الطبية، والمسئولون عن شركات الادوية وجميع الجهات ذات الصلة.

ثانياً: انشاء صندوق تنمية الدواء، ويهدف إلى تعويض الشركات الخاسرة، أو بمعنى آخر سد الفجوة بين السعر الاقتصادى الذى يضمن للشركة الاستمرارية والسعر الاجتماعى، ويمول هذا الصندوق من وزارة الصحة، والتامينات، واتحاد نقابات المهن الطبية، وشركات الدواء.

ثالثاً: ضرورة الفصل بين الاستيراد والتوزيع فى الشركة المصرية لتجارة وتوزيع الادوية، وتطوير التعليم الطبى والصيدلى.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٦ / ٤ / ١٩٩٨

■ الدكتور محمد الاحمدى عميد كلية الصيدلة السابق بجامعة الازهر يقول: هناك اشياء عديدة يمكن ان تساهم بشكل حاد فى النهوض بصناعة الدواء فى مصر منها:

- العمل على دعم وتطوير صناعة الخامات المحلية الدوائية، مع السماح للمستثمر الأجنبى لاستثمار امواله فى مجال التصنيع المحلى للخامات وفى مجال البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا الحديثة.

- انشاء مركز بحثى متطور، تشارك فى تمويله شركات الدواء التابعة لقطاع الاعمال والشركات الخاصة، ويكون بمثابة شركة قطاع خاص تهدف إلى عمل اختراقات علمية وتكنولوجية وتقديم منتجات وعمليات انتاجية جديدة تحتكرها الشركات المصرية.

- تحقيق اقصى استفادة ممكنة من تعاون الصناعة الدوائية مع الجامعات ومراكز البحوث المحلية والأجنبية على اساس النظام التعاقدى، هذا بالإضافة إلى الاهتمام بانشاء مراكز معلومات دوائية متكاملة لخدمة الصناعة تشترك فى تمويله ايضاً جميع الشركات.

- وقد أيد هذه الاقتراحات ايضاً كل من: الدكتور محمد العزيزى رئيس قسم العقاقير بصيدلة الأزهر والدكتور مصطفى النقيب والدكتور محمد أنور الاستاذان بكلية الصيدلة جامعة الإسكندرية كما أيدها ايضاً كل من د. فريد حمادة والدكتور حسن على عماد ود. هشام الرفاعى ود. كامل على الغريب الاساتذة بكلية الصيدلة بجامعة الازهر، وحسن الشرقاوى رئيس اللجنة النقابية بشركة النصر للكيماويات الدوائية.

تحديات الجات

■ الدكتور محفوظ قاسم استاذ التكنولوجيا الصيدلية بالمركز القومى للبحوث يثير قضية تطبيق اتفاق الجات عام 2005 واتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة "TRIPS" وتستحدث هاتان الاتفاقيتان فى مجال الدواء اوضاعاً جديدة تمثل تحديات جسيمة امام الصناعة الدوائية.. كما تفرض اتفاقية التريبس امرين:

الأول: استحداث حماية المنتجات الدوائية بعد ان كانت غير محمية، وبذلك سيقفل باب الاجتهادات المصرية فى تصميم وتطوير منتجات دوائية مثيلة «بأسلوب الهندسة العكسية» طوال فترة الحماية.

والثانى: هو امتداد فترة الحماية على طرق التصنيع لتصبح عشرين عاماً، بعد ان كانت عشرة أعوام.

وهذان الامران كفيلان باستحداث فجوة فنية كبيرة فى مجال الدواء بين الشركات المصرية والشركات الأجنبية.. الأمر الذى سينعكس فى النهاية على صناعة الدواء، ومن هنا يجب أن تعد مصر نفسها لمقابلة التحديات الجديدة، فى مجال الدواء سواء أكان ذلك على مستوى الدولة او الصناعة أو الجامعة أو مراكز البحوث.

■ الدكتور أحمد عبدالرحمن على عميد كلية الصيدلة بجامعة اسيوط يؤكد ان سريان اتفاق الجات وحقوق الملكية الفكرية يفرضان على الشركات الدوائية اجراء البحوث التنشيطية لتسجيل اكبر عدد من الأدوية المحضرة من الاعشاب والنباتات الطبية التى تذخر بها ودياننا وصحارينا لمجال المنافسة فى انتاج الخامات الطبية المشيدة كميائياً محدود للغاية علاوة على آثارها الجانبية التى تشير إليها اصابع الاتهام على انها احد اسباب انتشار مرض السرطان فى العصر الحديث وتشوهات الاجنة وغير ذلك.. بعكس الحال - كما يقول د. أحمد عبدالرحمن فى ورقة بحثية مهمة له - بالنسبة للاعشاب والنباتات الطبية التى تذخر بها مصر.

والمطلوب منا هو بناء جسور بين ما هو معروف بالطب الشعبى والعلوم الطبية الحديثة، ومن خبرتى فى هذا المجال فإن المتداول بالاعشاب والنباتات الطبية اثبتت فعالية فى علاج كثير من الامراض التى تندرج تحت اسم الامراض المستعصية والتى لاتوجد لها ادوية كيماوية فى السوق الدوائى.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٦/٤/١٩٩٨

دراسة برلمانية

التزامات مصر بتطبيق «الجات»



عبدالجواد على

أكدت الدراسة التى أعدها مركز البحوث البرلمانية برئاسة الدكتور بهاء الغمرى، حول التزامات مصر تجاه إتفاقية الجات (حرية التجارة العالمية). ان مصر عضو فى الجات منذ عام ١٩٧٠ كما انها انضمت لسبع اتفاقيات من التسع التى اسفرت عنها جولة طوكيو، وبالتالى فانه فى مجال التجارة السلعية فليس هناك التزامات كبيرة او جديدة تلتزم بها نتيجة لانضمامها لجولة اوروجواى.

وتتلخص التزامات مصر تجاه الجات فيمايلى:

● ان التزامات مصر فى مجال النفاذ للأسواق (تخفيض الرسوم أو تخفيض القيود) فى مجال السلع قد تم تنفيذها فى مجال الإصلاح الاقتصادى، بل ان ما قدمته مصر فى إطار الجات أقل مما تم فى برنامج الإصلاح وسيتم تنفيذه فى فترات تتراوح مابين عام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥.

● ان التزامات مصر فى مجال تجارة الخدمات لم يتعد سوى التعهد بفتح السوق لموردى الخدمات الأجانب فى بعض فرعيات محدودة من قطاعات البنوك والتأمين وسوق المال والسياحة والتشييد، وهى لاتخالف أو تزيد عما تم اتخاذه فى برنامج الإصلاح الاقتصادى. بل ان مصر قد اشترطت اشتراطات معينة عند السماح بفتح السوق فى هذه المجالات.

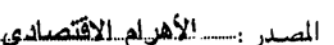
● الالتزامات فى مجال المنسوجات [illegible] الرسوم الجمركية فى ١٩٩٥/١/١ عند مستويات ٧٠٪ للملابس و ٦٥٪ للمصنعات و ٦٠٪ للأقمشة لتصل فى ٢٠٠٥/١/١ إلى ٤٠٪، ٣٥٪، ٣٠٪ كما احتفظت مصربالحق ايضا فى الإبقاء على حظر الأقمشة حتى ٩٨/١/١ والملابس حتى ٢٠٠٢/١/١، أما بالنسبة لإزالة نظام الحصص فإن العشر سنوات التى اتفق خلالها على إزالة الحصص تدريجيا، وقد حصلت مصر فى نفس الوقت على وضع أفضل من باقى الدول النامية المصدرة باعتبارها دولة صغيرة الحجم فى التصدير.

● وفيما يتعلق بالسلع الزراعية فقد التزمت مصر بأن تكون مستويات الرسوم أعلى بنسبة ٢٠٪، وأن يبدأ تخفيض الرسوم خلال فترة السنوات العشر القادمة بنسبة ٢٥٪.

● أما بالنسبة للسلع الصناعية فقد جاء الإلتزام المصرى بأن تكون مستويات الرسوم أعلى بـ ٢٠٪ عن مستويات عام ١٩٩٤، ويتم تخفيض ١٠٪ منها خلال السنوات الخمسة التالية لذلك. كما احتفظت مصر بالحق فى إعطاء دعم للإنتاج ودعم للتصدير إلى الفترة التى يصل دخل الفرد فيها الى ١٠٠٠ دولار سنويا ودون الالتزام بالضوابط المفروضة على الدول المتقدمة وعلى الدول النامية الأخرى.

● بالنسبة لحقوق الملكية الفكرية فقد التزمت مصر بزيادة مدد الحماية فى مجال براءات الاختراع من ١٥ سنة إلى ٢٠ سنة وقد تمكنت مصر من الحصول على فترة خمس سنوات لاتلتزم فيها بضوابط الملكية الفكرية عموما و ٥ سنوات اضافية فى مجال براءات الاختراع لمجالات الدواء والمنتجات الكيماوية والغذائية.



المصدر :  الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : 6/4/1998



 الجات  الثقافية

«إتفاق الجات.. يعزز موقعنا فى زعامة الاقتصاد العالمى الجديد» هذا هو قول كلينتون الذى نقلته وكالات الأنباء بعد عدة دقائق على موافقة دول العالم على إتفاقية الجات فى منتصف ديسمبر ١٩٩٤.

ومن الخطأ فهم هذا الاعتراف السريع - كما يؤكد د. مصطفى عبدالغنى فى كتابه «الجات والتبعية الثقافية - بأنه ابن لحظته فقط، أو التعبير عن لا وعى الأمريكيين أو وعيهم، وإنما يعود العمل لذلك إلى منتصف أربعينات هذا القرن. فما كاد الحلفاء يتهيأون للخروج من الحرب العالمية الثانية منتصرين حتى كانت الولايات المتحدة تسعى لتأكيد دورها الامبريالى الجديد عندما دعت إلى عقد مؤتمر بريتون وودز فى يوليو سنة ١٩٩٤، حيث تمت صياغة اتفاقيتى صندوق النقد والبنك الدولى، ثم إنشاء «الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة» التى قامت فى البداية ظاهريا كهيئة مؤقتة للتجارة، وهو ما يؤكد ويوضح قصة المنظمات الدولية التى توصلت بها الولايات المتحدة الأمريكية لإحكام السيطرة.

ومع بداية عام ١٩٩٥ تحولت إتفاقية الجات إلى منظمة حيث إتفق فى ربيع سنة ١٩٩٤ ممثلو ١٢٤ حكومة فضلا عن المجموعة الأوروبية على تحويل «الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفات إلى منظمة التجارة العالمية»، ومع هذا التحول بدأ خطر فصول الهيمنة الغربية الأمريكية على العالم العربى، وهو ما اهتم به الكتاب.

وتنبع خطورة الهيمنة من عوامل كثيرة منها: إن الولايات المتحدة الأمريكية بفضل تحويل الإتفاقية إلى منظمة قد أتمت الضلع الثالث بعد صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير فى تعزيز موقع زعامتها للإقتصاد العالمى الجديد.

ومن جانب أخر فإن قضايا العالم كله - ليس الاقتصاد وحسب - تتحول الأن من ولاية الدولة القطرية إلى ولاية النظام العالمى الجديد الذى تقوده أمريكا منذ أعلن جورج بوش عقب حرب الخليج الثانية أن بلاده تقود العالم كله الآن بهذا النظام الأمريكى العالمى.

غير أن المهم فى ذلك، أن الولايات المتحدة كانت حريصة أكثر من غيرها على إضافة بند حقوق (الملكية الفكرية) والثقافية بين اختصاصاتها، وهو ما لاحظه مؤلف الكتاب حين أختار عنوان الكتاب «الجات والتبعية الثقافية» حيث جعلت الولايات المتحدة ومعظم الدول الصناعية الكبرى لتلك القضايا شرطا لقبولها الدخول فى الدورة الأخيرة للمفاوضات.

ومن الطريف، أن الولايات المتحدة لم تكن تهتم بكثير من الاتفاقات التى تحدث حولها مثل اتفاقية برن التى تحافظ على الملكية الفكرية، والتى وقعت مصر عليها سنة ١٩٧٦، ومع ذلك.. فإن أمريكا لم توافق عليها إلا بعد ذلك فى سنة ١٩٨٩ حين هددت مصالحها الثقافية.

على هذا النحو، فإن الإتفاقية التى وقع الإتفاق النهائى لها فى نهاية عام ١٩٩٤ كانت غير الإتفاقية

التى وقع ميثاقها الأول فى هافانا عام ١٩٤٧.

فقد كانت التجارة بشكلها العام ترسم الإطار الرئيسى لإتفاقية الأربعينات أما إتفاقية التسعينات، فقد أضيف إليها الحقوق الفكرية.

وتصفح هذا الجزء فى الاتفاقية.. يكشف أنه من الضخامة بالشكل الذى لايمكن إغفاله، كما أنه كتب بصيغ قانونية من الصعوبة والغموض بحيث لا يمكن القول غير أنها تحقق أهداف الغرب وأساليبه الجديدة فى السيطرة على العالم.

طه حسين

ومن المفيد ذكر ما يحتويه جدول مشتملات الحقوق الفكرية:

- حقوق الطباعة والحقوق المرتبطة بها.
- العلامة التجارية.
- المؤشرات الجغرافية.
- التصميمات الصناعية.
- براءة الإختراع.
- حماية المعلومات السرية.
- تصميمات المعروضات من الدوائر المتكاملة.
- السيطرة على الممارسات التى تعين التنافس فى مجال التراخيص التعاقدية.

ويلفت النظر - كما يوضح المؤلف - أن الولايات المتحدة نفسها كانت أولي الدول المتقدمة التى تنتهك حقوق (الملكية الفكرية) فى شتى ميادينها.. حتى إذا ما تعلق الأمر بها، فهى تتحول بسرعة، وتلجأ إلى ما يسمى بالقائمة السوداء لتضغط فيها على ما ينتهك صناعاتها الثقافية، وخصصت لها درجات (أ، ب، جـ ...)، وحين أحست أن الأمر زاد، وكاد يفلت من يديها فأنها تلجأ إلى الإتفاقات الدولية لتتمكن بها من السيطرة على الدول الأخرى، وعلى سبيل المثال: دول شرق أسيا.. بالإضافة إلى الدول النامية.

وفى هذا المجال، تحاول الولايات المتحدة الأمريكية توظيف التنظيمات الدولية الثلاثة من أجل السيطرة على مقدرات العالم، وقد تطور شكل هذا التوظيف الآن ليأخذ شكلا أكثر حسما لصالح الولايات المتحدة، وهو ما توصلت إليه أمريكا من خلال الجولة الأخيرة من «الجات» إلى تنفيذ إجراءات عنيفة فى (تطبيق حقوق الملكية الفكرية) من أهمها إجراءات انتقامية أو قوة ردع عنيفة Enforcement Mechanism.

وسوف تخلف هذه الإجراءات نزاعات كثيرة تستخدم فيها الولايات المتحدة الأمريكية جميع الإجراءات الإنتقامية أو غير الإنتقامية للسيطرة على العالـ

وسوف تستخدم الكثير من المفردات السياسية الأخرى لتحقيق نفس الهدف، و الاستفادة مما تقدمه «الجات» الأمريكية.

وينتقل الكاتب بعد ذلك إلى إشكالية التبعية الثقافية التى ترددت فى الفترة الأخيرة من خلال مصطلح جديد على الحياة الثقافية والسياسية، هذا المصطلح عرف باسم الصناعات الثقافية على اثر توقيع أغلب دول العالم ومنها مصر على إتفاقية «الجات» وبلغ عددها و١١٧دولة فى دورة أورجواى.

وهذا المصطلح أو المفهوم يطلق على كثير من الأدوات الثقافية المعاصرة التى تدخل فيها: الأفلام والتمثيليات التليفزيونية والموسيقى والديكورات الفنية وشرائط الكاسيت والفيديو ومصنفات الحاسب الآلى وبالطبع ماتقدمه الإذاعات من المواد الإعلامية إلى الكتب والاسطوانات، وما إلى ذلك... مما يدخل تحت هذا المفهوم الذى أصبح يقتصر فى الغالب على ماتقدمه الولايات المتحدة الأمريكية من مواد صناعية ثقافية تستطيع، لدرجة الإبهار الكبيرة بها وإنتاجها الهائل، أن تسيطر بها على الأسواق العالمية كلها.

وقبل الوصول إلى هذه الصناعات الأمريكية، فى الغالب، لابد من التأكيد على بدهية أصبحت واضحة فى السنوات الأخيرة فى العالم النامى كله بل مثار جدل عنيف بين الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذه البدهية إن مثل هذه «الصناعات الثقافية» (أيا كان مصدرها وهى هوليودية هنا) أصبحت تسعى لتغيير الكثير من وعى ورغبات المستهلكين، خاصة، إذا كانت قناعاتهم الثقافية - بفعل التخلف ومعوقات التنمية - أقل تقنية من مثيلاتها هناك فى الشمال، وكذلك إذا كان الوعى السائد فى بلاد - كبلادنا - يتلقى مايقدم إليه فى حالة سلبية أو (استلابية).

أصبحت هذه الصناعات تطل من عديد من وسائل الإعلام، خاصة السينما والتليفزيون، وتتوزع رموزها فى كثير من المواد الإستهلاكية المصدرة فى كثير من المناحى الأخرى.

وهنا يمكن أن نفهم سر الصراع بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، أثناء عقد اتفاقية «الجات» وقبلها بكثير.

ومن بين أهم الآثار، كذلك، فرض تخفيضات بنسب متفاوته (تتراوح بين ١٠ فى المائة و١٥ فى المائة) على كثير من الصناعات الثقافية كأجهزة الدش والأفلام التجارية والفيديو بأنواعه، وقد تتضاءل النسبة بما يشبه أن تكون (محررة) من أية قيود باللغة التى تستخدم فى هذه الاتفاقية.. على أية حال، فان الإتفاقية لا تعمل على تعميق الأثر الثقافى الغربى فقط على الخصوصية العربية، وإنما - أيضا - لتأكيد الهيمنة وذلك بالربط بين التنمية والثقافة المهيمنة، ومن ثم



الجات والتبعية الثقافية



د. مصطفى عبد الغنى

الكتاب: الجات والتبعية الثقافية
المؤلف: د. مصطفى عبدالغنى
الناشر: مركز الحضارة العربية

عرض:
هانى لبيب وهيثم أبوالسعود

ويمكن ملاحظة أن المثقف العربى اليوم تنقصه المعلومات فى كثير من القضايا الثقافية، أو السياسية أو هذه القضايا التى تتعلق بالواقع الحضارى الذى يعيشه من حيث الإرتباط بالهوية إذ تثار قضايا مثل البحث عن الذات، أو تحديد الآخر، دون أن يكون المثقف لديه من المعلومات الحيوية مايحدد به الأرض التى يقف عليها. ونقص المعلومات يعنى تشوها خطيرا فى التكوين الثقافى من حيث تحديد الرؤية واتخاذ الموقف، وهذا النقص الآن يذكرنا بالأربعينات.

كان المثقفون والكتاب - كما يؤكد د. مصطفى عبدالغنى - قد عانوا من نقص المعلومات حينئذ بعد الحرب العالمية الثانية مما أحدث خداعا فى تحديد أهداف العدو الصهيونى ، فأحدث خللا فى رؤية

للوصول الى ربط التنمية بالتبعية الإستعماريه الجديدة.

ولا يمكن التعامل مع اتفاقية «الجات» تجاريا وحسب، وإنما تتفرغ الآثار لتطول مقدراتنا الفكرية والحضارية، فمراجعة وثائق هذه الإتفاقية نرى أن ثمة غيابا كاملا لحقوق الملكية الفكرية سواء تعلق الأمر بحق التأليف أو الاختراعات العلمية أو الانجازات التكنولوجية، وهذا الغياب يتعلق بمدى لحاقنا بعصر المعلومات. وهنا لابد من التمهل قليلا وأن نتذكر أولا أن الدول النامية (ونحن منها) لم تستطع حتى الآن اللحاق بثورة المعلومات التى تتيح لها التعامل مع الدول المتقدمة حضاريا وثنائيا، بشكل ندى.

هذا كله ظاهرا ومؤكدا ومكرسا له فى توقيع «الجات» - كما يقول د. مصطفى عبدالغنى - ومع ذلك، فإن مايعرفه المثقف العربى لم يجاوز إصداء، وحتى حين أقامت فرنسا الدنيا أمام الخطر الأمريكى المتمثل فى الصناعات الفيلمية «اليهودية»، فإن أمريكا وافقت على مطالب إحدى دول المعسكر الغربى فيما سمى الإستثناء الثقافى وهو استثناء كان من داخل المعسكر ومن أجله فقط ومن المؤكد أن حصار التبعية الثقافية زاد أكثر مع تحول «الجات» إلى واقع فى أول عام ١٩٩٥، وهذا الحصار راح يعكس خسائر العالم النامى إلى درجة ألا يلاحق العالم الغربى فى عديد من إنجازات العصر وتطوره، لعل اكثر مايلاحظ فى هذا المجال:

- أزمة الترجمة
- حصار التكنولوجيا.

قد يبدو هذا وجها إيجابيا وان حمل وجها سلبيا لايمكن المرور عليه، إذ يدخل مع الأجهزة الثقافية مواد أخرى من الشعر المستعار وأنواع العصائر ومناديل الورق من أدوات البلاستيك وماركات الجينز وما إلى ذلك مما تفرضه التكنولوجيا الأمريكية بهدف تنميط نموذج معين يسعى إلى تأكيد الهيمنة بالأساليب التقليدية.. غير أن الأكثر خطورة - فيما بعد - من ذلك استخدام تقنية المعرفة المتطورة ضد دولتنا فى العالم النامى لإكمال دائرة الهيمنة الثقافية، ويكفى ان نعلم أنه من غير المستبعد - كما يشير متخصص فى تكنولوجيا المعلومات - أن تدخل دول العالم المتقدم فى حرب من أجل السيطرة على المعلومات كما حاربت فى الماضى من أجل السيطرة على المستعمرات، وهو مايشير فى الواقع إلى تنبه الدول الغربية الى تأثير المعلومات فى توجيه الثقافة وتغيير الخصوصية أو تلاشيها.

ففى غيبة الوعى العربى والامكانات الضعيفة فان الفضاء الاعلامى العربى يسيطر عليه عدد كبير من الدول الكبرى ممن يرسمون سياستهم بالتنبه إلى الفضاء السمعى البصرى وأثره فى ثقافة المنطقة العربية.



المصدر : الأهرام الاقتصادى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٤/١٩٩٨

محمد حسنين هيكل كما أشار فى مذكراته للقائه بقائد صهيونى بشكل طبيعى، وأحمد لطفى السيد الذى كان قد ذهب لإفتتاح جامعة إسرائيلية فى القدس أو طه حسين الذى جهد لإخراج مجلة «الكاتب المصرى» وقد اتضح أن وراءها كان تمويل يهودى غير بعيد عن الحركة الصهيونية.

كان رجل مثل طه حسين لا شك فى إخلاصه لوطنه ولنهضته، لا يرى أى غرابة فى أن يشارك فى مشروع ثقافى عظيم خاضع لتخطيطه ولتصوراته، يملكه يهود لهم نزعات صهيونية ذلك أن صورة إسرائيل اليوم لم تكن فى مخيلة أحد حتى من كبار المفكرين أمثال طه حسين وهيكل والعقاد والمازنى وتوفيق الحكيم.. بالطبع كان هذا نتيجة نقص المعلومات.

ويجدر الإشارة إلى أن الإنضمام إلى «الجات» سيترتب عليه إلتزام كامل بكل بنودها، وهذا الإلتزام فى حد ذاته، بغض النظر عن مضمونه، يمثل تبعية مؤكدة للغرب، وهى تبعية تتعدد فى كل المجالات، وتتحدد - هنا - فى المجال الثقافى.

ويتأكد هذا الإنضمام التبعى مع تذكر أن عضوية «الجات» تعنى، بعد التأمل فى التغيير التاريخى والنوعى التى مرت بها الحياة الاقتصادية منذ الحرب العالمية حتى اليوم.. أنه إنضمام مكمل لدائرة المنظمات الدولية الغربية الأخرى كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

والمعروف أن الدول العربية كانت من أولى الدول التى شاركت فى تأسيس «الجات» فى بداية نشأتها، ووصل عدد الأعضاء العرب فيها الآن: مصر والجزائر والكويت والمغرب وقطر وتونس والبحرين وموريتانيا والإمارات... وقعت جميعها على الميثاق فى مراكش حين تحولت «الجات» إلى منظمة، وإن اشتهرت بالاسم الأول.. غير أن المهم فى ذلك كله أن الانضمام إلى المنظمة لايعنى انضماما نهائيا، وإنما ستطبق بنودها تدريجيا، بحيث أن التطبيق العالمى النهائى لها يستمر بين عامى ١٩٩٥ و ٢٠٠٥، وهذا التعاقد لتنفيذ البنود يمكن الإفادة منه خاصة فى الوطن العربى، وهو ما يوفر فرصة لمراجعة البنود والمناخ وطبيعة التعاون مع بعضنا البعض.

ويتساءل المؤلف: كيف يمكن الخروج من النفق؟

ويجيب: فى الوهلة الأولى فان ثمة سيناريوهات مطروحة للاختيار منها:

● أن تظل الأقطار العربية فى موقف مضاد للجات، فتحاول إعادة ترتيب الأوراق التى ستتعامل معها إزاء دول «الجات».

● أن تتعامل الأقطار العربية مع «الجات» منظمة تحظى بأغلبية دول العالم كأعضاء فنبدأ بإعادة صياغة إقتصادنا وقوانيننا بما يتمشى مع هذا الإتجاه الإقتصادى (العالمى).

والواقع ان الدول العربية ليست أمام خيار واحد، هو الإتجاه إلى السيناريو الاخير، على ان تتعامل مع هذا الإتجاه العالمى كخيار وحيد للتعامل مع إتفاقية «الجات» وهذا الإتجاه يحظى بتأييد عدد كبير من الخبراء الاقتصاديين فى العالم العربى.

ومن هنا فإن فى التعامل مع المنظمة العالمية عدة علامات للخروج من هذا النفق.

فإذا كان عدد كبير من الأقطار العربية أعضاء فى «الجات» والعدد الباقى يتطلع إلى ذلك، فمن الطبيعى محاولة اللحاق - على المستوى الإقليمى - بآليات هذه المنظمة للاقتراب به من النظام الاقتصادى العالمى من منطلق ذاتى مع مراعاة الشرط المحلى.

ومازال السؤال قائما: ما هو الخلاص للخروج من التبعية الثقافية؟

وكى تكون الإجابة عن هذا السؤال عملية وواقعية.. ذكر المؤلف محددات أخيرة على النحو التالى:

● فى ظل التكتلات العالمية وإيجاد نظام عالمى جديد لابد من إعادة النظر لصياغة الوحدة الإقتصادية.

● بجانب التكتل الإقتصادى العربى لمواجهة التكتلات الغربية، لابد من تعديل التشريعات الداخلية لحماية الملكية الفكرية بهدف حماية أصحاب الملكية عندنا من التبعية للخارج.

● تحديث المؤسسات القطرية والقومية للتعامل مع عناصر الملكية الفكرية، مع إعادة النظر لقضية حقوق الفكرية بما يتمشى مع تحديث المؤسسات وتأكيد الإصلاح التشريعى وخلق كوادر واعية للعمل فى هذا الإتجاه.

● إعادة النظر فى الدور الغائب للجامعة العربية فى ضرورة التعاون الثقافى حيث تؤكد مواد ميثاق الجامعة العربية فى المادة «٢» وفى مجال عقد الاتفاقات الهامة فيما بينها حسب المادة «٩».

● ما يقال عن جامعة الدول العربية يقال عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

● إعادة النظر فى دور إتحاد الناشرين الذى أنشأ فى أكثر من بلد عربى، والإتحادات ليكون لها دور خلاق فى التعامل مع ظاهرة التبعية المفروضة.

● الإفادة من الخلافات التى اشتعلت بين الولايات المتحدة وكل من: فرنسا واليابان والصين من أجل حماية حقوق الملكية الفكرية.

● ضرورة إنشاء هيئة أو مؤسسة تختص بشئون الملكية الفكرية فى المجالات المختلفة فى كل قطر، وهذا الجهاز لابد أن يتضمن شبكة المعلومات وقواعد بيانات ويرتبط بكافة الأجهزة السياسية والثقافية المسئولة.

■■

لجنة «الجات» تؤكد استقرار سوق الدواء المصرية

كتب - فاروق عبدالمجيد:

اكدت لجنة حماية الصناعات الدوائية من اخطار اتفاقية الجات فى اجتماعها أمس استقرار سوق الدواء خلال العامين الماضيين حيث تم توفير نواقص الأدوية واختفاء شكوى الجماهير من نقص بعض الاصناف واعتدال الأسعار، وصرح الدكتور مصطفى الحضرى رئيس مركز التخطيط للسياسات الدوائية ومقرر عام اللجنة بانه تم استعراض الاستعدادات الاجرائية والقانونية للاستفادة من فترة السماح فى اتفاقية الجات حماية للصناعة الوطنية من الهجمة الشرسة للشركات الاجنبية، والعمل على تكامل الانتاج الدوائى بين الشركات العامة والخاصة والاستثمارية حيث يتجه العالم الى ايجاد كيانات اقتصاديا كبرى، وحماية البلاد من سياسا الاغراق بالادوية الأجنبية.

وأكد أن شركات الادوية المصرية تستعد للاستفادة من فترة السماح عن طريق تطوير الانتاج ودعم البحوث والاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة، والارتفاع بمستوى الجودة وفتح اسواق جديدة لتصدير الدواء للخارج حيث زاد الاقبال عليه من دول واوروبا، وأكد ان الحكومة تقدم الدعم لهذا القطاع العام ايمانا منها بدوره فى دعم الاقتصاد القومى وتلبية احتياجات المواطنين، وان الشركات المصرية للدواء قامت بحماية المواطنين فى كثير من الازمات الدوائية سنوات طويلة، وأوضح أن قطاع الدواء أنتج العام الماضى ادوية قيمتها ٣ مليارات جنيه.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١/٤/١٩٩٨

تحديات تواجه سوق التامين في مصر!

تحقيق: إبتسام سعد

تواجه سوق التامين المصرية بصفة خاصة والعربى بصفة عامة تحديات كثيرة خاصة بعد توقيع اتفاقيات «الجات» وما تتطلبه هذه الاتفاقات من ضرورة تحرير الأسواق ودخول رؤوس الأموال الأجنبية مشاركة فى السوق اما بالتعاون المشترك أو بانشاء شركات وفقا لتعديلات قانون التامين فى مصر. ونظرا لأن مصر جزء من السوق العربية فاننا نطرح الوضع الراهن لسوق التامين العربى والمصرى والآثار المتوقعة للجات على هذه الأسواق وماهى مقومات النجاح فى ظل مناخ المنافسة.

فى البداية يؤكد حسن حافظ رئيس الاتحاد المصرى للتامين

ان أقساط التامين فى العالم العربى كله طبقا لآخر احصائية عام ١٩٩٥ تقدر بنحو ٧.٥ مليار دولار أمريكى وذلك من اجمالى أقساط التامين فى العالم التى تقدر بأكثر من ٢٠٠٠ مليار دولار أمريكى، وقد احتلت ٥ أسواق عربية المراكز الأولى على المستوى العربى من حيث حجم الأقساط ومعدل النمو وهذه الأسواق هى: العراق والمغرب والسعودية والامارات ومصر ويبلغ حجم الأقساط بها نسبة من اجمالى الاقساط ٧.١٥٪، ١٤.٦٪، ١٢٪، ١١.٤٪، ٥.٨٪

حسن حافظ

وأشار إلى ان متوسط مساهمة قطاع التامين من اجمالى الناتج المحلى فى الدول العربية لايتعدى ١٪ فى الوقت الذى تبلغ فيه النسبة مابين ٦٪ و١٢٪ فى الدول المتقدمة.

ويتعدى متوسط نصيب الفرد من اقساط التامين ٢٠ دولارا أمريكيا فى الدول العربية بينما يبلغ متوسط نصيب الفرد فى الدول المتقدمة مثل اليابان ٥٠٠٠ دولار أمريكى سنويا وفى بعض الدول النامية مثل تايوان وجنوب افريقيا يبلغ نصيب الفرد فى أقساط التامين سنويا حوالى ٥٠٠ دولار.

ويؤكد رئيس الاتحاد المصرى للتامين ان التامين على السيارات يمثل ٣٠.٥٪ من اجمالى العمليات التامينية يليه تأمين الممتلكات والحوادث ٢٦.٤٪ ثم البحرى والطيران ١٦.٨٪ ثم الحريق ١٤.٣٪ ثم الحياة ١١.٩٪.

ويؤكد ان صناعة التامين العربية لم تستمر فى رفع مستوى الوعى بأهمية التامين فى المجتمعات العربية بما يحقق تقدم الخدمة التأمينية التى تتناسب مع الاحتياجات المحددة للعميل العربى.

ويشير إلى ان معظم شركات التامين العربية غير مستعدة بالصورة المطلوبة لمنافسة الشركات العالمية التى ستغزو الأسواق العربية بسبب تشبع أسواقها والتى تمتلك امكانيات وموارد اكبر، وفى حالة عدم اتخاذ اجراءات سليمة وسريعة لتحسين الوضع التنافسى لشركات التامين العربية. فسوف يؤدى ذلك إلى نتائج سلبية كبيرة.

وعلى الجانب الايجابى يؤكد حسن حافظ ان العضوية فى اتفاقية «الجات» سوف تمنح دون شك كافة القطاعات الاقتصادية فى البلد العضو الفرصة للاستفادة ومن المتوقع ان تستفيد صناعة التامين بشكل كبير فى ظل وجود مزيد من المنافسة وسيترتب على ذلك تقديم خدمات تامين جديدة ومنتجات تأمينية أفضل للمؤمن لهم مؤكدا ان الزيادة فى ايرادات اقساط التامين سوف تؤثر ايجابيا على الاقتصاد حيث ستزيد الاستثمارات الرأسمالية وتتولد الثروة فى الوقت الذى تواصل الشركات دورها فى تقديم الحماية للأشخاص والممتلكات والمسئوليات ويطرح رئيس الاتحاد المصرى للتامين عدة محاور رئيسية كمتطلبات لاعداد سوق تأمينى عربى قوى وأهمها: اعادة النظر فى التشريعات الرقابية المتعلقة بأعمال التامين فى الدول العربية واصلاح هياكل رؤوس أموال الشركات إما بالزيادة أو الدمج وزيادة الترابط الوثيق بين أعمال التأمين والأعمال المصرفية عن طريق المشاركة فى إيجاد وسائل مالية جديدة ومفيدة وبالتالى يتم إيجاد دور استثمارى واجتماعى مفيد ومربح لشركات التامين والتركيز على اهمية زيادة الوعى التأمينى لدى المواطن العربى.

وضرورة انشاء مراكز معلومات عربية على مستوى عال من الكفاءة لتقديم المعلومات الحاضرة ومتابعة الدعاوى والقضايا المتعلقة باتفاقية التجارة الدولية.

ووضع استراتيجية لمواجهة تحرير صناعة التامين باعتبارها تجارة خدمات ورفع أية قيود عليها وفقا لقواعد اتفاقية الجات بحيث تركز هذه الاستراتيجية على ثلاثة محاور أساسية.

أ- فى مجال المنافسة.. لابد ان يسعى قطاع التامين فى كل بلد عربى إلى التكتل والاندماج وان تكون أساسيات حساب التكلفة الفنية لأسعار الاخطار التى يتم تغطيتها متجانسة ووفقا للقواعد العالمية.

– فى مجال التسويق.. انشاء وتدعيم المعاهد العلمية وتطوير جهاز الانتاج الفردى فى الشركات وتشجيع الكفاءات من الشباب ذات المستوى العلمى للدخول فى مجال الانتاج.

– فى مجال التسعير.. تطوير كفاءة الجيل الحالى من مكتتبى التأمين على كيفية وضع التسعير الفنى السليم لمواجهة تسعير الأخطار المختلفة وانشاء مراكز تسعير خاصة بالنسبة للاخطار الكبيرة وللانواع الصعبة.

وفى نفس الاطار يقول خيرى سليم نائب رئيس هيئة الاشراف والرقابة على التأمين.

ان تحرير نشاط قطاع التامين أو مايسمى بخدمات التامين يثير عدة نقاط أساسية خاصة فى معظم أسواقنا العربية لعل أهمها.. حصر نشاط التامين فى القطاع العام فى بعض الدول العربية، فرض اجراء التامين على الممتلكات والمسئوليات المحلية داخل البلد المعنى، بالاضافة إلى اقتصار ممارسة نشاط التامين على



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٠/٤/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشركات المملوكة بالكامل لمواطنى البلد فضلا على فرض نسب اعادة تأمين الزامية على الشركات المحلية لصالح شركة اعادة تأمين محلية مشيرا إلى ان هذا ربما يتعارض مع اتفاقية «الجات» التى تستهدف بصورة مركزية تحرير التجارة الدولية فى اطار نظام دولى للتجارة متعددة الأطراف والغاء العوائق أمام التجارة الدولية عن طريق استخدام قواعد واضحة وثابتة تلتزم بتطبيقها الأطراف المتعاقدة بما يسهل النفاذ إلى أسواقها كما تهدف الاتفاقية إلى زيادة تفاعل ومشاركة الدول النامية فى حجم التجارة الدولية من خلال تطوير قطاع التجارة الداخلية للخدمات ورفع قدرتها على التنافس.

ويقول خيرى سليم ان صور التعارض مع «الجات» يمكن ان نوضحها فى البنود الآتية:

ان حصر نشاط التأمين فى القطاع العام فى سوق معينة يتطلب - بعد ان ينضم لاتفاقية الجات - توفير فرص وشروط موحدة لتأسيس شركات تأمين تعمل جنبا إلى جنب مع شركات التأمين المملوكة بالكامل للدولة، أما بالنسبة لفرض اجراء التأمين على الممتلكات والمسئوليات المحلية داخل البلد المعنى، فان الاتفاقية لاتعارض مثل هذا الشرط على الا يكون مقيدا باجراء التأمين لدى شركة معينة دون غيرها بل تكون المنافسة هى أساس اختيار الشركة دون إجبار.

خيرى سليم

وتأسيسا على ذلك يؤكد خيرى سليم ان هناك بعض بنود بالاتفاقية تخدم مصالح الدول النامية ومن ثم الدول العربية وعلينا تعظيم الاستفادة منها على سبيل المثال : سوف تعمل الاتفاقية على اطلاق عنان المنافسة الدولية بين منتجى الخدمات المالية وهو ما يمثل حافزا قويا للشركات لرفع مستوى ادائها الاقتصادى عن طريق تبنى وسائل مبتكرة لتخفيض التكاليف وتحسين الخدمات هذا بالاضافة إلى ان المادة الرابعة التى تتعلق بزيادة مشاركة الدول النامية فى التجارة الدولية فى الخدمات تفرض ثلاثة التزامات على الدول المتقدمة لمساعدة الدول النامية تتمثل فى مساعدة الدول النامية فى انتاج خدماتها المحلية والارتقاء بمستوى كفاءتها وقدرتها على المنافسة الدولية من خلال تزويدها بأساليب التكنولوجيا الحديثة وتسهيل مهمة حصول الدول النامية على المعلومات عن طريق شبكات المعلومات الدولية من خلال اقامة نقاط اتصال تسهل لموردى الخدمات فى الدول النامية الوصول للمعلومات المتصلة بالأسواق وقيام الدول المتقدمة بتحرير أسواقها فى القطاعات الخدمية ذات الأهمية التصديرية للدول النامية خاصة فيما يتعلق بالعمالة ويذكر فى هذا الصدد ان مصر والمغرب وتونس كانت من بين مجموعة الدول التى قامت بالتفاوض فى مجال اتفاقية الخدمات وتقدمت بعدد من المقترحات لصالح الدول النامية من شأنها حماية الدول النامية من التعجيل بفتح أسواقها.

ويؤكد خيرى سليم ان اتفاقية تحرير التجارة أصبحت جزءا واقعيا من العالم الجديد الذى نعيشه ولن تستطيع اى دولة عربية - لم تنضم إلى الجات - ان تبقى معزولة عنها امدا طويلا - ولاشك ان اكتساب العضوية فى النظام التجارى الدولى يتم بالتوقيع على جميع الاتفاقيات ، وبالتالى تقديم تعهدات بالخدمات المالية المفتوحة للمنافسة بما فيها التأمين وتعكس هذه التعهدات مدى التزام الدولة العضو بتوفيق اوضاعها القانونية والهيكلية بما يتفق ومبادىء الاتفاقية، وجدير بالذكر ان هناك سبع دول عربية قد انضمت إلى الجات هى مصر والمغرب وتونس والكويت وقطر والبحرين والامارات وهناك دول عربية أخرى أعلنت رغبتها فى الانضمام ومنها المملكة السعودية واليمن وسلطنة عمان والأردن والسودان.

ونخلص من ذلك إلى ضرورة التعاون العربى والعمل من خلال تجمع أو تكتل من شأنه ان يساعد المنطقة فى احتلال المكانة اللائقة داخل السوق العالمية للخدمات، ومن ثم السوق العالمية للتأمين وإعادة التأمين.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٨/٤/١١

على مسئولية وزير التجارة :

قطاع المنسوجات بمصر .. بعيدا عن خطر الجات

أكد الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة و التموين أن مصر تستطيع خلال الفترة القادمة وحتى عام ٢٠٠٥ أن تحقيق ميزة تنافسية كبرى فى قطاع المنسوجات وذلك بالاعتماد على تكنولوجيا لحديثة ذات جودة عالية وتكلفة اقل.

وقال الدكتور احمد جويلى ان قطاع النسيج يضم اكثر من ٢٥٪ من اجمالى العاملين بمجال الصناعة واحتلت تلك الصناعة دوما مكانة كبيرة فى مصر و فى الأونة الاخيرة طرات تطورات كبيرة حتى بلغت القيمة الاجمالية لصادراتها نحو ٥٠٠ مليون دولار امريكى وذلك بالمقارنة بالسنوات الماضية.

واوضح ان الجهود المبذولة فى هذا القطاع ادت الى الارتقاء بهذه الصناعة لحد بعيد وسجلت القيمة التصديرية لقطاع الملابس الجاهزة نتائج مبهرة كما اوفت مصر بجميع التزامات المرحلة الاولى من التحرير وهى ملتزمة تماما بالجدول الزمنى للدمج بالجات ومن هنا كان القرار الوزارى رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ برفع الحظر عن استيراد المنسوجات والمواد الكيميائية الداخلة فى تصنيعها اعتبارا من أول يناير الماضى.

واوضح الدكتور احمد جويلى ان مساة الحصص المفروضة على الدول فى ظل اتفاقية الملابس والمنسوجات بالجات ليست السبب الحقيقى لقلق مصر ولكن الخطر يكمن فى تكرار قضايا الاغراق والاشتراطات الجديدة فى التصدير مثل الاشتراطات البيئية ومعايير الايزو وقواعد النشأة.

وقال انه يجب على مصر الاعتماد فى المستقبل على نظرتين هما الميزة النسبية والميزة التنافسية وبالنسبة للميزة النسبية تكمن فى امتلاك مصر لاجود انواع الغزل والعمالة الماهرة وكذلك القرب من اوروبا التى تعتبر اكبر



د. أحمد جويلى

الاسواق العالمية المستقبلة لصادرات دول العالم النامى.

واشار الى أن مصر تستطيع خلال الفترة القادمة تحقيق ميزة تنافسية كبرى بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة.

وبالنسبة لاثر اتفاقية الملابس والمنسوجات على دول العالم الثالث المنتجة لها فلقد اعلنت امانة الجات ان التبادل التجارى فى مستهل عام ٢٠٠٥ مع الالتزام بتنفيذ احكام دورة اوروجواى سوف يزداد بحوالى ٥٠٠ مليار دولار امريكى اكثر مما كان الوضع عليه سابقا مقابل ٣٩ مليار دولار للمنسوجات و ١٤٠ مليار دولار للملابس حاليا.

وقال الدكتور احمد جويلى ان النمو سوف يشمل هذا القطاع الهام ويصل حجم التبادل التجارى الى مائة مليار دولار امريكى.

وبالنسبة للاثر العام للاتفاقية اشار الى ان حجم الاستفادة من الاتفاقية سيكون كبيراً لاهم الدول المصدرة وقال فى هذا الشان أن من بين اهم الدول المنتجة والمصدرة للمنتجات النسجية دولا غير عضوة بالمنظمة العالمية للتجارة مثل الصين وتايوان وفيتنام وروسيا وغيرها.

وبالنسبة للدول الصناعية قال جويلى ان اسواقها سوف تشهد فى الفترة القادمة نموا مطردا وينطبق الوضع على الدول النامية الصناعية مثل الصين واندونيسيا وتايلاند فقد تم تخفيض الجزء الاكبر من الرسوم الجمركية على المنسوجات والملابس العام الماضى ولا تزال الصين هى المصدر الاول للمنتجات النسجية والولايات المتحدة الامريكية هى اكبر الاسواق المستوردة على الاطلاق.

وقال ان معدلات النمو بهذا القطاع فى مصر تزداد يوما بعد يوم وان كانت هناك عوائق فنية وتجارية تصادف المصانع المصرية ومنها الاشتراطات النسبية الجديدة والايزو وقضايا الاغراق مما له عظيم الاثر على عرقلة العملية التصديرية ليس فى مصر فقط ولكن فى الدول النامية.

واشار الى اننا نسعى الان الى توجيه الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الى اسواق الاتحاد الاوربى والولايات المتحدة وروسيا الاتحادية ودول الكومنولث.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العربى

التاريخ : ١١ / / ١٩٩٨

خدعونا فقالوا..

إن قوانين مقاومة الاحتكار تكفى

د. محمد محمود الإمام

يجرى الحديث حالياً عن إعداد تشريعات لمقاومة الاحتكار، وهو أمر لا يختلف عليه اثنان. وقديماً وجه الإمام على كرم الله وجهه، رسالة الى مالك بن الحارث الاشتر حينما ولاه أمر مصر، يوصيه خيراً بأصحاب الصناعات (أى رجال الأعمال) ويحذره فى نفس الوقت من إن فى كثير منهم ضيقاً فاحشاً وشحاً قبيحاً، واحتكاراً للمنافع وتحكماً فى البياعات، وذلك باب مضرة للعامة، وعيب على الولاة، ومن ثم فقد أمره ان يمنع من الاحتكار لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهى عنه. هذه شيمة الراسمالية، حتى قبل ان ينشأ النظام الراسمالى، وطبيعى أن يكون هذا هو موقف من أتى برسالة الهدى للعاملين.

ومضت القرون وتوالت، وتظل القضية قائمة، بل تزداد حدة بسبب السطوة الهائلة التى اكتسبتها الطبقة الراسمالية، وهو ما يؤدى الى الإضرار برفاه المستهلك بلغة العصر، أو بمصلحة العامة وفق التعبير الأدق للإمام على.

ولكن السؤال يثور عن ماهية الاحتكار هذه الايام، ومن هم المحتكرون. يقولون إنه من مزايا التنظيم الراسمالى الحديث، وبالتالى من دواعى الخصخصة، ما يسمى بتوسيع قاعدة الملكية، وهى قولة حق يراد بها باطل. فهذا التوسيع يعنى فى حقيقة الأمر ان أى فرد يستطيع أن يمتلك حصة من رأس المال، الأمر الذى يساعد على تجميع مدخرات صغار المدخرين، ومن ثم تمكينهم من المشاركة فى مشروعات ضخمة دون ان يكون لهم دراية بشئونها او قدرة على امتلاك حصة مؤثرة فيها، تاركين أمر توظيف مدخراتهم الى «كبار رجال الأعمال» ثم تجرى الخصخصة بإحلال ملكية الأفراد محل ملكية الشعب كله، بل تكتمل التمثيلية بالحديث عن ضرورة وجود «مستثمر رئيسى» وهكذا يفتح الباب للاحتكار، شريطة أن يكون لأفراد لا للقطاع العام، وحبذا لو كانوا أجانب. ومع ذلك نستطيع ان نقبل حتى هذا لو أن القوانين التى تحد من الاحتكار اتسمت بالكفاءة والفاعلية.

إلا ان طبيعية النظام السائد لا تجعل القضية بهذه البساطة. فالمدخرون الصغار عادة يلجأون الى مؤسسات مالية متخصصة تقوم بتجميع المدخرات، وتتحكم هى فى توجيهها الى ما يحقق لها ربحاً، تصفه المؤسسات التى تصف نفسها بالإسلامية بأنه حلال، لأنه يقوم على ما يسمى مضاربة، وهو مصطلح سيئ للتعبير عن المشاركة.، وهكذا لم يعد الأمر مشاركة بين شخص يملك المال وآخر يبذل الجهد، بل استيلاء من جانب مؤسسات ضخمة على أموال صغار المدخرين، ثم توجيهها الى استخدامات لا يدرون عنها شيئاً، وإذا أراد المدخر أن يكون على بينة من أمره فأمامه سوق المال يشترى ويبيع تحت اشراف سماسرة تتركز خبرتهم فى قواعد التعامل المالى، وليس فى استخدام المال فى النشاط الإنتاجى. وهكذا فتحت أبواب الاحتكار بصورة غير مسبوقة، إذ أن هؤلاء الوسطاء الماليين يلعبون دوراً غريباً، ينطبق عليه صفات المنفعة المصحوبة بالشح والقبح فهم لا يساهمون فى الادخار بشئ لأن الادخار يقوم به أفراد (أو مؤسسات أخرى) ويعهدون بحصيلته إليهم. وهم لا يساهمون فى الانتاج، فهذا موضع نشاط نوع آخر من البشر، يتحكمون فيما يقع تحت أيديهم من أموال بدعوى إدارتها. الخطير فى الأمر هو أن الوسطاء الماليين أصبحوا زبانية لحركة ضخمة للأموال تتحرك كما تتحرك أسراب الجراد، إذا أتت على حقل انتقلت الى غيره. وما أحداث جنوب شرق اسيا التى كان يضرب



٢/٢

بها المثل فى التنمية بعيدة عن الاذهان.

لم يعد اذن الاحتكار بمعناه التقليدى هو الموضوع الاساسى. هناك موضوعان لا يقلان خطورة، بل لعلهما الأهم. الأول هو احتكار المعرفة الذى تفرضه عابرات القوميات من خلال الاستثمار المباشر. والثانى هو احتكار الأموال الذى كان اليهودى چورج سوروس نموذجا له، الذى يعتبر العالم كله ملعباً مفتوحاً امامه بفعل ما يسمى بالليبرالية الجديدة. هذه الثلاثية تمارس الاحتكار من خلال ما يسمى، ويا للعجب، التحرير الاقتصادى، الذى تشرف عليه منظمة التجارة العالمية والبنك والصندوق. السؤال هو: هل هذه القضايا تكفى فيها تشريعات محلية، أم أنها قضية نضالية على المستوى العالمى؟ فإذا كانت كذلك، فما هو الدور الذى تعده مجموعة الخمسة عشر حينما تجتمع على ارض الكنانة فى مايو المقبل، باعتبارها مندوبة عن مجمل الدول النامية، ومكلفة من مجموعة عدم الانحياز بتحريك مجموعة السبعة والسبعين؟



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ١٩٩٨/٤/١٤

تطور خطير في سوق العمل تقوم به منظمتا الأيزو والتجارة الدولية

شهادة دولية تحدد مواصفات «رجل تكنولوجيا المعلومات» وتغلق فرص العمل أمام غير حامليها

بنهاية العام الحالى ستكون المنظمة الدولية للمعايير والقياسات «الايزو» ومنظمة التجارة الدولية القائمة على تنفيذ اتفاقية الجات فى وضع الاستعداد لاصدار شهادة دولية موحدة، تحدد بدقة وبالتفصيل مواصفات الشخص الذى يمكن ان يطلق عليه « رجل تكنولوجيا معلومات محترف»، وستكون هذه الشهادة ملزمة بما فيها من عيوب ومزايا لجميع الدول الموقعة على اتفاقية الجات، الأمر الذى يضع نهاية لمرحلة طويلة بدأت مع ظهور تكنولوجيا المعلومات فى النصف الأول من القرن وخلت من أى معايير او قواعد موحدة دولية تحدد مواصفات ومؤهلات رجل تكنولوجيا المعلومات المحترف، وكذلك مواصفات العمل الذى يقوم به ومستوى إنتاجه من نظم وبرامج، كما ستشكل من ناحية اخرى بداية لمرحلة تتغير فيها الآليات والقواعد التى تتحكم فى سوق العمل فى هذا المجال على المستوى الدولى والمحلى، فطبقا لاتفاقيات الجات سيتاح لحاملها المنافسة بقوة على فرص العمل داخل وخارج وطنه دون قيود، بينما غير الحاصل عليها ستنعدم تقريبا فرص العمل امامه خارج وطنه، كما سيعجز عن المنافسة على اى وظيفة داخل وطنه امام اى شخص يحملها حتى لو كان اجنبيا،ومادامت مصر قد وقعت على الجات فإن سوق العمل فى تكنولوجيا المعلومات بها ستخضع لهذه القواعد الجديدة، سواء بالنسبة لصناعة تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات او بالنسبة لتصدير العمالة........ ما هى تفاصيل هذا التطور؟

جمال محمد غيطاس

تتضمن مفاهيم «العولمة» التى تحملها اتفاقيات الجات جزءا خاصا بالعمل على ايجاد معايير موحدة دوليا تحدد مواصفات العاملين بالمجالات المهنية المختلفة، كالطب والهندسة والمحاسبة والتامين وتكنولوجيا المعلومات وغيرها، وتنص اتفاقية الجات على أن يمنح الذين يحترفون العمل فى هذه المجالات شهادات دولية موحدة تدل على ان خبراتهم ودراستهم ومهاراتهم تلبى هذه المعايير، وذلك لتوحيد القواعد التى تنظم سوق العمل الدولية فى شتى المجالات، وتتطلب هذه المعايير وجود مجموعة من الخبرات الدراسية والعملية فى كل شخص يعمل بهذه المجالات، ولذلك فإنه لكى يحصل الشخص على الشهادة لابد أن يجرى له تقييم دقيق لمؤهلاته الدراسية والمناهج والمعارف التى تلقاها، والاعمال التى قام بها والخبرات التى اكتسبها، والتدريب الذى حصل عليه وطبيعته ومستوى مدربيه، وغيرها، وعند التاكد من أن هذه الخبرات تلبى الشروط المطلوبة يمنح الشهادة التى تقر صلاحيته وتاهله للعمل، ويمنح الحق فى التقدم والتنافس على أى وظيفة فى نطاق تخصصه سواء داخل بلده او خارجها، كما تكون له الاولوية على أى شخص يحمل هذه الشهادة، وتتعرض الجهات التى تعلن عن وظائف ولا تلتزم بذلك لعقوبات منصوص عليها فى الجات مادامت دولتها قد وقعت على الجات.

وتقوم المنظمتان حاليا بوضع المعايير الخاصة بكل مهنة على حدة، وفى مجال تكنولوجيا المعلومات عهدتا إلى الاتحاد الدولى للمعلومات ـ الذى يضم جميع الجمعيات والمنظمات الدولية العاملة فى مجال المعلومات ـ بتحديد المعايير التى تحدد المواصفات المطلوب توافرها فى رجل تكنولوجيا المعلومات، ليتم على اساسها منح شهادة العمل الموحدة دوليا،على ان يقوم الاتحاد بتقديم وثيقة المعايير بنهاية العام الحالى ليتم اقرارها واصدارها لتصبح سارية المفعول، وبدوره قام الاتحاد بتشكيل لجنة عليا للإعداد لهذه المعايير تضم فى عضويتها خبراء ممثلين لمختلف قارات العالم، وقامت اللجنة بمخاطبة الجمعيات والمنظمات العلمية غير الحكومية فى جميع بلدان العالم،والتى تتمتع بعضوية الاتحاد بوضع تصوراتها حول المعايير والمواصفات المقترحة فى رجل تكنولوجيا المعلومات، وذلك فى ضوء الظروف التعليمية والخبرات الفنية والدراسية والتدريبية السائدة فى بلدانها، ثم رفع هذه التصورات للجنة،للتنسيق فيما بينها والخروج بتصور نهائى تتفق عليه كل الاطراف،على أن تتولى كل جمعية بعد ذلك عملية التقييم واصدار الشهادات داخل بلدانها.

وفى هذا الصدد عقدت اللجنة اجتماعا فى مارس الماضى تدارست فيه بعض التصورات التى قدمت إليها، ومن المقرر أن تعقد اجتماعا آخر فى يوليو للغرض نفسه، وذلك تمهيدا للمؤتمر العالمى الدورى للاتحاد الدولى للمعلومات، والذى سيتم خلاله اقرار وثيقة المعايير التى ستقدم للمنظمتين.

وبالنسبة لمصر كلف الاتحاد الجمعية المصرية للحاسب الآلى التى يرأسها الدكتور احمد عبادة سرحان باعتبارها الجمعية المصرية الوحيدة التى تتمتع بعضوية الاتحاد الدولى ـ باعداد التصور المصرى الخاص بهذه القضية.

وطبقا لماجاء ببعض الوثائق



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦/٤/١٩٩٨

التى اعلنها الاتحاد الدولى للمعلومات حول القضية فإن رجل تكنولوجيا المعلومات لن يكون هو مستخدم الحاسبات والنظم حتى لو كان محترفا، ولن يكون الاكاديمى الذى يدرس بالجامعة ، ولا المهندس الذى درس «هاردوير» او الحاسبات كالة، ولا المعلم المسئول عن دورات تدريبية، بل الشخص القادر على إنتاج برمجيات ونظم ذات كفاءة، طبقا لمعايير واضحة معترف بها، ومن ثم فإن الشروط والمواصفات التى يفترض أن تتوافر فى رجل تكنولوجيا المعلومات تتطلب أن تكون هناك مناهج دراسية ذات مستوى متطور وراق داخل الكليات والمعاهد المختلفة، كما تتطلب برامج تدريب قوية ذات مستوى عالمى فى معامل مجهزة وذات مستوى عالمى، فضلا عن خبرات عملية جيدة وإنتاج من النظم والبرامج بمستوى مقبول.

وما تفصح عنه وثائق الاتحاد الدولى للمعلومات يلقى بمسئولية ثقيلة على الجمعية المصرية للحاسب الآلى باعتبارها المكلفة من قبل الاتحاد بمتابعة هذه القضية فى مصر،إذ من المتعين عليها القيام بخطوات سريعة وفعالة لشرح ابعاد ما يجرى على الساحة الدولية لجميع الجهات فى مصر، وفى مقدمتها وزارتا التعليم والتعليم العالى والبحث العلمى ، ووزارة القوى العاملة، وغيرها من المؤسسات والجهات ذات العلاقة بقضية العمالة والتدريب فى مجال المعلومات، لكى تقوم كل جهة بمسئوليتها تجاه الوضع الجديد الذى بات يفرض تحديات خطيرة أمام صناعة تكنولوجيا المعلومات المصرية، سواء بالنسبة لفرص العمل المتاحة داخليا وخارجيا او بالنسبة للمنتجات من نظم وبرامج اصبح من المتعين ان يقوم بإنتاجها اشخاص ذوو مهارات «قياسية» وفق معايير مقبولة دوليا وإلا سيواجهون مع منتجاتهم صعوبات جمة فى التسويق قد تصل أحيانا إلى حد رفض المنتج ومن قام بإنتاجه.

٠٠٠٠١٢٢

المصدر : الحياة

التاريخ : ٢١/١/١٩٩٨



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاتفاقية المتعددة الأطراف للاستثمار: أمكنة الصراع والعطب.

يوس ناوري *

تبدو الاقتصاديات الدولية على جانب من الارتباط والتآزر الذي لا يسمح للتوجهات الاحادية باي اختراق لتحقيق الامتياز او الطفرة دون الاعتماد على الأطراف الاخرى او الارتهان بشبكة العلاقات التي تحكم الموارد والاستثمارات والأسواق الدولية. واذا كان الزمن قد عفى عن تصورات الماضي او غيرها الى مفاهيم ذات ابعاد جديدة كالتنمية والاكتفاء الذاتي والاستثمار الوطني، فقد اصبح الفعل الاقتصادي متمثلاً في مدى كونيته وتآزر عناصره وفاعلياته من مختلف الدول وبتعدد الجنسيات. ان في ذلك بعض ملامح العولمة باعتبارها تدويلا وتعجيلاً في المسار الاقتصادي، او الكوكبة اذا كان لنا الحق في تسميتها ضمن المشهد المعمم للعولمة، التي تشمل كل الجهات والاقطار انتاجاً واستهلاكاً للبضائع والخطابات، للانساق والرموز في ذيوعها وانتشارها. سواء بقوة الهيمنة التي يمارسها المنتوج/ الرمز او سلطة الارادة السياسية التي تسعى الدول الكبرى الى فرضها على بقية العالم تتوسل في ذلك بمجموعة من الآليات المتراوحة بين الترغيب والترهيب، كالاتفاقات الثنائية والمعاهدات الدولية التي يفترض تعبيرها عن الارادة والقيم الانسانية الشاملة.

هكذا، وعلى خلفية علامات النجاح الذي بدات تحققها مقتضيات اتفاقية الغات لتحرير التجارة والتعرفة الجمركية. وتزايد وتيرة التبادل التجاري والاعتماد على الاستثمارات الاجنبية بالخصوص، لتحقيق مقتضيات التحول نحو اقتصاد السوق ومنطق المنافسة، اصبح هاجس الدول بناء اقتصادياتها على قاعدة توفير بيئة مساعدة على جذب الاستثمارات وتفعيل حضورها باعطائها التسهيلات اللازمة والامتيازات التي تراها كفيلة باستمراريتها وتطوير نتائجها. بالخصوص لان الاستثمارات الاجنبية اعتبرت الطريق الملكي نحو التنمية والاستقرار، او بمثابة عود الرهان الذي يعود على صاحبه بالارباح في مناطق الاستثمار بل ويمكن سحبها كلما تغيرت المردودية او اصبحت مهددة بطارئ، لان النظام الراسمالي لا يمكنه الا ان يحمي عناصره وآليات اشتغاله.

في هذا السياق كُشف في شباط (فبراير) الماضي عن وثيقة تمثل «اتفاقية متعددة الأطراف» للاستثمار، بدأ تحضيرها غداة توقيع اتفاقية الغات في مراكش، واستمرت مناقشتها بصورة دورية منذ أيار (مايو) ١٩٩٥ في مقر منظمة التجارة العالمية. واذا كان مضمون الوثيقة مثيراً للجدل والاعتراضات، في الولايات المتحدة وفرنسا بالخصوص، فإن الطريقة التي أعلن بها بعد سنوات من تداوله سراً، كانت اكثر اثارة ومدعاة للغضب لدى بعض المسؤولين الذين فاجاتهم الاتفاقية.

كان الهدف الاولي لمشروع الاتفاقية توسيع برنامج تحرير التجارة ليشمل قطاعات اقتصادية اخرى كالصناعة والخدمات وتداول الاسهم والرساميل والعقود والاصول العقارية والموارد الطبيعية اهتمت بذلك، ودعت اليه، الاطراف الحريصة على توسيع مصالحها ودائرة نفوذها بالخصوص الشركات المتعددة الجنسية والاستثمارات في القطاع المالي، التي لا تني عن استكشاف فرص جديدة لتطوير وتنمية حضورها وفاعلياتها. وهكذا انتهت الاتفاقية الى مجموعة من المبادئ والمقتضيات التي تستهدف «حماية الاستثمار» وضمان «حقوق المستثمرين» من خلال:

١ - حق الملكية وعدم التمييز بين المستثمرين، ومراجعة القوانين الخاصة بذلك بما يمكّن الشركات المتعددة الجنسية بالاستفادة من فرص الاستثمار.

٢ - ضمان حكومات الدول لكل الحقوق التي اكتسبتها الاستثمارات الاجنبية، ورعاية مصالحها باعادة النظر في المواثيق المجتمعية والنقابية وفي ما اعتبر شاناً وطنية.

٣ - تحمل الدولة لكل التزامات الاستقرار والحماية من الاضطرابات، وقبولها بالية التحكيم الدولي دون شروط.

٤ - توسيع نطاق الاستفادة من برامج تخصيص القطاع العام لفائدة المقاولات الدولية وانهاء امتيازات المستثمرين المحليين.

٥ - تخويل الشركات المتعددة الجنسية حق المشاركة، وتسيير القطاعات المنتجة، وادارة سياساتها المحلية والخارجية.

يتضمن الاقرار بهذه المقتضيات اعادة النظر في تصورات ومفاهيم السيادة التي تمارسها الدولة، وتؤسس بها شرعية الوجود. كما يقتضي مراجعة القوانين التي جعلتها المحتكر الوحيد للانتاج في بعض القطاعات. هذا في الوقت الذي ما زالت حكوماتها ذاتها تجاهد من أجل تحقيق توازن في ميزانياتها، ودفع شبح البطالة، وإشكالات الانسجام المجتمعي، تاتي تعليمات الاتفاقية المتعددة الاطراف للاستثمار لترفع شروط الاستقرار ولتجعل المصير المجتمعي والاقتصادي معلقاً في يد الشركات الكبرى واستثماراتها، حيث اصبحت لها كل الامتيازات، وعلى حكومات وشعوب الدول كل الالتزامات. والحال اننا لم ننس بعد ما جرى في دول جنوب شرق اسيا، من ازمة وفقدان سيولة مالية بسبب ميوعة وسرعة تنقل الاستثمارات والرساميل.

لقد حددت النقاشات وردود الفعل بصدد الاتفاقية بعض ملامح الرفض، او الشك في ضرورتها او مردوديتها (مما سيكون له الاثر الاكيد في الدعوة الى اعادة صياغتها)، وتتمثل هذه



الملامح في:

أ - تخلي الدولة عن التزاماتها، ووضع مصالحها ومصير مجتمعها في دولاب الشركات والاستثمارات الكبرى.

ب - تكريس الهيمنة الاميركية باعتبار شركاتها الكبرى الانموذج الوحيد لتمويل وإدارة الاستثمارات وتوسيع اشغالها، بعيداً عن تصورات الهوية او مفهوم الخصوصية المحلية.

ج - اخضاع برامج تنمية الموارد الطبيعية والبشرية وتمويل القطاعات الاجتماعية والمصالح الوطنية ومبادراتها لرزنامة الشركات المتعددة الجنسيات.

د - اخضاع مسار الحياة العامة لسلطة المال، باعتباره مرجع القيمة الوحيد، في الوقت الذي لا يجد المجتمع الوسائل الكافية للدفاع عن مصالحه.

هـ - الاضرار بتوازن توزيع فرص التنمية بين الاقطار على قاعدة الموارد والتساهل / التنازل لفائدة الاستثمارات.

و - الحكم بالاعدام على كل سياسة وطنية لحماية الموارد: الطبيعية، المادية، المالية، والرمزية... وعلى كل توجهات الاستقطاب والتكتل ضمن الاتحادات الجهوية او القارية.

بيد ان اهم ما جاء به النقاش حول الاتفاقية، هو العودة الى مفصل «الاستثناء الثقافي» الذي تنازعت حوله المصالح الاميركية والاوروبية (الفرنسية) لدى مناقشة اتفاقية الغات، سنوات خلت. فقد كان قطاع الانتاج الثقافي والاعلامي الاوروبي الاكثر حساسية ازاء تحرير انشطته وفتح باب التنافسية. ويعلم المشتغلون فيه بان بعض البنود لن تعيد التوازن الى التبادل / والانتاج المختل اصلاً إزاء «هوليوود». فالانتاج السينمائي الفرنسي، على سبيل المثال، ما يزال يتلقى المساعدة والدعم الحكومي باقتطاع ضريبة اضافية عن الافلام الاميركية المعروضة في فرنسا، هذا في الوقت الذي ما زالت السوق الاميركية «محمية» حكراً على الانتاج الاميركي / العالمي.

غير ان اهم الاخطار التي تحملها الاتفاقية المتعددة الاطراف للاستثمار تتجاوز فرص توزيع وتسويق المنتوج الثقافي والاعلامي، لتتمثل في معنى المنتوج الثقافي المتحول الى سلعة خاضعة لمنطق الاستثمار والتبضيع. اي لآلية السوق وليس للقيمة الثقافية والفنية التي قد يتضمنها وتشكل خلفيته الابداعية والانسانية. وهكذا، عوض ان يكون المنتوج الثقافي اداة ووسيلة للتنوير والتنمية، ولإشاعة القيم المشتركة، يصبح طريقاً لخرى للاحتكار والصراع حول مناطق النفوذ والاستهلاك. للبضائع وللخطابات ذات الصلة باستمرار الهيمنة والمصالح.

من المؤكد ان الاتفاقية المتعددة الاطراف للاستثمار تتاسس على التزامات لها مضاعفاتها المجتمعية على كل الاقطار. فهي تدعو الى ليبرالية احادية الانموذج لتحقيق مشاريع التنمية، مما يعتبر مدخلاً الى القرن القادم على خلفية القوة الاقتصادية التي جاءت الاتفاقية لتكون «دستورها». الامر الذي قد يتعارض مع مبادئ الديموقراطية وحرية اختيار النهج والمعتقد الاقتصادي الانسب للإحساس بالخصوصية والهوية الوطنية. والحال ان ليس للمبادئ وللقيم ادنى اعتبار لدى سادة الوقت الذين جعلوا من الاتفاقية «آلة لسحق الثقافات»، كما رأى وزير الثقافة والاتصال السابق، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بالجمعية الوطنية الفرنسية حالياً، السيد جاك لانغ عندما كتب: «بدعوى رفع الحواجز امام الاستثمار، يتصدى هؤلاء للسياسات النموذجية للتنمية، لحرية الشعوب في اختيار مسارها الخاص، ولحق الابتكار في المستقبل... ولذلك، وأمام هذه المتاجرة بالانسان، علينا ان نعطي لانفسنا الوسائل السياسية والاقتصادية للمحافظة على حرية وجودنا، وحرية الخلق».

* كاتب وجامعي مغربي.



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١/٤/١٩٩٨

تحرير التجارة.. والمعونة الامريكية.. وتحديث الموانى قضايا يتم بحثها فى إطار المشاركة الامريكية المصرية

وزير المالية: مجموعة بحثية لإعداد دراسة حول حماية حقوق الملكية الفكرية فى مجال الدواء

وضع خطة للإصلاح الجمركى حاليا حتى تتواكب مع السوق العالمية والمنافسة

أحمد جويلى: مصر تقوم بجميع الإجراءات لحماية حقوق الملكية الفكرية فى السينما وصناعة البرمجيات

الجانب الأمريكي: تخفيض مصر للتعريفة الجمركية على الكمبيوتر أدى لزيادة الاستثمارات المتدفقة

قضايا ومشروعات عديدة تم وسيتم بحثها خلال الأيام القليلة القادمة فى إطار المشاركة المصرية الأمريكية تلك المشاركة التى جاءت إنطلاقا من اهتمام الولايات المتحدة لدفع عجلة النمو الاقتصادى والدخول كشريك فى عملية التنمية الاقتصادية فى مصر. والتى تم على اثرها إعلان مبادرة جور - مبارك فى سبتمبر ١٩٩٤ وما صاحب ذلك من تكوين أربع لجان فرعية للسياسات الاقتصادية والتجارية والاستثمار والتمويل واللجنة الفرعية للتكنولوجيا والتنمية البشرية واللجنة الفرعية للتنمية المستديمة والبيئة واللجنة الفرعية للتعليم.. حماية حقوق الملكية الفكرية وتحديث الموانى وتحرير التجارة والتعاون الاقتصادى الاقليمى والمناطق الصناعية الحرة والمعونة الأمريكية تأتى على رأس اولويات القضايا والموضوعات التى تم ويتم بحثها بين الجانبين.

أكد الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة أن مصر تقوم بجميع الاجراءات لحماية حقوق الملكية الفكرية فى السينما وصناعة البرمجيات وأكد الدكتور محيى الدين الغريب أن هناك مجموعة بحثية لإعداد دراسة حول حماية حقوق الملكية الفكرية فى مجال الدواء.. ويأتى تحرير التجارة كأحد أهم المطالب حيث يشير الجانب الأمريكى إلى أن متوسط التعريفة الجمركية فى مصر الآن حوالى ٣٠٪ وهى تفوق أسيا التى تتراوح فيها بين ٤و٩٪ ويشير الجانب الأمريكى إلى أن تخفيض التعريفة الجمركية سيؤدى إلى زيادة الإستثمارات المتدفقة..

حماية حقوق الملكية الفكرية

حماية حقوق الملكية الفكرية أحد الموضوعات المطروحة على جدول المشاركة المصرية الامريكية وفى هذا الصدد اكد الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين أن مصر تقوم بجميع الاجراءات التى من شأنها حماية حقوق الملكية الفكرية بالنسبة لموضوعات حماية السينما وصناعة البرمجيات وأشار إلى انه بالنسبة لموضوع البرمجيات فإنه يتم حاليا تنفيذ جميع القوانين الخاصة بحمايتها كما تم خفض التعريفة الجمركية لتصل الى خمسة بالمائة وأوضح انه يتم حاليا اجراء تحديث شامل بالنسبة للسجل التجارى والعلامات التجارية مؤكدا الاستفادة من البرنامج التدريبى الذى قدم من وكالة المعونة الأمريكية ويشير الدكتور إبراهيم كامل رئيس المجلس الرئاسى للمشاركة إلى أن الحكومة المصرية تلتزم بحماية حقوق الملكية الفكرية فى كافة المجالات إلا انه بالنسبة لصناعة الدواء فإننا نحتاج إلى دراسات جيدة لحساسية هذا الموضوع وحتى لا يقابل باستياء من الرأى العام.

وهنا يؤكد ستيوارت إيرنستات وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشئون الاقتصادية والزراعية والأعمال إدراك الجانب الأمريكى بانه وفقا للـWTO فإن هناك فترة سماح لعشر سنوات إلا انه يجب الوصول إلى تسوية معينة قبل هذه الفترة وذلك تحفيزا للشركات العالمية التى ستتجه إلى الدول الأخرى التى ستقوم بتحرير هذه الصناعة قبل إنتهاء السنوات العشر وهنا يؤكد الدكتور محيى الدين الغريب أن هناك مجموعة بحثية تقوم بإعداد دراسة وافية لهذا الموضوع نظرا لحساسيته الشديدة بالنسبة للرأى العام فى مصر.

٣٠٪ متوسط التعريفة الجمركية

تحرير التجارة هو أحد موضوعات أو قضايا المشاركة حيث يشير الجانب الأمريكى إلى أن متوسط التعريفة الجمركية فى مصر الان يصل إلى حوالى ٣٠٪ وهى نسبة تفوق بدرجة كبيرة دول آسيا والتى يتراوح مستوى التعريفات بها ما بين ٤٪ و٩٪ وهنا يؤكد الدكتور الغريب أن الحكومة المصرية تسير قدما فى خفض التعريفات الجمركية ومثل ذلك ببرامج الكمبيوتر وأوضح انه يتم حاليا وضع خطة للاصلاح الجمركى حتى يتواكب مع متطلبات السوق العالمية والمنافسة.

ويشير وزير التجارة الخارجية إلى رغبة الحكومة المصرية فى استكمال المفاوضات التى بدأت مع Mr. Lang فى ٧ يوليو ١٩٩٧ فى واشنطن لإقامة منطقة تجارة حرة مؤكدا ترحيب مصر واستفادتها من التوضيح الذى قدمه Rosen Baum عن كيفية الاستفادة من نظام المزايا التفضيلى الذى تقدمه الولايات المتحدة لمجموعة من دول العالم وأكد أهمية أن ينظر لموضوع تحرير التجارة بين الدولتين بشكل جذرى.

وأوضح مستر ايرنستات ان تخفيض التعريفة الجمركية على الكمبيوتر والـSoftware جعل مصر دولة من الدول التى ينظر إليها Gates على أنها من الدول الواجب التوجه إليها باستثماراته مما يدعو للتفاؤل..

المعونة الامريكية

وتأتى المعونة الأمريكية والاستفادة القصوى منها كواحدة من أهم الموضوعات التى طرحت على النقاش حيث يشير الدكتور حسن سليم وكيل اول وزارة التعاون الدولى إلى ان النقطة الأساسية المطروحة بالنسبة للمعونة الامريكية هى تضخم Pipline واشار إلى ان هناك سوء فهم بالنسبة لهذا الموضوع حيث أن عددا كبيرا من المشروعات التى تمولها المعونة هى مشروعات تستغرق فترات طويلة سواء بالنسبة للاجراءات أو للتنفيذ وهو ما يؤدى الى تأخر تسليم المبالغ المخصصة لها ومن ثم يأتى إقتراح إمكانية الدخول فى حوار مع وكالة المعونة الأمريكية والخارجية الأمريكية لطرح سيناريوهات للاستفادة القصوى من الـPipline مثال:

١ - السحب من المبالغ المرتبطة Obligated اولا بأول.

٢ - المرونة فى تحويل المبالغ من مشروع إلى اخر والتى تتيحها Strategic obligations التى وضعتها وكالة المعونة الأمريكية بالتنسيق مع وزارة التعاون الدولى.

٣ - عقد اتفاق Agreement for de-obigation then get to Re obligations

واكد الدكتور حسن سليم اهمية المحافظة على مبدأ Ear Marking لمصر حيث أن اى مساس سوف يؤثر سلبا على العلاقات القائمة بين البلدين ومستقبل المشاركة الامريكية المصرية.

وأشار الجانب الأمريكى إلى صعوبة اقناع الكونجرس بمنطق عدم الخصم من الـPipline إلا أن الإدارة الأمريكية تحاول باستمرار دعم موقف مصر فى الكونجرس بالنسبة للمساعدات كما تحرص على بقاء الـEarmark الخاص بمصر.

تحديث الموانى

تحديث الموانى هو احد الموضوعات المطروحة فى اطار المشاركة المصرية الامريكية ويؤكد اللواء هانى حسنى مستشار وزير المواصلات انه تم وضع استراتيجية شاملة للدخول للقرن الحادى والعشرين تشتمل على تطوير خدمات الموانى وتحسين البنية الأساسية فيها ودعم وزيادة مشاركة القطاع الخاص وخصخصة بعض الشركات التى تعمل فى هذا المجال. كما اكد على انه لا توجد حاليا اية قيود على ملكية السفن والتخزين واصلاح وانشاء وتموين السفن وخدمات الشحن.

المناطق الصناعية الحرة

ويشير مستر إيزنستات إلى انه جارى حاليا إقامة منطقة صناعية حرة فى منطقة (أربد فى الأردن بالإشتراك مع اسرائيل وأوضح أن مثل هذه المناطق ممكن إقامتها بين مصر وإسرائيل والأراضى الفلسطينية حيث تتميز بإلغاء جميع الرسوم الجمركية على السلع المصدرة إلى الولايات المتحدة مادامت هناك Components من الدول المنضمة إلى هذه المناطق بنسبة معينة.

بنك التنمية الافريقى

ويوضح الجانب الأمريكى أهمية ان تقوم مصر بالنظر فى إمكانية دعم دخول الولايات المتحدة Share holder فى بنك التنمية الافريقى.

تطوير ضريبة المبيعات

ويشير الدكتور محيى الدين الغريب إلى ما حدث فى الاقتصاد المصرى وما تم فى مجال التعريفات الجمركية من تخفيض على الواردات من الكمبيوتر والبرمجيات من ٣٠٪ إلى ٥٪ حرصا على استفادة مصر من التقنية الحديثة فى مجالات التعليم والصناعات الوطنية لمواكبة التقدم فى الاقتصاد العالمى، كما أكد على اهتمام الوزارة بخفض ضريبة المبيعات على السلع الأساسية وتطويرها لصلحة المنتج والمستهلك مؤكدا الاستفادة من المعونة الفنية التى قدمت من الولايات المتحدة لتدريب العاملين فى مجال تحصيل الضرائب لتحسين العلاقات بين دافعى الضرائب ومحصلى الضرائب.



ملتقى القاهرة درس اثر تطبيق إتفاقية "تريبس" على اقتصادات الدول العربية

■ القاهرة - «الحياة» - حض الاجتماع التنسيقي الاقليمي في شأن حقوق الملكية الفكرية في المنطقة العربية وآثار تطبيق اتفاقية «تريبس» على ضرورة توحيد الموقف التفاوضي العربي خلال المرحلة المقبلة والوقوف على مدى تأثير الاتفاقية على الاقتصادات العربية بما يضمن الحفاظ على الحقوق في مجالات الاقتصاد والثقافة وحماية المجتمعات من الافكار الدخيلة.

وشدد المؤتمر على ضرورة حماية الملكية الفكرية كونها استثماراً لنتاج العقل في أي مجتمع ومن ثم على الدول العربية تحري ذلك بزيادة الفكر والابتكارات انتاجا وتصديرا، والعمل على انجاز موقف موحد امام المحافل الدولية وحماية الحقوق العربية للملكية الفكرية، والنظر في امكان انشاء مجموعة عربية داخل المنظمة العالمية للملكية (الوايبو).

كما طالب المنتدبون انشاء مكتب عربي للملكية الفكرية وشبكة إلكترونية مشتركة اضافة الى انشاء جهاز لدعم وتنمية الابتكارات.

وكانت الخارجية المصرية استضافت ملتقى استمر ثلاثة ايام بداية الشهر بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفردية (الوايبو) بمشاركة ممثلي الدول العربية وبحث المجتمعون في درس حقوق الملكية الصناعية وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة في اتفاقية تريبس وآثارها على التشريعات الخاصة في البلدان العربية واثر إنشاء بنية ملائمة لانفاذ حقوق الملكية الفكرية وفقا للاتفاقية على البلدان المعنية ودور سلطات الجمارك والجهاز القضائي في ذلك والاستراتيجيات العملية لتنفيذ وانفاذ التدابير الحدودية، وبعض المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية من منظور القطاع الخاص، والتحديات التي تواجه البلدان العربية في تنفيذ الاتفاقية، وتقارير عن وضع حماية حقوق الملكية الفكرية.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٤/١٩٩٨

استراتيجية جديدة لحل جميع المشاكل التى تواجه الصناعة المصرية

إلغاء ضريبة المبيعات على المعدات الاستثمارية والإسراع فى تسوية مديونية الشركات



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/٤/١٩٩٨

كتب - حامد محمد حامد: وضع مجلس الشعب استراتيجية متكاملة للقضاء على مشاكل صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة

ويناقش المجلس - فى جلساته بعد غد «الاربعاء» برئاسة الدكتور احمد فتحى سرور رئيس المجلس - هذه الاستراتيجية فى ضوء تقريرى لجنتى الصناعة والطاقة والشئون الاقتصادية بالمجلس.

وطالبت الاستراتيجية البرلمانية بضرورة الاستفادة من الفترة الانتقالية التى اتاحتها اتفاقية «الجات» والتى تنتهى عام ٢٠٠٤ والتصدى بكل حزم لمحاولات إغراق السوق المصرية بالمنتجات النسجية الأجنبية والاسراع فى إصلاح الخلل فى الهياكل التمويلية للشركات.

وطالب المجلس بضرورة وضع الصناعات النسجية المصرية على قدم المساواة مع مثيلاتها من المنتجات الأجنبية خاصة فى ظل تحرير التجارة والانضمام إلى اتفاقية «الجات» وذلك عن طريق عدم تحميل الصناعة النسجية المحلية باية أعباء اضافية تحد من قدرتها على المنافسة والتخفيف من الاعباء التى تتحملها هذه الصناعة. وفى مقدمتها العمل على إلغاء ضريبة المبيعات على المعدات الاستثمارية، والنظر فى تخفيض اسعار الكهرباء والمياه وعدم اضافة اية رسوم اضافية على هذه الاسعار. واقترح المجلس عودة هذه الشركات إلى الوزارات التى كانت تابعة لها حتى يمكن الاسراع فى تأهيلها والانتهاء من عمليات الخصخصة مع تشكيل لجنة من اعلى المستويات الحكومية لوضع برنامج شامل لإصلاح المسار الاقتصادى لشركات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة التابعة لقطاع الأعمال العام، والبالغ عددها ٣١ شركة.

ويهدف هذا البرنامج إلى وضع تسوية شاملة لمديونيات هذه الشركات التى بلغت أكثر من ٣.٦ مليار جنيه فى عام ٩٥ اضافة إلى خسائرها التى وصلت إلى ٣ مليارات جنيه فى عام ٩٦ وانه يجب أن ينتهى هذا البرنامج إلى حل جذرى يقضى على اسلوب الالتجاء إلى السحب على المكشوف مع وضع برنامج لتصريف المخزون الراكد بهذه الشركات وإحلال المنهج التسويقى محل المنهج الانتاجى فى ادارة شركات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

٢



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/٤/١٩٩٨

حماية الملكية الفكرية .. شرطا للمشاركة فى النظام التجارى العالمى

اكد السفير سيد قاسم المصرى مساعد وزير الخارجية المصرى للعلاقات الدولية ان على الدول العربية الاضطلاع بتطوير سياستها الوطنية فى مجال الملكية الفكرية .

واشار الي اهمية مراجعة القوانين القائمة لضمان توافقها مع الالتزامات الناشئة عن الاتفاقية العالمية لحماية الملكية الفكرية «تريبس».

وقال ان قدرة أى مجتمع من المجتمعات النامية على جذب الاستثمارات ومايصاحبها من نقل التكنولوجيا تتوقف بدرجة كبيرة على مدى توفير الحماية المناسبة لحقوق الملكية الفكرية .

ودعا الي تضافر الجهود العربية خلال المرحلة المقبلة للحفاظ على كل ما ابدعه وقدمه العرب للبشرية من علوم شملت الفلك والهندسة والعمارة والطب والرياضيات والادارة والصناعة والفلكلور وغيرها .

ومن جانبه اوضح شريف سعد الله مدير مكتب التعاون الانتمانى والعلاقات الخارجية للبلدان العربية بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية «ويبو» ان الملكية الفكرية اصبحت مسالة مهمة تطرح فى العلاقات التجارية المتعددة الاطراف والاوساط الاقتصادية والتكنولوجية .

واشار الى ان البلدان العربية تواجه حاليا العديد من التحديات فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية من اجل الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية «تريبس» التى اصبحت شرطا للمشاركة فى النظام التجارى العالمى فى اطار منظمة التجارة العالمية .

ولفت د. حسام لطفى استاذ القانون المدنى بجامعة القاهرة الانتباه الي ان منظمة التجارة العالمية اعطت الحق للبلدان التى وقع عليها ضرر نتيجة عدم حماية الملكية الفكرية فى توقيع عقوبات قد تفرض على صادرات البلدان التى لم تكافح القرصنة .

واضاف ان هذه العقوبات قد تفرض على ثلاثة انواع من الصادرات وهى الصادرات السلعية أو الخدمية أو الانتاج الفكرى والابداعى وذلك حسب نشاط الدولة أو ميزتها التنافسية فى نوع معين من الصادرات .

وضرب مثلا بانه لو ان هناك دولة ما لها ميزة نسبية فى الصادرات من القطن أو البترول او السياحة أو البنوك أو التأمين أو الانتاج الفنى والادبى ولم تقم بتطبيق تشريعات لحماية حقوق الملكية الفكرية ففى هذه الحالة تفرض عليها عقوبات فى اطار الاتفاقية الدولية «تريبس».

واشار الي انه يتم تشديد العقوبات على البلدان التى لديها قوانين لحماية حق المؤلف ولكن لاتطبق هذه القوانين مقارنة بالبلدان التى لاتملك اي تشريعات لحماية الملكية الفكرية .

وعن نظم تسوية المنازعات فى اطار منظمة التجارة العالمية قال د. محمد ابو العينين مدير مركز القاهرة الاقليمى للتحكيم التجارى ان اهم انجازات منظمة التجارة العالمية فى عامها الاول هو نجاحها فى انشاء نظام تسوية المنازعات .

واضاف : تطبق قواعد هذا النظام علي المنازعات التى تنشأ بين الدول الاعضاء فى المنظمة العالمية للتجارة من خلال جهاز تسوية المنازعات الذى انشئ بموجب هذه التفاهم ليدير القواعد والاجراءات وكذلك المشاورات .

وقال ان هذا الجهاز يتمتع بسلطة انشاء فرق التحكم واعتماد تقارير جهاز الاستئناف ومراقبة تنفيذ القرارات والتوصيات والترخيص بتعليق التنازلات وغيرها من الالتزامات التى تبرم بموجب الاتفاقات



المصـدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ / ٤ / ١٩٩٨

المشمولة .

واشار الى انه تم عرض عشرين نزاعا علي الجهاز فى عامه الاول وصلت تسعة منها الي مرحلة تشكيل PANELS وسبعة نزاعات لاتزال فى مرحلة المشاورات ، ونصف الشاكين من الدول النامية ، الامر الذى يحسب لصالح النظام كمؤشر على فعاليته .

وعن تقييمه لهذا النظام قال د. ابو العينين : من السابق لاوانه تقييم نظام تسوية المنازعات السابق اجمال خطوطه الرئيسية خاصة ان النزاعات التى تمت تسويتها كانت عبر المشاورات أو خارج نطاق المنظمة تماما كالنزاع الامريكى - اليابانى الاخير وبين سنغافورة وماليزيا .



المصدر : الحيـــــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢/٤/١٩٩٧

لبنان: مؤتمر عربي - دولي لحماية الملكية الفكرية

■ بيروت - «الحياة» - دعا وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني ياسين جابر الى «اعطاء موضوع حماية الملكية الفكرية اهمية جدية، لأن انعكاساته المتوقعة على الاقتصاد اللبناني تسبب لنا الضرر الاكيد».

وطالب «الشركات العالمية الكبيرة صاحبة الحقوق المميزة بأن تساهم في كلفة نقل التكنولوجيا وتخفيف الاعباء الاقتصادية المحتملة من اجراءات الحماية المشروعة للدول النامية وفي مقدمها لبنان».

وقال جابر أمس، في افتتاح المؤتمر العربي - الدولي لحماية حقوق الملكية الفكرية، ممثلاً رئيس الحكومة رفيق الحريري في فندق «بريستول» في بيروت، «ان هذا المؤتمر يهدف الى اقتراح الوسائل لمنع التعدي على العلامات التجارية والصناعية وعلامات الخدمة، وحماية حقوق الملكية الفكرية، مع مراعاة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق قوانين الحماية».

اعترض على التنازل عن فترة السماح ورفض فكرة الاندماج

جلال غراب: 4 محاور أساسية لمواجهة آثار «التربس» على صناعة الدواء

استراتيجية المواجهة تعتمد على حماية السوق

وانشاء شركة ابحاث وإقامة صناعة الخامات



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢/٤/١٩٩٨

□ كتب حسام سليمان:

أعلن الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للأدوية أنه يجرى حاليا تشكيل عدد من اللجان بالاضافة إلى اجراء عدد من الدراسات لوضع استراتيجية لتحديث صناعة الدواء فى مصر لمواجهة بنود اتفاقية حماية الملكية الفكرية «التربس»، وأضاف ان أولى هذه الخطوات هو قرار وزير الصحة الدكتور اسماعيل سلام بتشكيل لجنة حماية الصناعات الدوائية من اخطار اتفاقية الجات وتشتمل وظيفة هذه اللجنة على وضع معالم استراتيجية التحديث والتطوير والتنسيق بين الجهات المعنية بصناعة الدواء فى مصر لتحقيق التعاون فيما بينها لمواجهة مخاطر تحرير تجارة الأدوية.

واعترف غراب فى تصريحات خاصة لـ «العالم اليوم» ان مصر لم تفعل شيئا واقعيا حتى الآن لمواجهة مخاطر اتفاقية حماية الملكية الفكرية، إلا أنه يوجد تحرك حاليا لمعالجة أثار هذه الاتفاقية.

وأكد أنه ليس المسئول وحده عن صناعة الدواء بل هناك العديد من الجهات المعنية بتحديث هذه الصناعة وأهم هذه الجهات وزارات الصحة والتجارة والتموين والصناعة بالاضافة لأكاديمية البحث العلمى علاوة على اتحاد الصناعات المنوط به حماية الصناعات المصرية بوجه عام وصناعة الدواء على وجه الخصوص!!

وأشار إلى أن تطبيق اتفاقيتى الجات وحماية الملكية الفكرية بدأ على كل دول العالم باستثناء الدول النامية منذ يناير 1996 وباقى على انتهاء المهلة الأولى عامان ونصف العام ومن حقنا أن نطلب مهلة أخرى مدتها خمس سنوات.. بمعنى أن فترة السماح يمكن أن تمتد حتى عام 2005 لو أردنا أو طلبنا ذلك.. وأكد أن هناك اضرارا بالغة ستلحق بصناعة الدواء المصرى فى حالة التطبيق الفورى للاتفاقية والدليل على ذلك هو أن الاتفاقية أعطت الدول النامية - ونحن منها - مهلة أو فترة سماح لتوفيق أوضاعها وتأهيل صناعتها والتأثير المباشر لتطبيق الاتفاقية هو ارتفاع اسعار الدواء بشكل كبير وأضاف أن هذا ليس كلاما محددا ولكنه مجرد استقراء لأن مشكلة الدواء فى مصر أننا لا نمتلك براءة اختراع مصرية باستثناءات لا تتعدى أصابع اليد الواحدة وبالتالى فإن صناعة الدواء معرضة لارتفاع تكاليفها بمجرد تطبيق اتفاقية التربس التى تعطى الحق لمخترع الدواء أو مالك هذا الحق استمرار تلقى مقابل الاختراع طوال عشرين عاما علاوة على منح صاحب البراءة الحق فى تسجيل الدواء أو المستحضر قبل البت فى عملية التسجيل وفى حالة قبول طلب التسجيل يكون لصاحب البراءة الحق فى تسويق المستحضر بصورة احتكارية لمدة خمس سنوات مع تلقى مقابل طالما لم يمر عشرون عاما على انتاج هذا الدواء.

المواجهة!!

وحدد محاور مواجهة مخاطر الاتفاقية فقال إننا نتحرك من خلال أربعة محاور.. المحور الرئيسى هو حماية السوق من طوفان الأدوية الاجنبية التى لها براءة اختراع فى مصر أو ليس لها براءة اختراع ويتم ذلك من خلال اجراءات التسعير والتسجيل التى تقوم بها وزارة الصحة من خلال اللجان التابعة لها.. وقد بدات أولى خطواتها بتشكيل لجنة حماية الصناعات الدوائية من اخطاء اتفاقية الجات.. المحور الثانى من خلال الدراسات والاقتراحات التى نقوم بها فى اتحاد الصناعات ونقوم ببحث النتائج التى نتوصل إليها مع وزارات الصحة والصناعة والتجارة وأكاديمية البحث العلمى.

المحور الثالث: كما يقول الدكتور غراب هو الاهتمام بالابحاث المحلية وهذا المحور ينقسم إلى جزءين اتجاه تقوم به الدولة عن طريق لجنة مشتركة من وزارة الصناعة وأكاديمية البحث العلمى تتولى هذه اللجنة التنسيق فى مجال الابحاث والاتجاه الثانى يقوم به القطاع الخاص عن طريق انشاء شركة ابحاث خاصة تقوم باجراء ابحاث دوائية لحسابها الخاص.. وللأسف لم تظهر هذه الشركة إلى النور حتى الآن لان القطاع الخاص محجم حتى الآن عن الدخول فى هذه الشركة لشكه فى دراسة الجدوى الاقتصادية للشركة باعتبار أنه نشاط جديد وقد تم تغطية 65٪ من راسمال الشركة حيث شاركت الشركة القابضة والشركات التابعة بـ 45٪ وساهم أحد رجال الأعمال بـ 20٪ من رأس المال و35٪ الباقية كان يجب أن يتم تغطيتها عن طريق البنوك وشركات القطاع الخاص ولكن لم يتم هذا بعد!!

المحور الرابع هو الاتجاه إلى صناعة الخامات الدوائية التى سقطت البراءات عنها فنحن الآن لدينا شركة واحدة تقوم بهذا الدور هى شركة النصر للصناعات الكيماوية وهى عبارة عن شركة تنتج أدوية وكيمياويات ومستلزمات طبية ونقوم حاليا باجراء الدراسات اللازمة لفصل صناعة الكيماويات فى شركة مستقلة حتى نستطيع المشاركة مع الخبرة الاجنبية فى مجال انتاج الكيماويات وهذه المشاركة قد تكون عن طريق الادارة أو المساهمة أو الايجار بهدف العمل على نقل التكنولوجيا والمساعدة فى فتح الأسواق الخارجية!

واعترض غراب على تنازل الدولة عن فترة السماح بدعوى نقل التكنولوجيا وأكد ان ذلك ليس له أى علاقة بالغاء المهلة أو الابقاء عليها فحتى الآن لم تتقدم أى شركة فى العالم بعرض حقيقى لنقل تكنولوجيا الدواء لمصر وفى نهاية الأمر فإن الحكومات ليس لها أى سيطرة أو سلطة على الشركات الخاصة التى تعمل بها وبالتالى فليس للدول أى سلطة فى نقل التكنولوجيا حتى نربطها بالغاء فترة السماح أو الابقاء عليها.

فائدة!

وعن فائدة فترة السماح وكيفية الاستفادة منها قال: خلال هذه المهلة يجب أن نعدل من تشريعاتنا واجراءاتنا الادارية التى تمكننا من حماية المواطن العادى من الارتفاعات غير المرشدة فى اسعار الدواء أو دخول طوفان الادوية المستوردة ونحاول أن نشارك فى سوق أو نطاق الاختراعات وندخل فى مجال الابحاث التطبيقة منخفضة التكلفة مثل ابحاث تركيب الدواء وأبحاث النباتات الطبية والابحاث التى تقوم على تطوير مركبات قائمة فعلا مع محاولة تحسين فعالياتها بشرط الا ندخل فى مجال اختراع مركب دوائى جديد لانها مكلفة للغاية ويحتاج المركب الواحد من 400-500 مليون دولار..

ورفض غراب فكرة اندماج شركات الادوية معللا ذلك بقوله إن مجموع إنتاج الشركات المصرية عام وخاص ومشترك يبلغ مليار دولار سنويا.. وهناك كثير من الشركات العالمية يبلغ حجم اعمالها بمفردها 30 مليار جنيه ورغم ذلك تسعى إلى اندماج جديد. ونحن عندنا 33 شركة مختلفة تساهم فى المليار دولار.. وقد درسنا فكرة اندماج الشركات العامة فى مصر ووجدنا أن الاندماج لا يقدم لنا أى مميزات اقتصادية فالاندماج يصلح مع الشركات التى تعمل فى مجال الابحاث والاختراعات الجديدة التى يتكلف الواحد منها 400-500 مليون دولار وعند اندماج شركتين يتم تقاسم تكاليف الابحاث وبالتالى يحدث تخفيض فى نفقات البحث للشركتين معا بالاضافة إلى أن الشركات الكبرى لديها فروع فى معظم إن لم يكن كل انحاء العالم وبالتالى عند الاندماج يتم تجميع هذه الفروع فى فرع واحد بكل دولة مما يؤدى إلى ترشيد الانفاق وتحقيق اكبر انتشار ممكن فى الأسواق العالمية والشرط الثالث والاخطر هو أن كل اندماج يترتب عليه توفير من 30 - 40٪ من حجم العمالة وهذا لا يمكن أن يحدث فى مصر لان



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٤/١٩٩٨

سياسة الاصلاح الاقتصادى تقوم اساسا على الحفاظ على البعد الاجتماعي وبالتالى فإن فكرة الاندماج فكرة لا تصلح للتطبيق على الشركات المصرية، سواء على المستوى الاقتصادى أو المستوى الاجتماعى!

البديل!!

وأكد أن البديل لفكرة الاندماج بين الشركات هو التحالفات الاستراتيجية فى الابحاث والانتاج والتسويق الداخلى والخارجى بمعنى أن نتقاسم تكاليف البحث التطبيقى بين أكثر من شركة وتقوم جميع الشركات المشتركة فى التحالف باستغلال نتائج هذه الابحاث، وأن تقوم الشركات المشتركة فى التحالف بالانتاج عند بعضها بالأجر توفيرا للاستثمارات الجديدة بمعنى أن تستغل الشركات المتحالفة الطاقات الفائضة عند بعضها فمثلا لو أن شركة لديها خط انتاج لأى مستحضر دوائى تقوم بعملية الانتاج خلال 12 ساعة فقط وتريد شركة أخرى بناء خط انتاج لنفس المستحضر باستثمارات جديدة ففى حالة التحالف تقوم الشركة الثانية بتأجير خط الانتاج خلال الـ 12 ساعة التى تتوقف فيها الألات توفيرا للاستثمارات الجديدة لاستغلالها فى أى مجال أخر.

وأخيرا كما يقول غراب فأسلوب التحالفات يحقق التكامل فى الاسواق الخارجية عن طريق فتح مكاتب مشتركة تقوم بعملية الترويج فى الاسواق العالمية بأسلوب التعاون وليس التنافس!

وعن مخاطر دخول الشركات العالمية السوق المصرى قال: الشركات متعددة الجنسيات شركات قدراتها وامكانياتها فائقة فى جميع المجالات سواء كان فى القدرة على استخدام أحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية والقدرة على اجراء الابحاث من الناحية المالية والفنية بالاضافة إلى قدرات غير محدودة على التسويق والانتشار فى كل أنحاء العالم.. هذا علاوة على أنها إذا دخلت فى مجال انتاج الاصناف العادية تستطيع أن تخفض اسعارها إلى أقصى حد مما يؤدى إلى عدم قدرة الشركات الصغيرة على الصمود!! وهناك تقدير يقول إن دخول الشركات متعددة الجنسيات إلى الأسواق المصرية منتجة سيؤدى إلى انخفاض نسبة مشاركة الانتاج المحلى إلى 30٪ التى وصلت حاليا إلى حدود 90٪.

استيراد وتصدير!

وأشار إلى أن حجم الاستيراد وفقا لأخر احصائية صادرة عن وزارة التجارة والتموين خلال عام 1997 وصل إلى 576 مليون جنيه وكان حجم الاستيراد خلال عام 1996 442 مليون جنيه وتصل نسبة التغير النسبى خلال العامين إلى 30٪ مما يعنى أن نسبة المشاركة المصرية فى الانتاج قد انخفضت لحوالى 30٪ وصلت جملة صادرات مصر من الادوية عام 1997 إلى 165 مليون جنيه وكانت عام 1996 حوالى 119 مليونا!!

وعن اسباب زيادة نسبة الصادرات والواردات فى نفس الوقت قال غراب إن جملة الصادرات ارتفعت لزيادة عدد الشركات الجديدة العاملة فى إنتاج الادوية فحتى بداية التسعينات كان عدد شركات الأدوية 11 شركة 3 رأسمال مشترك و8 قطاع أعمال عام، اليوم وصل عدد الشركات إلى 33 شركة ونحن حاليا نصدر حوالى 10٪ من جملة الانتاج المحلى البحت سواء الشركات العامة أو الخاصة أو الأجنبية أما انتاجنا المصرى بعيدا عن الشركات التى تعمل بموجب عقود تصنيع تنخفض جملة الصادرات إلى 5٪.. ورغم زيادة جملة الصادرات إلا أنها لم تصل بعد إلى المستوى اللائق لها لضعف الصادرات بوجه عام والأدوية على وجه الخصوص.

ونحن محتاجون إلى رسم استراتيجية جديدة لفتح أسواق جديدة فى جميع أنحاء العالم وفتح مكاتب لشركاتنا فى الدول المختلفة حتى نستطيع زيادة حجم الصادرات.. أما زيادة حجم الاستيراد فسببه الرئيسى يرجع إلى ارتفاع اسعار الأدوية التى يتم استيرادها مما أدى إلى ارتفاع حجم الأموال التى نستورد بها أدوية سنويا!

وأكد غراب أخيرا على أن صناعة الدواء كما هو معروف صناعة استراتيجية لا يمكن التنازل عن حمايتها والحفاظ عليها لذلك أطالب الجميع سواء المسئولين فى وزارات التجارة والتموين والصحة وأكاديمية البحث العلمى والصناعة والقطاع الخاص بضرورة بذل كل الجهد للعمل على رقى صناعة الدواء فى مصر واعادة تأهيلها لمواجهة اتفاقية حماية الملكية الفكرية «التربس».



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٢/٤/١٩٩٨ — للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نحن والتعاون الدولي فى مجال الملكية الفكرية

كان لتوقيع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية فى مراكش فى ١٥ ابريل ١٩٩٤ اصداء هائلة فى كل انحاء العالم. واذا كانت بعض هذه الاصداء تعكس لدى بعض الدول شعورا بالزهو والانتصار نتيجة لنجاحها فى تضمين هذه الاتفاقيات كل ما كانت ترغب فى إقراره خلال مفاوضات جولة اورجواى كما هو الامرفى الولايات المتحدة الامريكية، الا ان الاصداء تختلف لدى البعض الآخر من الدول، حيث يسود شعور بالخشية من المستقبل، وترقب ما سيسفر عنه التطبيق الوشيك للاحكام الموضوعية للاتفاقيات، خاصة فى الدول العربية ، أو الدول النامية بصفة عامة .

لقد كان للثورة التكنولوجية الهائلة من اثارها السيئة ، زيادة اتساع الهوة القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، بما يمكن ان يؤدى الى التاثير على الاستقرار الدولى بمفهومه الواسع، لذا يجب دعم حق كل الشعوب فى الافادة من التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة، والتى جعلت من العالم قرية صغيرة يمكن لكل ساكن فيها معرفة كل ما يدور فيها، فى نفس لحظة حدوثه، مما يوجب كفالة الحقوق المشروعة للدول النامية فى تحقيق تنميتها اقتصاديا واجتماعيا ، واعداد الكوادر البشرية والمؤسسات المؤهلة لتحقيق هذه التنمية.

ولقد اتت احكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية فى مجال حماية الملكية الفكرية مخيبة للآمال فى الدول النامية الى حد كبير لأنها كرست الوضع القائم فى العالم ، ولم تقدم للدول النامية ما كانت تصبو اليه من دعم يساعدها على التنمية. بل هى تضمن للدول المتقدمة الحصول على عائد مجز تستقل هى بتحديده مقابل حصول الدول النامية على بعض فكر وتكنولوجيا الغرب.

وإذا كانت هناك صعوبة فى قيام بعض الدول العربية بمحاولة المنافسة فى السوق العالمية فى مجال بعض المنتجات الزراعية او الصناعية . فإن المنافسة فى مجال الانتاج الفكرى ستكون بلا شك اكثر صعوبة . وستتركز نتيجة تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالملكية الفكرية، فى تجميع العوائد التى ستلتزم الدول العربية، بأدائها للدول الاجنبية نظير الحصول على نتاجها الفكرى واستخدامه سواء بالنسبة لمختلف المصنفات الادبية والفنية ، او برامج الكومبيوتر او العلامات التجارية والنماذج الصناعية وبراءات الاختراع.

وقد يكون فى هذا التحدى الجديد الذى تواجهه الدول العربية ما يدعوها الى الاتحاد - على الاقل - فى مواجهته بالسبل الملائمة حتى تكون مؤثرة فى الوصول الى حقوقها المشروعة فى اطار المتاح فى المجتمع الدولى.

واذا كان من الامور المقبولة حاليا، مبدا المشاركة العامة بين الدول فى نتاج العقل البشرى وفتح الحدود لاستقبال المدارك الحديثة واستيعاب مبادئها ، فلابد من الانطلاق من خلال مبدا التعاون الدولى ، بحيث يكون هذا التعاون خاليا من الانانية ، والافادة بما تقدمه المنظمة العالمية الفكرية من سبل التعاون مع الدول النامية. فهى منظمة دولية حكومية يقع مقرها فى جنيف بسويسرا وهى احدى منظمات الامم المتحدة المتخصصة الست عشرة. كما انها مسئولة عن دعم حماية الملكية الفكرية فى كل انحاء العالم بفضل تعاون كل الدول معا.

د. ابراهيم أحمد ابراهيم
استاذ بجامعة عين شمس

المستهلك بين الجات وصناع المنسوجات

مع بداية عام ١٩٩٨ بدأ تنفيذ المرحلة الثانية من الاتفاقية الخاصة بالملابس والمنسوجات والاقمشة وذلك فى اطار «الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة» والمعروفة باسم «اتفاقية الجات» وتقوم بالاشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية الآن «المنظمة الدولية للتجارة العالمية».

وتقضى هذه المرحلة برفع الحظر عن استيراد الاقمشة والمنسوجات وسيتم رفع الحظر عن استيراد الملابس الجاهزة فى المرحلة الثالثة من الاتفاقية والتى تبدأ مع بداية عام ٢٠٠٢ وحتى نهاية عام ٢٠٠٤.

وحيث ان مصر عضو فى «الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة» منذ عام ١٩٧٠ ثم اصبحت عضوا فى «المنظمة الدولية للتجارة العالمية» فقد قامت الحكومة من جانبها برفع الحظر عن استيراد الاقمشة والمنسوجات واصدرت القرارات اللازمة لتنفيذ ذلك، واعقب ذلك صدور قرار بتحديد الرسوم الجمركية على الواردات من الاقمشة والمنسوجات بنسبة ٥٤٪ بالاضافة الى ضريبة مبيعات ١٠٪ و٤٪ رسوم خدمات للافراج الجمركي عنها، أى أن الرسوم والضرائب المفروضة على الواردات من المنسوجات والاقمشة تصل الى ما يقرب من ٧٠٪ وذلك بهدف «حماية الصناعة الوطنية».

وكالعادة ارتفعت اصوات القائمين على صناعة الغزل والنسيج معترضة على رفع الحظر والمطالبة بتأجيل تنفيذ هذه المرحلة من اتفاقية الجات حماية لصناعة الغزل والنسيج الوليدة!

● ● ●

ونتساءل حمايتها من من؟ وحمايتها الى متى؟ ومن يتحمل اعباء وتكاليف هذه الحماية؟.

اليس من حق المواطن العادى الحصول على احتياجاته من الاقمشة والمنسوجات والملابس بسعرمناسب وجودة مناسبة؟

فالملاحظ ان الشركات الاستثمارية الخاصة للملابس الجاهزة تطرح انتاجها من الملابس فى السوق باسعار مرتفعة وتزيد عن مثيلها من المستورد باكثر من الضعف.. وأى مواطن قام بشراء اى قطعة ملابس من الخارج يعلم ذلك تماما حيث يجد ان الانتاج المصرى المماثل اسعاره تزيد عن ضعف سعر المستورد.

والغريب ايضا ان شركات قطاع الأعمال العام والشركات المشتركة لانتاج الملابس تقوم برفع اسعارها لتلاحق اسعار الشركات الاستثمارية وذلك على حساب المستهلك.

● ● ●

ومن جهة اخرى هل هذه الاسعار حقيقية؟

وهل تكلفة انتاج الملابس الجاهزة مرتفعة الى هذا الحد؟

لا أعتقد حيث يلاحظ ان هذه الشركات تستهدف تحقيق هامش ربح معين «مرتفع» بصرف النظر عن اى شىء آخر، والمستهلك مغلوب على امره ومضطر الى الشراء حيث لا يوجد امامه البديل «ونبحث عن جمعيات حماية المستهلك فلا نجدها إلا فى وسائل الاعلام فقط».

ومما يؤكد ان هذه الاسعار مغالى فيها ولا تمثل التكلفة الحقيقية ان اسعار التصدير تختلف تماما وتقل عن اسعار السوق المحلى لانتاج الشركة الواحدة وأوضح مثال على ذلك مقارنة اسعار تصدير «الـ تى شيرت» باسعار «الـ تى شيرت» المطروحة فى السوق المحلى.

● ● ●

إن الدراسات التى تمت على قطاع الغزل والنسيج والملابس فى القطاع العام اثبتت ان المشاكل والخسائر الجسيمة التى يعانى منها هذا القطاع ترجع الى سوء وفساد الادارة فى العديد من الشركات بالاضافة الى نقص الخبرة والكفاءة والدراية بمجريات الامور وطبيعة العمل فى هذا القطاع، ويوجد تقرير بذلك معروض الآن على السيد رئيس مجلس الشعب.

اذا كنا جادين حقا فى حماية هذه الصناعة فيجب على جميع الاطراف تحمل اعباء وتكاليف هذه الحماية بحيث لا يتحملها المستهلك بمفرده، فالحكومة يجب عليها اعفاء هذه الصناعة من بعض الضرائب والرسوم المفروضة عليها والتى يعانى ويشتكى منها القائمون على هذه الصناعة، والشركات المنتجة يجب عليها خفض أسعار البيع عن طريق تخفيض هامش الربح التى تحصل عليه.

● ● ●

اما بقاء الوضع كما هو عليه من حيث عدم السماح باستيراد الملابس وفرض رسوم تصل الى ما يقرب من ٧٠٪ على الواردات من الاقمشة والمنسوجات فيمثل فى حقيقة الامر حصول الحكومة على دخل مرتفع من الرسوم المفروضة على الواردات بالاضافة الى الضرائب والرسوم المفروضة على الانتاج المحلى، المحافظة على قيادات فى قطاع الأعمال العام ثبت اكثر من مرة عدم قدرتها على قيادة هذا القطاع الهام والحيوى من قطاعات الصناعة الوطنية ومن جهة اخرى المحافظة على مستوى ربحية مرتفعة لاصحاب شركات الملابس الجاهزة بالاضافة الى مصادرة حق المستهلك فى الحصول على احتياجاته من الملابس والمنسوجات باسعار مناسبة.

اما مقولة «حماية الصناعة الوطنية» فانها شعار مرفوع للاستهلاك المحلى او مقولة حق يراد بها باطل.

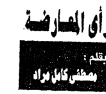
والله من وراء القصد.

المحاسب: عبدالفتاح عبدالوهاب



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٣/٤/١٩٩٨





اتفاقيات الجات !! وصناعة المنسوجات !!

يتخوف البعض من تطبيق اتفاقية الجات لما لها من اثر سلبى على المنسوجات المنتجة محليا وذلك برغم فرض رسوم جمركية تصل إلى ٧٠٪ على المستورد من المنسوجات الاجنبية!!

ونحن لا نرى سببا وجيها لهذا الاعتراض إذ على منتجى المنسوجات ان يراجعوا تكاليف الانتاج حتى يمكن لاسعار المنتجات المحلية منافسة المستورد منها خاصة ان الرسوم الجمركية المفروضة عليها تصل إلى ٧٠٪ تقريبا فإذا كانت المنسوجات المحلية لا تستطيع المنافسة بعد فرض هذه الرسوم على المستورد فلابد ان هناك زيادة لا مبرر لها فى تكاليف الانتاج المحلى ولابد للحكومة ان تبحث مع المنتجين المحليين اسباب قصور المنتجات المحلية عن المنافسة!!

ان المنافسة فى راينا هى من اهم الاسباب التى تؤدى الى خفض تكاليف الانتاج وتحسين الجودة وفى غير ذلك لا يمكن للمنتجات المحلية ان تتحسن وتتطور سواء فى التكلفة او الجودة.. وهذا هو الاسلوب المطلوب!!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٠/٤/١٩٩٨

اتفاقية بين مصر والجات لمواجهة قضايا الدعم والإغراق

كتبت - ابتسام سعد:

أعلن الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتموين انه يجرى حاليا اعداد مشروع اتفاقية متعددة الأطراف بين مصر ومنظمة التجارة العالمية - الجات - لتشريع قوانين محلية لتنظيم عمليات المنافسة ومنع الاحتكار لضمان عدم الاضرار بالصناعات والمنتجات المصرية فى دول العالم.

وقال وزير التجارة فى ختام أعمال ندوة الدعم والرسوم التعويضية التى ينظمها جهاز مكافحة الدعم والاغراق بوزارة التجارة أمس ان مشروع هذه الاتفاقية مطروح حاليا للبحث والدراسة فى المنظمة الدولية وأشار إلى ان المنافسة لاتخص السوق المصرية فقط بل شهدتها أسواق العالم.

وأكد الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتموين ان جهاز مكافحة الدعم والاغراق قام فى الفترة الأخيرة بجهود طيبة لحماية الصناعات المصرية من الدعاوى الاوروبية المرفوعة على المنتجات المصرية فى الخارج. وأشار إلى وجود قضيتين مرفوعتين على مصر فى مجالات صناعة المفروشات وملاءات الاسرة والقماش ويتم حاليا اجراء الاتصالات بواسطة مكاتب التمثيل التجارى ووزارة الخارجية للرد على هذه الدعاوى.

وقال عبدالرحمن فوزى رئيس جهاز مكافحة الدعم والاغراق ان الندوة التى استمرت خمسة أيام ناقشت النصوص العامة لاتفاق منظمة التجارة العالمية متضمنا تعريفات الدعم وممارسات الدعم القابلة لاتخاذ اجراء ضده وعلاقة الدعم والرسوم التعويضية باتفاق الزراعة كما عقدت مناقشات عامة حول قضايا الاغراق المرفوعة من عدد من الدول الاوروبية والأجنبية.



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٤/٤/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاقية بين مصر ومنظمة «الجات» لمواجهة عمليات المنافسة والاحتكار.

كتب ـ محمد خليفة:

اعلن الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين انه يجرى حاليا اعداد مشروع اتفاقية متعددة الاطراف بين مصر ومنظمة التجارة العالمية تتيح لمصر اصدار تشريعات محلية لتنظيم عمليات المنافسة ومنع الاحتكار وحماية المنتجات المصرية فى دول العالم.

واضاف وزير التجارة ان المنظمة العالمية تدرس مشروع الاتفاقية حاليا. جاء ذلك خلال كلمة الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين فى حفل اختتام الدورة التدريبية لمواجهة الدعم والرسوم التعويضية والتى نظمتها اجهزة مكافحة الدعم والاغراق بقطاع التجارة الخارجية.

وطالب الوزير بضرورة اعداد كوادر فى مجال الدعم والاغراق لمواجهة القضايا التى يتم رفعها ضد مصر فى الاسواق العالمية.

كما طالب بتوسيع قنوات المعرفة للشركات المصرية لمواجهة القضايا مشيرا إلى ضرورة عدم الخلط بين المنافسة والاغراق، لمواجهة دعاوى الإغراق الحقيقية.

واكد «جويلى» ان جهاز مكافحة الدعم والاغراق قام فى الفترة الاخيرة بجهود مكثفة لحماية الصناعات الوطنية.

وأشار «جويلى» إلى وجود قضيتين مرفوعتين ضد مصر فى مجالات صناعة المفروشات ويتم حاليا اجراء الاتصالات للرد عليها.

وقال «جويلى» ان هناك ضغوضا من بعض الدول الاوروبية تستهدف الحد من تواجد الصناعات المصرية فى الاسواق الاوروبية وان جهاز مكافحة الاغراق يقوم حاليا بمواجهة الحملات التى تقوم بها هذه الدول.



مراجعة إمكانات استفادة مصر من اتفاقيات الجات

يفتتح الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة أعمال الندوة العلمية التى ينظمها الصندوق الاجتماعى للتنمية واتحاد الصناعات المصرية بالتعاون مع شركة مصر للمعلومات والتكنولوجيا يوم الاثنين القادم حول «التكيف والتعامل مع اتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية».

د. يوسف والى

يشارك فى الندوة وزراء التجارة والتموين والدولة للتخطيط والصناعة والتعليم والدولة للبحث العلمى وأمين عام الصندوق الاجتماعى للتنمية ورئيس اتحاد الصناعات المصرية ورئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالإضافة إلى عدد من رجال الأعمال والخبراء والمختصين.

تهدف الندوة إلى التعرف على الحقوق والواجبات الجديدة التى يفرضها تطبيق اتفاقية التجارة العالمية خاصة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية «تريبس» وما يمكن ان تتيحه من ممارسات وما تفرضه من قيود بشكل مباشر وغير مباشر، وذلك لمواجهة التحديات التى تنشأ عن تطبيق الاتفاقية.

وصرحت الدكتور فينيس كامل جودة وزيرة الدولة للبحث العلمى السابقة ورئيسة الندوة بأن الندوة ستتناول بالبحث والمناقشة وثيقة علمية وعملية حول الموقف المصرى إزاء اتفاقية الجات فى جهات الانتاج المصرية تتناول بالعرض والتحليل التفصيلى لحكام الاتفاقية وخلفياتها، وما يترتب عليها بالنسبة للواقع المصرى والظروف الحالية والمستقبلية التى يتوقع أن تتأثر باحكام الاتفاقية والمتغيرات العالمية والمستجدة وما يؤثر منها فى السوق المصرية بعد انقضاء كل الفترات الانتقالية مما يؤدى إلى اتخاذ قرار مأمون العاقبة يترتب عليه توجيه الإنتاج وكل الأنشطة التجارية.

وتوضح الوثيقة العلمية أن تحليل معايير الحماية لبراءات الاختراع التى تفرضها الاتفاقية، يتضح أنها لا تسمح بحماية كل المنتجات المتداولة حاليا فى الأسواق، ولكنها تسمح بقدر مهم من الانتقائية فى إسباغ الحماية أو عدم إسباغها وفق المصلحة العامة. ولا يفيد فى مجابهة الفروض الجديدة، وكلها تحديات، إلا الاستعانة بإسهامات البحث والتطوير الموجه للاستفادة من المعلومات التكنولوجية التى سقطت فى الملك العام، والمعلومات غير المفصح عنها، ومن خلال الهندسة العكسية، وغير ذلك من الممارسات الصحيحة والعملية.



شكوى للجات ضد إغراق السوق المصرية بحديد تسليح رومانى والاتحاد الاوروبى يقرر فرض عقوبات علي ١٣ شركة قطن

قررت مصر تقديم شكوي الي منظمة التجارة العالمية «الجات» ضد عمليات اغراق السوق المصرية بحديد التسليح الروماني رخيص الثمن مما ادي للاضرار بالصناعات الوطنية ومواجهة العمليات التي تقوم بها بعض الدول لاغراق السوق بالمنتجات المختلفة.

وقرر الدكتور احمدي جويلي وزير التجارة والتموين عقد اجتماع اليوم «الاحد» مع ممثلي الشركات الرومانية لصناعة حديد التسليح لمناقشة عمليات الاغراق.

وصرح جويلي بانه ترتب علي اغراق السوق المصري بحديد التسليح الروماني انخفاض الاسعار المحلية من ١١٠٠ جنيه الي ٧٠٠ جنيه للطن.

واضاف جويلي انه يتم حاليا اعداد دراسة خاصة بالموقف النهائي للشكوي المصرية لمواجهة العمليات التي تقوم بها بعض الدول لاغراق السوق المصرية بالحديد والمنتجات الاخري.

ومن جانبه قال الدكتور عبدالرحمن فوزي رئيس جهاز مكافحة الدعم والاغراق أن الاتحاد الاوروبي قام مؤخرا بفرض رسوم اغراق مؤقتة تقدر بحوالي ٣٠ في المائة علي الصادرات المصرية من القطن الخام ضد ١٣ شركة مصرية مما يهدد بانخفاض الصادرات المصرية من الاقطان الخام الي دول اوروبا.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/٢/١٩٩٨

قبل اربع سنوات، وعندما تم إنشاء منظمة التجارة العالمية، التى تضمنت كذلك الاتفاق على اتفاقية أو رجواى المعروفة باسم الجات ١٩٩٤، ثار جدل واسع النطاق حول مخاطر تحرير التجارة والعولمة على اقتصادنا النامى، واليوم بعد ان هدأ هذا الجدل، ومال الخبراء والمثقفون الى التعامل مع مثل هذه الامور باعتبارها حقيقة واقعة لا مناص من التعايش والتعامل معها، سواء احببناها ام لم نحببها، فإن الموضوع الذى اصبح اكثر مدعاة للاهتمام هو الكيفية التى يمكن بها تأهيل صناعاتنا الوطنية لمواجهة منافسة دولية لا هوادة فيها، وهو ما ينعكس فى المقالين اللذين ننشرهما اليوم. فالمقال الاول حول صناعة الدواء يبين ان موقف صناعتنا الوطنية فى المنافسة العالمية يبدو صعبا، وان إجراءات كثيرة يجب اتخاذها فى هذا المجال قبل فوات الأوان. اما المقال الثانى فيناقش اثر الغاء الحظر على استيراد المنسوجات على هذا القطاع من صناعة وطنية، والذى يمثل القطاع الاكبر من بين قطاعات الصناعة الوطنية، ويبين المقال أنه بينما لا تبدو الصورة مشرقة تماما فى هذا المجال، إلا انها تضم كثيرا من العناصر التى يمكن البناء عليها من اجل تأهيل صناعة النسيج الوطنية لمواجهة التحدى الناتج عن تحرير التجارة الدولية.



الصناعة المصرية بعد الجات



و



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤/٤/١٩٩٨

بدا مؤخرا أن معظم المهتمين بصحة المواطن المصرى قد تزايد ادراكهم لأهمية المشاكل المستقبلية التى يمكن أن تواجه صناعة وتوفير الدواء .

د. علاء الدين القوصى

وفى الحقيقة أن كثرة ماكتب وقيل فى هذه القضية سوف يعفينى كثيرا من تكرار ماسبق وتردد من أراء لذلك فقد رأيت أن أمر سريعا على بعض الحقائق المحلية والعالمية المتعلقة بها فى صورة أسئلة محددة وأجوبة أرجو أن أستطيع جعلها أكثر تحديدا .

● السؤال الأول . ماهو المطلوب تحديدا تحقيقه من أهداف فى هذه القضية؟

أولا : ضمان توفير الدواء الجيد كسلعة استراتيجية مهمة للمواطن المصرى وبسعر فى متناول الجميع ويتناسب مع متوسط الدخل.

ثانيا : تطوير صناعة الدواء بطريقة تسمح بتحقيق الهدف الأول بل وتتجاوزه بأن تصبح صناعة استثمارية واعدة تسهم فى اتساع مجالات التصدير للدول العربية والافريقية وبعض الدول الاسيوية والاوربية.

ثالثا : استغلال امكانات البحث العلمى بالجامعات ومراكز البحوث فى تحقيق الهدفين الأول والثانى والعمل على تكثيف التعاون بين الأطراف المختلفة فى هذا الاتجاه لمصلحة الجميع.

● السؤال الثانى : ماهى أشكال الصناعة الدوائية بشكل عام؟

هناك ٥ أنواع من أشكال هذه الصناعة :

١ - الصناعة الدوائية «الحقيقية» وهى غالبا الصناعة التى تنفرد بها الشركات العالمية الكبرى «التى تعد على أصابع اليد والتى تبلغ ميزانياتها مليارات الدولارات وتقوم بابتكار وتصنيع الأدوية وغالبا موادها الفعالة والخام وبأعلى المستويات التقنية لتقوم بتسويقها عالميا ومحاولة احتكار السوق العالمية وفرض السيطرة عليها . وتخصص هذه الشركات نسبة لاتقل عن ٢٠ ـ ٣٠٪ من رأسمالها للإنفاق على «أبحاث وتطوير» الأدوية فى قسم يسمى RESEARCH & DEVELOPMENT "R&D" وهو من أهم اقسام هذه الشركات التى تنفق أيضا نسبة كبيرة من رأسمالها على الدعاية لمنتجاتها بكل الطرق والوسائل خاصة الدعاية المكثفة والمكلفة للاطباء والصيادلة. كذلك تشكل المرتبات الباهظة للمدراء والباحثين والعاملين فى هذه الشركات نسبة كبيرة من رأسمالها «متوسط مرتب رئيس الشركة من ٦٠٠ - ٨٠٠ الف دولار سنويا بخلاف المزايا العينية من أسهم «متميزة» وخلافه.

٢ - صناعة الأدوية الـ GENERICS وتوجد بالولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية وتقوم بتصنيع وتسويق الأدوية التى تم ابتكارها بإذن من الشركة المبتكرة أو بعد مضى الوقت المتفق عليه عالميا على براءة الاختراع الخاص بها فتنتج هذه الأدوية باسمها العلمى وليس «التجارى» وتبيعها بسعر أقل كثيرا.

٣ - صناعة «محاكاة أو تعبئة الأدوية» وتوجد بمعظم البلاد النامية وتقوم بتصنيع وتسويق الأدوية التى تم ابتكارها ومضى الوقت المتفق عليه على براءة الاختراع الخاص بها أو بعد سماح الشركة المبتكرة وتنتج هذه الأدوية بأسماء محلية أو بالأسماء التجارية للشركات العالمية بعد التعاقد معها على أسلوب توزيع الربح مقابل إتاوة معينة .

٤ - صناعة «الأدوية البسيطة» ذات التأثيرات الجانبية البسيطة التى لاتحتاج فى الدول المتقدمة إلى وصفة «روشتة» طبية.

٥ - صناعة «الأبحاث الدوائية» وتوجد فى الدول المتقدمة وهدفها الأساسى استثمار المال فى ابتكار الأدوية المكتشفة حديثا فى الجامعات أو مراكز البحوث ولم تتم الدراسة الكافية لتسويقها ثم بيعها فى أية مرحلة من مراحل دراسة تأثيراتها «التى تستغرق فى المتوسط ١٥ سنة وتتكلف مبلغا يتراوح مابين ١٢٥ ـ ٢٥٠ مليون دولار للدواء»

● السؤال الثالث : تحت أى شكل من هذه الأشكال تقع الصناعة الدوائية المصرية الحالية؟

بشكل عام «وحتى الآن» تقع فى الصنف الثالث وحده.

● السؤال الرابع : ماهى أنواع شركات الدواء المصرية؟

٣ أنواع وتوزيعها كالتالى «حتى عام ١٩٩١ وإن كان التغيير بعد هذا العام طفيفا إلا من زيادة عدد شركات القطاع الخاص»

١ - شركات قطاع الاعمال «القطاع العام سابقا» وهى حوالى ١٢ شركة منها ٧ شركات لإنتاج الدواء وشركة لإنتاج بعض الخامات الدوائية وشركة لإنتاج العبوات الدوائية وشركة لاستيراد وتخزين الخامات الدوائية والمستلزمات الطبية وشركة لاستيراد وتخزين وتوزيع المستحضرات الصيدلية. وهذه الشركات تنتج حوالى ٤١٪ من الأدوية بقيمة تعادل حوالى ٢٥٪ من القيمة الكلية لإنتاج الدواء فى مصر وبمتوسط سعر لقطعة الدواء حوالى ٤ جنيهات.

٢ - شركات القطاع المشترك : وهى ٥ شركات برأسمال مشترك من بعض شركات القطاعين العام والخاص وتنتج حوالى ٢٠٪ من الأدوية بمايعادل حوالى ٢٨٪ من القيمة الكلية لإنتاج الدواء فى مصر وبمتوسط سعر للقطعة حوالى ٩,٥ جنيه.

٣ - شركات القطاعين الخاص والاستثمارى : وهى حوالى ٢٠ شركة تنتج حوالى ٣٣٪ من الأدوية بقيمة تعادل حوالى ٣٨٪ من القيمة الكلية لإنتاج الدواء فى مصر وبمتوسط سعر لقطعة الدواء حوالى ٨ جنيهات.

● السؤال الخامس : ماهى أهم مدلولات هذه الأرقام؟

المدلولات كثيرة وأهمها أن قطاع الأعمال مازال ينتج النسبة الأكبر ولكن بالقيمة الأقل ويقل الأسعار نظرا لاستمرار دعم الدولة للدواء وأيضا لأن بعض هذه الشركات يحقق خسائر مادية ملموسة. فى نفس الوقت فهى تعنى أن القطاعين المشترك والخاص يغاليان فى أسعار منتجاتهما فى العديد من الأحوال وفى بعضها بادعاء أن تكاليف شراء المواد الخام تزداد عالميا.

● السؤال السادس : ماهى بنود تكلفة الدواء فى مصر ونسبها؟

فى المتوسط ٢٠ - ٣٥٪ مواد خاما، ١٥ - ٢٠٪ مواد تعبئة وتغليف، ٣٠٪ أجورا مباشرة وغير مباشرة، ٧٪ نسبة ربح شركات التوزيع، ١٢ - ٢٠٪ نسبة ربح الصيدلى.

● السؤال السابع : كم ننتج من المواد الخام التى نستعملها فى صناعة الدواء فى مصر؟

١٥٪! والباقى نستورده من الخارج.

● السؤال الثامن : كم عدد المنتجات الصيدلية فى مصر؟ وهل من الممكن أن يكون هناك أكثر من منتج لنفس التركيبة الدوائية؟

حوالى ٣٦٠٠ منتج وأحيانا يكون هناك أربعة أو خمسة منتجات لنفس تركيبة الدواء برغم مخالفة ذلك للقانون وغالبا بالتحايل .

● السؤال التاسع : كم من الممكن أن يصير هذا العدد إذا ماطبقت اتفاقية حقوق الملكية الفكرية TRIPS؟

حوالى ٢٥٠ منتجا هى التى من الممكن تداولها إذا ماطبقت الاتفاقية؟

● السؤال العاشر : وماذا عن باقى الأدوية؟

ربما يسمح ببيعها من الشركات التى تملك الحق فى ذلك وبالسعر الذى تراه أو تفرضه.

● السؤال الحادى عشر: ماهى قائمة الأدوية الأساسية وكم عدد الأدوية بها؟

قائمة الأدوية الأساسية LIST OF ESSENTIAL DRUGS هى قائمة أوصت منظمة الصحة العالمية باستخدامها فى الدول النامية وعدد أدويتها حوالى ٢٢٠ دواء لمعظم الأمراض ولايجب الخروج عن استخدامها أو استبدالها بأخرى إلا فى الحالات القصوى.

● السؤال الثانى عشر : ماهو حجم الاتفاق على الأبحاث الدوائية فى مصر؟

حوالى ٢ ٪ من رأسمال الشركات!

● السؤال الثالث عشر : ماذا عن صناعة الأبحاث الدوائية فى مصر؟

لايوجد بدليل انه لم يتم حتى الآن اكتشاف أدوية مصرية صميمة تستخدم عالميا باستثناء ٥ أو ٦ حالات.

● السؤال الرابع عشر : تحدث الكثير عن الجات والـ TRIPS واحتمالات تأثيرهما الكبير على الصناعة الدوائية المصرية. فماهو حجم خطورة تلك الاحتمالات؟

بالطبع هناك خطورة ماولكننى أعتبرها تحديا من ضمن التحديات التى تعرضنا ونتعرض لها من قبل واجتزناها.. مايقلقنى الان بشدة أننا أمام سلعة استراتيجية حيوية لاغنى عن توفيرها بسعر وجودة مناسبين والحلول السريعة الفورية والأخرى طويلة الأجل كثيرة وموجودة فى التقارير

● السؤال الخامس عشر والأخير : وماهو التصور الممكن لتلك الحلول؟

سأكتفي في هذا المقال بذكر «رؤوس مواضيع» الحلول دونما تفاصيل وسأحاول التعرض أولا إلى الحلول غير التقليدية التي ربما لم يتعرض لها من قبل والتي أتصور أننا لن نتمكن من حل مشكلة غير تقليدية إلا بها:

١ – الاعتراف أولا وقبل كل شيء بنوع الصناعة الدوائية في بلادنا وهو شيء لايعيبنا بتاتا أيا كانت حقيقته.

٢ – تحديد نوع الصناعة الدوائية التي تلزمنا في الفترة الحالية ثم على المدى البعيد. وفي تصوري أننا يجب ألا نفكر الان في النوع الأول بتاتا ويمكننا بل ويجب علينا التفكير في النوعين من الثاني إلى الرابع مع الاستعداد الحقيقي لبناء البنية التحتية للخامس الذي لايقل أهمية.

٣ – تحديد نوعية الأدوية التي تلزمنا في الفترة الحالية للمواطن البسيط والتركيز على ضرورة توفيرها.

٤ – التركيز على ضرورة وجود مايسمى بالسياسة الدوائية DRUGPOLICY كما هو متبع في معظم بلاد العالم.

٥ – الاقتداء بكل دول العالم واصدار التشريعات اللازمة والفورية لوقف صرف الدواء بدون روشتة باستثناء الادوية ذات التأثيرات الضعيفة كالأسبرين وأدوية الحموضة وخلافه.

٦– إعادة التفكير في نظام التأمين الصحي وقوانينه الحالية بحيث يغطي أكبر شريحة ممكنة من المواطنين محدودي ومتوسطي الدخل.

٧ – اتخاذ كل الوسائل الممكنة لإنشاء شركات تصنيع المواد الخام والمواد الفعالة خاصة لأدوية القائمة الأساسية.

٨ – ايجاد صناعة أبحاث دوائية متكاملة ذات أهداف محددة وفقا لمتطلباتنا وامكاناتنا وأولوياتنا وماتسمح ظروفنا بالانفاق به وبتحديد أكثر هل سنهدف إلى ابتكار أدوية جديدة أم اكتشاف طرق مستحدثة لتحضير المواد الخام أم اكتشاف طرق مستحدثة لزيادة فعالية أوثبات أو تقليل التأثيرات الجانبية لماهو متوافر فعلا من أدوية. وكل ذلك يسهل تحقيقه بالاستفادة الواقعية والتنفيذية من خبرات العديد من المصريين الذين عملوا ويعملون في هذا المجال محليا وعالميا وهم يشكلون عددا لا يستهان ويجب ألا يستهان به وبخبرته ورغبته في الاصلاح والانقاذ.

٩ – العمل على ايجاد صيغة تعاون وربط أكثر للصناعة الدوائية بمراكز الأبحاث الدوائية بالجامعات ومراكز البحوث مع تسخير آلاف الأبحاث الأكاديمية التي تجري في هذه المراكز لخدمة وتطوير وحل مشاكل الصناعة الدوائية التي من واجبها بالتالي أن تعمل على تمويل الجيد والمفيد من هذه الأبحاث عن طريق منح ومشروعات مشتركة وعلمية جادة تخدم الجميع.

١٠– الاتجاه إلى الاستخدام المنضبط للأعشاب الطبية وتشجيع الاكتشاف والدراسة العلمية المتعمقة للمزيد منها خاصة أن الاحصاءات تذكر أن مصر من أهم الدول المنتجة للنباتات الطبية والعطرية وتحتل المركز الثامن على مستوى العالم في تصدير الأعشاب. كما أن هناك بعض الاحصاءات التي تقرر أن عدد النباتات الطبية البرية بمصر يزيد على ٢٠٠٠ نبات طبي.

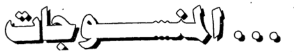
١١ – ضرورة تطوير التعليم الطبي والصيدلي بماتقتضيه متطلبات العصر والعمل على تخريج الصيدلي التكنولوجي المتخصص في صناعة دوائية تواكب الصناعة العالمية.

١٢ – ترشيد الاستهلاك الدوائي وزيادة الوعي الصحي والدوائي بشكل عام.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٨/٤/



أحمد خليل الضبع

تشهد الساحة الصناعية خاصة صناعة المنسوجات فى مصر جدلا واسعا بعد قرار رفع الحظر المفروض على الواردات من المنسوجات فى الأول من يناير الماضى، وذلك فى اطار تنفيذ مصر لتعهداتها والتزاماتها فى ظل الجات.

ومنبع هذا القلق والاهتمام هو أن القرار تتأثر به صناعة من أعرق الصناعات فى مصر وأحد الدعامات الأساسية للاقتصاد الوطنى، حيث تعد همزة الوصل بين القطاع الزراعى وبين عدد كبير من الصناعات المترتبة عليها أو المكملة لها. خاصة وان القيمة الاجمالية لانتاجها تصل الى ٨ مليارات جنيه يوجه منها ما قيمته ٥ مليارات جنيه للاستهلاك المحلى على حين يتم تصدير ما قيمته ٣ مليارات جنيه للأسواق الخارجية وما يمثل ٢٥٪ من اجمالى صادراتنا، وهو ما يجعلها من أولى الصناعات مساهمة فى توفير العملة الصعبة، فضلا عن استيعابها لنحو مليون عامل بنسبة ٣٠٪ من اجمالى العمالة فى قطاع الصناعة، علاوة على وجود الملايين من المستفيدين بنشاط المنسوجات فى نحو ٢٤٠٠ منشأة قطاع خاص واستثمارى تعمل جنبا الى جنب مع ٣١ منشأة تابعة لقطاع الاعمال العام، هذا الى جانب الآلاف من المنشآت الصغيرة المنتشرة فى كافة المحافظات.

الآثار المتوقعة

وقبل هذا القرار كان يحظر السماح باستيراد الاقمشة والمنسوجات من الخارج الا بتصريح من السلطات الحكومية ويكون المبرر هو أن السلع المطلوب استيرادها لايوجد مثيل لها فى الانتاج المحلى وحقيقة لايمكن التنبؤ بسهولة بالآثار المترتبة على هذا القرار على قطاع المنسوجات فى مصر، والآن بعد رفع هذا الحظر يتضح لنا النقاط الايجابية والسلبية. المترتبة عليه والتى نورد اهمها فيما يلى:

أولا: بالنسبة للنقاط الايجابية

١ - يرى البعض ان ظاهرة التهريب التى كانت تعانى منها صناعة المنسوجات فى مصر كانت أحد الأسباب التى قللت من فعالية الحظر المفروض ومعنى ذلك ان تلك الصناعة كانت تواجه بالفعل منافسة من المنتجات الاجنبية المهربة التى تباع باسعار زهيدة لانها تتهرب من دفع الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات، بوسائل عديدة أهمها نظام الدورباك ونظام السماح المؤقت وبضاعة الترانزيت والبضاعة العابرة والاعفاء الدبلوماسى ونظام المدينة الحرة ببورسعيد، هذا الى جانب مشتروات المصريين العائدين من الخارج فى حدود الاعفاء الجمركى. خاصة وان البعض يقدر هذا البند فقط بحوالى مليار .. ومعنى ذلك انه كلما كان مقدار المهربات كبيرا كلما انخفض الاثر الذى سيحدثه الغاء الحظر. خاصة وانه من المتوقع ان تنخفض ظاهرة التهريب مع ازالة هذا الحظر طالما زال مبرر ظهورها، فضلا عن انخفاض جدواها لاسيما وان الرسوم الجمركية على الواردات من المنسوجات ليست مرتفعة. وفى هذا الاطار يمكن معرفة حجم المهربات من المنسوجات فى السوق المصرية عن طريق اجراء حصر شامل بالدول الرئيسية المصدرة للمنسوجات فى العالم ولمصر خاصة وحصر أرقام صادراتها الى مصر ثم مقارنتها مع أرقام الواردات من المنسوجات المثبتة فى سجلات مصلحة الجمارك والفارق بينهما سيكون حجم المهربات.

٢ - تمتلك مصر العديد من الآليات القانونية التى تمكنها من حماية صناعتها بعد رفع الحظر اهمها:

- يمكن لمصر أن تقوم برفع التعريفة الجمركية الى الحد الاقصى الملتزمين به فى الجات فى ١٩٩٨/١/١ بعد رفع الحظر على سبيل التقليل من أثر الغاء الحظر على منافسة المنتج المحلى فى المنسوجات وهو ما قامت به الحكومة فعلا ورفعت التعريفة الجمركية من ٤٠٪ الى ٥٤٪، بل وأكثر من ذلك يمكن لمصر ان تقوم بالحصول على استثناء (Waver) برفع الحد الاقصى للتعريفة الجمركية على بعض السلع التى سبق الارتباط عليها وذلك بعد التفاوض مع الدول التى تورد اكثر من ١٠٪ من تجارة السلع + الدول التى تم اعطاؤها حق التفاوض الرئيسى Iniation Negotiation Rright (INR) مثال (INR Avs) (NZL) استراليا ونيوزيلندا فى الصوف.

- يحق لمصر ان تستخدم اجراءات مكافحة الدعم والاغراق التى اقرتها اتفاقية الجات عندما تتعرض الصناعة المحلية لتلك الحالات خاصة وان قانون مكافحة الاغراق يتم عرضه الآن على مجلس الشعب تمهيدا لصدوره والعمل به.

٣ - يحمل هذا القرار بعض الفوائد لصناعة الملابس الجاهزة التى سيتوفر لها مدخلات انتاج محلية أو مستوردة بجودة عالية واسعار منافسة.

ثانيا:

بالنسبة للنقاط السلبية

١ - يرى العديد من الخبراء ان الآثار السلبية ستكون أكبر بكثير من الآثار الايجابية. خاصة مع توقع مواجهة المنتج المحلى لمنافسة شرسة من المنتجات المستوردة ولاسيما منتجات دول جنوب شرق اسيا الأكثر تنافسية من ناحية الجودة والسعر.

٢ - تشير البيانات الى أن القطاع العام مازال يسيطر على تلك الصناعة حيث يستحوذ على ٦٠٪ من الانتاج البالغ ٨ مليارات جنيه سنويا من خلال ٣١ شركة عامة موزعة على ٣ شركات قابضة الى جانب ٥ شركات مشتركة وتظهر المشكلة عندما نعرف ان تلك الشركات تعانى من جميع انواع المشاكل التى يمكن ان تتعرض لها منشأة وهو ما يتضح من مقارنة مؤشرات عامى ١٩٩٤/٩٣، ١٩٩٥/٩٤ فقط وأهمها:

- مشاكل مالية:

وتتمثل فى خسائر متزايدة لهذه الشركات من حوالى ٢ مليار جنيه عام ١٩٩٤ الى ٣ مليارات جنيه عام ١٩٩٦، حتى بلغت المديونيات عام ١٩٩٥ - ٣.٧ مليار جنيه تبلغ فوائدها السنوية ٧١٧ مليون جنيه. مما أدى لضعف المراكز المالية فى حوالى ١١ شركة وضعف السيولة بها، وحتى الشركات التابعة الرابحة لا توجد بها شركة رابحة ربحا حقيقيا، حيث ان فوائض النشاط الجارى مصدرها إما ايرادات من سنوات سابقة أو فوائد دائنة أو استعمال هذه الشركات لمخصصاتها القديمة.

- مشاكل انتاجية:

وتتعلق بانخفاض قيمة الانتاج بالاسعار الثابتة فى تسع شركات بنسب تتراوح ما بين ٢.٥٪، ٥٢.٥٪ ولعل اهم الاسباب ترجع الى انخفاض نسب الانتفاع بالطاقات الانتاجية المتاحة فى معظم الشركات حتى وصلت الى ٤٤.٨٪ فى بعض الشركات، فضلا عن انخفاض انتاجية الجنيه أجر بالاسعار الثابتة بنسبة تصل الى ٧٦.٤٪، الى جانب عدم الاهتمام بعمليات الاحلال والتجديد للماكينات والآلات العاملة.

- مشاكل تسويقية:

واهمها ضعف القدرات التسويقية وانخفاض قيمة المبيعات الكلية فى ٧ شركات نتيجة ضعف القدرة التنافسية وارتفاع قيمة الانتاج المعيب الى ٧٪ فى بعض الشركات بل وعدم تغطية اسعار البيع للتكاليف الكلية فى بعض الشركات حتى وصلت نسب التغطية الى حوالى ٣٠٪ فى بعض المنتجات. وقد ساهم فى ذلك انهيار المعسكر الاشتراكى الذى كان يستوعب ٢٥٪ من صادرات تلك المنتجات وكذلك تطبيق شروط مواصفات الجودة فى العديد من الدول المستوردة.

- أعباء اضافية:

وتتمثل فى ارتفاع نسب تكلفة الحصول على ايرادات النشاط الجارى فى ١١ شركة من بين ٨٧.٢٪، ٢٠٦.٦٪ عام ١٩٩٤/٩٣ الى مابين ٩٤٪، ٧٩٤٪ عام ١٩٩٥/٩٤ وذلك لكثرة الاعباء والتى تصل الى ١١ نوعا من الضرائب و٣ انواع من الرسوم، فضلا عن ارتفاع اسعار الطاقة وتكلفة النقل والتخليص والاجور، والاهم من ذلك ارتفاع اسعار الغزول نتيجة ارتفاع اسعار القطن بصورة رهيبة من بين ٧٣ - ٨٠ جنيه للقنطار عام ١٩٨٦/٨٥ الى ما بين ٣٥٧ - ٥٢٢ جنيه عام ١٩٩٦/٩٥ لاسباب عديدة أهمها تحرير تجارة وانتاج القطن وانخفاض المستوى العام لانتاجه الى ما بين ٥ - ٦ مليون قنطار واحتدام المنافسة بين كل المغازل المحلية وشركات التصدير وظهور المضاربات والمزايدات والاحتكارات.

- مشاكل إدارية:

وأهمها معاناة العديد من مجالس ادارات تلك الشركات من نقص الخبرة والكفاءة والدراية بمجريات الأمور بل وسوء وفساد الادارة فى بعض تلك الشركات.

وفى الحقيقة لا يقتصر اثر اتفاقية الجات على قطاع المنسوجات على موضوع ازالة الحظر فقط بل تؤكد الاتفاقية على هذا القطاع من خلال ماجاء ببنود الاتفاقية من التزامات وتعهدات أخرى أهمها التزام مصر بخفض التعريفة الجمركية على الواردات من المنسوجات طبقا لجدول زمنى خلال الفترة الانتقالية والتى تبلغ مدتها ١٠ سنوات، فضلا عن تاثر مصر بما ستقوم به الدول المستوردة الرئيسية للغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة من ازالة الحصص الكمية التى تفرضها على الدول المصدرة ومنها مصر وذلك على ثلاث مراحل خلال فترة انتقالية ١٠ سنوات طبقا لما تنص عليه الاتفاقية.

إلا أن المؤكد هو أن مستقبل تلك الصناعة وقدرتها على الاستمرار ومواجهة أى تحديات متعلقة بتحرير التجارة سواء فى اطار الجات أو المشاركة، أو غيره يتوقف على مقدرة تلك الصناعة على تجاوز مشاكلها الداخلية والخارجية بالعديد من الوسائل التى ياتى فى مقدمتها وضع حلول موضوعية وجذرية للمشاكل السابقة عن طريق الاهتمام بعنصر الادارة والاسراع بخصخصة أو تصفية أو تاجير الشركات الخاسرة ورفع الاعباء المالية والاهتمام بالتطوير التكنولوجى فى تلك المصانع، فضلا عن وضع الآليات الفعالة التى تتصدى لظاهرة التهريب وذلك حتى يمكن حماية تلك الصناعة العريقة والمهمة من الانهيار ومساعدتها على النهوض لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩ / ٤ / ١٩٩٨

في مواجهة «الجات»

التكنولوجيا لعلاج الدواء

في سباق مع الزمن يتم حاليا ıحاذ الاجراءات التنفيذية للاستراتيجية الدوائية القومية لإيجاد قاعدة تكنولوجية تهدف الى احلال ٥٠٪ من الخامات الدوائية المستوردة بانتاج محلى منافس والارتفاع بالانتاج المحلى للمستحضرات الصيدلية الابتكارية ، التى تنتج بتكنولوجيا مستحدثة، الى ٧٠٪ عام ٢٠١٧ مع زيادة نسبة التصدير الى ٣٠٪ من الانتاج المحلى.

واذا كانت الصناعة الوطنية تعطى ٩٣٪ من احتياجات السوق المحلية وتتمتع بفترة سماح حتى عام ٢٠٠٥ ليتم بعدها تطبيق اتفاقية «الجات» فانه لابد من تضافر جهود كل الوزارات المعنية والتنسيق بينها للاسراع فى تنفيذ هذه الاستراتيجية وسرعة تكوين «اللجنة القيادية للتنمية التكنولوجية الدوائية» حتى يمكن الحفاظ على الصناعة الدوائية الوطنية خاصة ان التحليل المنصف للأوضاع التكنولوجية والاقتصادية للصناعة الدوائية . كما يقول الدكتور جمال نور عضو مجلس الادارة بالشركة القابضة للأدوية . يوضح لنا حجم الفجوة التكنولوجية بيننا وبين دول العالم المتقدم بل والعديد من دول العالم النامى مثل الصين والهند والارجنتين.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٤/١٩٩٨

تحقيق:

ألفت إبراهيم

وتنعكس اثار هذا التأخر التكنولوجي على المردود الاقتصادى للصناعة الدوائية وتحقيقها لقيمة مضافة عالية اسوة بما يحدث فى الصناعات المثيلة المتقدمة.

وعلى سبيل المثال .. اذا اخذنا ارقام تصدير الدواء كمؤشر للتقدم الاقتصادى فى هذا المجال فانه بالرغم مما تم تحقيقه من التوسع الافقى فى مصانع التشكيل الصيدلى والتى وصل عددها الآن الى مايقرب من ثلاثين مصنعا وما يمثله ذلك من طاقات انتاجية ضخمة.. فأرقام التصدير للدواء المصرى من القطاعين العام والخاص لاتتجاوز ١٥٠ مليون جنيه من حجم انتاج يقرب من ثلاثة مليارات جنيه.. أى ما يمثل حوالى ٥٪ من قيمة الانتاج المحلى فى حين ان دولة مثل الصين قدرت صادراتها من الخامات الدوائية والمستحضرات الصيدلية بحوالى ١.٣٣ بليون دولار عام ١٩٩٦ فى حين قدر انتاجها من الخامات الدوائية بحوالى ١٠.٣٦ بليون دولار أى بنسبة صادرات تصل لحوالى ١٠٪.

وكذلك فان الميزان التجارى المصرى بالنسبة للدواء يمثل عجزا وليس فائضا اذا ادخلنا فى الحسبان مانستورده من خامات دوائية ومستلزمات تعبئة وتغليف وغيرها.

وكذلك استيراد بعض الادوية تامة الصنع.

فى حين ان دولة مثل الهند تحقق فائضا كبيرا فى الميزان التجارى الدوائى .. ففى عام ١٩٩٤/٩٣ استوردت الهند ماقيمته ٢٣٥ مليون دولار فى حين انها قامت بتصدير ما قيمته ٦٥٠ مليون دولار وتمثل الخامات الدوائية جزءا كبيرا من هذا التصدير.

أما فى دولة مثل الاردن فانها تصدر حوالى ٤٠٪ من انتاجها الدوائى.

تخلف تكنولوجى

ويضيف الدكتور جمال نور قائلا: انه بعد الطفرة التى حدثت فى صناعة الدواء المصرى فى الستينات - بعد تأميم شركات الادوية - من حيث عدد مصانع الدواء وحجمها وامكاناتها البشرية والفنية والآلية ونقل التكنولوجيا عن طريق عقود التصنيع مع شركات الدواء العالمية خاصة فى مجال التشكيل الصيدلى.. فانه لم تحدث اى طفرات تكنولوجية ذات أثر فى هذه الصناعة المهمة طوال الاعوام الثلاثين الأخيرة الا فى مجالات فنية محدودة مثل تطبيق اساليب التصنيع الجيد ونظم الرقابة وتوكيد الجودة واهمها حصول بعض الشركات على شهادة الايزو ٩٠٠٠... وفى المقابل لم يحدث أى تطور مهم فى منظومة البحث والتطوير الدوائى سواء فى شركات قطاع الاعمال العام أو الخاص وايضا لم تحدث أى طفرات أو اختراقات تكنولوجية عن طريق مراكز البحوث والجامعات ولم يحدث التقدم الكافى والواجب فى نظم الادارة وتكنولوجيا المعلومات.

ويحدد عضو مجلس ادارة الشركة القابضة أسباب التخلف الدوائى قائلا: ان ذلك يرجع لعدم التخطيط المبكر لوضع الصناعة الدوائية على طريق تحقيق التنافسية للدواء المصرى فى السوق العالمية وذلك عن طريق الاهتمام بالتصدير الذى يؤدى الى تطوير الادوية القديمة والعمل على انتاج ادوية حديثة مصرية التصميم والتطوير والانتاج، بالاضافة الى ضعف التنسيق والتعاون بين الجامعات ومراكز البحوث وبين شركات انتاج الدواء وذلك فضلا عن ضعف التمويل والانفاق المخصص للبحوث والتطوير.. حيث تصل تكلفة انتاج دواء واحد جديد (سواء مركب كيميائى أو منتج بيولوجى) الى مئات الملايين من الدولارات الأمر الذى دفع الشركات العملاقة متعددة الجنسيات الى الصرف على البحث والتطوير بمعدلات تصل الى اكثر من ٣٠٪ من ايراداتها السنوية بالاضافة الى عدم تطوير التعليم الطبى والصيدلى والكيميائى والهندسى بالدرجة الكافية وضعف برامج التدريب الفنى المستمر كوسيلة اساسية لتطوير واستمرار تقدم الكوادر البشرية المتاحة وعدم الاهتمام بما حدث فى العالم من ثورة فى مجال نظم وتكنولوجيا المعلومات واستخدامات الحواسب الآلية وقواعد البيانات الفنية الضخمة المتاحة عالميا والمستخدمة فى عملية اكتشاف الادوية الجديدة فضلا عن غياب التنسيق والتعاون الاقتصادى القوى بين الحكومات العربية والاسلامية لخلق كيانات اقتصادية قوية فى مواجهة الكيانات الاقتصادية العملاقة الاخرى.

تكنولوجيات القرن القادم

ويشير الى أهم فروع التكنولوجيا الحديثة المنقولة التى تحتاجها صناعة الدواء استعدادا للقرن القادم.. ومنها التكنولوجيات الحديثة فى مجال البحوث والتطوير لاستنباط ادوية جديدة واهمها «البيوتكنولوجى والهندسة الوراثية بفروعها الجديدة والتشييد الكيميائى للادوية الجديدة بالطرق الكيميائية السريعة والحديثة، بالاضافة الى تكنولوجيا تصميم وبناء المصانع الدوائية الحديثة طبقا لاحدث الشروط والمواصفات وتكنولوجيا تصنيع معدات والات الانتاج واجهزة الفحص والتحليل والبحث فى الصناعة الدوائية.. تكنولوجيا واقتصادات صناعة الخامات الصيدلية والمواد الوسيطة والمساعدة وهو المجال المهم والحيوى لتدعيم مستقبل الصناعة الدوائية بالاضافة الى اتباع الطرق الحديثة فى الترويج والتسويق المحلى والخارجى فضلا عن تكنولوجيا الادارة الحديثة فى مجالات الشراء والتخزين والنقل وتخطيط الانتاج وتدريب وتنمية القوى البشرية.

فترة السماح

ويوضح الدكتور وفيق محمد أمين عبدالله الشرقاوى رئيس احدى شركات الأدوية قائلا: اننا نستهلك ما قيمته ٣ مليارات جنيه بما يعادل أقل من مليون دولار سنويا ويمثل ذلك ٠.٣٪ من استهلاك العالم وبذلك يكون متوسط استهلاك الفرد فى مصر ما قيمته حوالى ٥٠ جنيها سنويا اي ما يعادل ١٢ دولارا تقريبا.

ويغطى الانتاج الوطنى ٩٣٪ من احتياجات السوق المحلية ويمثل المستورد حوالى ٧٪ فقط بينما كانت نسبة المستورد تصل الى ٩٠٪



غياب السياسة الدوائية المخططة وراء انخفاض القدرة التنافسية للدواء المصرى

والانتاج المحلى ١٠٪ فقط وذلك خلال السنوات الخمسين الماضية.

واذا لم يتم انتاج ادوية مصرية مائة بالمائة بالابحاث العلمية وحدها ستعود مصر من جديد سوقا للشركات الاجنبية العملاقة التى تصرف على ابحاثها حوالى ١٣٪ من قيمة مبيعاتها..

ويوجد ٥٠ دواء من الأدوية الأجنبية التى تصنع فى مصر انتهى ١٨ دواء منها من التسجيل حتى عام ١٩٩٧ و٣٢ دواء سوف ينتهى حق الملكية الفردية لها مابين عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٥ وهكذا فانه طبقا للوضع الحالى والمتغيرات المستجدة والضغوط الضخمة التى تمارس للتنازل عن فترة السماح المتبقية سوف يعود سوق الدواء المستورد الى مصر من جديد وتنتهى صناعة الدواء المصرية تماما ويتحمل تبعا لذلك المواطن المريض محدود الدخل عبئا لاقبل له به والدليل على صحة ما أوردناه ان بعض الشركات قد قامت بمد مدة براءة الاختراع للمستحضرات التى تنتجها كما لم تقدم هذه الشركات لبلدنا أى تكنولوجيا جديدة أو إسهامات فنية على الاطلاق.

وقد مضى مايقرب من عامين من فترة السماح دون اتخاذ أيه اجراءات تنفيذية ازاء ذلك الوضع الجديد من المتغيرات التى طرحتها تلك الاتفاقية ومنها التأكد من منع السوق الاحتكارية للادوية من فرض سيطرته على ما ينتج بالسوق المحلية أيا كان نوعه سواء خامات دوائية او أشكال صيدلية أو تكنولوجيا مستحدثة قبل انتهاء مدة السماح المقررة بموجب الاتفاقية عام ٢٠٠٥ بالاسراع فى عمل التركيبات الدوائية فورا ووضع حوافز للقائمين عليها ويوجد لدينا من العلماء البارزين فى مجال البحوث الدوائية مايمكننا من الاسراع فى ذلك.. وتشكيل لجان لمراجعة أسعار المنتجات المستحدثة أو المتمتعة بنصوص اتفاقية «التربس» بما يتلاءم مع متوسط دخل الفرد واعادة تشكيل اللجان المتخصصة فى تسجيل الادوية والتسعير بناء على أسس متعارف عليها وشفافية لعمليات الاحلال والتجديد ورفع مستوى العاملين فى الصناعات الدوائية.

ارباح خيالية

وتشير الدراسات الى انه يتداول فى مصر حاليا حوالى ٢٧٠٠ مستحضر دوائى ينتج قطاع الاعمال منها ٦٠٪ حيث توجد ٨ شركات تابعة لهذا القطاع ومملوكة للدولة تنتج ١٣٠٠ مستحضر متوسط سعر الوحدة ٣ جنيهات.

كما يوجد ٣ شركات قطاع مشترك يمتلك الطرف الاجنبى منها ٥١٪ وينتج ٢١٠ مستحضرات بمتوسط سعر الوحدة ٦ جنيهات.

كما توجد ١٢ شركة قطاع خاص مملوكة للافراد وتنتج ٧٠٠ مستحضر متوسط سعر الوحدة ٧ جنيهات.

أما الشركة المصرية لتجارة الادوية فتستورد ٣٥٠ مستحضرا متوسط سعر الوحدة ٢١ جنيها ويستورد القطاع الخاص ١٤٠ مستحضرا متوسط سعر الوحدة ٤٢ جنيها.

والمتتبع لنمو شركات القطاع المشترك يجد انها لم تضف الى الاقتصاد الوطنى شيئا بل على العكس لقد حققت ربحية خرافية قامت بنقلها الى الشركات الام فى الخارج فى الوقت الذى كانت فيه البلاد فى حاجة ماسة لأى عملة صعبة.

اما الشركة المصرية لتجارة وتوزيع الادوية فقد حققت خسائر قدرها ٧٨ مليون جنيه عام ١٩٩٢ كما هو وارد فى تقرير الجهاز المركزى حيث الزمت الدولة الشركة بالبيع بالسعر الاجتماعى مع عدم تحريك الاسعار منذ كان سعر الدولار سبعين قرشا.

وعلى سبيل المثال لا الحصر تستورد الشركة «انسولين» لمرضى السكر يتكلف استيراده ٥٥ مليون جنيه لتبيعه بمبلغ ١١.٣ مليون جنيه أى بخسارة قدرها ٤٤ مليون جنيه بدون مصاريف الجمارك والشحن والتفريغ.

كما أن ألبان الاطفال يتم استيرادها بـ ٤٨ مليون جنيه وتبيعها بمبلغ ١٦.٢ مليون جنيه أى بخسارة قدرها ٢١.٨ مليون جنيه بدون مصاريف الجمارك والشحن والتفريغ، وادوية السرطان والقلب والربو والادوية المهدئة تستورد وبنفس المعايير وتحقق خسائر لهذه الشركة.

وعلى سبيل المثال فحقن علاج السرطان والتى تستخدم فى نفس الوقت عند نقل الاعضاء كشرايين القلب والرئة حتى لايلفظها الجسم تتكلف الواحدة ١٢٠ جنيها وتباع بحوالى ٢٠ جنيها.

لذا فإنه اذا كان لابد من توفير الدواء بالسعر المناسب فى الاسواق من اجل الاهتمام بصحة الانسان فانه على الجانب الأخر لابد من الحد من خسائر الشركات المصنعة له مع ضرورة العمل على تحقيق هامش ربح مناسب لإمكان احلال وتجديد خطوط الانتاج ... والموازنة بين احتياجات المواطنين من الادوية وقدراتهم الشرائية وخاصة بالنسبة لمحدودى ومتوسطى الدخل.. ولابد ان يخضع لمعادلة رياضية صعبة تتطلب الاخذ فى الاعتبار الموازنة بين السعر الاقتصادى للدواء والسعر الاجتماعى له لضمان استمرار تدفق الرعاية الصحية وخدمة المريض.

فن الدعاية

ان الشركات العالمية الكبرى تنظر الى الدواء على انه سلعة حرة تخضع لنظام (العرض والطلب) وهدفها الأول



والأخير هو الربحية ثم الربحية وهى تتمتع بقدرة أكبر فى فن الترويج وطرق الدعاية وابتكار الوسائل المستمرة من الضغوط المكثفة والحملات المنظمة على الاطباء والطعن فى جودة الادوية المحلية وافتراء على تلك الصناعة العملاقة مما يجعل بعض الاطباء يقعون فريسة لما يستبدلونه من أسماء للأدوية المحلية الرخيصة الثمن الى اسماء أجنبية بديلة غالية من نفس النوع ومن نفس الجودة.

وتصبح السيطرة هنا للأقدر فنا فى الترويج وليس للأحسن أو الاجود فى الفاعلية ولذلك كان لابد من وضع ضوابط تكفل حماية الصناعة الدوائية المحلية.

ويوضح الدكتور وفيق الشرقاوى قائلا: ان التشكيك فى قدرة الصناعة المحلية على انتاج الادوية بمواصفاتها التى تحددها الدساتير العالمية يعد من اهم الاسلحة الدعائية المتبعة ضد الصناعة الوطنية.

ولايوجد رد على هذا السلاح سوى بالاحصاءات التى تؤكد قدرة الصناعة الوطنية على تغطية ٩٣٪ من احتياجات الاطباء لشفاء المرضى خلال السنوات الاربعين الماضية وكذلك فان الاغراء الذى يتم للاطباء عن طريق زيارة المصانع الاجنبية فيما لا تتم هذه الزيارات للمصانع المحلية يعد أحد اسباب تفضيل بعض الاطباء للدواء المستورد على المحلى. فضلا عن أن عامل اغراق السوق بمستحضرات رخيصة الثمن لامتلاك السوق يعتبر من اشرس الاسلحة التى تهاجم الصناعة المحلية.

التنمية التكنولوجية

والسؤال الآن: ما هى الخطوات التى اتخذتها الأجهزة المختصة لتنمية تكنولوجيا الدواء والحفاظ على الصناعة الدوائية الوطنية؟

يجيب الدكتور مختار الحلوجى المدير التنفيذى لصندوق الاستشارات والدراسات والبحوث الفنية والتكنولوجية بوزارة الدولة لشئون البحث العلمى قائلا: ان اتفاقية التجارة المرتبطة بحماية الملكية الفكرية تفرض تحديات جديدة على صناعة الدواء لدينا اذ تستحدث حماية المنتجات الدوائية ذاتها. وهى لم تكن موجودة من قبل. كما تضاعف فترة الحماية للتكنولوجيات من ١٠ ـ ٢٠ سنة وتزيد هذه التحديات مع التطورات المعاصرة فى الدواء من حيث الانحسار التدريجى للأدوية التقليدية والصعود التدريجى للأدوية الحديثة.

ولكى توفق مصر أوضاعها تم وضع استراتيجية تهدف الى بناء قدرة تكنولوجية محلية بحلول عام ٢٠٠٥ تكون قادرة على التطوير والابتكار واستثمار المعارف والتكنولوجيات المتولدة عنها فى زيادة القدرة التنافسية فى السوق المحلية والخارجية والعمل على الوصول تدريجيا الى مركز عالمى متميز فى مجال تكنولوجيا الدواء على مدى ثلاث خطط خمسية قادمة.. أى بحلول عام ٢٠١٧ وذلك عن طريق تحقيق مزيج متوازن من التكنولوجيات المحلية والتكنولوجيات المستوردة وتهدف الى احلال ٥٠٪ من الخامات الدوائية المستوردة بانتاج محلى منافس على أن يشمل هذا الانتاج خامات مشيدة وخامات من اصول طبيعية او ميكروبية والارتفاع بالانتاج المحلى للمستحضرات الصيدلية التى تنطوى على عناصر ابتكارية أو التى تنتج بتكنولوجيات مستحدثة الى ٣٠٪ تتصاعد الى ٧٠٪ عام ٢٠١٧ من الاحتياجات بالاضافة الى تصدير نسبة تزيد على ٣٠٪ من الانتاج المحلى من المستحضرات والخامات بالاضافة الى وجود نشاط انتاجى مصرى أو مشترك أو أجنبى يتعامل مع أحدث المنتجات الدوائية المتطورة وتستخدم فى صناعاتها أساليب الهندسة الوراثية والتكنولوجيا.

□ استبدال ٥٠٪ من الخامات الدوائية المستوردة بإنتاج محلى حتى عام ٢٠١٧

□ ٣ مليارات جنيه إنتاجنا من الدواء ويغطى ٩٣٪ من الاحتياجات

□ نسبة تصدير الدواء لاتتجاوز ٥٪ من الإنتاج بينما يصدر الأردن ٤٠٪ من انتاجه

لمواجهة الكيانات العملاقة
المصارف الشاملة هى الحل

□ حوار ـ خالد حسن:

وقعت أكثر من 70 دولة عربية وأجنبية فى ديسمبر 97 على اتفاقيه تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية والتامينية كاحد اركان الاتفاقية العامة لتحرير التجارة الدولية «الجات»، وبتوقيع العديد من الدول العربية المنضمة لهذه الاتفاقية ستواجه قطاعات الخدمات فيها الكثير من التحديات من جراء هذا المناخ الجديد الذى سيتيح للكيانات الاقتصادية العالمية العمل بحرية أكبر فى السوق العربى ويجمع الخبراء على أن تحرير تجارة الخدمات احد المتطلبات المهمة لتنمية التجارة الدولية وأن على البنوك العربية الاستعداد الكافى لتلبية احتياجات السوق والعمل وفقاً لأليات التعامل معه خاصه ان قطاع الخدمات المصرفية يعد من أكثر قطاعات الاقتصاد العربى المؤهله بالفعل لفتح الابواب والدخول فى منافسة عالمية مع المؤسسات المالية العالمية:

ودول مدى قدرة واستفادة المصارف العربية من تطبيق الاتفاقية والتصدى للمنافسة الشرسة القادمه ومزايا الاتفاقية بالنسبة لقطاع المصارف العربية وكيفية التقليل من اثارها السلبية على الاقتصاد العربى كان لـ«العالم اليوم» هذا اللقاء مع احد الخبراء المصريين المعروف باهتمامه بقطاع المصارف العربية بصفة عامة وهو الدكتور مصطفى هديب رئيس الأكاديمية العربية للعلوم الماليه والمصرفية.

○○ هل المصارف العربية على استعداد لمواجهة المنافسة القادمة مع تطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات؟

■ هناك تفاوت بين المصارف العربية فى درجة تقدمها ومستوى الخدمات والمنتجات التى تقدمها مع أنها بوجه عام لاتزال أقل قدرة على خدمة عملائها من المصارف الدولية ويرجع ذلك للترابط بين المصارف ومجمل حركة الاقتصاد الوطنى ومدى تطور الموارد البشرية بمختلف مستوياتها والتكنولوجيا المستخدمة والتنظيم المناسب والانتشار الجغرافى فالمصارف العاملة فى الخليج العربى ومصر ولبنان وتونس والاردن والمغرب هى اكثر تقدماً من بقية المصارف العربية مع وجود تفاوت فيما بينها.

واعتقد أن المرحلة القادمة ستشهد منافسة حادة بسبب إزاله القيود على دخول المصارف الدولية وفروعها للوطن العربى فالمصارف الدولية تتمتع بقدرات كبيرة جداً من حيث تشكيلة خدماتها ومنتجاتها وجودة ما تقدمه والاساليب المعاصرة المستخدمة فى تنفيذ العمليات المصرفية وفى منح الائتمان وهى كذلك مصارف كبيره الحجم أو عملاقة وتجمع خبرات ومهارات مستقاة من العديد من دول العالم ومن المتوقع كذلك أن تقدم خدماتها ومنتجاتها باسعار اقل وبشروط اسهل وعلاقات افضل مع العملاء وهو ما يمثل بالتاكيد تحديات كبيره أمام المصارف العربية لكى تعيد هندسة عملياتها وتنظيمها ومواردها البشرية وتشكيلة خدماتها ومنتجاتها مع إعاده النظر فى مسالة حجم المصرف العربى والاتجاه نحو توحيد واندماج المصارف الصغيرة ومتوسطة الحجم بالمصارف الاكبر لكى تكون اقدر على الوقوف بوجه المصارف الدولية وتستطيع البقاء فى السوق بل وتطوير اداتها من خلال تلبية احتياجات الاقتصاد العربى والمجتمع بشكل أفضل.

○○ ما هى اهمية تطوير العمليات والخدمات المصرفية فى ظل هذه الاتفاقية؟

■ التجارة العالمية «WTO» اتخذت مؤخراً قراراً بتحرير الخدمات المالية والمصرفية والسير قدماً بهذا التوجه بجانب تحرير تجارة السلع ولابد ان تستجيب الدول الاعضاء فى المنظمة لمعطيات هذا التحرير وهو توجه متفاعل مع تحرير تجارة السلع ويلقى على المصارف العربية اعباء جديدة من حيث تمكينها من المنافسة على الصعيد الدولى والقطرى معاً



د. مصطفى هديب



كذلك من الممكن ان يؤدى تطوير العمليات المصرفية لتنمية التجارة العربية البينية والتى لا تزيد على 10٪ من اجمالى التجارة العربية مع الدول الأجنبية.

○○ هل لدينا بالدول العربية بعض عوامل الانهيار المالى التى تسببت فى ازمة دول جنوب شرق اسيا وكيف يمكن تجنبها؟

■ عوامل الانهيار المالى فى جنوب شرق أسيا كانت حصيلة عوامل داخلية وخارجية ومن بين العوامل الداخلية التوسع الاقتصادى المفرط بحيث أصبح تمويل الفرص الاستثمارية باكثر من جدواها الاقتصادية والتوسع المالى بنسب تفوق رؤوس أموالها باحجام كبيرة وتقع فى مقدمتها رؤوس الاموال اليابانية بالاضافة لضعف رقابة الأجهزة الحكومية علي العمليات المالية والمصرفية سواء ذات الطابع المحلى أو العمليات الدولية التى تنفذ فى الأسواق المالية فى هذه الدول بجانب وجود مؤشرات واضحة للفساد الادارى وبوجه خاص تصرفات العائلات الحاكمة وتجاوزاتها على المصالح العامة وعلى مقومات السلامة المالية والمصرفية كما ساعدت الاستثنائية على سوء الاجهزة المالية من بينها الحرائق والمظاهرات وعودة هونج كونج للسيادة الصينية.

وقد أدى النمو المتسارع لما سمى بـ«النمور» والتى تزايد عددها من ثلاثة الى ما يقرب العشرة جعل من هذه المنطقة اقليماً يفوز بالتوسع الاقتصادى مما أثار انتباه وحفيظه دول النافتا وبوجه خاص الولايات المتحدة الأمريكية الى ما يسببه هذا النمو من منافسة حادة أمام المصالح الأمريكية وحتى الأوروبية وقدرته على الانتاج الواسع وبالمواصفات الدولية وبتكاليف منخفضة وقد اثارت تلك المزايا مخاوف الكارتلات الغربية على الرغم من دخول الشركات الامريكية والأوروبية متعددة الجنسيات فى الاستثمار بتلك المنطقة وكما هو الحال فى ازمات الاسواق المالية «مثل يوم الاثنين الاسود عام 87 وأزمة أسواق الذهب التى كانت مفتعله» هدفها هدر الاموال القادمة من الاقطار العربية وغيرها فإن المصالح الغربية قد أسهمت فى ايجاد الازمات المالية المتعاقبة فى جنوب شرق أسيا.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠/٤/١٩٩٨

خلال زيارة نائب الرئيس الأمريكي

إنشاء منطقة التجارة الحرة.. وحماية الملكية الفكرية على جدول أعمال قمة مبارك - جور

من المقرر أن يتم توقيع اتفاقيتين بين مصر وأمريكا لدعم التعاون في حماية البيئة وتشجيع الصناعات الصغيرة وذلك خلال زيارة نائب الرئيس الامريكي آل جور للقاهرة الاسبوع القادم.

صرح بذلك أحمد ماهر السيد سفير مصر في واشنطن وأضاف أن الزيارة التي تستغرق يومين ستتناول شتى جوانب العلاقات الثنائية بين مصر وأمريكا خاصة التطور على صعيد برامج المشاركة بين البلدين والنتائج التي حققتها اجتماعات لجان المشاركة المختلفة في الاسابيع المختلفة.

وأوضح السفير المصري في تصريحاته لوكالة انباء الشرق الاوسط أن الاجتماعات بين الجانبين ستركز على اساليب تشجيع الاستثمارات الامريكية في مصر وإمكانيات تسهيل دخول الصادرات المصرية للولايات المتحدة باعتبار أن هذه القضايا تم بحثها على مستوى الوزراء ورجال الاعمال.

في السياق ذاته أفادت مصادر دبلوماسية أنه سيجري توقيع اتفاقيتين بين البلدين على هامش اجتماع مبارك وآل جور وذلك لتدعيم التعاون في مجال البيئة ولدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبار أن الجانبين قد وقعا بالاحرف الاولى في واشنطن منذ أسبوعين على اتفاقية في مجال البيئة.

وتوقع مصدر أمريكي مطلع أن يثير الجانب الامريكي في الاجتماعات قضايا حماية حقوق ملكية المصنفات الفكرية الامريكية في مصر والسعي لان تتخلى مصر عن فترة السماح الممنوحة لها بمقتضى اتفاقية الجات وتبدأ في تطبيق قواعد أشد صرامة بشأن حماية براءات اختراع وتصنيع الادوية.

بينما اشار مصدر دبلوماسي إلى أن الجانب المصري قد يجدد مساعيه من أجل بداية محادثات جدية حول عقد اتفاق تجارة حرة مع الولايات المتحدة.

وقالت مصادر أمريكية أخرى إن اتفاقية المشاركة ولجان التعاون كلها ستلعب دورا محوريا متزايدا في العلاقات الاقتصادية بين البلدين في السنوات القادمة خاصة أنه بات من الواضح أن المساعدات الفنية والتمويل الموجه لمشاريع محددة سيحل تدريجيا محل المساعدات الاقتصادية الامريكية لمصر وحجمها 815 مليون دولار سنويا.

آل جور

وكانت المصادر المصرية والامريكية قد أكدت في الأسابيع الماضية على أن هذه المساعدات مستمرة على مستواها المعتاد هذا العام بينما ستشهد تخفيضا تدريجيا في السنوات القادمة في إطار عام أمريكي لخفض المساعدات.

ويتوقع المسئولون أن يسفر اجتماع الرئيس مبارك مع آل جور عن دفعة جديدة في إطار تدعيم العلاقات الثنائية ودفع عملية السلام في الشرق الأوسط.

يضم الوفد المرافق لآل جور مساعد وزير الخارجية للشئون الاقتصادية ونائب وزير التجارة ونائب وزير الخارجية ونائبة مدير وكالة التنمية الدولية الأمريكية.

فى الجلسة المغلقة لوزراء تجارة المجموعة

بحث تأثير اتفاقية «الجات» والأزمة الآسيوية على التجارة والتنمية

فى الجلسة المغلقة التى عقدها وزراء تجارة دول مجموعة الـ15 عرض روناتو روجيرو مدير عام منظمة التجارة العالمية تقريرا أعده حول مستقبل التجارة العالمية فى ضوء التطورات الحالية ومدى تاثير هذه التطورات على دول مجموعة الـ15 وتناول تقرير روجيرو مستقبل منظمة التجارة العالمية ومدى أثر ذلك على الدول الاعضاء لتنفيذ اتفاقية الجات وتاثير الاتفاقية على الدول الاعضاء بصفة عامة ودول مجموعة الـ15 بصفة خاصة.

ومن ناحية أخرى صرح السفير منير زهران المتحدث الرسمى لقمة الـ15 بان التقرير الخاص بمنظمة التجارة العالمية تضمن انعكاسات ازمة الاسواق العالمية على التجارة وكذلك تقرير منظمة الاونكتاد الذى قدمه سكرتير عام المنظمة حول مستقبل التجارة والتنمية واضاف أن الهدف من هذين التقريرين تجنب انعكاسات الازمة الاسيوية على التجارة والتنمية وكيفية مواجهة هذه الازمة بحيث تقل اثارها السلبية على فرص التجارة الخارجية اساسا فى الدول التى تعرضت لازمات تعرض هذه الدول لأزمات ستؤثر بالتفاعل والتبادل على فرص التجارة فى هذه الدول مع الدول الاخرى وانخفاض اسعار عملاتها والمفروض أن يؤدى ذلك لزيادة صادراتها لكن فى نفس الوقت ممكن أن يؤدى لارتفاع قيمة صادرات الدول الاخرى الموجهة لهذه الدول.

وأكد أن هناك موقفا تم اتخاذه بالتنسيق مع مجموعة الـ24 بضرورة تحمل هذه الاثار بين المقترضين من القطاع الخاص مثل البنوك والمدينين والحكومات بحيث يكون هناك توزيع للاعباء وفى نفس الوقت ضرورة تفادى انعكاسات هذه الازمة واتباع شبكات ضمان جماعى لتفادى البطالة وترحيل العملة نتيجة هذه الازمات والعمل على تنظيم أسواق رأس المال بحيث تتفادى المضاربات وحركات رؤوس الأموال المحمومة التى تهدف اساسا للكسب من هذه الاسواق والهروب للاستفادة من أسواق أخرى.

كما أكد روناتو روجيرو مدير عام منظمة التجارة العالمية انه يتوقع نجاح قمة مجموعة الـ15 حيث أنها تحت رعاية الرئيس حسنى مبارك والذى يحظى بتأييد كامل من قبل رؤساء دول المجموعة واشار إلى أن اجتماع وزراء تجارة دول المجموعة يهدف إلى بحث بعض الموضوعات المتعلقة بتحرير التجارة العالمية والتى ستناقش فى الاجتماع القادم لمنطقة التجارة بجنيف مثل موضوعات حقوق الملكية والاستثمارات المشتركة.

واضاف أنه سيتم خلال اجتماعات جنيف بحث آليات التعاون بين الدول المتقدمة والنامية وكيفية تقديم المساعدات للدول النامية وفقا لما قررته جولة أوروجواى بمنظمة التجارة العالمية مؤكدا أنه فى صالح الدول المتقدمة العمل على حل المشاكل التى تواجه الدول النامية وفتح اسواقها أمام تحرير التجارة والحفاظ كذلك على أسواقها مع العمل على دراسة الازمة المالية التى تعرضت لها دول جنوب شرق أسيا مؤخرا والاستفادة منها لدول مجموعة الـ15.

وقال إنه يرى أن المستقبل سيكون فى تنمية دور القطاع الخاص بدول المجموعة وفتح للمجال أمام الاستثمارات المشتركة.



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ / ٥ / ١٩٩٨



بقلم: **محمد على ابراهيم**

شراكة أم تبعية

الدواء.. المنسوجات.. الملكية الفكرية قضايا شائكة فى محادثات مبارك - جور

فى خطابه السياسى الهام بمناسبة عيد العمال قال الرئيس مبارك فقرة من إهم الفقرات عندما تعرض لتغليب المصلحة الوطنية على ماعداها من الاعتبارات فاشار إلى أن «ادراكنا لحقيقة ان التحول إلى الاقتصاد الجديد أصبح يشكل نمطا عالميا يخترق الحواجز الجغرافية والحدود السياسية، إلا اننا نصر هنا - مرة اخرى - على التوفيق بين خصوصية الواقع المصرى وعمومية الاتجاهات العالمية المعاصرة، وعندما يحدث تعارض بين هذين العاملين فلا نتردد فى تغليب المصلحة الوطنية وحماية مسيرتنا الذاتية..»

ومضى الرئيس قائلا إننا نرى انه مالم يحرص المجتمع الدولى على تمكين كل شعب من خوض معركة التحول الاقتصادى بقوة وثبات، فى ظل عدالة تراعى فيها ظروف كل شعب، فإن هذا التحول يفقد مبرراته وشرعيته، بل إنه يصبح ابعد ما يكون عن العالمية والعمومية، ويصبح حكرا على شعوب بعينها، تسعى إلى الاستئثار بجنى ثمار التحول والانفراد بوضع قواعده وضوابطه..».

.. هذا الكلام يعطينا صورة واضحة عن علاقات مصر بدول العالم الخارجى وعلى الأخص الولايات المتحدة الامريكية والكيفية التى ينظر بها الرئيس مبارك إلى مستقبل هذه العلاقات.

..آل جور.. نائب الرئيس الامريكى يصل إلى القاهرة غدا لإجراء محادثات مع الرئيس مبارك حول دفع عملية السلام وتقويم ما تم انجازه فى إطار الشراكة المصرية ـ الأمريكية..

ما يهمنى فى هذا المقام هو التعرض لإطار الشراكة المصرية الأمريكية، فقد توجهت الشهر الماضى لجنة تضم ثلاثة وزراء إلى واشنطن هم د. يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد ومحيى الدين الغريب وزير المالية ود. أحمد جويلى وزير التجارة وهناك تركزت محادثاتهم حول مستقبل الشراكة بين القاهرة وواشنطن..



.. وضح من سير المحادثات ان الولايات المتحدة غير راضية عن بعض جوانب الاقتصاد المصرى، فهى تقول أن مصر مازالت تفرض جمارك بنسبة ٣٠٪ على بعض المنتجات بينما ينبغى الا تتعدى هذه الجمارك نسبة ٥٪ خاصة أن النمور الأسيوية تفرض جمارك فى حدود ٤ ـ ٩٪ رغم الأزمة الاقتصادية.

.. واشنطن أيضا تطالب بتحديد نسبة المنسوجات التى تدخل الأسواق الأمريكية وهى تتهم الشركات والمصانع المصرية (بإغراق!!) السوق الامريكى وتجاوز الحصة المقررة..

أيضا برزت نقطة خلاف جوهرية جدا وهى حقوق الملكية الفكرية التى تريد امريكا تطبيقها على كل المنتجات إعتبارا من فيلم السينما والفيديو إلى علبة الدواء..

.. واعتقد طبقا لاجتهادى المتواضع ان الرئيس مبارك سيشرح لآل جور أن هذه الخلافات قد تم تضخيمها اكثر من اللازم، فمصر بالفعل خفضت رسومها الجمركية إلى ٥٪ على معظم الواردات الأمريكية ماعدا الأدوية لأننا لو جعلنا الدواء الأمريكى مثل الدواء المصرى فى السعر، فسنغلق صناعتنا الوطنية بالضبة والمفتاح ساعتها لن يقبل احد على شراء الدواء المصرى.. وبعدها سنكون مرغمين على أى سعر تفرضه أمريكا لأدويتها حتى لو أصبحت علبة الأسبرين بـ٢٠ جنيها.

.. لقد طبقت مصر تخفيض الجمارك على سلع كمالية وتشجيعية وترفيهية مثل برامج الكمبيوتر واسطوانات الليزر واجزاء ومكونات الحاسب الآلى وافلام الفيديو والسينما، وشرطة المصنفات الفنية تطارد البرامج المنسوخة والمقلدة مطاردة حثيثة دؤوبة الامر الذى يؤكد جدية السلطات المصرية فى حماية الملكية الفكرية الأمريكية، التى يبدو أن الولايات المتحدة اصبحت تشرعها سيفا على بعض الدول دون الأخرى..

.. برامج الكمبيوتر الامريكية يتم نسخها وتقليدها فى الصين بالملايين ويتم ايضا سرقة الافلام السينمائية ببجاحة، ولا تتحدث أمريكا عن إنتهاك حقوق الملكية الفكرية فى الصين لانها سوق ضخم جدا يفتح أبواب رزق ضخمة للشركات الامريكية..

.. نقطة أخرى لابد وأن نضعها فى الاعتبار وذلك عندما أعلن الرئيس فى خطاب عيد العمال أيضا عن تصميمه الحازم لصيانة النسيج الوطنى وفقا لعقد اجتماعى لاصراع فيه ولا احقاد..

.. وهكذا يتاكد يوما بعد يوم حرص الرئيس على الصناعة الوطنية وعدم المساس برزق العمال ومستقبلهم، وفى الوقت ذاته لابد أن تتطور تكنولوجيا المنسوجات لتكون قادرة على المنافسة بنوعية عالية واسعار رخيصة بعد تطبيق (الجات) حيث يصبح الجميع فى السوق سواسية لافضل لمنتج على

اخر إلا بالجودة والتغليف السليم والسعر المعقول.

.. صحيح أن الاقوياء سيحتلون السوق فى البداية ولكن ليس معنى ذلك ان يذهب الضعيف وينتحر لعدم وجود مكان له فى السوق.

.. وجهة نظر الرئيس مبارك والحكومة المصرية بشان الدواء مثلا، أن تساعد أمريكا والدول الغربية شركات الدواء المصرية على تسويق منتجاتها فى أسواق عالمية، ومنحها حق امتياز أدوية معينة ومميزة حتى لا تغلق هذه الصناعة العريقة ابوابها، ويخرج من سوق العمل ٢٥٠ الف عامل وصيدلى وخبير أدوية وهذا يعنى ربع مليون عائلة..

.. هذه المساعدة تعنى أن واشنطن - وغيرها - تنظر الينا نظرة الشريك، والشريك يكون له دور ايجابى ومطلوب منه دور آخر، وهو يختلف قطعا عن التابع الذى ينفذ الأوامر فقط. وبين التابع والشريك فارق كبير..

.. لقد شعرت الولايات المتحدة فى أوقات كثيرة بمدى ارتباط مصالحها بمصر وتاكدت نظريا وعمليا ان (مصر - مبارك) اقوى ركيزة استقرار فى المنطقة.. ودولة بهذه الامكانيات والمقومات لا يمكن أن تملى عليها قرارات او تنفذ مصالح احتكرتها قوة عظمى بعينها تسعى للاستئثار بجنى ثمار التحول والانفراد بوضع قواعده وضوابطه..

.. من هنا تبرز أهمية الشراكة مع الولايات المتحدة، ويبرز أيضا دور الرئيس مبارك فى تحويل هذه الشراكة الى رصيد متنام للدولتين يخدم مصالحهما وفى هذا الصدد نلاحظ سرعة اوروبا فى الاستجابة لمتطلبات العولمة والاقتصاد الجديد من وجهة نظر عادلة ومنطقية حيث قررت تقديم أكثر من مليار دولار لمصر اعتبارا من يونيو ١٩٩٨ ولمدة ثلاث سنوات ثم تجدد حتى الـ٢٠ عاما المقبلة اى أن المجموع سيكون ٦,٥ مليار دولار فى نهاية المدة..

.. هذه المليارات ستخصص لتحديث الصناعة لتكون قادرة على المنافسة فى ظل العصر الجديد للجات ونامل أن تكون واشنطن على نفس القدر من النظرة الواقعية للشراكة الحقيقية.

١

فى دراسة يجرى إعدادها:

مواجهة مخاطر «الجات» على قطاع الدواء

اعلن الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للأدوية انه يجرى حاليا دراسة انشاء مركز اقليمى للبحوث الدوائية كشركة مشتركة تضم فى عضويتها الدول العربية المنتجة للدواء وهى مصر وسوريا والمغرب والجزائر والأردن وغيرها فى اطار الاجراءات التى يتم اتخاذها حاليا لمواجهة اثار اتفاقية الملكية الفكرية لانتاج الدواء.

وقال ان المركز سيهتم ببحوث صناعة الخامات الدوائية خاصة المواد الوسيطة حيث ان التكنولوجيا الموجودة حاليا قديمة وان اقتصاديات الانتاج غير قوية .. مشيرا الى أن المطلوب من منظمة الصحة العالمية عن طريق مكتبها الاقليمى بالاسكندرية حث الدول المتقدمة على تقديم ونقل التكنولوجيا للدول النامية حتى تتمكن من تصنيع الخامات الدوائية اللازمة لانتاج الأدوية الاساسية خاصة أنه لم يتبق لانتهاء المهلة المقررة لتطبيق اتفاقية الملكية الفكرية الا ست سنوات ونصف السنة.

وأضاف الدكتور غراب أن هناك توصية اتخذت فى الاجتماع الأخير للمكتب الاقليمى لنظمة الصحة العالمية بالاسكندرية بضرورة اهتمام الدول العربية ودول شرق البحر المتوسط بالجودة وقيام المنظمة العالمية بتدريب الكوادر الفنية للتفتيش على الشركات فى هذه الدول لتأكيد جودة الانتاج.

الجدير بالذكر ان جملة استهلاك الدول العربية من الدواء تبلغ ٤ مليارات و٥٠٠ مليون دولار سنويا من مجموع جملة الاستهلاك فى الدول العربية ودول شرق البحر المتوسط الذى يبلغ ستة مليارات و٥٠٠ مليون دولار سنويا.

أوضح الدكتور غراب انه تقرر طرح ٤٠٪ من أسهم اربع شركات هى .. المصرية للأدوية والجمهورية للأدوية وسيد للأدوية والعبوات الدوائية فى يوليو القادم وهى شركات رابحة.

وقال انه تم اعتماد ٣٠ مليون جنيه هذا العام للصرف على نظام المعاش المبكر للراغبين فى الشركات الدوائية وتم تطبيقه حتى الآن على حوالى الف عامل بشركتى سيد للأدوية والعبوات الدوائية.

ومن ناحية اخرى قال الدكتور غراب انه تقرر اقامة تعاون مشترك فى انتاج الدواء المصرى والمستحضرات الطبية المصرية فى كل من المغرب وتشاد وأوغندا وساحل العاج باقامة وحدات انتاجية بهذه الدول يساهم فى تشغيلها خبراء وفنيون مصريون بغرض وجود الأدوية المصرية ومستحضراتها فى هذه الدول بصفة دائمة والمشاركة فى عمليات التسويق والبيع للدول المجاورة.



المصدر : الأحـــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣/٥/١٩٩٨

خبـــراء الاقتصـــاد يحـــذرون:

«الجات» ستؤدى إلى زيادة الواردات وهبوط الصادرات العربية

اكد خبراء الاقتصاد ان الالتزام ببنود اتفاقية الجات سيؤدى إلى زيادة الواردات العربية وهبوط الصادرات وذلك بسبب تخفيض التعريفة الجمركية على تجارة السلع الصناعية بشكل عام. وقال الخبراء ان الاسلوب الامثل لمواجهة المنافسة الاجنبية هو رفع القيود الجمركية امام السلع الصناعية العربية وذلك فى إطار السوق العربية المشتركة. وطالب الخبراء بسرعة تحقيق النمو فى اقتصاديات الدول العربية واحداث تطور تكنولوجى بها ليواكب متطلبات عصر المنافسة الذى يشهده الاقتصاد العالمى والتكتلات الاقتصادية مؤكدين ان منطقة التجارة العربية الحرة يجب ان تكون بداية حقيقية لتوجه اقتصادى عربى جديد يستطيع ايجاد مكان لائق به بين التكتلات العملاقة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ٥ / ١٩٩٨

ندوة حول اتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية

كتبت ـ سهير هدايت:

يفتتح الدكتور يوسف والى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة بعد غد الاثنين أعمال ندوة الدائرة المستديرة التى ينظمها الصندوق الاجتماعى للتنمية واتحاد الصناعات المصرية بالتعاون مع شركة مصر للمعلومات والتكنولوجيا حول اتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية «تربس» وذلك لمدة يوم واحد. وصرحت الدكتورة فينيس كامل جودة وزيرة الدولة للبحث العلمى السابقة ورئيسة الندوة بأن برنامج الندوة يتضمن جلسة افتتاحية يلقى خلالها الوزراء المشاركون كلماتهم يعقبها جلسة متخصصة حول جولة اورجواى فى اطار منظمة التجارة العالمية «الجات» يتحدث خلالها الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الاسبق ثم جلسة ثانية تتناول موضوع التكيف والتفاعل مع اتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية «تربس». وأضافت انه سينبثق عن الندوة مجموعتا عمل تخصص المجموعة الأولى لمناقشة موضوع الصناعات الكيماوية والدوائية والغذائية بينما تركز المجموعة الثانية فى مناقشاتها على موضوع الهندسة الوراثية والسلالات النباتية والتكنولوجيا الحيوية.

د. فينيس كامل

وقالت أن الندوة تهدف الى بلورة الموقف الوطنى فى مجال الملكية الفكرية بشكل عام وفى المجال التى تتناوله مجموعة العمل بشكل خاص بهدف نشر المعرفة العامة بين الممارسين للالمام باحكام الشرعية الدولية الجديدة والاعداد للمناسبة الدولية القادمة عام ٢٠٠٠ لمراجعة كل احكام الاتفاقية.

وقالت ان الندوة تتناول بالبحث والمناقشة وثيقة علمية وعملية حول الموقف المصرى تجاه اتفاقية «الجات» فى جهات الانتاج المصرية تتناول بالعرض والتحليل التفصيلى احكام الاتفاقية وخلفياتها ومايترتب عليها بالنسبة للواقع المصرى والظروف الحالية والمستقبلية التى يتوقع ان تتاثر باحكام الاتفاقية والمتغيرات العالمية والمستجدة ومايؤثر فى السوق المصرية بعد انقضاء كل الفترات الانتقالية مما يؤدى إلى اتخاذ قرار مامون العاقبة

مصر: مركز اقليمي لأبحاث الدواء يضم ٥ دول عربية

● القاهرة - «الحياة» - أعلن رئيس «القابضة المصرية للأدوية»، الدكتور جلال غراب، أنه يجري حالياً درس إنشاء مركز إقليمي لأبحاث الدواء كشركة مشتركة تضم في عضويتها دولاً عربية منتجة ابرزها مصر وسورية والمغرب والجزائر والأردن في اطار اجراءات مواجهة آثار اتفاقية الملكية الفكرية لانتاج الدواء.

وقال ان المركز سيهتم بأبحاث صنع خامات الدواء خصوصاً المواد الوسيطة، اذ ان التكنولوجيا الموجودة حالياً قديمة واقتصادات الانتاج ضعيفة، مشيراً إلى ضرورة حض الدول المتقدمة على تقديم التكنولوجيا الى الدول النامية كي تتمكن من صنع خامات الدواء اللازم لانتاج الأدوية الأساسية.

يشار إلى ان إجمالي استهلاك الدول العربية من الدواء يقدر بـ ٤.٥ بليون دولار سنوياً، فيما يبلغ إجمالي الاستهلاك العربي ودول شرق البحر المتوسط نحو ٦.٥ بليون دولار سنوياً.

من جهة اخرى قال غراب انه تقرر طرح ٤٠ في المئة من اسهم أربع شركات هي «المصرية» و «الجمهورية» و«سيد» للأدوية وشركة «العبوات الدوائية» في تموز (يوليو) المقبل، مشيراً الى انها شركات رابحة. وتم اعتماد ٣٠ مليون جنيه السنة الجارية للصرف على نظام المعاش المبكر للراغبين من موظفي هذه الشركات.



المصدر : الأهرام الاقتصادى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ٥ / ١٩٩٨

عالم الاعمال والشركات

فى ظل الاتفاقيات الدولية :

الملكية الصناعية ... كيف نحميها !

مازلنا لم نفكر فيها بالقدر المناسب رغم انها اصبحت واقعا يعيشه العالم ويقترب منا أو نقترب منه كلما مر يوم الا اننا لم نلتفت اليها بعد رغم تاثيراتها البالغة على واقع الصناعة المصرية فى مختلف تخصصاتها ومنتجاتها أوعلي مجمل مستقبلها ٠

اننا نقصد بذلك حماية الملكية الفكرية - بما لنا وبما علينا - وهى ماجاءت به اتفاقية الجات كأحد اجزاء شكلها النهائى والذى وقعت عليه الدول فى مراكش إبريل ١٩٩٤ ٠

دعونا نتحدث بصراحة ونواجه الامر ونقول : لم يتحرك أحد ... وايضا لن ينتظرنا احد ٠



المسألة بإختصار هى ان اتفاقية الجات تضمنت بين ماتضمنته اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية

ورغم انها تعني بكل مجالات الملكية الفكرية الا اننا سنتناول هنا الملكية الصناعية من خلال تقرير هام أعدته المجالس القومية المتخصصة واوضحت فيه الحقوق والواجبات التى ترتبت على المؤسسات المصرية وكيفية الاستفادة من مزايا الاتفاقية الدولية ··· ومن الهام للغاية – كما يشير التقرير- ان يجرى تدارس الاتفاقية بعناية فائقة ، وان يحدث ذلك بقراءة الصريح والضمني فى بنودها · ولامعنى بالتالى لإبداء التضرر مما نصت عليه من مقيدات ، أو الاعتراض على مالم يعد مسموحا به من ممارسات ، لأن هذه كلها مسائل تم حسمها فى المرحلة التفاوضية التى استغرقت سنوات طويلة ، وتم توقيعها بشرط تصديق ، مع غيرها من مجموعة اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة (الجات سابقا) فى إبريل ١٩٩٤ والمستهدف من دراسة الاتفاقية دراسة تحليلية ، هو فهمها واستيعابها ، ورصد ظواهرها واستخراج كوامنها ·

كما تشير الدراسة إلى انه يجب الالمام بهذه الاتفاقية بكل العمق وهو الالمام بأهم ادارة قانونية دولية في التاريخ المعاصر ، وما تفرضه بالتالي من اوضاع جديدة تؤثر بشكل عام فى مسار الاقتصاد العالمى ، وبشكل مباشر فى اداء أجهزة البحث والتطوير وكذلك التعرف علي الحقوق والواجبات الجديدة التى يفرضها وجود الاتفاقية ، والتي هى فى الحقيقة شرعية دولية جديدة وتعهدت الدول المشاركة فيها بأخذها تماما فى الحسبان وتعديل تشريعاتها الوطنية لتكون متسقة مع بنودها عند سريان مفعولها ·· وحقيقة الامر ان الاتفاقية تعتبر منطوقا بالحد الادنى للواجبات في حماية حقوق الملكية الفكرية التى تلتزم بها الدول المشاركة (المادة ١ - ١) تجاه المواطنين والاجانب (المادة ١-٣ ، والمادة ٣-١) والباب مفتوح طبعا لمن يريد أن يلزم نفسه بالمزيد من الواجبات كما او كيفا ، اما الحقوق التي تترتب للمجتمع فى المقابل فلا يعرف لها حد اقصى وانما ترك إدراكها للإجتهادات بعد ان يتم استيفاء حقوق اصحاب الملكية الفكرية ، دون أن يرد فى شأن معظمها نصوص صريحة ·

وتضيف الدراسة أنه من الضرورة التعرف على مايمكن ان تتيحه الاتفاقية من ممارسات يسمح بها فى ظل الشرعية الدولية الجديدة أوما تنهى عنه أو تحرمه ، وفي تعرفنا علي ماتحرمه الاتفاقية ، يمكننا ايضا أن نلتقط ماتفيد بإباحته ، ولو ضمنيا أو بشكل غير مباشر وبدون نص صريح يقول بتلك الاباحة ، وهو مايفيد فى معرفة المجالات والانشطة التى يمكننا ان نخوض فيها دون ان يعتبر ذلك تجاوزا وفق النصوص الصريحة للإتفاقية ، ذلك ان الاوضاع التى نلتزم بها طبقا للإتفاقية من حيث واجباتنا وواجبات الغير وحقوقنا وحقوق الغير ، سوف تترجم إلى مواد تدرج فى قانون براءات الاختراع المصرى الجديد ، والشروح المرتبطة به وقد استغرق فترة طويلة من الاعداد والمراجعة وترجع اهمية التعرف بكل دقة وتفصيل علي الحقوق والواجبات ، الصريح ذكره في الاتفاقية والضمنى إلى أن احدا فى الاغلب لن يبصرنا بما تسمح به الاتفاقية ، ولكن هناك الكثيرين الذين سوف يذكروننا بما تنهى عنه أو تحرمه · ونحن نعلم ايضا ان هناك بعض التلويح بإمكان فرض عقوبات معينة (ولو علي المستوى الثنائى) فى حالة الاخلال بالإلتزامات التى تفرضها الاتفاقية وفي نفس الوقت هناك كثير من التصريح بإمكان قدوم فرص كبيرة للإستثمار الاجنبى المباشر وغير المباشر في حالة الالتزام فى مصر بما تفرضه الاوضاع الجديدة ·

والسؤال المطروح الآن مادامت الاتفاقية اصبحت حقيقية عالمية منذ اول يناير عام ٩٥ وسوف تصبح حقيقة مصرية بعد انتهاء فترة السماح ···· فالسؤال هو كيف يمكن ان نتعايش ايجابيا معها ؟

الاجابة جاءت في الدراسة حيث تقرأ النصوص وتقول مايلى ·

● اهمية الاحتكام الى الاهداف الاساسية للاتفاقية ، إذا مانشب خلاف فى تطبيق النصوص (المادة ٧) ·

● اهمية الاحتماء بحق الدولة فى حراسة المصالح الحيوية للمواطنين ، إذا مورست أعمال مضادة لتلك المصالح (المادة ٨) ·

● يجب التنبه إلى قيمة قاعدة إستنفاد الحقوق ، وفائدته العملية في محاصرة الاضرار المحتمل وقوعها ، وحق الدولة بالتالى فى الاستفادة من المنافسة السعرية في السوق العالمية (المادة ٦) ·

● يعتبر الترخيص الاجبارى وسيلة هامة لتصحيح الاوضاع التي تنتج عن الممارسات الجائرة والمضادة للتنافس ، وكذلك للردع عنها ، ولمواجهة ظروف الطوارىء القومية (المادة ٣١) ·

● من المصلحة العامة اصدار دليل استرشادى عن معاملات نقل التكنولوجيا ليستفيد به اختياريا ، والمفاوضون والمتعاقدون المصريون (المادة ٤٠) ·

● لايجوز إضفاء الحماية ، من خلال براءات اختراع جديدة في مصر على السلع المتداولة حاضرا فى الاسواق ومنها السلع الغذائية والدوائية (المادة ٢٧ - ١) .

● يجب التعرف علي حقائق الامتدادات الجديدة (وهى نوعية وزمنية) لحقوق اصحاب الملكية الصناعية ، والعمل لمحاصرة سلبياتها ، ومع احترام كل الحقوق في نفس الوقت ومن ذلك مجموعة الحقوق الاستئثارية ومواجهتها بالإستفادة من قاعدة استنفاذ حقوق (المادة ٦) ، والقيود التى ترتبط بطريقة الانتاج المحمية ومواجهتها بالإستخدامات غير المباشرة للطريقة (المادة ٢٨ - ١ ب) وعبء الإثبات الذى يقع على عاتق المدعي عليه (المادة ٣٤) ، واستطالة فترة الحماية ومواجهتها بالعمل الفورى في مؤسسة البحث والتطوير الوطنية للتعلم من التكولوجيا المحمية ، . (المادة ٣٣) .

● الاستثمار الاجنبى ومايأتى معه من تكنولوجيات متطورة فى الانتاج والآداء والتسويق دور هام فى عصر الانفتاح على السوق الكونية ، مما يوجب تطوير وتجانس كل البيئة التشريعية في مصر ومن اهم عناصرها حقوق الملكية الفكرية .

● لمؤسسة البحث والتطوير الوطنية دور محوري وبالغ الاهمية فى المرحلة الجديدة وفى ظل الواجبات والحقوق المترتبة علي حماية حقوق الملكية الصناعية ، وهو دور يختلف عن كل ما ألفته تلك المؤسسة فى تاريخها حتي الآن ومن ذلك مايخدم الصناعات عامة وصناعة الغذاء والدواء خاصة .

● يجب التعرف على الفرص التى يتيحها شرط الافصاح عن المعلومات المتضمنة في براءات الاختراع وهو فرص للتعلم (وكلها حقوق) ، ولكن تتوازن معها الحماية الصارمة لتلك المعلومات (وكلها واجبات) (المادة ٢٩-١) ومن المعلومات التي يجب الافصاح عنها ويستفاد بها مايخص طلبات الحماية في البلاد الأخرى (المادة ٢٩ - ٢) ، وما يلزم في مناسبات طلب الحصول على الموافقات التسويقية للمنتجات الغذائية والدوائية (المادة ٣٩ - ٣) .

● يفيد التنبه إلى الحقوق المترتبة لكل الاطراف المتعاملة فى حقوق الملكية الصناعية فى تحديد الادوار الصحيحة ، واسنادها لأهل الجدارة من الراغبين وذلك بعد تمام التنبه إلى حقيقة المؤثم من الاعمال (المادة ٦١) .

● ومن اهم مايجب ان يتعرف عليه الممارسون - خاصة فى مؤسسة البحث والتطوير - الابعاد الحقيقية للهندسة العكسية ، ودورها في التعلم من منجزات الآخرين ومع الاحترام فى نفس الوقت لحقوقهم وتعاظم هذا الدور عالميا في ظروف التنافسية الحالية (تخلو الاتفاقية من أى خطاب لهذا الموضوع)

● من المعلومات التكنولوجية مالاتصدر لحمايته براءات اختراع (لاسباب شتى) الامر الذى ترتب عليه بعض الحقوق والواجبات ، ومايجب ان تحيط به علما مؤسسة البحث والتطوير (المادة ٣٩) .

● كثر الحديث (بل النقاش المحتدم) حول موضوع التأجيل والتعجيل في تطبيق الاتفاقية وعن مكاسب وخسائر كل من الإختيارين ، ومن المؤكد ان العمل للتأهب لملاقاة الاتفاقية فى اعبائها خير الف مرة من كثرة الجدل حول البديلين .

- هناك مكاسب يمكن الحصول عليها من خلال المعاملة الخاصة التى تنالها الدول الاقل نموا (المادة ٦٦) والتعاون الفنى لتطوير الاجهزة المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية (المادة ٦٧) .

- توجد احتمالات هامة للإنتفاع بالتصرفات التى وقعت أو تقع قبل التطبيق الفعلى للإتفاقية فى مصر ولا يسمح بإمتداد احكام الاتفاقية اليها بأثار رجعية (المادة ٧٠ - ١)

- يمثل امتداد احكام الاتفاقية إلى الملكية الفكرية التى تكون لاتزال محمية وقت تطبيق الاتفاقية ورفعها إلى مستويات اعلى ، عاملا ضاغطا يجب التنبه لعواقبه (المادة ٧٠ - ٢) - يجب النظر إلى الرصيد الهائل من الملكية الصناعية التى سقطت فى الملك العام على انه فرصة متاحة لأنشطة البحث والتطوير ، دون ان تغيب عن الانظار القيمة الاعظم للمعارف التكنولوجية الاحدث (المادة ٧٠ - ٣) .

- مطلوب فى نفس الوقت التنبه لكافة الآثار المترتبة على التصرفات التى وقعت أو تقع قبل التطبيق الفعلى للإتفاقية والتى تمتد إلى مابعد تاريخ التطبيق والتكلفة المحتملة لتلك الآثار ووسائل تقليصها (المادة ٧٠ - ٤) .

- تسمح الاتفاقية برفع مستويات الحماية (مدة ونطاقا) للإختراعات التى لم يبت فى طلباتها وقت تطبيق الاتفاقية إلى المستويات الجديدة (المادة ٧٠ - ٧) .

● تفرض الاتفاقية انشاء آلية (اصبحت موجودة حاليا) لتستقبل طلبات الحماية للإختراعات الكيميائية الصيدلية والزراعية من ١ / ١ / ١٩٩٥ ، على ان يبت فى جدارتها بالحماية بعد انقضاء الفترة الانتقالية (المادة ٧٠ - ٨) .

- هناك دعوة خارجية لتوفير نوع من الحماية الممتدة إلى الوراء - تسمى الحماية الانبوبية - في مجالات الدواء والغذاء ، ولا يوجد مايساندها فى احكام الاتفاقية الصريحة .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/٥/١٩٩٨

● تفرض الاتفاقية لأصحاب طلبات حماية الاختراعات الكيميائية الصيدلية والزراعية الحق في الحصول على الموافقة على تسويق منتجاتها في البلاد فورا ولمدة خمس سنوات ، وبصرف النظر عن الفترة الانتقالية أو عن موعد البت فى طلبات الحماية (٧٠ - ٩) .

● يجب التنبه إلى حقيقة أن هناك فرصة قادمة عام ٢٠٠٠ فى منظمة التجارة العالمية لمراجعة الاتفاقية وتعديلها حسب الحاجة (المادة ٧١) وكذلك عام ١٩٩٩ بالنسبة لموضوع أشكال الحياة التى يمكن حمايتها لأغراض الاستغلال التجاري (المادة ٢٧ - ٣ ب) .

● تتصاعد اهمية الدور الذى يتولاه مرفق حماية حقوق الملكية الصناعية فى البلاد (مكتب براءات الاختراع) فى ظل الشرعية الدولية الجديدة لذلك يجب ان يتطور هذا المرفق بشكل جذرى فى كل جوانب انشطته : فكرا وممارسة ، وتنظيما ، وقدرة على الأداء المتطور ، ومن حيث المعدات الحديثة لتداول المعلومات على المستوى المحلى وعالميا .

و للحديث بقية عن التحولات الواجبة فى مؤسسات البحوث والتطوير قبل ان تنتهى الفترة الانتقالية ونواجه الاتفاقية بما تطرحه من قيود ونفقد مايمكن ان يكون بين سطورها من مزايا .

■■



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/٥/١٩٩٨

□ فى ندوة التكيف مع اتفاقية التجارة العالمية:

تعديل القوانين والاتفاقيات الخاصة بالعلامات التجارية

استراتيجية لرفع معدلات التنمية الزراعية وتحسين نسب الاكتفاء الذاتي

اكد الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى ان الوزارة اتخذت الخطوات التنفيذية اللازمة لتسجيل جميع اصناف الحاصلات الزراعية المستخدمة فى مصر منذ زمن طويل.

جاء ذلك فى كلمة الدكتور يوسف والى فى افتتاح ندوة الدائرة المستديرة التى نظمتها شركة «مصر للمعلومات والتكنولوجيا بالتعاون مع اتحاد الصناعات المصرية والصندوق الاجتماعى للتنمية لمناقشة اتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية «التربس» القاها نيابة عنه المهندس محمد الشاهد وكيل الوزارة للشئون المالية والادارية.

واضاف انه تم اصدار قرار بتشكيل اللجنة القومية للامان الحيوى تضم اعضاء من كافة الوزارات المعنية والجامعات ومراكز البحوث لضمان السلامة الغذائية والبيولوجية للمنتجات المهندسة وراثيا.

واكد أن الوزارة حرصت منذ وقت مبكر على اقامة علاقة متصلة بين مركز البحوث الزراعية فى مصر والمراكز البحثية الدولية التابعة للمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية والدولية.

واشار الى أن هذه الشراكة البحثية تكفل الاستفادة من النتائج البحثية المتقدمة فى هذه المجالات بعيدا عن متطلبات حقوق الملكية الفكرية التى تتركز مخاطرها على انتاج الادوية والمستحضرات الكيماوية خشية ارتفاع اسعار منتجاتها.



د. يوسف والى



د. ظافر البشرى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٥/٥/١٩٩٨

وقال الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ان الوزارة اصدرت بروتوكولا لتسجيل أصناف الحاصلات الزراعية يحدد الاسس والقواعد التى يلزم اتباعها عند اختيار وتسجيل وتداول أصناف الحاصلات الزراعية قبل استخدامها فى الزراعة المصرية لمنحها حق الحماية عنداقرارها وتطبيقها.

واضاف ان العالم شهد خلال الاونة الاخيرة مجموعة من التطورات السريعة والجذرية التى كان من شانها تغير ملامح المناخ السياسى والبيئةالاقتصادية الدولية حيث شهد العالم منذ بداية التسعينات عده تغيرات وتطورات واكبها التوصل الى واحدة من اهم الاتفاقات العالمية خلال هذا القرن وهى اتفاقية الجات ثم ظهور منظمة التجارة العالمية.

واكد ان قيام هذه المنظمة له انعكاسات كبيرة على اقتصاديات جميع دول العالم النامى منه والمتقدم سواء بالايجاب او بالسلب مشيرا الى عملية تحرير التجارة العالمية والذى يعد بدوره احد المتغيرات الاقتصادية التى سوف تلقى بظلالها على اقتصاديات الدول المختلفة ومنها مصر وبدرجات متفاوتة.

وقال ان قطاع الزراعة وضع خلال العقدين الماضيين أستراتيجية للتنمية الزراعية فى الثمانينات والتسعينات كان لهما اكبر الأثر فى رفع معدلات التنمية الزراعية وزيادة الاراضى المستصلحة وزيادة الانتاجية وتحسين نسب الاكتفاء الذاتى.

وقال الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ان الدول والمؤسسات الدولية المانحة اشادت باستراتيجية التنمية الزراعية التى انتهجتها مصر فى التسعينات واعتبرتها نموذجا يحتذى به فى قطاعات الاقتصاد القومى الاخرى فى مصر و قطاعات الزراعة فى الدول النامية نظرا لما تضمنته من سياسات تدريجية لا يترتب عليها اختلالات غير محسوبة.

وأعلن الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتموين فى كلمته التى القاها نيابة عنه المهندس محمد يوسف عمر رئيس مصلحة التسجيل التجارى أن الوزارة تقوم حاليا بتعديل القوانين والاتفاقيات الخاصة بالعلامات والبيانات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية بما يساير متطلبات العصر وما يطرحه من تطور سريع فى مجال التكنولوجيا.

وأشار الى ان الوزارة اعدت مشروعا لتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٧ لسنة ٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية ولائحته التنفيذية حتى يتمشى مع التزامات مصر الناجمة عن انضمامها لاتفاقية التربس مشيرا الى ان الجانب الاكبر من الأحكام المعدلة تدور حول العلامة التى لم تستخدم بصفة جدية بعد انقضاء مدة لاتقل عن ثلاث سنوات بدلا من خمس سنوات ونقل ملكية العلامة للغير مع المنشأة او بدونها.

وأوضح أن التعديل تناول ما يتعلق بالناحية الجنائية لحماية حقوق صاحب العلامة مشيرا الى ان الوزارة أعدت مشروع قانون للرسوم والنماذج الصناعية تجرى مراجعته حاليا ويتضمن احكاما متكاملة .

واكد ان مصر بصدد الانضمام الى بروتوكول اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولى للعلامات لسنة ١٩٨٩ ومعاهدة قانون العلامات التجارية لسنة ١٩٩٤ واتفاقية نيس بشأن التصنيف الدولى للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات لسنة ١٩٥٧ مشيرا الى أن الوزارة تقوم حاليا بتدريب العاملين بمكاتب الملكية الصناعية وايجاد كوادر فنية عالية المستوى كما يتم تحديث المعدات وادخال الحاسبات الالية فى اعمال الملكية الصناعية.

واكد الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى فى كلمته التى القاها نيابة عنه الدكتور عادل عباس وكيل اول وزارة البحث العلمى، اهتمام الوزارة بموضوع الملكية الفكرية فور انتهاء مفاوضات جولة أورجواى فى ديسمبر ٩٣، مشيرا إلى ان هذا الاهتمام تمت ترجمته إلى مجموعة من الأفعال هى صياغة المشروع الجديد لقانون براءات الاختراع ليحل محل القانون الحالى على النحو الذى يتسق مع احكام الاتفاقية.

وأشار إلى ان أخطر أنواع الملكية الفكرية هو مايولد نتيجة لجهود البحث العلمى والتطوير التكنولوجى، مشيرا إلى ان العالم قد اقبل بالفعل على مرحلة ستشهد فيها اختراعات علمية وتكنولوجية كبرى مما يعنى من الناحية الفعلية أن مؤسسة البحث والتطوير ستصبح تحت الظروف الجديدة مرفقا اقتصاديا بالدرجة الأولى.

واكد ان الوزارة تولى اهتماما خاصا بتطوير مرفق براءات الاختراع الوطنى التابع لاكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، على احدث نمط ممكن لارتباطه الوثيق بالملكية الفكرية ودوره المأمول فى ترجمة اتفاقية التربس إلى حقوق وواجبات صريحة يتعاون عليها كل المشاركين فى انشطة الابتكار والتطوير الوطنية او أصحاب براءات الاختراع.

ثم القى الدكتور محمد الغمراوى وزير الدولة للانتاج الحربى كلمة اكد فيها حرص القيادة السياسية لمصر على دفع أعمال التنمية رفعا لمستوى معيشة المواطن المصرى والوصول إلى اقتصاد مصرى قوى حر ينعم فيه الاقتصاد بانتاجية عالية ويحقق جودة افضل ويساعد على زيادة الانتاج ورفع الانتاجية وتوفير فرص العمل للعمالة.

وقال أن الحكومة حرصت على ثبات السياسة الاقتصادية لمصر واتخذت من الخطوات ما ادى إلى خفض معدل التضخم إلى حوالى ٤٪ مشيرا إلى أن الحكومة طرقت تنفيذ مشروعات ضخمة وخطط شملت توفير بنية اساسية قوية واقامة مشروعات انتاجية.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧/ ٥/ ١٩٩٨

إسرائيل تحتج على قرار أميركي يتعلق بحقوق الملكية الفكرية

■ احتجت اسرائيل على قرار للولايات المتحدة يقضي بادراجها في قائمة الدول التي يتعين مراقبتها جيدا لانتهاكها حقوق الملكية الفكرية.

وقالت وزارة التجارة والصناعة الاسرائيلية في بيان ان اسرائيل تسعى لرفع اسمها من القائمة وانها اتخذت بالفعل اجراءات لتعزيز مراقبة حقوق الملكية الفكرية. وجاء في البيان «ترى وزارة الصناعة انه من الغريب ادراج اسم اسرائيل في القائمة في وقت تعزز فيه مراقبتها لحقوق الملكية الفكرية». وقال مسؤول في الوزارة طلب عدم ذكر اسمه ان اسرائيل علمت بالقرار يوم الجمعة.

وكانت اسرائيل مدرجة في قائمة مراقبة في عام ١٩٩٦ الا ان المسؤول الاسرائيلي قال ان القرار الاميركي لا يعني ان واشنطن ستفرض اي نوع من العقوبات على اسرائيل في هذه المرحلة.

ومضى يقول: «نتعامل مع الامر بجدية، وهذا سبب تقدمنا باحتجاج». وأوضح المسؤول ان واشنطن بررت قرارها بانتهاك شركات اسرائيلية لحقوق التاليف وخاصة ما يتعلق باقراص الليزر اضافة الى قرار اسرائيلي جديد مثير للجدل اقره البرلمان أوائل العام الجاري.

وتقول شركات ادوية اميركية انه من شان تطبيق القانون الجديد اعطاء شركات الادوية الاسرائيلية ميزة منافسة غير عادلة. الا ان المسؤول الاسرائيلي قال ان اسرائيل ترى ان القانون سيكون مقبولا للولايات المتحدة.

واستطرد قائلاً: «قانوننا يتفق مع القانون الاميركي (المناظر) ومن ثم فنحن لا نعرف اين المشكلة».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحـــــرار

التاريخ : ٩/٦/١٩٩٨

المشاركون فى ندوة اتفاقية التجارة الدولية يطلبون

إنشاء جهاز وطنى لرعاية حقوق الملكية الفكرية الصناعية

طالب المشاركون فى ندوة اتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية التى تنظمها الصندوق الاجتماعى للتنمية بالتعاون مع شركة مصر للمعلومات بضرورة انشاء كيان وطنى لرعاية قضايا الملكية الفكرية الصناعية فى مصر وبحيث يتمتع بالقدرة على الحركة والمرونة والاتصالات الفاعلة السريعة.

واعلنت الدكتورة فينيس كامل جودة رئيسة الندوة ان هذا الكيان يجب أن يتولى نشر الوعى بين الباحثين والمنتجين بموضوعات وقضايا الملكية الفكرية الصناعية وعقد ندوات تتناول جوانب اكثر تخصصا للملكية الصناعية واصدار نشرات توعية توضح التحديات التى تنطوى عليها الاتفاقية بالاضافة الى متابعة جميع التطورات والمستجدات على الصعيد العالمى للملكية الصناعية وتعميم معلوماتها على كل الاطراف المعنية.

ودعت الندوة وزارة التربية والتعليم العالى بان تدرج موضوع الملكية الفكرية بشكل عام والملكية الصناعية خاصة وتشريعاتها وتطبيقاتها فى مناهج التعليم المناسبة وكذلك تدريب العاملين فى مجالات القضاء والادعاء والدفاع على التعامل مع قضايا الملكية الصناعية والاعداد لتشكيل دوائر للقضاء المتخصص فى ذلك المجال.

واكدت ندوة اتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية على حاجة انشطة البحث العلمى والتطوير الى الاستعانة بكل مصادر معلومات الملكية الصناعية وانشاء انشطة تخصصية تهدف الى التعريف بتلك المصادر ومن بينها وثائق براءات الاختراع ووسائل الاستفادة منها.

وطالبت بتعاون جميع الاطراف المعنية فى اعداد الموقف الوطنى بالنسبة للموضوعات التى تثار ويجرى حولها التفاوض فى اللقاءات التى تديرها منظمة التجارة العالمية خلال عامى ١٩٩٩ و٢٠٠٠



مصر عام ٢٠٠٠

بقلم: **محمد على إبراهيم**

هل نموت جوعا ومرضا؟!

«الملكية الفكرية» تنتهك حقوق الإنسان
العلم.. أفضل سلاح للمستقبل

.. عشنا طويلا تحت مظلة حماية الصناعة الوطنية، حتى نسينا طعم المنافسة.. لم يكن خطؤنا ان القيادة السياسية فى الستينيات والسبعينيات رسمت استراتيجية التصنيع بحيث تحقق الاكتفاء الذاتى للسوق المحلية وتظل أسيرة «المحلية» بشروطها المتدنية من ناحية الجودة والسعر والتوريد وايضا المواد الخام، ولكن علينا الآن أن ندفع ثمن الخطأ.

.. لم يدر بخلد المخططين انه سيجئ يوم بعد عشرين او خمسة وعشرين عاما نوقع فيه على اتفاقية اسمها «الجات» ويبرز مصطلح اسمه «الملكية الفكرية» يقضيان تماما على اى شروط محلية او حواجز جمركية او اجراءات حماية للصناعة والزراعة الوطنية.

.. صحيح ان صناعاتنا تدنت فى النوعية الى مستويات مخجلة فى بعض المنتجات، وصحيح ايضا انه لولا اجراءات الاصلاح الاقتصادى العاجلة والخصخصة وتعديل مسار الشركات الخاسرة وتحديث الادارة وتطويرها، لما كان لنا مكان على خريطة «الغد» الاقتصادية، ولما نجحنا فى الصمود وفرض كلمتنا - احيانا - على بعض الاسواق وامام بعض التحديات.

.. لكن كان من نتيجه سياسة الحماية والتوجه المحلى التى اعتاد عليها الشعب - وهذا مكمن الخطورة - اننا اصبحنا اقل الدول تصديرا فى مجموعة الدول التى تماثلنا انتاجا ومرتبة اقتصادية فبلغت نسبة الصادرات اقل من ٢٣٪ من الناتج المحلى وأصبحت السوق المصرية بعد توقيعنا على اتفاقية «الجات» والتزامنا ببنودها معرضة لغزو السلع المستوردة من الخارج الأكثر جودة والاقل ثمنا والاكثر تطورا من الناحية التكنولوجية.

.. ورغم يقينى بصواب ما اقدمت عليه الحكومة من تطوير للصناعة وتحرير للتجارة لنستطيع تحسين قدرتنا التنافسية، الا ان الامر لن يخلو من مخاطر سيتحملها المواطن البسيط والمتوسط والقادر.

.. اخطر ما يقلقنى فى موضوع «الجات» وتوابعه فى مصر هو مصطلح «الحماية الفكرية» وهو باختصار شديد ان اى



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩/٥/١٩٩٨

شركة دواء مصرية لن تستطيع انتاج «مضاد حيوى» او حتى «قطرة للعين» بنفس التركيبة الامريكية او الغربية او بنفس الاسم، وستختفى من على كل علب الدواء ومساحيق الغسيل والشامبو والتليفزيونات والفيديوهات وجميع الاجهزة المنزلية والكهربائية عبارة «صنع فى مصر بتصريح من شركة (س) اليابانية او الامريكية او الاوروبية».

.. هذا الشرط الساخن فى «الجات» يسرى على كل شئ ما عدا مبيعات الإسلحة وادوات الدمار الشامل.. يعنى انهم يوافقون على تصدير الموت والدمار لنا، لكنهم لن يبيعوا حبة قمح او قرص اسبرين او قطرة لعيون الاطفال بمقتضى قانون الملكية الفكرية..

.. ساضرب مثلا بالكويت فقد اشترت فى الفترة من عام ١٩٩١ الى ١٩٩٤ سلاحا وعتادا بـ١٩ مليار دولار ولكنها بعد «الجات» لن تستطيع شراء ما قيمته ١٩ دولارا امريكيا الا اذا تحققت شروط الملكية الفكرية ولن تتحقق!

.. لقد فكرت الولايات المتحدة واوروبا واليابان فى شئ اخر يجعل اقتصادياتهم منتعشة ومليئة بالحيوية بعد ان تحل النزاعات، وهداهم تفكيرهم الى احياء فكرة (الاحتكار) القديمة.. كل تكنولوجيا مهما كانت هايفة ملكهم، كل قرص اسبرين ملكهم، كل صابون وموسى حلاقة وزجاجة عطر وماركة ملابس نسائية او رجالية لن يباع الا بإذنهم.. كل حذاء رياضى وساعة يد وتليفزيون.. كل قطعة شيكولاتة وشريحة جبن وزجاجة مياه معدنية لن نستطيع شراءها الا باوامر الكبار.

.. لقد تحول العمالقة الى نسور جارحة وديناصورات تاكل لحم فقراء العالم الثالث، الذين نسوا فى زحمة البحث عن لقمة العيش وسقف يقيهم من تقلبات الطقس ان يخترعوا شيئا ويسجلوه باسمهم حتى لو كانت ابرة خياطة او مشروبا غازيا او علبة شاى.

.. ان الغرب يتحدث الآن عن انتهاك حقوق الانسان فى دول العالم الثالث كلها، ويندون بالديكتاتورية وغياب الديموقراطية والتعذيب فى السجون، وانا هنا اسالهم سؤالا منطقيا: هل ما يعتزمون تطبيقه تحت اسم «الملكية الفكرية» يعتبر احتراما لحقوق الانسان؟! وهل استحالة حصول المريض على قرص دواء من انتاج شركة ما وحرمانه من العلاج يعتبر حماية لحقوق الانسان؟!

.. ان امريكا والغرب باكمله يتحدثون الآن عن تحرير التجارة والعولمة وفتح الاسواق وتحول العالم الى قرية

صغيرة بعد ان حصلت الشركات الصناعية عندهم على الاف الامتيازات والاعفاءات، فالمانيا لم تدفع مقابلا لتصنيع الدواء الا عام ١٩٦٦ واليابان بدأت تدفع الضرائب عن نفس الصناعة عام ١٩٧٦ وايطاليا ١٩٨٢ وفرنسا ١٩٨٤ وانجلترا ١٩٨٦ والدولتان الأخيرتان (فرنسا وبريطانيا) كانتا تطبقان نظام القطاع العام فى معظم صناعاتها الحيوية ومنها الدواء.

.. ان ما يقلقنى بشدة فى عالم الغد اننى اشعر ان الجيل الذى يتولى المسئولية فى بعض المواقع الآن لا تشغله قضية البحث العلمى والاختراع والتكنولوجيا، قدر ما تشغله قضايا اخرى اقل تاثيرا وادنى مرتبة..

.. آباؤنا واجدادنا ربما كانوا مشغولين بقضايا التحرر والاستقلال ثم استهوتهم احلام القومية العربية والمد العربى والشلال الهادر.. وأفاقوا على هزيمة ١٩٦٧ وانشغلوا بعدها بالثار وحققوا النصر ١٩٧٣ واستعادوا الارض.. لكن ماذا فعلوا بعدها؟!

.. فى سراديب الجامعات الاف من رسائل الدكتوراة والماجستير وفى المركز القومى للبحوث ملايين الافكار.. وكل يوم تقرأ فى الصحف عن (الكمبيوترات) التى يقدمها وزير التعليم للمدارس وأراهنه إن كان الطلاب يحصلون على تدريب كاف عليها او يتخرجون فى الجامعة وهم ملمون باساسياته.. والا لماذا يلتحقون بعد التخرج بدورات اللغات والكمبيوتر؟!

.. بدون الاهتمام بالعلم والانفاق عليه بسخاء لن نجد شيئا نقف به امام «الملكية الفكرية» واخواتها، وانظروا ماذا فعلت اسرائيل فى ٥٠ عاما وماذا فعلنا نحن اكثر من الكلام.. الاولوية غدا ستكون للعلم اولا وثانيا وثالثا.. مستعدون لربط الحزام على اخره بشرط ان نزيح غول الملكية الفكرية عن اولادنا. العلم فقط وليس تحرير التجارة والعولمة والانفتاح هو الذى سيضعنا على خريطة المستقبل.. وبدونه ستفجر العنف والبلطجة والشرور اذا وجدت دول العالم الثالث ان الملكية الفكرية سلبتها من كل مقومات الحياة.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ / ٥ / ١٩٩٨

بسبب القرصنة الصيدلانية وبرامج الكومبيوتر

مصر والكويت وعشر دول أخرى في لائحة الدول "المراقبة" أميركياً

□ واشنطن - بتسي لاون المعلوف

■ أدرج مكتب ممثل الولايات المتحدة التجاري اسرائيل ومصر والكويت ونحو عشر دول أخرى في لائحة «الدول التي تجب مراقبتها أكثر من غيرها» لأنها تغض النظر عن القرصنة في مجال المواد الصيدلية وبرامج الكومبيوتر والأفلام السينمائية والتسجيلات وانواع أخرى من الممتلكات الفكرية.

وجرت عملية الادراج في وقت مبكر من الشهر الجاري بعد المراجعة التي يجريها المسؤولون الأميركيون عن الشأن التجاري كل عام لكفاية أنظمة حماية الملكية الفكرية وفعاليتها في اكثر من سبعين دولة.

وذكر تقرير، أصدرته ممثلة الولايات المتحدة التجارية تشارلين بارشفسكي، بعد اتمام المراجعة، ٤٧ دولة أخرى منها قطر والبحرين والامارات ولبنان وتونس واليمن لأسباب أهمها ان مقاييس هذه الدول، بالنسبة الى حماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة ببرامج الكومبيوتر، «تقل فاعلية، عن المقاييس الأميركية المماثلة لكن ليس بالخطورة التي تقصر بها مقاييس الدول التي تجب مراقبتها أكثر من غيرها».

وفي اسرائيل خمسة مصانع تستطيع انتاج الأقراص المدمجة بكمية تراوح بين ٥٠ و٦٠ مليون قرص يصدر معظمها.

ويذكر التقرير هذا العامل، مع عامل تقاعس الحكومة الاسرائيلية الدائم عن اتخاذ ما يلزم من اجراءات، ويحض اسرائيل على اتخاذ تدابير فعالة للجم القرصنة في مجال الاقراص المدمجة ولإعادة النظر في التبدلات المرتقبة في انظمتها وقوانينها الخاصة بالاستيراد التي ستؤثر على استيراد المواد الصيدلية.

ويقول التقرير: «ان قانون حماية الملكية الفكرية في اسرائيل غير كاف ولا يتماشى مع متطلبات العصر فالتطبيق، والعقوبات غير فعالة، وتتنامى بسرعة مشكلة انتاج الاقراص المدمجة على نحو غير قانوني».

ويشير التقرير الى ان الكنيست الاسرائيلي اخفق مراراً وتكراراً في الوفاء بوعده واصدار اصلاحات تشريعية. ويشكو التقرير، الى ذلك، من ان اسرائيل لم تبذل محاولات جدية للجم القرصنة الخاصة بالملكية الفكرية.

ويقول التقرير أيضاً ان اسرائيل أعدت مشروع قانون جديد يحمي حقوق الملكية الفكرية منذ عدد من السنوات ولكنها لم تحول المشروع الى قانون كان مفترض فيه ان يراعي المقاييس الدولية ويتقيد بها.

ويوضح التقرير ان نص مشروع القانون لا يتماشى مع هذه المقاييس الدولية.

كما أدرج مصر في عداد الدول التي يجب ان تحتل المقام الأول في لائحة الدول التي تجب مراقبتها بشدة لأسباب أهمها ان القانون المصرى الحالى، الذي يحمي حقوق الملكية الفكرية، لا يوفر حماية كافية في مجال المواد الصيدلية.

وتلفت ممثلة الولايات المتحدة التجارية في تقريرها الى ان الحكومة الاميركية قدمت الى الحكومة المصرية مساعدات لا يستهان بها مساهمة منها في إعداد تشريعات كافية يمكن أن توضع موضع التنفيذ قبل عام ٢٠٠٥، وهو العام الذي قالت السلطات المصرية انه سيكون عام بدء التشدد في المقاييس.

ويرغب المسؤولون الاميركيون عن الشأن التجاري في ان تطبق مصر قانونها الخاص بالعلامات المسجلة على نحو اكثر تشدداً وجدية.

ولكن بالنسبة الى مسالة تحوز على اهتمام كبير من الشركات الاميركية، اي مسالة قرصنة برامج الكومبيوتر، يشير التقرير الى أن مصر خطت خطوة مهمة الى الأمام في أيلول (سبتمبر) الماضي عندما عادت الى تطبيق قوانينها الخاصة بمكافحة قرصنة برامج الكومبيوتر.

ويضيف التقرير: «يوجد ما يدعو الى الامل في ان مصر ستعترف باهمية التطبيق الحازم الجيد للقوانين الخاصة بحماية الحقوق الفكرية. وفي العام المقبل نتطلع الى مصر لكي تتحرك بسرعة في مجال تطبيق احكام قانون حماية الملكية الفكرية وحماية العلامات المسجلة وتقوية هذا التطبيق».

وادرجت الكويت على لائحة الدول التي تجب مراقبتها أكثر من غيرها بسبب القلق من

التشريعات الكويتية الخاصة بحماية الملكية الفكرية.

ويلفت التقرير الى ان في الكويت مشروع قانون جديداً تنظر فيه الجهات المعنية منذ تشرين الأول (اكتوبر) الماضي.

لكن الولايات المتحدة ترغب في تشديد نصوص هذا القانون قبل تبنيه رسمياً لا سيما بخصوص حقوق الاستئجار وحماية التسجيلات الصوتية وحماية برامج الكومبيوتر وقواعد المعلومات.

ويشكو التقرير أيضاً من ان الكويت لم تحرز تقدماً ملموساً كافياً في مجال ضمان حماية الملكية الفكرية، ويحذر من أن تدابير السلطات الكويتية ليست متقدمة بما يكفي لضمان ان تكون الكويت قادرة على اتمام الخطوات المطلوبة لجعل نظامها الخاص بالملكية الفكرية خاضعاً لاحكام التزاماتها بحلول اليوم الأول من عام ٢٠٠٠ وهو الموعد النهائي المضروب للدول النامية بموجب اتفاق منظمة التجارة الدولية الخاص بالنواحي التجارية من حقوق الملكية الفكرية.

ولهذا يلفت التقرير الى ان المسؤولين الاميركيين عن الشان التجاري يتعاونون مع الكويت في سبيل وضع خطة عمل تضمن تقيد الكويت بالالتزامات المشار اليها في الموعد المضروب.

ويشير تقرير الممثلة التجارية الاميركية الى دول خليجية لأن قوانينها الخاصة بحماية الملكية الفكرية غير كافية.

وتحض المسؤولة الاميركية، في تقريرها البحرين وقطر والامارات على جعل قوانينها ومستوى تطبيق هذه القوانين خاضعاً لمقاييس النواحي التجارية من حقوق الملكية الفكرية التي نصت عليها اتفاقية منظمة التجارة الدولية.

وتوجه الممثلة التجارية للولايات المتحدة ايضاً انتقادات الى لبنان لشيوع القرصنة فيه ولوجود قانون لبناني لا يكفي لحماية الملكية الفكرية.

وتذكر المسؤولة الاميركية تونس لأنها تفتقر الى قانون يحمي حقوق منتجي المواد الصيدلية ما ادى الى وجود عشرات النسخ غير المرخصة، من اكثر الادوية مبيعاً، في السوق التونسية.

اما في اليمن فتوجد مخالفات مستمرة للقوانين التي تحمي العلامات المسجلة ما أثار قلقاً جدياً في اوساط الصناعيين الاميركيين.

ويقول تقرير الممثلة التجارية ان المنتجين اليمنيين المحليين، وخصوصاً منتجي السلع المنزلية، يتعمدون تصميم منتجاتهم لكي تكون مشابهة جداً، وعلى نحو يسبب الارتباك والفوضى، لمنتجات اميركية معروفة جداً.

وتتحرك المحاكم اليمنية لمعالجة هذه المسالة لكن ببطء شديد، علماً بان الشركات الاميركية ربحت دعاوى قضائية في السابق ضد منتجين يمنيين.

ورحب ناطق بلسان جمعية خاصة بالعاملين في قطاع الكومبيوتر الاميركي بادراج اسرائيل في تقرير الممثلة التجارية الاميركية.

ولفت هذا الناطق باسم جمعية منتجي برامج الكومبيوتر (سبا)، في تقرير صدر في آذار (مارس) الماضي، الى ان مكتب الممثلة التجارية الاميركية يشكو منذ عام ١٩٩٣ من عدم كفاية القوانين الاسرائيلية الخاصة بحماية الملكية الفكرية.

وفي تقدير سبا ان ٧١ في المئة من تطبيقات الأجهزة الشخصية التجارية، المستخدمة في اسرائيل العام الماضي كانت نسخات غير قانونية ما كلف صناعة البرامج الاميركية ما زاد على ٥٨ مليون دولار بسبب نقص العائدات.

وشكت سبا أيضاً من ان القوانين الاسرائيلية تجعل مقاضاة المخالفين الاسرائيليين من قبل مالكي الحقوق الفكرية مسالة باهظة التكاليف ويحتمل ان تستغرق وقتاً طويلاً.

ودعت سبا ممثلة الولايات المتحدة التجارية الى اتخاذ تدابير زجرية ضد ٢١ دولة شريكة تجارية للولايات المتحدة لأنها تتغاضى عن قرصنة البرامج الكومبيوترية، وتتضمن هذه الدول الصين، حيث كلفت القرصنة المتفلتة من القيود والضوابط شركات البرمجة الاميركية بليون دولار عام ١٩٩٧ الماضي، وسنغافورة وهونغ كونغ وتركيا والهند وباكستان واندونيسيا وروسيا وايطاليا والدنمارك. ولم تتضمن لائحة سبا اية دولة عربية.

وكانت مراجعة مكتب الممثلة التجارية للولايات المتحدة جزءاً من عملية «خاص ٣٠١» التي تستخدمها ادارة الرئيس بيل كلينتون لفتح الأسواق واشاعة الفرص التجارية او اتاحتها.

وركزت هذه العملية خصوصاً على الملكية الفكرية بغية الاستفادة من الميزة التنافسية التي تنعم بها الشركات الاميركية، لكن بعد استخدام هذه الوسيلة على مدار عدد من السنوات المتتالية، يلفت المراقبون الى ان استخدام هذه العملية بالطريقة التي تستخدم بها صار اكثر تعقيداً مما كان منتظراً لأسباب اهمها ان العالم شهد سن قوانين تجارية دولية جديدة منذ عام ١٩٩٥. فبموجب ترتيبات منظمة التجارة الدولية اعطيت الدول النامية حتى عام ٢٠٠٠ لتطبيق القوانين الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية، وحتى عام ٢٠٠٥ لتطبيق القوانين الخاصة بحماية الحقوق الخاصة بالمواد الصيدلية.

وتعتبر منظمة التجارة الدولية قيام الولايات المتحدة بفرض عقوبات تجارية، على الدول التي لا تتقيد بالمقاييس والمعايير الاميركية الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية، عملاً غير قانوني. ولهذا رفض بعض الدول اصدار قوانين تحمي الأدوية الاميركية المسجلة وبات استخدام ادارة الرئيس بيل كلينتون لـ «خاص ٣٠١» أداة للتأثير في السياسة التجارية الخاصة بالدول ضمن الاطار الدولي. ويشعر بعض المراقبين ان ادارة الرئيس كلينتون تفعّل القانون «خاص ٣٠١» احياناً للضغط سياسياً على شركائها التجاريين.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١/٥/١٩٩٨

فى ظل الاتفاقيات الدولية والمنافسة العالمية

«استنفار» الشركات الصغيرة

بدأنا الاسبوع الماضى فى طرح قضية اتفاقية حماية الملكية الفكرية وتأثيراتها المتوقعة على الصناعة المصرية وأوضحنا من خلال تقرير للمجالس القومية المتخصصة كيفية الاستفادة من مزايا تلك الاتفاقية الدولية، التى كانت على مدى السنوات الاربع الماضية - منذ توقيعها - مثارا للجدل فى الدوائر الاقتصادية المختلفة.

التقرير نظر الى الاتفاقية نظرة واقعية وعلمية باعتبارها قد اصبحت واقعا، وستصبح كما وصفها، حقيقة مصرية، بعد انقضاء فترة السماح، لذلك فقد ركز على السؤال الهام، وهو: كيف يمكن ان نتعايش معها؟ وقدمنا فى الاسبوع الماضى الاجابات التى قدمها التقرير لهذا السؤال.

ولان التعايش مع ذلك الواقع والاستفادة من تلك الاتفاقية الدولية له اكثر من جانب واكثر من شرط، ولعل من اهم شروطه التحولات التى يجب ان تقوم بها مؤسسات البحوث والتطوير فى ظل المناخ التنافسى الذى تشهده الساحة الاقتصادية العالمية حاليا، وهذا هو مدخلنا الى قراءة تقرير المجالس القومية المتخصصة.

ويشير التقرير الى انه من المرتقب ان تخلق الاتفاقية حالة من الضغط الحميد على مؤسسة البحث والتطوير الوطنية ليكون لها ابداعها فى مجالات التكنولوجيا التى تتمثل فى المنتجات الجديدة وطرق الانتاج الجديدة التى يكون متاحا لها التنافس عليها . فاذا افلحت ظروف الضغط الجديدة فى الاتيان بثمارها المفترضة ، فغالبا ماسيكون لسلوك الشركات الصغيرة والمتوسطة فى البلاد الصناعية التى يتوجب عليها ان تعيش باستمرار فى حالة يقظة واستنفار لكل قدارتها حتى تتمكن من البقاء فى مناخ تنافسى شديد القسوة مع الشركات الكبرى ذات القدرة الكبيرة وهذا بذاته تطور ايجابى ينبغى ان يكون مطلوبا فى العالم المنفتح الذى نعيش فيه ، وقد تكون الاتفاقية بذلك هى « الضارة التى تنفع » . ولعل اهم تعبير لهذه اليقظة وذلك الاستنفار هو المتابعة اليومية أو قل الملاحقة ، فى معامل البحث والتطوير بتلك الشركات الصغيرة والمتوسطة للمنجزات التى تخرج بها الشركات الكبيرة نتيجة لكشوفها العلمية والتكنولوجية الاصلية والاجتهاد لفهم واستيعاب تلك المنجزات بغية الالتفاف حولها أو الاضافة اليها ولو بقدر محدود أو باسهامات هامشية تفيد فى اقتناص حصة من السوق الكبيرة التى تكون قد خلقتها تلك المنجزات وقبل أن تنقضى دورة حياة المنتج السوقية ويدخل بعدها فى ذمة التاريخ ليحل محله منتج أخر أكثر حداثة . بل هناك كثير من الدلائل مايشير الى ان جهود الملاحقة هذه فى حالة نجاحها وتراكم نتائجها ، كان لها الفضل فى انتقال كثير من الشركات الصغيرة والمتوسطة الى مصاف الشركات الكبرى واصبحت لها - بفضل معاملها للبحث والتطوير - كشوفها العلمية والتكنولوجية الاصلية الخاصة بها وهناك ايضا من الدلائل ما يفيد عكس ذلك تماما باختفاء شركات تراجعت فيها قدرات الابداع ، ومعطيات معامل البحث والتطوير ، فقصرت عن مسايرة تحديات العصر ، الامر الذى تصدق فيه تماما المقولة الداروينية الشهيرة بأن البقاء للاصلح والاكثرة قدرة على مجابهة التحديات واغتنام الفرص والتأقلم مع كل المتغيرات

ومن الساحة العالمية ينتقل التقرير الى الواقع المصرى حيث يقدم توصياته الى علماء البحث والتطوير ويشير الى انهم يجب ان تتكثف عنايتهم بالتكنولوجيات التى مازال لها شأن فى الانتاج ، أو قدمت على الطريق وسوف يكون لها شأن فى انتاج السلع والخدمات المتطورة التى تحتاجها المجتمعات وتتكون منها مادة التجارة الدولية فى العصر الحديث وهى لذلك موضوع التنافس الحاد من اجل البقاء فى الاسواق أو النفاذ الى الجديد من الاسواق والتحول المدعو له اذن هو تحول مرحلى من السعى الذى يستهدف اكتشاف تكنولوجيا جديدة ومنتجات جديدة الى التركيز على البدء من حيث انتهى وبما انتهى اليه الاخرون من اجل فهم واستيعاب سلعهم وتكنولوجياتهم والسيطرة على مكنون اسرارها ، ثم السعى للاضافة الى تلك المنجزات والترجمة العلمية لهذه الدعوة هى معالجة التكنولوجيات التى تكون قد انقضت فترة حمايتها القانونية وسقطت فى الملك العام بهدف اعادة توليدها بالجهود الذاتية فى معامل البحث والتطوير واستغلالها تجاريا.

ومن اهم المجالات التى يستفاد فيها بهذا النوع من الاجتهاد تلك السلع التى تعتمد فى قوتها السوقية على اسمائها التجارية التى يمتلكها المبدعون الاوائل ومن بين اهم هذه السلع المنتجات الدوائية ولها حساسيتها لدى جماهير المستهلكين فمن المعروف ان كثيرا من المنتجين فى مصر يستندون الى الاسماء التجارية (وهى اسماء شهرة) لتلك المنتجات ويواصلون استخدامها فى ظل تراخيص التصنيع حتى بعد انقضاء فترة حماية المنتجات واسمائها ولهذا الاستخدام بطبيعة الحال تكلفته وقد تكون باهظة التى يتحملها المستهلك فى نهاية الامر ، ومن اهم عناصرها تكلفة الترخيص .



المصـدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/٥/١٩٩٨

فـاذا بذلت عناية كـفـاية للدخـول فى مـجـال الاسـمـاء الاصطلاحـيـة فـان الاحتمالات تزداد بدرجة كبيرة لتوافر المنتجات الدوائية لجماهير المستهلكين بتكلفة تقل كثيرا عن تلك التى تحمل الاسماء التجارية ويحدث ذلك عن طريق الانتاج المحلى لتلك المنتجات بعد انقضاء العمر المحدد لترخيص التصنيع ، وبعد سقوط الكيماويات الدوائية (المواد الفعالة) فى الملك العام بانقضاء فترة حمايتها وتوجد فى هذا السبيل ولهذا الغرض فرص كبيرة للبحث العلمى الذى يجب ان يساند هذه الجهود الوطنية من خلال توليد تكنولوجيات انتاج الكيماويات الدوائية بالقدرات الذاتية . ويجب على علمـاء البـحث والتطوير - فى المرحلة الجديدة أيضا - مراقبة التكنولوجيات المحمية فى الوقت الحاضر ، وخاصة احدث الحديث منها والمؤثر تجاريا الى ان تنتهى فترة حمايتها (٢٠ سنة فى ظل الاتفاقية) وتسقط بعد ذلك فى الملك العام ، وان يتعرفوا علي مضامينها العلمية والتكنولوجية ومن ثم اسرارها الصناعية من خلال جهودهم الذاتية .

ومن بين ادوات العمل المتاحة لتلك الغايات - وتستفيد بها كل معامل البحث والتطوير فى كل بلاد الارض - نصوص الاتفاقية التى تفرض الافصاح عن تفاصيل الاختراع ، وكذلك ممارسات الهندسة العكسية .

وفيما يتعلق بمزايا الاستفادة من شرط الافصاح يقول التقرير ان هناك فرصا هامة يمكن توفيرها للعلماء فى مؤسسة البحث والتطوير للافادة من شرط الافصاح الذى تقدمه الاتفاقية كواحد من العناصر الاجرائية المشترطة للحصول على براءة لحماية الاختراع وذلك باعتبار الافصاح عاملا يخدم جهود الارتقاء العلمى - التكنولوجى خاصة والتقدم الاقتصادى وخصائص التنافسية عامة .

ويتـوازن فى نفس الوقت مع مكسب الحماية القانونية الذى يناله صاحب الاختراع ويهدف الافصاح - من الناحية العلمية - لتحديد المادة الموضوعية للاختراع وتقديم وصف دقيق لها ، منتجا كان الموضوع او طريقة انتاج ، على النحو الذى يسمح بالاحتكام الى ذلك الوصف فى تحديد حقوق صاحب الملكية وايضا فى تحديد نوع ومقدار التجاوز الذى قد يقع من الغير فى حالة الاعتداء على تلك الحقوق .

ويشير التقرير الى انه بهذا التلازم والتوازن بين الحقوق والواجبات والالزام والالتزام فى شان المعلومات المفصح عنها تتحقق العدالة فى التعامل بين المجتمع وصاحب الملكية الفكرية ، فمن جانب يحق لمالك الاختراع ان ينال الحماية التى يطلبها ولكن يجب عليه فى نفس الوقت ان يفصح عن تفاصيل اختراعه ومن جانب اخر يجب علي المجتمع ان يوفر الحماية لمالك الاختراع ولكن يحق له فى نفس الوقت ان يطلع على تفاصيل معلومات الاختراع المفصح عنها وان يتعلم منها .

وتفيد الفرص التى يتيحها الافصاح فى كل ميادين التكنولوجيا ولكنها واضحة على وجه الخصوص فى مجال الدواء والكيماويات الدوائية حيث يطلع العلماء الباحثون من خلالها على احدث المنجزات من جزئيات الدواء الحديث والكيماويات التشييدية المتطورة لبناء تلك الجزئيات والفائدة تكاد تتركز فيما يلتزم به صاحب الملكية الصناعية من الافصاح عن تفاصيل الاختراع بوضوح واكتمال وعلى النحو الذى يمكن شخصا متخصصا من تنفيذه وان يكشف للسلطة المختصة (جهاز براءات الاختراع) عن افضل طريقة للتنفيذ كما هى معروفة له وقت تقديم طلب الحصول علي الحماية او فى تاريخ الاسبقية الذى يطلبه .

وعلى جانب اخر فان الاتفاقية تقر بحق الدولة فى ان تطلب من المتقدم ان يوفر المعلومات الكاملة عن المعاملة التى نالها نفس الطلب فى البلاد الاخرى حتى تكون هذه المعلومات محل الاعتبار عند النظر فى طلبه للتسجيل فى مصر ، وذلك لانه من حق الدولة ان تعامل الطالب بنفس المعاملة التى نالها فى البلاد الاخرى فمن الجائز ان يكون الفحص فى بلد اخر قد كشف عن عدم جدارة الاختراع بالتسجيل ، او انه قبل التسجيل ولكن مع تحديد نطاق اثاره او ان تكون قد صدرت بشانه احكام قضائية يجدر بالسلطة المصرية الاحاطة بها لتكون محل الاعتبار ومعاملة الطالب بالتالى نفس المعاملة لو رات مصلحة فى ذلك .

واما مايتعلق بممارسات الهندسة العكسية فيذكر عنها التقرير انه لايوجد فى الاتفاقية مايمنع (بالنص او الروح ، ومن المحال ان يوجد مايمنع) من ممارسات الهندسة العكسية التى يقصد بها التعلم وخدمة اغراض البحث العلمى والمعرفة العلمية دون ان يؤدى ذلك الى التسبب فى الحاق اضرار تجارية بصاحب البراءة خلال فترة الحماية وفى نفس الوقت فانه من حق الدولة بل هو واجب عليها الا تسمح لصاحب البراءة بالاعتراض على هذا النوع من الممارسات طالما انها تجرى لاغراض التعلم والمعرفة والبحث العلمى .

ويجب فى كل الاحوال - كما يشير التقرير- ان يتعرف مجتمع البحث والتطوير فى مصر على فنون واساليب الهندسة العكسية والقيم الاخلاقية التى تنطوى فى الحقيقة عليها والتمييز بين الحقوق والواجبات القانونية لكل الاطراف التى تترتب علي ممارستها.

■■■

فرص الاستفادة من الاتفاقيات الدولية متوافرة .. المهم التعرف علي الاتفاقيات بدقة وتلمس افضل الوسائل لتحقيق المكاسب الوطنية .. هكذا يشير تقرير حماية الملكية الفكرية الذى اصدرته المجالس القومية المتخصصة وفى الاتفاقية من النصوص مايكفل للفرد والدولة حقوقا للاستفادة منها وشروطا للافصاح ، تخدم العمليات الصناعية باختلاف مجالاتها .. ولكن علي الجانب الاخر هناك اسرار حرصت الاتفاقية الدولية علي حمايتها ومنع تسربها .

.. ماهى تلك الاسرار ؟ وماهى وسائل حمايتها ؟ .. هذا ماسيكون موضوعنا الاسبوع المقبل باذن الله .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٥/١٩٩٨

نطالب «الجات» بتحقيق مبدأ العدالة وازالة العوائق التجارية أمام الدول النامية

طالب مبارك خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر أن يكون التحرر الاقتصادى متدرجاً ومعتمداً على مؤسسات مالية، وبرامج إصلاحية تحمى النظام الاقتصادى العالمى من الانهيارات وأهمية الاخذ فى الاعتبار التكلفة الاجتماعية لعمليات التحرر الاقتصادى فى الدول النامية. وذكر ان التكلفة الاجتماعية تشكل خطراً على برامج الاصلاح مما يتطلب التكيف الاقتصادى بين برامج الاصلاح والبعد الاجتماعى للقرارات الاصلاحية. اكد الرئيس حاجة الدول النامية الى وضع نظم رقابية صارمة والاشراف الكامل على الاجهزة المصرفية والمؤسسات ذات النشاط الاقتصادى الدولى ووجود الرقابة المالية السليمة والمشاركة النشطة فى المؤسسات المالية الدولية.

واضاف مبارك ان الازمة الاقتصادية فى دول جنوب شرق أسيا أثرت على الدول المتقدمة والنامية مما يتطلب بناء مؤسسات تساعد على مواجهة المخاطر الاقتصادية. وطلب مبارك فى كلمة وجهها للمؤتمر الذى ستعقده منظمة التجارة الدولية «الجات» فى جنيف خلال الاسبوع المقبل بمناسبة مرور ٥٠ عاماً على انشاء المنظمة ضرورة أن يلتزم الاعضاء بتحقيق مبدأ العدالة الاقتصادية وازالة العوائق التجارية أمام الدول النامية وتوزيع النشاط الاقتصادى العالمى. واكد الرئيس على أهمية دعم القطاع الخاص فى الدول النامية باعتباره ركيزة القوة الاقتصادية والسعى الى الحصول على التكنولوجيا المناسبة لمواجهة تحديات القرن القادم. اشار مبارك الى التحديات التى تواجه عمليات التنمية فى أفريقيا، وأهمية الحوار بين دول الجنوب والجنوب أصبح ضرورة وأن يكون صوت الدول النامية مسموعاً عند الدول الصناعية الكبرى فى الوقت الذى تجرى فيه عملية وضع سياسات جديدة للاقتصاد العالمى.

أشار الرئيس الأندونيسى سوهارتو فى كلمته التى القاها نيابة عن دول آسيا الى الظروف القاسية التى تمر بها دول جنوب شرق أسيا بعد أن تسببت الازمة فى زيادة التضخم والكساد ونسبة الفقراء وعدم الاستقرار وزيادة معدلات الجريمة. اشار سوهارتو الى أن الازمة تسببت فى انهاء مكاسب الفقراء فى أندونيسيا التى حصلوا عليها خلال ٣٠ عاماً بعد أن انخفضت معدلات النمو من ٩٪ خلال العقدين الماضيين الى ٤٪ العام الحالى. وأوضح سوهارتو ان الازمة لها أثر تدميرى على البلاد بسبب الانهيار الاقتصادى المفاجئ والوضع السياسى فى المنطقة. اشار سوهارتو الى الضرورة الملحة

للتعاون الدولى لمواجهة الازمة الاقتصادية وتخفيف اثارها الطاحنة وتنظيم التجارة الدولية والسياسة النقدية الدولية من اجل مزيد من الشفافية. وطالب سوهارتو أن تعمل المحافل الدولية على مواجهة الاثار السلبية لاتفاقيات «الجات» وخفض المخاطر الاقتصادية ومواجهة الاضطرابات المالية التى تخلقها الاثار السلبية لعولمة الاقتصاد. أوضح سوهارتو ان التجارة البينية بين دول مجموعة الخمسة عشرة مازالت منخفضة بالنسبة لقيمة التجارة التى تشارك بها فى الاسواق الدولية التى تبلغ ١٠٪ من حجم التجارة الدولية. واعرب عن امنيته ان يتمكن وزراء التجارة والاقتصاد خلال اجتماعهم المقبل فى جنيف بمناسبة مرور ٥٠ عاماً على انشاء «الجات» فى وضع اطر سليمة لحماية الاقتصاد ومشروعات التنمية وأن تقوم دول العالم النامى ومجموعة الخمسة عشرة بدور أكبر فى الاقتصاد العالمى خلال القرن القادم. اشار رئيس بيرو فى كلمته التى القاها نيابة عن دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى الى اهمية مواجهة التحديات التى تتعرض لها الدول النامية فى سياسة التحرر الاقتصادى وخفض الفجوة التكنولوجية بين القطاعات الانتاجية القديمة والحديثة وذكر ان الاستقرار الاقتصادى والتعاون بين دول أمريكا اللاتينية ساهم فى زيادة الاستثمارات المباشرة بين دول أمريكا اللاتينية الى اربعة أضعاف خلال ٤ سنوات. وأضاف الامين زروال رئيس الجزائر فى كلمته التى القاها نيابة عن دول أفريقيا الى التزام دول القارة ببرامج الاصلاح الاقتصادى رغم التضحيات وتكاليف برامج الاصلاح. وطلب أن تتحمل الدول الغنية نصيبها من مخاطر الاصلاحات التى تقوم بها الدول النامية وأن تسمح للدول الافريقية بمشاركة أفضل فى التجارة الدولية وتقديم التسهيلات المسموح بها فى اتفاقيات «الجات» للدول النامية حتى تتمكن من مواجهة «العولمة» وحرية التجارة. اكد «زروال» اهمية جعل اقتصاد دول مجموعة الخمسة عشرة بمنأى عن الاضطرابات المفاجئة فى الاسواق الدولية والسعى الى حوار مثمر بين دول الشمال والجنوب يخدم المصالح المتبادلة بين الدول النامية والكبرى وتكريس التنمية من أجل خدمة الانسان. كان الرئيس مبارك قد افتتح المؤتمر فى العاشرة صباح أمس حيث حضره رؤساء الوفود المشاركة فى القمة وقرينة الرئيس ورئيس الوزراء وعدد من الوزراء استغرقت جلسة الافتتاح حوالى الساعة.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/٥/١٩٩٨

مبارك يقود الدول النامية ضد ظلم الجات

بقلم الدكتور:
نبيل لوقا بباوى

انعقدت بالقاهرة القمة الثامنة لمنظمة الدول الخمس عشرة تلك المنظمة التى انشئت عام ١٩٨٩ من اجل انقاذ الدول النامية من الاثار الضارة لاتفاقية الجات او منظمة التجارة العالمية التى تم الاعداد لها منذ عام ١٩٤٧ من تسع جولات بداية من جولة باريس ولندن وطوكيو ونهاية بجولة ارجواى حتى تم الوصول للاتفاق النهائى فى مراكش سنة ١٩٩٤.

وهذه الاتفاقية اشبه بعقد الاذعان فالدول المتقدمة تفرض شروطها لمصلحتها الخاصة دون ان تراعى ظروف الدول النامية فى التنمية والاستثمار وما على الدول النامية الا الانضمام رغم ضرر الاتفاقية على اقتصادياتها او الخروج فى النظام الدولى الجديد الذى يقال عنه العولمة.

ان هذه الاتفاقية فى رأى الكثير من الاقتصاديين اكبر قضية نصب عالمية عرفها التاريخ حيث انها صورة من صور الاحتلال لجميع الدول النامية ليس فى صورة احتلال عسكرى كما كان يحدث فى الماضى ولكن فى صورة احتلال اقتصادى بحيث تصبح جميع الدول النامية سوقا مفتوحة لمنتجات الدول المتقدمة بحيث تندثر وتضيع الصناعات الوطنية وتغلق المصانع الوطنية فى الدول النامية ابوابها، ويشرد عمالها بحيث يكون دور الدول النامية تصدير المواد الخام والمواد الاولية فقط وتقوم باستيراد المنتجات كاملة الصنع من الدول المتقدمة باسعار احتكارية لانه من المعروف فى ظل العولمة الجديد سوف تلغى القيود الجمركية وتصبح الدول النامية اسواقا مفتوحة بحيث لاتستطيع الصناعات الوطنية فى الدول النامية المنافسة من حيث السعر والجودة مع الصناعات الاجنبية للدول المتقدمة التى تعتمد على الانتاج الوفير بالمليارات من الوحدات الصناعية وتعتمد على الشركات متعددة الجنسيات.

وبالتالى فان اسعار المنتجات الاجنبية سوف تكون رخصية جدا لذلك لن تصمد اى صناعة فى اى دولة نامية فى مواجهة صناعات الدول المتقدمة، وبالتالى سوف تغلق جميع الصناعات الوطنية فى الدول النامية وهذه هى اهم الاثار الضارة لاتفاقية الجات او اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

●●●

اما مايقال فى اتفاقية الجات عن المنافسة فى الصناعات والاسعار وفتح الاسواق امام جميع الدول فى صراع تنافس عادل فهو فى حقيقته دعوة حق يراد بها باطل، لانه فى حقيقته ليس صراعا تنافسيا بين الانداد المتساوين فى الظروف ولكنه صراع الفيل مع النملة اى لاصراع فكيف يكون صراع الصناعات فى اثيوبيا ونيجيريا وتشاد والصومال وصناعات الدول المتقدمة قبل اليابان وامريكا والمانيا!

انه صراع فى الخيال «صراع تنافس على اوراق لاتفاقية فقط» اما فى الواقع فهو فخ اسواق الدول النامية فقط لاحتلالها اقتصاديا الى ان يرث الله الارض ومن عليها.

لذلك يجب ان ننتظر على الدول النامية لتنمية اقتصادها والاستثمار فيها قبل ان تدخل فى ذلك الصراع التنافسى المزعوم، ولذلك كانت دعوة الرئيس مبارك فى المؤتمر السابق لمجموعة الخمس عشرة الذى عقد فى كوالالمبور بالحوار بين الشمال والجنوب اى الحوار بين الدول المتقدمة والدول النامية حتى نجنبهم الاثار الضارة لاتفاقية منظمة التجارة العالمية وان تكون العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الشمال والجنوب علاقات عادلة بما يخدم مصالح الطرفين وليس مصلحة طرف واحد وهو الدول المتقدمة فقط.

●●●

لذلك فان جميع الدول النامية فى العالم تنتظر نتائج مؤتمر القاهرة الحالى للمنظمة الذى سوف يحاول اعادة صياغة العلاقة الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب، ومن المتوقع انضمام دول اخرى نامية الى المنظمة لان قانونها لايقتصر على الخمس عشرة دولة بل يسمح بانضمام دول اخرى ترغب فى تحقيق اهداف المنظمة وخاصة ان كثيرا من الدول النامية تنظر الى اتفاقية منظمة التجارة العالمية على انها اتفاقية اذعان لا ارادة لها فى شروطها، وبعض الدول النامية تنظر الى الاتفاقية على انها اتفاقية بين الاسياد والعبيد بحيث يسيطر الاسياد على اسواق العبيد ويأخذون كل ناتجهم القومى ولايتركون اى شئ لهم للمبالغة فى اسعار المواد كاملة الصنع التى سوف يستوردونها.

والكثير من الدول النامية تنظرالى الرئيس مبارك على انه اسبارتاكوس القرن الواحد والعشرين الذى سوف يخلص الدول النامية من ظلم الدول المتقدمة وظلم اتفاقية الجات باعادة الصناعة العادلة فى العلاقات الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب بحيث تكون العلاقات الاقتصادية فى مصلحة الطرفين بدلا من الصيغة الحالية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية التى لا تهدف إلا لمصلحة الدول المتقدمة فقط لان تحرير التجارة الدولية ليس هدفا فى ذاته بل لابد ان تسبقه تنمية واستثمارات فى الدول النامية حتى تستطيع الاندماج فى النظام العالمى الجديد ومن المتوقع ان يخاطب مؤتمر القاهرة الحالى المؤتمر الوزارى الثانى لمنظمة التجارة العالمية الذى سوف يعقد قريبا فى ١٨ الحالى فى جنيف لكى تضع فى جدول اعماله المشاكل التى تواجه الدول النامية عند تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

واخيرا فإن اختيار القاهرة مكانا لانعقاد المؤتمرالثامن لمنظمة الدول الخمس عشرة واستضافته لرؤساء الدول فى هذا الوقت بالذات يؤكد ان مصر تتمتع بمصداقية عالمية فى استقرارها الأمنى ويدل على ان مصر فى عهد مبارك أصبحت احد المراكز العالمية التى تخطط لمستقبل الكرة الارضية فى الكثير من المحاور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

●● كاتب المقال:
عضو مجلس الشورى

الجات.... تحتفل بعيد ميلادها

الدخول إلى عائلة الجات «بالقواعد الرسمية» وعلى المتضرر اللجوء للقضاء

بعد غد وفى العاصمة السويسرية جنيف تحتفل عائلة «الجات» بعيد ميلادها الخمسين ..الاحتفال سيكون من نوع خاص حيث يعقد المؤتمر الوزارى الثانى لمنظمة التجارة العالمية «الوريث الشرعى والوحيد للجات».

وجنيف.. هى المحطة الثانية لمنظمة التجارة العالمية بعد سنغافورة محطتها الأولى التى اجتمعت فيها عائلة الجات التى تتكون من ١٢٨ دولة وطابور انتظار يضم ٣٠ دولة أخرى.

وإذا كانت الدول النامية قد كسبت فى المحطة الأولى ونجحت فى الصمود أمام عمليات استعراض القوة من جانب الدول المتقدمة بعد أن حاولت هذه الدول الزج ببعض الاتفاقيات الجديدة الى طاولة الاجتماعات لعلها تفوز بالتزامات جديدة تقدمها الدول النامية. وإذا كانت هذه الاتفاقيات لم تمر بفضل «فيتو» الدول الصغرى الذى سمحت به قواعد المنظمة الدولية التى ساوت بين الرؤوس وجعلت لكل دولة كرسى ولكل كرسى صوت. فماذا تنتظر الدول النامية فى المحطة الثانية بجنيف؟

وماذا يحمل جدول اعمال المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية بعد غد وهل تنجح الدول المتقدمة فى الزج ببعض الاتفاقيات الجديدة التى تزيد من التزامات الدول النامية مثل اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف أو المشتريات الحكومية؟

هذه التساؤلات طرحتها على د. ماجدة شاهين نائب مساعد وزير الخارجية لشئون العلاقات الاقتصادية الدولية والتى قالت إن جدول أعمال المؤتمر يتضمن موضوعين مهمين الأول. تقييم ما تم تنفيذه من الاتفاقيات الموقعة فى ظل منظمة التجارة ومدى التزام الدول المتقدمة بالوعود التى اقترحتها لمساعدة الدول النامية على تحمل الآثار السلبية الناتجة عن تحرير التجارة الى جانب الصعوبات التى واجهتها الدول النامية فيما يتعلق بتطبيق التزاماتها التى وردت فى الاتفاقيات سواء فى مجال الزراعة او الخدمات او الملكية الفكرية

أما القضية الثانية فانها تتناول الاستعداد للمستقبل والاعداد لبدء المفاوضات الجديدة لعام ٢٠٠٠ وأكدت د. ماجدة أن المؤتمر القادم لن يتم خلاله التفاوض بشأن عقد أية اتفاقيات جديدة وقالت أن الدول المتقدمة استطاعت بالفعل أن تطرح فى المؤتمر الوزارى السابق فى سنغافورة عدداً من القضايا مثل اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف والتى تطالب فيها بالمساواة التامة بين المستثمر المحلى وبين الشركات متعددة الجنسيات وغير الوطنية. وطرحت قضية الشفافية فى المشتريات الحكومية والتى تريد من خلالها تحقيق المساواة بين الشركات الأجنبية والمحلية عند تقدمها للعطاءات التى تطرحها الحكومات. كما طرحت الدول المتقدمة قضية التجارة وسياسات المنافسة. ولكن الدول النامية نجحت فى أن تصدر قرارا بتشكيل مجموعات عمل لكل قضية من تلك القضايا حتى تستطيع الدول النامية فهم ابعاد كل قضية واعطاء فسحة من الوقت لكل دولة لتقييم آثار هذه الاتفاقيات. ولذلك فمازال الحديث مبكرا عن اتفاقية للاستثمار متعددة الأطراف خاصة أن الدول المتقدمة ذاتها فشلت فيما بينها فى الوصول الى اتفاقية للاستثمار، حيث كان من المقرر أن يصلوا الى اتفاق بشأنها اثناء اجتماع مجموعة الدول السبع فى ابريل الماضى لكنهم فشلوا وتم تأجيل المفاوضات. وقد أعطى مؤتمر سنغافورة مهلة حتى ديسمبر القادم لبدء الحديث حول القضايا الثلاث .. ولكن لن يخرج أى اتفاق للنور الا بتوافق جميع الآراء لان منظمة التجارة تعطى حق «الفيتو» لكل دولة حتى لو كانت دولة صغيرة، وفى حالة رفض أى دولة عضو فى المنظمة يتم استرضاؤها وفى بعض الأحيان يتم ممارسة الضغط عليها ولكن فى كل الأحوال لابد من موافقة الجميع على أى اتفاقية.

قلت: هل تدخل الدول النامية الى عالم الكبار وهى مسلحة بمواقف موحدة أم كل دولة تدخل بحثا عن مصالحها الخاصة؟

تقول د. ماجدة شاهين إن هناك حقيقة هامة يجب الا نتجاهلها وهى انه بالرغم من وقوف الدول النامية صفا واحدا فى بعض القضايا إلا أن هذا لا يمنع أن هناك مصالح متعارضة داخل صفوف الدول النامية نفسها . وعلى سبيل المثال فى الوقت الذى تطالب فيه دول مثل الهند وهونج كونج وباكستان بمزيد من التحرير فى قطاع المنسوجات وفتح الأسواق بالكامل فى هذا القطاع فإن مصر ترى انه ليس من مصلحتها هذا الانفتاح الكامل وتصر على التمسك بالمهلة التى حصلت عليها قبل فتح اسواقها لأن فتح الأسواق بالكامل يعنى الغاء الحصص التى تحصل عليها مصر فى أسواق بعض الدول المتقدمة وهذا يعنى انها يمكن ان تخسر الحصة التى كانت مخصصة لصادراتها ويمكن ان يتحول نصيبها من السوق لصالح الدول الأخرى الأكثر تقدما فى هذا المجال وبذلك تزيد حصة الآخرين من الصادرات على حساب حصة مصر وأيضا فى مجال الزراعة نجد دولة مثل الأرجنتين تطالب بالتحرير الكامل فى قطاع الزراعة ورفع أى صورة من صور الدعم على المنتجات الزراعية فى الوقت الذى تستفيد دولة مثل مصر من الدعم الزراعى بصورة او بأخرى حيث ان مصر استطاعت الحصول على القمح من أوروبا بسعر أرخص من أمريكا فأوروبا تريد منافسة أمريكا فى هذا المجال

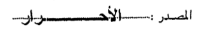
قلت بالرغم من ان الدول المتقدمة ترفع شعار «التحرير الكامل» إلا انها تلجأ الى قضايا الاغراق، وتتعلل بالقيود والمواصفات ومعايير البيئة لحماية أسواقها المحلية فهل أصبحت حرية التجارة شعارات للاستهلاك الدولى فقط؟

تقول د. ماجدة شاهين إن قواعد المنظمة الدولية تعطى لكل دولة الحق اذا ما استخدمت ضد تجارتها أى قيود او اجراءات حمائية من جانب دولة أخرى أن تقاضى هذه الدولة وترفع قضية ضدها ولكن بشرط أن تثبت أن هناك حالة من التعسف ضد صادراتها . ولكن مجتمع التجارة الدولى فى ظاهره التحرير وفى باطنه تحاول كل دولة ان تحمى أسواقها. ولذلك على الدول النامية أن تعى قواعد اللعبة جيدا وأن تستخدم هذه القواعد لصالحها للدفاع عن حقوقها ويجب علينا ان نفهم أن الاغراق سلاح ذو حدين فكما تستخدمه الدول المتقدمة ضد الدول النامية فإنه لا يستخدم فى الاتجاه العكسى . ويجب أيضا على القطاع الخاص أن يلعب دوراً هاما فى هذا المجال حيث يعمل كجهاز انذار ينبه الحكومات ان هناك حالات اغراق ضد أى منتج محلى. وقد نجحت بالفعل دول صغيرة فى كسب عدد من القضايا ضد دول كبرى، مثل كوستاريكا التى رفعت قضية ضدها فى مجال المنسوجات وكسبت القضية، كما رفعت فنزويلا قضية ضد امريكا تتعلق بالبترول واتهمتها بوضع قيود بيئية على الشركات فى فنزويلا دون أن تفرض مثلها على الشركات الامريكية وتراجعت أمريكا عن قرارها

وعندما حملت لها التخوف الشائع من ان يطبق الثالوث الشهير «صندوق النقد والبنك الدولى، ومنظمة التجارة العالمية» على انفاس الدول النامية

قالت إن هذا التخوف ليس فى محله لأن كل منظمة من هذا الثالوث تعمل فى مجال مختلف. الصندوق يعنى بشئون أسعار الصرف والجوانب المالية. والبنك الدولى يهتم بقضايا التنمية والتمويل أما منظمة التجارة العالمية فتعنى بشئون التجارة فى السلع والخدمات وبقضايا الملكية الفكرية وبشئون البيئة والمنافسة. وتقول د. ماجدة شاهين ان المنظمة اصبحت احسن موقع للدفاع عن مصالح الدول النامية لأنه ليس فى المنظمة تصويت مرجح كما فى الصندوق والبنك حيث يتوقف التصويت على نصيب كل دولة فى المساهمة فى رأسمال الصندوق والبنك أما فى منظمة التجارة العالمية فلكل دولة صوت كبر شأنها أم صغر حجمها ، وكذلك تتميز منظمة التجارة بوجود آلية قوية لفض المنازعات تلتزم بأحكامها الأطراف المتنازعة. ولذلك فإن أهمية النظام التجارى العالمى تأتى من انه يقوم على القواعد وليس القوة.





المصدر : الأحـــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١/٥/١٩٩٨

التأميم فى عصر اللجان

بقلم : محمد المراكبى

لو خطر على بال الزعيم الخالد جمال عبد الناصر قبل قيامه بثورة يوليو ١٩٥٢ ما سيترتب على قراراته الثورية من اثار لأثر ترك مصر لفساد الملك وأعوانه خيرا لها من قرارات عشوائية يفرضها المخلصون أمثاله. خذ مثالا قرار مجانية التعليم اتخذه الزعيم بإلهامه القومى وحسه الوطنى دون دراسة وتعمق فى التفكير وتشاور مع الخبراء والمختصين ففرحت له جماهير الشعب حينا وهللت له وسائل الاعلام كثيرا ثم بكينا اليوم من ناره، وسيطول بكاؤنا عليه لسنوات وسنوات والنتيجة اننا لا نعرف أيتعلم ابناؤنا فى المدارس والجامعات؟ أم ان كل واحد منا انشا مدرسة أو جامعة فى بيته وأصبح ما ينفقه على تعليم ابنه فوق طاقة العباد ويكفينا سعادة ان نرى شعار مجانية التعليم يرفرف خفاقا يستظل تحت ظلاله ملايين الجامعيين من شبابنا العاطل وقس على ذلك.

اما تصرف الزعيم الخالد حيال ملكية الفرد فى عهده الميمون فكان يدور بين الاستيلاء الكامل والذى عرف انذاك بالتاميم او الاستيلاء الجزئي وخفض الايجارات والنتيجة تبديد أموال العباد ومنح البعض ممتلكات الآخرين فاحجم الجميع عن الاستثمار عموما وفى العقارات على وجه الخصوص واختفت يافطة شقة أو دكان للايجار وضاع التراحم بين السكان واندفع الجميع الى القضاء واكتظت المحاكم بالصارخين وضاعت الحقوق بين المالك والساكنين واحتار القاضى ايحكم بشرع الله؟ أم يقضى بمواد القانون الاشتراكية؟ وظهرت لجان تقدير الايجارات وراح الناس يتفاهمون معها بالهدايا تارة وتارة اخرى بالرشوة، واصبح ايجار الشقة لا يشترى ربع كيلو لحم ثم ظهرت تشريعات تجرم مقدمات الايجار وخلو الرجل وسجن بها بعض الملاك وظهرت لأول مرة شقق للتمليك واغلق الناس شققهم لابنائهم أما من اجر شقة فى ملكه وحصل على الفى جنيه ايجارا فى ثلاثين سنة فإنه يدفع عشرات الالاف من الجنيهات للساكن حتى يخليها له وهكذا استكملنا المشوار من نصر الى نصر حتى انتقل الزعيم الخالد الى دار الحساب وكم كان الشيخ محمد الغزالى بليغا حين دعا له بعد موته قائلا اللهم ارحمه بقدر ما كان رحيما بأمتك.

لقد ترك الزعيم اللهم هموما ثقيلة وكل من تولى مسئولية من بعده، يحاول جاهدا رفع آثار العشوائيات الثورية وبدأ الرئيس السادات الذى كان أبعد الناس نظرا بإخراج السوفيت من مصر، فكأنه يقول ان دولتهم "الى زوال ثم بدأ يصلح ما افسده الاشتراكيون واكتشف الناس عدم دستورية هذه القرارات وجاء عهد يحاول فيه الرجال المخلصون خدمة بلادهم واخراجها من آثار العشوائيات الثورية ولا يستطيع اى منصف أن ينكر تلك الجهود ولكن الأمر يحتاج أكثر من النيات الصالحة او العمل عشرين ساعة فى اليوم فاهم مقومات اخراج البلاد من قيود العشوائيات أن لا نصدر عشوائيات جديدة ورغم الخطوات الكبيرة التى تتخذها القيادة العليا وحرصها على مصالح المواطن البسيط، وتذليل العقبات أمام المستثمرين إلا انه مازالت هناك مشاكل طال النقاش حولها ولم يقترب أحد من علاجها مثل قوانين ايجار الوحدات السكنية والمكاسب "شتراكية وحقوق المودعين «خلافه.

ومن اخطر العشوائيات الجديدة قرارات تعطيل المالك عن التصرف فى ملكه والتى هى والتأميم سواء بسواء فقديما كان التاميم يسلب المالك ما يملكه وقرارات اليوم تمنع تصرف المالك فى ملكه وليحمد ربه أن تركوا له اسم المالك بينما يده مكبلة فلا يستطيع أن يتصرف فيما يملك. وخطورة الأمر أننا لا نواجه المشكلة الحقيقية بل ندور حولها لأن حكومتنا لا تثق فى موظفيها والقائمين على تنفيذ قراراتها وبدلا من ان تركز الحكومة على وضع ضوابط دقيقة وأسس لا يختلف الناس حول تطبيقها وتنشىء أجهزة رقابية تقوم بالتفتيش الدورى على مواقع الخدمات وتراجع عينات عشوائية من قرارات موظفيها بدلا من ذلك تسحب الحكومة الصلاحيات منهم وتنقلها للمستوى الأعلى فرئيس الحى على درجة وكيل وزارة ويستطيع ان يمارس صلاحيات المحافظ فى الحى الذى يرأسه فطاقته تضاءلت بحيث يتلقى تعليمات ويبعث تقارير ويشكر ويثنى على التوجيهات فرخصة الهدم اصبحت من صلاحيات المحافظ وغدا تسحب ليتولاها رئيس الوزراء بنفسه وهذا اهدار للطاقات وتعطيل للقيادات العليا وانشغالها بالأدنى من الامور وحين تنقل الصلاحيات للمستوى الأعلى يتحول كبار المسئولين ووكلاء الوزارة الى منتظرين للتوجيهات وهذا يفسر لنا ما لاحظناه فى الآونة الأخيرة فى الحوارات المذاعة مع اي مسئول تراه بين كل ثناء ثناء على صاحب التوجيهات يثنى على صاحب التوجيهات.

ولهذا ادرك رجل الشارع البسيط أن النتائج التى تتوصل اليها اللجان المشكلة لدراسة اي موضوع تفصل التوجيهات المطلوبة تفصيلا ومن ذلك مثلا وصف الفيللا فلو سألنا رجل الشارع ما هي الفيللا؟ لقال لك سكن لأسرة واحدة دورين بحد أقصى بينهما سلم داخلى وحول البيت حديقة عامرة فيها الاشجار والزهور وفيها سكن لبواب وأصحابها «ناس مبسطين» عندهم سيارة او اثنتان. أما اذا سألنا لجان الادارة المحلية عن تحديد مواصفات الفيللا وشروط هدمها – حسب ما روته صحيفة الوفد فى ١٩٩٨/٤/٢٩ – تراهم يقولون «الفيللا هى عقار يمكن ان يصل الى بدروم وأرضى وثلاثة ادوار وله حديقة ولا يمنع من وجود مبان أخرى مقامة فى الحديقة ويحظر هدمها قبل احتفالها بعيد بنائها الستين.

من اين توصلت اللجنة الى هذا التحديد كأنهم مأمورين بابتكار وصف يوقف نمو البناء فى جمهورية مصر العربية فتراهم يضعون وصفا يشمل ٨٠٪ من عقارات القاهرة مع أن هذا الوصف لا علاقة له بالفيللا فكيف يسكن ثلاث أسر فى عقار مثلا وتسميه الحكومة بعد انشائه فيللا؟ ثم لم غاب عن اللجنة ان تشير الى ترخيص بناء العقار على أرضه الفضاء هل بناه صاحبه من نصف قرن من الزمان ورخصت له حكومة جلالة الملك المفدى ببناء عقار ثم تأتى حكومتنا اليوم لتقول لا ابدا دى فيللا. يا قوم لم ادخلتم انفسكم فى هذه الدوامة ولمصلحة من؟ والغريب أن نوقف اصدار تراخيص الهدم والبناء فى مصر المحروسة حتى نتفق على وصف الفيللا او العقار المنخفض الارتفاع. ثم نامر بتطبيقه بأثر رجعى من تاريخ الأمر العسكرى فى نوفمبر ١٩٩٦، لعن الله الأثر الرجعى وأيام الأثر الرجعى.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/٥/١٩٩٨

فى اجتماعات منظمة التجارة العالمية اليوم بجنيف:

تأكيد التزام الدول المتقدمة بتنفيذ بنود جولة أوروجواى

تبدأ فى جنيف اليوم اجتماعات المجلس الوزارى الثانى لمنظمة التجارة العالمية التى حلت محل اتفاقية الجات منذ يناير ٩٥ والتى كانت مجرد اتفاقية مؤقتة لتنظيم التجارة منذ عام ٤٨ ويشارك فى هذه الاجتماعات وزراء تجارة الدول الأعضاء فى المنظمة والبالغ عددها ١٢٥ دولة.

ويبحث المشاركون النتائج التى حققتها الدول الأعضاء من دخول اتفاقية المنظمة حيز التنفيذ ومدى التزام الدول المتقدمة بالوعود التى قطعتها على نفسها لمساعدة الدول النامية التى أضيرت من تطبيق الاتفاقيات خاصة الدول المستوردة للغذاء.

وستؤكد مصر خلال الاجتماعات على التمسك بتنفيذ اتفاقية جولة أوروجواى التى تطالب الدول المتقدمة بمساندة الدول النامية فى تحقيق التنمية لتجارتها.

وتتواكب هذه الاجتماعات مع احتفال المنظمة بعيدها الخمسين وستكون الاحتفالات بصفة عامة مناسبة لاستعراض الانجازات التى حققتها المنظمة وبحث استراتيجيات البرنامج المقبل لمنظمة التجارة العالمية.

وقد برزت فكرة انشاء منظمة دولية فى مجال التجارة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث ادرك العالم أهمية تنظيم العلاقات الدولية المختلفة لحماية السلام والأمن الدوليين فكان تأسيس الأمم المتحدة على الصعيد السياسى وانشاء البنك الدولى للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى على الصعيد الاقتصادى والمالى ثم كانت الجات على الصعيد التجارى.

وقد وقعت اتفاقية الجات فى جنيف فى ٣٠ أكتوبر عام ٤٧ من قبل ٢٣ دولة لتدخل حيز التنفيذ فى أول يناير عام ٤٨ وكان القصد منها تكوين هيئة مؤقتة لعقد الاتفاقيات الثنائية وتنظيم العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول ودامت هذه الاتفاقية ٤٨ عاما حتى أول يناير ٩٥ عندما حلت محلها منظمة التجارة العالمية بمقتضى اتفاقية وقعتها ١٢٠ دولة فى مراكش بالمغرب فى ١٥ ابريل عام ٩٤ خلال جولة اوروجواى لتسفر الاتفاقية الجديدة عن تشكيل أكبر منظمة تجارية عالمية على الاطلاق. وخلال ٤٨ عاما عقدت الجات ثمانى جولات كبرى لتحرير التجارة استهدفت جميعها تحرير المبادلات التجارية الدولية وتأكيد مبدأ عدم التمييز بين البلاد المختلفة فى التجارة العالمية وان كانت لم تمنع الحماية إلا انها وضعت لها قواعد لتحكمها وتلتزم بها البلدان الموقعة على الاتفاقية.

وقد نجحت منظمة التجارة العالمية منذ انشائها فى ابرام ثلاث اتفاقيات عالمية مهمة تتعلق باطلاق حرية التجارة فى مجال وسائل تكنولوجيا الاعلام واطلاق حرية الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية كما رفعت إلى المنظمة حتى الآن ١٠٨ شكاوى منها ٢٤ تبحثها هيئات تحكيم وأجرى ١٢ تحكيما حتى الآن.

كما حققت التجارة العالمية خلال العام الماضى نموا بلغت نسبته ٩.٥٪ من حيث الحجم مقابل ٥٪ عام ٩٦ وأشارت تقارير المنظمة إلى ان معدل نمو عام ٩٧ لم يتخطه أى معدل خلال العشرين عاما الماضية سوى مرة واحدة وأوضحت التقارير ان هذا النمو جاء رغم الأزمة المالية التى تضرب عددا من دول أسيا.

وتشير دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية إلى ان حجم الأرباح التى سيحققها الاقتصاد العالمى نتيجة خفض التعريفات الجمركية بموجب اتفاقية الجات سوف تتراوح مابين ٢١٣/ ٢٧٠ مليار دولار عام ٢٠٠٢ وان ٩٠٪ من قيمة هذه المكاسب ستتحقق نتيجة خفض التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية وان ما تبقى من هذه القيمة سيكون نتيجة خفض التعريفات على السلع الصناعية وستجنى دول منظمة التعاون

الاقتصادي والتنمية ثلثي المكاسب الدولية من تحرير تجارة السلع وكل المكاسب تقريبا الناتجة عن تحرير الخدمات.

ولهذا تسعى الدول النامية إلى اعلاء حقوقها للاستفادة من الاتفاقية وتوحيد مواقفها فيما يتعلق بالقضايا التى ترتبط بتحرير التجارة العالمية وتطبيق الجات وقد وجهت دول مجموعة الـ ١٥ باعتبارها قاطرة الدول النامية رسالة جماعية خلال قمة القاهرة التى عقدت فى الاسبوع الماضى إلى الاجتماع الوزارى لمنظمة التجارة العالمية أكدت فيها اهمية ايفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها تجاه الدول النامية ومراعاة مصالحها حتى تستطيع هذه الدول تنفيذ ماتوصلت إليه جولات اوروجواى.

ويذكر ان منظمة التجارة العالمية تضم مايزيد على ٩٠ دولة نامية وقد تضمنت أحكام جولة اوروجواى تصنيفا خاصا للدول النامية لكنها لم تحدد الدول التى تستحق هذه الصفة وانما الدول الراغبة فى الحصول على مسمى النامية تطلب ذلك وينظر في طلبها ويمكن قبول الطلب أو رفضه.

وقد انضمت مصر إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية عام ٧٠ أى بعد مرور ٢٢ سنة على سريانها وتعتبر الدول العربية بشكل عام ضمن مجموعة الدول النامية وقد وصل عدد الدول العربية الأعضاء فى المنظمة حتى الآن ثمانى دول هى مصر والكويت وتونس والمغرب وموريتانيا والامارات والبحرين وقطر اضافة إلى الدول الأخرى التى تتفاوض حاليا للانضمام للمنظمة.

وتلتزم هذه الدول بتنفيذ اتفاقية الجات وعددها ٢٨ اتفاقا تشمل تحرير التجارة العالمية من السلع الزراعية والصناعية وحقوق الملكية الفكرية والخدمات بأنواعها وغيرها من الاتفاقيات المهمة التى تستهدف تحرير التجارة العالمية والغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية التى تعوق انسياب التجارة بين دول العالم.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٨/٥/١٨

قمة مجموعة الـ١٥

أول محاولة عملية لكسر أنياب العولمة

حددت قمة القاهرة الثامنة لدول مجموعة الـ ١٥ في بيانها الختامي خطوة هامة علي صعيد مواجهة الازمات المالية المستقبلية ومواجهة النظام التجاري المتعدد الجنسية علي كل الاطراف وتفادي الاثار السلبية لتطبيق اتفاقيات الجات. حيث تم التاكيد علي ضرورة ادماج دول المجموعة في النظام التجاري الدولي والتنفيذ الفعال لاتفقيات قمة اروجواي وتنفيذ القرار الوزاري لمؤتمر مراكش لتفادي الاثار السلبية المحتملة لبرنامج الاصلاح علي الدول النامية وتحسين فرصة النفاذ الي لهذه الاسواق الدولية ووقف الاجراءات قبل الاجراءات المعتادة للاغراق والدعم وارتفاع الرسوم الجمركية والاجراءات الصحية والصحة البنائية والمعايير والقيود الفنية علي التجارة لاسباب حمايته.

ولم تات هذه الاهداف من فراغ فقد دفعتها اسباب عديدة منها الاتجاه المتسارع نحو العولمة والتطورات المتلاحقة في النظام التجاري المتعدد الاطراف الذي سيتم الاحتفال بعيده الخمسيني والذهبي غدا ١٩ مايو الحالي في جنيف ثم الاعداد للاجتماع الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية اليوم.

ومجموعة الـ ١٥ هي منتدي ومحفل للمشاورات المستمرة بين الدول النامية لتعميق وتنسيق سياستها علي الصعيد الدولي بشان المشكلات الاقتصادية وهي ليست كتلة تجارة ولقد أحسنت قمة القاهرة في تقييمها للأزمة المالية الآسيوية حيث وضعت يدها علي اسباب الازمة مثل الليبرالية الكاملة واكدت ان التطبيق التدريجي لاصلاحات اقتصاد السوق هو الحل ورغم عدم الاتفاق علي الية محددة الا ان المناقشات العميقة الثرية لزعماء القمة عكست شبه الاتفاق علي خطوط عامة بشان ان الازمة ليست متعلقة بدولة او منطقة واحدة ولكنها يمكن أن تكون وان تنتقل لأي دولة اخري وان الازمة اكدت زيادة دور المؤسسات الدولية الحالية مثل صندوق النقد في مواجهة الازمات المالية وضرورة تقديم مساعدات غير مشروطة وزيادة مواردها لمواجهة الازمات المحتملة وسوف يكون العرض الذي قدمته الهند بشان استضافة اجتماع للمنظمات الحكومية في النصف الثاني من العام الحالي افضل نتائج قمة القاهرة لانه سوف يركز علي وضع الدول النامية في منظمة التجارة العالمية كما طالبت القمة بتوسيع عضوية المنظمة وعدم اقتصارها علي دول معينة.

وسوف تقوم جامايكا بصفتها الرئيس القادم لمجموعة الـ ١٥ بتقديم هذه التوصيات للدول الصناعية الكبري خلال قمة برمنجهام لتفعيل التعاون بين الشمال والجنوب الذي يعتبر في اسوأ مراحله حيث انخفضت المساعدات لهذه الدول النامية من ٧٥. ٠٪ الي ٢٥. ٠٪ بدلا من زيادتها وسوف تلعب مصر خلال القمة القادمة بين الرئيسين حسني مبارك وجاك شيراك في باريس بتفعيل هذا التعاون وهذا يساعده في ذلك امكانيات مصر ورئيسها في قيادة تكتل المجموعة الـ ١٥ والتفاهم الذي يبديه شيراك نحو مشكلات الدول النامية.

لكن السؤال الآن هل الازمات المالية الاسيوية هي المحطة الاخيرة في الازمات الدولية المالية؟ ان قمة القاهرة وضعت خطوطا ووسائل لو اتبعتها كل دولة لنجحت في اقامة حصانة ضد اي تقلبات كادت تقصف بعملة اي دولة؟

لكن الاوضاع الدولية في حالة فوران لاسباب تجعل من الصعب تفادي وقوع ازمات مالية بسبب الانفجار الضخم في معدل نمو التجارة العالمية والتجارة عبر الحدود في الاسهم والسندات

والذي خلق شبكة محكمة من الروابط بين الدول كلها في مراحل مختلفة من النمو والتحول السياسي ومن ثم هناك دول مثل البرازيل تساهم بـ ٤٠٪ من معدل النمو لدول أمريكا اللاتينية لكن الارتفاع الحاد في عملتها والعجز المرتفع في ميزانيتها قد تدفع لهجرة المستثمرين وتدخل مرة اخري في غمار ازمة مالية.

ان هناك سببا اخر يدعو للخوف من وقوع ازمات مالية مثل التدفق الهائل لرؤوس الاموال وعدم وجود قوانين بنكية تحكم ذلك الانتقال. السبب الثالث هو ان اكبر تهديد يحدث للاسواق الحالية هو عندما تكون الدول في مرحلة انتقال سياسي واقتصادي وهذه الحالة تنطبق علي دول جنوب شرق اسيا الي حد كبير وامريكا اللاتينية ودول الاتحاد السوفيتي السابق. لقد بدات الازمات المالية في امريكا الاتينية في الثمانيات ثم تصاعدت الازمة في الاسواق المالية الدولية في عام ١٩٨٧ وفي التسعينات تعرضت اليابان واوروبا لازمة كادت تهوي بالنظام النقدي الاوروبي ثم الازمة المالية الاسيوية الاخيرة. هذه الاسباب الاربعة وهي الانفجار الهائل في التجارة الدولية «العولمة» وعدم وجود قوانين محكمة تسيطر علي انتقال رؤوس الاموال وتوافر ظروف مثل التحول السياسي والاقتصادي او الاسواق المالية الناشئة وعدم وجود هياكل قانونية وبنكية مثل قوانين المناهضة للثقة وحماية حقوق الاقتراع ومحاكم الافلاس للتعامل مع الراسمالية العالمية تجعل ان امكانية تفادي وقوع ازمة مالية ليس سهلا.

سالم عبدالغنى

اليوم: الاجتماع الوزارى الثانى لمنظمة التجارة العالمية

كتب: خالد حسن

برأس الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين وفد مصر فى الاجتماع الوزارى الثانى لمنظمة التجارة العالمية الذى يبدأ اليوم فى جنيف ويستمر حتى ٢٠ مايو الحالى.

صرح بذلك الدكتور احمد جويلى واضاف انه سيتم بحث موضوعين اساسيين: الاول عن تقييم مدى تنفيذ الدول الاعضاء لالتزاماتها بموجب ماتفق عليه. فى جولة أورجواى، والموضوع الثانى هو اجندة الأعمال المستقبلية ومناقشة بعض الخلافات بين الدول النامية والمتقدمة فى الاتفاقيات الخاصة بالزراعة وحقوق الملكية.

واشار وزير التجارة أن الدول النامية تهدف إلى التعرف على مدى إلتزام الدول المتقدمة بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدات الفنية وفتح أسواقها أمام منتجات وصادرات الدول النامية وخاصة الزراعية والمنسوجات والاقمشة إذ هناك بعض الأجراءات التى تتخذها الدول المتقدمة للحد من تدفق صادرات الدول النامية لأسواقها على حين تطالب بضرورة أسراع الدول النامية بفتح أسواقها أمام منتجات الدول المتقدمة وهو مايتنافى مع مبادئ اتفاقية الجات، كذلك تطالب الدول النامية بضرورة تقديم الدول المتقدمة مساعداتها الفنية والمالية لها فى مجال تطوير قوانينها وتشريعاتها.

واوضح د. جويلى أن المحور الثانى للمفاوضات سوف يركز على بحث إمكانية ضم قطاعات جديدة لتحرير التجارة العالمية حيث ترى الدول النامية انه لايجب اضافة أى بنود جديدة إذ مازالت تسعى لتطبيق ماعليها من إلتزامات فى اطار ماتفق عليه من قبل فى الجات ولايمكن أضافة أى بنود أخرى، على حين ترى الدول المتقدمة أن اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية والأستثمارات تتصل مباشرة بعملية التحرير للتجارة الدولية وينتظر خلال إجتماعات مجموعة الـ ١٥ بالقاهرة أن تتخذ دول المجموعة «الدول النامية» موقفا موحدا أمام الموضوعات المطروحة فى أجتماع منظمة التجارة العالمية بجنيف للدفاع عن مصالحها الاقتصادية فى ظل النظام العالمى الجديد لتحرير التجارة الدولية.

وأكد د. جويلى أن مصر بثقلها الاقتصادى والسياسى داخل مجموعة الـ ١٥ تؤكد على حرص الدول النامية على تحرير التجارة والأستثمار فى ظل النظام العالمى الجديد للتجارة خاصة بعد نجاح مصر فى تحرير جزء كبير من تجارتها الخارجية والحفاظ على إستقرار أسعار الصرف للجنيه منذ عدة سنوات وارتفاع معدل النمو للاقتصاد إلى ٥.٧٪ سنويا وتوافر إحتياطى نقدى كبير من العملات الأجنبية بالبنك المركزى.

وأضاف أن الأسواق المصرية مفتوحة أمام المنتجات الأجنبية وفقا لخطة تدريجية ومراعاة مصالح الصناعة الوطنية بشرط إلتزام هذه المنتجات با ساليب المناقشة المشروعة وعدم اللجوء لبعض الأساليب الغير تجارية مثل الأغراق وتقديم الدعم المادى لبعض الصناعات الأجنبية لخفض تكاليف الأنتاج وبالتالى الأسعار النهائية الأمر الذى يشكل تهديدا كبيرا على الصناعة الوطنية والتى بدأت بالفعل فى تطوير الانتاج والأرتقاء بمستويات الجودة واكتساب ثقة المستهلك المحلى والأجنبى.

د. جويلى

ومن ناحية أخرى أشاد الدكتور عادل خليل رئيس مكتب التمثيل التجارى وممثل مصر فى جنيف أنه ستعقد على هامش إحتفالات المنظمة بالعيد الخمسين على إنشائها ندوة حول «مستقبل المنظمة العالمية للتجارة» والتى تاسست حديثا منذ ثلاث سنوات تقريبا لتحل محل إتفاقيات أوراجوى «اتفاقية الجات» وقد وافقت على تاسيسها أكثر من مائة دولة وتعتبر مصر من أولى الدول المؤسسة للمنظمة.

واضافت أن هناك أربع دول عربية قد تقدمت بالفعل بطلبات للانضمام للمنظمة وهى الجزائر ولبنان والسعودية والأردن.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨/٥/١٩٩٨

عالم الاعمال والشركات

في ظل الاتفاقيات الدولية والمنافسة العالمية :

الأسرار الصناعية .. من يحميها ؟

اتفاقية الملكية الفكرية وماتضمنته عن الملكية الصناعية كانت محورا لعرض مستفيض تقدمنا به خلال الاسبوعين الماضيين من خلال تقرير هام للمجالس القومية المتخصصة ، ناقشنا خلالهما تاثيرات الاتفاقية الدولية على الصناعة المحلية ومتطلبات التعايش مع الواقع الجديد وطرق الاستفادة منه . تناولنا ايضا تاثيرات تلك الاتفاقية على الشركات الصناعية ذاتها والضغوط التى يمكن ان تواجه الشركات الصغيرة واساليب مواجهتها وكان ضمن ماذكرناه خلال عرضنا ان ما تضمنته الاتفاقية من نصوص تكفل للفرد والدولة حقوقا للاستفادة منها من خلال « شروط الافصاح » التى اوردتها فى مواضع مختلفة لخدمة العمليات الصناعية . فان الاتفاقية على الجانب المقابل للافصاح اوردت وسائل لحماية الاسرار الصناعية ماهى تلك الوسائل ؟ وكيف يمكن الاستفادة منها ؟

وتشير الاتفاقية الي الاسرار الصناعية . التى تتحتم حمايتها فى أطر معينة وبمعان محددة ، بتعبير المعلومات المكتومة أو غير المفصح عنها وتلتزم الدول المشاركة فى الاتفاقية بواجب حماية تلك الاسرار ويشير تقرير المجالس القومية الى ان ذلك يعنى بالنسبة لمصر ضرورة وجود اداة تشريعية خاصة لذلك الغرض بحيث تضمن تحصين هذه الاسرار وتمنع تسربها والحماية التى توفرها الاداة المشار اليها يقصد بها ، أن تتحقق من خلال تحريم (وعقاب) الممارسات المخلة بالشرف التى قد تستخدم لهتك تلك الاسرار والحصول عليها من خلال الرشوة التجارية – على سبيل المثال – والتجسس التكنولوجى / الصناعى ومما يذكر ان مايحكم هذه الحقوق والواجبات فى الوقت الحاضر فى مصر هو تعاقدات التعامل مثل عقود نقل التكنولوجيا وعقود التوظف التى تتضمن بنودا عن سرية المعلومات والحفاظ عليها والاغلب انه سيكون مطلوبا ، مع التقدم الصناعى فى البلاد ، اصدر اداة تشريعية خاصة لحماية الاسرار الصناعية التجارية من الممارسات المخلة بالشرف .

يفرق تقرير المجالس القومية المتخصصة بين الاسرار الصناعية والمعلومات التى تحميها براءة الاختراع ، فالاسرار الصناعية – كما يشير – هى وسيلة لحماية السلعة أو طريقة انتاجها ، تكمن فقط في صدور اصحابها ومنتجيها ، بينما تتضمن براءات الاختراع وصفا نفترض ان يكون كاملا وصادقا للاختراع وهى معلومات تودع بالتالى لدي الدولة لحمايتها فى ظل القانون الي ان تنتهى فترة الحماية ومالك الاسرار الصناعية ، بخلاف مالك براءة الاختراع ليست له

حقوق احتكارية مطلقة لصناعة السلعة او استخدامها او بيعها او التعامل التجارى فيها .

الأسرار الصناعية ليست براءة اختراع

ولكن هذا المالك له حق مقاضاة طرف اخر اذا استطاع اثبات أن ذلك الطرف قد حصل علي تلك الاسرار بطريق يجافى الممارسات التجارية الشريفة مثل الرشوة والتجسس وغير ذلك . وحيث ان الاتفاقية لم ، ولن يكون ممكنا أن يرد فيها أى نص يمنع أو يقيد ممارسات الهندسة العكسية (سواء بالنسبة للتكنولوجيات غير المحمية ببراءات اختراع ، أو غير القابلة لتلك الحماية او حتى تلك التى تحميها براءات سارية المفعول) طالما ان هذه الممارسات تجرى فى معامل البحث والتطوير ولاغراض التعلم والاستيعاب ، فانه يمكن النظر ببعض الرضا والايجابية الي الاتفاقية ، رغم ماورد فيها من مقيدات قاسية فى مواقع عديدة من بنودها . ووجه الرضا والايجابية هنا هو ان الهندسة العكسية - التى تتاح دون ان ينطق باسمها فى اى موقع من الاتفاقية - هى سبيل عملى لاكتساب مقدرة تنافسية فى السوق العالمية خلال فترة معقولة لانها لاتمنع الراغبين واهل العزيمة والقدرة والارادة من ذلك الاكتساب.

وتضيف الدراسة ان مترتبات هذه القراءة للاتفاقية ان احكامها ، واحكام التشريع الوطنى الذى تدعو له ، لاتمنع علي الاطلاق ممارسات الهندسة العكسية التى يمكن من خلالها ان تكتشف (أو يعاد اكتشاف) المعلومات المتضمنة فى السلع أو طرق الانتاج التى لاتحميها براءة الاختراع ، وبالتالى فان المسافة الزمنية بين السابق بالابتكار الأول واللاحق له من خلال النجاح فى الهندسة العكسية هى التى تحقق للسابق مزايا ومكاسب قد تختفى اذا لحقه المنتجون الذين يمتلكون نفس المعارف من خلال الهندسة العكسية .

ويعنى هذا بشكل واضح وحاسم ان امتلاك الاسرار الصناعية من خلال الهندسة العكسية ليس فيه أى تجاوز ، فهذه مظنة يجب التصدى لها ، بل أن ذلك مباح تماما فى كل ارجاء العالم ، طالما انه فى الامكان اثبات ان ذلك الامتلاك لم يحدث نتيجة رشوة لموظفى صاحب الاسرار ولا من خلال التجسس ، التى توصف بانها تجافى الممارسات التجارية الشريفة ، وأن ذلك الامتلاك حدث عن طريق فض الاسرار الكامنة فى السلعة المتاحة فى الاسواق ، ومما يضيف لعدالة وصحة هذا المسلك أن مالك الاسرار الصناعية الاصلى قد كان له حظ السبق على مدى سنوات مضت وانتج خلالها السلعة التى تتضمن الاسرار وحقق من وراء ذلك مكاسب كافية أو قريبة من الكافية وأنه بامتلاكه الاسرار الصناعية مازال يمتلك ميزة نسبية على كل اللاحقين بتمكنه من اساليب الانتاج والتسويق والسمعة (والشهرة) التجارية التى حققها فى الاسواق .

مطلوب أداة تشريعية لحماية الأسرار الصناعية

ومما يضيف الي منطق العدالة فى صحة هذا المسلك (الهندسة العكسية سبيلا لامتلاك الاسرار) ان صاحب الاسرار الصناعية الاصلى ليس فى حاجة لبراءة اختراع لحماية سلعته أو طريقة انتاجها ، وأنه غير حائز للاهلية والصلاحية الموجبة واللازمة لاستصدار براءة اختراع أو أن موضوع الاسرار بطبيعته وبحكم محتواه لايستوفى الشروط الكافية للحماية فى هيئة براءة اختراع .

حقوق المخترعين ليست مطلقة . . وحقوق الملكية الصناعية لها استثناءات

ومع ذلك تشير الدراسة الي انه من موازنة الامور والمصالح القومية ، ما يعظمها ومايننتقص منها ، فى الممارسات المسموح بها والمشار اليها ، ذلك لأن صاحب الاسرار الصناعية قد يكون فى عزمه ان يستثمر فى مصر وان يستخدم فى ذلك مايمتلكه من اسرار صناعية ، وقد يمنعه من ذلك ان ينمو الي علمه أن جهات البحث والتطوير أو جهات انتاجية فى مصر تجتهد لامتلك تلك الاسرار من خلال الهندسة العكسية ويشجعها فى ذلك غدم وجود براءات أختراع لحماية المنتجات فيحجم أو ينصرف عن الاستثمار فى مصر ويمكن ايضا توقع حدوث ردود فعل عكسية من جانب اصحاب الاسرار الصناعية فيبادرون بالاستثمار فى مصر لكسب زمام المبادرة ولاجهاض جهود البحث والتطوير المحلية التى ترمى لكشف الاسرار الصناعية من خلال الهندسة العكسية .

اما عن حقوق المخترعين فوق ماتذكره الدراسة فان حقوق المخترعين كما تقضى به الاتفاقية الدولية ليست حقوقا مطلقة أو بغير حدود وانما يحق فى شأنها بعض الاستثناءات المعترف بها والمتعارف عليها . والفائدة هنا هى خلق بعض التوازن مع مجموعة الحقوق الاستئثارية بالنسبة للمنتج الجديد وطريقة الانتاج ببيان مايحق للاطراف



الاخرى من الافراد والهيئات فى شأن موضوع الاختراع وتتلخص هذه الاستثناءات (التى تلائم ظروف العالم النامى والظروف المصرية الفكرية) فيما يلي :

■ للعلماء الممارسين فى معامل البحث والتطوير الحق فى الاطلاع علي براءات الاختراع والاستفادة من المضامين العلمية والتكنولوجية فيها (المعلومات المفصح عنها) فى اجتهادات التعليم والاستيعاب . وهى اجتهادات مطلوبة فى كل المجتمعات والمؤسسات فى ارجاء العالم من اجل الاقتدار علي التحسين والتطوير والاضافة وربما الابداع الاصيل .

■ يرتبط ذلك الحق بحق اخر وهو الممارسات العلمية للهندسة العكسية للسلعة المحمية ، أو التى انقضت فترة حمايتها ، التى تبتغى التعلم باستخراج المضامين العلمية والتكنولوجية الكامنة فى السلعة والاستفادة من المعلومات المستخرجة فى جهود التطوير والاضافة والارتقاء التكنولوجى ومع الحفاظ فى نفس الوقت ، علي الحقوق المشروعة لكل الاطراف .

■ سبق الاستخدام لموضوع الاختراع ، منتجا كان أو طريقة انتاج ، دون ان ينتبه المستخدم لجدارة الموضوع بالحماية ، ثم استصدار براءة اختراع لحماية الموضوع نفسه لصالح طرف اخر فى وقت لاحق .

■ استخدام موضوع الاختراع بنوايا حسنة ، نتيجة عدم العلم بوقوع الحماية أو صدور براءة اختراع تمنع الاستخدام بمعرفة الغير .

■ استخدام موضوع الاختراع فى انشطة خاصة ولاهداف غير تجارية لاتضر بصاحب الملكية الفكرية وبشرط الا يمتد ذلك الاستخدام الي اطراف اخرى يحتمل تناولها الموضوع فى استخدامات تجارية الطابع بغير تصريح من المالك .

■ الاعداد للانتاج الصناعى للادوية باسمائها الاصطلاحية والنزول بها الى الاسواق فور انقضاء فترة حمايتها القانونية .

واخيرا يشير التقرير الى الاعمال المؤثمة وفقا لما نصت عليه الاتفاقية هى تلك التى تتكون من الانتاج الصناعى الذى يستهدف التجارة فى السلعة أو الخدمة موضوع الحماية وطوال فترة الحماية وذلك ايضا هو ماتنص عليه الاتفاقية (المادة ٦١) فى تأثيم اعمال التقليد والقرصنة والغش التجارى التى ترتكب بنية معقودة لهدف الانتاج والبيع على النطاق التجارى .

٢/٢



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٩/٥/١٩٩٨

مصطلحات سياسية

٣- الجات GATT هى الأحرف الأولى لعبارة الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات
General Agrament of Thead and Tarriffs

وقد نشأت بعد الحرب العالمية الثانية - عام ١٩٤٦ - وأنشئت لتكون على غرار منظمة الامم المتحدة والبنك الدولى وغيرها وللإشراف على التجارة الدولية.

واجتمع ممثلو دول المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة فى هافانا عاصمة كوبا فى نوفمبر ١٩٤٧، موقعين على ما عرف بـ(ميثاق هافانا).. ودخلت حيز التنفيذ فى يناير ١٩٤٨، وتحددت أهدافها فيما يلى:

* إلغاء جميع أشكال القيود التى تعرقل حرية التبادل التجارى.
* الدعوة لمبدأ التفاوض والحوار لحل أى مشكلات تجارية.
* تطبيق مبدأ المساواة التامة فيما يتعلق بالتبادل التجارى.
* تعميم مبدأ الدولة الأولى بالرعاية على جميع الدول الأعضاء.
* النظر إلى الجات باعتبارها الإطار الأشمل الذى تجرى فيه المفاوضات من أجل تيسير سبل التبادل التجارى وحل المشكلات.

وهذا ظاهر ما تهدف إليه.. أما فى الباطن فإن آثارها السلبية تكمن فى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية والغذائية مما قد يحدث أزمة غذاء فعلية، وذلك من جراء إلغاء الدعم الزراعى وعدم قدرة الفلاحين على منافسة المنتجات الغذائية المستوردة بسعر أرخص وجودة أعلى، وأيضا ارتفاع تكلفة برامج التنمية لما سوف يترتب على تطبيق الاتفاقيات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية.

كما سوف تتعرض الدول النامية لنقص عام فى الخدمات والمنتجات الصناعية الأساسية، وذلك نتيجة للمنافسة غير المتكافئة، وأيضا سوف تخسر الدول النامية فرصا تجارية كانت سانحة لها قبل دخولها فى الجات، ولن تجد كوادر فنية أو إدارية مؤهلة للتنظيم وإدارة عجلة الإنتاج وذلك لقيام الدول الكبرى بامتصاص هذه العمالة وتشغيلها لديها.

كذلك لن تستطيع الدول الموقعة عليها توفيق أوضاعها الاقتصادية بنفسها، ذلك لأن بنود الاتفاقية تحتوى على موافقة الدول الأعضاء على تحويل صلاحيات اتخاذ القرارات الوطنية إلى المنظمة أو على الأقل التشاور معها.

والمعروف أن الاتفاقية ظلت حتى عام ١٩٥٥ مجرد قواعد عامة لتنظيم التبادل التجارى حتى أنشىء لها سكرتارية دائمة بجنيف يرأسها أمين عام يقوم بتيسير الأعمال اليومية لهذه المنظمة.

ومن أجل تحقيق أهدافها عقدت المنظمة عدة جولات للتفاوض.. أهمها جولتا جنيف عام ٤٨ وطوكيو ٧٩.. وكذلك جولة أرجواى التى بدأت فى سبتمبر ٨٦ وانتهت عام ٩٤ لتبلور الجات فى شكلها النهائى المعروفة عليه الآن.

أما مصر والتى ستطبق عليها قرارات جولة أرجواى واتفاقية الجات عام ٢٠٠٢ فإن الغالبية العظمى من تجارها واقتصادييها لايزالون يتحدثون عنها بمنطق الدارس الفاحص لا المقبل على تجربة يجب أن يستعد لها بكل أسلحته.. فمعركة الجات قادمة لامحالة، وهى معركة يجب أن ننتصر فيها، وإلا وجدنا أنفسنا أمام أزمة اقتصادية طاحنة لا فرار منها.



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/٥/١٩٩٨

تحركوا لحماية صناعة الدواء المهددة بالخطر

استهدفت اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية تحرير التجارة وإزالة العوائق التى تعوق تدفق السلع بين دول العالم فى يسر وسهولة . وبالرغم من ذلك فإن جميع دول العالم تحرص على حماية صناعتها الوطنية بأسلوب أو بآخر دون الانتهاك الصريح لبنود الاتفاقية ولما كان الدواء الوطنى هو السلعة الأشد ضررا والأكثر تأثرا باتفاقية التجارة العالمية وملحقها اتفاقية الملكية الفكرية TRIPS وحماية لهذه الصناعة التى توفر الدواء لشعب مصر بأسعار ميسرة فى متناول جماهير المرضى .

وحماية لشعب مصر من الارتفاع المهول لأسعار الأدوية المستوردة من الشركات العالمية خاصة المتعددة الجنسيات الذى بلغ الذروة . وعلى سبيل المثال لا الحصر هناك دواء ضد الصداع النصفى MIGRAINE يباع القرص الواحد بعشرين جنيها بينما المثيل المنتج فى إحدى شركات قطاع الأعمال ، النيل ، يباع بسعر ١٢,٥ قرش للقرص الواحد بنسبة ٠,٦٪ من المستورد ، وهناك شركة أخرى ، سيد ، تنتج مثيله بسعر العلبة ٢٠ قرصا ١,٥٦ جنيه بسعر ٨,٥ قرش للقرص الواحد بنسبة ٠,٤٢٥٪ من المستورد ، ولذلك فإن الأمر يتطلب وقفة لإعادة النظر فى قواعد تسجيل الدواء وقواعد تسعير الدواء بما يحقق توفير الأدوية الأساسية لجماهير الشعب بالسعر المناسب .

لذا فإننا نقترح القواعد والضوابط التالية (بجانب القواعد الأخرى الفنية والتنظيمية المقررة) .

● بصفة عامة لا يقبل تسجيل دواء مستورد له بدائل محلية بنفس الكفاءة وينتج بكميات كافية ولا معنى إطلاقا لتسجيل وتسعير دواء FOLIC ACID المستورد بسعر ١٨ جنيه العلبة ٥٠ قرصا بتركيز ٠,٨ مجم بالقرص الواحد بينما ينتج مثيله بشركة محلية بسعر ٢,٥٠ جنيه العلبة ٥٠ قرصا بتركيز ٢ مجم بالقرص الواحد .

● أن يكون أهم شرط لتسجيل الدواء هو ما يسمى معامل التكلفة مقابل الفائدة (العلاجية) BENEFIT INDEX/COST بالمقارنة بمثيله من أدوية الصناعة الدوائية الوطنية ولايقصد بالمثيل أن يكون بنفس التركيب إنما بالأثر الفارماكولوجى العلاجى .

وهنا لابد من الإشارة إلى أن المريض لا خيار له فى الدواء الذى يشتريه كباقى السلع بل إنه يؤثر بشرائه إذا كتب فى روشتة الطبيب ، ونعلم جميعا التأثير الكبير للدعاية التى تقوم بها الشركات العالمية لترويج مستحضراتها بكافة الوسائل المختلفة ولاتستطيع الشركات الوطنية مجاراتها فى هذا المجال فهم أساتذة متخصصون فى تكنولوجيا التسويق وتتضمن الأسعار التى يحصلون عليها ما يسمح بالانفاق ببذخ شديد فى الدعاية بمختلف وسائلها .

لذا فإن هذا الشرط هو السبيل الوحيد لوقف تيار الأدوية الأجنبية التى أخذت تنهال على سوق الدواء المصرى وعلى المريض المصرى فى الآونة الأخيرة . فبدأنا نرى الأدوية بمئات الجنيهات للعلبة الواحدة بل إن بعضها بلغ عدة آلاف من الجنيهات ، وسيزداد فى المستقبل هذا التيار عنفا خاصة بعد سريان اتفاقية التربس .

وفى حالة إصرار بعض الأطباء والمرضى على دواء مستورد معين رفض تسجيله لارتفاع سعره مقابل الفائدة العلاجية ، فيمكن استيراده كطلبات أفراد . كما كان متبعا فى الماضى وعن طريق الشركة المصرية للأدوية .



محمد شبل

دكتور أحمد على أبو العينين
رئيس مجلس إدارة شركة الوجه القبلى للصناعات الدوائية



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥/٥/١٩٩٨

وزير التجارة عقب عودته من جنيف:

مصر أكدت أهمية تنفيذ اتفاقيات «الجات» لضمان مصداقية النظام التجارى

كتب ـ حسن عبد المنعم:

أعلن الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين ورئيس وفد مصر بالمؤتمر الوزارى الثانى لمنظمة التجارة العالمية «الجات» أن المؤتمر بحث خلال الأسبوع الماضى مجالات تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التى أقرتها المنظمة والعمل المستقبلى بهذه الاتفاقيات.

وقال ـ عقب عودته من جنيف ـ ان مصر اكدت فى المؤتمر اهمية التنفيذ الكامل للاتفاقيات لضمان مصداقية وفعالية النظام التجارى متعدد الأطراف وقدمت أهم الصعاب والتحديات التى تواجهها كدولة نامية فيما يتعلق بتنفيذ الاستخدام التعسفى لإجراءات مكافحة الإغراق من جانب الدول المتقدمة.

وأشار الى عدم تطبيق القرار المتعلق بالإجراءات الخاصة بالآثار السلبية الناتجة عن برنامج الإصلاح فى مجال السلع الزراعية مما يؤدى الى رفع «فاتورة» استيراد السلع الزراعية للدول المستوردة للغذاء حيث قدم الوزير اقتراحين: اولهما تضمين التقرير السنوى للمنظمة قسما خاصا حول موقف تنفيذ الاتفاقيات المختلفة لتقييم الصعاب التى واجهت عملية التنفيذ.

ثانيهما: تحقيق الشفافية فى جميع مجالات العمل بالمنظمة، كأساس لمزيد من الوعى والتفهم لدى الدول النامية حول القضايا المتعلقة بعمل المنظمة مما يرفع من مستوى التعريف بها مشيرا الى الموافقة على عقد المؤتمر الوزارى الثالث بالمنظمة بأمريكا.

وقال: إن مصر تقدمت ببيان امام المؤتمر طلبت فيه أن تجرى المفاوضات القادمة على اساس قطاعى وشاركها الرأى الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى بينما رأى الاتحاد الأوروبى ـ بمساندة عدد من الدول ـ ان تجرى فى اطار جولة شاملة للمفاوضات.

واكد البيان المصرى ان العمل المستقبلى للمنظمة يجب ان يقوم على اساس من توازن المصالح بين الدول الأعضاء مع مراعاة الموارد المالية والبشرية المحدودة للدول النامية.

وأوضح البيان ـ امام المؤتمر ـ أهمية فحص موضوع العلاقة بين التجارة والبيئة بمزيد من التحليل بهدف التنمية المتواصلة والتركيز على المسائل المتعلقة بأثر المتطلبات البيئية على الوصول الى الأسواق وصدور قانون البيئة فى مصر عام ١٩٩٦، الذى بدأ العمل به خلال هذا العام وأن الأمر يتطلب التعاون الدولى فى مجال المشكلات البيئية حيث ان العقوبات التجارية لن تؤدى الى حل لها، فى حين تساهم الإجراءات الإيجابية كالمساعدات المالية والفنية ونقل التكنولوجيا البيئية فى التخفيف من هذه المشكلات.

د . احمد جويلى

وفى نهاية المؤتمر صدر الإعلان الوزارى لمنظمة التجارة العالمية وتضمن اهمية الاستجابة لمطالب واهتمامات الدول النامية وقيام لجنة التجارة والتنمية بمنظمة التجارة العالمية بمراجعة تطبيق الاحكام الخاصة والتفضيلية لمصلحة الدول النامية وتاكيد اهمية التنفيذ الفعال لهذه الاحكام.

وأشار الإعلان الى تاكيد اهمية التنفيذ الكامل والأمين للاتفاقات والقرارات الوزارية التى صدرت عن منظمة التجارة العالمية باعتبارها الضمان لمصداقية النظام التجارى متعدد الأطراف الذى يحافظ على قوة الدفع لتوسيع التجارة العالمية وإيجاد الوظائف ورفع مستوى المعيشة مع مواصلة وتقويم التنفيذ خلال المؤتمر الوزارى الثالث وذلك للاتفاقات للتعرف على مدى تحقيق اهدافها.

وأوصى الإعلان بقيام المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية ببرنامج عمل يضمن التنفيذ الكامل والأمين للاتفاقات الحالية والإعداد للمؤتمر الوزارى الثالث وتقديم توصيات حول برنامج عمل المنظمة متضمنا المزيد من تحرير التجارة بشكل واسع وكاف للاستجابة لاهتمامات ومصالح كل الأعضاء فى إطار للمنظمة بما يسمح باتخاذ القرارات خلال الدورة الثالثة للمؤتمر الوزارى ولتحقيق ذلك سوف يعقد المجلس العام دورة خاصة فى سبتمبر القادم.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥/٥/١٩٩٨

اليوبيل الذهبى.. لمنظمة الجات

بقلم الدكتور: صليب بطرس

احتفل بجنيف فى المدة من ١٨ الى ٢٠ مايو زعماء العالم بالعيد الذهبى لمنظمة الجات التى بدأت الاضطلاع بمهامها فى نفس التاريخ من ١٩٤٨. وكانت البداية بين ثلاث وعشرين دولة اتفقت بصورة متعددة الاطراف على تخفيض الرسوم الجمركية على ما تستورده الواحدة من الدول الاخرى.

وكان هذا اول اتفاق جماعى من نوعه بعد غزوات نابليون لدول أوروبا فى القرن التاسع عشر.. وقابلت المحافل والمجلات الاقتصادية اتفاقية التعريفات والتجارة «الجات» بدرجة كبيرة من الحرص والخوف معا.. وشملت الاتفاقية ١٠٦ مجموعات من الاتفاقيات الثنائية ومجلدين من الجداول بلغت زنتهما نحو عشرات الكيلوات.

ولابد من الاشارة والعالم يحتفل بهذه المناسبة ان مصر كانت واحدة من الدول التى وقعت مقررات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والعمل المعروف باسم ميثاق هافانا بكوبا فى الفترة من ٢١ نوفمبر ١٩٤٧ الى ٢٤ مارس ١٩٤٨ وانبثقت عنه هيئة التجارة الدولية. ويردنى هذا الحديث الى تلك الفترة عندما كنت مساعدا فنيا على اولى درجات السلم الوظيفى بوزارة المالية وتم اختيار اثنين للمساعدة فى الاعداد لهذا العمل الضخم وماترتب على الانضمام لصندوق النقد والآخر هو الاستاذ ياقوت العشماوى الذى اسهم فى انشاء المحكمة الدستورية العليا على خلاف ما انكره احد الكتاب وكان اشتراكه من خلال بدوى بك حمودة رحمه الله.

وبرغم ان الرسوم الجمركية السائدة حاليا لاتتجاوز فى متوسطها ١٠٪ مما كان سارى المفعول منذ ان وضعت بذرة منظمة التجارة الدولية فلا ينبغى الاعتقاد ان المهام قد انجزت.. فثمة حجم كبير من الاصلاح التجارى مازال مطلوبا انجازه.

● ● ●

ومنذ ان بدأت مزاولتها لمهامها سنة ١٩٤٨ عقدت الجات ثمانى دورات شملت العديد من الدول على مستوى العالم وكانت كل واحدة منها توسع نطاق تحرير التجارة باكثر من سابقتها.. وكانت آخرها دورة اوراجوى التى استغرقت ثمانى سنوات انتهت فى عام ١٩٩٤.. وسبقتها دورة اخذت اسم كيندى.. وكانت مقررات دورة اوراجوى اكثرها طموحا لانها جاءت بما لم تشمله سابقاتها.. فقد تناولت موضوعا تطلع العالم كله الى معالجته : تبادل الخدمات وحماية الملكية الفكرية مثل براءات الاختراعات وبرامج الكومبيوتر وما الى ذلك مما ظل خارج نطاق اهتمامات الدورات السابقة حتى تلك الدورة. ومما يتعين ذكره ان المتتبع المدرب الحريص لمجريات دورة اوراجوى خلال سنواتها الثمانى كان يرى بوضوح تام تصميم الدولة المتقدمة صناعيا على وضع حد لتصرفات دول العالم الثالث فى ممارسة الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية وحقوق الابتكار. ومع ذلك قد عالجت هذه البلاد تلك القضية بنوع من الاستهتار وكان يجب على الدول الفقيرة خلال فترة الدورة بذل مجهود مواز فى سبيل حماية اقتصادياتها من النتائج التى تنتظرها بعد انتهاء الفترة الانتقالية.. وبدلا من ذلك امعنت هذه الدول فى الاعتداء على هذا النوع من الحقوق التى تم التعامل معها وكأنها مال مباح ويقال ان قيمة الحقوق التى ضاعت على امريكا وحدها خلال عام ١٩٩٦ تقدر بعشرات المليارات من الدولارات فى الصين وحدها.

● ● ●

وثمة نجاح آخر احرزته دورة اوراجوى يتمثل فى خلق منظمة التجارة الدولية (W.T.O) وتتلخص احدى مهامها الاساسية فى ان تصبح هيئة دولية تتولى التحكيم فى المنازعات التى تقوم بين الاعضاء فى قضايا الاعتداء على قواعد الجات.. ومما تتميز به المنظمة ان حق الفيتو «الرفض» لايمارس فيها.. والدولة التى تثبت مخالفتها للقواعد ليس امامها الا ان تزيل المخالفة او تدفع غرامات قاسية والا فرضت عليها العقوبات المقررة.. وتميز سلوك المنظمة بسرعة الفصل فى المنازعات ففى السنوات الثلاث الاخيرة تعاملت مع ١٣٢ قضية مقابل ٣٠٠ حالة فقط انجزتها الجات فى ٤٧ عاما.. ومما يذكر لهذه المنظمة حيدتها التامة حتى الآن.. فقد انصفت كوستاريكا فى دعواها ضد الولايات المتحدة لوضعها العراقيل امام وارداتها من ملابس الرجال الداخلية من كوستاريكا واضطرت امريكا الى تعديل قواعد الاستيراد بما يتواكب مع احكام الاتفاقية، وذلك على خلاف ما يتبعه مجلس الامن.

ويتمثل نجاح المنظمة فى ان عدد اعضائها بلغ ١٣٢ دولة فى فترة وجيزة.. وهناك قائمة انتظار تشمل ثلاثين اخرى من بينها روسيا والصين.. وارتفع حجم التجارة السلعية الدولية سنة ١٩٩٧ بمعدل ٩,٥٪ بالمقارنة لما كانت عليه فى سنة ١٩٩٦.. وتجاوزت سرعة الزيادة ثلاثة امثال سرعة الزيادة التى تحققت فى جملة انتاج العالم.. وفى العام الماضى وضعت قيود على مايقف فى سبيل خفض الاجراءات التى تعوق تجارة معدات التواصل الاليكترونى، والخدمات المالية والتقنيات الاعلامية.. وكلها معاملات فى مجالات تؤدى الى ارتفاع حجم التبادل التجارى العالمى.

● ● ●

ان ما انجز حتى الآن فى مجال



المصدر : الأخبار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/٥/١٩٩٨

تحرير التجارة، قد شجع زعماء الدول على التفكير فى الدعوة لدورة جديدة للبحث عن وسائل جديدة لما اغفلته الدورات السابقة.. فالنزعة الحمائية مازالت مطلبا فى تجارة المنسوجات والمنتجات الزراعية.. وبالاضافة فإن ازالة نظام الحصص تسير ببطء ولم يتحقق سوى القليل منها فى مجالات مثل الملاحة البحرية والعمالة وكان من شأن هذا كله ان اكتسب وزراء التجارة فى الدول مراكز مرموقة بين الوزراء الآخرين فى بلادهم.. ولكن الصعاب التى وضحت لهم نتيجة لفتح اسواق بلادهم على مصاريعها للواردات وضعت حدا لموجة الزهو التى كانت قد بدأت تكتسح سلوكهم.. ان امريكا وبلاد الاتحاد الاوربى التى تزعمت حركة تحرير المعاملات السلعية والخدمية مازالت امامها عقبات يخشونها تضطرها الى حماية قطاعات من اقتصادياتها تحسبا لما قد يصيب العمالة فى صناعتها المدللة.

ان الخمسين سنة الماضية قدمت لانصار حرية التجارة امثال ج هابرلز وغيره ممن حملوا لواء حرية التجارة لفترة طويلة.. ما يفخرون به. ولكن مازال امام تلاميذهم ما يتعين انجازه.

●●●

حماة اللغة العربية

استخدام صيغة «لايجب» خطأ محض يقلب المعنى رأسا على عقب.. ومع ذلك لم يتنبه اليه الكثيرون ممن وصفوا بانهم كبار.. وصحيح الصيغة: «يجب الا..» ويتضح ذلك من هذا المثل: لايجب ان يتزوج المسيحى اكثر من واحدة فالنفى هنا ينصرف الى الوجوب.. وجواز الفعل اذن وارد.. وتصبح العبارة : يجوز ان يتزوج المسيحى اكثر من واحدة.. ولكن المقصود هو وجوب نفى الفعل اى النهى عن اتيانه والصحيح : يجب الا يتزوج المسيحى اكثر من واحدة.

٠٠٠٠٣٠٠

نتائج اجتماعات منظمة التجارة العالمية «الجات»

مصر ترفض الاجراءات التعسفية للدول الكبرى فى قضايا الإغراق

متابعة:
محمد خليفة

انتهت اجتماعات منظمة التجارة العالمية «الجات» خلال الايام القليلة الماضية والتى عقدت بجنيف فى الفترة من ١٨ الى ٢٠

مايو الجارى، ترأس الوفد المصرى الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين، والذى تقدم بورقة مصرية الى المنظمة

تضمنت المصاعب والمشاكل والتحديات التى تواجه مصر كدولة نامية فيما تقوم به الدول الكبرى من اجراءات تعسفية برفع قضايا الاغراق بهدف وقف تقدم وزيادة الصادرات المصرية الى اسواق دول العالم، كما شملت الورقة المصرية اساءة نفس الدول للاجراءات التى تتخذها ضد مصر فى مسائل المواصفات الفنية والمعايير القياسية واجراءات الصحة للمنتجات المصرية التى يتم تصديرها الى هذه الدول!! وكأن هناك حرباً مدبرة ومنظمة لوقف التنمية وشل حركة ازدهار الاقتصاد الوطنى، كما تقدم الدكتور «جويلى» بورقة اكد فيها قيام الدول اعضاء منظمة التجارة العالمية بالتطبيق غير

المرضى لبرنامج دمج وتحرير قطاع المنسوجات والملابس فى التجارة العالمية. كما تضمنت المذكرات المصرية عدم تطبيق القرار المتعلق بالاجراءات الخاصة بالاثار السلبية الناتجة عن برنامج الاصلاح فى مجال السلع الزراعية مما تسبب فى ارتفاع فاتورة استيراد السلع الغذائية لمصر وغيرها من الدول النامية. وتطرقت المذكرة الى الاشارة بالمستوى المتواضع لتطبيق نصوص اتفاقات منظمة التجارة العالمية مما تسبب فى وقوع

اضرار بالغة الخطورة لمصر والدول النامية الاخرى!! وتقدم الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين ورئيس الوفد المصرى باقتراحين احدهما يطالب بأن يتضمن التقرير السنوى لمنظمة «الجات» موقف تنفيذ الاتفاقات المختلفة بين الدول الاعضاء بعضها البعض بهدف تقييم المصاعب التى واجهت عمليات التنفيذ وضرورة عمل توصيات لمواجهتها. وطالب الاقتراح الثانى بتحقيق الشفافية فى كافة مجالات العمل بمنظمة التجارة العالمية ورفع عجلة الوعى لدى الدول النامية خاصة فى القضايا المتعلقة بعمل المنظمة. ورأى الجانب المصرى

ضرورة التأكيد على اهمية التنفيذ الكامل لاتفاقيات المنظمة لضمان مصداقية وفعالية النظام التجارى متعدد الاطراف.

مواجهة المشاكل.. أولاً!!

رأت مصر وعدد كبير من الدول النامية عدم ضم وادراج موضوعات جديدة على جدول اجتماع منظمة التجارة العالمية حتى يتم الانتهاء من تذليل المصاعب والمشاكل التى تواجه هذه الدول فى قضايا الزراعة والخدمات والتجارة والاستثمار والمنافسة والمشتروات الحكومية وتسهيل اجراءات التجارة حيث كانت المنظمة قد وضعت شروطاً من شأنها عرقلة عمليات تنمية الصادرات المصرية والدول النامية الاخرى، وطالبت هذه الدول بتأجيل تنفيذ الاتفاقية حتى يتم الاستعداد النهائى للتنفيذ بشكل لا يتعارض مع مصالح البلاد العليا، وكذلك مواجهة الدول الكبرى فى دخول الاسواق العالمية حتى يكون لهذه الدول مكان على الخريطة الاقتصادية.

وتناولت اجتماعات منظمة التجارة العالمية على مدار ثلاثة ايام متتالية مستقبل المنظمة حيث تقدمت مصر باقتراح لعقد المؤتمر الوزارى الثالث للمنظمة عام ٢٠٠٠، الا ان الدول المشاركة فى الاجتماعات اختلفت على تحديد الموعد المقرر للاجتماع القادم وتم الاتفاق على ان تكون الولايات المتحدة الامريكية هى رئيس المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية القادم، وتقرر تعيين ثلاثة نواب للرئيس هم بوركينا فاسو لتمثل القارة الافريقية وباكستان ممثلاً عن قارة آسيا وكولومبيا عن امريكا الجنوبية. واعلن الدكتور احمد جويلى وزير التجارة ورئيس الوفد المصرى ان الاتحاد الاوروبى ومعه عدد من الدول طالبوا بأن تكون المفاوضات القادمة بشأن الخلافات مع المنظمة والدول النامية يتم الانتهاء فيها فى جولة شاملة!! بينما رأت الولايات المتحدة الامريكية ومعها مصر ان تتم المفاوضات على اساس تقسيم الخلافات الحالية الى قطاعات مختلفة. وتضمنت المذكرة المصرية ان يكون العمل المستقبلى لمنظمة التجارة على اساس وجود توازن بين مصالح الدول الاعضاء مع الاخذ فى الاعتبار الموارد المالية والبشرية المحدودة للدول النامية وكذلك ضرورة مساعدة الدول بالمعونات الفنية والمالية. واكدت مصر ان العقوبات الدولية التجارية لن

تؤدى الى حل للشاكل البيئية وطالبت بمساهمة الدول فى الاجراءات الايجابية كمساعدات مالية وفنية ونقل التكنولوجيا البيئية لمواجهة هذه المشاكل. كما اكد الجانب المصرى على ضرورة مساهمة الدول الكبرى لمصر والدول النامية لتحقيق التقدم السريع فى استخدام التجارة الالكترونية.

ماذا أعدت مصر؟

ويقول الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين ان مصر اعدت الخطوات التنفيذية لما تم الاتفاق بشأنه خلال مؤتمر المنظمة فقد تقرر ان تقوم اللجنة القومية لمتابعة نتائج جولة اوروجواى برئاسة وزير التجارة والتموين وعضوية الوزارات المعنية بدراسة ما تم فى المؤتمر وتحديد مهام الجهات المعنية للاستعداد للمفاوضات المنظمة مع مصر خلال المرحلة القادمة. وقرر وزير التجارة تشكيل لجنة فرعية تضم كافة الجهات المصرية لدراسة موضوع التجارة الالكترونية وعلاقته بالاتفاقات المختلفة لمنظمة التجارة العالمية وسيتم الوصول الى موقف تفاوضى بشأنه. كما سيتم دراسة موضوعى الزراعة والخدمات لتحديد الامور المتعلقة بمصر فى هذا المجال خاصة فيما يتعلق بزيادة الصادرات فى السلع الزراعية، وسيتم التركيز على «تفعيل» القرار الوزارى للمنظمة الخاص بتعويض الدول المستوردة للغذاء. كما سيتم استكشاف المزايا النسبية لبعض قطاعات الخدمات التى يمكن لمصر المطالبة بادراجها فى جدول التزامات الدول خلال المفاوضات وخاصة فى مجال انتقال العمالة الطبيعية والخدمات المهنية والمقاولات والسياحة. كما سيتم دراسة التخفيضات الجمركية على السلع الصناعية فى ضوء الاقتراح المقدم من بعض الدول الكبرى ليكون متضمناً جدول اعمال منظمة التجارة فى اجتماعها القادم.



المصدر : الأهـــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : [illegible] / ٥ / ١٩٩٨

طوفـــان الجـــات!

هناك تخوف على جميع المستويات الأقتصادية والصناعية فى مصر من تطبيق أتفاقية الجات ابتداء من شركات الأدوية وشركات تصنيع أوتجميع السيارات وانتهاء بغالبية الصناعات..

إن اتفاقية الجات سابقاً ومنظمة التجارة حالياً التى تم الاتفاق عليها فى مراكش عام ١٩٩٤ وتم التصديق عليها فى مصر فى يناير ١٩٩٥ تم صياغتها لمصلحة الكيانات الكبيرة ودون مصلحة للدول النامية أو الدول الواعدة فى النمو سوى أن تكون هذه الدول أسواقاً رائجة لترويج الصناعات العديدة والمنتجات الزراعية والغذائية ذات الجودة العالية والأسعار المنخفضة لأن الكثير من هذه الدول تدعم العديد من هذه المنتجات التصديرية كما تفعل فرنسا فى صادراتها من الالبان ومنتجاتها.. ومن الواضح أننا فى مصر وبعد مرور ثلاث سنوات على توقيع أتفاقية منظمة التجارة الدولية سنجد أنفسنا بعد ٧ سنوات أمام تحديات عملاقة فى جميع المجالات وهنا صناعات لا تستطيع أن تدخل المنافسة العالمية وبالتالى يصبح اصحابها فى موقف صعب تجاه البنوك لان جزءاً كبيراً من هذه المصانع تم تمويله من الأئتمان البنكى أى من أموال المودعين وسوف تدخل البنوك الممول لهذه المصانع فى قسمة الغرماء ولذلك فقد اتجه العديد من رجال الاعمال فى مصر إلى الأستثمار العقارى وأنشأوا شركات أستثمار عقاري.. ولذلك فإنه من الضرورى عمل دراسة يشترك فيها أولو العلم والخبرة سواء من رجال الأعمال او أساتذة الجامعات وخبراء التسويق بأنسب الصناعات والمنتجات التى تستطيع مصر بها أن تنافس دول العالم ولمواجهة آثار أتفاقية الجات أو ماتسمى باتفاقية منظمة التجارة الدولية لأن زلزال هذه الأتفاقية سيكون أكثر مما نتوقع.

ولذا فقد ألتقينابالدكتور نبيل لوقا بباوى عضو مجلس الشورى ومن رجال الأعمال فى التصدير والاستيراد الذى أوضح أن الرئيس محمد حسنى مبارك قد نبه لهذه الظاهرة فى مؤتمر الدول الخمس عشرة فى كوالالمبور وطالب بضرورة إعادة صياغة العلاقات الأقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية وسوف يستضيف الرئيس مبارك الدول الخمس عشرة فى القاهرة ومن المؤكد أن إعادة صياغة العلاقات الأقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية سوف يعاد طرحه مرة أخرى لأهتمام الرئيس مبارك بهذه النقطة بحسه الوطنى العالى حيث أن اتفاقية الجات تمت صياغتها بمعرفة الدول الكبرى المتقدمة أقتصادياً لمصلحتها الخاصة دون أدنى مصلحة للدول النامية والواعدة بالنمو، وهذه الاتفاقية تتحدث عن الصراع التجارى والتنافس الحر وهذا هو الظاهر ولكن الواقع هو صراع العمالقة والأقزام حيث ان الدول الكبرى سوف تعتمد أساسا على الشركات العملاقة متعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية الكبيرة مثل تكتل الدول الأوروبية تكتل دول جنوب شرق أسيا وتكتل النافتا المكون من أمريكا وكندا والمكسيك وهذه الشركات متعددة الجنسيات سوف تعتمد أساساً على الأنتاج الفلكى ومعروف اقتصادياً أن الإنتاج الكبير يقلل من تكلفة الإنتاج وبالتالى جميع الصناعات فى الدول النامية ومنها مصر لن تستطيع المنافسة أمام الجودة والسعر معا أمام هذه الشركات المتعددة الجنسيات وبالتالى سوف يغلق عدد كبير من المصانع أبوابه مما يترتب عليه أنتشار البطالة وإشهار إفلاس هذه المصانع مما يهدد الاقتصاد المصرى بالخطر الكبير وكل ما نتمناه أن يستطيع الرئيس محمد حسنى مبارك الذى أستطاع أن يكون أحد رموز قادة العالم أن يجد حلاً لهذه المشكلة أثناء مناقشات الدول الخمس عشرة لكى ينقذ العالم النامى والدول الأخذة فى النمو من أنياب الدول التى تريد التهام أسواق كل الدول النامية وتقسيم الغنيمة بينها.

نبيل لوقا بباوى



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧/ ٥ /١٩٩٨

على هامش اجتماعات مؤتمر منظمة التجارة العالمية بجنيف:

جويلي يبحث انجازات مصر لتنفيذ قانون حماية الملكية الفكرية

دعوة «الانكتاد» لحضور الندوة الدولية حول «التجارة والبيئة» بالقاهرة

كتب ـ حسن عبد المنعم:

على هامش المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية فى جنيف الاسبوع الماضى عقد الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتموين عددا من اللقاءات ووقع بعض الاتفاقيات مع المنظمات الدولية ووزراء التجارة للدول.

فقد اجتمع الوزير مع مدير عام المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) كامل ادريس لتقويم ماانجزته مصر فى مجال حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بالعلامات التجارية والسجل التجارى وتنفيذ قانون البراءات، وقد أشار رئيس المنظمة الى وجود مركز تحكيم لفض المنازعات الالكترونية خاصة فيما يتعلق بالعلامات التجارية المنشورة على «الانترنت».

من ناحية أخرى عقد وزير التجارة والتموين اجتماعا مع روبيز روكونير سكرتير عام «الانكتاد» (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) حيث بحث مساهمات الانكتاد المستمرة فى مجالات التدريب وورش العمل والمساعدات الفنية المقدمة لمصر كما تمت دعوة سكرتير عام «الانكتاد» لحضور ورشة العمل التي ستقام فى مصر أواخر يونيو المقبل عن موضوع التجارة والبيئة وندوة التجارة الالكترونية .

وقد بحث جويلى مع المدير التنفيذى لمركز التجارة الدولى «دنيس بليسيل» سبل تنشيط عمل مركز تنمية الصادرات المصرى وتحديث مركز التعبئة والتمويل اللازم لتعاون المركز مع الجات المصرية لزيادة الصادرات.

وكان الدكتور جويلى قد شارك فى مؤتمر الاندماج الاقليمى الذى نظمه البنك الدولى حيث تم بحث الترتيبات الاقليمية وعلاقتها بالنمو الاقتصادى والنفاذ الى الأسواق ولسلوب وتنفيذ هذه الترتيبات .

كما تم بحث التقرير المقدم من البنك الدولى بشأن علاقة الاقليمية بالتجارة العالمية والأشكال المختلفة للترتيبات الاقليمية وتحقيق الاندماج والتكاليف التجارية والفوائد غير الاقتصادية المترتبة على الاندماج الاقليمى وعلاقة الاقليمية بالنظام التجارى متعدد الأطراف.

وشارك الوزير فى اجتماع البنك الاسلامى للتنمية حيث تم تقييم أعمال ونتائج المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية والاستماع الى اقتراحات الوفود بشأن دور البنك فى مجال التحضير للمفاوضات القادمة لمنظمة التجارة العالمية بما فيها الموضوعات الجديدة مثل التجارة الالكترونية والتجارة والبيئة ومعايير العمل وحماية المستهلكين.

وأوضح الدكتور جويلى أن الدول المشاركة تتوقع أن يتبنى البنك برنامج معونة الدول الأعضاء علي التحضير والتنسيق بينها وأهمية تلافى الازدواجية كما تم الاتفاق على عقد اجتماع على مستوى الخبراء لدراسة الموضوع التنفيذى على أن يتبعه اجتماع على المستوى الوزارى مع اعداد أجندة اجتماعات تضم أولويات الدول الاسلامية الأعضاء لعرضها على منظمة التجارة العالمية.

وتم الاتفاق بين الدكتور احمد جويلى ووزير التجارة فى كل سلوفانيا وبنجلاديش خلال اجتماعه معهم على عقد لجنة تجارية مشتركة بين البلدين يومى ٨،٧ يوليو المقبل على أن يتم فى اطارها بحث اقامة منطقة للتجارة الحرة. وبحث الدكتور جويلى مع وزير تجارة بنجلاديش المبادلات التجارية بين البلدين وسبل تنميتها وقد تم الاتفاق على عقد لجنة مشتركة لبحث أمكانيات تنمية التبادل التجارى، وأوضح الدكتور جويلى أنه سيتم تشكيل لجنة فرعية تضم كافة الجهات المصرية المعنية لدراسة موضوع التجارة الالكترونية من كافة جوانبها وعلاقتها بالاتفاقات المختلفة لمنظمة التجارة العالمية والوصول الى موقف تفاوضى بشأنه .

كما ستتم دراسة موضوع الزراعة والخدمات لتحديد المسائل التى تهم مصر خاصة فيما يتعلق بزيادة صادراتها من السلع الزراعية وتفعيل القرار الوزارى الخاص بتعويض الدول النامية المستوردة للغذاء، واستكشاف المزايا النسبية لبعض قطاعات الخدمات التى يمكن لمصر المطالبة بها وذلك لادراجها فى جداول التزامات الدول خلال المفاوضات خاصة انتقال العمالة الطبيعية والخدمات المهنية والمقاولات والسياحة مع التركيز على دراسة موضوع التخفيضات الجمركية على السلع الصناعية فى ضوء الاقتراح المقدم من بعض الدول المتقدمة.

وأشار الوزير انه سيتم تشكيل لجنة فرعية تضم جميع الجهات المعنية لاجراء دراسة حول امكانات مصر التصديرية من السلع الصناعية وأثر تلك التخفيضات الجمركية على الحصيلة الجمركية والصناعة المحلية.

٤٠٣٠١



المصدر :  الـــــوفـــــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات - التاريخ : ٣١/٥/١٩٩٨

رغم الاستعداد للتنفيذ الكامل للجات:

الصادرات المصرية تواجه مشاكل النقل والجمارك والضرائب

المصدرون يطالبون بإنشاء صندوق لتشجيع الصادرات وتيسير الإجراءات

الصادرات المصرية تمر حاليا بمرحلة خطيرة في اطار التزام مصر بتطبيق اتفاقية الجات بما يتبعها من دخول الصادرات المصرية الي الاسواق العالمية بدون جمارك، وكذلك الاعداد لتوقيع اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية وتطبيق اتفاقية اقامة منطقة التجارة الحرة.. ورغم هذه التحولات فإن الحديث مازال مستمرا حول اجراءات تيسير الصادرات، رغم ان هذه المرحلة كان يجب تخطيها منذ فترة.. ولكن الاجراءات مازالت معقدة وتتسم بالبيروقراطية والروتين الذي لا يتناسب روح العصر والمنافسة الكبيرة التي تواجهها الصادرات المصرية في الخارج.. ورغم ان مصر تمر حاليا بمرحلة انتقالية مدتها ٥ سنوات للوصول الي مرحلة التجارة الحرة مع دول العالم، فان معوقات التصدير مازالت تمثل خطرا كبيرا يهدد الاقتصاد المصري، ويحوله الي اقتصاد تابع يعتمد على المنتجات الاجنبية والواردات ولا ينطلق الي العالمية من خلال زيادة الصادرات وتنويعها الوفد طرحت قضية الصادرات من جديد على رجال الاعمال والمصدرين والمسئولين للتعرف علي رؤيتهم حول أهم المعوقات التي تواجه الصادرات حاليا وكيفية القضاء عليها.

اسامة خيرالدين عضو الشعبة العامة للمصدرين ورئيس اللجنة الزراعية يؤكد ان مشكلة النقل هي العقبة الرئيسية التي تواجه الصادرات الزراعية سواء كان نقلا بريا أو بحريا او جويا.. فسعر الشحن الجوي يصل الي ١,٢٥ دولار للكيلو الي الدول العربية.. في حين أن الصادرات بين الأردن وسوريا يصل سعر الشحن عليها ٥٠ سنتا للكيلو فقط ومعني ذلك ان المنتج المصري يتكلف الفاً و٢٥٠ دولار للنقل فقط بجانب التكاليف الأخري ويضيف أن هناك حربا شرسة تتعرض لها المنتجات الزراعية المصرية في السوق الأوروبية، بسبب القيود الجمركية وقيود منع الإغراق، لذلك نطالب بتخفيض اسعار شحن الصادرات المصرية الي الأسواق المختلفة حتي تتنافس في هذه الأسواق، وحتي لا يتحمل المصدر أي خسائر بسبب زيادة اسعاره عن أسعار المنتجات المماثلة.

ويركز حسن عبدالمنعم مدير احدي شركات التصدير الخاصة علي أستغلال شركات الطيران الأجنبية للصادرات المصرية بسبب ارتفاع تكاليف الشحن علي الشركة الوطنية.. ويؤكد ان المعارض المصرية بالخارج وسياسة الترويج للصادرات لن تجدي في ظل ارتفاع اسعار الشحن، وعدم قدرة شركة الطيران الوطنية على تلبية طلبات المصدرين.

محمد لطفي رئيس قطاع المعارض والتصدير باتحاد الصناعات يري ان مسئولية الصادرات تقع علي جهات متعددة خاصة بعد أن انخفض حجم الصادرات الي دول الكومنولث من مليار دولار الي ٤٠ مليون دولار فقط بسبب تفكك الاتحاد السوفيتي.. ويطالب باستعادة هذه الاسواق ودعم خطوط الشحن الي هذه الدول، وتخفيض رسوم خدمات الموانى، وتكوين شركات تسويقية متخصصة ومراكز دائمة للترويج للمنتجات المصرية ويؤكد ان هيئة المعارض المصرية مازالت في حاجة الي موارد لتحقيق خطتها في



تحقيق ـ هدي بحر:

الترويج للمنتجات المصرية، ويطالب عبدالمنعم بانشاء صندوق لتشجيع الصادرات يتم تمويله من الصفقات التي تجريها الشركات التسويقية.. الي جانب تيسير اجراءات الحصول علي القروض، الوفد التفاوضي المصري في مجلس الشراكة الأوروبية ـ المصرية؛ ان هناك برنامجاً يجري الاعداد له حاليا مع الشريك الأوروبي لتحديث وتنمية الصادرات المصرية بتكلفة ٨١٧ مليون وحدة نقد أوروبية بما يعادل مليار دولار كمنح وقروض يوفرها الاتحاد الأوروبي.. ويضيف ان البرنامج تمتد آثاره الي مستوي وجودة الصادرات وجذب مزيد من الاستثمارات.. ويؤكد ان الصادرات المصرية ستزيد بعد توقيع اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية ودخولها للأسواق بدول الاتحاد الأوروبي بدون أي قيود أو جمارك.

من جانبه يقول الدكتور عبدالسلام سلطان مدير عام السلع الصناعية بمركز تنمية الصادرات ان هناك مجموعة من الاجراءات تنفذ حاليا لتشجيع الصادرات بفوائد مخفضة، وتوفير خدمة التامين على الصادرات.. ويضيف انه يجب التركيز على المجالات التي تتوافر بها فرص التصدير مثل البتروكيماويات والالكترونيات وصناعة برامج الكمبيوتر والملابس الجاهزة والصناعات المغذية لصناعة السيارات ومنتجات الاخشاب.. ويطالب بتنفيذ قرارات منح مزايا للمصدرين والغاء خطابات الضمان في نظام السماح المؤقت وتطبيق نظام الرد الفوري للجمارك وضريبة المبيعات، ولابد للمجالس السلعية التي انشئت ان تقوم بدورها بين المصدرين والمنتجين فرغم الاعلان عنها الا ان دورها لا يزال مجهولا ولا تقوم بأي دور حتي الآن.

ويؤكد السفير جمال بيومي مساعد وزير الخارجية وجود مشاكل تتعلق بالشحن والرسوم الجمركية علي مستلزمات الانتاج وتطوير الموانيء.. الي جانب بحث أي مشاكل تتعلق بالتصدير مع رجال الاعمال واتخاذ القرارات الفورية حلها.. ويشير الي عدم استعداد بعض الشركات المصرية للاشتراك في المعارض وعدم دراستها لأسواق الدول التي تقام بها المعارض، حتي يمكن التصدير لهذه الدول.

عجز كبير بين الصادرات والواردات شهدته مصر خلال الثلاث سنوات الماضية.. فقد وصلت الصادرات عام ٩٥ الي ١١ ملياراً و٧٠٣ ملايين جنيه في حين بلغت الواردات حوالي ٤٠ مليار جنيه وفي عام ٩٦ بلغت الصادرات ١٢ مليار جنيه وارتفعت الواردات الي ٤٤ ملياراً و٢١٧ مليون جنيه وفي العام الماضي ٩٧ بلغت الصادرات ١٥ مليار جنيه، بينما قفزت الواردات الى حوالى ٤٦ مليار جنيه.



المصدر : المساء
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧/٦/١٩٩٨

حسابات الأرباح والخسائر.. لاتفاقية الجات

ثغرات عديدة.. رغم توفر السلع والخدمات بسعر أرخص





منذ ايام. كان العالم على موعد مع حدث مهم للغاية لم يتنبه اليه كثيرون رغم اهميته وانعكاساته على حياتنا المعاصرة هذا الحدث هو مرور خمسين عاماً على توقيع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وهى التى انتهى وجودها وحلت محلها منظمة التجارة العالمية ومصدر الاهمية هنا هو ان هذه الاتفاقية كانت اول اتفاق او معاهدة عالمية تنظم التجارة العالمية.. وكان ذلك فى المقر الاوروبى للأمم المتحدة فى جنيف.

والان وبعد مرور خمسين عاماً على توقيعها بدأ الجميع وقفة مع النفس لمراجعة حسابات الارباح والخسائر. ومن استفاد ومن لحقه الضرر.

ولايمكن ان نجد اتفاقا حول هذا الموضوع فهناك من يشير الى ان نظام التجارة العالمى الذى نشأ فى ظل الجات احدث ثورة شملت كل مجالات الحياة. فى عالم النقل الجوى. فى الاتصالات وغيرها..وهذه الثورة شجع عليها سهولة التبادل بين الدول فشهدت كل مجالات التبادل تطورات تكنولوجية مذهلة. وفى الوقت نفسه ساعدت على خفض اسعار السلع والخدمات بشكل كبير وكل هذا ساهم في خلق ملايين من فرص العمل وزادت من حجم التجارة.

وهناك من يلقون باللائمة على نظام التجارة العالمى ويرونه سبباً فى مشاكل البطالة التى تفاقمت فى دول كثيرة فى العالم لافرق فى ذلك بين دولة غنية واخرى فقيرة.

وهناك من يجمع الرأيين معا كما هو الحال مع الرئيس الامريكى بيل كلينتون ورئيس الوزراء البريطانى تونى بلير فقد اشار كلاهما فى الاجتماع الاخير لمنظمة التجارة العالمية فى جنيف بتحرير التجارة العالمية باعتباره امرا ساهم فى توفير السلع والخدما للشعوب بسعر ارخص. لكن كلاً منهما اعترف فى الوقت نفسه.. بوجود ثغرات فى هذا النظام تحتاج الى العمل للتغلب عليها.



المصدر : المساء

التاريخ : ٢١/٦/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحالف

ولعل هذا ما اشار اليه تحالف العمل العالمى من اجل الشعوب وهوعبارة عن تحالف يضم عدداً من جماعات حماية البيئة والنقابات العمالية وغيرها. فقد نظم التحالف مظاهرة لانصاره فى جنيف وقت انعقاد المؤتمر مظاهرة اندمج اعضاؤها اكثر من اللازم فحطموا بعض السيارات والمحال التجارية وخلال المظاهرة وزع التحالف بياناً جاء فيه ان المطلوب اقتصاد عالمى - يدار من اجل شعوب العالم لا ان تكون هذه الشعوب خادمة له ار منطقة اطلاق المنافسة من عقالها التى بكاهله على كل شخص.

وهذا يعنى ان تحرير التجارة صار هدفا فى حد ذاته دون النظر الى الاعتبارات البيئية والاجتماعية والعمالية وغيرها. ولعل هذا ماقصده كل من كلينتون وبلير لكنهما لم يذكرا وقائع محددة حتى لاينقلب الامر على اى منهما داخل بلاده.

وهناك من يقولون ان الامر ليس كماذكر تحالف العمل من اجل الشعوب وهو ان الشعوب صارت فى خدمة نظام التجارة العالمى. والاصل ان يكون النظام فى خدمة الشعوب الامر هنا هو آثار جانبية لتحرير التجارة العالمية يتعين التعامل معها.

المبدأ

لكن المبدأ نفسه لاغبار عليه وهنا يأتى دور جماعات الضغط المختلفة فى مجالى العمالة وحماية البيئة وغيرهما من المجالات التى تظهر فيها الاثار الجانبية لتحرير التجارة ممثلا لايمكر لأحد ان يقف فى وجه زحف التطور التكنولوجى على حياتنا، البديل هو تدريب الناس على الاعمال المناسبة لهذا التطور وهكذا. هناك رأى اخر جدير بالاهتمام حول مدى نجاح الجات ومن بعدها منظمة التجارة العالمية فى تحقيق الهدف من وراء قيامهما. يقول هذا الرأى ان المنظمة مكونة من دول وفشلها هو انعكاس لفشل الدول الاعضاء التى تتحدث عن تحرير التجارة ثم يكون لها رأى آخر عند الممارسة الواقعية.

ولعل ابسط مثال على ذلك رسوم الاغراق التى بدأت الولايات المتحدة واوروبا القريبة على وجه الخصوص فى تطبيقها باسراف وبلا أى مبررات مقنعة على وارداتها فى الدول النامية وهو امر استعادت به مصر نفسها هذه الرسوم تفرض بلا أى ادلة قاطعة بل بمجرد تخمينات ترجيحية لاتصل الى مرتبة التعيين وكلها من اجل حماية منتجى تلك الدول دون الاعتراف بذلك صراحة. وتتجاهل الرسوم حقائق موضوعية ليس إلى انكارها من سبيل ففرنسا والمانيا مثلا تتجاهلان ارتفاع اجور العمالة لدى كل منهما وضرائب المبيعات المرتفعة (٢١٪ فى فرنسا). ونفس الوضع للولايات المتحدة التى تسعى لفرض رسوم على واردات هندية متجاهلة ان اجر العامل الامريكى يزيد على اجر نظيره الهندى ٢٥ ضعفا أو اكثر وقد يقول البعض ان تكلفة العمالة لاتشكل جزءا كبيراً من تكاليف الانتاج لكن العمالة الرخيصة هى احد العوامل التى تشجع على الاستثمار فى دولة أو اخرى

١٢/

٠٠٠٠٣٠٩

مساعد وزير التجارة الأمريكى:

الشركات الأمريكية تعطى أولوية للاستثمار فى مصر

اكدت جوديث بارنت مساعدة وزير التجارة الامريكى ان نسبة النمو فى مجال الاتصالات بمصر تبلغ نحو ٣٠٪ سنويا، وهى اكبر سوق للانترنت فى العالم العربى، مشيرة إلى ان الشركات الأمريكية تعطى أولوية للاستثمار فى مصر خلال المرحلة القادمة، لتوفير فرص عمل. وهذا يرجع إلى مناخ الاستقرار الذى تتمتع به مصر نتيجة لتطبيق عدد من الإصلاحات لخدمة القطاع الخاص. جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفى الذى عقدته بمناسبة زيارة مجموعة الشركات الأمريكية التى تزور مصر حاليا.

وقالت اننا نعمل على مساعدة الحكومة المصرية لتشجيع الشركات الدولية للعمل فى مصر، مشيرة إلى أن وزارة التجارة الأمريكية اتفقت مع الحكومة المصرية على وضع برنامج لتطوير مجموعة القوانين التجارية المصرية وحقوق الملكية الفكرية وقانون المناقصات والموضوعات الخاصة بالجات والمواصفات القياسية، وان هذا البرنامج سيمول من هيئة التنمية الأمريكية.

واضافت اننا نعمل على مساعدة وزارة النقل والمواصلات المصرية فى تحقيق الهدف الذى وضعته بادخال مليون خط تليفونى سنويا حتى عام ٢٠٠٦ موضحة ان هيئة المعونة الأمريكية قدمت نحو ٧٠٠ مليون دولار فى مجال الاتصالات فى مصر لانشاء نحو مليون خط تليفونى كما تقدم هيئة المعونة ايضا حوالى ٥٠ مليون دولار سنويا لمصر فى مجال التدريب وتجديد السنترالات والتكنولوجيا الجديدة فى عالم الاتصالات.

واشارت إلى أن مصر تلعب دورا مهما فى مجال الاتصالات خلال المرحلة القادمة وستكون عملاقة فى هذا المجال، وان الشركات الأمريكية والدولية تتجه بأنظارها للاستثمار فى مصر واقامة اكبر مركز فى مجال الاتصالات والتحرك من خلال مصر إلى الدول الافريقية ومنطقة الشرق الأوسط مؤكدة أن مجموعة شركات الاتصال الامريكية التى تزور مصر حاليا تسعى للدخول فى مشروعات مشتركة سواء مع هيئة الاتصالات أو القطاع الخاص المصرى.

وأوضحت أنها التقت مع وزراء التجارة والمالية والنقل ووجدت كل تعاون من قبلهم لمساعدة الشركات الأمريكية فى الاستثمار فى مصر. وتحدث فى المؤتمر عدد من ممثلى الشركات الأمريكية الكبرى فى مجالات الاتصالات فاكدوا أن الهدف من الزيارة هو بحث فرص الاستثمار المشترك فى هذا المجال فى مصر وإيجاد وكلاء للشركات الأمريكية فى مصر.

محمد خراجه

٠٠٠٠٣١٠



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/٦/١٩٩٨

بعد تدخل مصر والبرازيل

الدول النامية تنجح فى مراجعة اتفاقيات الجات الدورية المتعلقة بالصناعة

نجحت الدول النامية فى الحصول على موافقة منظمة التجارة العالمية لمراجعة اتفاقية العوائق الفنية فى الصناعة كاحد ملاحق اتفاقية الجات.

وأوضح د. عبد الباسط السباعى رئيس هيئة التوحيد القياسى أن هذه الاتفاقية كانت من أولى الاتفاقيات التى كان مقررا اعادة مراجعتها أوائل عام 1998 عن طريق تقديم مقترحات من الدول الاعضاء لتحسين أداء الاتفاقية منطلقة من تجربة التطبيق والمشاكل التى قابلتها والرؤية المستقبلية لهذه الاتفاقية وهذه الاتفاقية هى أحد ملاحق اتفاقية الجات وقد وقعت مصر عليها عام 1988 لكن تنفيذها لم يتم إلا بعد اتفاقية المغرب عام 1994 وانضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية فى يونيو 1995.



د. عبد الباسط السباعي

وهى تهدف لعدم استخدام المواصفات القياسية كحاجز من حواجز التجارة وعلى ذلك وضعت فى هذه الاتفاقية ضوابط لتوافق المواصفات المحلية مع المواصفات العالمية بحيث جعلت من حق الدولة اضافة أى ضوابط قد تجدها ضرورة للحفاظ على صحة الانسان والحيوان والنبات والبيئة والأمن القومى.

وقد عنيت هذه الاتفاقية بتنظيم أعمال الجهات القائمة باصدار المواصفات فى دول اعضاء منظمة التجارة العالمية بحيث تخضع جميعها لكود تنظيمى يحقق الشفافية فى اصدار المواصفات واعطاء الحق للدول الاعضاء خلال 60 يوما من صدور مواصفات فنية أو تعليمات فنية قد تؤثر على حرية التجارة العالمية لدراستها وابداء الرأى فيها ولا تعتبر نافذة إلا بعد هذه المهلة.

وكانت مجموعة الدول الصناعية الكبرى قد تقدمت بمشروع لتعديل الاتفاقية فى يناير 1998 بهدف وضع عقبات فنية كبيرة أمام الدول النامية فى أسلوب تطبيق المطابقة للمنتجات والتفتيش عليها واعتماد المعامل واشتراطات نظم الجودة مما قد يضر بمصالح الدول النامية وتصدت كل من مصر والبرازيل لهذا المشروع عن طريق هيئة التوحيد القياسى ولجنة المواصفات الفنية المنبثقة من اللجنة الرئيسية لمتابعة اتفاقية الجات بالتعاون مع التمثيل التجارى لوزارة التجارة والتموين خاصة مكتب جنيف.

وقد تقدمت هيئة التوحيد القياسى بمذكرة توضح أسباب طلبها فى عدم اعمال مطالب الدول الصناعية الكبرى فى هذه المراجعة وطلب تأجيل مراجعة الاتفاقية 3 سنوات أخرى تكون فترة انتقالية للدول النامية لتوفيق أوضاعها فى مجالات الاختبارات والتفتيش والمطابقة لنظم الجودة واعتماد المعامل.

هذه العقبات كانت تتعلق بالارشادات الصادرة من منظمة الايزو كارشادات فنية اختيارية فى مجالات المطابقة والتفتيش ونظم الجودة واعتماد المعامل.

وكان مطلوب أن تصبح هذه المواصفات الزامية تطبق الزاما على جميع الدول المتعاملة مع منظمة التجارة العالمية.

وقد أوضحت الهيئة فى مذكرتها أن هذا الموضوع عرض فى مجلس إدارة منظمة الايزو بناء على طلب منظمة التجارة العالمية لاعتماد تلك الارشادات الاختيارية كمواصفات فنية إلا أن المجلس قرر أن القيام بمثل هذا العمل يحتاج لسنوات عديدة ووضعت خطة من منظمة الايزو يتم فيها على مدار سنوات عديدة القيام بهذا العمل بالاشتراك مع جميع أعضاء منظمة الأيزو وعددهم 120 دولة وكانت هذه حجة الهيئة المصرية حيث إن منظمة الأيزو المصدرة لتلك الارشادات تحسبت لتحويلها لمواصفات فنية بعد فترة زمنية يتم فيها اتمام هذا العمل وبالتالى فلا مجال لمزايدة الدول الصناعية على هذا الطلب إذا كانت المؤسسة الام قد رفضته ويعتبر هذا أول نجاح فى مراجعة اتفاقيات الجات الدورية والذى يجب أن يكون بالتعاون مع جميع الأطراف فى البلد الواحد والاطراف المناظرة فى الدول النامية.

٠٠٠٠٢١١



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٨/٦/١٧

تتضمن دمج الشركات الصغيرة

وإصدار قانون منع الاحتكار وحوافز حكومية

الخبراء: 3 بوابات لحماية المنتجات الوطنية من «الجات»



حمدي عبد العظيم

أعلن عدد كبير من رجال الأعمال أنهم تمكنوا من غزو السوق المحلى والسيطرة عليه من حيث الإنتاج والتوزيع وهو ما صرح به أحمد الزيات رئيس شركة الأهرام للمشروبات والدكتور أحمد بهجت رئيس مجموعة بهجت للاستثمار، وقد أثارت هذه التصريحات العديد من علامات الاستفهام حول مدى إمكانية غزو السوق المحلى والسيطرة عليه بالمنتجات الوطنية خاصة فى ضوء اتجاه الأسواق إلى التحرر مع تطبيق اتفاقيات الجات ورفع القيود عن دخول السلع إلى الأسواق من جميع الجنسيات. ويرى الخبراء أن هناك 3 عناصر أساسية أو بوابات ضرورية لحماية المنتجات الوطنية من آثار الجات وهذه العناصر تتمثل فى دمج الشركات الصغيرة وإصدار قانون منع الاحتكار وأن تدرس الحكومة منح حوافز وضمانات لزيادة قدرة الصناعة المصرية على المنافسة للمنتجات الخارجية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/٦/١٩٩٨

□ اكتب ـ خالد سيف الدين:

في البداية أكد الخبير الاقتصادي الدكتور حمدي عبدالعظيم أن الفترة
الحالية تشهد توسعا في الاستثمار مشيرا إلى أن القانون يبيح للشركات
إيجاد الاندماج سواء مع شركات محلية أو أجنبية.
وأشار إلى أن هناك حوافز من قبل الدولة لتشجيع القطاع الخاص،
لذلك فالمطلوب في المرحلة الحالية والقادمة أن تعمل الدولة على وضع نوع
من الضوابط تكفل حماية الصناعات الصغيرة حتى لاتضار من قبل
المستثمرين الكبار في ظل المنافسة الحرة.
وأضاف ان على الدولة أن تعمل على سرعة إصدار قانون حماية
المنافسة ومنع الاحتكار الذى يجرى اعداده منذ ثلاث سنوات وأكد أن
القانون يخرج إلى النور رغم مناقشته في عدة لجان في مجلس الشعب
وهو قانون يطبق على كل الخدمات او ملكية فكرية أو أى توسع في
الاستثمار يمكن أن يضر بباقي المنتجين أو اخراجهم من الأسواق.
وأكد أن هذا القانون هو الضمانة الوحيدة التي تحمي صغار
المستثمرين من توسع بعض الشركات وسيطرتها على السوق بشكل يمكن
أن يضربهم.
ويرى أن اتجاه بعض الشركات إلى الاندماج مع شركات محلية أو

اجنبية لايضر بالسوق مادامت هناك ضوابط من قبل الدولة.
وأشار إلى أن ذلك يحقق مكاسب للاقتصاد القومي لأن حجم الانتاج
سيكون كبيرا فضلاً عن انخفاض تكلفة الوحدة وجعلها في متناول
المستهلكين.
وأوضح عبدالعظيم ان الفترة القادمة ستكون مرحلة المشروعات
العملاقة لذلك فالمطلوب تشجيع اندماج بعض الشركات وتحويلها إلى
كيانات كبيرة حتى يمكن مواجهة الجات.
ومن جانبه يرى وديع مشرقي رئيس قطاع الاستثمار بالشركة
القابضة للصناعات المعدنية أن توجيه بعض الشركات الخاصة إلى
السيطرة على السوق المحلي لاخوف منه.
وأشار إلى عدة اعتبارات منها ان اتفاقية الجات سوف تسمح بدخول
السلع الاجنبية بلا اية قيود وبالتالي منافسة المنتج المحلي، وهذا يجعلنا
على قناعة بأن البقاء والسيطرة على السوق المحلي سوف تحدده عوامل
العرض والطلب وجودة السلعة وليس كبر حجم الشركة أو سيطرتها على
وسائل الانتاج.
وأكد أنه لو كانت هناك شركة ما محتكرة لسلع معينة ستواجه منافسة
شديدة من جانب المستورد وبالتالي، سيكون احتكارها مقصورا خاصة أن

الدولة لاتمنح حماية لاى سلعة سواء قطاع خاص أو عام.
وأكد الدكتور حسن عبدالفضيل الخبير الاقتصادي أن اتفاقية الجات لن
تسمح بوجود احتكار من قبل أى شركة لانها ستجعل هناك منافسة
شديدة داخل السوق ولن يبقى فيه الا المنتج الجيد وأوضح ان العبرة
ليست بتضخم حجم الشركة داخل السوق انما بمدى جودة المنتج وقدرته
على منافسة المستورد.
يقول الدكتور هاني عسل نائب رئيس مجلس إدارة الشركة العالمية
للالكترونيات ان القطاع الخاص يمكنه السيطرة على السوق المحلي في
ظل منافسة المستورد إلا أن هذا يتطلب مساعدات حكومية مختلفة ومن
الرأي العام نفسه فلابد أن يكون لدى الناس احساس بأهمية تشجيع
الصناعة الوطنية وتفضيلها على المنتج الاجنبي مثلما حدث في دول
كثيرة. كذلك لابد أن تكون هناك جهات مسئولة تقوم بدراسة الأسواق
الدولية ومعالجة الثغرات الموجودة بالصناعة الوطنية والا تترك العملية
للافراد فقط.
ورغم أن الحكومة تتجاوب مع القطاع الخاص إلا أنه مطلوب أن تتولى
هى عملية التنسيق العام في مواجهة مخاطر تحرير التجارة لأن الاتفاقية
الدولية تحتاج إلى سرعة في مواجهة المشكلات الناجمة عنها.



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ / ٦ / ١٩٩٨

وزارة الزراعة أدركت مخاطرها مبكرا

من يحمى الصادرات المصرية من آثار تطبيق اتفاقية الجات؟

كتب أشرف عبدالحميد

اكد تقرير صدر حديثا للغرف التجارية ان تطبيق اتفاقية الجات له ايجابياته وسلبياته على الصادرات المصرية.. فمن ناحية الايجابيات وهى قليلة تتيح القواعد الجديدة نفاذ الصادرات الزراعية للدول النامية للاسواق الدولية وخاصة اسواق الدول الاوروبية بعد تحرير التجارة الدولية ومن ثم تتيح المنافسة الدولية الحرة فى مجال اختراق الاسواق فى تلك السلع بما يشكل نمطا جديدا لتقسيم العمل الدولى قوامه الكفاءة الانتاجية واعتبارات الجودة. اما من ناحية السلبيات وهى كثيرة فقد اشار التقرير الى انه سيحدث ارتفاع فى اسعار السلع الزراعية بعد ازالة التعريفات الجمركية والدعم وبقية القيود الحمائية الاخرى مع توقع اشهار سلاح الاتهام بالاغراق كوسيلة للحد من الواردات من تلك السلع مع اللجوء لاستخدام معايير اخرى لتقييد تلك الواردات.

اثار محتملة

واوضح التقرير ان هناك ثلاثة اثار محتملة ستعيب الصادرات الزراعية المصرية جراء تطبيق اتفاقيات الجات وهى زيادة عائد الصادرات الزراعية المصرية لتمتع مصر بميزة نسبية فى انتاجها نتيجة لارتفاع الاسعار العالمية بعد ازالة التشوهات السعرية الناجمة عن الحماية الا ان هذا الامر قد يتلاشى جزئيا فى الاجل الطويل اذ يتوقع اتجاه تلك الاسعار للانخفاض التدريجى نتيجة لاثار المنافس الدولية والتحرير الكامل لتجارتها من كافة القيود. واضاف التقرير ان الاثر الثانى يتمثل فى احتمالات ارتفاع اسعار وارداتنا من السلع والخامات الزراعية خاصة السلع الغذائية والتى تعتمد مصر على الخارج فى سد احتياجاتها منه مما يشكل ضغطا على موارد النقد الاجنبى قد يفوق ماتحصل عليه من زيادة اسعار الصادرات الزراعية الامر الذى يعنى ضرورة تطوير الانتاج الزراعى ورفع نسبة الاكتفاء الذاتى فى انتاج سلع الغذاء محليا

زيادة الاسعار

اما الاثر الثالث فيقول التقرير انه رغم توقع زيادة الاسعار العالمية للسلع الزراعية فى ظل تطبيق قواعد الجات فان امكانية الاستفادة المثلى ضئيلة نظرا لان الصادرات الزراعية المصرية لاتمثل سوى ٧٪ تقريبا من اجمالى الصادرات و٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى ومع توقع اتجاه الاسعار للانخفاض فى الاجل الطويل تتضاءل تلك الاستفادة اكثر واكثر ويضيف التقرير ان وزارة الزراعة ادركت مبكرا تلك الاثار فسارعت باصدار توصياتها للاستفادة من تطبيق تلك الاتفاقية وتشمل هذه التوصيات تخفيض تكلفة انتاج الوحدة وتحسين الجودة ومن ثم القدرة التنافسية للصادرات الزراعية فى الاسواق الدولية وزيادة الاراضى الجديدة بمعدل ١٥٠ الف فدان سنويا وترشيد استخدام مياه الرى وتقليص انتاج المحاصيل كثيفة الاستخدام للمياه مثل القصب وكذلك تقليل استخدام الاسمدة الكيماوية والمبيدات اعتمادا على برامج المكافحة البيولوجية.


يوسف والى

تنازلات جمركية

اما اثار اتفاقية الجات على الصادرات الصناعية ملخصها التقرير فى خمسة اثار هى ان الاستفادة من التنازلات الجمركية وربط التعريفة واستقرار السوق العالمية وشفافيتها يعد واسع المجال امام مصر اذا ماتم تطوير الانتاج الصناعى وتنويعه ومراعاة معايير نظم الجودة الشاملة والتركيز على سياسة التسويق لدفع القدرة التنافسية للمنتجات المصرية مع امكانية فتح أسواق جديدة وخاصة اسواق الدول الافريقية. ويضيف التقرير ان الاثر الثانى يتوقع فيه انخفاض الاسعار العالمية فى السوق الدولية لتلك السلع بعد تحريرها كاملا ومن ثم يمكن ان تكون هذه السلع مصدرا مستقرا او مستمرا لموارد النقد الاجنبى اما الاثر الثالث فهو ان مصر ستستفيد من مزايا الاتفاق حول تجارة المنسوجات على الاقل فى الفترة المحدودة.. وكذلك بالنسبة للقطن مما يزيد من عائد صادراتها فى هذا المجال بشرط زيادة قدرتها التنافسية خاصة فى اسواقها التقليدية نظرا لتوقع اشتداد المنافسة فى هذا المجال من دول أخرى عديدة.

تحرير التجارة الخارجية

اما الاثر الخامس فيقول التقرير انه يتوقع حدوث اثر سلبى على الصناعة من جراء تحرير التجارة الخارجية فى ظل الجات نتيجة للمنافسة السعرية والمنافسة فى مجال الجودة من جانب السلع المستوردة التى لها مثيل محلى وهو ماحدث بالفعل على اثر انتهاج الحكومة لسياسة تحرير التجارة الخارجية لمصر بل ان بعض الشركات مثل شركة النصر لصناعة السيارات وشركة ايديال وفيليبس حققا خسائر لاول مرة بسبب المنافسة الناتجة عن فتح الاستيراد خاصة وان القطاع الصناعى يواجه مشكلتين فى غاية الاهمية وهما المنافسة والحماية.

اعباء كثيرة

فالمشكلة الاولى ان المنتج المحلى محمل باعباء كثيرة مثل زيادة اسعار الكهرباء والطاقة وزيادة اسعار الضرائب خاصة ضريبة المبيعات وزيادة الرسوم الجمركية على مستلزمات الانتاج وزيادة اسعار الخدمات وقطع الغيار. اما المشكلة الثانية فهى قضية التعميق الصناعى والمتمثلة فى زيادة نسبة المستلزمات الاجنبية الى اجمالى المستلزمات مما يعنى زيادة الرسوم الجمركية مما يتبعه العمل على ترشيد تكلفة تلك الاعباء وخفض الرسوم والضرائب على الشركات الصناعية مع توجيهها فى مجال ترشيد تكاليفها والالتزام بمعايير نظم الجودة الشاملة حتى يمكن جعل هذا الاثر ايجابيا. ويؤكد التقرير ان الاستفادة المثلى من قواعد الجات فى مجال الصادرات السلعية الصناعية يتوقف على ضرورة تطوير الجهاز الانتاجى وتنويعه وزيادة درجة مرونته بالنسبة لتغيرات الأسواق العالمية وانتهاج سياسة تصديرية واضحة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ٢/٦/١٩٩٨

يشمل حقوق الملكية الفكرية والمناقصات

برنامج مشترك مع مصر لتطوير القوانين التجارية وتعاون في مجال الاتصالات

□ القاهرة –
جابر القرموطي

■ قالت وكيلة وزارة التجارة الأميركية لشؤون افريقيا والشرق الأدنى جوديت بارنيت ان وزارتي التجارة في مصر والولايات المتحدة بدأتا برنامجاً مشتركاً لتطوير القوانين التجارية في مصر لتحسين مناخ الاستثمار، ويشمل البرنامج قوانين حقوق الملكية الفكرية والمناقصات والمواصفات القياسية، إضافة إلى المواضيع الخاصة بمنظمة التجارة الدولية وتحرير التجارة.

واشارت بارنيت، في مؤتمر صحافي اخير بمناسبة زيارتها على رأس وفد يمثل سبعاً من أكبر الشركات العاملة في مجال الاتصالات، إلى أن هناك فرصاً كبيرة للشركات الاميركية للاستثمار في مجال الاتصالات في مصر التي يحقق قطاع الاتصالات فيها نمواً نسبته ٣٠ في المئة سنوياً وهو معدل اعلى بكثير من دول عدة. واضافت ان مصر أكبر سوق للانترنت في العالم العربي.

وتشمل زيارة الوفد الاميركي مصر والسلطة الفلسطينية واسرائيل والاردن.

وأوضحت بارنيت أن الشركات الاميركية تبحث في مصر عن فرص للاستثمار في مشاريع مشتركة وايجاد وكلاء، ونوهت بما وصفته بالاصلاحات المهمة التي اجرتها الحكومة المصرية اخيراً لفتح المجال أمام القطاع الخاص وخلق قوانين للعمل في هذا المجال.

من جانبه، أكد نائب رئيس مجلس إدارة شركة «موتورلا» للاتصالات جاري لوكوسكي انه يدرس ضخ استثمارات كبيرة في مجال الاتصالات في مصر. وقال نائب رئيس شركة «نورتال جلين بلد» إن شركته ستساعد وزارة المواصلات المصرية على توليد مليون خط هاتفي سنوياً في البلاد، ولمدة ست سنوات.

وقال انتوني ستلر داس ممثل شركة «ستارتيك» للاتصالات إن قطاع الاتصالات في مصر لا يزال في حاجة إلى النمو، إذ أن كل مئة مواطن لديهم ثمانية أجهزة هاتف وهو معدل يقل بكثير عن بلاد مثل لبنان والمكسيك والولايات المتحدة. وتوقع ان تصبح مصر وبفضل استثمارات القطاع الخاص عملاقاً في مجال الاتصالات، مشيراً إلى ان التخصيص خطوة أولى في هذا المجال. وأكد المشاركون في المؤتمر الصحافي أن مصر ستصبح مركزاً إقليمياً للاتصالات في افريقيا والشرق الاوسط في غضون ثلاث سنوات، علماً أن شركات اميركية تسعى إلى الاستعانة بشركات مصرية لدخول أسواق افريقيا.

من جهة اخرى، اكد رئيس هيئة الاستثمار في مصر الدكتور ابراهيم فوزي عقب لقائه المسؤولة الاميركية أن بلاده تشكل سوقاً واعدة وكبيرة في منطقة الشرق الأوسط في مجال الاتصالات وينمو بمعدلات تزيد على ٣٠ في المئة سنوياً. وذكر ان الحكومة خطت بجدية في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية وبرامج «سوفت وير» والكومبيوتر، مشيراً إلى ان بلاده شكلت لجنة لفض منازعات الاستثمارات بين المستثمرين والجهات الحكومية.

واوضح أن المساهمات الأميركية في الشركات الاستثمارية التي تعمل في مصر وفق قانون الاستثمار حتى ١٦ ايار (مايو) الماضي تركزت في ٢٢٥ شركة رؤوس اموالها المصدرة ٧ بلايين جنيه (الدولار يساوي ٣٣٩ قرشاً) واستثماراتها ١٤ بليوناً، وتقدر المساهمة الاميركية بـ ٢.٤ بليون جنيه بنسبة ٣٥ في المئة من رأس المال.

يشار إلى أن هيئة المعونة الاميركية استثمرت نحو ٧٠٠ مليون دولار في قطاع الاتصالات في مصر منذ عام ١٩٩٢ وتعتزم استثمار ٥٠ مليون دولار سنوياً في القطاع نفسه لتجديد شبكات وتدريب فنيين.



المصـدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٨

متطلبات جديدة يتعين مواجهتها

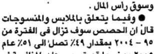
اوضح د. يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الاسبق ان الجولات السبع السابقة لجولة اوروجواى تختلف كثيرا عما فرضته الاتفاقية من موضوعات جديدة يتعين مواجهتها مثل :

● اتفاقية التجارة المرتبطة بالاجراءات الاستثمارية التى من شانها الغاء جميع الشروط التى تفرضها الدول على المستثمر تنتهى خلال ٥ سنوات .

● تحرير تجارة الخدمات التى احدثت ذعراً فى الدول النامية نظرا لتقدم تجارة الخدمات فى الدول المتقدمة عن طريق إستخدام تكنولوجيا متطورة على عكس الدول النامية التى مازالت الخدمات فيها متخلفة والتى طالبت بتحديد الخدمات التى تحررها وبالشروط التى تراها حيث التزمت مصر بتحرير قطاع المصارف وقطاع التامين واعادة التامين وبعض انشطة المقاولات والسياحة وسوق راس المال .



د.يسرى مصطفى



● وفيما يتعلق بالملابس والمنسوجات قال ان الحصص سوف تزال فى الفترة من ٩٥ - ٢٠٠٤ بمقدار ٤٩٪ تصل الى ٥١٪ عام ٢٠٠٥ موضحا قدرة مصر علي المنافسة فى هذا النوع من السلع التى دخلت سـوق التصدير حديثا .

● وعن تحرير التجارة العالمية للسلع الزراعية قال د. يسرى مصطفى ان قيمة الفاتورة سترتفع من ٤٠٠ دولار الي ٨٠٠ دولار وفقا لما كان عليه الحال عام ٨٦ ترتفع خلال مراحل التحرر حيث تصنف ضمن المجموعة الثالثة المستوردة الصافية للسلع الزراعية مشيرا الى ان الاتفاقية منحت فترة انتقالية لاتقل عن ١٠ سنوات لمواجهة المواقف الجديدة وانتهت المفاوضات الى رفع الدعم عن الانتاج الزراعى فى الدول المتقدمة بنسبة ٢٠٪ وعن التصدير بنسبة ٣٦٪ على ٦ سنوات من ٩٥- ٢٠٠١ للدول المتقدمة اما الدول النامية فتم رفع الدعم عن الانتاج الزراعى بما نسبته ١٤٪ و٣٦٪ على التصدير خفض الى ٢٤٪ خلال نفس المدة .

واشار د. يسرى مصطفى الى ان التشريعات الدولية الحالية تفتقر الي وجود معايير ومبادئ وقواعد واضحة لتوفير الحماية للملكية الفكرية فى حين طالبت بعض الدول برفع مستويات الحماية من خلال وضع معايير محددة وايجاد احكام تفصيلية للتطبيق وآلية لتنفيذ الاتفاقية كما ان التوسع فى مستويات الحماية على الاختراعات الاجنبية لم تكن موجودة فى مصر من قبل ولكن تشكل سلبية على جهاز البحث العلمى والشركات المنتجة واهم هذه القيود انها وسعت الحماية لتشمل المنتج وليس طريقة الصنع فقط .

وقال ان طبيعة العمل فى الجات تقتضى تقبل الحلول التوفيقية والتحذير من التهويل والتهوين من نتائج هذه الاتفاقية .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٨

اتفاقية «الجات» ودور مصر فى إصدارها

أصبحت مصر منذ ٣٠ يونيو ١٩٩٥ عضوا كاملا وأصيلا في منظمة التجارة العالمية Wold Trade Organization {W.T.O} وتعد اتفاقية «الجات» التى تقوم بتنفيذها منظمة التجارة العالمية هى أهم أحداث القرنين العشرين والحادى والعشرين على الاطلاق .

ويقول المستشار الدكتور عبد الفتاح مراد بمحكمة الاستئناف بالاسكندرية: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية (GATT) انتهاء أصبحت سارية المفعول منذ الأول من يناير ١٩٤٨ بعضوية ٢٣ دولة فقط..

وتهدف الاتفاقية تسهيل عملية التجارة الخارجية ولاتاحة فرص عمل جديدة. والاقتصادية.

وتنص معاهدة الجات الأصلية على أنه: « يجب على الدول الأعضاء فى المعاهدة أن تسعى الى تحقيق مستوى افضل للمعيشة. ضمان زيادة تصاعدية ثابتة في حجم الدخل القومي، وتطوير موارد الثروة العلمية وتنمية وتوسيع الانتاج وتبادل السلع والخدمات».

وقد شاركت جمهورية مصر العربية فى مفاوضات اتفاقية الجات منذ سنة ١٩٧٠ وذلك قبل تحولها إلى منظمة دولية عام ١٩٩٥ كما شاركت مصر فى التوقيع على اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية WTO فى مفاوضات مراكش بالمغرب.

وصدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٥ بالموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية لمنظمة التجارة العالمية والاتفاقية التى تضمنتها الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة اروجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وجداول تعهدات جمهورية مصر العربية فى مجالى تجارة السلع والخدمات والموقعة فى مراكش بالملكة المغربية بتاريخ ١٥ ابريل ١٩٩٤ ونشر فى الجريدة الرسمية العدد ٢٤ تابع فى ١٥ يونيو ١٩٩٥ وقد وافق مجلس الشعب المصرى على هذا القرار فى ١٦ ابريل ١٩٩٥.

وقد صدر قرار زير الخارجية المصرى رقم ٤٢ لسنة ١٩٩٥ بالموافقة على نشر قرار للأنضمام فى الجريدة الرسمية المصرية ويعمل به اعتبارا من ١ يناير ١٩٩٥.

أن جمهورية مصر العربية قد أصبحت عضوا كاملا واصليا فى منظمة التجارة العالمية اعتبارا من ٣٠ يونيو ١٩٩٥ وذلك بعد مرور ثلاثين يوما على ايداع وثائق تصديق مصر على اتفاقية انشاء المنظمة والوثيقة الختامية المتضمنة الاتفاقات التى أسفرت عنها جولة أورجواى.



المصدر : الأهرام الاقتصادى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٨

الجات .. تجاهلها لايفيد .. التعامل معها ضرورى

رغم مضى ٤ سنوات على توقيع اتفاقية تربس وتحديدا فى ابريل ٩٤ الا ان المسافة مازالت كبيرة بين الاقتناع والرضا والقبول وان النقاش لايزال محتدما بخصوص سلبياتها وايجابياتها ولكن لم يتطرق احد الى كيفية الاستفادة من المرحلة الممنوحة فى الاتفاقية وطال الحديث ايضا فى شكل مؤتمرات وندوات واجتماعات لوضع تصور لكيفية الاقتراب من القضية والاجتهاد ولاغتنام الفرص ومواجهة التحديات التى تنشأ عند تطبيق اتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية (تربس) حيث شددت المائدة المستديرة التى دعت اليها شركة مصر للمعلومات والتكنولوجيا والصندوق الاجتماعى للتنمية واتحاد الصناعات المصرى على:

ضرورة وجود كيان وطنى لرعاية قضايا الملكية الصناعية.

تشجيع التحالف المصرى - المصرى بين المنتجين للمعلومة التكنولوجية والمستخدمين لها بهدف خلق كيانات قوية اقتصاديا وتجاريا لها القدرة على التنافس عالميا.

وتبين الشركات الصناعية وعلى رأسها اتحاد الصناعات والغرف التجارية برامج زمنية واضحة للبحث والتطوير وتعديل مناهج التدريس فى كليات الصيدلة لتخريج افراد يستطيعون التعامل مع مقتضيات العصر فى معامل البحث والتطوير ونشر الوعى بين الباحثين والمهتمين عن طريق عقد ندوات لتعريفهم بنظم حماية الملكية الفكرية والالمام باحكام الشرعية الدولية فى ظل اتفاقية التربس.

واهمية المحافظة على الثروة القومية النباتية والحيوانية والسمكية والكائنات الدقيقة من خلال تدعيم نشاط بنوك الجينات الوراثية المتخصصة وانشاء قواعد بيانات متخصصة للكائنات الحية المختلفة والموجودة فى البيئة المصرية واعتبارها مصدرا هاما للتنوع البيولوجى والوراثى لاستخدامها فى البحوث والتطوير وتشجيع التعاون بين المؤسسات المصرية والاجنبية بشأن تبادل المصادر الوراثية بالمعرفة التكنولوجية فى اطار التشريعات التى تنظم هذا النوع من المشاركة.

وتشجيع المتخصصين على اعداد شركة مصر للمعلومات والتكنولوجيا وصفحتها الالكترونية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية بالبيانات والمعلومات التى تساهم فى تطوير التبادل الفورى.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٨

الدكتور فينيس كامل رئيسة مجلس ادارة شركة مصر ترى ان المسافة مازالت كبيرة بين الاقتناع والرضا والقبول وبين حقيقة اننا وقعنا الاتفاقية ولكن الحقوق والواجبات وحسابات المكسب والخسارة فى مجالات الملكية الصناعية مازالت تفرض المزيد من الحرص دون تردد وتراجع مع ضرورة الاستعداد لمواجهة كل الاعباء التى تفرضها احكام الاتفاقية العالمية التى اصبحت حقيقة واقعة بصرف النظر عما يراه البعض سلبا أو ايجابا فى بعض احكامها موضحة ان حق الملكية الفكرية اخطر اركان النظام الاقتصادى العالمى الجديد .

وعن دور اتحاد الصناعات فى اتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية قال د. عبدالمنعم سعودى رئيس الاتحاد ان الملكية الفكرية الصناعية تفتقر الي توفير الحماية وتشجيع كل ماهو جديد من الافكار والاختراعات التى من شأنها ان تقود الصناعة المصرية الي المنافسة من خلال جيل جديد من اصحاب العقول الواعدة . ومن ناحية اخرى نجح اتحاد الصناعات فى التوصل الي تأجيل اخر شأن تطبيق الاتفاقية فى مجال صناعة الدواء سيعلن عنه بعد انتهاء المرحلة المحددة فى الاتفاقية . فيما حذر د. محمد الغمراوى وزير الدولة للانتاج الحربى من الجوانب الحمائية التى تختلف عما نعرفه والسابق التعامل معها من قبل لان هذا النوع من الحماية لايمارس من خلال فرض تعريفة جمركية عالية ولكن عن طريق اقتناء المعرفة لانتاج السلع والخدمات .

وقال رغم الاهمية الواضحة لمستوى التصنيع الا ان الوضع الحالى للبحث والتطوير مازالت تحد من انطلاقاته بعض جوانب الضعف كعدم نجاح مراكز البحث والتطوير فى توليد حجم كاف من الابتكارات القابلة للتطبيق تجاريا وعدم ميل العلماء فى معاهد البحث والتطوير الى الاهتمام بحل احتياجات الصناعة

محمد إبراهيم

واشار د. احمد جويلى وزير التجارة والتموين – فى كلمته التى القاها نيابة عنه محمد يوسف رئيس مصلحة التسجيل التجارى – الي ان الوزارة تقوم حاليا بتعديل القوانين والاتفاقيات الخاصة بالعلامات والبيانات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية بما يساير متطلبات العصر ومايطرحه من تطور سريع فى مجال التكنولوجيا .


د. عبدالمنعم سعودى

كما اعدت الوزارة مشروعات لتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٧ لسنة ٣٩ الخاص بالعلاقات والبيانات التجارية ولائحته التنفيذية حتى يتمشى مع التزامات مصر الناجمة عن انضمامها لاتفاقية تربس مشيرا الى ان الجانب الاكبر من الاحكام المعدلة علي الاحكام الموضوعية التى تدور حول شطب العلامة التى لم تستخدم بصفة جدية بعد انقضاء مدة لاتقل عن ثلاث سنوات بدلا من خمس سنوات وتقل ملكية العلاقة للغير مع المنشأة أو بدونها بدلا

من المطبق حاليا فى القانون المصرى مع عدم جواز نقل ملكية العلاقة أو رهنها أو الحجر عليها الا مع المشروع .. كما تناول التعديل مايتعلق بالناحية الجنائية لحماية حقوق صاحب العلامة .

وقال ان وزارة التجارة والتموين اعدت مشروع قانون للرسوم والنماذج الصناعية تجرى مراجعته حاليا ويتضمن احكاما متكاملة روعى فيها تحقيق الحماية اللازمة وماورد فى اتفاقية تريس من قواعد واجراءات نفاذ احكامها ومواءمة العقوبات للجرائم المرتكبة فى هذا الشأن موضحا ان هذه الاجراءات تتفق مع الالتزام الذى تفرضه المادة (٤١ - ١)من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة وشريطة أن تلتزم فى قوانينها المحلية لضمان وضع حقوق الملكية الفكرية موضع التطبيق الفعلى وعلي حد سواء بالنسبة لاصحاب الحقوق من الاجانب والوطنيين مشيرا الى ان الاتفاقية لم تبين تفصيل هذه الاجراءات اكتفاء بتحديد الملامح العامة لهذه الاجراءات .

عصام رفعت

وقال ان مصلحة التسجيل التجارى تشرف علي تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التى تكون مصر عضوا فيها موضحا ان مصر بصدد الانضمام الي بروتوكول اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولى والتصنيف الدولى للسلع والخدمات لاغراض تسجيل العلامات .

واوضح ان الوزارة تقوم حاليا بتدريب العاملين بمكاتب الملكية الصناعية بهدف تنمية مهاراتهم وايجاد كوادر فنية عالية المستوى من ناحية اللغة والتدريب على الحاسبات الآلية كما يتم تحديث المعدات وادخال الحاسبات فى اعمال الملكية الصناعية من خلال برنامج الرسوم والنماذج الصناعية ومكاتب التسجيل التجارى ويساهم فى التطوير ايطاليا حيث قدمت منحة قيمتها ١٥ مليون جنيه لتحديث مكاتب التسجيل التجارى كما قدمت الولايات المتحدة الامريكية منحة قيمتها ٢.٦ مليون دولار لتطوير مكاتب الملكية الصناعية والعلامات التجارية .

ونفى محمد الشاهد وكيل وزارة الزراعة للشئون الاقتصادية وجود اى مشاكل فيما يتعلق باثر اتفاقية الملكية الفكرية على الزراعة مشيرا الى ان وزارة الزراعة اقامت علاقات متصلة بين مراكز البحوث الزراعية فى مصر وامريكا فى مجالات الهندسة الوراثية والبيوتكنولوجى كما اصدرت بروتوكولا لتسجيل الاصناف القديمة يحدد الاسس والقواعد التى يلزم اتباعها عند اختيار وتسجيل وتداول هذه الاصناف كما اتخذت الوزارة



المصـدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٨

الخطوات التنفيذية اللازمة لتسجيل جميع اصناف الحاصلات الزراعية المستخدمة والتى لم يتم تسجيلها خشية تسريبها للخارج وتسجيلها فى دول اخرى .واوضح د. محمد بهاء الدين فايز مقررالمؤتمر ومستشار شركة مصر للمعلومات والتكنولوجيا ان الاحساس بالاتفاقية لم يتجسد بعد فى المجتمع المصرى وان من يتحدثون عن الاتفاقية وفروضها وفرصها وضغوطها واحتمالات شرها وخيرها ينحصرون فى دائرة صغيرة وفى مجالات محدودة للغاية موضحا انه لايوجد حتى الان تنبه عام الى الاتفاقية واحكامها وبنودها باعتبار انها حقيقة قادمة لامحالة .

وقال ان الاتفاقية بها ايجابيات نحن اولى الناس باكتشافها حتى يتاح لنا ان ننتهز فرصها ويجب الا نتوجع بسبب الضغوط .

ودعا الفنيين لبناء موقف يضعونه امام وزارة الخارجية لعرضه فى اجتماع ٩٩ موضحا انه لايوجد كيان مصرى منظم يتعامل مع الاتفاقية سواء كانت تشريعية أو تجارية أو صناعية .

ايجاد هيئة قومية

ويرصد د. محمد كامل رؤيته حول الاتفاقيات التى تم توقيعها قائلا ان اتفاقية الجات خلقت موقفا جديدا بالنسبة لكل الدول ، يتطلب منها مواقف واستعدادات خاصة ويتطلب من مصر ايضا ان تصبح على مستوى الحدث حتى لايصبح الوضع خطيرا موضحا انه لاتوجد جهة واحدة تنسق العمل القوى اللازم اتخاذه واقترح ايجاد الية للعمل فى اطار الجات وطالب بانشاء هيئة قومية يرأسها رئيس الوزراء تشرف على الخطوات المقبلة عليها مصر وتوزع الاختصاصات بين الجهات المختلفة .



محمد الغمراوى

الجات وإعادة صياغة العالم

وقال المهندس رأفت رضوان المدير التنفيذى لمركز معلومات مجلس دعم اتخاذ القرار فى مجلس الوزراء ان اتفاقيتي الجات و(التربس) تمثل اعادة صياغة العالم بمفاهيم جديدة على اسس اقتصادية قوية لابد ان تراعى فى جانبين احدهما سياسى والاخر اقتصادى الاول يتمثل فى حكومة تدير ولكنها لاتحكم موضحا ان قضية الجات قضية كل مواطن وليست قضية الحكومة – فقط – التى تستطيع ان تضع اطارا عاما بمبادئه وتشريعاته لكن عندما يأتى التنفيذ فاذا لم يكن هناك وعى لدى رجال الصناعة فشلت القضية .. وطالب رجال الصناعة والبحث العلمى ان يتكاتفوا معا لوضع اطار تنفيذى علمى ودعا اتحاد الصناعات لاتخاذ دور رائد فى هذا المجال . مؤكدا ان صناعة الدواء حظيت بمناقشات واسعة لم تسفر عن شئ وتساءل : هل هناك خطة تنفيذية

لدى كل شركة – وليست الحكومة – برنامج عمل تنفيذى للتحول حتى سنة ٢٠٠٤ ؟

فهذا تحد لاتستطيع الحكومة عمله وطالب اتحاد الصناعات بأخذ المبادرة تشاركه فيها الغرف التجارية وكل المؤسسات العاملة فى مجال الصناعة وتبين قيام برامج متخصصة فى الشركات لتأهيلها .

وضع استراتيجية قومية

ويقترح د. سلامة شويد رئيس شئون البحوث والتطوير بشركة السكر والصناعات التكاملية وضع استراتيجية قومية لجميع شئون الحياة لمواجهة هذا الحدث الضخم وتساءل :هل تم اعداد افراد من الكوادر القانونية للدفاع فى هذه القضية؟! وطالب بان تدرس الاتفاقيات فى كليات الحقوق والهندسة والتجارة .

تعديل قانون الاتحاد

وطالب د. وفيق عبدالله عضو ادارة اتحاد الصناعات بتعديل تشريع الاتحاد الذى مازال يتحدث عن الاقليم الشمالى والاقليم الجنوبى موضحا ان تكون التشريعات سريعة حتى تتوائم مع متطلبات العولمة .

واكد ان اهمية الوعى القومى لاتفاقيتي تربس والجات وخاصة فى مجالى الادوية والغذاء بالاضافة الى وجود كيان وطنى لرعاية قضايا الملكية الفكرية .

اما د. نبيل ابو العينين فاكد اهمية دور الدولة فى البحث العلمى وان تعطى تكاليف لهذه المراكز لتقديم المنتج الذى اقرته اللجنة .

وطالب بتعديل سياسة التعليم وخاصة ان الصيدلى يعمل فى الانتاج والصناعة .



د. حسين الجمال

وطالب د. ابراهيم ابو العيش عضو اتحاد الصناعات من شركة مصر للمعلومات ان تكون فريق عمل يصرف عليه رجال الصناعة خلال السنوات القادمة موضحا اهمية تخصيص ٥٪ من مبيعات الشركات سنويا للبحث العلمى بشرط ان تكون معفاة من الضرائب واهمية ايجاد تشريع يوفر التمويل للبحث العلمى وخلصت دراسة اعدتها شركة مصر للمعلومات والتكنولوجيا بعنوان التكيف والتعامل مع اتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية الى مقترحات فى مجالات العمل للاستفادة من الفترة الانتقالية هى :

متابعة التطورات العالمية لمعرفة المزايا التى تدرج فى تشريعات الدول الاخرى لحماية حقوق الملكية الصناعية المختلفة للاستفادة منها واقتباس افضلها واكثرها ملاءمة لادراجها فى تشريعات مصر الوطنية ، اخراج قوانين متطورة لحماية حقوق الملكية الصناعية فى مجالات براءات الاختراع



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٨

الوضع الحالى للبحث والتطوير تحد من انطلاقاته جوانب ضعف

والعلامات والاسماء التجارية والنماذج الصناعية تتوافق مع احكام الاتفاقية وتنص علي التطبيق التجريبى لمدة تتراوح بين ٣ و ٤ سنوات بالاضافة الى اعداد اداة تشريعية مناسبة للظروف المصرية فى شأن حماية السلالات النباتية مع حفظ الحق فى مراجعتها بعد سنتين أو ثلاث سنوات وتكريس مفاهيم وممارسات الهندسة العكسية التى تهدف الي التعلم والتقاط المعارف العلمية والتكنولوجية ذات القيمة التجارية .

وتنبه الدراسة الي عدة حقائق منها ان كثيرا من التكنولوجيا الحالية والمعاصرة والتى يجرى تداول منتجاتها بالفعل فى الاسواق غير قابلة للحماية وان المعارف التكنولوجية التى سقطت فى الملك العام نتيجة انقضاء فترة حمايتها ببراءات الاختراع كبيرة وكثيرة التنوع ويصدق على هذا كل انواع التكنولوجيات وفى مجالات الفن المتطورة غير محمية فى براءات الاختراع وكثير منها غير قابل للحماية لان العلم بحكم تعريفه لايجوز امتلاكه او حجبه بل ان التطبيقات هى التى يجوز امتلاكها وفى كثير من التشريعات لايسمح بحماية الاكتشافات والنظريات العلمية التى تنفع الناس .

وتشير الدراسة الي ان ماتحتاجه الصناعة الوطنية فى اكثر منتجاتها التقليدية هو المعرفة الفنية التى غالبا ما لاتدرج فى براءات الاختراع حتى لو كانت صحيحة وسارية المفعول .

توصيات :
- كيان وطنى لرعاية الملكية الفكرية الصناعية
- شعبة باتحاد الصناعات للادوية والاغذية

خلصت المناقشات التى دارت حول « اتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية الى عدة توصيات تؤكد اهمية انشاء كيان وطنى لرعاية قضايا الملكية الفكرية الصناعية فى مصر يتصف بالقدرة علي الحركة والمرونة يهدف الي نشر الوعى بين الباحثين والمنتجين فيما يتعلق بقضايا الملكية الصناعية ،وعقد ندوات اكثر تخصصا للملكية الصناعية ومناقشة القضايا الاقتصادية ومتابعة كافة التطورات والمستجدات علي الصعيد العالمى للملكية الصناعية وتعميم معلوماتها على كل الاطراف المعنية . ويهدف ايضا الى المشاركة مع الاطراف التى تعمل للتحضير للقاءات التفاوضية المزمع عقدها فى عامى ٩٩ و



المصـدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٨

٢٠٠٠ وفى المناسبات الدولية .

واقامة تحالف استراتيجى بين مؤسسة البحث والتطوير ومؤسسة الانتاج وادراج موضوع الملكية الفكرية عامة والصناعية خاصة فى مناهج التعليم المناسبة ..وضرورة الاستعانة بالقضاء لفض المنازعات حول الملكية الصناعية وقيام اجهزة البحث والتطوير فى مصر بانشاء انشطة تخصصية تهدف ألي التعرف بتلك المصادر مثل وثائق براءات الاختراع ووسائل الاستفادة بها ومشاركة المتخصصين فى كافة المجالات العلمية والتكنولوجية والانتاجية والتشريعية فى امداد شركة مصر للمعلومات والتكنولوجيا وصفحتها الالكترونية بحقوق الملكية الفكرية خاصة الصناعية بالبيانات التى تسهم فى تطوير التبادل الفورى للمعلومات الحديثة وفيما يتعلق بمجال المنتجات الكيمائية والدوائية والغذائية اوصت الندوة بزيادة الاعتماد على قدرات البحث والتطوير الوطنية واحداث التكامل والتضامن فى المسئولية عن ادارة الانشطة الاستراتيجية بين مؤسسة الانتاج الوطنية ومؤسسة البحث والتطوير الوطنية .

وفى مجال الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية والسلالات النباتية اوصت باهمية الحفاظ على الثروة القومية ألنباتية والحيوانية والسمكية والكائنات الدقيقة المتواطنة فى مصر من خلال تدعيم انشطة بنوك الجينات الوراثية وانشاء قواعد بيانات متخصصة للكائنات الحية المختلفة فى البيئة المصرية وتبادل المصادر الوراثية بين المؤسسات المصرية والاجنبية .

وفى مجال التوجهات المستقبلية اوصت بتحديث الصفحة الالكترونية عن الاتفاقية (تربس) وتزويدها بشكل متواصل ومنظم باحدث البيانات وتلقى الاستفسارات والاجابة عليها .

واخيرا انشاء شعبة متخصصة فى الصناعات الدوائية والغذائية مع اتحاد الصناعات المصرية . ■■

٠٠٠٠٤٣٤



● تعقد منظمة التجارة العالمية اجتماعين الاول عام ٩٩ يختص بمناقشة ومراجعة اشكال الحياة القابلة وغير القابلة للحماية وموضوع السلالات النباتية والعمليات الحيوية يعقبه اجتماع اخر فى عام ٢٠٠٠ لمراجعة الاتفاقية بكل احكامها بهدف استعراض الخبرة العالمية فى تطبيقها عمليا خلال السنوات المنقضية وتعديلها فى ضوء الحاجة التى تتضح وقت ذلك .

ويبقى السؤال :

ماذا اعد الموقف المصرى ازاء المناسبات الدولية القادمة لمراجعة الاتفاقية ؟

المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧/٦/١٩٩٩

مصر والدول العربية بين العولمة والجات والشراكة

بقلم:
ابراهيم عياد المراغي

قام وزراء الاقتصاد والمالية العرب منذ شهور باعلان قيام منطقة تجارة حرة عربية خلال ١٠ سنوات تبدا مع العام القادم وقد اقروا خلال اجتماعات الدورة الـ ٥٩ للمجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى البرنامج التنفيذى لاقامة المنطقة الحرة والذى سيكون نواة للسوق العربية المشتركة والتى يرى ان الزمن قد تجاوز بعد ان تحول العالم كله الى كتل وتكتلات ولاتزال السوق العربية محل شكوك ومظنة فى الوقت الذى انشأ فيه تكتل المجموعة الاوروبية عام ٥٨ وسار وفقا لخطوات زمنية حتى اصبح عملاقا فقد هبت رياح التكتلات وفى زمن اصبحت العزلة خسارة واصبح التكامل الاقتصادى الاقليمى حلا للكثير من المشكلات الاقتصادية التى تواجهها الدول، ومن منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى الى اتحاد المدفوعات الاوروبى، والنقد الاوروبية، واتحاد الكاريبى الى النافتا والافتا ثم الى الجات والآثار الايجابية او السلبية للجات سوف لاتكون ملموسة بشكل فورى نظرا لان تنفيذ البنود بالكامل سيتم خلال فترة السنوات العشر المقبلة وهى الفترة المحددة للدول النامية لتكيف اوضاعها مع مقتضيات الاتفاقية والمستفيد الأكبر فى الفترة ا لمقبلة هو المستهلك الغربى الذى يستفيد من تخفيض الضرائب المخصصة للدعم الزراعى وسيكون عليها المعاناة من الترتيبات التجارية الجديدة الامر الذى يتطلب الاهتمام بداية بالكفاءة التنافسية للصادرات.

ومع ظهور الشرق اوسطية والمتوسطية وظهور الاقليمية الاوروبية والامريكية والاسيوية فان الدول العربية عندما تجد نفسها فى مازق العزلة تهرب الى إتفاقيات ثنائية واتفاقيات شراكة غير متكافئة وعلى سبيل المثال فان سوريا قد قدرت خسائر الدخول فى الشراكة الاوروبية بـ ٣٠٪ من الناتج المحلى وتشكل صادرات سوريا الى بلدان الاتحاد الاوروبى ٦٠٪ من قيمة صادراتها وهى مواد خام فى الغالب واين العالم العربى من ذلك التحرك والمد السريع.

تبلغ مساحة الدول العربية ١٤ مليون كيلو متر ونسبتها للعالم ١٠,٢٪ ويبلغ عدد سكانه ٢٥٣ مليون نسمة نسبتهم الى العالم ٤,٤٪ وتبلغ العمالة العربية ٦٨ مليون عامل ويصل الناتج المحلى الاجمالى ٥٢٩ مليار دولار ومتوسط نصيب الفرد ٢٠٩٢ دولارا وتصل نسبة احتياطى البترول المؤكد الى الاحتياطى العالمى ٦١,٧٪ كما تصل نسبة احتياطى الغاز الطبيعى للعالم ٢١,٥٪ ويصل انتاج البترول الخام ١٨,٤٪ مليون برميل يوميا كما تبلغ الصادرات السلعية ١٤٣ مليار دولار وتصل نسبة الصادرات الى الصادرات العالمية ٢,٨٪ والواردات السلعية ١٢٥,٢ مليار دولار ونسبة الواردات الى الواردات العالمية ٢,٥٪ بينما تبلغ الصادرات البينية ١٣,٥ مليار دولار وهى قوة لا يستهان بها.

وقد جاءت اتفاقيات الجات لتشكل خطرا على الدول العربية التى لاتزال تخضع لمصالح معينة وسياسات غير متناسقة مع بعضها فالصادرات السلعية العربية «باستثناء البترول» لايتجاوز ٣٪ من اجمالى الصادرات السلعية فى العالم واذا نظرنا الى صادرات هونج كونج مثلا من الملابس والمنسوجات الى دول الاتحاد الاوروبى نجدها تزيد عن مجموع صادرات الدول العربية كلها للاتحاد الاوروبى على الرغم من المعاملة التفضيلية التى تتمتع بها الدول العربية مثل مصر والمغرب وتونس من جانب دول الاتحاد الاوروبى وسوف لاتجد الدول العربية يوما ما مفرا من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية رغم مشاكل وصعوبات التكيف مع شروط الانضمام وذلك طمعا فى مكاسب او هروبا من عزلة تجارية كبيرة ومن المحزن فان هناك ميادين جديدة ستخضع للتنظيم التجارى الدولى وهى حقوق الملكية الفكرية وتجارة الخدمات وغيرها ولاشك ان فتح اسواق الخدمات وتحريرها فى الدول العربية من المتوقع ان يؤدى فى ظل الظروف الراهنة الى زيادة نصيب الشركات الاجنبية وليس لصالح القطاع العربى وازاء هذه المتناقضات ستجد الدول العربية التى لم تنضم للجات ستجد نفسها عند انضمامها مؤخرا مطلوبا منها سحب سلاح المقاطعة وانتهاء المزايا التفضيلية التى تحصل عليها بعض الصادرات العربية مثل المزايا الكمية مع دول الاتحاد الاوروبى ومن ثم فان الدول العربية عليها التحدى للبقاء وتطوير

٠٠٠٠٣٣٦



قدراتها والا ستواجه الصعوبات البالغة.

وفى الوقت الذى ينادى الجات فيه بالحرية التجارية تجد بعض الدول فى الشراكة والتعامل الثنائى منفذا لها مثل المغرب وتونس «ومصر فى الطريق» وفى الوقت الذى لاتجد باقى الدول العربية فى تعاملها مع الاتحاد الاوروبى الكثير من السلع المصدرة له باستثناء البترول حيث على هذه الدول تحديات يجب مواجهتها اولا لحل مشاكلها منها زيادة لمعدلات استثمارها ومعدل النمو وانتاجية العامل وتحقيق معدل نمو عاليا للصادرات.

ولاشك ان انتشار الاقليمية والتكتلات العملاقة وتحطيم الحواجز ودخول ديناصورات «الجات» اصبح يجعلنا نتساءل ما هو موقف البلاد العربية وماهى حقيقة فلسفة التحرر والعولمة والدول تتسرب واحدة بعد الاخرى ووسط التجمعات العربية شبه الاقليمية وقيام مثلا مجلس التعاون الخليجى وتفضيل المجموعة الاوروبية للتعامل مع التجمعات شبه الاقليمية على التعاون مع الجانب العربى ككل فى اطار الجامعة العربية خاصة ان توسيع نطاق العضوية فى الجماعة الاوروبية ادى الى زيادة النزعة الحمائية مثل انضمام اسبانيا والبرتغال واليونان الى دول الجماعة مما ادى الى تعرض بعض منتجات دول المشرق والمغرب العربى للمنافسة غير المتكافئة وعلى وجه الخصوص بالنسبة للخضراوات والفواكة والنسيج والجلود.

ومن هنا تواجه الدول العربية التحدى الجبار وسط متغيرات دولية وعربية وداخلية نتيجة للاختلافات بين الدول العربية ذاتها وبالنسبة لمصر والملف الزراعى لازال مفتوحا فان الجانب الاوروبى لايؤمن بسياسة تحرير التجارة فى القطاع الزراعى ويفرضون اجراءات حمائية على القطاع الزراعى حيث يحظى بالدعم ويطالبون مصر بادخال سلعها باسعار اغلى مما يعتبر عقبه، بالاضافة الى خلافات توقيت التصدير وصادرات مصر التقليدية.

ومصر وهى فى موقف التحدى فانها يمكن لها الاستفادة من دروس كثيرة للمنافسة فى السوق العالمى خاصة فى مجال الصادرات الصناعية.. وتستفيد من ميزة القرب الجغرافى وهذا الفوران الاقتصادى الجارى حاليا وبدون ذلك فان السوق العالمى سيصبح خطرا على السوق المصرى الذى لابد ان يواجه منافسة هذا السوق بكل ثقة وجراة واستعداد للمنافسة.



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٩/٦/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صباح الاثنين

كنا نتوقع من تطبيق اتفاقية «الجات» أن تكون نتائجها طيبة علي أفراد الشعب المصري، وأن ينعم بها الناس وتحدث لهم انفراجة في الأسعار الملتهبة التي تكوي ظهورهم.. وخاب ظننا. فالأسعار في ارتفاع مستمر وضاع الأمل الذي انتظره البشر في مصر فترة طويلة، وزادت خيبة الأمل في الحكومة واتسعت أزمة الثقة بين المواطن والدولة، وتراكمت هموم المواطنين في قلوبهم حتي أصبحت كالجبال الرواسي بل أشد، وتصدعت الأدمغة بالصراعات الكبيرة، فكل الأسعار في تصاعد مستمر ورواتب الموظفين «محلك سر»، وأصبحت الجنيهات القليلة التي يتقاضاها الموظف، لا تسد خانة الخبز الحاف أو شراء مساحيق الغسيل، حتي تحولت الأم المصرية الي أعظم وزيرة اقتصاد في العالم لقدرتها علي حل هذه المعادلة الصعبة!

وكعادة الحكومة تعد ولا تفي، وتفرش الورود وهي تغرس الشوك دون أن تدري، تمهد الطرق وهي تصنع الحفر، ولأن المواطن المسكين أشبه بالغريق فهو يتعلق بالقشة، يحسب أن اتفاقية الجات ستكون في صالحه، وعلق أماله، وطموحه علي هذه الاتفاقية في تحسين وضعه وستر حال أسرته، وفجأة. أصيب بخيبة الأمل، وصب جام غضبه علي تصرفات الحكومة..

والعجيب في الأمر ان السلع كثرت وتوفرت وازداد المخزون الراكد منها في المخازن، ورغم ذلك لم تتأثر أسعارها بالخفض، بل العكس من ذلك في تزايد مستمر.. نعم المعروض كثير جدا من كل السلع سواء الجيد أو الرديء، لكن الأسعار لم تتأثر بذلك.. لماذا يحدث هذا رغم أنه ليس من الاقتصاد في شيء؟!

والاجابة الوحيدة التي لا ثانية لها، أن الحكومة تتبع نظاماً اقتصادياً غير محدد الملامح وفاقد الاتجاه، فيه من كل الأنظمة، جزء منه ما يسمي اشتراكياً وآخر رأسمالي، وثالث يجمع بين الاثنين.. وبالتالي ضاعت ملامح هذا الاقتصاد، وفقدت النظريات العلمية هيبتها، ولم تؤثر اتفاقية الجات في شيء لصالح للمصريين المغلوبين علي أمرهم..

الذين استفادوا من الجات هم الحكومات الأوروبية والأمريكية، لقيامهم بفتح أسواق جديدة لتصريف بضائعهم الراكدة ومن الدرجة الثانية!!. وفي المقابل تزايد المخزون من المنتج المصري الذي لا يستطيع مواجهة البضائع الأجنبية. ومؤخراً سمعنا صراخ شركة السكر المصرية لعدم قدرتها علي تصريف انتاجها، لاغراق السوق المصري بالسكر المستورد وبسعر أقل، وبالتالي تأثر مزارعو القصب بالصعيد وانخفض سعر توريد الطن، ولا تزال مشاكلهم معلقة والحكومة في «حيص بيص» ولا تستطيع أن تحل هذه المشكلة..

ولست ضد اتفاقية الجات طالما انها تسعد المصريين، ولكن ضد عدم استفادتنا منها، والمفروض علي الحكومة أن تبحث عن الحلول السريعة والحازمة لاسعاد أبناء الأمة بهذه الاتفاقية.. وكان المفروض علي الحكومة أن تحدد ما ينفع الأمة قبل اشتراكها في هذه الاتفاقية، نحن ضد ما يضر الأمة حتي ولو كان ذلك لا يتمشي مع النظام العالمي الجديد.. وكفي اللطمات والصدمات التي تلقاها الشعب المصري طوال السنين الماضية.

وجدي زين الدين



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٩ / ٦ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مخالفة لشروط «التربس»

الشركات الدنماركية تستخدم اسم دمياط للترويج لمنتجات الألبان

كتبت ـ وفاء البرادعى:

تلقت الاجهزة المعنية فى مصر تقريرا من السفارة المصرية ببروكسل حول مخالفة إحدى شركات منتجات الألبان الدنماركية للالتزامات الواردة في اتفاقية حقوق الملكية الفكرية TRIPS، باستخدام اسم «دمياط» في التسويق لمنتجاتها من الجبنة البيضاء مستعينة بالسمعة التى تشتهر بها المدينة فى صناعة الجبن الأبيض.

وأوضح التقرير ان اتفاقية TRIPS، تتضمن فى (المادة ٢٢/٣) رفض تسجيل علامة تجارية تتضمن مؤشراً جغرافياً يتعلق بسلع ليست من منشأ البلد ذات المؤشر الجغرافى حتى لا يضلل المستهلك.

وأشار التقرير إلى أن الشركة الدنماركية زعمت أنها استخدمت هذه العلامة أو المؤشر الجغرافى فى مصر وعدد من الدول دون إعتراض من المنتجين المصريين ولم يتخذوا اى إجراء لتسجيل هذه العلامة وطلب حمايتها من قبل الجهات المصرية المعنية وادعى الجانب الدنمراكى ان هذا الأسم عام وشائع.

وأشار التقرير إلى أنه تم الاتصال بمكتب قسم حقوق الملكية الفكرية بمنظمة التجارة العالمية للتعرف على وجهة النظر فى هذا الموضوع فى ضوء حقوق والتزامات الأعضاء طبقا لاتفاقية TRIPS، وافادوا أن الحل الأمثل هو إجراء مفاوضات ثنائية مع الجانب الدانماركى للوصول إلى إتفاق مرض للطرفين من خلال وقف الدنمارك لاستخدام الاسم والعلامة وقد يطلب الجانب الدنمراكى بعض الوقت لانهاء ذلك.

واقترح التقرير التقدم بطلب لإدراج اسم الجبنه.. الدمياطى كمؤشر جغرافى مصرى لدى الاتحاد الأوروبى لحمايته مستقبلا.

وأوصى التقرير بأن يقوم المكتب التجارى المصرى فى الدنمارك بإجراء مشاورات مع الجانب الدنماركى لوقف إستخدام هذه العلامة والأسم، وأن يتقدم ذوو المصلحة من المنتجين والمصدرين للجبن الأبيض الدمياطى بتسجيل هذه العلامة والاسم والمؤشر الجغرافى لدى الجهة المصرية المعنية وإدراجه لدى دول المجموعة الأوروبية وأي دول أخرى قد يتطلب الامر حماية السلعة لديها.

وطلب التقرير بضرورة إيجاد الأساليب القانونية لحماية المؤشرات الجغرافية المصرية من خلال تشريع يكفل لاصحاب المصلحة فى مصر حماية أي مؤشرات جغرافية لهم داخل مصر كنقطة بداية لطلب حماية هذه المؤشرات فى الدول الأخرى على أن يأخذ التشريع فى الاعتبار احكام اتفاقية الـ (TRIPS) الخاصة بهذا الموضوع عند صياغة هذا التشريع.

الحق .. والباطل

منذ ان ظهرت اتفاقية الجات التى تدعو إلى كسر الحواجز نحو سيولة التجارة بين دول العالم. ودول الشمال تحاول وضع العراقيل التى تتيح لها اكبر المكاسب على حساب الدول النامية.. واخر هذه العراقيل ما اطلق عليه المعايير البيئية او الايزو ١٤٠٠٠ والتى تضع قيودا على انسياب التجارة من الدول النامية إليها تحت دعوى حماية البيئة او اتباع معايير الادارة البيئية السليمة فى تصنيع المنتجات او انتاج المحاصيل وهو حق يراد به باطل .

والدول الصناعية جادة فى دعواها بعد ان قطعت اشواطا كثيرة فى حماية بيئتها وبلغت درجة كبيرة فى الانتاج.. واغرقت الدول النامية بتكنولوجيات ومعدات غير صديقة للبيئة.

والدول النامية تكافح حتى لا يساء استخدام هذه المعايير البيئية واستخدامها كسلاح جديد يعوق طموحاتها فى زيادة صادراتها وجنى ثمار جهود ابنائها فى الانتاج.. وترى هذه الدول ان على الدول المتقدمة مساعدتها فنيا وماليا للوصول الى الانتاج الانظف بيئيا ونقل التكنولوجيا النظيفة اليها لضمان فتح اسواق عالم الشمال امام منتجاتها.

وهذه الدعوة ليس معناها ترك المعايير البيئية جانبا.. بل تسعى هذه الدول النامية الى تحسين اوضاعها البيئية وتجويد انتاجها ليحصل على فرصته المتكافئة فى الاسواق التنافسية.. ولان مصر فى طليعة الدول النامية التى تسعى الى زيادة صادراتها فان كل الجهود يجب ان تتضافر على المستويين الحكومى والشعبى لتطوير منتجاتها وتنفيذ قواعد الادارة البيئية السليمة حتى تحقق ما تصبو إليه للوصول إلى مقعدها الذى تستحقه بين النمور والاسود فى الغابة الاقتصادية.

محمد عبدالمقصود



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٧/١٩٩٨

هل يجرى تعديل على قانون براءات الاختراع ؟

هناك من يرى انه لما كانت اتفاقية منظمة التجارة العالمية قد بدأ نفاذها بأثر رجعي بملاحقها الثمانية والعشرين في مصر طبقا لقرار نشرها في الجريدة الرسمية بالعدد الصادر في ١٧ مايو ١٩٩٥، فإنه لم يعد هناك مجال لاستصدار أي تشريعات إضافية، أو التعديل في التشريعات القائمة إلا بهدف واحد هو الاستفادة من الأحكام الاستثنائية المقررة للبلدان النامية في الاستفادة من فترات زمنية انتقالية، لكن المستشار عاطف العزب النائب الأول السابق لرئيس مجلس الدولة ورئيس لجنة اعداد قانون البراءات.

يرى أن هذا النظر مردود عليه بأنه اذا كانت الاتفاقية نافذة فى حق الدولة وتعتبر قانوناً من قوانينها بعد الموافقة والتصديق عليها طبقا لنص المادة [١٥١] من الدستور إلا أنه لا يعنى دستوريا عدم وضع قانون خاص بتنظيم براءات الاختراع أو التعديل فى القانون بما لا يتعارض مع أحكام الأتفاقية، اذ أن تطبيق الملحق الخاص باتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (براءات الاختراع وغيرها) يقتضى - كما تم الأمر بالنسبة لاتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية - وضع التشريع المحلى الذى تأخذ فيه مصر بالأحكام الجوازية أو التقديرية التى تحفل بها هذه الاتفاقية والتى تترك فيه الاتفاقية التقدير لكل دولة وهى ليست الأحكام الانتقالية فقط بل أحكاما عديدة حفلت بها الاتفاقية.

يضاف الى ذلك انه يوجد لدينا قانون قائم خاص ببراءات الاختراع وكان موضع تعديل منذ حوالى عشر سنوات قبل اتفاقية «الجات» وكان يستهدف اجراء تعديلات جوهرية اقتضتها ظروف العمل والمصلحة العامة ، وبالتالى فانه يتعين استصدار التشريع الخاص بها وتتمثل بعض هذه التعديلات فيما يلى :-

(١) منح المخترع العامل الحق فى اصدار البراءة باسمه وليس باسم جهة العمل .

تشجيعاً لاختراعات المصريين والتى لا تتعدى نسبتها إلى المخترعات الاجنبية حالياً اكثر من ٤٠٪ (٢) الزام مكتب براءات الاختراع بإخطار الجهات الادارية المختصة بأى اختراع يتقاعس فيه المخترع عن تنفيذه كى تقوم هى بالتنفيذ .

(٣) اتاحة الفرصة للمخترعين المصريين بتطبيق الهندسة العكسية التى برع فيها اليابانيون، وذلك بالبدء بما انتهى إليه الآخرون واضافة الجديد اليه .

(٤) استحداث نماذج المنفعة وهى تهم المصريين ليسرها .

(٥) اختصاص مكتب البراءات بالفحص الموضوعى الكامل للبراءة دون الفحص الشكلى القائم حاليا .

(٦) توضيح بعض المسائل التى كانت محل خلاف ومازالت معلقة فى القانون القائم .

(٧) تنظيم التظلم من قرارات مكتب براءات الاختراع بحيث يشمل جميع قرارات المكتب مع تنظيم لجنة الطعون بصفتها لجنة ادارية ذات اختصاص قضائى.

وهذا النظر أخذت به منظمة الملكية الفكرية بجنيف حيث وضعت بعد نفاذ اتفاقيات «الجات» «نموذجا» لمشروع قانون خاص ببراءات الاختراع تستهدى به الدول عند وضع التشريع الخاص بها .

عبدالمعطى أحمد



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦/١٧/١٩٩٨

اتفاقية الغات ستجعل وجودهم شرعياً

الأجانب يلتهمون كعكة الاستثمارات العربية

القاهرة - «الكفاح العربي»

في مصر ١٨ ألف أجنبي يعملون في مهنة استشاري، وبينما لا تتعدى أتعاب المكاتب الاستشارية الوطنية ٤٪ من القيمة الاجمالية للعملية الانشائية، تحصل المكاتب الأجنبية على ١٥٪.

هذا هو السبب الذي جعل نقابة المهندسين توجه تحذيراً شديد اللهجة الى المهندسين الاستشاريين المصريين تحت عنوان «انتبهوا أيها السادة، الأجانب قادمون... تحت مظلة تحرير التجارة والخدمات التي تدعو لها منظمة التجارة العالمية».

وذكرت بيانات النقابة ان عدد المهندسين الاستشاريين بمصر ٥٢٤٢ مهندساً، وبها ٤٣١ مكتباً معتمداً وذلك منذ صدور القرار ٦٨٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن تسجيل المكاتب الاستشارية.

وبمجرد انتهاء وزارة التموين من مفاوضاتها التي تجريها قبل نهاية هذا العام مع منظمة التجارة العالمية للتوقيع على اتفاقية تحرير خدمات المكاتب الاستشارية سيواجه الاستشاريون المصريون مواجهة عالية تكون ساحتها مصر نفسها، ولن يكون أمامهم سوى إثبات ذاتهم وقبول التحدي أو البحث عن نشاط آخر.

وكما يؤكد وزير التموين الدكتور أحمد جويلي فإن الحكومة المصرية تسعى للحصول على أقصى فائدة للمكاتب الاستشارية الوطنية ومساندتها في الداخل والخارج خلال المفاوضات التي تنتهي قبل نهاية العام الحالي.

وأفردت مجلة نقابة المهندسين الصادرة هذا الشهر عرضاً لمشروعات المكاتب الاستشارية أكدت فيه أن المشروعات الاستراتيجية الكبرى والمشروعات الصناعية تكون من نصيب المكاتب الاستشارية الأجنبية حتى قبل تطبيق اتفاقية الغات، وإن دور المكاتب الوطنية يقتصر على بعض المشروعات الصغيرة أو الدخول في شكل ائتلاف مع المستشارين الأجانب الذين يكون لهم الدور والنصيب الأكبر.

وقال المهندس ممدوح حمزة صاحب مكتب استشاري ان تحرير تجارة الخدمات في مجال الاستشارات سوف يركز المنافسة داخل الأقطار العربية، لأن الأوضاع الواقعية الآن هي سيطرة العنصر الأجنبي على النصيب الأكبر من كعكة الاستشارات داخل كل دولة عربية... وتنفرد المكاتب الأجنبية بالمشروعات الكبرى التي يتم تمويلها من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي والبنك الاسلامي في جدة والبنوك الاقليمية كالإفريقي وغيرها.

وتساند مؤسسات التمويل الدولية مكاتب الاستشارات الأجنبية مقابل تقديس العرب لـ«عقده الأجنبي».. وبعد توقيع اتفاقية تحرير التجارة سوف تكتسي تلك المكاتب بعباءة شرعية في مواجهة المكاتب الوطنية.

وسيكون المشهد في بداية تطبيق الغات كالآتي: إما ان تتنافس المكاتب الوطنية والعربية والدولية في سوق كل دولة عربية على حدة.. وإما أن تتعاون للحصول على حصة من السوق.. ومن المتوقع أن تسعى المكاتب الأجنبية الى مزيد من التوغل في السوق العربية خلال السنوات المقبلة، نظراً للظروف الواعدة التي تتمتع بها سوق الانشاءات في الوطن العربي.

واقترح الدكتور حمزة اصدار قوانين ولوائح عربية تساعد على نمو قدرات المكاتب الوطنية في مجال الاستشارات الهندسية، ليكون لها دور فاعل في جميع المشروعات، وأن تتحول الى مؤسسات لها صفة الاستمرار ولها هياكلها البشرية والفنية.

أما الخبير الاستشاري الدكتور حسن المرعشلي، فقد اقترح ان يقوم المهندسون الاستشاريون أنفسهم بتشكيل اتحاد للمهندسين الاستشاريين لتنظيم وادارة شؤونهم... وخلق نواة لإصدار القوانين والقرارات وتوفير المساعدات اللازمة للنهوض بالمكاتب الوطنية ورفع كفايتها. وضرب مثالاً بالتجربة الكورية، حيث أرسلت الوفود الى البلدان المتقدمة للاستفادة من خبراتها في التخطيط والتطوير ونجحت في أن تصبح في أقل من ٢٠ عاماً دولة متقدمة.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ٧ / ١٩٩٨

رفض قطاع الدواء الوطنى «عام وخاص» ضغوط الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بالتعجيل واصدار وتطبيق قانون حماية براءات الاختراع والتنازل طواعية عن المهلة التى منحتها منظمة التجارة العالمية «١٠ سنوات لم يتبق منها سوى ٦ سنوات» للدول النامية ومن بينها مصر

من يكسب المعركة؟

أمريكا تطلب التنازل عن مهلة الجات فى إنتاج الدواء.. والشركات المصرية ترفض



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٩ / ١١ / ١٩٩٨

واجمع خبراء الدواء على ان تطبيق برنامج تنموى بالتعاون مع الحكومة لمواجهة تحديات المرحلة القادمة وتاهيل هذه الصناعة الهامة بالامكانيات المحلية يعتبر افضل طريق لحماية هذه الصناعة الاستراتيجية من الانهيار واحتكار سوق الدواء المحلى من جانب الاجنبى

كما يحمى السوق من الارتفاعات المبالغ فيها فى اسعار الدواء والتى يقدرها الخبراء في حالة التنازل طواعية عن المرحلة الانتقالية وتطبيق «التربس» ١٢ ضعفا عن الأسعار الحالية للدواء إضافة إلى زيادة تكلفة أستهلاك الدواء فى مصر من نحو ٣ مليارات جنيه حاليا إلى اكثر من ١٢ مليار جنيه فى العام الواحد

وأشارت دراسة اعدها قطاع الدواء الوطنى إلى انه لا ضرورة الآن للتوقف بالنظر حول «مزايا التعجيل أو سلبيات التاجيل» ولكنه يتطلع إلى سرعة مساهمة الدول الصناعية الكبرى وعلى راستها امريكا فى دعم برنامجها التنموى الشامل الذى يهدف إلى رفع القدرة التنافسية للدواء المصرى واستغلال المرحلة الانتقالية التى لم يتبق منها سوى ٦ سنوات فقط لتطوير صناعات الدواء وتحقيق الميزات التفضيلية لمنتجاتها فى الأسواق المحلية والدولية

واوضح التقرير ان خطة القطاع الدوائى لمواجهة التغيرات القادمة تقوم على ثلاثة محاور رئيسية يشمل المحور الأول منها الاعداد المؤسسى للقطاع.. والثانى اعداد برنامج تنموى شامل.. والثالث الاعداد لتطبيق احكام اتفاقية «التربيس» حيث يسعى القطاع إلى التحرك على هذه المحاور الثلاثة فى وقت واحد

ويشير التقرير إلى انه فى اطار تنفيذ المحور الأول تم انشاء غرفة خاصة بصناعات الدواء ومستحضرات التجميل تابعة لاتحاد الصناعات لترعى شئون ومصالح صناع الدواء لكل من القطاعين العام والخاص كإحدى المهام الرئيسية لها ويتركز عمل الغرفة حاليا على متابعة تنفيذ البرنامج القومى للنهوض بصناعة الدواء لمواجهة الآثار السلبية للمتغيرات الدولية الاقتصادية وتحديات الفترة الانتقالية لاتفاقية التربس التى تدخل حيز التنفيذ بالنسبة لمصر عام ٢٠٠٤

ويتضمن المحور الثانى فى اطار البرنامج التنموى لتاهيل صناعة الدواء قيام القطاع الخاص بتخطيط وتنفيذ برنامج خاص بها في مجالات البحوث والتطوير لرفع كفاءة الادارة والتسويق وغيرها بهدف رفع مستوى جودة الانتاج والقدرات التنافسية في الاسواق الدولية والمحلية

ويشمل ايضا تطبيق استراتيجية وبرنامج تنموى شامل لتاهيل صناعة الدواء «عام وخاص» بجهود مصرية بتكلفة تقدر بحوالى ١٠٠ مليون جنيه خلال الفترة الانتقالية التى لم يتبق منها سوى ٦ سنوات فقط

واشار التقرير إلى ان الهدف من هذه الاستراتيجية هو اقامة البنية الأساسية لمراكز البحوث الدوائية والتطوير وتجميع جهود البحوث الوطنية المحلية للنهوض بصناعة الخامات الدوائية مشيرا إلى ان اشتراطات اتفاقية التربس الدولية لا تقتصر على حماية طريقة تصنيع المادة الخام فقط كما كان فى الماضى بل تشمل المادة الخام وطريقة تصنيعها وايضا المنتج النهائي وطريقة تصنيعه وهو ما يمثل مكمن الخطورة اضافة إلى مد فترة سريان الحماية من ١٠ سنوات إلى ٢٠ سنة على الاقل

ويهدف ايضا إلى تطوير صناعات الدواء المحلية وخفض تكلفة انتاجها واستنباط خامات محلية تعطى ميزة نسبية فى مواجهة الاجنبى والحفاظ على أسعار الدواء المحلية خاصة تلك التى تنتجها الشركات المصرية والتى تمثل اسعارها ٦/١ من الأسعار العالمية فى الوقت الحالى.

كما تهدف إلى اعادة تاهيل الشركات المصرية من خلال تنظيم برامج متخصصة للتدريب ونقل التكنولوجيا الحديثة ويعمل على دمج الشركات المصرية فى كيانات ضخمة تكون قادرة على المنافسة امام الشركات الدولية العملاقة



المصـدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/٧/١٩٩٨



في المنسوجات والملابس

تعد اتفاقية المنسوجات والملابس Agreement on Textiles and clothing (ATC) اتفاقا مستقلا فى أحكامه عن الاتفاقيات التى تم التوصل اليها فى اطار مفاوضات جولة أورجواى بشأن قطاعات السلع والخدمات المختلفة والتى أخضعت للقواعد العامة المتفق عليها فى اطار عمل منظمة التجارة العالمية WTO . فعلى حين تتضمنت اتفاقات منظمة التجارة العالمية WTO الغاء كافة القيود غير الجمركية والعمل على الخفض التدريجى فى التعريفة الجمركية المطبقة حتى تتلاشى واخضاع تجارة كافة الدول لأحكام ومبادىء الجات التى تتلخص فى شرط الدولة الأولى بالرعاية وشرط المعاملة الوطنية وعدم التمييز وعدم الدعم . فان اتفاقية المنسوجات والملابس ATC تسمح باستمرار الدول فى استخدام القيود غير الجمركية بما فى ذلك الحصص والقيود الكمية والحظر على بنود المنسوجات والملابس والى حين دمج هذه البنود بالكامل فى اتفاقيات WTO. وفيما يتعلق بالتخفيضات الجمركية على المنسوجات والملابس فانها تحدد فى اطار ما قدمته الدول فى جداول تنازلاتها فى ضوء مفاوضات الوصول الى الأسواق فى اطار جولة أورجواى.

ويعد اتفاق ATC امتدادا للترتيبات المطبقة منذ عام ١٩٧٤ فيما يتعلق بالتجارة الدولية فى المنسوجات المعروفة باسم:
Arrangement Regarding Interantional Trade in Textiles
والمعروفة اختصارا باسم:
Multi- Fibre Arrangement (MFA)
والذى أنهى العمل بها اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢/٧/١٩٩٨

وفى حين تم تخصيص لجان فى اطار المنظمة لمراجعة الاتفاقيات الداخلة فى نشاطها، فقد تم تكوين جهاز خاص لمراجعة اتفاقية المنسجات هو جهاز الرقابة على المنسوجات والملابس (TMB) Texiles Monitoring Body يعمل بشكل مستقل وبتكوين مختلف عن لجان المنظمة فبينماتشكل لجان المنظمة من ممثلين عن الدول الأعضاء، يتم تشكيل جهاز الرقابة على المنسوجات والملابس TMB من ١٠ محكمين خبراء يختارون بصفتهم الشخصية يمثل كل منهم مجموعة من الدول وفقا لترتيب تم اقراره ويعهد اليهم بالاشراف على تنفيذ أحكام الاتفاقية ومراجعة الاجراءات المتعلقة بها التى يتخذها الدول الأعضاء، وتكون المداولات التى تتم داخل اجتماعات الجهاز سرية ويتم فقط اخطار الـ WTO بالنتائج التى توصل اليها الجهاز فى بحثه للموضوعات الداخلة فى اختصاصه ولا يتلقى أعضاء الجهاز أى تعليمات من أى حكومة أو منظمة فى مباشرتهم لاختصاصاتهم [كاتب هذه الدراسة هو أحد المحكمين العشرة الحاليين بالجهاز].

د. عادل محمد خليل
وزير مفوض تجارى

ويجىء فصل أحكام اتفاق ATC عن اتفاقيات WTO كنتيجة للمواقف المتشددة من قبل العديد من الدول ابان مفاوضات جولة اورجواى بضرورة وضع أحكام انتقالية خاصة ببنود المنسوجات والملابس قبل دمجها بالكامل فى اتفاقيات WTO على ضوء حساسية هذه البنود بالنسبة للعديد من الدول وتمسكها بمواقف حمائية تحول دون قبول سريان القواعد العامة لتحرير التجارة المتضمنة فى اتفاقيات WTO على الفور على هذه البنود. ومن ثم أصدرت لجنة المفاوضات التجارية (فى اطار جولة أورجواى) قرارا فى أبريل ١٩٨٩بأن تبدأ عملية دمج قطاع المنسوجات والملابس - فى أى اتفاق عام يتم التوصل اليه كنتيجة لجولة أورجواى - بعد انتهاء دورة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وأن يتم الدمج بشكل تصاعدى Progressive in Charactcr.

ومن ثم تم اقرار أحكام خاصة بالتعامل مع بنود المنسوجات والملابس فى اتفاق ATC ونصت المادة التاسعة من الاتفاق على أن هذا الاتفاق وكافة القيود المتعلقة به يجب انهاؤها اعتبارا من اليوم الأول من الشهر ١٢١ (بعد نهاية السنة العاشرة) لبدء سريان اتفاقيات WTO. بحيث يتم فى هذا اليوم (٢٠٠٥/١/١) دمج قطاع المنسوجات والملابس بالكامل فى اتفاقية جات ١٩٩٤ وعلى الا يتم مد أجل سريان اتفاقية ATC بعد هذاالتاريخ. هذا وقد الحق باتفاق ATC بيانا ببنود الملابس والمنسوجات الخاضعة لأحكام هذاالاتفاق.

تحرير التجارة فى بنود المنسوجات والملابس:

تضمن اتفاق ATC اجراءين لتحرير التجارة فى بنود المنسوجات والملابس، يضاف اليها اجراء ثالث تابع مما تم تضمينه من قواعد فى جداول التزامات الدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بالاجراءين الواردين فى اتفاقية ATC فهما :-

* الأحكام الخاصة بدمج قطاع المنسوجات والملابس فى اتفاقية WTO.

* الأحكام الخاصة بوضع معدلات لتوسيع القيود المتفق عليها ثنائيا بين الدول الأعضاء فى اطار اتفاقية MFA والسابقة لقيام منظمة التجارة العالمية.

أما الاجراء المتضمن فى جداول التزامات الدول الأعضاء فهو



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/٧/١٢

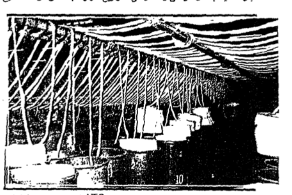
الخاص بازالة ما قد يكون مفروضا من حظر على استيراد بنود المنسوجات والملابس فى هذه الجداول فى التواريخ المحددة لذلك والخفض التدريجى للتعريفة المطبقة على هذه البنود فى جداول الالتزامات.

ويهدف تنفيذ هذا البرنامج لتحرير التجارة فى المنسوجات والملابس طالب الاتفاق (مادة ١ فقرة ٥) الدول الأعضاء بالعمل على المواءمة المستمرة والذاتية لصناعاتهم وزيادة فرص المنافسة باسواقهم تمهيدا لدمج قطاع المنسوجات والملابس بالكامل فى اتفاقية WTO (جات ١٩٩٤).

(١) الاحكام الخاصة بدمج قطاع المنسوجات والملابس فى اتفاقية WTO:

تضمنت المادة الثانية من اتفاقية ATC القواعد الخاصة بدمج قطاع المنسوجات والملابس فى اتفاقيات WTO (جات ١٩٩٤).

ويلاحظ ان عملية قطاع المنسوجات والملابس المشار اليها تلتزم بها كل الدول أعضاء منظمة WTO حتى ولو لم تكن لديها قيود مفروضة على بنود المنسوجات والملابس فى شكل حصص او غيرها لأن الهدف من الدمج هو نقل بنود معينة بشكل مرحلى ومتتال فى التواريخ الواردة بالاتفاق من الخضوع



للاحكام الخاصة لاتفاقية الملابس والمنسوجات ATC لتصبح خاضعة للأحكام العامة لتحرير التجارة الواردة فى اتفاقية جات ١٩٩٤ (اتفاقيات WTO).

– اجراءات الدمج:

وفقا للأحكام الواردة بالمادة ٢ من اتفاقية ATC تلتزم الدول بالقيام بما يلى:–

١– فى تاريخ نفاذ WTO (١٩٩٥/١/١) يقوم كل عضو بدمج بنود تمثل ما لايقل عن ١٦٪ من اجمالى حجم واردات العضو فى عام ١٩٩٠ من البنود الواردة بملحق اتفاقية ATC فى شكل بنود Lines أو اقسام Categories وفقا للنظام المنسق HS وبحيث تتضمن البنود التى يتم دمجها منتجات من الأربع مجموعات التالية (مادة ٢ فقرة ٦):–

× الغزل Tops and Yarns
× المنسوجات Fabrics
× المنتجات النسجية made-up textile poroducts
× الملابس Clothing

٢– يتم دمج بقية المنتجات (على شكل بنود او اقسام التعريفة الجمركية المنسقة) على ثلاث مراحل على الوجه التالى (مادة ٢ فقرة ٨):–

المرحلة الأولى:



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/٧/١٩٩٨

[illegible]

فى اليوم الأول من الشهر السابع والثلاثين لبدء نفاذ اتفاقية WTO (١٩٩٨/١/١) يتم دمج مالايقل عن ١٧٪ من إجمالي حجم واردات العضو فى عام ١٩٩٠ من المنتجات الواردة فى ملحق اتفاقية ATC وبحيث تضم هذه المنتجات بنودا من الأربع مجموعات المشار اليها فى البند (١) عاليه.

المرحلة الثانية:

فى اليوم الأول من الشهر الخامس والثمانين من بدء نفاذ اتفاقية WTO (٢٠٠٢/١/١) يتم دمج مالايقل عن ١٨٪ من اجمالى حجم واردات الدولة العضو فى عام ١٩٩٠ من المنتجات الواردة بملحق ATC . وعلى ان تضم هذه المنتجات بنودا من الأربع مجموعات المشار اليها بالبند (١) عاليه.

المرحلة الثالثة:

فى اليوم الأول من الشهر ١٢١ من بدء نفاذ اتفاقية WTO (٢٠٠٥/١/١) يتم دمج بقية البنود فى اتفاقية جات ١٩٩٤ وإنهاء جميع القيود المتعلقة بهذه البنود.

٣- يتم اخطار TMB ببرامج الدمج المرحلى هذه قبل سريان كل مرحلة باثنى عشر شهرا على الأقل لمراجعتها واحاطة أعضاء المنظمة علما بها (مادة ٢فقرة ١١).

٤- يمكن لأى دولة بعد تقديم الدمج وفقا للموضح عاليه ان تعجل بتنفيذ برنامج للدمج فى توقيتات أكثر تبكيرا من المنصوص عليها فى الاتفاقية وبحيث تتم التعديلات مع بداية سنوات الاتفاقية ويتم اخطار TMB قبل سريان التعديل بثلاثة شهور على الاقل (مادة ٢ فقرة ١١٠).

- ملخص قواعد دمج المنسوجات والملابس:

تاريخ الدمج	النسبة التى يتم دمجها
	١٦٪ على الأقل
١٩٩٥/١/١	١٧٪ على الأقل
١٩٩٨/١/١	١٨٪ على الأقل
٢٠٠٢/١/١	٤٩٪ او ما تبقى
٢٠٠٥/١/١	

- يتم الدمج علي شكل بنود أو أقسام التعريفة الجمركية المنسقة.
- يتم الدمج من البنود المدرجة بملحق اتفاقية المنسوجات والملابس ATC.
- يتم الدمج من بنود تغطي الأربع مجموعات الرئيسية للمنسوجات والملابس: الغزل، المنسوجات، المنتجات النسجية، الملابس.
- تحسب نسب الدمج علي حجم واردات الدولة العضو في عام ١٩٩٠ من البنود الواردة في ملحق اتفاقية ATC.

(٢) توسيع الحدود الخاصة بالقيود المطبقة علي واردات المنسوجات والملابس:

- كاجراء اضافي لعملية الدمج المشار اليها فيما تقدم، تلتزم الدول الأعضاء باجراءات لتوسيع حدود القيود المفروضة من جانبها علي بعض البنود المستوردة من المنسوجات والملابس والمتفق عليها مع دول أخري ثنائيا في اطار اتفاقية MFA والتي غالبا ما تتخذ شكل حصص.

- ولتنفيذ عملية التعديل لهذه القيود في المواعيد المحددة لها في الاتفاق ويشكل موحد بين الدول، طالب الاتفاق الدول التي تضع قيودا علي صادرات الملابس والمنسوجات بتعديل فترات حساب القيود الموضوعية لتصبح ١٢ شهرا تبدأ مع بدأ سريان اتفاقيات WTO (١٩٩٥/١/١) ولفترات مثيلة لاحقة وذلك بالتشاور مع الأطراف المعنية مع اخطار TMB بالتعديلات المتفق عليها وتتم اجراءات توسيع القيود المذكورة علي الوجه التالي:-

- خلال المرحلة الأولي لتنفيذ الدمج في اتفاقيات WTO:



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/ ٧/ ١٩٩٨

تغطي هذه المرحلة الستة وثلاثين شهرا الأولي لدخول اتفاقية WTO حيز النفاذ (أي من ١٩٩٥/١/١ الي ١٩٩٧/٢١/٣١) وتقوم الدول - التي تفرض قيودا restriction وفقا لأي اتفاقية ثنائية سبق توقيعها في اطار MFA - خلال هذه المرحلة بزيادة مستويات هذه القيود (السارية خلال الاثني عشر شهرا السابقة لدخول اتفاقية WTO حيز النفاذ) سنويا بما لا يقل بما لا يقل عن معدل النمو growth rate المتفق عليه بالنسبة لهذه القيود في الاتفاق الثنائي مضافا اليه نسبة زيادة ١٦٪ (مادة ٢ فقرة ١٣) [يتم حساب نسبة الزيادة في السنة الأولي من سنوات المرحلة ويتم تثبيتها خلال السنوات اللاحقة من سنوات هذه المرحلة وهكذا في المراحل التالية].

- خلال المرحلة الثانية لتنفيذ الدمج:

وتغطي هذه المرحلة الفترة من الشهر السابع والثلاثين الي الشهر الرابع والثمانين من دخول اتفاقية WTO حيز النفاذ (أي من ١٩٩٨/١/١ الي ٢٠٠١/١٢/٣١) ويتم خلالها زيادة معدلات نمو مستويات القيود المطبعة في المرحلة الأولي سنويا بنسبة ٢٥٪.

- خلال المرحلة الثالثة لتنفيذ الدمج:

وتغطي هذه المرحلة الفترة من الشهر الخامس والثمانين الي الشهر ١٢٠ من دخول اتفاقية WTO حيز النفاذ (أي من ٢٠٠٢/١/١ الي ٢٠٠٤/١٢/٣١) ويتم خلالها زيادة معدلات نمو مستويات القيود المطبقة في المرحلة الثانية سنويا بنسبة ٢٧٪.

ولا تمنع الاتفاقية أي عضو من إزالة أي قيود - احتفظ بحق فرضها وفقا لأحكام المادة ٢ من الاتفاقية - علي ان يتم ذلك في بداية كل سنة من سنوات الاتفاقية خلال المرحلة الانتقالية مع اخطار الدولة المصدرة وTMB عن هذا الاجراء خلال ثلاث شهور علي الأقل سابقة لإزالة القيد او خلال ٣٠ يوما فقط بالاتفاق مع العضو الخاضع للقيد مع السماح بمعاملة أفضل لصغار الموردين

للمنسوجات والملابس والدول الأقل نموا.

(٣) ازالة القيود المتضمنة في جداول التزامات الدول:

وقد تم السماح لبعض الدول بادراج قيود علي استيراد المنسوجات والملابس في جداول تنازلاتها لأسباب تتعلق بظروف عجز موازين مدفوعاتها (المادة ١٨ب من اتفاقية جات ١٩٩٤) وبحيث يتم الغاء هذه القيود فور تحسن وضع ميزان المدفوعات ومثالها حالة مصر التي سمح لها بتضمين جداول تنازلاتها حظرا علي استيراد بنود المنسوجات حتي ١٩٩٨/١/١ وبنود الملابس حتي ٢٠٠٢/١/١ ورغم قيام مصر بالتنازل عن استخدام المادة (١٨ب) في ٣٠ يونيو ١٩٩٥ بعد تحقيق فائض في ميزان مدفوعاتها، الا أنها حصلت علي موافقة المنظمة علي استمرار الحظر المذكور - بشكل استثنائي- حتي التواريخ المحددة بجدول تنازلاتها.

تقييم عملية تحرير بنود المنسوجات والملابس:

١- تشير المراجعة التي تمت في WTO لعملية دمج بنود المنسوجات في المرحلتين الأولي (١٩٩٥ و١٩٩٨) الي انه رغم التزام الدول بالنسبة المحدد للدمج بشكل عام الا أن التنفيذ قد شابه العديد من الثغرات ومن ذلك:-

أ - ان القواعد تنص علي حساب نسبة الدمج من حجم الواردات عام ١٩٩٠ وقد تبين ان معظم الدول تستغل هذه القاعدة لدمج بنود منخفضة القيمة الأمر الذي يجعل نسبة الدمج محسوبة علي القيمة أقل بكثير من نسبتها محسوبة علي الحجم.

ب - انه رغم التزام الدول بقاعدة شمول البنود المدمجة للأربع مجموعات الرئيسية (غزل، منسوجات، منتجات نسيجية، ملابس) الا ان معظم الدول قد عمد الي زيادة نسبة الدمج من بنود الغزل والمنسوجات علي حساب بنود المنتجات النسجية والملابس.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ / ٧ / ١٩٩٨

ج - لجوء بعض الدول أحيانا الى التحايل بادخال منتجات لاتدخل فى القائمة الملحقة باتفاقية المنسوجات والملابس عند حساب قيمة وارداتها فى عام ١٩٩٠ المتخذة أساسا لحساب نسبة الدمج ومثال ذلك ماحدث من الاتحاد الأوروبى بالنسبة لمرحلة الدمج الأولى.

د- شمول البنود المدمجة لنسبة قليلة للغاية من البنود الخاضعة للقيود حيث تبين مثلا أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والنرويج لم تدمج فى المرحلة الأولى أى بنود مقيدة فى حين أدمجت الولايات المتحدة نسبة ١,٣٪ من البنود المقيدة فى مرحلة الدمج الثانية وأدمج الاتحاد الأوروبى نسبة ٣,١٥٪ فقط فى هذه المرحلة ولم تدمج النرويج شيئا أيضا فى المرحلة الثانية من البنود المقيدة فى حين أدمجت كندا نسبة ٠,٢٧٪ و٢,٠٥٪ فى المرحلتين الأولى والثانية على التوالى من هذه البنود المقيدة، وتشير الاحصاءات الى أنه بعد اتمام مرحلتى الدمج الأولى والثانية (٧سنوات) فسوف يبقى مايزيد على ٩٦٪ من البنود المقيدة يتم دمجها فى مراحل الدمج النهائية.

هـ- تم الغاء عدد محدود للغاية من الحصص كنتيجة لدمج البنود الخاصة بها (حصتين فى حالة الولايات المتحدة فى مرحلة الدمج الثانية من اجمالى عدد الحصص البالغة ٧٥ حصة ، و١٤ حصة فى حالة الاتحاد الأوروبى فى مرحلة الدمج الثانية من اجمالى عدد الحصص البالغة ٢١٩ حصة، و٦ حصص فى المرحلة الأولى و٢٢ حصة فى المرحلة الثانية بالنسبة لكندا من اجمالى عدد الحصص البالغة ٢٩٥ حصة، وقامت النرويج بالغاء بعض الحصص الا أنها لم تدمج البنود الخاصة بها مما يتيح لها اعادة فرض حصص عليها كأسلوب وقائى "Safeguard action".)

و- تشير الاحصاءات الى أن العدد المحدود من المنتجات المقيدة التى تم دمجها فى عام ١٩٩٨ ليس لها قيمة تجارية بالنسبة للدول المقيدة صادراتها بحصة على ضوء صغر حجم صادرات هذه الدول فى اطار الحصة المحددة لها حيث تتراوح حجم صادرات هذه الدول مابين صفر٪ و٤٦,٤٥٪ على الأكثر من حجم هذه الحصص.

٢- تبين أيضا أن استخدام نظام توسيع الحصص بمعدل سنوى متصاعد (على مراحل) ذو أثر محدود على تخفيف القيود المفروضة وبالتالى فأثره محدود على المساهمة فى دمج بنود المنسوجات والملابس فى اتفاقية جات ١٩٩٤ وتوسيع الأسواق. وعلى سبيل المثال بلغت نسبة التوسع فى الوصول الى الأسواق باستخدام هذا النظام (بعد المرحلة الأولى للدمج) ١,٢٦٪ فقط بالنسبة للاتحاد الأوروبى و١,٩٧٪ بالنسبة لكندا و٠,٨٤٪ بالنسبة للنرويج و١,٩٢٪ بالنسبة للولايات المتحدة.

٣- أنه فيما يتعلق بالقواعد الخاصة بالسماح بمعاملة أفضل لصغار الموردين والدول الأقل نموا فقد تبين قيام كندا والولايات المتحة بزيادة نسبة توسيع القيود المفروضة على البنود الواردة من صغار المصدرين بنسبة ٢٥٪ بدلا من ١٦٪ فى المرحلة الأولى للدمج فى حين بلغت نسبة الزيادة المطبقة من الاتحاد الأوروبى ١٦٪ فى المرحلة الأولى و٢٥٪ فى المرحلة الثانية الا أن المحصلة النهائية لهذه



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/٧/١٢

الزيادة على مدى الثلاث سنوات الأولى لتطبيق الاتفاقية (من ١٩٩٥ الى ١٩٩٧) لم تتجاوز سوى ٥٢,٠/ كنسبة زيادة سنوية نتيجة لهذه المعاملة التفضيلية وهى نسبة غير ذات قيمة فى زيادة فرصة وصول صغار المصدرين الى أسواق الدول المتقدمة لاتفى بمتطلبات نصوص الاتفاق فى السماح بزيادات ذات قيمة لصغار المصدرين فى الوصول للأسواق Providing meaningful increase in access possibilities for small suppliers.

أما فيما يتعلق بالدول الأقل نموا فقد قدمت كندا مزايا لكل من صادرات ليسوتو وميانمار وقدمت الولايات المتحدة مزايا لصادرات هايتى ولم يتم تقديم أى مزايا لدولة مثل بنجلاديش تعتمد فى مواردها بشكل كبير على صادرات المنسوجات والملابس.

٤- كذلك لوحظ عدم تقديم أى مزايا للدول المنتجة للأقطان والأصواف والتى نصت الاتفاقية على اجراء التشاور مع دولها لأخذ مصالحها فى الاعتبار عند تنفيذ الاتفاقية واكتفت كل من كندا والنرويج بتضمن بعض بنود المنتجات القطنية فى مرحلة الدمج الأولى.

٥- يضاف لكل ماتقدم نزوع الاتحاد الأوروبى الى الاسراف فى اتخاذ الاجراءات المضادة للاغراق والمضادة للدعم ضد الدول المصدرة والتى بلغ عددها (خلال الفترة من ١٩٩٣ الى ١٩٩٦) ٣٢ اجراء فى قطاع المنسوجات وحده الأمر الذى يعبر عن استمرار الاتجاهات الحمائية لدى الاتحاد الأوروبى بالنسبة للواردات من هذا القطاع خاصة مع ملاحظة أن بعض الاجراءات المضادة للاغراق المتخذة من قبل الاتحاد الأوروبى تمت ضد منتجات مقيد استيرادها بقيود كمية مما يمثل حماية مزدوجة.

٦- ومن ناحية أخرى لوحظ اتجاه الولايات الى اجراء تعديلات فى قواعد المنشأ أدت الى صعوبة النفاذ لسوقها والى الحيلولة دون استخدام الدول المصدرة اليها للحصص المحددة لها والى عدم التوازن فى حقوق والتزامات الدول الأعضاء المعنيين.

كما لجأت الولايات المتحدة الى اجراء تعديلات على عدد من الاجراءات الادارية المطبقة لديها ومنها أن التعديلات التى تم اجراؤها فى قواعد المنشأ تم سريانها على أساس تواريخ الاستيراد وليس التصدير مما عرض الشحنات التى كانت فى طريقها الى الولايات المتحدة بالفعل للعديد من المشاكل ضمانات bind requirements (بحد أدنى ٢٪ من قيمة الواردات السنوية لأى مستورد) على جميع مستوردى المنسوجات والملابس لمواجهة عمليات تعديل المنشأ عن طريق الشحنات العابرة لدول أخرى الأمر الذى زاد من العمل المكتبى وتكاليف الاستيراد بالنسبة للمستوردين، يضاف الى ذلك نظام visa المطبق من جانب الولايات المتحدة حتى بالنسبة لبنود المنسوجات والملابس التى تم ادماجها فى اتفاقيات الجات، الأمر الذى يتعارض مع مبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية MFNفى اطار الجات ومع مبادئ دمج بنود الملابس والمنسوجات فى هذه القيود كان لها تأثير على سهولة الوصول الى سوق الولايات المتحدة من جانب مصدرى الملابس والمنسوجات.

خاتمة:

تتضمن هذه الدراسة الأحكام العامة المتعلقة بتحرير تجارة المنسوجات والملابس والواردة فى اطار اتفاقية المنسوجات والملابس ATC والتى تشمل اجراءات الدمج فى اتفاقية جات ١٩٩٤، أو قواعد توسيع حدود القيود المفروضة على واردات هذه البنود من جانب بعض الدول، ازالة القيود المسموح بها بسبب ظروف وجود خلل فى ميزان المدفوعات.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ / ٧ / ١٩٩٨

وتهدف كل هذه الاجراءات الى التوسع التدريجي فى تحرير تجارة المنسوجات والملابس واخضاعها للقواعد العامة المعمول بها فى اتفاقيات WTO وبحيث يتم الدمج الكامل لكافة بنود المنسوجات والملابس فى هذه الاتفاقيات بحلول عام ٢٠٠٥.

وعلى أن يتم فى بداية العام المذكور وقف العمل نهائيا باتفاقية المنسوجات والملابس ATC.. الا أن المراجعة التى تمت فى جهاز الرقابة عى المنسوجات TMB لمرحلتى التحرير الأولى والثانية تشير الى قصور شديد فى جوهر عملية التحرير المذكورة لهذا القطاع الهام على النحو الموضوح تفصيلا فى القسم (ثالثا) من هذه الدراسة الأمر الذى يلقى بظلال كثيفة على مدى استعداد الدول المتقدمة على السير قدما وبشكل مؤثر فى خطوات تحرر هذا القطاع الهام و الحيوى للدول النامية والأقل نموا ، الأمر الذى قد يحتاج الى وقفة جادة من جانب هذه الدول للتعبير عن استيائها عند مناقشة موضوع تنفيذ اتفاقيات المنظمة فى المؤتمر الوزارى الثانى المقبل وحث الدول المتقدمة على الالتزام الجاد بالوفاء بشكل ايجابى بالتزاماتها-المتواضعة للغاية- المنصوص عليها فى الاتفاقية.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٢/٧/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رسالة «الحقائق الأليمة»

من د. فينيس كامل :



تأخرنا كثيرا .. وعلينا عبور حقل ألغام «التربس»



لم تعد قضية الملكية الفكرية ترفا سياسيا للدول الكبرى أو الشرائح العليا في مجتمعات الغرب الصناعي بل أصبحت قضية خبز يومى لكل المعنيين بأمور الاقتصاد والانتاج.

فاتفاقية « التربس » التي أضفت شرعية دولية على اجراءات محاربة القرصنة ودخلت حيز التنفيذ اعتبارا من مطلع ١٩٩٥ اصبحت بمثابة « جندى المرور » الذى ينظم الاشارات فى ميدان مزدحم أو رجل الامن الذى يمنع الجريمة قبل وقوعها .

هذه القضية تزداد خطورتها في مجال صناعة الدواء فقد ذهب زمن تقليد المنتجات وطرحها في الأسواق بأسعار رخيصة من وراء ظهر الشركات الأم ، واصبح لزاما على المنتجين سداد ثمن ابتكار المنتج قبل انتاجه .

ولأننا في مصر مازلنا نحاول عبور الفجوة الهائلة المليئة بالألغام بين المصانع ومعامل الأبحاث فان قضية الملكية الفكرية تصبح « هما وطنيا » لابد من طرحة للنقاش العام حتى نتلمس معالم الطريق .

الأهرام الاقتصادى .. بادرت بطرح القضية في الاسبوع قبل الماضى عندما أكدت أن تجاهل « الجات » لايفيد وأن التعاون معها ضرورى .

طرح الموضوع جاء صدى لندوة هامة نظمتها شركة مصر للمعلومات والتكنولوجيا بالتعاون مع صندوق الاجتماعى للتنمية واتحاد الصناعات . وما إن خرجت القضية الى دائرة النقاش العام حتى توالت ردود الافعال

فى هذا الاطار تلقى « الاهرام الاقتصادى » رسالة هامة من الدكتورة فينيس كامل جودة وزيرة البحث العلمى السابق كشفت فيها عما سمته بـ « الحقائق الأليمة » عن هذه القضية قالت الدكتورة فينيس أن مصر تأخرت كثيرا فى هذا المجال رغم امتلاكها موارد مؤسسية وبشرية كبيرة .

قالت ايضا ان الاوضاع توشك أن تتخذ ابعادا مأساوية لو استمر حائط الجليد فاصلا بين المصانع وعلماء البحث والتطوير .

ولم تكتف وزيرة البحث العلمى السابق بالبكاء على اللبن المسكوب بل بادرت بطرح حل قد يشعل شمعة فى النفق المظلم .

هذا الحل يتمثل - وفقا للرسالة - فى ضرورة انشاء كيان وطنى لرعاية الملكية الفكرية ونحن من جانبنا ننشر هذا الاقتراح كاملا حتى يحظى بالنقاش العام وصولا الي الحل الملائم لمصلحة الوطن .

□ مقترح □

الكيان الوطنى لرعاية قضايا الملكية الفكرية (الصناعية) فى مصر

● مبررات الحاجة للكيان :

١- اصبحت اتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية (تريس) حقيقة عالمية واقعة ، اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ ، وصارت تتجسد فيها الشرعية الدولية الجديدة التى تنفذ فى ظل منظمة التجارة العالمية بالنسبة لحقوق الملكية الفكرية ، وباتت كل الدول الاعضاء تلتزم بتطبيقها فى المواعيد التى تناسب تلك الدول وحسب مجالاتها المختلفة ، على ألا يتجاوز التطبيق اخر ديسمبر ٢٠٠٤ .

٢- وينتظر أن يكون لتطبيق الاتفاقية - فى مجالات الملكية الفكرية بأنواعها العديدة - آثار عميقة ومتنوعة تفوق كل ما عرفناه حتى اليوم ، مما يؤثر فى السلوك والاداء لدى الافراد والمؤسسات



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧/٧/١٩٩٨

بسبب ما ينشأ عن التطبيق من تحديات وما يتوافر من فرص ، وبسبب مجموع الحقوق والواجبات التي يتساوى أمامها كل الافراد وكل المؤسسات داخل الوطن الواحد وفي كل الاوطان .

٣- لذلك يصبح امرا مطلوبا ، بل واجبا ، أن نتعرف علي ذلك الوجه (الخاص بالملكية الفكرية) من وجوه الشرعية الدولية الجديدة ، وأن ننتهز كل فرصة سانحة من اليوم ، خلال الفترة الانتقالية المتاحة أو ما تبقى منها ، للتعرف علي تفاصيل الحقوق والواجبات ، وعلي انواع التحديات والفرص التي جاءت بها اتفاقية (تربس) ، حتى نكتسب الجدارة والاهلية اللازمة للتعامل مع هذه وتلك ، وحتى يكون لنا حضور ايجابي ومشاركة فاعلة في السوق الكونية بعد أن يبدأ التطبيق الكامل لأحكام الشرعية الدولية الجديدة .

٤- والواجب الذي نقصده ، واجب يتحمل مسئوليته كل الافراد والاطراف من مؤسسات تتعامل مع قضايا الملكية الفكرية (ومن بينها الملكية الصناعية) لأن الاجادة في ادائه سوف يكون لها مردود ايجابي علي الاقتصاد الوطني بأسره .

٥- ويمكن ان يقوم بهذا الواجب أي جماعة حكومية أو أهلية تدعو للمشاركة في انشطتها كل أهل الخبرة والمعرفة ، بحيث تتيح الثمار التي تتوصل اليها اجتهاداتها لكل من يحتاج هذه الثمار ويطلب الافادة منها

● بعض خصائص الكيان :

أوضحت المناقشات التي دارت خلال ندوة المائدة المستديرة (بتاريخ ١٩٩٨/٥/٤ التي نظمتها شركة مصر للمعلومات والتكنولوجيا بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية واتحادا الصناعات المصرية) أن الكيان الذي يزاول الانشطة المشار اليها ، حتى يكون نافعا ومؤثرا ، ينبغي أن يتصف بالقدرة علي حرية الحركة (حتى لاتكبله اجراءات روتينية معوقة) وبالمرونة (حتى يتعامل مع كل مجالات الملكية الصناعية باليسر اللازم) وبالاتصالات الفاعلة والسريعة (حتى يتلقى من التساؤلات ويجيب عليها بكفاءة واقتدار ، مستعينا في ذلك بكل مايتاح من مصادر الخبرة والمعرفة واينما كانت)

● انشطة الكيان :

وأما عن الانشطة التي يخدمها الكيان المطلوب قيامه ، فقد اوردت التوصيات العامة التي صدرت عن الندوة مايلي منها على سبيل المثال :

أ- نشر الوعي بين الباحثين والمنتجين ، وغيرهم ، بموضوعات وقضايا الملكية الصناعية .

ب- عقد ندوات تتناول جوانب اكثر تخصصا للملكية الصناعية ، أو تناقش الاهتمامات الخاصة للقطاعات الاقتصادية المختلفة .

جـ- اصدار نشرات توعية توضح التحديات التي تنطوي عليها الاتفاقية ، وتلقى الضوء على الفرص التي تتيحها .

د - متابعة كل التطورات والمستجدات علي الصعيد العالمي للملكية الصناعية وتعميم معلوماتها علي كل الاطراف المعنية ، كل منها فيما يخصه أولا بأول .

هـ - المشاركة مع الاطراف التي تعمل للتحضير للقاءات التفاوضية المزمع عقدها عامي ١٩٩٩، ٢٠٠٠ وغير ذلك من المناسبات الدولية .

●الجهة المقترحة لرعاية الكيان الجديد ودور شركة مصر للمعلومات والتكنولوجيا :

واما عن المؤسسة التي يستظل بها ويقام في كنفها الكيان الجديد ، فان افضل احتمالاتها هو اتحاد الصناعات المصرية ، حيث قد ابديت هذه الرغبة صراحة من جانب السيد الدكتور رئيس الاتحاد . ذلك ان الاتحاد يتمتع بخصائص القطاع الخاص في المرونة وحرية الحركة رغم انه يضم في عضويته وحدات انتاجية تنتسب للقطاع العام والقطاع الخاص ، ويمكنه بالتالي ان يستزيد من ميزاته ومن نطاق خدماته التي يؤديها لشعبه وغرفه الصناعية المختلفة ، لو أنه ضم بين اجهزته الكيان الجديد المشار اليه ، وقدم له الدعم حتى تكون له الفاعلية والاثر المطلوبين بما يعود بالنفع الملموس علي كل اعضاء الاتحاد .

ورغم ان الانشطة التي يرجى ان يخدمها الكيان تبدو افقية وعامة في طبيعتها ، الا انه في مقدور الكيان ان يصوغها علي النحو الذي يجعلها ذات فائدة تخصصية



المصـدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/٧/١٩٩٨

تخاطب على وجه التحديد أى واحدة من الغرف أو الشعب أو الوحدات الانتاجية التى تنتسب لاتحاد الصناعات المصرية وفى هذه الحالة قد تخدم شركة مصر للمعلومات والتكنولوجيا ، الى جانب غيرها ، كذراع منفذ للبرامج التى يقررها الكيان ، ومن المؤكد ان الشركة ذاتها - بوصفها مؤسسة يشارك فى ملكيتها عدد من المؤسسات الرسمية بالدولة - ترحب بالخدمة فى انشطة الكيان الجديد ابتداء من قيامه فى هيئة جنينية ، لما تأنسه فى نفسها من توافر عديد من الاشتراطات الاهلية لاداء ذلك الواجب .

● **مستوى التمثيل فى الكيان :**

وأما عن مستوى التمثيل بالنسبة للمشاركين فى نشاط الكيان المقترح ، فالمرجو أن يكون على المستوى الذى يسمح باتخاذ القرارات الجماعية فى شئون الملكية الفكرية (الصناعية) بالمسئولية التى تتفق ومترتبات تطبيق الاتفاقية ، وبالتالى فان المشاركين يفضل ان يكونوا من أهل الخبرة والدراية بدقائق الاتفاقية وتفاصيلها ، وترجمتها الى ما ينعكس على الاداء فى مختلف الاطراف (الحكومية وغير الحكومية) التى تتعامل مع الوجوه المختلفة للملكية الفكرية (الصناعية) حتى تتحقق الفائدة لدى تلك الاطراف بمحاصرة السلبيات واثارها وتعظيم الفائدة من الايجابيات وآثارها التى تنطوى عليها الاتفاقية . ■■



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧/٧/١٩٩٨

٢٤ مليون جنيه لتحديث السجل التجارى وحقوق الملكية الفكرية

تقرر تخصيص ٢٤ مليون جنيه لتطوير وتحديث مصلحة السجل التجارى والعلامات التجارية وحماية حقوق الملكية الفكرية .

محمد يوسف رئيس مصلحة السجل التجارى قال لـ محمد السيد أحمد ان مشروع التطوير يتضمن ربط مكاتب السجل التجارى علي مستوى الجمهورية بشبكات الكمبيوتر الرئيسية وادخال عمليات الميكنة علي الاعمال التي تقوم بها إدارة العلاقات التجارية بهدف تحسين الاداء بسرعة الإنجاز موضحا انه تم تدريب الدفعة الأولى في مجال حقوق الملكية الفكرية والحاسبات الآلية وأشكال العلاقات التجارية . أضاف ان عدد المسجلين علي مستوى الجمهورية في السجل التجارى بلغ ٢ مليون مسجل وأن هناك ٥٠ مليون علامة تجارية محلية مسجلة و ٩٠ الف علامة تجارية دولية .

لأول مرة.. اختيار القاهرة مقرا إقليميا للحلف التعاونى الدولى لإفريقيا والدول العربية

مؤتمر عالمى الشهر المقبل لبحث مستقبل التعاونيات فى ظل الجات والتكتلات الدولية والإقليمية

كتب ـ عبدالوهاب حامد:

وافق الحلف التعاونى الدولى بجنيف والاتحاد الدولى للمنتجين الزراعيين بباريس على افتتاح مقر اقليمى للحلف التعاونى الدولى بالقاهرة لدول شمال افريقيا والوطن العربى وتقرر أن يكون الافتتاح الرسمى فى اغسطس القادم فى احتفال كبير برأسه الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى ، ويعقد على هامشه مؤتمر دولى يناقش مستقبل التعاونيات فى ظل المتغيرات العالمية ودور المؤسسات التمويلية فى دعم الحركة التعاونية لمواجهة سلبيات الاصلاح الاقتصادى والتكتلات الإقليمية والدولية واتفاقية الجات

صرح بذلك السيد محمد ادريس رئيس الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى ورئيس اتحاد الفلاحين الافارقة وعضو المكتب التنفيذى للاتحاد الدولى للمنتجين الزراعيين

واضاف أن الافتتاح والمؤتمرات النوعية سيحضرها رؤساء التنظيمات والاتحادات المصرية والعربية من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب والسودان وفلسطين

ويمثل الحلف التعاونى الدولى الدكتور روبرتو رودريجز رئيس الحلف الحالى وهو أول من يرأس الحلف من التعاونيات الزراعية منذ انشاء الحلف عام ١٨٩٦ وهو استاذ جامعى سابق فى سان باولو ووزير الزراعة فى البرازيل سابقا.

ومعه الدكتور بروس ثورداسون مدير عام الحلف التعاونى الدولى ـ كندى الجنسية.

ويمثل الاتحاد الدولى للمنتجين الزراعيين كل من السيد/ديفيد كينج سكرتير عام الاتحاد ـ كندى الجنسية، والسيد رشيد بيرتيف السكرتير العام المساعد للدول النامية قبرصى الجنسية ـ والسيدة ميشيل جيه بيليه مدير عام الاتحاد ـ فرنسية ويحضر ممثلا لتعاونيات جنوب الصحراء السيد وليمبوا رئيس الحلف التعاونى الأوغندى ونائب رئيس الحلف الدولى لشئون أفريقيا.

وحول الحلف التعاونى الدولى قال محمد ادريس انه أنشىء كثانى اقدم تنظيم دولى غير حكومى بعد الصليب الاحمر عام ١٨٩٦ بلندن وظل هناك حتى تم نقله الى جنيف عام ١٩٧٦.

محمد ادريس.

والحلف هو التنظيم العالمى الذى يضم الحركات التعاونية المختلفة من زراعية واستهلاكية واسكانية وحرفية وثروة مائية وبنوك تعاونية وتأمين متنوع فى كل بلاد العالم، وتحكمه لائحة القواعد التى تجىء فى اطار المبادىء والقيم التعاونية والتى يعكف على تطبيقها وتنقيحها كل فترة ملائمة لتوائم التطورات عالميا وقد اتجه إلى انشاء مكاتب اقليمية له فى الأمريكتين وآسيا. وافريقيا ـ وكانت فى منظوره هى جنوب الصحراء ـ وانشأ مكتبا اقليميا فى غرب القارة وآخر يشمل شرق وجنوب ووسط القارة.

ومع عودة الاتحاد التعاونى الزراعى المصرى الى عضوية الحلف سعى الى انشاء مكتب اقليمى بمصر بمعاونة ودعم التنظيمات التعاونية الايطالية وبعد اجتياز كافة الخطوات فوجئنا بمزايدة من احد التنظيمات العربية اثناء اجتماع اللجنة المركزية للحلف عام ١٩٨٧ بواشنطون عوقت مسيرة انشاء المكتب بمصر.

وقال انه بعد اعادة هيكلة الحلف باللامركزية عاودنا طرح الاقتراح من خلال الجمعيات العمومية التعاونية الافريقية فى داكار مرة وفى كمبالا مرة أخرى حتى تمت موافقة مجلس إدارة الحلف وجمعيته العمومية الدولية فى سبتمبر عام ١٩٩٧ على عرض الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى بانشاء المكتب الاقليمى ليخدم الشمال الافريقى ويتكامل مع مكتبى الحلف فى غرب وشرق القارة وأن يكون تأثيثه وتزويده بوسائل الاتصال والانترنت والمكتبه على نفقة مركز التنمية بالاتحاد التعاونى الزراعى

ثم عاود الاتحاد محاولاته لأن تكون منطقة عمل المكتب الاقليمى شاملة للوطن العربى افريقيا واسيويا وذلك بمعاونة الاتحاد الدولى للمنتجين الزراعيين وهو شريك الحلف التعاونى الدولى فى اللجنة الدولية لتنمية التعاونيات والتى انشأتها الامم المتحدة ووكالات الاغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الامم المتحدة للتنمية وتمت الاستجابة لذلك.

ويهدف الاتحاد الى توسيع عضوية التنظيمات التعاونية العربية فى كل من الحلف التعاونى الدولى والاتحاد الدولى للمنتجين الزراعيين كتنظيمات غير حكومية وإن كانت تتمتع بمستوى استشارى مرموق لدى الامم المتحدة ووكالاتها والاتحاد الاوروبى مما يعزز المواقف العربية والعالم على أهبة العولمة..

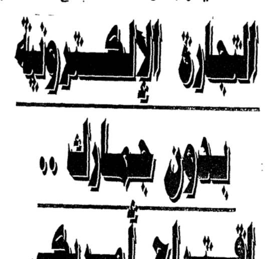
وسوف يؤدى افتتاح مكتب للحلف بالقاهرة الى طلب اعادة النظر فى اعتبار الوطن العربى كيانا تنظيميا قائما بذاته دون حاجة الى دمجه فى الكيانات القارية فى افريقيا او اسيا.

كما أن وجود المكتب بالقاهرة سوف يكون مدخلا ملائما للتعاون الاقتصادى داخل الكوميسا وفى مجلس التعاون المغاربى عند احيائه وفى السوق العربية عندما ترى الوجود. هذا بالاضافة الى أن برامج التدريب التعاونى التى سوف يعكف المكتب عليها سوف تعزز الريادة المصرية ثقافيا وتنشر الخط الفكرى التعاونى المصرى من قاعدته الحضارية العلمية فى المراكز والمعاهد والمجالس الزراعية والبحثية والتعاونية



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ / ٧ / ١٩٩٨



بناء على اقتراح مقدم من الولايات المتحدة الامريكية بعدم فرض رسوم جمركية على الرسائل التجارية المتبادلة الكترونيا من خلال شبكة الانترنت، وطلبها قيام منظمة التجارة العالمية بدراسة هذا الموضوع حيث صدر عن المؤتمر الوزارى الثانى للمنظمة والذى عقد مؤخرا اعلان عن التجارة الالكترونية ينص على قيام المجلس العام للمنظمة خلال دورته الخاصة المقرر عقدها فى سبتمبر القادم بعمل برنامج عمل لفحص كل المسائل المتعلقة بالتجارة الالكترونية التى يحددها الاعضاء، ويقوم بتنفيذ برنامج العمل كل اجهزة منظمة التجارة العالمية، وبحيث يأخذ فى الاعتبار الاحتياجات الاقتصادية والمالية والتنموية الخاصة بالدول النامية، وكذلك العمل الذى يتم حول هذا الموضوع فى منظمات اخرى، وبحيث يقدم المجلس العام تقريرا حول تطور برنامج العمل واى توصيات لتقديمها الى المؤتمر الوزارى الثالث بدون الاخلال بحقوق التزامات الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية، مع التزام الاعضاء بالاستمرار فى عدم فرض رسوم جمركية على الرسائل الالكترونية، وسوف يراجع هذا الاعلان بواسطة المجلس العام عند تقديم تقريره إلى المؤتمر الوزارى الثالث للمنظمة والمقرر عقده بالولايات المتحدة.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦/٧/١٩٩٨

وقد اختص الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين «الاهرام الاقتصادى» لحضور الاجتماع الدورى للجنة الدائمة لمتابعة نتائج جولة اوروجواى للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف والذى ناقش عدة موضوعات منها تحديد برنامج عمل اللجان الفرعية ومجموعات العمل خلال الفترة القادمة بهدف الاعداد الجيد لموقف مصر التفاوضى خلال المؤتمر الوزارى الثالث للمنظمة وذلك على ضوء ما اسفر عنه المؤتمر الوزارى الثانى، بجانب بحث الانشطة المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية ومنها موضوع التجارة الالكترونية وتباين وجهات النظر حول طبيعة هذه الانشطة، وقد شهد الاجتماع الدكتورة ماجدة شاهين نائب مساعد وزير الخارجية للعلاقات الاقتصادية الدولية، والسفيرة دولت حسن والدكتور هشام الشريف رئيس مركز دعم واتخاذ القرار والسيد محمد مأمون، وسيد ابو القمصان وفخر الدين ابو العز وعبدالرحمن فوزى.

فى البداية يؤكد الدكتور احمد جويلى ان مصر طالبت منظمة التجارة العالمية باهمية التنفيذ الكامل لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية بوصفه العنصر الاساسى لضمان مصداقية وفعالية النظام التجارى متعدد الاطراف بجانب استعراض أهم المصاعب والتحديات التى تواجه مصر كدولة نامية ازاء عملية تنفيذ هذه الاتفاقيات خاصة فيما يتعلق بمجالات :

- الاستخدام التعسفى لاجراء مكافحة الاغراق من جانب الدول المتقدمة وخاصة الدول الاوروبية حيث توجد عدة قضايا اغراق مرفوعة ضدنا.
- اساءة استخدام بعض الدول المتقدمة للمواصفات الفنية والمعايير القياسية واجراءات الصحة والصحة النباتية، مثل معاناة مصر من رفض رسائل البطاطس التى تصدرها الى اوروبا.
- التطبيق غير المرضى لبرنامج دمج وتحرير قطاع المنسوجات والملابس فى التجارة العالمية.
- عدم تطبيق القرار المتعلق بالاجراءات الخاصة بالاثار السلبية المترتبة على برنامج الاصلاح فى مجال السلع الزراعية بما اثر على زيادة فاتورة استيراد السلع الغذائية للدول المستوردة الصافية للغذاء.
- المستوى المتواضع لتطبيق الاحكام الخاصة والتفضيلية فى صالح الدول النامية والتى تضمنتها نصوص اتفاقيات المنظمة.

واضاف ان مصر تقدمت باقتراح بطلب تضمين التقرير السنوى لمنظمة التجارة العالمية قسما خاصا حول موقف تنفيذ الاتفاقيات المختلفة بهدف تقييم الصعاب التى واجهت عملية التنفيذ واقتراح التوصيات اللازمة لمواجهتها ، بالاضافة الى اهمية تحقيق الشفافية فى كل مجالات العمل



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٧/١٩٩٨

بمنظمة التجارة بوصفها امرا حيويا لخلق مزيد من الوعى والتفهم لدى العامة فى الدول النامية حول القضايا المتعلقة بعمل المنظمة بما يستهدف اقناع الرأى العام بدور المنظمة وبأنها لاتعمل بمعزل عن مصالحهم.

الانشطة المستقبلية للمنظمة

وبالنسبة للانشطة المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية يقول الدكتور أحمد جويلى:

على الرغم من تباين وجهات النظر حول طبيعة الانشطة المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية ومايبنغى تضمينه فى جدول اعمالها، الا ان الدول النامية لم ترفض فكرة وجود جدول أعمال مستقبلى لهذه المنظمة، فعلى حين تطلب الدول المتقدمة ادراج موضوعات جديدة على جدول الاعمال الا أن الدول النامية ترى أهمية عدم اثقال المنظمة بموضوعات جديدة قبل الانتهاء من الموضوعات المدرجة بالاتفاقيات والمحدد لها أجال زمنية معينة للتفاوض عليها وهو ما يعرف بال BUILT - IN - AGENDA (واهمها الزراعة والخدمات) وذلك بالاضافة الى الموضوعات التى ادرجت على جدول أعمال المنظمة بموجب اعلان سنغافورة عام ١٩٩٦ وهى التجارة والاستثمار والمنافسة وشفافية المشتريات الحكومية وتسهيل اجراءات التجارة.

كما ثار خلاف فى الرأى حول موعد عقد المؤتمر الوزارى الثالث للمنظمة (عام ١٩٩٩ أوعام ٢٠٠٠)، بالاضافة الى ما اذا كانت المفاوضات القادمة ستتم فى اطار جولة شاملة للمفاوضات (وهوالرأى الذى يؤيده الاتحاد الاوربى بمساندة عدد من الدول) أو على اساس مفاوضات قطاعية وهو ماتفضله الولايات المتحدة ويساندها فى ذلك عدد من الدول من بينها مصر. ومن اهم النقاط التى طرحتها الدول المختلفة حول بند الانشطة المستقبلية :

- تأييد الدعوة لعقد اجتماع رفيع المستوى يضم وزراء التجارة والبيئة لمناقشة كيفية دفع المناقشات التى تتم فى اطار منظمة التجارة العالمية حول العلاقة بين التجارة والبيئة.
- أهمية استئناف المفاوضات حول موضوعى الزراعة

زينب إبراهيم



والخدمات فى اطار التوقيتات المدرجة بهاتين الاتفاقيتين.

– تاكيد أهمية تفعيل مفهوم الشفافية وذلك باشراك المجتمع المدنى CIVIL SOCIETY والمنظمات غير الحكومية فى أعمال منظمة التجارة العالمية، والعمل على زيادة الوعى لدى العامة THE PUBLIC حول دور المنظمة وفوائد النظام التجارى متعدد الاطراف.

– زيادة فرص الوصول الى الاسواق امام صادرات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء فى مختلف المجالات مع أهمية الدخول فى مفاوضات بهدف تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الصناعية.

– تاكيد أهمية موضوع التجارة الالكترونية، والترحيب بالاعلان الصادر عن المؤتمر ببدء فحص هذا الموضوع عن كثب فى اطار منظمة التجارة العالمية.

– تاكيد أهمية فحص اتفاقات التجارة المبرمة على المستوى الاقليمى REGIONAL TRADE AGREEMENTS وبحيث تتم فى اطار النظام التجارى متعدد الاطراف.

د.أحمد جويلي

– ضرورة تحليل ودراسة اسباب الازمة المالية فى أسيا، واستقراء الدروس المستفادة منها، عملا على تلافى تكرارها مستقبلا، مع تاكيد أهمية المزيد من تحرير التجارة بوصفه الطريق الامثل لحل مثل هذه الازمات.

– حث الدول على الانضمام الى المعاهدة المبرمة حديثا حول مكافحة الرشوة فى المعاملات الدولية بوصفه امرا لاغنى عنه بالنسبة للحكومات التى ترغب فى بناء نظام متعدد الاطراف تسوده المنافسة العادلة بمنأى عن الممارسات غير المشروعة.

– العمل على متابعة المبادرات المتكاملة والتى تقدمت بها الدول المختلفة فى اطار المؤتمر رفيع المستوى للدول الاقل نموا، مع اقتراح تمتع الصادرات من منشأ هذه الدول بالاعفاء الجمركى الكامل.

ويضيف وزير التجارة: من أهم النقاط التى طرحتها مصر:

■ العمل المستقبلى للمنظمة يجب أن يقوم على اساس من توازن المصالح بين الدول الاعضاء وفى اطار مبدأ توافق الاراء مع الاخذ فى الاعتبار الموارد المالية والبشرية المحدودة للدول النامية، والبعد التنموى ، وكذا المعونة الفنية والمالية الى جانب الاحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية الممنوحة للدول النامية.

■ أن العمل المستقبلى قد تم تضمينه سلفا فى جدول الاعمال الاساسى للمنظمة وفى الموضوعات التى ادرجت بعد ذلك فى مؤتمر سنغافورة عام ١٩٩٦، مع تاكيد العملية التعليمية التى تتم حاليا لتناول هذه الموضوعات.

■ ولاية منظمة العمل الدولية على الاضطلاع بموضوع معايير العمل الاساسية، بوصفها الجهة التى تتولى دراسة السياسات واصدار التوصيات الخاصة بتحسين ظروف العمل فى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، بمالايشكل تمييزا ضد المصالح التجارية للدول النامية.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٧/١٩٩٨

■ أن مصر شأنها شأن بقية الدول تعمل على مساندة تحرير التجارة ولكن بالاسلوب الذى لايخلق عدم استقرار سياسى أو اجتماعى وهو ما يتعارض مع النظام التجارى متعدد الاطراف ويعوق تقدمه.

■ أهمية فحص موضوع العلاقة بين التجارة والبيئة بمزيد من التحليل بهدف التنمية المتواصلة، مع التركيز على المسائل المتعلقة باثر المتطلبات البيئية على الوصول الى الاسواق، حيث تمت الاشارة الى صدور قانون البيئة رقم (٤) لعام ١٩٩٦ والذى بدأ العمل به عام ١٩٩٨، الامر الذى يتطلب التعاون الدولى لحل المشاكل البيئية، خاصة أن العقوبات التجارية لن تؤدى الى ايجاد الحل لهذه المشاكل، فى حين تساهم الاجراءات الايجابية كالمساعدات المالية والتقنية، ونقل التكنولوجيا البيئية فى ايجاد العلاج اللازم الذى يتوامم والمتطلبات البيئية.

■ العمل على تعظيم الفوائد المترتبة على اتباع اسلوب التجارة الالكترونية وذلك من خلال المساعدات المالية والفنية التى يستوجب على الدول المتقدمة تقديمها الى الدول النامية.

■ أهمية تحقيق الشفافية من خلال زيادة الوعى لدى القطاعين الخاص والعام حول انشطة منظمة التجارة العالمية والمفاوضات المستقبلية المتوقعة.

■ تأكيد مصلحة مصر فى أن تكون المفاوضات القادمة فى اطار قطاعى وليس جولة شاملة وأن يعقد المؤتمر الوزارى عام ٢٠٠٠ بدلا من عام ١٩٩٩ لضمان التحضير الجيد له.

وعن نتائج المؤتمر الوزارى قال وزير التجارة:

- صدر عن المؤتمر اعلان وزاري يقع فى احدى عشرة فقرة تضمنت الاشادة بمشاركة النظام التجارى متعدد الاطراف على مدى الخمسين عاما الماضية فى تحقيق النمو والعمالة والاستقرار من خلال تحرير وتوسيع التجارة العالمية، وضرورة بذل المزيد من الجهد لاتاحة الفرصة لكى تقتسم كل الشعوب انجازات هذا النظام بأسلوب منصف وكامل.

- الاشادة بالنتائج الطيبة التى تحققت من خلال المفاوضات فى مجالات وخدمات الاتصالات الاساسية، والخدمات المالية، وتنفيذ اتفاقية تكنولوجيا المعلومات، مع تجديد الالتزام باجراء المزيد من التحرر التدريجى فى التجارة فى الخدمات .

- اشار الاعلان الى مواكبة الاحتفال بالعيد الخمسينى للجات للأزمة المالية، وأهمية الابقاء على انفتاح الاسواق وعدم اللجوء الى الاجراءات الحمائية، مع ضرورة التعاون بين المنظمات المختلفة المختلفة لتعزيز التناسق فى السياسات الاقتصادية الدولية.

دولت حسن

- أهمية تعزيز الفهم لدى العامة بفوائد النظام التجارى متعدد الاطراف، والاتفاق على مواصلة تحسين الشفافية، والجهود لتحقيق النمو الاقتصادى والتنمية المتواصلة.

- أهمية الاستجابة لمطالب واهتمامات الدول النامية، وقيام لجنة التجارة والتنمية بمنظمة التجارة العالمية بمراجعة تطبيق الاحكام الخاصة والتفضيلية لصالح الدول النامية، وتأكيد أهمية التنفيذ الفعال لهذه الاحكام، التعبير عن الاهتمام والقلق الكبير بشأن تهميش الدول الأقل نمواً، والحاجة العاجلة لمناقشة علاقة ذلك الموضوع بمشكلة المديونية المزمنة لهذه الدول.



- الترحيب بالاعضاء المنضمين الى منظمة التجارة العالمية بعد المؤتمر الوزارى الاول الذى عقد فى سنغافورة عام ١٩٩٦ وهم (الكونغو - الكونغو الديمقراطية - النيجر - بنما) بالاضافة الى ما يقرب من ٢٢ دولة فى مرحلة مفاوضات الانضمام الى المنظمة.

- تاكيد أهمية التنفيذ الكامل والأمين للاتفاقيات والقرارات الوزارية التى صدرت عن منظمة التجارة العالمية باعتبارها الضمان لمصداقية النظام التجارى متعدد الاطراف والذى يحافظ على قوة الدفع لتوسيع التجارة العالمية وخلق الوظائف ورفع مستوى المعيشة ، مع مواصلة وتقييم التنفيذ خلال المؤتمر الوزارى الثالث وذلك للاتفاقيات المختلفة للتعرف على مدى تحقيق أهدافها.

- التوصية بقيام المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية ببرنامج عمل يتضمن التنفيذ الكامل والأمين للاتفاقيات الحالية، والاعداد للمؤتمر الوزارى الثالث، وتقديم توصيات حول برنامج عمل المنظمة متضمنا المزيد من تحرير التجارة بشكل واسع وكاف للاستجابة لاهتمامات ومصالح كل الاعضاء فى اطار المنظمة بما يسمح باتخاذ القرارات خلال الدورة الثالثة للمؤتمر الوزرى، ولتحقيق ذلك يعقد المجلس العام دورة خاصة في سبتمبر ١٩٩٨ تليها دورات اخرى لضمان انجاز العمل المطلوب فى الوقت المحدد أخذاً فى الاعتبار مبدأ الاجماع وبحيث يتضمن برنامج عمل المجلس العام مايلى:-

– تقديم توصيات بشأن :

المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقيات والقرارات، والمفاوضات التى اتفق عليها في مراكش لضمان بدئها فى مواعيدها، والعمل المستقبلى المنصوص عليه فى اطار الاتفاقات والقرارات التى اتخذت فى مراكش.

– بالاضافة إلى:

- التوصيات بشأن العمل المستقبلى المحتمل في اطار برنامج العمل المتفق عليه فى مؤتمر سنغافورة.

- التوصيات بشأن متابعة الاجتماع رفيع المستوى الخاص بالدول الاقل نمواً.

- التوصيات النابعة عن مناقشة الموضوعات الاخرى المقترحة والمتفق عليها بواسطة الاعضاء بشأن علاقاتهم التجارية متعددة الاطراف.

- وسوف يقدم المجلس العام للمؤتمر الوزارى الثانى للمنظمة - وبناء علي الاجماع - توصيات لاتخاذ قرارات بشأن تنظيم وادارة برنامج العمل بما في ذلك النطاق، والهيكل، والآجال الزمنية بما يضمن بدء وانتهاء برنامج العمل الذى يهدف الى تحقيق التوازن فى المصالح لكل الدول الاعضاء.

- اعلان بشأن التجارة الالكترونية حيث اقترحت الولايات المتحدة الامريكية عدم فرض رسوم جمركية على الرسائل التجارية المتبادلة الكترونيا من خلال شبكة الانترنت، وطلب قيام منظمة التجارة العالمية بدراسة هذا الموضوع، فقد صدر عن المؤتمر اعلان بشأن التجارة الالكترونية ينص على قيام المجلس العام خلال دورته الخاصة بعمل برنامج عمل لفحص كل المسائل ذات العلاقة بالتجارة الالكترونية التى يحددها الاعضاء، ويقوم بتنفيذ برنامج العمل كل اجهزة منظمة التجارة العالمية، وبحيث يأخذ فى الاعتبار الاحتياجات الاقتصادية والمالية والتنموية الخاصة بالدول النامية، وكذلك العمل الذى يتم حول الموضوع فى منظمات اخرى، وبحيث يقدم المجلس العام تقريرا حول تطور برنامج العمل واية توصيات لتقديمها الي المؤتمر الوزارى الثالث دون الاخلال بحقوق التزامات الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية، مع التزام الاعضاء بالاستمرار فى عدم فرض رسوم جمركية على الرسائل الالكترونية.

وسوف يراجع هذا الاعلان بواسطة المجلس العام عند تقديم تقريره الى المؤتمر الوزارى الثالث للمنظمة.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٧/١٩٩٨

المؤتمر الوزارى الثالث للمنظمة



د.هشام الشريف

تمت الموافقة على عقد المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية بالولايات المتحدة الامريكية بناء على طلب استضافتها لهذا المؤتمر، وكذلك على أن تكون رئاسة ذلك المؤتمر للولايات المتحدة الامريكية، بالاضافة الى الموافقة على تعيين النواب الثلاثة لرئاسة المؤتمر وهم: بوركينافاسو - باكستان - كولومبيا ممثلين للقارات الثلاث.

تاثيرات التجارة الالكترونية

ويؤكد الدكتور أحمد جويلى ان المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية سوف يغير وجه التجارة والاقتصاد العالمى لفترة طويلة ولابد ان نستعد له منذ الان باستراتيجية مصرية واضحة ومحددة فى كل الموضوعات سواء المتفق عليها مثل الزراعة والخدمات أو الموضوعات التى تم عرضها فى المؤتمر الأول فى سنغافورة مثل اتفاقيات الاتصالات والخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات أو الموضوعات الجديدة مثل التجارة الالكترونية التى تعتبر سمة جديدة من سمات التجارة فى العالم والتى تحتاج إلى بحث كل المجالات المتعلقة بها مثل المجالات المالية والقانونية وتأثيرها على اتفاقية الملكية الفكرية حيث توجد تحفظات عليها من كثير من الدول، ولذلك تم تشكيل مجموعة عمل تتولى دراسة تأثير رفع الرسوم الجمركية على التجارة الايكترونية وعلى الحصيلة الجمركية والاقتصاد المصرى، وسوف يتم عقد ندوة موسعة عن التجارة الالكترونية فى سبتمبر القادم في مصر بالتعاون مع «الاونكتاد».

اتفاقيتا الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

وفي لقاء مع الدكتورة ماجدة شاهين نائب مساعد وزير الخارجية للعلاقات الاقتصادية الدولية قالت: يجب ان تدرس الدول النامية موضوع رفع الرسوم الجمركية عن التجارة الالكترونية عبر الانترنت دراسة شاملة لكل الجوانب لانها عبارة عن تجارة بين المستهلك والقطاع ، وتجارة بين الحكومة والقطاع الخاص ، وأيضا تجارة بين القطاع الخاص والقطاع الخاص فى كل المجالات والسلع، وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية أكثر الدول تقدماً فى هذا المجال ولذلك طرحت اقتراح تحرير هذه التجارة من الجمارك ، وطالبت بضرورة تحديد السلع والمنتجات التى يمكن السماح بالاتجار فيها من خلال الانترنت وبحث كيفية الغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية عليها، وتأثير ذلك على الحصيلة الجمركية.

وتضيف : ان الولايات المتحدة الامريكية مهدت لموضوع التجارة الالكترونية من خلال اتفاقيتى الاتصالات الاساسية، وتكنولوجيا المعلومات، وتعتبر اتفاقية الاتصالات الاساسية I.T.A بمثابة رأس المال الاجتماعى ولا تحتاج إلى طرق مواصلات ولا بنية اساسية، ولهذا فالهيكل الاجتماعى هو الاتصالات الاساسية، وقد بدأت مصر في تحرير هذا القطاع تدريجيا وبدأت شركاتها تنافس في هذا المجال.

ويعتبر الهيكل المؤسسى للتجارة الالكترونية هو اتفاقية تكنولوجيا المعلومات لانها بمثابة الادوات التى تنفذ هذه الاتفاقية.

وتؤكد الدكتورة ماجدة شاهين ان مصر بدأت الاستعداد لمواجهة هاتين الاتفاقيتين عن طريق خفض الرسوم الجمركية على اجهزة الكمبيوتر من ٣٠٪ إلى ٥٪ لتجعلها متوافرة فى ايدى الجميع، والمطلوب تعريف وتوعية القطاع



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٧ / ١٩٩٨

الخاصة باهمية الترويج للسلع من خلال الكمبيوتر.

وتضيف : ان مصر لا تأخذ على عاتقها أى التزام دولى بتحرير أى قطاع فيها فى اطار منظمة التجارة العالمية إلا بعد الاستعداد الجيد لهذا الالتزام والتحرير التدريجى طبقاً لخطط التنمية المصرية، ولهذا فطالما بدأت مصر فى تحرير قطاع المواصلات تدريجياً فلا يوجد مايمنع من الموافقة علي تحرير التجارة الالكترونية طالما ان الالتزام بذلك لا يوقع علينا أى اعباء داخلية، بل على العكس عندما يتم تحرير هذه التجارة فسوف تتدفق على مصر الاستثمارات.

وطالبت بضرورة الاسراع فى الاستفادة من المزايا التى سيتيحها تحرير الاتصالات طالما نحن مستعدون لذلك لان فتح مجال الاتصالات سيجعل الاستثمارات تتدفق على مصر والتأخير فى التحرير سيجعل هذه الاستثمارات تذهب إلى ماليزيا أو تونس.

التجارة والبيئة

وبالنسبة لموضوع التجارة والبيئة الذي يعتبر من الأنشطة المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية ، قالت الدكتورة ماجدة شاهين : بدأ الاهتمام بهذه الموضوع فى اطار « الجات» قرب نهاية جولة اوروجواى سنة ١٩٩٢ حيث تم انشاء لجنة فى الجات لبحثه ودراسته غير انها لم تحظ بالاهتمام الكاف بعد خسارة الولايات المتحدة فى نزاعها ضد المكسيك حول وارداتها من سمك « التونا» ، حيث دفع ذلك إلى طرح موضوع العلاقة الترابطية بين التجارة والبيئة، حيث تقدمت المكسيك بشكوى ضد الولايات المتحدة فى الجات بسبب قيامها بفرض حظر على واردات التونا من المكسيك بشكل منفرد بحجة ماتقوم به من قتل بـ dolphin اثناء صيدها لسمك التونا وجاء حكم فريق التحكيم انذاك بان الولايات المتحدة اتخذت اجراءات الحظر بشكل منفرد وبما يتنافى مع قواعد الجات، وقد رفضت الولايات المتحدة تطبيق الحكم ورأت انه بمثابة تدخل فى سياستها وشئونها الداخلية وقوانينها الوطنية.



د.ماجدة شاهين

وبدأت المنظمات غير الحكومية فى تكثيف جهودها بعد انشاء المنظمة العالمية للتجارة لربط البئية بالتجارة ، وقد اثار ذلك جدلا حول افضل السبل لحماية والحفاظ على البيئة وهل يتم ذلك من خلال التشجيع والتحفيز عن طريق الاجراءات الايجابية مثل نقل التكنولوجيا باساليب ميسرة، وتقديم الدعم المالى والفنى للدول النامية وتشجيع فتح الاسواق امام صادراتها .

ولم تكن الدول النامية تفضل فى بداية الأمر اقحام موضوع البيئة فى المنظمة العالمية للتجارة باعتبارها منظمة تجارية لاعلاقة لها بالبيئة غير انها تعرضت لضغوط شديدة جعلتها توافق على دراسة الموضوع لمدة سنتين بعد مؤتمر مراكش وفى المؤتمر الوزارى الاول سنة ١٩٩٦ ، وتم الاتفاق على عدة موضوعات ادرجت على جدول اعمال اللجنة لدراستها طوال العامين وكلها تسعى إلى تحديد معالم العلاقة بين النظام التجارى متعدد الاطراف والاجراءات التجارية لاغراض بيئية والاتفاقات البيئية متعددة الاطراف ومتطلبات حماية البيئة واتساقها مع نظام تجارى مفتوح وعادل ومتوازن ، وقد استأثرت ثلاثة



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٧/١٩٩٨

موضوعات رئيسية باكبر قدر من المناقشات طوال عمل اللجنة فى سنواتها الاولى وهى العلاقة الترابطية بين النظام التجارى متعدد الاطراف والاتفاقيات والمعايير البيئية مثل : العنونة، والتغليف ، وموضوع النفاد إلى الاسواق والمناقشة.

وتؤكد الدكتورة ماجدة شاهين ان الدول النامية نجحت فى الحفاظ على مصالحها وتصدت للمحاولات العديدة التى قامت بها الدول المتقدمة وخاصة اللجنة الاوروبية بالنسبة للبند الخاص بالعلاقة بين الاتفاقيات البيئية والمنظمة من حيث استثناء الاجراءات التجارية لاغراض بيئية بصورة مطلقة من قواعد ومبادىء المنظمة، وكذلك بالنسبة للبند الثالث الخاص بالعنونة البيئية والتى قامت كندا والولايات المتحدة بالعمل على تضمين اتفاقية الحواجز الفنية للتجارة العنونة البيئية بما تشمله من عمليات الانتاج بصورة متكاملة.

ومن المنتظر ان تنتقل اللجنة فى عملها من مرحلة المشاورات إلى مرحلة التفاوض والنظر فى مدى ملائمة القواعد والمبادى المعمول بها فى اطار المنظمة العالمية للتجارة مع المتطلبات البيئية المتعاظمة، وهذا يعتبر التحدى الاكبر للدول النامية فى اطار عمل اللجنة خلال العامين القادمين وحتى انعقاد المؤتمر الوزارى القادم. ☐ ☐

٢/٢



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/٧/١٩٩٨

القرصنة الامريكية والالمانية والكندية على الاختراعات المصرية



كتب : هشام جاد

كشفت الامانة الفنية لنقطة الاتصال لشئون حماية الملكية الفكرية المصرية بمنظمة التجارة العالمية عن وجود قرصنة امريكية والمانية وكندية على الاختراعات المصرية.

اشراف : زينب إبراهيم

صرحت بذلك ثناء جوهر عضو الامانة الفنية والباحثة الاقتصادية بقطاع التجارة وقالت إن نقطة الاتصال تلقت شكوى بمستندات من الطبيب المصرى محمد شوقى تحوم فيها شركة «ليف اسكان جونسون اندجونسون» الامريكية لاستيلائها على اختراعه الذى قام به فى جهاز السكر المنتج من قبل هذه الشركة.

اضافت بان الشاكى تقدم بكافة المستندات الدالة على صدق الشكوى مبدئيا، مشيرة إلى ان كافة المستندات تم عرضها على المستشار فخر الدين أبوالعز رئيس نقطة الاتصال وتم تحويلها الى السيد أبوالقمصان رئيس اللجنة الفنية. وتفيد المستندات التى تقدم بها الشاكى بانه تم تسجيل اختراعه عبر القنوات الشرعية المصرية بالاضافة الي أنه تم اعتماد هذا الاختراع بالسفارة الامريكية.

واكدت ثناء جوهر بان الشاكى طلب عبر نقطة الاتصال بتعويض قدره مليون دولار لما لحق به من اضرار أدبية بالاضافة إلى أنه تم إرسال شكاوى لوزارة الصحة الامريكية واتحاد الاطباء، واتحاد المستهلكين الخاص بمرضى السكر بسبب الاساءة وعدم الامانة العلمية للشركة ومما يسببه هذا الجهاز من اضرار للمرضى. قبل تعديله باختراعه.

واشارت عضو الامانة الفنية بان النقطة تلقت من السيد عبدالقادر جلال وكيل أول وزارة الاعلام ورئيس اللجنة المشكلة بوزارة الاعلام لمتابعة احكام اتفاقية الملكية الفكرية بشكوى تضمنت اخطاراً عن تعدى نوادى الفيديو بمقاطعة «كيبك» الكندية على٢٤٩ مصنفا فنيا ومرئيا بمختلف الانواع يخص الاذاعة والتلفزيون منها ٣١ مصنفاً وباقى المصنفات تخص قطاعات اخرى، وطالب الشاكى النقطة بالتدخل الفورى لاتخاذ الاجراءات طبقا لاتفاقيات «التريس».



واشارت ثناء جوهر الى ان هناك شكوى ثالثة تقدم بها الدكتور عبدالحميد عيسى تتضمن اعتداء احدى الشركات الالمانية علي ابتكارين من ابداعاته الفكرية.

واضافات بان الشاكى تقدم عبر محاميه الدكتور محمد حسام لطفى أستاذ القانون المدنى حيث افاد بان الابتكارين عبارة عن:

ادوات جديدة لتثبيت كسور الوجه والفكين داخل الفم بجانب اختراع شريحة جديدة لاعادت بناء الفكين تحتوى على دعامات خاصة لزراعة الاسنان.

واكدت بان نقطة الاتصال بدات فى الاتصال بجميع الجهات الرسمية للبدء فى بحث الشكاوى التى تقدم بها المواطنون المصريون لاتخاذ الاجراءات اللازمة نحو هذه الشركات اذا تم اثبات هذا الاعتداء المخالف لاتفاقية «التربس» والتى مصر عضواً أصلا فيها. ☐



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٧/١٩٩٨

بدأ التفكير فيها بعد الحرب العالمية الثانية :



يبلغ النظام التجارى المتعدد الاطراف بحلول عام ٩٨ والمعروف بـ «الجات» الخمسين عاما وهو النظام الذى تحول الى اسم «منظمة التجارة العالمية» وبهذه المناسبة ادلى السيد ريناتو روجيرو مدير عام منظمة التجارة العالمية بتصريح مفاده ان هذا العام يوافق اليوبيل الذهبى للنظام التجارى المتعدد الاطراف والذى يعتبر من أهم الانجازات الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث ساهم هذا النظام فى خلق نظام تجارى عالمى تذوب فيه الحواجز والعقبات بين الدول والشعوب ويرتكز على دعامة اساسية الا وهى عدم التمييز ويضم هذه النظام حاليا ١٣٢ دولة وتتفاوض ٣١ دولة أخرى من اجل استكمال انضمامها.

وفى التاسع عشر من مايو الماضى تم الاحتفال باليوبيل الذهبى لهذا النظام تأكيدا لمساهمته فى تحقيق السلام العالمى والازدهار

ويحوى التطور التاريخى للنظام التجارى المتعدد الاطراف من عام ٤٧ حتى عام ٩٨ تراكمات اجرائية وترتيبات تحتم ان يمر بها ذلك النظام لتلوث النتجة تجارة بلا حواجز

عام ١٩٤٧ م فى ١٩٤٧/١٠/٣٠ تم توقيع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) بين ٢٣ دولة منها ١٢ دولة متقدمة و ١١ دولة نامية وذلك فى قصر الامم فى جنيف وقد تضمنت الاتفاقية مزايا جمركية تم الاتفاق عليها فى اول مفاوضات تجارية متعددة الاطراف كما تضمنت بعض القواعد تهدف الى عدم اهدار هذه المزايا بتطبيق معايير تقييدية على التجارة.

ويرجع اصل نشأة الجات الى عام ١٩٤٦ حيث دعا المجلس الاقتصادى والاجتماعى للامم المتحدة الى عقد مؤتمر لبحث انشاء منظمة التجارة الدولية (ITO) لتكون الضلع المكمل للوكالات الدولية الاقتصادية فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بعد الاتفاق على انشاء صندق النقد الدولى والبنك الدولي للانشاء والتعمير، وخلال هذا المؤتمر تم تشكيل لجنة تحضيرية لاعداد مشروع ميثاق منظمة التجارة الدولية.

وخلال عامى ٤٦، ١٩٤٧ م استمر عمل اللجنة التحضرية فى اعداد المشروع وفى نفس الوقت اتفق اعضاء اللجنة على اجراء مفاوضات بين بعضهم البعض لتبادل التخفيضات الجمركية اسفرت عن تبادل ٤٥ الف ميزة جمركية تغطى حوالى ١٠ بليون دولار من حجم التجارة الدولية كما وافق اعضاء اللجنة على حماية هذه المزايا الجمركية باعتمادهم لبعض القواعد التجارية التى تضمنها مشروع ميثاق منظمة التجارة الدولية، وعليه شكلت هذه التخفيضات الجمركية والقواعد التجارية ما عرف باسم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) التى تم توقيعها فى ٤٧/١٠/٣٠ من قبل ٢٣ دولة.

وفى نوفمبر ١٩٤٧ م اجتمعت وفود ٥٦ دولة فى هافانا (كوبا) لبحث مشروع منظمة التجارة الدولية وبعد مفاوضات طويلة وصعبة وافقت وفود ٥٣ دولة على توقيع الميثاق النهائى لهافانا وذلك فى مارس ١٩٤٨ الا أنه فى ظل عدم تصديق العديد من الدول على الميثاق لم تر منظمة التجارة الدولية النور أو ولدت ميتة تاركة الساحة للجات لتحكم وتنظم التجارة الدولية لعدة عقود.

عام ١٩٤٨م :وفى يناير ١٩٤٨ دخلت الجات حيز التنفيذ وكان الاعضاء المؤسسين وعددهم ٢٣ دولة وهم : النمسا - بلجيكا - البرازيل - بورما - كندا - سيلان - شيلى - الصين - كوريا - الهند - لبنان - لكسمبورج - هولندا - نيوزيلندا - النرويج - الباكستان - روديسيا - سوريا - جنوب افريقيا - المملكة المتحدة - الولايات المتحدة.

ولقد عقد الاجتماع الاول للاطراف المتعاقدين فى فبراير ١٩٤٨ واستمر حتى ٢٠ مارس ١٩٤٨ م فى هافانا (كوبا) وتم نقل السكرتارية من نيويورك الى جنيف خلال نفس العام.

عام ١٩٤٩ م :تم عقد الجولة الثانية للمفاوضات التجارية فى مدينة «انيسى» : خلال الفترة ابريل/ أغسطس عام ١٩٤٩ حيث تبادل الاطراف المتعاقدون ٥٠٠٠ ميزة

مصطفى شاكر الخطيب

جمركية. كما تمت الموافقة على انضمام عشرة اعضاء جدد للجات

عام ١٩٥٠ م :تم عقد الجولة الثالثة للمفاوضات التجارية فى «توركواى» خلال الفترة من سبتمبر ١٩٥٠ حتى ابريل ١٩٥١ حيث تبادل الاطراف المتعاقدن حوالى ٨٧٠ ميزة جمركية وعليه بلغت التخفيضات الجمركية حوالى ٢٥٪ من مستواها عام ١٩٤٨ كماانضم اربعة اعضاء جدد خلال الاجتماع الخامس للاطراف المتعاقدين واشار الوفد الامريكى الى ان ميثاق منظمة التجارية الدولية لن يقدم الى الكونجرس الامريكى وكان ذلك بمثابة الوأد الرسمى لمنظمة التجارة الدولية (ITO) .

عام ١٩٥٦ م :انعقدت الجولة الرابعة للمفاوضات التجارية فى جنيف وتوصلت فى مايو ٥٦ الى تخفيضات جمركية لما قيمته حوالى ٢ ٥ بليون دولار وفى بداية هذا العام تم افتتاح اول دورة لبرنامج السياسات التجارية للمسئولين من الدول النامية

عام ١٩٦٠ م :تم افتتاح الجولة الخامسة من المفاوضات التجارية في شهر سبتمبر وتم تقسيمها الى مرحلتين الاولي مفاوضات مع اعضاء السوق الاوربية المشتركة لتتقدم بجدول تخفيضات موحد للسوق يبنى على اساس التعريفة الجمركية الموحدة والثانية مزيد من تبادل التخفيضات الجمركية وقد عرفت هذه الجولة باسم جولة دبلون على اسم وزير الخارجية الامريكى دوجلاس دبلون الذي دعا لهذه المفاوضات وقد اسفرت الجولة على حوالي ٤٤٠٠ ميزة جمركية تغطى حجم تجارة دولية تبلغ ٤ ٩ بليون دولار

عام ١٩٦١ : تم التوصل الى ما يعرف باسم الاجراءات القصيرة الاجل كاستثناء من قواعد الجات حيث سمحت هذه الاجراءات باجراء مفاوضات بشأن المنسوجات القطنية والقيود الحصصية التي تؤثر على صادرات الدول المنتجة وفي عام ١٩٦٢ تحولت هذه الاجراءات القصيرة الأجل الي اجراءات طويلة الاجل استمرت حتي عام ١٩٧٤ م بالتوصل الى اتفاقية الألياف المتعددة .

عام ١٩٦٤ م : تم افتتاح جولة مفاوضات كيندي في مايو ٦٤ علي المستوى الوزاري وتم توقيع الميثاق النهائي للدورة في يونيو ١٩٧٦ بواسطة ممثلين من ٥٠ دولة مشتركة تبلغ حجم تجارتهم الخارجية حوالى ٧٥ ٪ من حجم التجارة الدولية وللمرة الاولى لم تتبع المفوضات اسلوب منتج / منتج لتبادل المزايا ولكن علي اسلوب القوائم في اجراءات التخفيضات الجمركية علي المنتجات الصناعية حيث تم التوصل الى تخفيضات جمركية بلغت في متوسطها ٥٠ ٪ وغطت منتجات تقدر قيمتها بحوالي ٤٠ بليون دولار . كما تم التوصل خلال هذه الجولة الي اتفاقات بشأن الحبوب والمنتجات الكيماوية وقواعد لمكافحة الاغراق .

عام ١٩٦٥ م : منذ بداية الستينات انضم العديد من الدول النامية الحديثة الاستقلال الى الجات وفي فبراير ١٩٦٥ اعتمد الاطراف المتعاقدون الفصل الرابع عن التجارة والتنمية كاضافة الي النصوص الاصلية للجات وبالتالى قيام الدول المتقدمة بأعطاء اولوية لتخفيض العقبات التجارية امام الدول النامية وبالتالي تم انشاء لجنة للتجارة والتنمية لمتابعة تنفيذ بنود الفصل الرابع وفي العام ١٩٦٦ انشأت الجات المركز التجارى الدولى لمساعدة الدول النامية علي زيادة تجارتهم وتحديد اسواق التصدير المحتملة ومنذ عام ١٩٨٦ م يعمل المركز التجارى الدولي بادارة مشتركة من الجات ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

ثم بين الاخير ومنظمة التجارة العالمية

عام ١٩٧٣ م : بدأت الجولة السابعة التجارية والمعروفة باسم جولة طوكيو باجتماع وزاري في طوكيو في شهر سبتمبر ١٩٧٣ م واشتركت فيها حوالي ٩٩ دولة حيث انتهت في نوفمبر ١٩٧٩ واسفرت عن تخفيضات جمركية تغطى اكثر من ٣٠٠ بليون دولار من حجم التجارة الدولية وبالتالي انخفض متوسط التعريفة الجمركية على المنتجات الصناعية في اهم تسع دول صناعية من ٧٪ الى ٧ ٤ ٪ كما اسفت هذه الجولة عن التوصل الى اتفاقات عن الدعم والمعايير التعويضية - افاق العقبات الفنية امام التجارة - اجراءات تراخيص الاستيراد - المشتريات الحكومية - التقييم الجمركي - قواعد مكافحة الاغراق (تحديث) - التجارة في اللحوم الحمراء - التجارة في منتجات الالبان - التجارة في الطائرات المدنية .

عام ١٩٧٤ م : في ١/١/ ١٩٧٤ م دخلت اتفاقية الاجراءات الدولية الخاصة بالتجارة في المنسوجات والمعروفة باسم اتفاقية الألياف المتعددة (MFA) حيز التنفيذ وبالتالي الغيت الاجراءات التي كانت مطبقة علي هذا القطاع منذ عام ١٩٦١ م واستهدفت اتفاقية الالياف المتعددة زيادة وتحرير التجارة في المنتجات النسجية وتجنب اضطرابات الأسواق وخطوط الانتاج وقد تم تمديد العمل بهذه الاتفاقية في السنوات ٧٨ ، ٨٢ ، ٨٦ ، ٩١ ، ٩٢ .

عام ١٩٨٦ :وافق الاجتماع الوزارى المنعقد بتاريخ ٢٠ / ٩ / ٨٦ في بونت دى أست (أورجواى) على بدء جولة ثامنة من المفاوضات تستمر لمدة اربع سنوات وان تبدا المفاوضات في جنيف وقد امتدت جولة أورجوى لحولي سبعة اعوام ونصف العام وامتدت لتشمل انشطة عديدة لم يسبق ان شملتها الجولات السابقة

عام ١٩٩٣ م : توصلت جولة اورجواي في ١٥ ديسمبر الى احراز نتائج ناجحة وذلك في جنيف بسويسرا

عام ١٩٩٤ م بتاريخ ١٥ / ٤ / ١٩٩٤ م تم في مراكش (المغرب) توقيع الوزراء على الوثيقة النهائية لجولة اورجواى واشتمل ذلك على تخفيضات جمركي على السلع الصناعية بنسبة ٤٠ / في المتوسط بزيادة نسبة في الربط الجمركي من ٢١/ الى ٧٣ / بالنسبة للدول النامية ومن ٧٨٪الي ٩٩/ بالنسبة للدول المتقدمة ومن ٧٣/ الى ٩٨ ٪ بالنسبة للدول التي في مرحلة التحول الاقتصادى كما تم التوصل الى برنامج شامل للاصلاح الزراعي بما في ذلك تحرير القيود الجمركية والدعم المحلي ودعم التصدير واستبدال كافة القيود الكمية وغير الجمركية بفرض رسوم جمركية وبالنسبة المنسوجات والملابس الجاهزة تم الاتفاق بشأن معايير الوقاية والعقبات الفنية امام التجارة والتقييم الجمركي وتراخيص الاستيراد والمؤسسات الحكومية والدعم ومكافحة الاغراق والرسوم التعويضية ، كما تضمنت النتائج التوصل الى اتفاقات في مجالات جديدة مثل اتفاق التجارة في الخدمات والملكية الفكرية ومعايير صحة الحيوان والنبات والاستثمار كما تم تحويل الجات الي منظمة التجارة العالمية ودعمها بألية قانونية لفض المنازعات

عام ١٩٩٥م:بتاريخ ١٩٩٥/١/١م دخلت منطقة التجارة العالمية حيز التنفيذ

وبتاريخ ١٩٩٥/٥/٣١م وافق المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية على اتفاق المقر الرئيسى للمنظمة مع الاتحاد السويسرى ليكون مقر المنظمة جنيف. بتاريخ ١٩٩٥/٧/٢٨م تم التوصل الى اتفاق بين الحكومات للتفاوض بشأن تحرير الخدمات المالية فى نهاية عام ١٩٩٧م.

عام ١٩٩٦م: فى مايو ١٩٩٦م توقفت المفاوضات الخاصة بالاتصالات الاساسية ووافقت حكومات الدول المشتركة فى هذه المفاوضات على اعادة التفاوض اعتبارا من ١٥ يناير ١٩٩٧م.

فى يوليو ١٩٩٦م توقفت المفاوضات على اعادة التفاوض فى هذا القطاع فى اطار المفاوضات المكثفة عن اتفاق الخدمات المقرر استئنافها عام ٢٠٠٠م.



المصـدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠/٧/١٩٩٨

خلال الفترة من ٩-١٣ ديسمبر ١٩٩٦م عقد المؤتمر الوزارى الاول لمنظمة التجارة العالمية فى سنغافورة وكان من اهم نتائج هذا المؤتمر الموافقة على تشكيل ثلاث مجموعات عمل عن التجارة والاستثمار والتجارة والمنافسة والشفافية فى المشتريات الحكومية بالاضافة الى قرار باعداد دراسة عن تسهيل التجارة

عام ١٩٩٧م فى ١٥ فبراير ١٩٩٧م تم التوصل الى نتائج مثمرة بشأن المفاوضات فى الاتصالات الاساسية حيث اتفقت حكومات ٦٩ دولة عضو على معايير عديدة لتحرير هذا القطاع ويبلغ الدخل المحلى والدولى من قطاع الاتصالات الاساسية حوالى ٦٠٠ بليون دولار سنويا هذا وقد دخل الاتفاق حيز التنفيذ اعتبارا من ٥/٢/١٩٩٨م

بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٩٧م وافقت حكومات ٤٠ دولة على تخفيض الرسوم الجمركية على منتجات معلومات التقنية اعتبارا من ١/٧/١٩٩٧م بهدف الالغاء الكامل لهذه الرسوم الجمركية بحلول عام ٢٠٠٠م هذا ويبلغ حجم التجارة الدولية فى هذه المنتجات حوالى ٦٠٠ بليون دولار سنويا

بتاريخ ١٢/١٢/١٩٩٧م توصلت حكومات ٧٠ دولة الى نتائج ناجحة لمفاوضات الخدمات المالية وفتح وتحرير قطاع الخدمات بنسبة ٩٥٪ فى مجال البنوك والتأمين والاوراق المالية والمعلومات المالية وسيدخل الاتفاق حيز التنفيذ اعتبارا من اول مارس ١٩٩٩

انعقد المؤتمر الوزارى الثانى لمنظمة التجارة العالمية واشترك فيه وفود من جميع الدول الاعضاء الـ ١٣٢ كما اشترك فيه عدد ٣١ دولة بصفة مراقب من الدول التى تستكمل انضمامها لمنظمة التجارة العالمية كما اشترك ايضا بصفة مراقب عدد ٣٨ منظمة دولية واقليمية وكانت معظم الوفود برئاسة وزراء التجارة والاقتصاد والمالية والصناعة كما ضمت بعض الوفود اكثر من وزير، وانعقد المؤتمر فى يومى ١٨، ٢٠ مايو ١٩٩٨ واصدر فى نهاية اجتماعاته الاعلان الوزارى الذى تضمن أهم النقاط التالية

● تأكيد أهمية النظام التجارى المتعدد الاطراف ومساهمته فى زيادة وتنمية التجارة الدولية والعمل على تحسين شفافية أعمال منظمة التجارة العالمية لزيادة تفهم الشعوب لما تقوم به هذه المنظمة فى مجال التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة

● التطبيق الكامل لكافة اتفاقات منظمة التجارة العالمية وذلك لضمان زيادة التجارة العالمية وتحقيق زيادة فرص العمالة ورفع مستوى المعيشة فى كل انحاء العالم

● قيام المؤتمر الوزارى الثالث بتقييم مدى التقدم فى تطبيق اتفاقات منظمة التجارة العالمية وتحقيق الاهداف المرجوة منها ومدى الالتزام بنصوصها

● اجتماع المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية اعتباراً من سبتمبر ١٩٩٨ للتحضير للاجتماع الوزارى الثالث ووضع برنامج عمل هذا المؤتمر متضمناً أهم البنود التالية

١- أى موضوعات يثيرها الاعضاء وتتعلق بتطبيق الاتفاقات الحالية

٢- بدء المفاوضات التى تم اقرارها فى مراكش والالتزام بالجدول الزمنى لهذه المفاوضات

٣- برنامج العمل المستقبلى للتوصيات التى تضمنها اعلان سنغافورة خاصة توصيات مجموعات العمل التى تم تشكيلها والمتعلقة بعلاقة التجارة بالاستثمار والمنافسة وتحقيق الشفافية فى المشتريات الحكومية

٤- تأكيد الالتزام بمبدأ توافق الاراء (CONCENSUS) فى اتخاذ القرارات

● وافق المؤتمر على قبول دعوة الولايات المتحدة الامريكية على عقد المؤتمر الوزارى الثالث فى الولايات المتحدة الامريكية فى عام ١٩٩٩ على أن يحدد تاريخ ومكان الاجتماع فى وقت لاحق ومن خلال المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية.

● كما اعتمد المؤتمر اعلانا بشأن التجارة الالكترونية لاهميتها فى زيادة فرص التجارة وأن يعقد المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية اجتماعاً خاصاً لوضع برنامج عمل شامل لدراسة كافة جوانب هذا الموضوع بما فى ذلك الجوانب المالية والاقتصادية والتنمية للدول النامية واعداد تقرير شامل لمناقشته خلال المؤتمر الوزارى الثالث، كما تضمن الاعلان استمرار الدول الاعضاء بعدم فرض أى رسوم جمركية على الاتصالات الالكترونية.

● هذا وقد تم الاحتفال بالعيد الخمسينى للنظام التجارى المتعدد الاطراف الذى ينفذ من خلال الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) ثم من خلال منظمة التجارة العالمية (WTO) يوم ١٩/٥/١٩٩٨ واشترك فى الاحتفال حوالى ١٥ من قادة دول العالم تضمن الرئيس بيل كلنتون رئيس الولايات المتحدة الامريكية والرئيس نيلسون مانديلا رئيس جمهورية جنوب افريقيا والرئيس فيدل كاسترو رئيس كوبا ورئيس وزراء المملكة المتحدة تونى بلير وولى عهد المغرب كما وجه سكرتير عام الامم المتحدة كوفى عنان رسالة تحية بهذه المناسبة.

● وقد تضمنت كلمات الرؤساء تأييدهم الكامل للنظام التجارى المتعدد الاطراف ومساهمته المباشرة فى تنمية التجارة الدولية وزيادة فرص العمالة وتحقيق التنمية لكل دول العالم.

● وأخيراً فإن منظمة التجارة العالمية تسير قدما فى اتجاه العولمة وتنفيذ كافة اتفاقات منظمة التجارة العالمية للوصول الى سوق تجارة عالمية تسودها المنافسة العادلة وتقضى على كافة العوائق امام التجارة وعلى الدول النامية ان تتفاعل مع هذه المتغيرات لتجنب التهميش وكافة الاثار السلبية لهذه العولمة.

■■



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩/٧/١٩٩٨

حتى لا نكتوى بنار «الجات»

شهدت اواخر القرن العشرين تغييرات جذرية شملت كافة الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وخروج الاتحاد السوفيتي «السابق» من دائرة الصراع.. وكانت من اثارها ظهور هذه الملامح الجديدة لعصر حديث تميز باقامة التكتلات الاقتصادية الدولية العالمية واحتدام المنافسة الحادة بينهم من اجل تصريف الانتاج. حيث شهد العالم قيام السوق الاوروبية المشتركة التى تضم ١٥ دولة اوروبية ويبلغ عدد سكانها ثلاثمائة وسبعين مليونا.. والناتج المحلى الاجمالى فيها ستة تريليونات دولار.. كما يتميز المواطنون الذين تضمهم السوق بالتأهيل العالى والتدريب الممتاز.. بالاضافة الى تقدم التقنية وتطورها المستمر وتوفر الدعم المالى الذى تقدمه لها المؤسسات الدولية العالمية.

كما قامت الولايات المتحدة بانشاء منطقة التجارة الحرة لشمال امريكا «النافتا» التى تضم كلا من امريكا وكندا والمكسيك.. ويبلغ عدد سكان بلدانها ثلاثمائة وثمانية وستين مليون نسمة.. والناتج المحلى الاجمالى فيها سبعة تريليونات دولار.. وتتميز عن السوق الاوروبية بمواردها البشرية عالية التدريب والتقنية ونفوذ سياسى مؤثر تدعمه مؤسسات مالية ممتازة.

وتنافسهما على نفس المستوى اليابان الا انها لم تنضم لتكتل اقتصادى مماثل.. غير انها وطدت علاقاتها وتعاونها مع عدد كبير من الدول الآسيوية عن طريق انشاء صناعاتها فيها.. ومن جانب اخر تبلورت جهود دول جنوب شرق آسيا «النمور الآسيوية» فى تكتل اقتصادى مؤثر «الاسيان» التى منيت بخسائر فادحة عام ١٩٩٧ نتيجة لزيادة العجز فى الحسابات الجارية بسبب ضعف الرقابة والاشراف على المؤسسات المالية وقلة خبرة العاملين فى هذه المؤسسات خاصة فى مجال ادارة ومعالجة الأزمات.. واخيرا قدمت حكومة «هاشيموتو» استقالتها بعد الهزيمة الساحقة التى منيت بها فى انتخابات مجلس الشيوخ والتى كشفت عن غضب الناخب اليابانى فى من فشل الحكومة فى تنشيط الاقتصاد على مدى عامين ونصف العام بعد تولى هاشيموتو رئاسة الوزراء عام ١٩٩٦.

وتقف معهم على قدم المنافسة الصين ويبلغ سكانها مليارا ومائتين وخمسين فردا.. ويبلغ معدل النمو بها ٨,٨٪ عام ١٩٩٧ وكان قد قفز قبل ذلك الى ١٢٪.. كما بلغ اجمالى التجارة الخارجية ٣٢٥,٠٦ مليار دولار.. وبلغت الواردات ١٤٢,٣٦ مليار دولار بزيادة قدرها ٢,٥٪ مقارنة بعام ١٩٩٦ وكان لذلك اثره على زيادة احتياطيات الصين من العملة الصعبة التى ارتفعت الى ١٤٠ مليار دولار.. وبلغ حجم الاستثمارات الاجنبية الفعلية ٤٥,٣ مليار بزيادة قدرها ٣٪ على اجمالى عام ١٩٩٦.. وتستثمر بها اكثر من ٣٠٠ شركة قوية كبيرة متعددة الاجناس - عابرة القارات والمحيطات والبحار - جاءت من ١٥٠ دولة وكانت الغالبية من الدول فائقة التطور فى اوروبا وامريكا واليابان.. بالاضافة الى سوق هونج كونج الشاسعة.

اما الدول العربية الغنية بمواردها البشرية والطبيعية والاولية والاستخراجية الهائلة.. والتى يبلغ عدد سكانها مائتين وخمسين مليون نسمة الذين تضمهم ٢١ دولة عربية.. ويربو الناتج المحلى الاجمالى فيها على خمسمائة وثلاثين بليون دولار فانها لم تتمكن حتى الآن من انشاء سوق عربية موحدة.. كما لم يتعد حجم تجارتها البينية حتى عام ١٩٩٥ مبلغ السبعة عشر بليون دولار.. اما مواردها البشرية فإنها لم تعد اعدادا كافيا لمواجهة التحديات الاقتصادية.. ولم يبذل المجهود المطلوب لاصلاح النظم التعليمية لتواكب متطلبات العصر خاصة فى ميدان التقنية.. ونتيجة لهذا نجدها تواجه مشكلات وصعوبات جمة فى ميدان نقلها وتطويرها مما اثر سلبا على التنمية الاقتصادية واتساع الهوة الاقتصادية بيننا وبين تلك التكتلات الدولية.. وبالرغم من هذا الفارق الاقتصادى الشاسع فقد قامت الدول العربية بالتوقيع على الاتفاقيات العامة للتعريفة

الجمركية والتجارة «الجات» وتم الاتفاق على انشاء منظمة التجارة الدولية عام ١٩٩٤ مما ستكون له اثاره البعيدة للدى على التجارة الدولية «خصوصا» انه لم يتم حتى الآن لجراء اى تقويم متعمق ومتكامل عن نتائجها فى البلدان العربية بهدف أختيار انسب للناهج والسياسات التى يجب اتباعها.. والاستراتيجية الجماعية التى يجب اعتماده لمواجهة التحديات للقبلة.. والاستفادة القصوى من الاتفاقية وتجنب مخاطرها التى «بالقطع» ستختلف من بلد لآخر ومن مجموعة لأخرى.. الامر الذى يحتم علينا ان نعيد النظر فى عدد من القطاعات الاقتصادية التى ينتظر لها النجاح بهدف تعزيز وبذل كافة الجهود الرامية الى تحقيق تعاون عربى - عربى.. وعربى - دولى على اوسع نطاق من ناحية التجارة وصلاحية للنتجات وقدرتها على للنافسة بالنسبة للسعر والجودة وموقف وحسن نوايا الشركاء للعنيين.. الخ.

اما فى مصر فاننى على يقين «تام» بانه قد جرت وتجرى دراسات مستفيضة لتفادى الآثار السلبية لاتفاقية «الجات» على الاقتصاد للصرى.. ولكننا مازلنا نحتاج للكثير من الجهد لتطوير التعليم الذى يتواكب مع التقنية للتقدمة.. والارتفاع بمستوى للنتجات للحلية لتكون قادرة على منافسة البضائع التى تنتج فى البلدان الصناعية فى حالة تصديرها.. والارتقاء والنهوض بمستوى الاداء الادارى الذى طالما وقف حجر عثرة امام الانجازات الكبيرة التى تقوم بها الحكومة لجذب الاستثمار.. كذا الالتزام بالمقاييس العالمية التى يصعب تحقيق كل خواصها فى للراحل الاولى للانتاج.. وتطبيق كل ما جاء باتفاقات للكية الفكرية تطبيقا كاملا ومراعاة كل خواصها فى للراحل الاولى للانتاج.. وتطبيق كل ما جاء باتفاقات للكية الفكرية تطبيقا كاملا ومراعاة كل ما يتعلق بالعلامات التجارية.. وسيكتب لنا النجاح والسداد «باذن الله تعالى» اذا ما تشابكت الايادى وتصافرت الافئدة والنفوس بمناقشة جميع وجهات النظر والاخذ برأى الاغلبية من للؤيدين وللعارضين - لتكون بديلا عن حلبات الصراع الدائرة - بطريقة ديمقراطية بناءة لا تبغى الا الصدق مع النفس ومرضاة الله «تعالى» لصالح امن مصر ومستقبل الاجيال الحالية وللستقبلية فى الامن والنماء والرخاء.. والله هو للوفق وللستعان.

** من ذكريات ثورة ١٩٥٢

كلما جاءت ذكرى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ينتابنى نوع من الألم والزهق والانفعال النفسى والجسمانى حيث تعاودنى الاحداث للريرة للفجعة التى مرت بها قواتنا للسلحة اثناء العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ونكسة ١٩٦٧ والتى لا ذنب لنا كقادة اصاغر فيها بدليل انتصارنا على القوة العسكرية الصهيونية الهائلة «التى لا تقهر» فى حرب اكتوبر ٧٣ بنفس هؤلاء القادة وبتلك الاسلحة التقليدية للتواضعة التى كادت ان تقضى على اسرائيل لولا الحشد والامداد الامريكى لاسرائيل بأحدث الاسلحة الامريكية

رشاد إبراهيم محجوب

خبير فى الدراسات الإستراتيجية والقومية



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/ ٧/ ١٩٩٨

وزير الصناعة:

لا خطورة على الصناعة الوطنية فى ظل اتفاقية التجارة العالمية

الاتحاد الاوروبى يرفض القائمة السلبية ويلجأ اليها بصور مختلفة

كتب محمد العتر:

اعلن المهندس سليمان رضا وزير الصناعة والثروة المعدنية انه لاخطورة على الصناعة الوطنية فى ظل اتفاقية التجارة العالمية.

وقال ان بعض النقاط فى الاتفاقية مع اوروبا تحتاج الى مزيد من المناقشة . ونستطيع الحصول على نتائج واضحة.

وان مايتعلق بشهادة المنشأ فان القواعد المطروحة فى مجملها مقبولة حيث انها تتفق مع القواعد الدولية.. غير ان هناك بعض القواعد يرفضها الاتحاد الاوروبى قبل القائمة السلبية رغم انه يلجأ اليها لكن بصور مختلفة..

واضاف وزير الصناعة: اننا ندرس كل هذه الامور بعناية عن طريق الخبراء واتحاد الصناعات والغرف.. فليس هناك قانون لشهادة المنشأ ولكن هناك اتفاقا بين دولة واخرى.. يتم الالتزام به كما حدث مع مجموعة الكوميسا.. وان لدينا قائمة متفق عليها دوليا بتصنيف السلع التى تنتج عالميا وندرس المكون المحلى لكل منها حتى تتمتع بشهادة المنشأ فى الدول المصدرة من السوق الاوروبية.. ونرحب باى صانع او مستثمر يرغب فى الوقوف على تفاصيل شهادة المنشأ.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٨ / ١٩٩٨

الدواء المصرى .. والجات

لانبالغ اذا قلنا ان الدواء المصرى والمريض المصرى فى خطر عظيم ولكنه حتى الان خطر مؤجل بسبب فترة السماح التى يتمتع بها الدواء المصرى قبل التطبيق الكامل لاتفاقيات الجات وملحقاتها.

وعلى الرغم ان فترة السماح هذه ـ ١٠ سنوات ـ تعتبر فرصة ذهبية لمصر توفق فيها اوضاعها الدوائية وترتب البيت الدوائى من الداخل قبل عاصفة الجات الا أنه مر ما يقرب من عامين من فترة السماح ويبدو ان الوضع كما هو محلك سر.

وعلى الرغم من ان الدواء ليس سلعة عادية وانما هو سلعة استراتيجية تعادل السلاح ان لم تكن تفوقه فى الاهمية وعلى الرغم من ان الاستهلاك المصرى من الدواء تجاوز ٣.٥ مليار جنيه سنويا فان مسألة الدواء المصرى والجات مازالت فى ذيل قائمة اهتمامات الحكومة.

وعلى الرغم من ان التأثيرات الدوائية لاتفاقيات الجات ستصل إلى كل بيت مصرى لانه لا بيت مصرى يخلو من مريض واحد على الاقل الا اننا مازلنا نتعامل مع مشكلة الدواء وكانها مشكلة السينما أو مشكلة اتحاد كرة القدم.

وكلما ثار حديث جاد حول المشكلة القائمة ونقاط الضعف التى يعانى منها قطاع الدواء فى مصر واهمها اننا لانصنع سوى ١٧٪ فقط من خاماتنا الدوائية واننا بعد انتهاء المهلة الممنوحة لنا سنطالب بتطبيق اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية للشركات المالكة للأدوية العالمية التى نقوم بتصنيعها فى مصر وفى هذه الحالة ستتضاعف اسعار هذه الادوية مرات عديدة تخرج علينا ردود جاهزة ومعلبة عن تشكيل لجان وعقد اجتماعات وتصريحات رنانة عن عظمة الدواء المصرى وكفاءة الدواء المصرى وان كل شىء تمام مع ان الواقع يبدو غير ذلك.

وعلى الرغم من ان حملات صحفية ناجحة شاركت فيها الجمهورية العزيزة وبالتدخل المباشر للقيادة السياسية استطاعت مصر اقتناص فترة السماح هذه من فم الشركات العابرة للقارات وذلك لاعطاء فرصة كبرى لشركاتنا الوطنية من اجل تطوير نفسها وتكثيف ابحاثها من اجل طرح ادوية مصرية خالصة وزيادة التصنيع المصرى للخامات الدوائية وتكوين محفظة كبرى من حقوق الملكية الفكرية لأدوية مصرية وتقليل الاتاوات والوكالات العالمية قدر الامكان الا انه لايبدو ان شيئا من ذلك قد حدث أو ان ما حدث ليس على مستوى المشكلة الهامة والخطيرة.

بقلم :
د . عاصم صلاح الدين خشبة

ويعلم الجميع ان الجات هى احد الاسلحة الماضية «للعولمة» او الكوكبة التى يروج لها الكبار بقيادة امريكا وهى فى حقيقتها ادوات شرعية ولافتات براقة للسيطرة الاقتصادية الكاملة على شئون الكون حتى لو ادى الأمر إلى تحطيم اقتصاديات بعض الدول مثلما حدث مع النمور الأسيوية ومثلما يتم تخطيطه الآن لليابان وغنى عن القول ان العبث باقتصاديات أى دولة يسهل العبث بامنها وسلامها الاجتماعيين.

اذا نحن بصدد مواجهة وحروب مع الجات لارحمة فيها ولا شفقة ولا مكان تحت شمس الجات والعولمة الا للدول القوية اقتصاديا ودوائيا وسياسيا وعسكريا وحضاريا فهل نحن كذلك؟!

والمطلوب باختصار فى «مسألة الدواء المصرى والجات» معالجة مختلفة للموضوع وبصورة علمية وعملية وسريعة على ان يشارك فى هذه المعالجة خبراء مصريون من كافة الاتجاهات والانتماءات والاحزاب من اجل الخروج بتصور قومى فعلى للسياسة الدوائية المصرية فى مواجهة الجات ونحسب ان «مجلسا أعلى» للدواء يستطيع القيام بذلك فى ضوء سياسات واستراتيجيات واضحة واهداف محددة. ولابد الآن من استعراض عدد من النقاط لكى تكتمل الصورة:

اولا: لكن يحترمنا اطراف اتفاقية الجات ويتوقفوا عن ممارسة الضغوط الخارجية والداخلية على مصر من اجل الغاء فترة السماح لابد ان نحترم انفسنا ونثبت للجميع اننا نعمل ليل نهار فى فترة السماح من اجل تطوير انفسنا دوائيا.

ثانيا: قبل ان ينفتح الباب على مصراعيه للغرباء والجبابرة لابد من استعراض نقاط القوة والضعف عندنا بشفافية وصراحة كاملة وتقديم الحلول العالمية العملية الفورية لعلاج نقاط الضعف... ثالثا: لابد من انشاء قاعدة معلومات كاملة عن صناعة الدواء فى مصر الآن ومستقبل هذه الصناعة بعد الجات وكذلك بيانات كاملة عن الاسعار المتوقعة بعد تطبيق الاتفاقيات والبدائل المطروحة امامنا لتوفير دواء رخيص للمواطن.

رابعا: تكثيف الاستفادة من العلوم الادارية والاقتصادية الجديدة مثل دعم اتخاذ القرار واستشراف المستقبل من اجل تطوير وتحديث العملية الدوائية كلها ومن اجل تخطيط مدروس للمستقبل وتحدياته.

٠٠٠٠٣٦٦



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٢/٨/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خامسا: لابد ان نوقف الحديث اليومي عن عراقة صناعة الدواء في مصر واستبدال ذلك بالاسئلة المنطقية التالية:

١ـ ما هو حجم صادراتنا الدوائية من الدواء العريق؟

٢ـ كم دواء مصريا خالصا نملك حقوقه الفكرية والتصنيعية؟!

٣ـ ما هو حجم تصنيعنا لخامتنا الدوائية؟

وباختصار نقول ان الاجابة شديدة التواضع فى كل الاسئلة وغيرها.

سادسا: ميزانيات الابحاث الدوائية والابتكار والتطوير فى شركاتنا مخجلة فى احسن الاحوال لانها لاتتجاوز ٢٪ فقط اثنان بالمائة من مبيعاتها فى حين ان نفس النسبة فى الشركات العالمية تتجاوز العشرين بالمائة.

والمطلوب فى هذه الحالة دمج شركة او اثنان او ثلاث فى كيان واحد عملاق واعطاء الاولوية لانشاء مراكز بحثية على اعلى مستوى تتبع هذا الكيان العملاق من اجل البحث والتطوير وبميزانيات مفتوحة.

سابعا: لابد من علاج فورى وحاسم لحالة الانفصال الكامل والذى يبدو انه مسألة مبدأ ـ بين الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث العلمية وبين شركات الدواء لان الوضع الطبيعى ان يكون بينهم تعاون وتزاوج كامل واتصال تام من اجل التطبيق العملى فى هذه الشركات لابحاث الابتكار والتطوير التى تقوم بها هذه المراكز العالمية. وليس من المعقول مثلا ان تكون هناك اكوام هائلة من رسالات الماجستير والدكتوراه ملقاة فى الجامعات المصرية خاصة كليات الصيدلة والطب والعلوم وبمعزل كامل عن اى استفادة حقيقية من هذه الابحاث.

ثامنا: يجب الا نسمح لقطار الخصخصة يدهس لشركات الواء وانما يجب اعتبار هذه السلعة سلعة استراتيجية ويجب ان يكون البديل هو الدمج مع توسيع نطاق المشاركة فى هذه الشركات للقطاع الخاص وكذلك مشاركته فى الادارة خاصة اذا تعلق الامر بشركة مثل النصر للكيماويات لانها الشركة الوحيدة التى تصنع معظم انتاج مصر من الخامات الدوائية ومرشحات الغسيل الكلوى ومحاليلة ويجب معاملة مثل هذه الشركة معاملة خاصة او على الاقل بيعها للقوات المسلحة.

تاسعا: بعض شركات الدواء حولت شهادات الايزو إلى موالد واحتفالات اشبه بحفلات الزار فى حين ان الواقع يؤكد ان انتاج هذه الشركات دون المستوى فى نواحى عديدة كالتغليف وتوافر الدواء فى الاسواق وفاعلية الدواء نفسها او بعض التشغيلات منه وليس سرا ان هناك تشغيلات عديدة لادوية شركات عامة واستثمارية قد تم سحبها او ما تبقى منها من الاسواق بعد تداولها لعيوب فى صلاحيتها.

والمطلوب هنا زيادة مراكز مراقبة الانتاج والجودة وتزويدها باحدث الاجهزة من اجل سمعة الدواء المصرى.. خلاصة القول ان فترة السماح الممنوحة للدواء المصرى تسير وتنتهى بسرعة البرق وتحول الموضوع إلى سباق مع الزمن مدته اقل من ثمان سنوات لكى نكون أو لانكون دوائيا فهل نحن منتبهون؟!



المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ١٠/٨/١٩٩٧

صناعة الدواء تواجه التحديات

صناعة الدواء.. ليست مجرد صناعة قائمة بذاتها وإنما هى منظومة متكاملة ومتواصلة ومؤشر حيوى على السلامة الصحية لأفراد المجتمع ودعامة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وصناعة الدواء المصرية تعد من أهم قطاعات البنيان الصناعى فهى تضم كوكبة من الكيانات الصناعية وتفى بمايزيد عن ٩٠٪ من الاحتياجات والمتطلبات ومن هنا يجب السعى دومًا لتعميق دعائم هذه الصناعة الهامة خاصة فى ظل التحديات التى تواجهها.

حول إنجازات هذه الصناعة وسبل الاستعداد لاتفاقيات الجات والملكية الفكرية كان اللقاء ونخبة من قيادات صناعة الدواء فى مصر.



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠/٨/١٩٩٧

الدواء.. صناعة مظلومة

صرح د. أحمد برهان الدين إسماعيل رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية (ايبيكو) بان الشركة تعد من كبريات شركات الدواء فى مصر والشرق الاوسط سواء من حيث الإنتاج، حجم المبيعات، معدلات التصدير، تسجيل المستحضرات حيث قامت الشركة بتسجيل مستحضراتها فى ١٦ دولة وتحت التسجيل فى ١٣ دولة اخرى.



د. احمد برهان الدين إسماعيل

الجات.. وأهمية الاستعداد

وحول اتفاقية الجات وضرورة الاستعداد لمواجهتها يشير د. أحمد برهان الدين إسماعيل بان التطبيق سيتم عام بأن ٢٠٠٥ ومن اليوم وحتى هذا التاريخ لابد وأن تقوم صناعة الدواء بتطوير محاورها سواء فى المنشات والآلات والمعدات و العملية الإنتاجية وهذا مكلف جدًا ولذا لابد من وجوب ضخ استثمارات لتحقيق هذا النهج ولكن للاسف فإن هذا لايتواءم إطلاقًا واسعار الدواء الحالية وللتدليل على ذلك سنجد ان أسعار المواد الغذائية فى الدول المحيطة بنا كالأردن والسعودية وليبيا والمغرب تكاد تكون متقاربة مع مصر.. أما بالنسبة لأسعار الدواء المصرية فسنجد إنها تمثل $\frac{1}{6}$ أسعار الدواء فى تلك الدول وهذا يوضح إلى أى حد الظلم الواقع على صناعة الدواء المصرى ويؤكد د. أحمد برهان الدين إسماعيل بأن القضية تكمن فى إنه تحت شعار المحافظة على ثبات السعر سيكون المريض المصرى هو الضحية نظرا لأن الأسعار الحالية لن تؤدى إلى التطوير المأمول حتى عام ٢٠٠٥ ومن ثم لن يمكن للمواطن المصرى الحصول على الدواء بالسعر الذى يواكب مستويات دخله ولذا يجب السماح برفع الأسعار لتحقيق التطوير والتحديث لخدمة صناعة الدواء ولخدمة الإنسان المصرى أولًا وأخيرًا.



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٧/٨/١

الدواء المصرى يغطى ٩٤٪ من الاستهلاك

على طريق التعاون العربى المشترك، وانطلاقا من خطة قطاع الدواء لتعميق قاعدة التصدير قامت شركة نوفارتس فارما بتوريد حوالى مليون عبوة دواء للعراق الشقيق ويأتى ذلك فى إطار برنامج الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء)

.. صرح بذلك د. سمير ثابت رئيس مجلس إدارة شركة نوفارتس فارما وأضاف بأنه نظراً لتميز سمعة الدواء المصرى ولجودته الفائقة فقد طلب الجانب العراقى رسالة تصدير أخرى سيتم تنفيذها قبل نهاية العام الحالى تجدر الإشارة إلى أن القيمة الإجمالية للعقد تقدر بـ ٦ ملايين فرنك (١٤ مليون جنيه)


د. سمير ثابت

تطوير مستمر

وعلى صعيد التطوير والتحديث يشير د. سمير ثابت بأن صناعة الدواء تتطلب دائماً التطوير إلى الأحسن والأفضل فى جميع مراحل التشغيل سواء أكانت الإنتاجية، التحليل، أنظمة المعلومات وذلك لتحقيق الارتقاء الدائم وفى هذا الصدد فإن الشركة تسير وفق خطة تطوير وتوسعات بدأت منذ أربعة أعوام وقد تم افتتاح أحدث مرحلة فى مايو الحالى حيث شملت تطوير وتحديث وتوسعة أقسام السوائل والمراهم واللبوسات بما تتماشى مع نظام الـ G.M.P وكذلك تطوير غرف تغيير الملابس وذلك لتطبيق نظام ZONE CONCEPT

المستقبل والاندماج

وفيما يتعلق بمستقبل صناعة الدواء يؤكد د. سمير ثابت بأن مصر تعد من دول العالم الثالث المتقدمة فى صناعة الدواء حيث بدأت تلك الصناعة منذ الستينيات وتطورت وأصبح لدينا قاعدة صناعية قوية فى ذلك المجال سواء فى القطاع الحكومى، القطاع المشترك العالمى، القطاع الخاص المصرى، والحمد لله تقوم هذه الصناعة الاستراتيجية بتغطية ٩٤٪ من احتياجات مصر.. ولمواكبة اتفاقية الجات والملكية الفكرية وغيرها يقول د. سمير ثابت بأنه لابد من الاستعداد لتلك الاتفاقيات والتواءم معها وهذا يتطلب إحداث إندماجات بين الشركات وبعضها حتى تستطيع تنفيذ الأبحاث وغيرها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٠/٨/١٩٩٨

إنتاج الجيل الثالث من المضادات الحيوية

مواصلة لدورها الريادى فى خدمة صناعة الدواء فى مصر تقوم شركة هوكست ماريون روسيل بإقامة مشروع حضارى لإنتاج الجيل الثالث من المضادات الحيوية وذلك بتكلفة استثمارية تقدر بعشرة ملايين مارك وسيتم افتتاحه فى نهاية الربع الثالث من العام الحالى.

صرح بذلك د. أسامة السعدى نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة هوكست ماريون روسيل وأضاف بأن هذا المشروع سيعمل وفق أحدث تقنية فى العالم ويدار أتوماتيكيا بالكامل وأكد د. أسامة السعدى بأن شركة هوكست ماريون روسيل كان لها السبق فى إجراء الأبحاث لعلاج مرضى السكر حيث قدمت مضادات السكر الفمية مثل راستينون وداونيل وتلى ذلك إنتاج مستحضر أماريل ولاستكمال النجاحات العلاجية لمرضى السكر قدمت هوكست ماريون روسيل هذا العام الأنسولين البشرى «انسيومان» لمرضى السكر المصريين بعد أن كان متاحاً فقط لمريض السكر الأوروبى.

ولم تتوقف مسيرة هوكست عند ذلك بل سعت جاهدة لتقديم الأدوية الجديدة وتسجيلها فى السوق المصرية فى توقيتات نزولها فى أسواق أوروبا كألمانيا وفرنسا ليس ذلك فحسب بل إنه فى بعض الأحيان قد نسبق العديد من الدول الأوروبية فى استخدام مستحضرات للسوق المصرية قبل هذه البلدان.

د. أسامة السعدى

مليار جنيه مبيعات المصرية لتجارة الأدوية تشمل ٣٥٪ من الدواء المصرى و٨٥٪ من المستورد

من بين الركائز الإيجابية التى تستند عليها صناعة الدواء فى مصر الشركة المصرية لتجارة الادوية والتى تعتبر من اكبر الشركات العاملة فى مجال الدواء.. صرح بذلك د. محمد عبدالجواد العضو المنتدب للشركة واضاف بان ذلك يعود لكونها اكبر موزع للدواء فى مصر حيث تقوم بتوزيع ٣٥٪ من كل الدواء المنتج على ارض مصر و٨٥٪ من الدواء المستورد وتجدر الإشارة إلى أن الدواء المستورد من قبل الشركة المصرية لتجارة الادوية يغطى مجموعات علاجية شديدة الاهمية مثل السكر والسرطان.

وفضلاً عن ذلك فإن هذه الادوية المستوردة لاتشكل اى منافسة للدواء المنتج محليًا ومرجع الفضل فى ذلك للسياسة الفعالة التى تنتهجها الشركة القابضة للأدوية

د. محمد عبدالجواد

مبيعات متعاظمة

واشار الدكتور محمد عبدالجواد بان حجم مبيعات الشركة هذاالعام قد تخطى حاجز المليار جنيه وهذا اكبر حجم اعمال على مستوى قطاع الدواء ككل سواء أكان قطاعا عاما، خاصا، استثماريا وبالإضافة إلى ذلك تتميز الشركة بان لها قاعدة قوية من الفروع التى تغطى مصر من اقصاها إلى اقصاها ويتمثل ذلك فى ٥٤ فرعا تمتد لتشمل الوجهين البحرى والقبلى ومدن القناة ليس ذلك فحسب بل إن لدينا ٥٠ صيدلية تغطى مساحات ضخمة سواء داخل المؤسسات أو خارجها وكذا فإن للشركة ٢٥ صيدلية داخل التجمعات الصناعية و٢٥ صيدلية فى المناطق الحيوية كوسط المدينة والمحافظات وفضلاً عن ذلك فإننا الشركة المسئولة عن توصيل الدواء إلى مستشفيات وزارة الصحة.

تحديث مستمر

وفيما يختص بالتطوير فقد قام مجلس الإدارة باعتماد مبلغ ضخم لإنشاء اكبر شبكة كمبيوتر لربط المركز الرئيس بالفروع والمخازن ووفقًا لآراء الخبراء فإن هذه الشبكة ستكون بمثابة ثانى اكبر شبكة فى مصر فى كافة المجالات.

الجات.. والجهد القومى

وحول مواجهة اتفاقية الجات يؤكد د. محمد عبدالجواد بان ذلك يتطلب جهدا قوميا وسعيا متواليا من قبل الدولة وكافة اجهزتها وآمل ان تكثف الجهود القائمة حاليًا لمواكبة تلك المستجدات..

العبوات الدوائية.. إنتاج مصرى يصل للعالمية


م. محمد رائف

حققت شركة العبوات الدوائية المتطورة إنجازات شهد بها القاصى والدانى ويأتى ذلك فى إطار التخطيط المدروس والمتكامل ومن خلال المنظومة العلمية التى يختطها المهندس محمد رائف رئيس مجلس الإدارة والتى تستهدف الوصول بالمنتج المصرى لآفاق العالمية من حيث المطابقة للمعايير والمواصفات وللتدليل على ذلك فقد قامت الشركة بتصنيع العديد من المنتجات الجديدة لأول مرة فى مصر والشرق الأوسط ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر

- إنتاج زجاجات الفايل TYPE (1) والتى تستخدم فى تعبئة المضادات الحيوية والبنسلين وبعض المستحضرات الأخرى.
- إنتاج الدينتال كاربول والذى تنفرد الشركة بإنتاجه فى مصر والشرق الأوسط والذى يستخدم فى تعبئة بنج الأسنان وبالإضافة إلى ذلك كما يقول المهندس محمد رائف فقد قامت الشركة مع بداية العام الحالى بعمل توسعات جديدة لزيادة الطاقة الإنتاجية للأمبولات الطبية وقد أثمر ذلك عن تغطية الفجوة تماماً بالنسبة للمتطلبات المحلية بالإضافة إلى الوفاء بالعديد من الطلبات التصديرية لكل من الأردن، السعودية، المغرب وتجرى المناقشات حالياً للتصدير إلى كل من تونس، مالطة.

معاملة خاصة

ولاستمرار مسيرة النجاح يطالب م. محمد رائف بضرورة منح معاملة تفضيلية للصناعة الوطنية الجيدة المطابقة لكافة معايير ومواصفات الجودة وخاصة بالنسبة للجمارك والضرائب وذلك حتى نتمكن من منافسة الصناعة الأوروبية فى كل من شمال افريقيا ودول الخليج حيث أن هذه الدول تحصل على إعفاءات فلماذا لايتم التعامل بالمثل حتى نستطيع الانتشار واقتحام العديد من الأسواق التصديرية.

ويؤكد المهندس محمد رائف بأن هناك وضعا معكوسا نأمل تصحيحه ويتبلور ذلك فى أن الأمبول المستورد التام الصنع يطبق عليه سعر حكمى ١٪ فى حين أن المثيل المحلى والذى يتم تصنيعه فى مصر يتم فرض ضرائب ١٠٪ على الخامات الداخلة فى إنتاجه فكيف يتسنى ذلك ولذا فنحن لانطالب إلا بمساواتنا بالمثيل المستورد

تعاون بناء

وفى النهاية يأمل المهندس محمد رائف فى أهمية إحداث التعاون البناء بين الشركات الوطنية وبين الشركات الاستثمارية التى تعمل على أرض مصر والتى لها إدارات أجنبية وذلك من حيث إعطاء الأولوية للمنتج المحلى إذا ماكان سيحقق نفس الجودة لأن ذلك سيسهم فى تعظيم النجاحات للطرفين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١ / ٨ / ١٩٩٧

منطقة عقيمة جديدة فى القاهرة للأدوية

د. حسين زويل

تعد صناعة الدواء من الصناعات التى استشرفت المستقبل بمتغيراته المتلاحقة كالجات والشراكة والعولمة وذلك من خلال العديد من الجهات التى أدركت هذا المعيار وسعت للتعامل معه وأهمها الشركة القابضة للأدوية ووزارة الصحة وإتحاد الصناعات المصرية حيث قامت بعقد الكثير من اللقاءات مع الغرف التجارية الأجنبية بهدف دراسة تاثيرات الجات وإمكانية التعامل معها وسبل الاستعداد لها من أجل تنظيم البيت من الداخل صرح بذلك د. حسين زويل رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة القاهرة للأدوية والصناعات الكيماوية وأضاف بان شركة القاهرة للأدوية كانت سباقة بالاهتمام المستمر بأحد المعايير الهامة للمرحلة القادمة وأقصد بذلك الجودة حيث كنا من أوائل الشركات التى حصلت على شهادة الأيزو ٩٠٠٢ وتاكيداً لذلك تم إعادة التفتيش لمصانعنا وأكدت التقارير مطابقة العمل داخل الشركة للمقاييس والمعايير العالمية

تطوير متوال

وعلى طريق التطوير يشير د. حسين زويل بان الشركة أقامت منطقة لإنتاج المضادات الحيوية وقد تم إبرام عقد اتفاقيات للتشغيل لبعض الشركات العالمية كشركة ليللى العالمية وشركة نوفار تس العالمية ويأتى ذلك فى إطار التواءم والمرحلة القادمة من حيث التعاون واستثمار الطاقات تقليلاً للتكلفة وتعظيماً للربحية وتجويداً للأداء وبالإضافة إلى ذلك فقد أقمنا منطقة عقيمة جديدة نامل أن نخضعها لتفتيش الـ F.D.A بحيث يكون لدينا فرصة مستقبلاً لإقتحام أكبر الأسواق فى العالم مثل السوق الأمريكى وإذا مانجحنا فى ذلك فستكون فاتحة خير للشركة ولصناعة الدواء بوجه عام.



المصدر : روزاليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١/ ٧/ ١٩٩٨

تأمين صحى قطاع خاص



د. ثروت باسيلى

الدواء هو ركيزة التنمية وهو المطلب الذى لايقبل اى إرجاء ومن هنا تبرز أهمية الحفاظ عليه ودرء اى مخاطر قد تتهدده

صرح بذلك د. ثروت باسيلى عضو مجلس الشورى ورئيس مجلس إدارة شركة آمون للصناعات الدوائية وأضاف بانه يجب أن يتم التعامل مع العديد من المتغيرات التى تجابه هذه الصناعة الإستراتيجية كاتفاقية الجات والملكية الفكرية وهذا لن يتحقق إلا بحسن استثمار الفترة الممنوحة لنا من خلال الدراسة المتعمقة والتحليل الموضوعى ومساهمة الجميع بأفكاره بحيث ناخذ من هذه الاتفاقية افضل مافيها وأن نقلل الأضرار الناتجة عنها- إذا ماوجدت - إلى أقل قدر ممكن

ويشير د. ثروت باسيلى بأن عملية تسعير الدواء فى مصر ليست عملية اقتصادية فقط وإنما هى منظومة تمثل جوانب ثلاث هى الجانب الاقتصادى والجانب الاجتماعى والجانب السياسى ومن هذا المنطلق لابد من حماية هذه الصناعة الحيوية التى تقوم بتوفير العديد من المركبات باسعار اقل بكثير من المثيل المستورد

صناعة راسخة

ويؤكد د. ثروت باسيلى بانه ليس هناك اى خوف على صناعة الدواء فهى صناعة راسخة وباقية ولكن الخوف ينصب على مقدرة الإنسان المصرى فى التعامل مع الادوية وأسعارها ولامتصاص اى آثار سلبية لذلك يجب السعى لإنشاء شركات تامين صحى قطاع خاص وهذا بالتاكيد سيرفع عن كاهل الدولة اعباء كبيرة قد لاتستطيع أن تقوم بها على المدى الطويل مع اهمية أن يسير ذلك جنبًا إلى جنب مع التامين الصحى الحكومى لأن هذا الاتجاه سينشطهما معًا.



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : [illegible]/ ٨/ ١٩٩٨

الاتفاقيات الدولية تؤثر بالسلب على الخدمات العلاجية

صناعة الدواء فى مصر تحت الضغط الأمريكى

لاتزال مصر تتعرض لضغوط امريكية لتطبيق اتفاقيات الجات على صناعة الدواء.. ولا تزال مصر ترفض هذه الضغوط لأن الاستجابة لها تعنى حدوث كارثة فى صناعة الدواء فى مصر.. وما بين هذه الضغوط ورفضها مرت ثلاث سنوات ونصف السنة من الفترة الممنوحة لمصر كمهلة لتوفيق أوضاع الشركات المصرية قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.. وذلك دون ان يتم وضع خطط أو سيناريوهات لمواجهة الجات التى سيتم تطبيقها فى ظل متغيرات عالمية اهمها التحالفات الاستراتيجية التى بدأت فى مجال الدواء منذ منتصف الثمانينيات ومازالت فى ازدياد حتى الآن.

وفى ظل كل هذه الأوضاع مازالت مصر محلك سر فى صناعة الدواء دون تحرك إيجابى واحد يشير إلى ان هناك ترتيبات للجات بالرغم من صراخ رؤساء شركات الأدوية.. المؤشرات تقول إنه إذا ظل الوضع سلبيا بهذا الشكل فإن أسعار الدواء ستصل إلى أسعار جنونية يستحيل معها الشراء مما ينذر بكارثة محققة.. خاصة وأن اتفاقية التريبس المنبثقة عن الجات هى أساس الكارثة لأنه بموجبها لن تتمكن مصر من تصنيع أى دواء جديد إلا بعد مرور ٢٠ سنة على إنتاجه أو بموافقة من مخترعه قد تتطلب دفع ملايين الجنيهات.

الوقائع تشير إلى أن الصناعة الدوائية - بالمفهوم الحديث - بدأت فى مصر من خلال شركة «مصر للمستحضرات الطبية» التى انشأها بنك مصر عام ١٩٣٩، بعدها تعدد إنشاء شركات أخرى، ومع بداية الخمسينيات وأوائل الستينيات حدثت قفزة كبيرة فى صناعة الدواء المصرية كان من معالمها وجود سبع شركات للإنتاج الصيدلى وشركة لإنتاج المواد الدوائية الخام وحركة لبحوث ورقابة الدواء.

وقد أدت هذه القفزة إلى الارتفاع بنسبة نصيب الصناعة الوطنية من تغطية حجم الاستهلاك المحلى من المستحضرات من حوالى ٣٠٪ عام ١٩٦٢ إلى ٨٢٪ عام ١٩٧٠ إلا أن الانفتاح الاقتصادى بعد ذلك أدى إلى حدوث تأثيرات سلبية دفعت الحكومة إلى إعادة البنى الإدارية إلى ما كانت عليه - خاصة عودة مؤسسة الأدوية للعمل فى شكل هيئة قطاع عام - ومع عام ١٩٩١ بدأت تغييرات إدارية جديدة فى إطار برنامج الخصخصة وكانت شركات القطاع الخاص قد ظهرت فعلا على الساحة.

وفى عام ٩٣/١٩٩٤ وصل العدد الكلى للشركات الدوائية ٢٨ شركة منها ١١ قطاع أعمال عام و ٢٤ قطاع خاص و٣ شركات قطاع مشترك.. ووصل

الإنتاج المحلى إلى حد تغطية ٩٢,٥٪ من المتطلبات المحلية من المستحضرات الصيدلية.. وأصبح فى مصر فرعان لشركتين اجنبيتين هما «جلاكسو» وسكويب» بالإضافة إلى «فايزر» و«هوكست» وسويس فارما» التى تغير اسمها ليكون «نوفارتس». ويؤكد الدكتور محمد رءوف حامد استاذ الأدوية ورئيس الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية أن صناعة الدواء فى مصر استطاعت تحقيق الهدف التنموى فى فترة الخمسينيات والستينيات وهو «إحلال محل الواردات» كما أنها بزغت فى إطار حركة اقتصادية وطنية «بنك مصر - طلعت حرب» وحققت قفزتها فى إطار خطط التنمية الوطنية فى الخمسينيات والستينيات وأن تنمية هذه الصناعة فى بداية الستينيات أخذت فى الاعتبارات مفهوم التنمية المتكاملة من حيث المستحضرات والمواد الخام والرقابة والبحوث والتعاون مع الشركات الأجنبية مما جعلها فى أواخر الستينيات فى طليعة صناعة الدواء فى العالم الثالث.

استراتيجية الستينيات

ويشير إلى أن صناعة الدواء ظلت إلى حد كبير طوال السبعينيات والثمانينيات ولازالت حتى الآن فى التسعينيات تعمل وفقا لاستراتيجيتها فى الستينيات وذلك رغم متغيرات الانفتاح والخصخصة ودخول الاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى التغيرات العالمية فى السياسات وفى التكنولوجيا والتى أدت إلى:

■ تراجع مصر عن مكانتها القيادية وتقدمت عليها دول مثل الهند والصين والارجنتين.

■ بلوغ صناعة الدواء فى الدول العربية نفس المستوى الذى حققته الصناعة المصرية من حيث التشكيل الصيدلى التقليدى.

■ تفوق الصناعة الاردنية على المصرية فى التصدير حيث تصدر الأردن من ٢,٥ إلى ٤ أضعاف الصادرات المصرية منذ عام ٩٢ وحتى عام ١٩٩٧.

■ وصول القدرة الوطنية فى صناعة الدواء إلى سقف منحنى تطورها فى إطار السياسات والآليات القائمة فى الوقت الذى وصلت فيه دولة مجاورة مثل اسرائيل إلى تحقيق منجزات مثل التوصل إلى مواد دوائية جديدة نتيجة للتطوير المستمر.

تخلف معايير التقييم

ويستطرد الدكتور محمد رءوف حامد قائلاً أن هناك تأخرا شديدا فى معايير تقييم صناعة الدواء فى مصر حيث تظل منظومة الدواء المصرية تفخر بتقدم صناعتها على أساس أنها تغطى ٩٣٪ من المتطلبات المحلية دون إدراك تخلف هذا المعيار بالنسبة لصناعة الدواء، حيث ان دولا كبرى فى هذا المجال مثل سويسرا وبريطانيا وفرنسا تغطى من ٤٠٪ إلى ٦٠٪ من متطلباتها المحلية بينما لها أنصبة كبيرة فى السوق العالمية، وهو الأمر الذى أدركته الصين والهند والأرجنتين وحتى إسرائيل وغيرها من البلدان التى أصبح لها نصيب كبير فى السوق العالمية. بالإضافة إلى أن العمل الصيدلى فى مصر مازال محصورا فى التشكيل التقليدى وضعف مستوى أنشطة ومكونات البحث والتطوير داخل الصناعة والإحجام عن التغيير فى السياسات والتكنولوجيا والقيادات طبقا لمتطلبات التطوير الذاتى لصناعة الدواء مع تغير الزمن. وفى دراسة أعدها الدكتور محمد رءوف فى هذا المجال أشار إلى ضرورة دراسة المعوقات الذاتية الموجودة فى صناعة الدواء الوطنية وتصحيح مسار صناعة الدواء من خلال ١٤ آلية تشمل:

■ إنشاء مركز بحثى وطنى فى مجال الدواء من خلال تحالف بين الشركات الدوائية والبنوك للتوصل إلى منتجات جديدة تحتكرها الشركات المصرية.

■ استغلال براءات الاختراع من الناحية العملية وليست التجارية فى تعميق القدرة الوطنية على عمل هندسة للمنتجات والعمليات الدوائية.

■ إنشاء مجلس أعلى للدواء يهدف إلى إدارة الدفة بشأن تطوير صناعة وسياسة الدواء.

■ تنظيم المنافسة بحيث تأخذ فى الاعتبار تكامل المسار التكنولوجى «المواد الخام - التشكيل الصيدلى - التكنولوجيا الحيوية».

■ تصنيف الصناعة القائمة إلى مستويين أحدهما خاص بالأدوية الجنسية والآخر صناعة تقوم على التطوير العلمى والتكنولوجى المباشر.

المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٨/١٩٩٧

منازعات الملكية الفكرية في ظل العولمة من صلاحية القضاء أم التحكيم؟

عبدالحميد الأحدب *

■ أولاً هذا المثل: سيارة «مياتا فايف» السبور هي طراز مبتكر من ماركة «مازدا». هذه السيارة وضعت رسومها في كاليفورنيا وتم تمويلها في اليابان ونيويورك، ووضع نموذجها في انكلترا، وجرى تصنيعها في ولاية ميشيغان وفي المكسيك، واعتمدت فيها مبتكرات براءة اختراع الكتروني مسجلة في نيوجرسي ومنفذة في اليابان.

هكذا نرى أن العنصر الأساسي للعولمة يكمن في تدويل الصناعة القائمة على العلوم والمعرفة المكثفة. وفيما كانت التوظيفات الخارجية تتجه في الستينات إلى صناعات الاستخراج والزراعة فإنها سرعان ما نمت في السبعينات واتجهت إلى المصانع، وهي تنصب هذه الأيام، خصوصاً على حقول الأبحاث المكثفة في الالكترونيات والابحاث الكيماوية والأدوية والسيارات.

هذا التطور كان من شانه ان يخلق طلباً هائلاً على حقوق الملكية الفكرية في العالم. ففي مجال براءات الاختراع بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٠، زاد عدد البراءات المسجلة من ١.٢٥ مليون إلى ١.٧٥ مليون براءة اختراع، بزيادة ٣١.٥ في المئة في اربعة أعوام. وتجلت العولمة خصوصاً في حقوق الملكية الفكرية التي سجلت استثمارات دولية هائلة في هذه الحقول والحقوق، إذ دلت الاحصاءات ان الثمانينات سجلت زيادة هائلة في عقود استثمار هذه الحقوق بين شركات اميركية ويابانية وأوروبية.

من هنا فإن ورشة أخذ وعطاء وبيع وتاجير واستثمار وبورصة أسعار وعقود ومفاوضات وربح وخسارة، اكتسحت حقوق الملكية الفكرية على الصعيد الدولي، ليصبح قطاع الملكية الفكرية ورشة أعمال مزدهرة. وحيثما كانت هناك تجارة تكون هناك خلافات تجارية، فالتوظيف والتجارة يتحركان في مركبة القوانين والعقود والحقوق والموجبات والخلافات بين أصحاب الحقوق وطريقة حسم الخلافات. وكلما ازدهر التوظيف والتجارة في حقل من الحقول زادت، حتى لا نقول ازدهرت، المنازعات.

قضاء أم تحكيم؟ هذا هو السؤال الذي يشغل التجارة والتوظيف الدوليين في مرحلة العولمة التي اصبح فيها التحكيم الوسيلة الأساسية لفض منازعات التجارة الدولية. لكن هناك حقولاً بقيت محظوراً عليه دخولها، تسمى مواضيع غير قابلة للتحكيم! فما هي وسائل حسم منازعات الملكية الفكرية في العالم وفي العالم العربي في عصر العولمة الحديث؟

للإجابة عن هذا السؤال ينبغي إلقاء نظرة تاريخية على تطور هذه الحقوق في العالم ومفهومها وكيفية حمايتها.

نظرة تاريخية

يعيش العالم حالياً في ظل نظام عالمي جديد فرضته اتفاقية «الغات»، خصوصاً دورة الاوروغواي التي تستهدف حماية الجوانب المتصلة بالتجارة للسلع والخدمات والملكية الفكرية.

عقدت اتفاقية «الغات» في ٣٠ تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٤٧ في إطار وضع اليات للتجارة العالمية لتحول دون نشوب حرب تجارية شاملة والعودة إلى ما كانت عليه الحال قبل الحرب العالمية الأولى، ولتشكل إلى جوار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير الأضلاع الثلاثة للنظام التجاري العالمي الجديد. وبعد ثمانية جولات تفاوضية ولدت منظمة التجارة العالمية في ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٩٤.

عهد إلى هذه المنظمة، اعتباراً من مطلع ١٩٩٥، السهر على تنفيذ اتفاقيات دورة اوروغواي التي بلغ عددها ٢٨، تتدرج تحت مجموعات ثلاث هي التجارة السلعية، وأمور التجارة في بعض القطاعات السلعية مثل السلع الزراعية والمنسوجات والملابس الجاهزة، والخدمات، فضلاً عن اتفاق يتعلق بمواضيع التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية ((TRIPs.

ووضعت اتفاقية «تريبس» بهدف تحرير التجارة العالمية على أساس تشجيع الحماية الفعالة والملائمة لحقوق الملكية الفكرية، وضمان ألا تصبح التدابير والاجراءات المتخذة لانفاذ حقوق الملكية الفكرية حواجز في حد ذاتها امام التجارة المشروعة.

ولم يكن الطريق معبداً أمام تحقيق هذين الامرين الأساسيين، إذ كان واجباً الموازنة بينهما بعناية. وبعد سبعة أعوام من التفاوض تم التوصل إلى نص هذه الاتفاقية الذي يتميز بميزة مهمة، وهي أنها لا تتعامل إلا مع الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، مع الابقاء على الاتفاقيات الدولية القائمة، فضلاً عما تتضمنه من الالتزام الفوري بمبدأي المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الاولى بالرعاية.

ومع ذلك، لم يكن الأمر بهذه السهولة ليحسم بمجرد اتفاق، إذ تضمنت اتفاقية «تريبس» نصوصاً موضوعية اكثر مرونة،



واحيانا أكثر سعة، مما ورد في عدد من الاتفاقيات الدولية القائمة الحاكمة لحماية الملكية الفكرية، التي أحال إليها اتفاق «تريبس»، وهي: اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعة (عام ١٩٦٧)، واتفاقية برن لحماية المصنفات الادبية والفنية (عام ١٩٧١)، واتفاقية روما لحماية فناني الاداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الاذاعة (عام ١٩٦١)، واتفاقية واشنطن لحماية الملكية الفكرية للدوائر المتكاملة (عام ١٩٨٩).

ماهي حقوق الملكية الفكرية؟

أ - حق الملكية الادبية والفنية، وهو ما للمؤلف من حق على انتاجه الذهني في العلوم والآداب والفنون والموسيقى والسينما... الخ.

ب - حق الملكية الصناعية ببراءة الاختراع، وهي الشهادة التي تمنحها الدولة للمخترع ويكون له بمقتضاها حق احتكار استثمار اختراعه مادياً لمدة معينة وباوضاع معينة.

ج - حق ملكية الرسوم والنماذج، وهي ابتكارات ترد في الشكل الخارجي للمنتجات برسوم ونماذج صناعية وتتعلق بالمظهر الخارجي للسلعة.

د - حق ملكية العلامات والبيانات التجارية، وهي كل إشارة او دلالة يضعها التاجر او الصانع على المنتجات التي يقوم ببيعها أو صنعها لتمييزها عن غيرها من السلع المماثلة.

هـ - حق ملكية الاسم والعنوان التجاري، وهو الاسم الذي يتخذه التاجر لمحله التجاري لتمييزه عن غيره من المحلات المماثلة.

القوانين العربية والملكية الفكرية

وضعت البلدان العربية قوانين تنظم الملكية الفكرية وتحميها، كما انضمت أكثر الدول العربية إلى اتفاقية انشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية ((WIPO.

وجدير بالذكر أن دول مجلس التعاون الخليجي تعمل باحكام نظام براءات الاختراع تنفيذاً للاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس الموقعة في الرياض عام ١٩٨١، ولقرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون عام ١٩٩٢.

وصدرت قرارات وزراء التجارة والصناعة والكهرباء بالعمل باحكام النظام الاساسي لمكتب براءات الاختراع بهدف دعم التعاون العلمي والفني المشترك بين الدول الاعضاء وتشجيع الابتكارات المحلية وتطويع التكنولوجيا المستوردة. وطبقاً لاحكام هذا النظام، فإن البراءة هي الوثيقة التي يمنحها مكتب البراءات لمالك الاختراع ليتمتع اختراعه بالحماية القانونية داخل مجلس التعاون، طبقاً لأحكام هذا النظام ولوائحه. واوضح هذا النظام ضرورة أن يكون الاختراع جديداً ومنطوياً على خطوة ابتكارية وقابلاً للتطبيق الصناعي ولا يتعارض مع احكام الشريعة الإسلامية او النظام العام أو الآداب العامة في دول مجلس التعاون.

والملاحظ أن اهتمام العالم بدول الخليج، خصوصاً دول مجلس التعاون، ازداد في السبعينات، حين ارتفعت أسعار النفط الخام وبدأت دول المجلس تنفيذ خطط تنموية طموحة لبناء دولها واقتصاداتها ومجتمعاتها. ومع تدفق الأموال الضخمة في تلك الآونة ارتفعت نسبة الاستهلاك في تلك المنطقة، وسعت الشركات العالمية إلى المنطقة بحثاً عن الأرباح والمشاريع، فظهرت مشاكل عدة في مقدمها مشكلة البضائع والمنتجات المقلدة التي تعتبر مشكلة عالمية. وقد اغفلت هذه الشركات محاربة تلك الظاهرة انذاك لأن حجم الأرباح التي كانت تحققها كان كبيراً، مما جعلها تغض النظر عن بعض المنافسات غير القانونية كالتقليد والغش التجاري.

لكن انخفاض اسعار النفط منتصف الثمانينات ومن ثم اشتعال حرب الخليج أديا إلى دخول المنطقة مرحلة ترشيد الإنفاق والاستهلاك، فبدأت الشركات العالمية البحث عن اسباب نقص حصصها في الاسواق وطرق معالجتها، وفوجئت بقوة الشركات العاملة في مجال تقليد المنتجات والمتمركزة في جنوب وشرق آسيا. ولذلك اصبح أمراً عادياً رؤية المنتجات المقلدة لمختلف المنتجات من قطع غيار سيارات ومستحضرات التجميل لأشهر او انجح الماركات الموجودة في اسواق دول مجلس التعاون الخليجي، وبدأت الشركات البحث جدياً في كيفية محاربتها، فشددت دول الخليج تطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية وهي التي كانت حريصة على حماية المستهلك لديها سواء كان مواطناً أو مقيماً من التقليد أو الغش في البضائع.

في السعودية، مثلاً، تعددت الانظمة في محاولة جادة للضبط والربط. وليس أدل على ذلك من قانون المحكمة التجارية وقانون العلامات التجارية الفارقة وقانون مكافحة الغش التجاري، إضافة إلى قوانين حماية المستهلك وقرارات انشاء مختبرات الجودة والنوعية لدى وزارة التجارة، وجميعها انظمة قائمة وموجودة منذ زمن طويل ووضعت لمعالجة هذه الظاهرة والقضاء عليها في المهد، ليس فقط من منظور محلي ضيق، وإنما من منظور أكثر شمولاً، إذ ان لحماية العلامات التجارية فوائد اقتصادية كبيرة.

الملكية الفكرية والتحكيم

لا بد بداية من ابداء ملاحظتين مهمتين:

اولاً، ان التحكيم ليس حلاً مثالياً بحد ذاته لحقوق الملكية الفكرية. إذ لا بد من التفريق بين منزاعات الملكية الفكرية الداخلية ومنازعاتها الدولية. وليس هناك ما يضير حقوق الملكية الفكرية ويقلل من حمايتها في المنازعات الداخلية ان تبقى في عهدة قضاة لهم خبرة طويلة، كأن تذهب هذه المنازعات أولاً ومباشرة إلى غرفة خاصة بين غرف محكمة الاستئناف.

اما المنازعات الدولية، كالنزاع مثلاً حول المثل الذي ضربناه عن سيارة MIATA في بداية هذا المقال، فاين يجب ان تقام دعواه؟ وفي اي بلد وأمام أي قضاء؟

ثانياً، ان منازعات حقوق



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦/٨/١٩٩٩

الملكية الفكرية المتعلقة بالتزوير واغتصاب الاسم او اغتصاب وسرقة الابتكار او الاختراع او العلامة... الخ، او بمخالفة الانظمة الإدارية، سواء كانت داخلية او دولية، يغلب عليها الطابع الجزائي في أكثر الأحيان، وهي خارج اي بحث حول قابليتها للتحكيم. فالتحكيم بين من ومن؟ بين اللص الذي اغتصب الابتكار او العلامة الفارقة وبين صاحب هذه العلامة!؟

إن منازعات الملكية الفكرية مطروحة كثيراً في العالم على الصعيد الدولي وعلى صعيد عقود استثمار هذه الحقوق، وتنصب التوظيفات الخيالية لتنهض بالاقتصاد والتجارة ولتحقق الازدهار والنمو والرخاء. ولان هذه الحقوق تحتاج إلى الحماية، فإنها تتعقد وتتشابك وتضيع إذا حصرت في قضاء دولة ما، ونحن نعيش في إطار العولمة نظراً إلى الطبيعة الدولية لهذه الحقوق.

من هنا فإن الصراع الدائر منذ نصف قرن هو بين قابلية وعدم قابلية منازعات الملكية الفكرية للتحكيم الدولي، والذي هو في الحقيقة صراع بين حماية حقوق الملكية الفكرية وعدم حمايتها في عالم أصبح قرية صغيرة.

فتاملوا في مثال سيارة MI-ATA: إذا حصل نزاع على براءة اختراع الكترونية وعلى رسوم او نماذج السيارة... أين يجب أن تقام الدعوى؟ في طوكيو أم في كاليفورنيا ام في المكسيك او في نيوجرسي؟ وإذا اقيمت هنا أم هناك، فإنها ستخضع لاجراءات محاكمة داخلية محلية في نزاع هو دولي صارخ! ومن هم القضاة في المكسيك او في كاليفورنيا الذين سينظرون في الخلاف ووفقاً لأي نظام قانوني؟ وكم سيدوم خلاف معقد إلى هذا الحد؟ هل يبقى لصاحب الحق حق... بعد عمر طويل تستمر فيه الدعوى؟

إن العقبات والحواجز التي كانت تعترض طريق التحكيم في منازعات الملكية الفكرية اخذة في التساقط. ففي تحكيمات غرفة التجارة الدولية، على سبيل المثال، يدلي المدعى عليه دائماً بان النزاع هو من الاختصاص الحصري للمحاكم الوطنية وان المحكمين يجب أن يعلنوا عدم اختصاصهم. وفي إحدى الدعاوى التحكيمية على سبيل المثال، اثار مستثمر براءة اختراع في دعوى صاحب البراءة عليه، عدم قابلية النزاع للتحكيم وفقاً لقانون براءات الاختراع الفرنسي الصادر سنة ١٩٦٨ وادلى بان المحاكم القضائية هي وحدها صاحبة الاختصاص، ورد الحكم التحكيمي دفعه بالقول إن «القاضي الفرنسي مختص وحده بنظر منازعات صحة وإبطال براءة الاختراع ولكن المحكم يبقى مختصاً لحسم خلافات استثمار براءة الاختراع».

وإذا كان المحكمون يعتبرون انفسهم غالباً مختصين بنظر منازعات الملكية الفكرية، فإنه في نزاع تحكيمي يدور حول تصنيع يجري-وفقاً لرسوم مؤجر حق استثمارها، ادلى المدعي بانه بعد انتهاء مدة عقد استثمار هذه الرسوم، فإن الذي كان يستثمر هذه الرسوم تابع صناعتها تحت رسوم مشابهة بما يشكل منافسة غير مشروعة. في هذا النزاع رد المحكمون الدعوى لعدم قابلية النزاع للتحكيم باعتبار أن القانون الفرنسي الصادر سنة ١٩٦٤ حول «العلامة الفارقة» قد حصر في القضاء منازعات «العلامة الفارقة» حين يتلازم موضوع العلامة مع المنافسة غير المشروعة.

ويطرح في التحكيم الدولي احياناً موضوع عدم قابلية النزاع للتحكيم لانه من اختصاص السلطة الإدارية وليس من اختصاص القضاء الإداري، في حالات كهذه، ليس الموضوع موضوع قابلية النزاع للتحكيم، بل قابلية النزاع لعرضه على القضاء طالما انه حتى لو عرض على القاضي الإداري، فإنه سيرده لعدم الاختصاص باعتبار ان الاختصاص يعود للسلطة الإدارية والقضاء الإداري رقيب عليها.

البلدان العربية

وضعت الدول العربية قوانين للملكية الفكرية، ودخلت جميعها في الاتفاقات الدولية لحماية حقوق هذه الملكية. ويبقى السؤال: ما هي وسائل حسم منازعات هذه الحقوق في البلدان العربية؟ فوسيلة حسم المنازعات اصبحت هي الضمان وهي الضوء الأخضر الذي يشترطه التوظيف والتجارة الدوليان قبل الدخول إلى اي حقل.

وهنا بعض الملاحظات على نظام تحكيم مركز للمنظمة:

١- لا ندري ما هي الحاجة إلى مركز تحكيمي في «الويبو» يضاف إلى عشرات مراكز التحكيم في العالم... هل لان الخلافات فنية؟ بالطبع الخلافات قانونية تعاقدية ناجمة عن عقود، وما فيها من نقاط فنية يمكن لرجال القانون ان يستعينوا على قضاء حاجتهم منها بالخبراء.

والجدل حول ما إذا كان يجب ان يكون التحكيم في أمور فنية على يد محكمين فنيين أم قانونيين طويل ولم يحسم، ولكن خلافات الملكية الفكرية القابلة للتحكيم هي خلافات استثمار هذه الحقوق، وهذه خلافات قانونية كثيراً وفنية قليلاً جداً... واحياناً كثيرة قانونية محضة.

٢- إذا كان لا بد من مركز تحكيمي في «الويبو» فالافضل للبلاد العربية أن لا يكون نظامه التحكيمي اميركياً يطبق اعراف القوانين Common Law فالـ Discovery والـ Cross Exami-nation وغيرها خصائص الـ Common Law، بينما المطبق في البلاد العربية هي القوانين المدنية واجراءاتها، لأنها اقرب إلى الثقافة القانونية العربية والإسلامية. فلماذا فرض نظام تحكيمي للملكية الفكرية غريب عن العالم العربي؟ في الوقت الذي نريد للمنازعات الفكرية في العالم العربية ان تاتي إلى التحكيم... الا يخشى ان يشكل ذلك ردة فعل معاكسة يجفل منها التوظيف العربي فيعرض عن التحكيم في منازعات الملكية الفكرية.

٣- الوسائل البديلة لحسم

المنازعات القائمة على الوساطة والتوفيق التي حققت تقدماً كبيراً في الولايات المتحدة وغير قليل في اليابان... هي وإن كانت ما تزال بعيدة جداً عن عالمنا العربي، فإنها قد تاتي في يوم من الأيام.

عقود الاستثمار الدولي درجت على وضع الشرط التحكيمي وربما كان من المصلحة ان يبدأ العالم العربي تجربة إحالة المنازعات على الوسائل البديلة ولا سيما منازعات مثل منازعات الملكية الفردية. هذا يقتضي أن تسلط الأضواء على هذه الوسائل وان تكون في العالم العربي موضع الدرس والتفهم والتجربة.

---

* رئيس الهيئة العربية للتحكيم الدولي، الأمين العام لمجلس تحكيم الهيئة الأوروبية – العربية.



«الجات» تفرض خدمات مالية جديدة على البنوك

٣٠٠ مليون جنيه شهرياً يوفرها نظام إدارة السيولة

مع بدء تطبيق مقررات لجنة «بازل» وتحرير قطاع الخدمات المصرفية في مصر بموجب اتفاقية «الجات» وبدء دخول البنوك الأجنبية للعمل في السوق بدأ قطاع الخدمات المصرفية يشهد تطوراً كبيراً علي مدي الشهور الماضية.

وبدأت البنوك المصرية تصرف انواعاً جديدة من الخدمات المالية في دعم قدرتها علي المنافسة وذلك بالتعاون مع شركات القطاع الخاص العاملة في هذا المجال وهي الشركات التي ادخلت هذه الخدمات الي السوق نقلاً عن الجهاز المصرفي في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة وباستخدام نفس التكنولوجيا المصرفية المتاحة في هذه الدول ومن بين الخدمات المالية الجديدة التي عرفتها البنوك مؤخراً خدمة ادارة السيولة التي تضمن تدفقات مالية منتظمة لعملاء البنوك خاصة الشركات الكبري بما يساعدها علي تحقيق معدلات ربحية أفضل وسداد التزاماتها في أوقات مناسبة.

ويؤكد هشام مشعل رئيس احدي الشركات العاملة في مجال ادارة السيولة النقدية ان هذا النشاط يوفر الوقت والجهد بالنسبة للبنوك وعملائها ويضمن تحصيل الشيكات المستحقة للعملاء خلال اقل من «٤٨» ساعة» بدلاً من اسبوع كما كان متبعاً من قبل.

هشام مشعل

وأوضح انه يتم اختصار اجراءات التحصيل باستخدام نظام متقدم من انظمة الحاسب الآلي مع ربط هذه الشبكة مع الشبكات المركزية في البنوك بحيث يسهل علي البنوك والعملاء المستحقين لهذه الشيكات التصرف في اي لحظة علي مدي الـ «٢٤» ساعة علي واقع المركز المالي لشركاتهم وكذلك الشيكات التي تم تحصيلها او الشيكات المرتدة او التي تحت التحصيل.

واضاف ان هذا النظام الجديد يوفر السيولة اللازمة لدورة الانتاج في الشركات الصناعية دون الاعتماد علي القروض وفوائدها المرتفعة والتي تشكل عبئاً اضافياً علي اسعار المنتجات. وقال ان تجربة هذا النظام اثبتت نجاحها خلال الشهور الماضية مع عدد من البنوك الكبري خاصة البنوك الاستثمارية والمشتركة وساعدت علي تجنيب الشركات خسائر ضخمة كانت تتكبدها نتيجة عدم الادارة الجيدة للسيولة النقدية المتاحة لها بالبنوك.

واشار الي أن هذا النظام يفيد شركات الأدوية والمنتجات الغذائية وشركات التوزيع التي تعتمد في تصريف انتاجها علي الشيكات الآجلة.

واوضح ان حجم هذا النشاط يتراوح حالياً بين «٢٠٠» و «٣٠٠» مليون جنيه شهرياً.



بعد عولمة التجارة.. مخاطر أكيدة من عولمة الاستثمار

تمكن الدول الصناعية من إقرار اتفاقية حماية الاستثمار من خلال منظمة التجارة العالمية.. يعنى تهديدا واضحا لأوضاع الشركات الوطنية فى الدول النامية

حذر عدد من المراقبين من مخاطر عملية عولمة الاستثمار متمثلة في اقرار اتفاقية حماية الاستثمار من خلال منظمة التجارة العالمية أكد الخبراء ان الاتفاقية تعني تهديدا واضحا لاوضاع الشركات الوطنية في الدول النامية كذلك فسيكون للاتفاقية تأثيرات سلبية علي اوضاع العمالة والسفر وميزان المدفوعات وانتقال الموارد للخارج يقول الدكتور جلال الملاح استاذ الاقتصاد بجامعة الاسكندرية في إطار جولة أورجواى الأخيرة تقدمت مجموعة الدول الصناعية بمقترح اطلق عليه «إجراءات حماية الاستثمارات المرتبطة بالتجارة (TRIMS) بهدف توقيع اتفاقية عالمية فى إطار اتفاقية الجات تهدف كما اعلن وقتها إلى ازالة معوقات انسياب الاستثمار الأجنبى ودخول الشركات الأجنبية للأسواق المحلية. وقد تحفظت وقتها الدول النامية علي هذا المقترح حيث رات ان تحرير الاستثمار انما هو لصالح دول الشمال المتقدم علي حساب الجنوب النامى حيث توجد الشركات متعددة الجنسيات فى الدول المتقدمة.

وحسنا فعلت الدول النامية بتحفظها علي مثل تلك المقترحات التي ارادت الدول الصناعية اقحامها فى إطار اتفاقية الجات. فالأمر الواضح للعيان أن الدول الصناعية تسعى دائبة إلى عولمة المجالات التى تتمتع فيها بميزات تنافسية كبيرة حتى تتمكن شركاتها التى تمتلك قوة مالية وتنظيمية عالية من ايجاد أسواق جديدة لها فى العالم ومن ثم تكديس الارباح على حساب الدول النامية. ولاشك ان هذه الشركات تلعب دورا مؤثرا في عملية العولمة حيث تعتقد تلك الشركات ان اسواق الاستثمار فى الدول النامية تتمتع بدرجة عالية من الحماية من حكومات تلك الدول.

وللالتفاف حول اعتراضات الدول النامية لجأت دول الشمال فى ديسمبر عام ١٩٩٦ إلى التقدم بمقترح لمنظمة التجارة العالمية WTO فى صورة دراسة لكيفية ربط التجارة والاستثمار فى إطار اتفاقية عالمية ونجحت فعلا فى اكتساب بعد الدول النامية لصفها. وفى خطوات موازية تقدمت الدول الصناعية وبعد مداولات إستمرت ثلاث سنوات فى دواليب «منتدى الدول الصناعية» إلى «منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية» OECD والتى تضم ٢٨ دولة بمقترح الاتفاقية المشتركة لحماية الاستثمار (MAI) والتى تم التوقيع عليها فى اطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مايو ١٩٩٨ ويبدو الان واضحا ان تلك الاتفاقية التى تبنتها الدول الصناعية وتسعى إلى إقرارها فى إطار منظمة التجارة العالمية لتكسبها صفة العالمية والقوة الالزامية انما تهدف إلى هدفين رئيسيين: أولهما: جعل هذه الاتفاقية عالمية ومن خلالها يمكن ضمان تدفق الاستثمارات الاجنبية الى اسواق الدول النامية دون عوائق مع اعطائها ضمانات وحقوق قانون فى إطار تنظيم عالمى وثانيهما: تقليص حق حكومات الدول فى تنظيم دخول الاستثمارات الأجنبية أو في تحديد أنشطة الشركات والاستثمارات الاجنبية. هذا وقد ساهمت الدول الثمانى والعشرون الاعضاء فى المفاوضات الخاصة هذه الاتفاقية خلال السنوات الثلاث السابقة علي توقيع الاتفاقية والان وبعد ان اتفقت تلك الدول الغنية فيما بينها علي صيغة الاتفاقية فانه من المقرر ان تدعو الدول النامية للانضمام إليها او اجبارها علي التوقيع عليها بالرغم من أن تلك الدول لم تشارك فى المداولات الخاصة بصياغة بنود تلك الاتفاقية. والجديد في هذه الاتفاقية انها تتضمن كل صور الاستثمار وليس انشاء الاستثمارات العينية فقط كما كان مقررا فى مقترح جولة اورجواى والاتفاقية المشتركة للاستثمارات MAI تضمن للاستثمارات الاجنبية المرور دون معوقات إلى الدول المختلفة بما في ذلك انشاء الاستثمارات الجديدة ومعاملة الاستثمارات والمستثمرين الوطنيين والمستثمرين الاجانب نفس المعاملة وحرية انتقال راس المال من والى الدول وحق التضرر. ووفقا للاتفاقية فاذا اعتقدت الشركات الاجنبية انها لم تعامل معاملة صحيحة فانه يحق لها ان تشكو حكومة الدولة المعنية بسبب عدم معاملتها وفقا للاتفاقية وذلك امام محكمة عالية وتطالب بالتعويض.

والهدف غير المعلن للدول الصناعية من محاولة عولمة الاتفاقية هو ضمان حرية الحركة لشركاتها فى الدول النامية بهدف ضمان الوصول إلى موارد واسواق تلك الدول دون عوائق أو اعتراضات من حكومات تلك الدول وهو نفس الهدف الذى اعتمدته الدول الصناعية من خلال الاستعمار القديم للدول النامية لاستنزاف مواردها الا ان اسلوب الاستعمار القديم لم يعد هو الاسلوب المناسب فى الوقت الحاضر حيث ادت حركات التحرير من الاستعمار إلى امكان تلك الدول من السيطرة والتحكم فى مواردها وثرواتها وتوجيهها بما يخدم خططها ومصالحها الاقتصادية والسياسية.

وسوف يكون من دواعى السخرية ان يعيد التاريخ نفسه وذلك اذا ما نجحت القوى الاستعمارية فى صورتها الجديدة ان توجد اوضاعا يمكن لشركاتها ان يفرضوا سيطرتهم على اقتصادات المستعمرات القديمة أى الدول النامية بمعنى اخر ليس عن طريق القوة العسكرية هذه المرة بل من خلال اتفاقية يوافق عليها جميع الاطراف وهذا ما يدعو الي السخرية حيث أن هذا هو صورة حديثة للاتفاقيات غير العادلة الناشئة عن العولمة التى يصيغ ضوابطها الدول الصناعية دون اشراك الدول النامية فى تلك الصياغة ومن المسلم به انه اذا لم يكن للحكومات سلطة تنظيم نشاط الشركات الأجنبية أو دعم المشروعات الوطنية فان الشركات الاجنبية العملاقة سوف تتمكن علي الارجح من ازاحة الشركات والمشروعات الوطنية ومن ثم ضمان حيز متزايد فى الأسواق الوطنية والأسواق العالمية هذا وقد تم إعداد الاتفاقية دون ماعلم الرأى العام حتى فى الدول المتقدمة ولم يسمع عن البنود المقترحة للاتفاقية الا بعد سنتين من المداولات فى دهاليز منتدى الدول الصناعية وقد حرصت تلك الدول علي ان تكون الدائرة ضيقة فى البداية حتى يخرج المقترح كما هو مخطط له دونما اعتراضات من الرأى. حتى ان مجلس الوزراء فى المانيا مثلا لم يعلم بمحتويات الاتفاقية التفصيلية إلا في يناير ١٩٨٩، وبالتمعن فى بعض بنود الاتفاقية البراقة والتى من شأنها ان تجذب الدول للانضمام اليها لايملك المرء الا ان يبدي اعجابه الشديد بالبراعة التى وصل اليها محترفو تصميم الاتفاقيات ومظاهر العولمة فى الغرب والذين برعوا فى وضع السم فى العسل ويقصد بذلك هنا ما يتعلق ببند الاستثناءات التى تم وضعها فى الاتفاقية كأداة لجذب الدول للتوقيع عليها فعلى الرغم من ان الاتفاقية تضمنت كل انواع الاستثمارات فإنها سمحت بحق كل دولة فى وضع استثناءات او بعض الوسائل المتعلقة بسياسات الاحتياطات القومية مثل استثناء بعض المجالات عند توقيع الاتفاقية او ما اطلق عليه Reservations إلا انه فى واقع الأمر فان حرية الحكومات فى تحديد تلك الاستثناءات تعتبر مقيدة إلى درجة كبيرة حيث ان الاتفاقية تتضمن تحديدا واضحا للضرائب او الاعباء التى سيتم السماح بها



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ / ٨ / ١٩٩٨

في المستقبل كاعباء على الاستثمارات الاجنبيـة الأمـر الذي يشكل منذ البداية قيودا على حرية الدول في المساومة، وفي واقع الأمر فان هذه القيود علي حرية الدول في المساومة تعتبر هي جوهر هذه الاتفاقية لأنه ومنذ فترة طويلة فان كل دولة في العالم تقريبا قد حملت الاستثمارات الاجنبية باعباء بصورة او باخرى على سبيل المثال فانه في كثير من الدول فان الاستثمارات الاجنبية لايحق لها الدخول في مجالات الثقافة او البنوك وفي بعض الدول يفرض علي الاستثمارات الاجنبية حجم العمالة الوطنية الذي يجب ان توظفه كما تحدد بعض الدول حجم الاستثمار في بعض المجالات حرصا علي الامن الوطني ويوجد العديد من الاشكال من هذه الاعباء او الحظر او القيود على الاستثمارات الاجنبية والتي تختلف من بلدا الي اخرى، مثل منع المنشات من الدعاية او حماية الثروة القومية مثل منع صيد السفن الاجنبية في المياه الاقليمية او لتوجيه السياسة الاقتصادية كما في شيلي حيث يجب على الاستثمارات الاجنبية ان تظل داخل البلد لمدة عام على الأقل منعا للمضاربة. ووفقا لاتفاقية الاستثمارات هذه فان مثل هذه الادوات المباحة يتحتم تغييرها الأمر الذى اثار العديد من الانتقادات للاتفاقية. ولاشك ان العديد من اشكال تنظيم الاستثمارات الاجنبية والتي تمارسها العديد من الدول لاتعتبر نوعا من الحماية انما تعتبر ادوات توجيه في يد الحكومات لتحقيق اهداف السياسات العامة والسياسات الاقتصادية للدولة فعلى سبيل المثال عندما تحظر تايوان اقامة الاستثمارات الاجنبية التى تلوث البيئة بدرجة كبيرة أو عندما تحظر هندراوس اقامة استثمارات اجنبية في مناطق الاصلاح الزراعى او عندما تحظر كولومبيا إقامة استثمارات اجنبية لتخزين المواد المشعة او السامة او اعادة تصنيعها والتى لم تنتج داخل البلد او عندما تقوم العديد من الدول بحظر تملك الشركات الأجنبية لمناطق الغابات او تقيد حرية عملها هذه المناطق، عند التمعن في كل الامثلة السابقة فلا يمكن ان نعتبرها احد اشكال الحماية او التمييز ولهذا السبب فان العديد من المنظمات غير الحكومية ومنظمات حماية البيئة اتخذت موقفا مضادا من هذه الاتفاقية حتى في الدول الصناعية نفسها.

وفي حالة تمكن الدول الصناعية من اقرار هذه الاتفاقية عالميا من خلال منظمة التجارة العالمية فان اوضاع الشركات الوطنية في الدول النامية سوف تكون مهددة وربما ادى ذلك الى اغلاق العديد من تلك الشركات مما سيكون له اثر مباشرا على الاوضاع الاقتصادية والتنمية في تلك الدول وبصفة خاصة ما سينجم عنه ذلك من اثار علي العمالة ـ النمو ـ ميزان المدفوعات ـ انتقال الموارد والثروة للخارج.



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/٨/١٩٩٨

الخبراء يحذرون: ٢٤ مليار جنيه استهلاكنا من الأدوية بعد عام واحد

تتداول الجهات الرسمية أوراقا وتقارير رفعها عدد من خبراء الدواء فى مصر، وتناولت مناقشات سابقة، وجدد خبراء الدواء فى مصر تحذيراتهم من الخطر الذى يواجه صناعة الدواء فى مصر مع قرب تطبيق اتفاقية تحرير التجارة الدولية «الجات» التى تبدأ عام ٢٠٠٠ وتطبيق بنود اتفاقية الملكية الفكرية فى الصناعة، والتى أضافتها أمريكا واليابان، والتى حددت مهلة ٤ سنوات بدأت منذ عام ١٩٩٦ وتتضمن هذه البنود مد مظلة الحماية إلى الدواء والمادة الفعالة والمستحضر الدوائى والتكنولوجيا المستخدمة فى الدواء، وتمتد الحماية لمدة ٢٠ عاما ويتم اتخاذ اجراءات عقابية شديدة ضد أى دولة أو شركة تخرق هذه البنود.

وقد كشفت المصادر عن أن شركات الدواء عابرة الجنسية تسيطر على ٥٥٪ من إنتاج الدواء المصرى تنقسم إلى ٣٥٪ تصنيعا كاملا للدواء لا سلطة لمصر عليه، و ٢٠٪ يتم تصنيعها بتصريح من الشركات الأصلية، و ٧٪ من الدواء يتم استيرادها، وبالتالى فإذا كان حجم استهلاك الدواء فى مصر يصل إلى ٤ مليارات جنيه سنويا فإن نصيب الشركات العالمية منه يتجاوز ٢ مليار جنيه.

د. إسماعيل سلام

وحدد الخبراء أسباب تزايد الخطر على صناعة الدواء فى مصر، فى غياب خطة قومية لإنتاج الخامات الدوائية، وعدم وجود مراكز أبحاث فى الشركات الوطنية أو الجامعات، يمكنها المساهمة فى تطوير صناعة الدواء، فضلا عن عشوائية خريطة إنتاج وتوزيع الدواء، والاستمرار فى منح تصاريح إنتاج الدواء لشركات المكملات الغذائية والمقويات والمنشطات التى لا يمكن اعتبارها ضمن منتجات الدواء، ويتم إنتاجها بالتحايل على القانون، بعد الحصول على تصريح من معهد الأغذية التابع لوزارة الصحة، وقد أدت سياسة إطلاق العنان لشركات إنتاج المكملات الغذائية إلى ازدحام السوق بمئات الأنواع من المنشطات المزعومة، فى الوقت الذى يتم فيه استيراد أدوية القلب والسكر والسرطان، أو يتم إنتاجها بتعبئة الخامات المستوردة، وهو ما ينسف مقولة أن مصر تنتج ٩٣٪ من احتياجاتها الدوائية، نظرا للاعتماد شبه الكامل على الخامات المستوردة، واقتصار صناعة الدواء فى مصر على تعبئة وتغليف الخامات المستوردة.

ويحمل تقرير خبراء الدواء تحذيرات عديدة من أهمها أن تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية سوف يرفع أسعار الدواء فى مصر ما بين ٦ إلى ١٠ مرات، وهو ما سوف يقفز بحجم استهلاك الدواء فى مصر إلى ٢٤ مليار جنيه على أفضل الفروض، و ٤٠ مليار جنيه فى حالة استمرار الإهمال فى مواجهة الاتفاقية والوقوف على أسباب تردى صناعة وأبحاث الدواء حيث تشترط الاتفاقية استيراد الدواء من منتجه الأصلى.

أكرم القصاص



المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٨/٨/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٠٠ مليون جنيه لإنقاذ الصناعات الدوائية من الجات

كتب رمضان عبد العال:

انتهى اتحاد الصناعات المصرية من اعداد برنامج شامل لتاهيل الصناعات الدوائية فى القطاعين العام والخاص لرفع قدراتها التنافسية. قرر الاتحاد تمويل البرنامج بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه على ان يتم التمويل بالجهود الذاتية.

واكدت دراسة اعدها الاتحاد ان البرنامج يهدف الى الاسراع بخطوات التطوير والتحديث لصناعات الدواء استعدادا لبدء تنفيذ التزامات اتفاقيات الجات وتطبيق حقوق الملكية الفكرية فى مجالات صناعة الدواء.

خاصة وانه لم يتبق من المهلة التى منحتها الاتفاقية لبدء تطبيق التزاماتها على الدول النامية ومنها الدول العربية ومصر سوى ٤ سنوات فقط.

ويتضمن برنامج اعادة تاهيل صناعات الدواء والمستلزمات الطبية الوطنية خطة لاحلال وتجديد خطوط الانتاج القديمة بهدف رفع معدلات الجودة للمنتجات.

كما يتضمن الاستفادة من التعاون الاوروبى والامريكى والدول الاخرى المتقدمة فى صناعة الدواء فى نقل التكنولوجيا العصرية لصناعات الدواء الوطنية.



«جات».... تانى!

مرة أخرى بدأ الحديث عن «الجات» أو بمعنى أصح «الجات» الجديدة، التى سيتم التوقيع عليها بعد انتهاء المفاوضات الخاصة بالموضوعات التى يجرى حاليا التباحث بشأنها، وهى موضوعات برزت مع التطورات الاقتصادية التى يمر بها العالم، ولم تدخل ضمن الاتفاقية التى تم التوقيع عليها فى يناير ٩٥ المعروفة باسم «الجات» والتى بدأ تنفيذها.

«الجات الجديدة» تضم ٤ ملفات مهمة وهى الاستثمار متعدد الأطراف، وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتجارة الالكترونية، ومعايير العمل وهذه الموضوعات لم تكن مدرجة ضمن الاتفاقية التى سبق التوقيع عليها ولم تخضع حاليا لمظلة منظمة التجارة الدولية.

وتشارك مصر بإعتبارها من الدول المؤسسة «للجات» فى هذه المفاوضات الخاصة بالملفات الأربعة من خلال وضع تصوراتها للاتفاقيات الخاصة بذلك ومن المقرر أن تبحث هذه الاتفاقيات فى المؤتمر الوزارى الثالث للدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية فى العام القادم.

ولكن ماهى ملامح «الجات» الجديدة وأثارها على مصر والاستعدادات التى تقوم بها الحكومة لمواجهة هذه الاتفاقيات؟

الاجابة عن هذه التساؤلات جاءت فى سياق الحوار الذى دار منذ أيام بين الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتموين، وطلاب معسكر قادة المستقبل بجامعة القاهرة.

بالنسبة للملف الأول والخاص بالاستثمار، يجرى حاليا التفاوض للتوقيع على اتفاقية متعددة الأطراف للاستثمار داخل دول منظمة التجارة الدولية، يكون من شأنها توحيد القوانين والتشريعات التى تحكم عمليات الاستثمار وتحمى حقوق المستثمر وتوفر له جميع الضمانات التى تساعد على نمو استثماراته فى أية دولة من الدول الأعضاء بالمنظمة، فعلى سبيل المثال فان من حق المستثمر الحصول على أية ميزة تنص عليها الاتفاقية فى الدولة التى يرغب الاستثمار بها.

أما ملف معايير العمل فهو خاص بوضع نظام وقواعد دولية موحدة للعمل والتشغيل وتسعى من خلاله الدول المتقدمة إلى إلغاء ميزة الدول النامية فى مجال العمالة الرخيصة.

أما الموضوع الثالث فهو خاص بالتجارة الكترونية وتهدف الاتفاقية إلى تنظيم هذا النوع من التجارة التى تتم عبر شبكات الاتصال والانترنت.. والتى بدأت تتنامى وحققت ١٥ مليار دولار بين تجار الجملة وترقع أن تصل إلى ١٧٥ مليار دولار، كما بلغ حجم التجارة الكترونية بين البائع والمشترى مباشرة ٥ مليارات ويتوقع أن تصل خلال العامين القادمين إلى ٢٥ مليار دولار.

وهذا النوع من التجارة عبارة عن إتمام عمليات البيع والشراء عبر شبكات الاتصال دون الحاجة إلى الانتقال أو عقد المفاوضات المباشرة، وتلعب شبكة الانترنت دورا مهما فى هذا النوع من التجارة.

ويأتى ملف تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كمحور رابع فى اتفاقيات «الجات الجديدة» حيث تنظم الاتفاقية عمليات التجارة وانتقال هذه التكنولوجيا إلى الدول المختلفة من خلال قواعد دولية تلزم جميع الأطراف بتطبيقها.

ولكن ماذا أعدت مصر لمواجهة هذه التحديات؟

جاءت الاجابة على لسان وزير التجارة بأن المواجهة على محورين الأول: تأهيل الاقتصاد المصرى ومكوناته للتعامل مع هذه المتغيرات ومواكبتها فى مختلف مجالات التجارة ونوعية المصدر المصرى والمنتج أيضا على أن يقف على أبعاد هذه التطورات وأثارها المستقبلية على التجارة الدولية، مؤكدا أن مصر لابد أن تتعامل مع هذه المعطيات، وتوفر لها جميع الآليات.

أما المحور الثانى فهو المشاركة الفعالة فى صياغة هذه الاتفاقية بما يحقق مصلحة جميع الدول الأعضاء، مؤكدا أن مصر لها دور فعال فى طرح رؤيتها تجاه جميع الاتفاقيات التى يتم التفاوض بشأنها.

وأوضح أن التطورات العالمية حولت العالم إلى قرية صغيرة لامجال فيها للانعزال أو الاستقلالية عن هذه التطورات، وأن المواجهة والتعامل معها بآليات وفكر جديد ضرورة يفرضها الواقع!

على محمود



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــــــرام

التاريخ : ٢٢ / ٨ / ١٩٩٨

هل تصبح منظمة التجارة العالمية معوقا للتنمية فى الدول النامية؟

بإنتهاء جولة أورجواي وانشاء منظمة التجارة العالمية راودت الآمال الدول النامية المنضمنة لاتفاقية الجات في تحقيق مشاركة اكبر في التجارة العالمية وتحقيق مكاسب جديدة لها من خلال تخفيض الحواجز الجمركية. إلا أنه ومنذ انشاء منظمة التجارة العالمية في يناير ١٩٩٥ وحتي الآن ظهرعلي الساحة العديد من المؤشرات التي تضفي ظلالا من لشك تصل الان الي حد اليقين من أن الدول المتقدمة تسعي الي ترسيخ هيمنتها الاقتصادية علي الدول النامية من خلال عوله الاقتصاد وإرساء قواعد عامة تلتزم بها كافة الدول المنضمة للمنظمة سوف يكون الخاسر فيها بالتاكيد الدول النامية بصفة عامة.

وهناك اتفاق عام الأن بين المهتمين بالسياسة الاقتصادية في كثير من دول العالم أن العولة سوف يترتب عليها فروقات كبيرة بين الدول وبين المناطق وحتي في داخل المقتصد الواحد الجموعات ويشير البعض الان للعوله بانها تماثل عملية الإنتقاء الطبيعي بمعني أن من يمكنه التوائم والإندماج فإنه يستمر ومن لا يستطيع ذلك فانه ينحدر ويتلاشي.

ومنظمة التجارة العالمية التي انشئت في جنيف عام ١٩٩٥ ليست فقط اتفاقية محدده لها سكرترية كما كانت اتفاقية الجات فهي بالاضافة الي ما إستهدفته الجات من تحرير تجارة السلع من خلال تخفيض التعريفات الجمركية والغاء الحواجز غير الجمركية فإن منظمة التجارة العالمية سحبت معها أيضا مجالات أخري جديدة لم تتضمنها اتفاقية الجات وهذه المنظمة هي اكثر من مجرد اتفاقية فهي منظمة لها بناء راسخ وذات هيئة لفض المنازعات واصدار الأحكام وبالتالي فهي بالمقارنة بالجات تمتلك قوة أكبر بكثير وقوة الزام مقننة إلا أنها في نفس الوقت ليست أفضل من الجات من حيث كونها لا تدار بطريقة ديمقراطية، كما أنها ليس لها حسب ما هو واضح الأن دور معروف أو مجال محدد كما هو الحال بالنسبة لصندوق النقد الدولي مثلا أو البنك الدولي. وبالتالي فاننا يمكن أن نقول بثقة أن منظمة التجارة العالمية ما هي الا عامل منشط للعولة ويمكن تمثيلها الأن بانها تشبه مسرح العرائس الذي يحدد فيه الفنان قواعد اللعبه إلا أنه يمسك من الخلف مجموعة من الخيوط يحرك بها العرائس كما يريد. في الوقت الذي لا يراه الجمهور.

وبطبيعة الحال فإن لكل من الدول المتقدمة والدول النامية بواعثها ودوافعها المختلفة والتي علي أساسها تنظر الى العولة وتحاول تقييمها من خلال ذلك. فبالنسبة للدول الصناعية فإن الامر الذي يعنيها من العولة يتعلق أولا بمستوي الرفاهية الاجتماعية الذي يمكن أن تصل اليه وتضمنه لنفسها من خلالها ومنظمة التجارة العالمية بما تحاول أن تعطيه لنفسها من بنود جديدة لم تتضمنها اتفاقية الجات تعضد وتقوي من هذا التوجه حيث يمكن النظر اليها علي انها حواجز جديدة يمكن استخدامها من الدول أو التكتلات ضد دول وتكتلات أخري.

والدول النامية تنظر من ناحيتها الى تلك المحاولات الجديدة لمنظمة التجارة العالمية نظرات الشك وتشتم من ورائها ترسيخ قواعد السوق العالمية لمصلحة الدول المتقدمة من خلال قواعد جديدة للحماية فالدول النامية تربط الأن بين منظمة التجارة والخوف من استمرار تعميق تهميشها عالميا وتقلص دور حكوماتها في ادارة اقتصادياتها وفقا لأهدافها التنموية وسياساتها الاقتصادية التي تضمن استمرارية النمو كنتيجة للدور المتزايد لمنظمة التجارة العالمية في العولة.

من ناحية أخري فإن تخفيض الجمارك ليس دائما في مصلحة الدول النامية حيث ان كثيرا من الدول النامية كانت تتمتع بمزايا تفضيلية لصادراتها في أسواق الدول الصناعية مثل إعفائها كليا أو جزئيا من الجمارك علي صادراتها أما الآن وبعد التخفيض العام للجمارك فإنه سوف تتضاءل نسبيا المزايا التي كانت تحصل عليها الدول النامية من خلال الاتفاقات التفضيلية لصادراتها وسوف يكون علي تلك الدول أن تهيء نفسها الي منافسة شرسة علي الساحة العالمية من اجل الحصول علي اسواق لصاراتها.

وتعتبر التعريفة المتدرجة أو ما يطلق عليه Tariff Escalaticm اي تصاعد قيمة التعريفة الجمركية علي السلعة بإرتفاع درجة تصنيعها احدي صور العقوبات المفروضة علي الدول النامية التي لديها توجهات نحو التصنيع حيث تفرض تعريفة منخفضة علي السلع الأولية بينما تزداد تلك التعريفة بزيادة درجة تصنيعها وهو القانون الذي اعتمدته المجموعة الأوربية ضد الدول النامية خاصة صناعات البتروكيماويات والذي سيمتد ليشمل الصناعات الغذائية والملابس والتي يعتبر للدول النامية فيها ميزة.

نسبية كبيرة فى مواجهة الدول الصناعية، ومازال هذا القانون قائما في ظل اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية مشكلا تحديا واضحا أمام حرية التجارة (المزعومة) وتميزا ضد الدول النامية بل عقوبة لها على التصنيع.

هذا ويبدو الأن واضحا ان هناك مجموعة الدول الصناعية تقودها ما يطلق عليه الأن "الرباعى "Quadriga المكون من الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية واليابان وكندا والتى تسعى لضم بعض المجالات إلى مهام منظمة التجارة العالمية مثل حماية الملكية الفكرية (أى إحتكار التكنولوجيا) والاستثمارات والخدمات وشروط البيئة وغيرها وذلك ضمن المداولات القادمة.

وعلى الطرف الآخر نجد أن هناك مجموعة الدول النامية والمكونة من ٧٧ دولة تبدى تحفظاتها على إدخال بنود جديدة فى الاتفاقية لانها ستكون المتضررة بالتاكيد. ولحسن الحظ أن التصويت داخل منظمة التجارة العالمية ليس وفقا لحجم القوى الاقتصادية أو غيرها بل وفقا للقاعدة "لكل بلد صوت" الأمر الذى يجعل الدول النامية (والتى تشكل ثلثى دول الاتفاقية المكون من ١٢٥ دولة) عاملا مؤثرا فى اتخاذ القرارات.

وما يؤخذ الأن على منظمة التجارة العالمية هو ان واجهتها تبدو ديمقراطية حيث تتكون من منظمة تتكون من مندوبين للحكومات المختلفة الذين يجلسون مع بعضهم (خاصة امام الكاميرات) أما فى الأمور الهامة والقرارات فإنه عادة ما يتم تقريرها فى دائرة ضيقة وخلف الأبواب المغلقة. والفرصة للشفافية والمشاركة امام الدول النامية غير متاحة ما لم تتوحد خلف متحدث يتحدث باسمها جميعا ويطالب بأن لا تتضمن الاتفاقية بنودا جديدة تعمق من تهميشها وترسيخ هيمنة الدول المتقدمة.

ومنذ انشاء منظمة التجارة العالمية وما صاحبها من وعود بانه من خلال حرية التجارة سوف تحقق للدول النامية بما فيها الدول الأقل نموا (LLDCS) تنمية ومكاسب ورفاهية أفضل إلا ان ذلك فى الواقع لم يتحقق منه شيء بل العكس هو ما حدث خاصة للدول الفقيرة فعلى الرغم من إنشاء هيئة دائمة للتجارة والتنمية (CTD) وهيئة أخرى تحتها للدول النامية الفقيرة والاستعدادات الدائمة لمناقشة مشاكل التجارة للدول الفقيرة والتى تم مناقشتها خلال دورة أورجواى وفى إجتماع سنغافورة عام ١٩٩٦ وما صاحبها من اجتماعات لكل من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة العالمى والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى لمناقشة كيفية التيسير على الدول الفقيرة للدخول إلى الاسواق العالمية إلا ان كل ذلك لم يسفر عن نتائج مفيدة لهذه المجموعة من الدول المكونة من ٤٨ دولة تضم ٥٧٠ مليون نسمة تمثل ١٢٪ من تعداد العالم بل أن الارقام تشير إلى تعميق تهميش تلك الدول فى التجارة العالمية حيث كانت صادراتها تمثل ٢٪ من جملة الصادرات العالمية فى أوائل التسعينات إنخفضت إلى ٠.٤٪ عام ١٩٩٥ وتشير التقارير الرسمية لمنظمة WTO إلى انه من المنتظر ما لم يتم مساعدة تلك الدول أن يستمر تعمق معدل تهميشها عالميا.

وهناك حقيقة لا يجب إغفالها وهى ان هذه الدول توجه صادراتها اساسا إلى دول المجموعة الأوروبية (٤٠٪) ثم إلى أمريكا وكندا (٢٠٪) ثم إلى اليابان (٦.١٪) فإذا علمنا ان الضرائب على صادراتها للدول الفقيرة (LLDCS)هى فى حدود ١.٨٪ الآن فإننا يجب الا نتفائل بشأن تحسن أوضاع تلك الدول فى الدخول إلى أسواق الدول الصناعية.

وباستثناء بعض دول النمو الآسيوية وبعض دول أوروبا الشرقية القريبة من الاتحاد الأوروبى فإن باقى الدول النامية بنتظر ان يستمر تعميق تهميشها فى التجارة، بل انه مع محاولة تعميق العولة لتشمل مجالات أخرى كضمانات حرية الإستثمارات وضمان المنافسة فى تنفيذ المشروعات العامة اى التى تقيمها الحكومة من خلال الاتفاق العام وغيرها من الموضوعات التى تحاول الدول المتقدمة إدراجها فى منظمة التجارة العالمية فإن منظمة التجارة العالمية سوف تشكل معوقا أمام التنمية فى الدول النامية وتهديدا خطيرا لتقدمها واستقلال قراراتها الاقتصادية والسياسية.

د. جلال الملاح
قسم الاقتصاد الزراعي - جامعة الاسكندرية



المصدر : الحــــــوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢٨

الرابحون.. والخاسرون.. في اتفاقية التجارة العامة

الاتحاد الاوروبي يربح ٨٠ مليار دولار من اتفاقية «غات»

تعرضت البيئة التجارية العالمية لمتغيرات جذرية خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية حيث تزايدت الحواجز والقيود الجمركية بصورة انتقامية كادت ان تؤدي الى حرب تجارية شاملة.. مما استدعى ضرورة التوصل الى مدخل جديد لتحرير التجارة الدولية.. فتبنت الولايات المتحدة الامريكية فكرة الوصول الى اتفاقية شاملة بشأن السياسة التجارية والتي تم التوقيع عليها رسميا في عام ١٩٤٧ من جانب ٢٣ دولة فيما يعرف بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة «الغات» والتي انضمت مصر اليها في عام ١٩٧٠.

تلك المقدمة التاريخية جاءت في بداية دراسة اقتصادية مهمة لقطاع البحوث بالبنوك الاهلي المصري عن اتفاقية الغات وآثارها على مصر.

وتطرقت الدراسة الى تطور الاحداث بعد ذلك مشيرة الى جولة اوراغواي قائلة بان تلك الجولة تعد الجولة الثامنة في اطار اتفاقية الغات حيث بدأت رسميا فى سبتمبر (ايلول) ١٩٨٦. وقد تعرضت تلك الجولة لصعوبات كثيرة مما ادى الى استمرار محادثاتهما لمدة ٧ سنوات فقد انتهت من ١٥ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٩٣ حين قامت الدول الاعضاء من الاتفاقية والبالغ عددها في ذلك الوقت ١١٧ دولة باقرار جولة اورغواي والتوقيع بالاحرف الاولى مع الاتفاق على التوقيع النهائي عليها في ابريل (نيسان) ١٩٩٤ في المغرب.

وبعد توقيع اتفاقية جولة اوروغواي تم انشاء منظمة التجارة العالمية لتتولى تنفيذ نتائج جولة اورغواي ومراقبة الالتزام بالتخلي عن نظم الحماية الجمركية.

ولكن ما هي آثار اتفاقية غات على الدول المتقدمة والنامية؟

تشير الدراسة في هذا الصدد الى انه من المتوقع ان تؤدي الى زيادة الدخل العالمي بما يتراوح بين ٢١٢ و ٢٧٠ مليار دولار سنويا حتى عام ٢٠٠٢ يؤول معظمها لصالح الدول المتقدمة.. وعلى سبيل المثال، تقدر مكاسب الاتحاد الاوروبي بواقع ٨٠ مليار دولار. وتعد الصين ثاني اكبر الاطراف التي ستحقق مكاسب خاصة من تحرير تجارة المنسوجات.

اما باقي دول شرق اسيا فسوف تستفيد من خلال تمكن صادراتها من النفاذ بدرجة اكبر للاسواق. وبالنسبة لليابان والولايات المتحدة الاميركية فسوف تستفيدان من فتح الاسواق الخارجية امام صادراتها واصلاح التبادل التجاري في مجال السلع الزراعية.

اما الخاسرون فانهم يتمثلون - على الاقل في الاجل القصير - في الدول الفقيرة التي تعد مستوردا صافيا للغذاء والتي ستضطر لرفع اسعار اعلى لوارداتها الغذائية في الاسواق العالمية. وتلك الدول تتركز اساسا في افريقيا. ولكن على المدى الطويل يمكن ان تستفيد تلك الدول من تحرير التجارة العالمية حيث ان ارتفاع اسعار الغذاء سوف يؤدي الى ارتفاع دخول المزارعين، ولا يمكن ان تستفيد من اثر الانتعاش الاقتصادي العالمي في زيادة الطلب على صادراتها الزراعية.

وتضيف دراسة البنك الاهلي قائلة انه على الرغم من ان الاتفاق على تحرير التجارة العالمية قد سمح للدول النامية بالعمل على تكييف اوضاعها واعطائها مهلة لذلك، الا انها بلا شك سوف تتاثر في مجال تحرير التجارة السلعية من تدهور شروط التبادل التجاري لغير صالحها وصعوبة النفاذ للاسواق الدولية وارتفاع قيمة وارداتها الغذائية وانخفاض حصتها من الصادرات العالمية خصوصا من بعض السلع مثل المنسوجات والملابس.

وبالانتقال الى جبهة التجارة الدولية في مجال الخدمات سوف نجد الانعكاس ذاته مع تعاظم النتائج السلبية التي يمكن ان تترتب بالنسبة لتحرير التجارة الدولية للخدمات على صعيد الدول النامية. وهنا لا بد ان يطرح التساؤل حول كيفية صمود الدول النامية لغزو تجارة الخدمات من معلومات وتكنولوجيا، اضافة الى خدمات مصرفية واستشارية وقطاع التأمين.

وفيما يخص مصر وآثار اتفاقية غات على الاقتصاد المصري، فقد اشارت دراسة البنك الاهلي الى انه يمكن بلورة اهم الآثار فيما يلي:



المصدر : الحـــــوادث
التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من المنتظر ان يؤدي تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية وانفتاح الاسواق عامة الى زيادة الصادرات المصرية شريطة ان تتمتع هذه الصادرات بدرجة عالية من الجودة والقدرة على المناقشة.

قد يؤدي تخفيض القيود التجارية الى بعض السلبيات بالنسبة للدول النامية ومن بينها مصر. ومن اهمها تعرض الصناعة الوطنية - خصوصا الناشئة - للمنافسة الحادة من جانب الدول المتقدمة والدول الاسيوية الصاعدة.

وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى ان الاتفاقية تعطي الدول النامية بما فيها مصر الحق في حماية صناعتها، ومن ثم يتطلب الامر الوعي الكامل بما تتضمنه من احكام وتطويعها لخدمة صناعاتها الوطنية.

تزايد كلفة واردات مصر من الغذاء في الاجل القصير نتيجة ما اقرته اتفاقية غات من الغاء الدعم على السلع الزراعية. الا ان ارتفاع الاسعار الزراعية في الاجل الطويل - نتيجة الغاء الدعم - من شانه زيادة فرص التوسع في الانتاج الزراعي.

تتضمن احكام اتفاقية غات، فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية، آثارا ايجابية واخرى سلبية بالنسبة لمصر حيث انها سوف تستفيد من حماية حقوق المؤلف واصحاب الفكر نظرا لان لها نشاطا كبيرا في سوق الكتاب والافلام وشرائط الكاسيت في الدول العربية ودول المهجر. وكذلك فانه من المتوقع ان يترتب على حماية حقوق الملكية الفكرية ارتفاع تكلفة الانتاج بسبب ارتفاع تكاليف نقل التكنولوجيا.

يؤدي تحرير التجارة في الخدمات في اطار اتفاقية غات الى تعرض قطاعات الخدمات المحلية لقدر عال من المنافسة، الامر الذي قد يؤدي الى آثار سلبية ما لم يتم اتخاذ خطوات جادة لاصلاح واعادة هيكلة هذه القطاعات وتدعيم المزايا النسبية لمصر خصوصا وان الخدمات تشكل جانبا لا يستهان به في هيكل الاقتصاد المصري.

ان اجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة التي تناولتها اتفاقية غات تحظر الشروط التالية:

● شرط المكون المحلي او شرط استخدام المستثمر الاجنبي لنسبة محددة من المكون المحلي من المنتج النهائي.

● شرط احداث توازن بين صادرات المستثمر الاجنبي ووارداته.

ك شرط بيع نسبة معينة من الانتاج في السوق المحلية.

● شرط الربط بين النقد الاجنبي الذي يتاح للاستيراد والنقد الاجنبي العائد من التصدير.

وفي هذا الصدد فانه قد يكون لذلك اثر سلبي كبير اذ ان اتفاقية غات منحت نفسها سلطة ايقاف مفعول التشريعات الوطنية وقوانين الاستثمار التي تتعارض معها، مما يمس جانبا مهما من استراتيجيات الدول النامية للحاق بركب التصنيع. وقد يكون لذلك تاثير سلبي على تشجيع اقامة صناعات جديدة وخصوصا تلك الصناعات القائمة على التجميع والتي تلعب دورا مهما في خلق صناعات صغيرة مكملة لها.

وفي النهاية تؤكد الدراسة الاقتصادية التي اعدها قطاع البحوث بالبنك الاهلي المصري انه ينبغي الاشارة الى ان المسالة لا تتعلق بقبول قواعد غات او التخلي عنها بعد ان اصبح الاقتصاد الدولي يقوم على اعمدة ثلاثة هي:

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.. هذه المنظمات الثلاث تقوم بصياغة البيئة الاقتصادية الدولية في اطار اتجاه متزايد نحو العولمة وادماج الاقتصاديات القطرية من منظومة الاقتصاد العالمي، مما يتطلب جهدا متزايدا من الحكومة ورجال الاعمال في سبيل السعي الى جعل آليات الاداء الاقتصادي سواء على المستوى الكلي (السياسات الاقتصادية العامة) او على المستوى الجزئي (المشروعات) تنسجم مع آليات التحرر الاقتصادي وآليات السوق.■

«الحوادث» - مكتب القاهرة

اتحاد غرف التجارة والصناعة لمجموعة الـ١٥ يحذر

مؤامرات أوروبية وأمريكية على «صناعة الدواء» فى مصر

حذر اتحاد الغرف التجارية والصناعية لدول مجموعة الـ ١٥ من خطورة التحديات الكبرى التى تواجه المجتمعات النامية : الأمر الذى يتطلب معه تحقيق قدر من التكافؤ بين دول الجنوب ودول الشمال.

وقال محمد فريد خميس سكرتير عام اتحاد غرف مجموعة الـ ١٥ ورئيس لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشورى المصرى إن القوى الصناعية الكبرى تسيطر على اكثر من نصف الناتج القومى العالمى واكثر من نصف الصادرات العالمية مشيراً إلى ان دراسة أجراها اتحاد غرف الصناعة والتجارة بدول المجموعة حول مصالح الدول النامية فى ظل المتغيرات الدولية تحذر من عمليات

محمد فريد خميس

إجبار الدول النامية على التنازل الطوعى عن فترات السماح المقررة لها لتطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية دون أدنى مراعاة لمصالحها القومية المتمثلة فى صناعات معظمها مازال فى مرحلة التكوين مشيرا إلى أن مصر والهند والعديد من الدول النامية تتعرض لضغوط شديدة للتنازل عن فترات السماح المقررة لها فيما يختص بصناعة الدواء فى هذه البلدان.

وأوضح أن ما تتعرض له الدول النامية من مشاكل يؤكد أن كل الالتزامات الواردة فى اتفاقية منظمة التجارة العالمية «الجات» لم يكن سوى حبر على ورق، وأن العديد من الدول النامية التى كان مفروضا أن تلقى دعما خلال الفترة الانتقالية لتطبيق هذه الاتفاقيات قد تعرض لقضايا دعم وإغراق وتتعمد الدول المتقدمة فرض رسوم تعويضية على صادرات الدول النامية للسوق الأوروبى والأمريكى.



المصدر : الأحــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/٩/١

الشراكة بين الأسد والأرنب

امريكا هذه الدولة العجيبة التكوين كانت المحرك الأول لاتفاقية الجات (اتفاقية التعريفة والتجارة الدولية وخليفتها منظمة التجارة الدولية WTO) حتي ينعم العالم كله بتجارة حرة لا تقف امامها حدود أو قيود من خلال منظمة عالمية تتساوى امامها جميع الدول. ولأن امريكا ومعها الدول الغنية السبع ومن وراءهم عالم دول الشمال الغنية تحقق شراكة الأسد والأرنب الا ان هذا لا يكفى اليهودى الامريكي او المسيحى المعمدانى لذا بدأ يبحث عن السبل التي تعطيها الحق فى خنق الأرنب المسكين وبطريق شرعى ولقد وجدت ضالتها فى قضية حقوق الانسان والزعم برعايتها ثم البيئة، والمدهش ان الدولة التى ابادت شعب امريكا الأصلى من الهنود والذى خطف الافارقة ليستعبدهم فى ارضه باكثر من مائة مليون افريقى ضحية عبر قرن من الزمان والذى ساهم فى ابادة الآسيويين فى هيروشيما دون اعتذار والذى شارك فى حروب استعمارية فاجرة هو



رجب هلال حميدة
نائب رئيس حزب الأحرار
وعضو مجلس الشعب

الآن- نفاقا ورياء- الذى يدعى المفهوم السياسى للحضارة الغربية فى الحفاظ على حقوق الانسان.

لكن سجل امريكا البيئى يؤكد انها اكبر ملوث للبيئة فى العالم. أن حضارة الرفاهة.. حضارة الاشياء الامريكية هى التى تصدر ثانى اكسيد الكربون وغاز الميثان إلى السماء. ومع ذلك تركب السياسة الامريكية حصان طراودة الجديد وتربط مساعداتها ومواقفها الميكيافيلية السياسية بالمعونة. انها الحضارة التى جلبت يهود العالم للتمركز فى الشرق ليقتلوا العرب فى الوقت الذى يحصلون هم على ناتج ثروة الركاز فى ارض العرب والمعروف ان ما يستفيد منه العرب فى مجال البترول يصل فى المتوسط إلى ١٨٪ من قيمة الناتج وتحصل امريكا واوروبا والدول الصناعية الكبرى على ٨٢٪ من خير العرب الذين يريدون ابادتهم من على الأرض. ومع ذلك فاننا نسمع كل يوم عن فضيحة من فضائح امريكا ضد العرب. امريكا مثلا مكنت اسرائيل من صاروخ جديد يسمى الصاروخ التركى لاستخدامه فى حربها ضد المقاومة فى الجنوب بلبنان- الصاروخ يترصد قواعد المقاومة والرجال حتى يقضى عليهم. يحدث هذا وهى التى تمنع صواريخ ستيجنر من دخول لبنان وتصرخ اذا دخل سوريا احد صواريخ اسكود وتجارب كوريا الشمالية التى تسهم فى مشروعات الصواريخ العربية سواء بالبيع او تكنولوجيا التصنيع وتقدم الآن لها الرشاوى حتى لا تستكمل اجراء تصنيع قنبلتها النووية وتدمر احدى الغواصات النووية أمام الساحل الكورى الجنوبى لتجهض مشروع انتاج مثل هذا النوع الرخيص والصغير من الغواصات وامريكا التى تستعمل بلدان الارانب فى دفن النفايات السامة. بل إن اخر ما فعلته انها القت بهذه النفايات السامة فى البحر المتوسط من خلال شركات اسرائيلية. ثم عادت تتزعم الحملة الدولية لحماية البيئة برغم تهريب الاف الاطنان من المواد القاتلة إلى اراضى افريقيا ومحيطاتها وامريكا تدخل إلى حد استخدام السلاح ضد الدول التى تحقق تقدما اقتصاديا وتلعب فى ملعبها فاذا بالنمور الآسيوية واليابان يتحولون فجاة الى ازمات اقتصادية حتى ان امريكا اصبحت قادرة على التلاعب باتفاقيات حرية التجارة والاجراءات الحمائية الخضراء واذا كانت المادة ٢٠ من اتفاقية الجات تنص على حق استثناء القواعد العامة للاتفاقية لعدة اسباب من بينها حماية البيئة والانسان فانها تنص على التحفظ عند استخدام هذا الحق بما لا يعطل حرية التجارة ولا يخلق مميزات تفاضلية. والمقصود ان تصبح أنظمة الجودة البيئية هى الاسلحة التى ترفض صناعات الدول النامية للحد من التلوث والفاقد بل تمتد الى استهلاك الطاقة والمياه والمواد الخام كسلاح يضع عبئا كبيرا على الدول النامية. والتوسع فى العنوة البيئية يعطى الفرصة لحصول منتجات أوروبا وامريكا فقط على شهادة الايزو ١٤٠٠٠.

وهكذا تصر الحضارة الغربية على مفهوم المصالح الخاصة فقط ومراعاتها فى نفاق واضح وتدعى باسم التقدم الحضارى حقها فى ادارة دفة النظم الاقتصادية لصالحها فقط مع عدم الدفاع عن مصالح الدول الأخرى.



لمواجهة المنافسة العالمية

دعم صناعة الدواء وفتح أسواق جديدة لصادرات مصر

كتب . فاروق عبدالمجيد :

تقرر رفع نسبة الاكتفاء الذاتى من الأدوية المنتجة محليا إلى ٩٥٪ من الاحتياجات بدلا من ٩٣٪، صرح بذلك الدكتور إسماعيل سلام وزير الصحة والسكان.

د. اسماعيل سلام

وأكد الوزير مساندة وتدعيم الدولة للصناعة الدوائية لتصبح قادرة عند التطبيق الكامل لاتفاقية «الجات» وعلى المنافسة ويتم ذلك فى إطار احترام وزارة الصحة لتعهداتها والتزاماتها واحترام الدولة لكل بنود اتفاقية منظمة التجارة الدولية.

وأشار إلى تشجيع الدولة لتصنيع الأدوية المستوردة محليا بشرط ان تكون ذات جودة عالية وعلى نفس المستوى العالمى.

وأضاف الوزير أن صناعة الدواء فى مصر قادرة على المنافسة العالمية وحمت المواطن المصرى سنوات طويلة من اى ازمات دوائية عالمية وأن القطاع الدوائى ينتج سنويا أدوية تصل قيمتها إلى ٣ مليارات جنيه إذا تم استيرادها من الخارج لوصلت القيمة إلى ١٤ مليارا ومن هنا تأتى اهمية هذا القطاع فى دعم الاقتصاد القومى وتلبية احتياجات المواطنين من الأدوية. وأكد ان خطة الوزارة تعتبر السياسة الدوائية للبلاد جزءا من السياسة الصحية لضمان توافر الدواء لغير القادرين. وفتح أسواق جديدة لتصدير الدواء المصرى والاتجاه إلى الدول الافريقية حيث يلاقى اقبالا من هذه الدول.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢/ ٩ /١٩٩٨

ركزت عليه ندوة علمية:

تعاون مختلف الأجهزة لتحقيق انطلاقة فى صناعة الدواء

بدات امس بالقاهرة اعمال ندوة مجالات العمل لتحقيق انطلاقة فى صناعة الدواء المصرية والتى نظمها اتحاد الصناعات المصرية بالتعاون مع الصندوق الاجتماعى للتنمية وشركة مصر للمعلومات والتكنولوجيا لمدة يوم واحد بفندق شبرد وذلك فى اطار سلسلة الندوات التى يتم تنظيمها بهدف التعريف باثر اتفاقية التجارة العالمية المرتبطة بالملكية الفكرية «التريس» على صناعة الدواء فى مصر.

شهد الندوة التى عقدت تحت رعاية الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال العام كبار المسئولين عن صناعة الدواء فى مصر ومؤسسات العلم والتكنولوجيا واساتذة كليات الصيدلة بالجامعات المصرية وعدد من العلماء والباحثين بالمراكز ومعاهد البحوث المتخصصة وعلماء مصر من المغتربين فى الخارج.

ورأست الندوة الدكتورة فينيس كامل جودة وزيرة الدولة للبحث العلمى السابقة ورئيسة شركة مصر للمعلومات والتكنولوجيا.

واكد الدكتور زكريا جاد نقيب الصيادلة فى الكلمة التى القاها فى افتتاح الندوة أهمية الاهتمام بدراسة اثر اتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية «التريس» على صناعة الدواء المصرى خاصة انه يتم تصنيعه من خلال تركيبات معروفة ويباع تحت اسماء محلية والاتفاقية تمنع ذلك مما يهدد الشركات المحلية.

ثم القت الدكتورة فينيس كامل جودة رئيسة الندوة كلمة اشارت فيها الى ان هذه الندوة هى اللقاء الثانى هذا العام والمرتبط بمناقشة آثار اتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية مشيرة الى ان ندوة اليوم تستهدف وضع رؤية متكاملة لمستقبل هذه الصناعة وقالت انه فى عام ٢٠٠٤ تنتهى الفترة الانتقالية التى نصت عليها اتفاقية التريس مشيرة الى ان مصر قررت الاستفادة بكامل طولها وبعد ذلك يبدأ تطبيق الاتفاقية بكل احكامها.

واكد الدكتور عبد المنعم سعودى رئيس اتحاد الصناعات المصرية فى كلمته ان مصر شهدت خلال السنوات القليلة الماضية عديدا من اللقاءات التى عنى اكثرها بمجال الدواء مؤكدا اهمية ان يعمل الجميع على الارتقاء بهذه الصناعة استعدادا لمواجهة التحديات التى يفرضها تطبيق الاتفاقية بالكامل بعد مرور الفترة الانتقالية

في ندوة ساخنة عن صناعة الدواء

نقيب الصيادلة يتهم الحكومة بإهمال البحث العلمي

٤٥ مصنعا مهددة بالإغلاق بعد تطبيق اتفاقية «التربس»

كتب ـ مصطفى عبيد:

اتهم الدكتور زكريا جاد نقيب الصيادلة الحكومة المصرية بعدم العناية والاهتمام بالبحث العلمي وتقديم الدعم المالي المستحق. وقال خلال ندوة امس عن صناعة الدواء في مصر ان الدولة تصرف اموالا طائلة على المهرجانات ولا تقدم اى دعم للبحث العلمي في مجال الصناعات الدوائية.

واشار إلى ان اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المعروفة باسم «تربس» تسبب رعبا لشركات الدواء المصرية البالغ عددها ٤٥ شركة والتي تعيد تصنيع التركيبات المعروفة تحت اسماء محلية حيث تمنع الاتفاقية ذلك مما يهدد الشركات المحلية بالتوقف تماما.

واوضح نقيب الصيادلة ان شركات الدواء المصرية تخصص نسبة ضعيفة جدا للابحاث العلمية لا تتعدى مرتبات الباحثين.

واشار إلى ان الشركات الدوائية بالخارج لا تعمل في الدواء بصفة عامة ولكن تتخصص كل شركة في نوع معين من الدواء مما يحقق لها التفوق وضرب مثلا بابتكار عقار الفياجرا والذي حقق ٢ مليار دولار ارباحا خلال اسبوعين.

واكد الدكتور عزيز الهنداري ممثل الصندوق الاجتماعي وجود خطر كبير على الصناعات الدوائية المحلية بعد تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية «Tribesà» سنة ٢٠٠٥.

واشار إلى ان الاستعداد لهذه المرحلة لم يلق الاستعداد اللازم الذي يسمح بانتاج ادوية مصرية المنشأ والصنع.

وقال ان تصنيع دواء جديد يتكلف ما يزيد على مليار دولار ومصر لا تستطيع المنافسة في ذلك المجال. ودعا إلى توحيد الشركات المصرية لتحقيق طاقة اكبر في صناعة الدواء وضرب مثلا لذلك بتوحيد ١٤ شركة دواء في سويسرا في شركة واحدة تفوقت وصارت الثانية في العالم في مجال ابتكار وتصنيع الادوية.

من ناحية اخرى اوضح عز الدين شوكت مدير العلاقات الحكومية باتحاد الصناعات ان الاتحاد يعقد اتصالات مكثفة مع المؤسسات والمنظمات المتخصصة في الصناعات الدقيقة مثل يونيستار لتحقيق نوع من التوافق بين التشريعات الدولية مثل «تريبس» وبين الصناعات المحلية المختلفة وعلى راسها صناعة الدواء. وقال انه بحلول عام ٢٠٠٥ سنكون في موقف صعب للغاية اذا لم يتم التوافق المطلوب والتنمية المستهدفة لصناعة الدواء المصري.

كما ناقشت الندوة التي راستها الدكتورة فينيس كامل وزيرة البحث العلمي السابقة خلال جلساتها الخامات الدوائية وتطبيقات التكنولوجيا الحيوية والكيماويات الوسيطة وتصنيعها.



المصدر : الأهـــرام المسائى

التاريخ : ٢٤/٦/١٩٩٨

تناقشها ندوة مهمة الاسبوع القادم

صادرات دول البحر المتوسط بين «كماشة» الجات

لن تتوقف الدراسات والاجتماعات والمناقشات حول اتفاقية الجات والتاثيرات المتوقعة على الدول النامية ـ ومن بينها مصر، حيث من المقرر ان تبدأ ندوة مهمة حول هذه القضية خلال الاسبوع القادم بالقاهرة، يشارك فيها العديد من الدول العربية من بينها مصر والجزائر والمغرب وليبيا وتركيا وسوريا ولبنان وتونس والاردن وفلسطين.

وحسبما جاءت تصريحات المهندس سليمان رضا وزير الصناعة والثروة المعدنية فان الندوة تنظمها وزارته بالتعاون مع البنك الاسلامي للتنمية وتركز حول الاتفاقية العامة لمنظمة التجارة العالمية بوجه عام واتفاقية العوائق الفنية علي التجارة بصفة خاصة واثارها على تجارة الدول النامية.

اشار الوزير ايضا الى انه سيتم خلال الندوة التى تبدأ يوم الثلاثاء القادم وتستمر ٣ ايام ـ بحث دور المواصفات القياسية فى تنمية التجارة والمواصفات وتقييم المطابقة واثارها على تنمية الصادرات، مشيرا الى انه سيتم كذلك استعراض خبرات بعض دول البحر الابيض المتوسط مثل مصر وتركيا والمغرب وتونس، ومدى تاثير العوائق الفنية باتفاقية التجارة على صادراتها.

وقال الوزير ان الاتفاقية اعطت الحق للدول فى اتباع المواصفات والمقاييس التى تراها ضرورية لحماية الانسان والحيوان والنبات والبيئة او لارضاء الانماط الاستهلاكية ورغبات المستهلكين الا انه تؤكد استخدام المعايير والمواصفات الاولية كلما كان ذلك ممكنا.

والسؤال الذى نضعه على مائدة المشاركين فى هذه الندوة المهمة هو: هل ستبدأ حوارات ومناقشات هذه الندوة من حيث انتهت المؤتمرات والندوات والدراسات السابقة ام ستدور فى حلقة مفرغة وتكون مجرد شعارات وندوات علي الموائد فقط؟

صلاح زلط



مصر تتلقى صورة من الترشيح للمدير الجديد لمنظمة التجارة العالمية

كتبت ـ ايناس نور:

قدم سفير تايلاند بالقاهرة صورة من ترشيح بلاده لنائب رئيس وزرائها ووزير التجارة سوپاتش بانيت باكت لمنصب مدير منظمة التجارة العالمية ـ للسفير ناجى الغطريفى مساعد وزير الخارجية للشئون الاسيوية الذى صرح عقب استقباله للسفير التايلاندى بأن ترشيح تايلاند لمسئولها لتولى هذا المنصب جاء بعد انتهاء فترة عمل مديرها الحالى ـ الايطالى ـ فى نهاية العام الحالى.

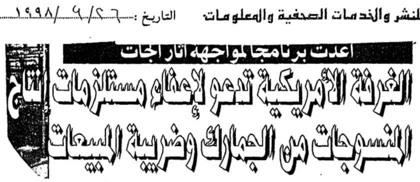
وقال انه بالاضافة إلى تايلاند هناك مرشحون من كل من كندا ونيوزيلندا والمغرب، وفى ضوء كون المديرين السابق والحالى من الدول الغربية المتقدمة فان وجهة النظر السائدة حاليا هى أنه قد أن الاوان لان يكون المدير القادم من احدى الدول النامية التى اظهرت احتراما لمبادئ المنظمة والقدرة على الالتزام بها، وايضا ان يكون بوسعها ان تدفع المنظمة إلى الاخذ بعين الاعتبار احتياجات الدول النامية فى الاعتبار فيما تتخذه من قرارات.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٦/٩/١٩٩٨



4 معايير أساسية تتضمنها الدراسة لتهيئة صناعة المنسوجات لمواجهة المنافسة الأجنبية

□ كتب ـ خالد سيف الدين:

اكدت دراسة للغرفة التجارية الامريكية على اهمية اتخاذ برنامج متكامل لتهيئة صناعة النسيج لمواجهة الاثار المترتبة على اتفاقية الجات.

ويعتمد البرنامج المقترح على 4 معايير اساسية وهى التركيز على وحدات الانتاج صغيرة ومتوسطة ومطالبة وزارة المالية باعفاء المنتجات من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات منع استيراد المخزون القديم من المنسوجات وبرنامج تدريبى للعاملين.

اشارت الدراسة التى اجريت للتعرف على أثر الجات على قطاع صناعة النسيج المصرى إلى أن المشكلات الحقيقية التى يواجهها القطاع إنما هى عقبات داخلية وليست فى المخاوف من المنافسة الاجنبية وتحرير التجارة.

واوضحت أن صادرات مصر من النسيج أقل بكثير من الحصص المحددة لها من قبل الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة وبالتالى فان التخوف مما تفرضه الجات وحرية التجارة من تحديد للحصص أمر غير واقعى فيجب على القطاع حل مشكلاته الداخلية أولا للتهيؤ للمشاكل التى تفرضها الاتفاقية.

وأوصت بالبدء بحل مشاكل شركات القطاع العام للملابس والمنسوجات والتى عانت من خسائر مالية ضخمة فيجب أن تمد الحكومة يد العون لهذه الشركات عن طريق الخصخصة وتصفية الخاسر منها كذلك نادت الدراسة بتحديث قطاع الغزل والنسيج والاستعانة بقدرات إدارية كفؤ قادرة على إدارة الشركات فى المرحلة الحالية.

وأوصت بادخال عدة تعديلات فى مراحل الانتاج المختلفة وذلك لمواجهة التحديات التى يوجدها التقدم التكنولوجى العالمى ونظام تحرير التجارة.

ففى قطاع الغزل يجب أن تبدأ الشركات فى ضغط تكاليف الانتاج عن طريق تخصيص حجم الفاقد من القطن ويجب أن تترك لهم حرية اختيار اسلوب المدخلات الاكثر وفرا كما يجب السماح لهم باستيراد القطن المستخدم فى انتاج الغزل القطنى كذلك يتعين على المنتجين الاستعانة بالمساعدات الفنية من الخبراء الاجانب من أوروبا والولايات المتحدة.

أما قطاع النسيج فمن الممكن زيادة القيمة المضافة له من خلال تطوير صناعة الصباغة والطباعة والتى ثبت أنهما من العيوب الاساسية فى الصناعة النسيج المصرى فى قطاع الاقمشة والملابس الجاهزة فبرغم تحقيق القطاع الخاص لنجاح كبير ينعكس على نوعية وحجم الانتاج والصادرات فان هذه الصناعة لن تحقق ازدهارا حقيقيا إلا إذا كان للقطاع الخاص الحرية لاستيراد مستلزمات الانتاج او الاستعاضة عن ذلك بمنتجات محلية الصنع مرتفعة الجودة ومنخفضة السعر.

واضافت أنه فى ضوء المنافسة الشديدة التى ستواجهها صادرات المنسوجات المصرية إلى الحد الذى قد يفقدها حصصها السوقية الحالية، فانه من المهم أن تبذل الجهات المختصة جهودها بدخول اسواق جديدة لا تملك فيها حاليا أى حصص مثل الدول الافريقية وأوروبا الشرقية كذلك فان التعاون مع الدول العربية اصبح أمرا حتميا فتحرير التجارة فى المنطقة سيسفر عن منطقة تجارة حرة تجتذب المزيد من المستثمرين الاجانب والعرب.

واوضحت الدراسة أن صناعة الملابس والمنسوجات المحلية لن تضار إذا ما تمسكت الحكومة بحقوقها تبعا لاتفاقية اورجواى واستخدمت الفترة الانتقالية أو تبنت اجراءات لمواجهة الاغراق فى محاولة لحماية صناعتها المحلية من زيادة حجم الواردات أو السلع المهربة.

وقد يتحقق ذلك بالرقابة على

المنافذ الجمركية ولكن يتعين على المنتجين المحليين التركيز على تحسين كفاءاتهم وتنويع انتاجهم عن طريق عمل مسح لمتطلبات السوق كذلك فان السعى وراء الحصول على شهادة الايزو يعد عاملا مهما للإرتقاء بالصناعة وذلك على الرغم من صعوبة تحقيق ذلك لافتقار الصناعة فى الوقت الحالى للمعايير اللازمة للحصول على الايزو ويرجع ذلك إلى اعتماد صناعة الغزل والنسيج فى مصر لفترة طويلة على التصدير لدول الكتلة الشرقية والتى كانت تهتم بكم الصادرات وليس جودتها.

ونادت بتعديل اساليب الانتاج بحيث يمكن الاستفادة من وفورات الحجم فى الانتاج على نطاق واسع فضلا عن طريق الاستعانة بتكنولوجيا حديثة فى المعدات وتحسين انواع الكيماويات والصبغات كذلك القت الدراسة بالضوء على أهمية اجراء دراسات للسوق واحتياجاته أما مشكلة التهريب فيمكن التصدى لها من خلال تضييق الرقابة على المنافذ الجمركية والاستعانة بها بموظفين لهم خبرة لاختبار نوعية الاقمشة الداخلة إلى الاسواق.

وقد اقترحت برنامجا متكاملا لتهيئة الصناعة لمواجهة خطر المنافسة القادم ويعتمد البرنامج على تبنى خطة لمدة اربع سنوات لتعديل اوضاع صناعة المنسوجات مع التركيز على وحدات الانتاج صغيرة ومتوسطة الحجم.

العنصر الثانى فى البرنامج هو أن تنظر وزارة المالية فى الاقتراحات الخاصة باعفاء المنتجات الاستثمارية من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات بما فى ذلك مستلزمات الانتاج التى لا يوجد لها مثيل محلى.

ويعتمد البرنامج على العنصر الثالث وهو وضع تشريعات جديدة خاصة بالواردات تمنع استيراد المخزون القديم من المنسوجات أو بقايا المواسم التى تباع باسعار اقل من التكلفة ولتحقيق ذلك نادت الدراسة باقامة جهة اشرافية متخصصة فى التشريعات الخاصة بالاستيراد.

أما العامل البشرى فكان العنصر الرابع والاخير فى البرنامج المقترح حيث طالبت الدراسة بوضع برنامج تدريبى للموظفين الذين سيتولون اختبار الاقمشة المستوردة وركزت الدراسة على أهمية اهتمام السلطات بوضع اطار قانونى ومالى وإدارى ثابت ومستقر لتعمل الصناعة من خلاله واشارت إلى أن الاصلاح سيبدأ برفع القيود المالية المفروضة على شركات الغزل والنسيج فى صورة ضرائب أو رسوم محصلة على المعدات أو الماء والكهرباء المستخدمة فى الانتاج.

واوضحت أنه يمكن زيادة الكفاءة المالية لقطاع الغزل والنسيج من خلال تصريف المخزون المتراكم وتحصيل الديون على العملاء والتخلص من الاصول غير المستخدمة وضغط حجم القروض فضلا عن خفض اسعار الفائدة المدفوعة على القروض البنكية.

أوصت الدراسة بتبنى سياسة رشيدة تتعلق بانتاج القطن فبينما بدأ برنامج الاصلاح الاقتصادى منذ حوالى عشر سنوات قررت الحكومة تحرير تجارة القطن للمرة الاولى خلال العام الحالى ليتم بيع القطن المصرى للموسم الحالى بالاسعار العالمية مما يعنى التخلى عن السعر الذى حددته الحكومة منذ 1995 والذى كان يبلغ 500 جنيه للقنطار.

وتهدف السياسة الجديدة إلى تشجيع القطاع الخاص على المشاركة فى تجارة القطن فى محاولة لانعاش سوق القطن وتخفيض حجم المخزون.

وزير الصناعة:
أوروبا تستغل «الجات» في عرقلة صادراتنا

أكد المهندس سليمان رضا وزير الصناعة والثروة المعدنية ان الدول الاوروبية بدأت فى وضع العراقيل أمام الصادرات المصرية مستغلة النصوص التى سمحت بها اتفاقية الجات فى مجال مكافحة الاغراق والمواصفات القياسية.

وقال الوزير فى الكلمة التى القاها نيابة عنه حمدى سند وكيل الوزارة للتعاون الدولى أمس فى ندوة «العوائق الفنية وأثرها على صادرات دول البحر المتوسط» إن القيود على صادراتنا قد ازدادت ونحن نرفضها باعتبارها تعسفا فى استخدام الحق ونعتبرها سياسات لحماية منتجات هذه البلدان.

وطالب الوزير بمراعاة مصالح الدول النامية عند اللجوء الى وضع المواصفات او تطبيقها وقيام الدول النامية بمواجهة النصوص التى تخفى السياسة الحمائية للدول الكبرى للحد من صادرات الدول النامية.

واوضح رضا ان القيود البيئية بدأت تواجه الصادرات المصرية فى مجال صحة الانسان والحيوان والنبات، مشيرا إلى ضرورة التوصل إلى قواعد جديدة تحد من المبالغة فى وضع وتطبيق المواصفات القياسية.

واشار وزير الصناعة إلى أن معرفة صناعتنا ومشروعاتنا بالمواصفات الدولية اصبحت عبئا على الصناعات التى تقوم بالتصدير للخارج بالاضافة إلى تكلفة الالتزام بهذه المواصفات.



المصدر : الأهرام المسائى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ / ٩ / ١٩٩٨

أكدها وزير الصناعة أمس

«الجات قادمة»... وزيادة معدلات التنمية والانتاج «هو الحل»

جاءت تصريحات المهندس سليمان رضا وزير الصناعة والثروة المعدنية لتؤكد ضرورة الاستعداد لمواجهة التحديات القادمة فيما يتعلق بمعدلات التنمية وتوسيع قاعدة الانتاج وتطويره بما يحقق رفاهية الشعوب المصرية والعربية.

وحدد الوزير هذه التحديات خلال الندوة العربية التى شهدتها القاهرة امس - وياتى فى مقدمتها انتشار التكتلات الاقتصادية ، والقواعد المتشعبة لنظام التجارة الدولى التى نشات من تحول الجات إلى منظمة التجارة العالمية.

واشار الوزير خلال تصريحاته عقب ندوة العوائق الفنية للتجارة واثارها على صادرات دول البحر الأبيض المتوسط إلى ان هذه التحديات تتضمن كذلك الاتفاقات التى عقدت او المفاوضات الجارية لعقد اتفاقات للمشاركة مع الاتحاد الاوروبى والتى تتضمن اقامة مناطق للتجارة الحرة بين دول البحر الأبيض المتوسط ودول الاتحاد الاوروبى وكذلك المبادرات الجارية لاقامة اشكال من التعاون الاقتصادى أو مناطق للتجارة فى إطار جامعة الدول العربية فى إطار جامعى او لعقد اتفاقات ثنائية.

واكد المهندس سليمان رضا ضرورة ان يصل المشاركون فى الندوة والتى تختتم اعمالها غدا بمشاركة تونس والجزائر والمغرب وليبيا وفلسطين وتركيا والأردن، ولبنان، ومصر - إلى حلول حقيقية لمواجهة الآثار المحتملة والمؤكدة على صادرات هذه الدول من جراء تطبيق اتفاقية الجات لانه بدون الاستعداد الحقيقى فإن الغرق هو الاحتمال الاوحد لهذه الآثار.

صلاح زلط

٠٠٠٠٠٣٠٠



سليمان رضا:

دول كبرى تتلاعب بنصوص الجات ضد الصادرات المصرية

اتهم المهندس سليمان رضا وزير الصناعة عددا من الدول الكبرى باصرارها على وضع العراقيل امام الصادرات المصرية فى استغلال واضح للحقوق والنصوص التى سمحت بها اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية، سواء كان ذلك فى مجال المواصفات الفنية او مكافحة الاغراق.

وقال ان المزيد من هذه القيود التى نشهدها الآن تعكس التعسف الواضح ضد مصر.

واشار امام ندوة عن العوائق الفنية امس الاول واثر ذلك على صادرات دول حوض البحر المتوسط الاعضاء فى البنك الاسلامى.. الى ان هناك ايضا قيودا متعددة تواجه الصادرات فى مجال البيئة والحيوان والنبات وصحة الانسان.

وشدد على حتمية العمل الجماعى للدول العربية والاسلامية من اجل ملاحقة ما يجرى والحصول على المعلومات حول المواصفات القياسية لسلسلة الايزو 9000 و 14 الفا حتى يتم الانتاج وفقا لها.

واكد الدكتور احمد جويلى وزير التجارة ان الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى تمارس عملها فى اطلاع المنتجين والمصدرين على اخر المستجدات فى مجال المعايير القياسية المطبقة فى الاسواق الخارجية.

تشارك فى الندوة تونس والجزائر وليبيا والمغرب وتركيا ولبنان والاردن ومصر.



تحرير الاستثمارات .. مأزق يواجه العرب بسبب الجات

كتب ـ عاطف عبدالله:

أثارت اتفاقية تحرير الاستثمار والتى تقدمت بها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) جدلا كبيرا بين أوساط المستثمرين والاقتصاديين خاصة مع اقتراب منظمة التجارة العالمية الى الوصول لاتفاق لتحرير التجارة فى الخدمات المالية بداية العام القادم ١٩٩٩.

وتعترض مجموعة من الدول النامية وعلى رأسها مصر، باكستان، الهند، تنزانيا وماليزيا على دور الدول الكبرى فى موضوع الاستثمار المتعلق بالتجارة وتدعو الى حصر النقاش فى اطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاستثمار «أونكتاد»

فى الوقت الذى يرى فيه مؤيدو هذه الاتفاقية أنها فى صالح الاستثمار الأجنبى والدول النامية ـ وذلك للحد من الافراط فى منح المزايا والاعفاءات ـ يرى بعض المعارضين ان هذه الاتفاقية اذا ماطبقت سيكون لها اثار سلبية على زيادة معدلات البطالة، وخفض معدل الاجور، والتأثير بالسلب على مقومات الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى ودور الدولة فى تحقيقه فضلا عن أنها تساوى بين المستثمرين الاجانب والمحليين

ويقول رئيس قسم المال والاستثمار بجامعة الدول العربية د. عبدالرحمن صبرى ان معظم الدول العربية بذلت خلال العقدين الماضيين جهودا كبيرة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

واضاف ان الاقرار ببعض بنود الاتفاقية ـ مثل حق الملكية وعدم التمييز بين المستثمرين، وتوسيع نطاق الاستفادة من برامج تخطيط القطاع العام، وتخويل الشركات متعددة الجنسيات حق المشاركة فى ادارة سياستها المحلية والخارجية ـ اقتضى إعادة النظر من جانب الدول النامية فى مفاهيم السيادة التى تمارسها هذه الدول. اذ أن المجتمع الدولى يستهدف استثمارا يتعدى الحدود الوطنية والسيادة الوطنية ويتعدى بناء قاعدة تكنولوجية أساسية.

ونوه د. صبرى الى ان كل هذا اقتضى من الدول النامية مراجعة القوانين التى تنظم عمل المحتكر الوحيد فى بعض القطاعات، ولذلك تأتى بنود الاتفاقية متعددة الأطراف للاستثمار بأن شروط الاستقرار الاقتصادى، ولتجعل مصير المجتمعات فى الدول النامية معلق فى يد الشركات الكبرى واستثماراتها.

وبمقتضى توقيع اتفاقية الجات عام ١٩٩٤ تم التوقيع على ملحق خاص بالقواعد المنظمة للاستثمار يعتبر فى حد ذاته اتفاقية دولية ترتب مسئولية على الدول التى انضمت الى منظمة التجارة الدولية».

واضاف: نظرا لان ملحق اتفاقية منظمة التجارة الدولية كان محدود النطاق حيث انه لم يكن ينظم الا الاستثمارات التى لها علاقة مباشرة بالتجارة الدولية، من هنا كانت محاولة احياء محاولة اصدار اتفاقية دولية تنظم معاملات الاستثمارات الاجنبية على وجه العموم لها ما يبررها.

وعن المخاوف المتعلقة بتطبيق الاتفاقية من انها تمس السيادة الوطنية أكد د. برهام ان الدول الذكية هى التى تستطيع جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية وان على الدول النامية ان تختار بين أمرين، إما القوقعة واستمرار الوضع التقنى المتخلف والذى قد يسمح للبعض من الاستفادة منه، وبين الانفتاح على العالم وجذب التكنولوجيا الحديثة.

وأشار الى ان القوانين العربية فيها من الناحية النظرية نصوص كثيرة تحمى المستثمر الاجنبى وتحصنه ضد التأميم والمصادرة والحجز الادارى، والمعاملة الوطنية للمستثمر الأجنبى، وأن الحديث عن «السيادة الوطنية» لايجب أن يتم بمعزل عن الاتجاه العالمى ومبادىء الحرية الاقتصادية



الجات .. والأبواب الخلفية

بدات الجات - منظمة التجارة العالمية - البحث عن ابواب خلفية لمحاولة وضع العراقيل امام عمليات التصدير من دول العالم الثالث الى الاسواق الاوروبية مستخدمة شماعة البيئة تارة وسلاح البيئة تارة اخرى واتجهت الى التركيز على الصناعات التى تتأثر بالنظم البيئية مثل صناعة الجلود ودباغتها، ومدى التزام هذه الصناعة بالنظم البيئية العالمية والمعايير البيئية المتعارف عليها. مثل اضافة الصبغات المسرطنة او اضافة المواد الممنوعة والمحظور استخدامها دوليا، بل وامتد هذا التعسف الى ضرورة معرفة الخامة التى تم بها تصنيع هذا المنتج وطريق التصنيع والطرق المختلفة الاخرى الى ان يرى المنتج النهائى السوق.

والغريب ان الجات اصبحت تسأل عن الطريق والضوابط المتبعة التى بها يتم الانتاج بحثا عن ثغرة قد تنجح فيها الجات لتعويق عملية التصدير كما تسعى جاهدة الى البحث عن سلوك واسلوب يمنع به دخول المنتج الاسواق العالمية حتى تبقى دول العالم الثالث محلك سر.

وعلمت ان الجات طلبت اكثر من هذا.. بالا يتم تشغيل احداث فى مثل هذه الصناعات لاخراج هذا المنتج وكذلك استفسروا عن حقوق العمال وكيف يحصلون عليها وماهى الخدمات الصحية والتأمينية التى تعطى لهم لكى ينتجوا !!

الحق اقول من يتابع هذه القرارات والقواعد التى سنتها الجات يتاكد ان القضية مخطط لها وان الشمال يسعى لتطوير وتنمية صناعاته على حساب الجنوب ضاربين بقوانين البيئة عرض الحائط ومؤكدين قدرتهم على وقف اى نمو تجارى واى انتاج صناعى وتعويق التصدير عماد اى صناعة..ولم يعد باقيا سوى اللجوء الى افراد المصانع لمعرفة هل هم متزوجون.. وهل هم يعولون ؟ !

ان الدول النامية. عليها ان تتعاون معا لمواجهة النظم الدولية الجديدة، وفى مصر سوف تتم مناقشة هذا الفكر الجديد مع وزارتى الخارجية والتموين، لايجاد مخرج للمنظومة الجاتية الجديدة، والتى يبدو فى ظاهرها رحمة بالبيئة، وفى باطنها العذاب كله.

●●●●●

قالوا : الدول النامية ينبغى أن تكون مؤهلة لمواجهة ما تضمره الدول الصناعية الكبرى.

راصد



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ١١ / ١٩٩٨

٣٦ شهرا .. وتبدأ حرب الجات » مع الملابس الجاهزة

المواجهة : جمارك مخفضة للخام معدات حديثة .. صناعة الموضة

٣٠٪ من المصانع فقط .. استعدت للمنافسة

أتمت بعض مصانع الملابس الجاهزة الاستعداد لمواجهة المنافسة مع الملابس المستوردة بحكم تنفيذ إتفاقية الجات والتى لم يتبق على السماح باستيرادها طبقا للاتفاقية سوى ٣٦ شهرا.. وهى آخر مهلة أمام المصانع لتجديد وتطوير إنتاجها.

فقد بدأت بعض المصانع الاتجاه إلى التطوير من خلال التعامل بالماكينات الحديثة والسريعة التى تنتج فى خلال نصف ساعة بدلا من ٨ ساعات وبذلك يسهل زيادة الإنتاج وتقل التكلفة.. كما اتجهت إلى الاستعانة بخريجى الجامعات ليكون لديهم القدرة على الابتكار والتجديد وامكانية التعامل مع التكنولوجيا الحديثة والتدريب عليها ولكن يجب أن يصاحب ذلك خفض الجمارك على مستلزمات الإنتاج.. والاهتمام بتطوير الأقمشة والصناعة.

أكد المنتجون أن المصانع التى لم تستعد لهذه المنافسة.. حتى عام ٢٠٠٢.. لن يكون أمامها إلا أن تخرج من السوق.



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٦ / ١١ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحقيق
سهير أبو العلا

فى البداية تقول ليلى البنان عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات النسجية باتحاد الصناعات : إن اكثر من ٣٠٪ من المصانع بدات تستعد لمواجهة منافسة الملابس الجاهزة التى سيسمح باستيرادها مع بداية عام ٢٠٠٢ وبدات هذه المصانع تهتم بالجودة بدرجة ملحوظة.. ولكن لا نغفل ان الموديلات التى ترد من الخارج لها شكل متميز. خاصة فى الرسومات والالوان الجديدة والاكسسوارات. لذلك نطالب بأن تستعين الشركات المنتجة بالشباب خريجى الجامعات وخاصة كليات الفنون الجميلة. لان هناك كثيرا من الشركات ترفض التعامل مع هؤلاء الشباب رغم ما يتمتعون به من ابتكارات وقدرات كبيرة فى هذا المجال.. ويفضل اصحاب هذه الشركات السفر إلى الخارج لاحضار عينات ليقوموا بتطبيقها هنا.

تحسين الإنتاج

تقول ليلى البنان انه من اجل التطوير وتحسين المنتج المصرى لمواجهة مثيله المستورد يجب ان تصدر بعض القرارات.. اهمها خفض الجمارك على مستلزمات الإنتاج والاكسسوارات وكل هذا من أجل خفض تكلفة الإنتاج المحلى.. مع إنشاء مراكز لتدريب جميع الصناع العاملين فى جميع مجالات صناعة الملابس والأقمشة.



ليلى البنان — حسن سويلم

يقول حسن سويلم .. عضو شعبة مصممى الأزياء بالغرفة التجارية وصاحب مصنع للملابس الجاهزة.. ان هناك عددا بسيطا من المصانع بدأ الاتجاه إلى تطوير الإنتاج عن طريق استخدام الماكينات الحديثة.. أما المصانع التى لم تستعد فبالتالى ستخرج من السوق.. ولكن أمامها فرصة أخيرة للحق بهذا التجديد والتطوير ويجب عليها ان تقوم بتدريب العمالة الفنية على مستوى جيد للارتقاء بمستوى الإنتاج وزيادة كمياته حتى يقلل من تكلفته.. وقال ان كثيرا من المصانع مازالت تنتج سلعا راكدة.. فإذا لم تتطور من ناحية نوعية الأقمشة المستخدمة والرسومات والالوان. لن تقف أمام المستورد.. واكد على ضرورة الاستعانة بالخبرات الأجنبية من الفنيين لتدريب العاملين فى هذه المصانع.

الاستعداد للمنافسة

أما محيى الدين هاشم العلبى .. نائب رئيس جمعية منتجى الملابس الجاهزة.. بدات بعض المصانع فى الاستعداد للمنافسة مع الملابس المستوردة. والتى لم يتبق عليها سوى ثلاث سنوات على السماح باستيرادها.. ولكنها ليست نسبة كبيرة.. فقد اتجهت بعض المصانع إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة من اجل رفع كفاءة الإنتاج.. وتعتمد هذه المصانع على عمل الباترون بالكمبيوتر.. كما استعانت بأحدث الآلات وماكينات الخياطة المتطورة من ناحية الكفاءة والسرعة فى الإنتاج ومثل هذه الماكينات تنتج فى خلال نصف ساعة.. بدلا من ٨ ساعات كانت تنتج فيها الماكينات القديمة.. وهذا يساعد على زيادة الإنتاج وبالتالى يؤدى إلى خفض التكلفة .. إلى جانب تحسين جودة السلع المنتجة.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ /١١/ ١٩٩٨

كما بدأ عدد قليل من المصانع الاستفادة من شباب خريجى الجامعات وتدريبهم على الماكينات الحديثة المتطورة.. لما لديهم من قدرات كبيرة على الابتكار والتجديد.. وأكد أنه خلال العامين القادمين إذا لم تقم باقى مصانع الملابس بالتطوير والتجديد والتدريب الجيد للعمال. لن يكون لها مكان فى السوق لأن المنافسة ستكون شديدة.. والسلعة الجيدة ستطرد الرديئة. أكد محيى الدين هاشم انه يجب فى نفس الوقت ان تقوم مصانع الاقمشة والصناعة والتجهيز بتطوير نفسها وبسرعة.. ونتيجة لهذا التطوير سيكون أمام المصانع فرصة كبيرة لفتح أسواق جديدة لمنتجاتها ليس فى السوق المحلى وحده ولكن فى الأسواق العربية والافريقية.

وقال : إنه لكى تكون المنافسة سليمة يجب ان يتم خفض الجمارك على المواد الأولية والاكسسوارات.. وتحسين التجهيز فى الصباغة وتطوير الاقمشة.

لا توجد صناعة موضة

يقول عادل العربى نائب رئيس شعبة المستثمرين بالغرفة التجارية بالقاهرة : ليس لدينا صناعة موضة وانما صناعة ملابس.. وهناك فرق لأن صانع الموضة هو الذى يحدد خطوط الموضة فيما يتعلق بنوعية الاقمشة المستخدمة والألوان والموديلات ومصانعنا فى مصر هى مجرد ترزية تقوم بعمل الترزى ولكن فى صورة الإنتاج الكبير.. وإذا كانت الشركات المصرية تسعى إلى الابتكار فمن الممكن ان تتعاقد مع مؤسسات الموضة سواء فى الغرب أو الشرق فى صورة تراخيص صناعية أو امتياز تجارى.. وذلك للارتقاء بمستوى الجودة والأداء والأسعار

وأكد اننا فى مصر فى حاجة إلى الارتقاء بمستوى الفكر الصناعى والمالى والاقتصادى.. بعيدا عن أساليب المنع والحظر والوصاية.. وقال ان المنتجين أمامهم حوالى ٣٦ شهرا عليهم ان يستعدوا ليكونوا على مستوى الأداء المطلوب وذلك بالحصول على تراخيص صناعية لمحاولة خلق بداية صناعة موضة عن طريق خلق عوامل القدرة التنافسية خاصة فى الجودة والسعر وسرعة دورة الإنتاج. بتأهيل وتدريب القيادات العليا والكوادر الفنية لديهم. من اجل تحسين الجودة. وخفض فاقد الإنتاج.

الاهتمام بالصناعات المغذية

وطالب بالاهتمام بالصناعات المغذية للملابس.. وأهمها الأقمشة لأنه بدون اقمشة جيدة تتوافق واحتياجات المستهلك لن تقوم صناعة حقيقية للملابس.. وهذا ينطبق على الخيوط والاكسسوارات

وقال سامى ابراهيم . صاحب مصنع ملابس جاهزة. إن الإنتاج المحلى من الاقمشة لم يطور نفسه حتى الآن سواء من ناحية الجودة أو السعر. أو الالوان المطلوبة ولذلك فأول المصانع التى ستضار من الاستيراد هى مصانع الأقمشة.. لأنه فى هذه الحالة ستلجأ مصانع الملابس إلى استخدام الأقمشة المستوردة.. ورغم ان الفرصة كانت امامهم كبيرة للتطوير.. إلا ان الإنتاج المحلى من الاقمشة مازال على درجة كبيرة من العيوب مع ارتفاع اسعاره بدرجة كبيرة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨/ ١١/ ١٩٩٨

الجات ومستقبل صناعة الدواء فى مصر

د. رأفت سليمان على

استاذ الكيمياء الطبية

كلية الصيدلة - جامعة الاسكندرية

بمرور الوقت يزداد احساس المهتمين بصحة المواطن المصرى باهمية المشاكل المستقبلية التى يمكن ان تواجه صناعة وتوفير الدواء كسلعة استراتيجية مهمة للمواطن وبسعر يتناسب مع متوسط الدخول ليكون فى متناول الجميع. وتعتبر صناعة الدواء فى مصر الصناعة الاستراتيجية الثانية التى يمكن إن احسن التخطيط لها من الأن ان تصير صناعة استثمارية واعدة تسهم مع اتساع مجالات التجارة الدولية كعنصر دخل مهم عن طريق التصدير للدول العربية والافريقية بالاضافة إلى بعض الدول الأسيوية والاوروبية.

صناعة الدواء والجات: لكى نفهم لب المشكلة لابد أن نتعرف على اشكال الصناعات الدوائية:

١ - صناعة دوائية حقيقية متكاملة تقوم اساسا على ابتكار الكيمياويات الدوائية عن طريق البحوث والدراسات الشاقة والمكلفة لسنوات طويلة واحتكار حقوق الملكية الفكرية لها عن طريق تسجيلها كبراءات اختراع دولية. ثم تقوم بتصنيع هذه المركبات المبتكرة فى اشكال صيدلية واحتكار تسويقها عالميا بتصريح من الشركة المخترعة. وتنفرد بهذه الصناعة عالية التقنية باهظة التكاليف شركات الدواء العالمية الكبرى التى تبلغ ميزانيات بحوث تطوير الدواء بها مليارات الدولارات سنويا.

٢ - صناعة محاكاة أو تعبئة الادوية وهو النظام المتبع فى معظم الدول النامية بما فيها مصر، وتقوم على تصنيع الاشكال الصيدلية لمركبات دوائية انتهى حق الملكية الفكرية لها، أو تصنيع الأشكال الصيدلية من مركبات دوائية مبتكرة بتصريح من الشركة العالمية المنتجة وتحت اشرافها «التصنيع المشترك» وتسويقها تحت نفس الاسم والعلامة التجارية العالمية للشركة الأم.

٣ - صناعة الأبحاث الدوائية وهى صناعة حديثة ابتكرتها الدول المتقدمة هدفها الاساسى ابتكار ادوية حديثة بالتعاون مع الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة للاستفادة القصوى من كل الخبرات واختصار الجهد والمال، خصوصا أن تكلفة ابتكار دواء جديد تتكلف فى المتوسط مابين ١٥٠ و٢٥٠ مليون دولار حاليا.

الموقف العالمى من صناعة الدواء: نظرا لتعاظم الاحتكارات العالمية والنهضة غير المسبوقة فى تطوير صناعة الدواء واستحداث أدوية بيوتقنية باستخدام الهندسة الوراثية والتقنية الحيوية ذات التكاليف الباهظة، اتجهت العديد من شركات الدواء العالمية للاندماج فى شركات عملاقة مثال شركة نوفارتس «تضم شركات سيبا - جايجى - ساندوز - السويسرية» شركة «برستول مايرز - اسكويب - ماريون الامريكية» شركة «جلاسكو - بتشام - ويلكام - إس.ك.إف البريطانية» وذلك للاسباب التالية:

١ - تكثيف الجهود العلمية وتجميع الكفاءات النادرة والاستفادة المثلى من العقول الجبارة لدى الشركات المندمجة والاستغناء عن الوظائف المكررة، اختصارا للوقت والمال.

٢ - توسيع دائرة المجموعات الدوائية نتيجة الاندماج لاعطاء فرصة اكبر فى ابتكار أدوية جديدة تابعة لمدى أوسع من المجموعات الدوائية المختلفة مع التركيز على الامراض المستعصية والحالات المستحدثة.

٣ - احكام السيطرة على اسواق الدواء العالمية والعمل على تصفية الشركات الصغيرة حيث ستصبح - بمرور الوقت - غير قادرة على الصمود ضد هذه التكتلات العملاقة وهذه الاجواء الاحتكارية باهظة التكاليف.

تاثير الجات على صناعة الدواء الوطنية: مما لاشك فيه ان صناعة الدواء الوطنية ستتاثر تاثرا بالغا باتفاقية الجات والتربس «حق الملكية الفكرية» يجب الاعداد الجيد لتفاديه أو تقليل اثره واعتبار ذلك تحديا قوميا يجب علينا ان نجتازه كما اجتزنا الكثير من الصعاب على مر العصور، خصوصا اننا امام سلعة استراتيجية لاغنى عن توفيرها للمواطنين بسعر وجودة مناسبين.

لقد تعرض الاستاذ الدكتور علاء الدين القوصى فى مقاله «صناعة الدواء المصرى بعد الجات» «جريدة الاهرام فى ١٩٩٨/٤/٢٧» بموضوعية شديدة للب المشكلة مع بعض الاقتراحات لتقليل اثرها اوجزها وأضيف إليها مايلى:

١ - لابد من توصيف علمى دقيق لنوعية الصناعة الدوائية الوطنية وحجم المواد الخام المصنعة محليا والداخلة فيها.

٢ - لابد من وضع سياسة دوائية واضحة كما هو متبع فى معظم دول العالم.

٣. لابد من وضع استراتيجية قومية لنوعية الصناعة الدوائية الوطنية على المدى القصير والبعيد وما تتطلبه من تبعات كانشاء مراكز متخصصة لبحوث الدواء مع تحديد نوعية الدواء المطلوب تطويره وحجم الانفاق المطلوب والكوادر المتميزة المؤهلة للقيام بهذا التطوير وخلافه.

٤ - العمل على إيجاد صيغة تعاون وثيق بين صناعة الدواء والجامعات ومراكز البحوث وتخصيص نسبة معينة من ميزانيات هذه الشركات للانفاق على بحوث تطوير الدواء مع خصم هذه الحصة من الضرائب.

٥ - العمل الجاد على دمج شركات الدواء المصرية واختصارها فى ٣ او ٥ شركات لتفادى التكرار والتركيز على البحوث والتخلص من العمالة غير المؤهلة لعلوم العصر حتى تستطيع هذه التكتلات من الصمود امام الشركات العالمية العاملة والوافدة لمصر.

٦ - عمل حصر شامل للادوية المتداولة بالسوق المصرية واختصار المكرر فيها والتركيز على انتاج الأدوية باسمائها العلمية بحيث ينخفض العدد من حوالى ٤٠٠٠ مستحضر حاليا إلى حوالى ٤٠٠ مستحضر ضرورى.

٧ - ايجاد صناعة ابحاث دوائية متكاملة ذات أهداف محددة وفقا لمتطلباتنا وامكاناتنا واولوياتنا وذلك عن طريق:

أ - اكتشاف طرق مستحدثة لزيادة فعالية أوثبات أوتقليل التاثيرات الجانبية لماهو متوافر فعلا من أدوية عن طريق التحوير الكيميائى للأدوية المستخدمة، كذلك استحداث صيغ صيدلية جديدة تتماشى مع التطور العالمى فى العلاج ،ولدى مصر من الخبراء المتميزين فى هذه المجالات مايؤهلهم للبدء فورا لابتكار ادوية لها هذه الميزات اذا ماتوافرت لهم الظروف المادية والتقنية المطلوبة.

ب - عمل حصر دقيق لمعظم النباتات الطبية واسعة الانتشار فى الصحراوات المصرية ودراسة خواصها وتاثيرها والاستفادة المثلى من المواد الفعالة التى تحتويها وتصنيعها وتصديرها للخارج خصوصا أن بعض الاحصاءات قدرت عدد النباتات البرية الطبية بمصر بمايزيد على ٢٠٠٠ نبات طبى.

ج - اكتشاف طرق مستحدثة لتحضير بعض المواد الخام والمواد الفعالة الداخلة فى صناعة الدواء وذلك بالاستفادة المثلى من الخبرات المتميزة للعديد من الاساتذة المصريين العاملين فى هذا المجال محليا وعالميا، وهم عدد لايستهان به وبخبرته ورغبته الاكيدة فى العطاء والاصلاح والتطوير.

مع الأخذ فى الاعتبار أن نجاح صناعة الخامات الدوائية يعتمد اساسا على توافر المواد الاولية والوسيطة والتكميلية باسعار زهيدة كنواتج جانبية لصناعات البتروكيمياويات والصناعات الكيمياوية الثقيلة والتكيملية حتى تكون هناك جدوى اقتصادية للمشروع، اما اقامة صناعة خامات دوائية على استيراد معظم المواد الاولية الوسيطة والمساعدة من الخارج فيجعل العملية غير ذات جدوى اقتصادية تقع فى جانب الوهم الذى لايحقق أى هدف كما حدث مع بعض الشركات الوطنية سابقا.

مجلس الشورى يطالب بموقف موحد للدول النامية تجاه الجات

تعقد لجنة الصناعة بمجلس الشورى برئاسة محمد فريد خميس اجتماعا صباح غد الاحد لمواصلة مناقشة التقرير المبدئى الذى اعدته اللجنة حول موضع «الفرص والمخاطر على الصناعة الوطنية» فى ظل النظام التجارى الدولى الجديد.

وكانت اللجنة قد عقدت عدة جلسات اخرها اجتماع برئاسة د. مصطفى كمال حلمى رئيس المجلس حيث توصلت المناقشات لضرورة مشاركة مصر فى بلورة موقف موحد مشترك للدول النامية تجاه «الجات» لعرضه على المؤتمر الوزارى والذى سيعقد بمعرفة منظمة التجارة العالمية العام القادم.

كما اكد التقرير على مسئولية النظام العالمى الجديد ومشاركته الفعالة لتحقيق الاستقرار والسلام فى مناطق وبؤر النزاع خاصة بين مجتمعات الدول النامية كما اكد حق مصر والدول النامية فى التمتع بفترات انتقالية ملائمة وتتناسب ليس فقط مع ظروف التحولات الداخلية بل ايضا مع ظروف البيئة السياسية المحيطة من حيث توافر السلام والاستقرار.

وكان د. احمد جويلى وزير التجارة والتموين قد التقى مع اعضاء اللجنة لمناقشة التقرير واعلن ان اتفاقيات التجارة الحرة التى توقعها مصر مع الدول العربية على المستوى الثنائى تختصر فترة تحرير التجارة العربية مع هذه الدول لخمس سنوات بدلا من عشر سنوات كما هو منصوص عليه فى اتفاقية منطقة التجارة الحرة وقال ان هناك عددا من الاتفاقيات جاهزة للتوقيع منها اتفاقية مع الاردن واخرى مع الامارات وسوف تبدأ خلال هذا الشهر مفاوضات مع السعودية وقال ان حجم التجارة العربية يصل الى ثلاثمائة مليار دولار تختص فيها مصر بحوالى ٢٧ مليار دولار استيرادا وتصديرا.



الجزائر توافق علي حل مشاكل تصدير الدواء المصرى
إنشاء مصانع مشتركة للدواء لمواجهة «الجات»

الجزائر - صادق حشيش:

قرر «احمد او يحيي» رئيس اوزراء الجزائر فتح الأبواب لتبادل الدواء بين مصر والجزائر امام الأدوية غير المنافسة. وافق على حل جميع المشاكل التي تواجه الدواء المصري فى سوق الجزائر. صرح الدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة والسكان عقب اجتماعه امس مع رئيس الوزراء الجزائري: بانه نقل رسالة شفهية من الرئيس مبارك الى الرئيس الجزائري «اليمين زروال» تضمنت اساليب ووسائل مد جسور التعاون بين مصر والجزائر. كما تم خلال الاجتماع مناقشة التعاون في مجالات الصحة والدواء والعلاج واستعراض المشاكل التي تعوق تصدير الدواء بين البلدين. وتقرر انشاء صناعات دوائية مشتركة بين مصر والجزائر، لتحقيق التكامل في هذا المجال الهام، قبل تطبيق «الجات» كما سيتم التعاون في صناعة الطعوم واللقاحات الواقية من الامراض وتصنيع مشتقات الدم والمحاليل الطبية.

قام وزيرا صحة مصر والجزائر امس بزيارة المستشفي الجامعي الرئيسي بالعاصمة الجزائرية، والتقيا بالأطباء والجراحين في اقسام جراحة القلب والعيون.



المصدر : الأحـــــرار

التاريخ : ٢-/١١/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس غرفة الصناعات الدوائية:

اتفاقية الجات تدمر جهود التنمية الشاملة فى مصر زيادة العجز فى الميزان التجارى إلى ١٠ مليارات دولار

كتب: رمضان عبدالعال:

اكد الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للصناعات الدوائية ورئيس غرفة الصناعات الدوائية باتحاد الصناعات ان الخلل الذى حدث هذا العام فى الميزان التجارى يعد خللا جسيما بكل المقاييس. واشار الى ارتفاع حجم الواردات من الخارج بمعدلات كبيرة مقابل تراجع الصادرات المصرية للاسواق الدولية مما ادى الى وجود عجز كبير فى ميزاننا التجارى بلغ اكثر من ١٠ مليارات دولار.

واضاف ان الدول الصناعية الكبرى والتكتلات الاقليمية التى تم تكوينها فى اوربا وامريكا واسيا تقفل الباب امام منتجاتنا المصدرة لاسواقها باستخدام المواصفات القياسية الخاصة بها وخاصة الاشتراطات المطلوب توافرها فى انتاج السلع واهمها عمل الاطفال والاشتراطات البيئية.

واكد الدكتور جلال غراب انه يرفض اتفاقية التجارة الحرة العالمية «الجات» لانها تحمل معوقات شديدة على اقتصاديات الدول النامية ومنها مصر وسيكون لها تاثير مدمر لجهود التنمية الشاملة للحاق بركب التقدم.

وقال انه رغم ان الاتفاقية تتضمن ٢٨ اتفاقية فرعية ملحقة بها الا ان الدول المتقدمة تحاول تمرير عدد من الاتفاقيات الاخرى التى سبق ان رفضتها الدول النامية اثناء جولات التفاوض السابقة يصل عددها الى ٨ اتفاقيات خاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وضمان حرية حركة الاستثمار مشيراً الى ان هذه الاتفاقيات تكرس محاولات الهيمنة والسيطرة على اقتصاديات الدول النامية ومنها مصر.

واوضح الدكتور غراب انه رغم نص اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية على قيام الدول الصناعية الكبرى بنقل التكنولوجيا العصرية للدول النامية ومساعدتها على تحديث طاقاتها الانتاجية خلال فترة ال ١٠ سنوات التى حددتها الاتفاقية كمرحلة انتقالية للدول النامية و٢٠ عاماً للدول الاكثر فقرا اضافة الى فتح اسواق الدول المتقدمة امام صادرات الدول النامية الا ان شيئا من ذلك لم يحدث مما اوجد خللا شديدا فى الميزان التجارى لهذه الدول ضاعف من ارقام العجز فيه عما كان عليه قبل الجات.

واشار الى ان الاتفاقيات الفرعية التى تسعى الدول المتقدمة لتمريرها على الدول النامية لن تحقق اى فائدة لاقتصادياتنا وانما الهدف منها تسهيل اجراءاتها للهيمنة على اقتصاديات الدول النامية.

واشار الى انه فى الوقت الذى تقوم فيه الدول الصناعية المتقدمة بدعم غير مباشر لكافة منتجاتها عن طريق مراكز البحث المتخصصة التى تملكها هذه الدول تطالبنا نحن برفع اى دعم لمنتجاتنا المصدرة لاسواقها وتتهمنا باغراق اسواقها.



المصدر : البيان
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١/١٢/١٩٩٨

ندوة «البيان» حول آليات عمل منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على الامارات «2 - 2»

آن الأوان لاستعدادات حقيقية في دول الخليج لتطوير آليات التفاوض مع الشركات العملاقة

الامارات قادرة على التأهل لتنفيذ الالتزامات قبل المنظمة في غضون 3 سنوات

الاحجام عن التفاوض في ظل المنظمة خطأ فادح وعناصر البنية الأساسية موجودة في الامارات والمطلوب تطويرها



المصدر : البيان

التاريخ : ١٩٩٨/١٢/١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كتب ـ طارق فتحي:

توقف الخبير الأمريكي جي . دبليو رايت المتحدث الرئيسي في ندوة «البيان» حول «آليات عمل منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على الامارات»، التي عقدت مؤخرا عند قضية مهمة هي ظهور الشركات العالمية

العملاقة كطرف تفاوضي ينبغي على حكومات الدول المختلفة وضعه في الحسبان والتفاوض معه على أسس تجارية واضحة، وشدد على أهمية وجود الكوادر الدبلوماسية التجارية المواطنة التي تجيد عملية التفاوض التجاري سواء مع الدول الأعضاء في المنظمة أو مع هذه الشركات العملاقة. وعند هذه المحطة التي

توقف ازاءها دكتور رايت تبرز أسئلة على جانب كبير من الأهمية، فكيف يمكن لدول الخليج عامة والامارات بخاصة استكمال مقومات البنية التشريعية والقانونية الكفيلة بالتعامل الناجح مع أعضاء المنظمة ومع مختلف الدول والشركات؟

وكيف يمكن للامارات ان تحقق أقصى فائدة من عقدها الخاص مع المنظمة وان تتجنب أي احتمال للعزلة على مسار عملية التفاوض أو عن امكانية الرجوع عليها مستقبلا من جانب الدول الأعضاء بمطالبات لا تعتبرها مقبولة، وما السبيل إلى المشاركة الفعالة في الهياكل المنظمة، وماذا عن فترات السماح التي تحظى بها الدول الأعضاء قبل ان تجبر على تنفيذ التزاماتها بحكم عضويتها في المنظمة؟

كيف يمكن للامارات على سبيل المثال ان تعالج توفيق أوضاعها في قطاع مهم كالاتصالات؟ وما هي السبل الكفيلة بمساعدتها من خلال آلية عمل المنظمة في قضايا تهمها بشكل كبير كقضية ضريبة إلى 6٪ التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على الألمنيوم الأولي الخليجي؟

كل هذه الأسئلة وغيرها كثير تصدت لها مناقشات ندوة «البيان» التى أكد المتحدث الرئيسي بها دكتور رايت،

يقول رايت: من المهم جدا بالنسبة للدول ذات الظروف البيئية والتشريعية والقانونية القريبة من ظروف دولة الامارات ودول الخليج الأخرى ان تستعد جيدا للدخول في عملية المفاوضات التجارية، خاصة وان هذه المفاوضات تستدعي الجلوس على مائدة واحدة مع كبرى الشركات الدولية العملاقة والتفاوض معها حول الأسس التجارية والقانونية والتشريعية، وإذا ألقينا نظرة على قائمة أكبر 25 شركة في العالم من حيث الأصول، فإننا سنجد على رأس هذه القائمة شركة جنرال اليكتريك الأمريكية التي يبلغ اجمالي حجم أصولها نحو 272.4 مليار دولار، وبلغ حجم مبيعاتها عام 1996 نحو 79.2 مليار دولار ويصل عدد العاملين



بها إلى 239 ألف موظف.

وتأتي شل البريطانية في المرتبة الثانية باجمالي أصول يصل إلى 124.1 مليار دولار وبلغ حجم مبيعاتها عام 1996 نحو 126.3 مليار دولار ويصل عدد الموظفين بها إلى 101 ألف موظف.

ويمكننا ان نلاحظ ان هذه الشركات تضم نسبة كبيرة من الأصول الأجنبية، فمثلا جنرال اليكتريك التي تأتي في أول القائمة يصل اجمالي حجم الأصول الأجنبية بها إلى 82.1 مليار دولار.

ولننظر الآن إلى جدول بالقائمة الخاصة بأكبر 25 شركة في الدول النامية ولا أعرف لماذا تتم حساب الأصول والمبيعات فيه بالمليارات بينما هذه القائمة الخاصة بالدول النامية يتم حساب الأصول والمبيعات بها بالملايين (طبعا يدرك الدكتور جي. دبليو رايت السبب في ذلك!!) عموما لو نظرنا إلى هذه القائمة سنجد ان شركة دايو الكورية تأتي على رأسها، حيث يصل اجمالي حجم أصولها إلى 32 مليار دولار تقريبا.

الشركات والحكومات

ماأود ان أقوله أنكم هنا ـ على سبيل المثال ـ في الامارات لو أردتم ان تبدأوا عملية تفاوض مع الجانب الكوري، فسوف تكتشفون ان أصول شركة كورية مثل دايو مثلا تفوق الأصول التي لدى حكومتها، وستكتشفون ان التفاوض التجاري مع هذه الشركات سيكون في نفس درجة صعوبة التفاوض مع الحكومات.

من هنا يمكن القول ان المفاوضات الحكومية بمعنى المفاوضات بين حكومتين معينتين هي نفسها المفاوضات بآلياتها وقواعدها وأصولها ومناوراتها التي تجرى بين شركتين معينتين، أي أن التفاوض هنا يتشابه تماما مع التفاوض هناك (يقصد التفاوض مع الحكومات والشركات) وبالتالي فلابد من وجود الهياكل الخاصة بهذه المفاوضات، إذن يمكن القول ان التفاوض في اطار عمل منظمة التجارة العالمية ما هو إلا ادارة التفاوض مع شركات عملاقة مع حكومات أيضا.

إلا ان هذه المنطقة الغنية بالنفط وبالشركات العاملة في مجال التنقيب والكشف عن البترول لا تملك تأثيرا كبيرا في الأسواق العالمية، وهذا يعني أنك ستكون غير قادر على ادارة عملية التفاوض على الرغم من وجود شركات كبيرة وعملاقة تعمل عندك بجانب وجود الحكومات، وهذا هو ما يجعل لدور الدبلوماسيين التجاريين هذه الأهمية الخطيرة.

وإذا أردتم ان تشتركوا في مفاوضات هياكل منظمة العمل الدولية، فعليك أولا ان تشارك في المزايا والمنافع التي ينبغي ان تجنيها من وراء المشاركة مثل زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة فرص اقامة المشروعات الاستثمارية، ولكي نحصل على ذلك ينبغي ان تتمتع بما يمكن ان نطلق عليه «المهارات التفاوضية»، سواء بالنسبة لمفاوضات المشروعات الصغيرة أو المشروعات التصديرية خاصة وان الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم ستجد نفسها مضطرة للتفاوض مع الشركات المناظرة لها والشركات العملاقة.

إذن عندما تتحدث عن آليات الاستفادة من هذه المشاركة ينبغي ان يكون عندك بنية مؤسساتية لذات عدد وافر من الدبلوماسيين التجاريين وليس فقط مجرد متفاوضين مع منظمة التجارة العالمية.

وأعتقد ان العديد من الدول تخطئ عندما تعتقد انه طالما لديها فريق تفاوضي خاص باتفاقيات منظمة التجارة العالمية، تكون بذلك قد أدت المهمة الملقاة على كاهلها، وأنا هنا بالطبع لا أقلل من أهمية وجود ممثلين ومفاوضين لهذه الدولة مع منظمة التجارة العالمية، أنا لا أقصد ذلك على الاطلاق، ما أعنيه هو وجود متفاوضين بعدد كاف مع الحكومات والشركات.

اننا يمكننا ان نقول ان شركة مثل جنرال اليكتريك تقف على رأس مال أكبر عشرين دولة في العالم، انكم تحتاجون إلى علاقات دولية مع هذه الشركات الكبرى العملاقة، ولا أعتقد ان هذه المهمة تقع على كاهل جهة واحدة، فليس ذلك من الحكمة في شيء.

المشاركة

ان ما أريد التأكيد عليه هنا هو أهمية عنصر المشاركة على كافة المستويات مع منظمة التجارة العالمية وذلك حتى تكون مشاركتك مجدية ومثمرة غير ان قضية جدوى المشاركة والمهارات التفاوضية المطلوبة لذلك تثير بعض الجدل. ذلك ان الحديث عن آليات الاستفادة من الاشتراك في عملية المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية ينبغي ان تعتمد على خلق وابتكار استراتيجيات خاصة بك وإلا ستكون النتيجة خضوعك للهيمنة الخارجية، ولكي لا يحدث ذلك ليس أمامكم سوى المشاركة الفعالة لاحداث التوازن المطلوب.

«البيان»: دعنا نتعرف الآن على الحدود الحقيقية لعملية المفاوضات، ان الأمور الفنية والتقنية لادارة عملية المفاوضات ينبغي ان يتم تحديدها ومعرفتها بدقة، فهذه البلدان التي تتحدث عنها، من غير المتوقع ان تتم عملية تطويرها في المستقبل القريب، ذلك ان البناء المؤسسي لديها لافراز مثل هذه الكوادر الماهرة والقادرة على ادارة المفاوضات وتحقيق نظام متوازن في العملية التفاوضية نفسها

غير موجود حاليا وعلينا ان ننتظر فترة طويلة من الزمن، ربما عشرين سنة، لكي نراه ماثلا أمامنا. وطبعا خلال تلك الفترة سيكون النظام العالمي - لو جاز التعبير - قد تم استقراره وتثبيت أركانه دون أدنى تدخل من هذه الدول. وأي نظام لن تكتب له الحياة والاستمرارية إلا إذا اعتمد على قدر ما من العدالة، انظر إلى نظامكم القضائي في الولايات المتحدة انكم تفرضون وجود محام مع المتهم - حتى لو لم يطلب هو ذلك - من أجل ضمان العدالة، وكثير من القضايا يتم خسرانها في الولايات المتحدة نتيجة انكم لا تدفعون جيدا للمحامين، لكن على الأقل هناك محام يقف بجانب المتهم ويدافع عن حقوقه، وهكذا يسير النظام القضائي عندكم بصورة طيبة إلى حد ما ، ومن هنا أقول ان هناك حدودا ضيقة لقدرات مفاوضي العالم الثالث على المناورة والادارة الناجحة في العمليات التفاوضية مع حكوماتكم وشركاتكم العملاقة.

فماذا تظننا قادرين على فعله؟ هل بامكاننا توفير هذا العدد الكافي من المفاوضين المهرة وبنفس المستوى الذي يتمتع به المفاوضون التجاريون في الغرب الذي تشرف على اعداده

أكبر 25 شركة في العالم؟

ما أريد أن أقوله انه لمصلحة أي نظام يريد المحافظة على استمراره أن يعمل على شيوع ثقافة واحدة وعادلة.. لأن ما سيحدث هو انكم ستديرون عملية التفاوض معنا دون وجود أي نوع من التعادل أو التوازن بين قدراتكم وقدراتنا المتواضعة.. والنتيجة هي اننا سننكمش أكثر وأكثر.. ونتقوقع في الزاوية وستحصلون أنتم على 99٪ من الكعكة.. ولن نحصل نحن إلا على الفتات.. انها مسألة غير أخلاقية بالمرة أن يحدث ذلك.

إن على النظام - أي نظام - أن يضمن توفير العدل والحقوق المتساوية لجميع أطرافه.

جي. دبليو رايت: حسنا.. لقد كنت أتناول العشاء مع السفير الأمريكي في سويسرا وبعض المسؤولين الآخرين وجرى بيننا مثل هذا النقاش وتساءلنا إن كان في مصلحة الولايات المتحدة أم لا أن تكون الانتخابات التجارية قائمة على قواعد نزيهة وعادلة. واتفقت أراؤنا على ان هذه الاتفاقية ليس بها ما يشوبها من النقائص التي تحدثتم عنها وانه لذلك لا ينبغي الخروج عليها وخرقها.

إن عملية التفاوض لها أكثر من مستوى.. وعند حدوث الخلافات حول الانتخابات متعددة الأطراف، فإنه بامكان أي دولة أن ترفع دعوى أمام الهيئة المختصة في الأمم المتحدة للمساعدة في تسوية هذه الخلافات أو القضايا محور الاختلاف.. وعليكم أن تدركوا ما يمكن أن تحصلوا عليه من هيئات منظمة التجارة العالمية ومن المجتمع الدولي بصفة عامة.

أما الشيء الأخر الذي ينبغي أن نشير إليه هنا هو فترة السماح التي تمنحها اتفاقيات منظمة التجارة الدولية للدول الأعضاء للتفاوض حول بعض الصناعات والقطاعات المعنية حتى يمكنها خلال تلك الفترة تأهيل بنيتها وتشريعاتها وقوانينها لبنود منظمة التجارة العالمية.. وهذه مسألة عادلة.. فمثلا قطاع الاتصالات تم اعفاؤه في دولة الامارات العربية المتحدة.. وهنا تأتي أهمية عملية التفاوض وعما إذا كان ممكنا اطالة فترة الاعفاء لمدة سنوات أخرى مقبلة.

أعرف ان ذلك سيستغرق وقتا.. وان لكل دولة لوائحها الخاصة كما لها مستشاروها الخصوصيون.. لكن المطلوب أيضا هو تطوير هذا الفريق من المختصين.. الأردن مثلا أنشأت مكتبا تجاريا لهذا الغرض وأمامها فرصة كبيرة هناك.. خاصة وان الأردنيين يدركون انه من الصعب الوصول إلى الأسواق العالمية دون مساعدة المجتمع الدولي والمعونات التي تقدمها الولايات المتحدة.. لكن المهم انهم يدركون أهمية وجود عدد كبير من المفاوضين التجاريين بجانب توافر المعلومات التجارية والاقتصادية.. كما ان توافر هذه المعلومات يقتضي أصلا توافر نوعية خاصة من المفاوضين التجاريين.

وإذا انتقلنا إلى افريقيا، فسنجد ان الموقف أكثر من سيء هناك.. فالمعلومات الآن من السهل الوصول إليها.. والشركات الأجنبية تهتم بهذه الناحية.

وأذكر انه في إحدى جلسات المفاوضات التي جمعت بيني وبين أحد المواطنين في الامارات وشخصية فلسطينية ثالثة.. كنا نحن الثلاثة نمثل فريقا واحدا.. لكنكم لا يمكن أن تعتمدوا بصورة دائمة على الخبراء الأجانب.

فترة السماح والاتصالات

سوريش كومار: لقد اشرتم إلى فترة السماح التي تمنحها منظمة التجارة العالمية للبلدان النامية حتى يمكنها توفيق أوضاعها طبقا لاتفاقيات المنظمة.. وهذه الفترة قد بدأت بالفعل.. كيف ترون الموقف الحالي تجاه هذه المسألة في قطاع الاتصالات مثلا في دولة الامارات العربية؟

جي. دبليو رايت: أعتقد ان هذا القطاع تم منحه فترة حماية حتى يناير عام 2003 وأعتقد انه ينبغي على الامارات أن تثبت ان هذا القطاع

يحتاج فعلا إلى هذه الاجراءات الحمائية وتحديد هامش هذه الحماية.. ولكن حتى الآن من حق الامارات وباقي الدول في هذه المنطقة أن تقرر ما إذا كانت قطاعاتها مؤهلة لهذه الخطوة أم لا.. ولكنني أعتقد ان الامارات تواجه أخطارا جسيمة بهذا الصدد.

لو انتقلنا إلى القطاع المالي والمصرفي فسنجد ان القضية الأساسية هي ان الامارات تتميز بوجود الفائض المالي الضخم، وفي المقابل سنجد انها تفتقر إلى العدد الكافي من خبراء ومدراء الاستثمارات الأجنبية في الحد الأدنى وأعتقد ان السبب في ذلك يعود إلى أمور داخلية، فليس هناك سوق رسمية للأوراق المالية مثلا.

وأذكر ان أحد خبراء الاستثمار الأجانب قال لي ان الامارات غير مؤهلة للاستثمارات الأجنبية الضخمة.. وان هناك الكثير الذي يجب تغييره أولا قبل قدوم هذه الاستثمارات.. وهذا تصريح يتسم بالقسوة.. صحيح انه من المحتمل أن تكون هناك بعض الاجراءات غير القانونية.. كما تغيب هنا الشفافية والمعلومات غير متوافرة.

سوريش كومار: الخدمات المصرفية تواجه بعض الضغوط.

جي. دبليو رايت: هذه نقطة أساسية هنا.

سوريش كومار: ما هو دور الغرف التجارية في الانخراط والتفاعل في عملية التفاوض مع منظمة التجارة الدولية؟

جي. دبليو رايت: تقديري هو ان الامارات ينبغي أن تعمل على تنشيط مشاركتها في عملية المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية ويمكن لغرف التجارة أن تلعب دورا أكثر حيوية وديناميكية في هذه الناحية لانه من الخطأ على غرفة تجارة وصناعة دبي مثلا أن تتخذ موقفا سلبيا من ذلك.. وينبغي على غرف التجارة هنا أن تعد برامج تجارية تدريبية لمجموعة من المفاوضين والدبلوماسيين.. انه من المهم بالامارات أن تقوم بتأهيل سياساتها التجارية على الأقل لقواعد المنظمة.. لأن في ذلك مصلحتكم. صحيح ان دبي اهتمت بعملية المشاركة.. لكن ينبغي أن يتم التصديق على هذه الاتفاقيات في العاصمة.

التأهيل للمفاوضات

«البيان»: تعتقد كم من الوقت تستغرق عملية الاعداد والتأهيل لهذا النوع من المفاوضات؟

جي دبليو رايت: ليس وقتا طويلا.. يمكنكم أن تقوموا بعمل برنامج استراتيجي للتدريب سواء في واشنطن أو جنيف أو هنا.. وذلك لن يستغرق أكثر من عامين لانكم في الواقع تحتاجون لنحو 200 مفاوض تجاري وليس أكثر من ذلك.. صحيح ان الولايات المتحدة يمكن أن يصل عدد مفاوضيها إلى ألفين.. لكنكم هنا في الامارات لستم في حاجة إلى مثل هذا العدد الضخم.. أنتم هنا لديكم المدارس والجامعات والمعاهد الخاصة.. لكن ما تحتاجونه بالاضافة إلى ذلك هو التعليم الإداري الذي يعد بمثابة المفتاح إلى دنيا الأعمال التجارية والبيزنس. عليكم فقط البداية في ذلك.

«البيان»: كيف يمكن لمنظمة التجارة العالمية مساعدة الوفود التفاوضية الخاصة لدول مجلس التعاون العربي؟

جي. دبليو رايت: تستطيع المنظمة أن تقدم لهم المعلومات الضرورية والتقارير الاستراتيجية بالآليات الخاصة.. وهناك العديد من الدول المستعدة لتقديم النصح لكم حول تعاقداتها مع منظمة التجارة العالمية.. لكن عليكم أن تخلقوا استراتيجيتكم بأنفسكم، الأمم المتحدة والبنك الدولي أيضا أعلنا عن برنامج تدريبي لهذا الغرض.

سوريش كومار: ماذا عن ضريبة الألمنيوم التي تود دول الاتحاد الأوروبي فرضها على الامارات؟ وكيف يمكن المساعدة في ذلك؟

جي. دبليو رايت: أعرف تفاصيل هذه القضية وأعتقد ان بامكان منظمة التجارة العالمية أن تمدكم بالمعلومات والنصائح الخاصة لتسوية هذه القضية.

«البيان»: هل تسمح فترة السماح التي أقرتها المنظمة للدول النامية بالاستعداد الكافي للتأهيل إلى قواعد ولوائح منظمة التجارة العالمية؟ فالفجوة كبيرة؟

جي. دبليو رايت: أعتقد ان هذه القضية تتعلق بحدوث تغيير في البنيات والهياكل المؤسساتية لهذه الدولة.. وذلك لن يستغرق وقتا طويلا كما تعتقدون وإذا انتهت هذه الفترة ووجدتم أنفسكم غير مستعدين تماما لما بعدها، فبامكانكم البدء في المفاوضات بعد فترة السماح. ولا أعتقد ان كل البلدان التي أخذت فترة سماح السنوات العشر في حاجة إليها كلها.. فأنا مثلا لا أعتقد ان عملية فض المنازعات والاستعداد لها تستحق أن تأخذ سنوات عشر.. لكن بالنسبة لتغيير النظام المصرفي بجميع هياكله قد يستغرق السنوات العشر. إذن فالمسألة تعتمد على أرض الواقع.. وعلى قطاعات معينة دون غيرها.. مثلا حقوق الملكية الفكرية لا تتطلب عشر سنوات حتى تستطيع أن تلتزم وتعمل وفقا لقواعدها.. ومثلها العلامات التجارية.

إن ما تحتاجه الامارات العربية فقط هو اعمال النظام والقوانين.. أما بالنسبة للقطاعات الأخرى ستجد ان بلدكم بها أفضل موانئ العالم وبها حجر الأساس المصرفي.. ربما تحتاج إلى بعض اللوائح.. إلى تغيير الأنظمة المحاسبية.. لكن جوهر النظام لا يزال عفيا.. انظر إلى قطاع الاتصالات التي يتفوق عندكم على أي نظير له في المنطقة.. ان الامارات قادرة على الوفاء بكل ما يتطلبه انضمامها للمنظمة في ثلاث أو أربع سنوات على الأكثر.



المصدر : النبأ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٨/١٢/١

التصنيف	الشركة	البلد	الصناعة	اصول أجنبية	اجمالي الاصول
1	دايو	جمهورية كوريا	تجارية/ متنوعة	14933	32504
2	بترول فنزويلا	فنزويلا	بترول/ تكرير/ توزيع	89120	45402
3	كوميكس س.م	المكسيك	مقاولات	5259	9941
4	فيرست باسيفيك	هونج كونج	اليكترونيات	4645	8491
5	سابن ليمتد	جنوب افريقيا	الورق	3751	4846

جدول يوضح أكبر خمس شركات في الدول النامية



المصدر: البيان ج

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/١٢/١

التصنيف	اسم الشركة	البلد	رأس المال بالمليار دولار
1	سابك	المملكة العربية السعودية	10.6
2	اتصالات	الامارات	4.4
3	البنك السعودي الأمريكي	المملكة العربية السعودية	3.1
4	بنك الرياض	المملكة العربية السعودية	2.83
5	بنك الراجحي	المملكة العربية السعودية	2.6
6	بنك الكويت الوطني	الكويت	2.2
7	بيزيك	اسرائيل	2.2
8	سوليدير	لبنان	2.1
9	تيفا للكيماويات	اسرائيل	2.1
10	بنك هابوليم	اسرائيل	2.1
11	بنك ليمى	اسرائيل	2.1
12	سيكو سنترال	المملكة العربية السعودية	2
13	بيتكيم بيتاميا	تركيا	1.9
14	سيكو وست	المملكة العربية السعودية	1.7
15	أكبانك	تركيا	1.6
16	البنك الوطني العربي	المملكة العربية السعودية	1.5
17	البنك العربي	الأردن	1.5
18	تيرك هانا يورين	تركيا	1.5
19	البنك السعودي البريطاني	المملكة العربية السعودية	1.4
20	الشركة المصرفية العربية	البحرين	1.3

جدول يوضح أكبر عشرين شركة شرق أوسطية من حيث رأس المال



المصدر : النبأ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/١٢/١٩٩٨

اتجاهات

الغذاء والجات

ان احد الاثار السلبية لتطبيق اتفاقية الجات على الدول الخليجية هو زيادة فاتورة الواردات الغذائية بما لايقل عن 20٪ خلال السنوات القليلة المقبلة، حيث سيؤدي قيام الدول الاوروبية برفع الدعم عن الصادرات الزراعية الى زيادة تلك الفاتورة بما لايقل عن ملياري دولار سنويا.

ومن هنا كان من الطبيعي ان تتضافر الجهود بصورة اكثر جدية واهتمام لتحسين واقع المنتجات الزراعية الخليجية، وتطوير استراتيجيات لتنميتها بما يخفف الاعباء الاضافية المترتبة عن تطبيق اتفاقية الجات وتسهم في تلبية الاحتياجات الغذائية المستقبلية والأخذة بالازدياد لدول المنطقة. وقد ترجم ذلك في زيادة عدد الشركات العاملة في القطاع الزراعي الخليجي لتبلغ 820 شركة عام 1997 يعمل بها اكثر من 60 الف موظف وعامل، كما بلغت جملة الاستثمارات بها نحو 5.5 مليارات دولار.

وعلى الرغم من هذه الجهود فان العجز في تغطية الاحتياجات المحلية لايزال في تزايد بالنسبة للعديد من المنتجات الزراعية كما ان فاتورة الواردات الزراعية لاتزال تمثل بندا هاما وتتراوح نسبته حول 25٪ كمعدل من اجمالي فاتورة الواردات ككل بالنسبة للدول الخليجية.

فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من تطور صناعات الالبان الا ان القسم الاعظم من الحليب المجفف المستخدم في هذه الصناعات يتم استيراده من الخارج، كذلك الزيوت والاعلاف.

من جهة اخرى فان بعض الصناعات لا تعمل في الوقت الحاضر بكامل طاقتها التصميميه كالالبان مثلا، اما لاسباب فنية تتعلق بالآلات والمعدات او لاسباب عدم توفر المواد الاولية بالكميات والتوقيت المطلوبين. والاهم من ذلك هو مشكلة التسويق، نظرا لصغر الاسواق المحلية مقارنة بالطاقات الانتاجية المتاحة، والتنافس الشديد في الاسواق الخليجية. ومن هنا تبرز اهمية تشجيع الاعتماد على المواد الاولية المحلية الداخلة في الصناعات الغذائية ودعمها بشتى الوسائل الممكنة، وكذلك الاخذ باساليب التقنيات المتطورة في العمليات الزراعية والتصنيعية وذلك لمواجهة تحدي الظروف الطبيعية والجغرافية الصعبة.

ولا شك ان هناك امكانات واسعة حاليا للتوسع في العديد من الصناعات الغذائية القائمة على الاسماك والدهون وبعض الخضروات والفواكه، لذلك فان توجه المصنعين الخليجيين لزيادة التنسيق والتكامل بينهم، والمبادرة الى وضع دراسات جدوى لهذه المشروعات سوف يسهم في الاستفادة القصوى من المواد الاولية الغذائية المتوفرة والطاقات الانتاجية المتاحة وتخفيض تكاليف الانتاج.

واخيرا فان المجال مفتوح للتوسع بصورة كبيرة ومطردة في سياسة الاستيراد الجماعي للمنتجات الزراعية مما يحقق العديد من النتائج الايجابية سواء من حيث تخفيض كلفة الواردات من الدول المصدرة الرئيسية وذلك من خلال الحصول على اسعار افضل وتقليل كلف الشحن والنقل او من حيث استخدام هذه السياسة كاداة لموازنة المصالح الاقتصادية الخليجية وتشجيع الصادرات الوطنية الى تلك الدول.

حسن العالي